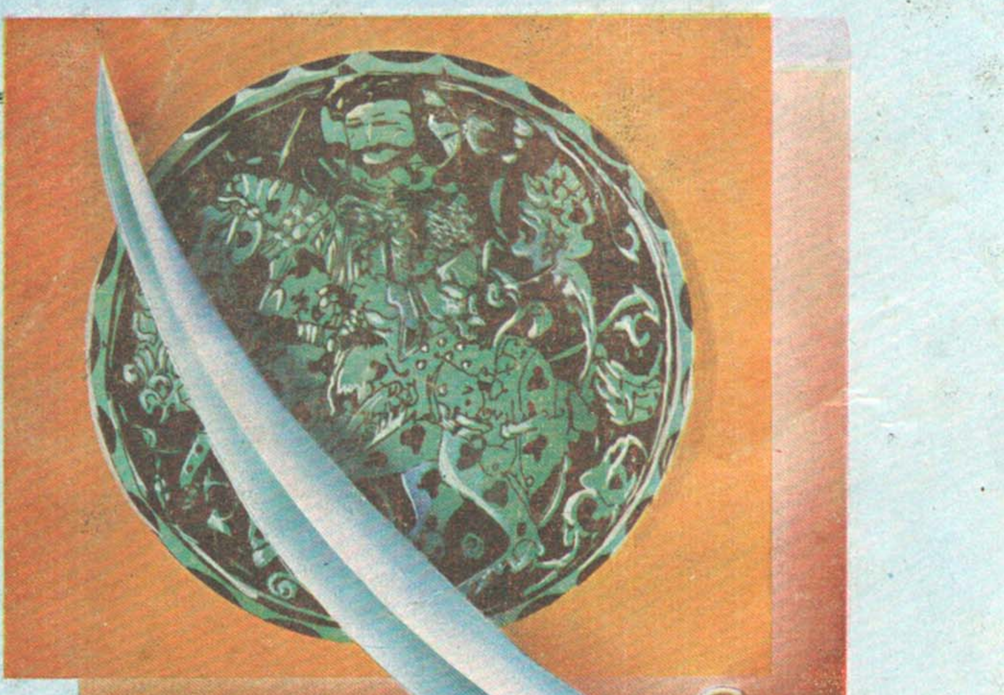
بسام العسلي

فن الحرب الإسلامي

في العهد العثماني



المجلد الخامس

دار الفكر

بسام العسلي

فن الحرب الإسلامي

في العهد العثماني

المجلد الخامس

دار الفكر

بسام العسلي

فن الحرب الإسلامي

في العهد العثماني

المجلد الخامس

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

﴿بِسْمِ ٱللهِ ٱلرَّحْمٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا مَالَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا فِي سَبِيلِ ٱللهِ أثَاقَلْتُمْ إِلَى ٱلأَرضِ . أَرَضِيتُم بِالحَيَوةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلآخِرَةِ فَمَا مَتٰعُ ٱلحَيَوةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ ⭑ إِلاَّ تَنفُرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلُ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلاَ تَضُرُّوهُ شَيْئاً ـ وَٱللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ⭑﴾

صدق الله العظيم ـ الجزء العاشر ـ سورة التوبة ـ الآيتين: ٣٨ و ٣٩

المقدمة

﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْئَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلونْ﴾ ★

وتلك هي أمة من أمم المسلمين، قد خلت، بعد أن شغلت الدنيا لأكثر من ستة قرون من عمر الزمن، وتبوأت أعلى مراتب العزة والقوة والرفعة، وحملت عن المسلمين كافة أعباء الجهاد في سبيل الله على جبهة الغرب (أوروبا). فنعمت أقطار العالم العربي الإسلامي بالهدوء والاستقرار.

لقد انطلقت تلك الأمة؛ المعروفة باسم الأتراك العثمانيين؛ من خلال مفهوم الجهاد في سبيل الله، حيث كانت الحملات الصليبية قد انحسرت عن أرض بلاد الشام، وحيث كانت حملات المغول التتار قد دمرت رمز الوحدة الإسلامية التي تمثلت بالخلافة العباسية. غير أن حملات الفرنج الصليبيين لم تكن قد وصلت إلى نهايتها، وكذلك خطر المغول التتار لا زال جاثماً على صدر المسلمين. فكان على هذه الأمة الصغيرة ـ العثمانية ـ أن تشق طريقها عبر متاهات مظلمة، وفي وسط أعاصير هوجاء تعصف من كل اتجاه.

وكان أخطر ما في الأمر هو تمزق الجبهة الداخلية الإسلامية بين مجموعات من مراكز القوى المتصارعة في معظم الأحيان، والمتعاونة في بعض الأوقات. فكان لا بد لكل عمل ناجح من أن يبدأ بتوحيد الجبهة الداخلية، وبناء القاعدة الصلبة، ولقد استغرق هذا العمل زهاء قرنين من عمر الزمن استطاع العثمانيون خلالها دمج كل

★ الجزء الأول ـ سورة البقرة ـ الآية: ١٤١.

امارات آسيا الصغرى (الأناضول) في دولة واحدة، وأمكن بذلك الانسياح إلى أوروبا، وجاء فتح القسطنطينية، تتويجاً لتضحيات ضخمة وجهود جبارة عبر تلك الحقبة الزمنية المتطاولة. غير أن فتح القسطنطينية لم يكن بدوره إلا البداية لمرحلة جديدة، فقد أصبحت الدولة العثمانية - الإسلامية في قلب اوروبا، وبات لزاماً عليها بالتالي أن تمضي نحو أهدافها بمزيج من السياسة والحرب. وحققت الدولة العثمانية نجاحاً كبيراً طوال قرنين آخرين من عمر الزمن. وعرفت الدولة العثمانية خلال هذه المرحلة نوعاً من الهدوء والاستقرار بسبب انصراف الدول الأوروبية - الغربية - لحل مشكلاتها الذاتية وصراعاتها وحروبها الداخلية والخارجية. ورافق ذلك نمو القدرة الذاتية لعدد من الدول، فقد باتت روسيا وهي تشكل دولة عظمى على التخوم الشمالية للدولة العثمانية، وتعاظمت قدرة انكلترا وفرنسا تجارياً وعسكرياً - وارتبط ذلك بالثورة الصناعية التي شكلت الحافز لما عرف باسم (الاستعمار). وكان على الدولة العثمانية أن تجابه التحديات الجديدة التي لم تعد تحمل راية (الحملات الصليبية) وإنما استبدلتها بالنزعات الدينية، فرفعت روسيا القيصرية راية (حماية الارثوذكسية) للتدخل في أمور الدولة العثمانية، مع رفع راية (تحرير الاخوة السلاف) لاضعاف الدولة العثمانية في اوروبا، وأخذت فرنسا على عاتقها حماية (الكاثوليكية) فيما عملت بريطانيا بشكل مباشر وبالتعاون مع الدولة العثمانية لضمان أعمالها التوسعية.

لقد استطاعت الدولة العثمانية الاحتفاظ بقوتها وقدرتها، حتى إذا ما جاءت حملة نابليون بونابرت إلى مصر، بدأت عجلة الأحداث بالتسارع. لقد أدركت كافة الدول الطامعة بالتوسع أن قوة الدولة العثمانية هي في وحدة جبهتها الداخلية، وفي وحدة قيادتها لأقطار العالم الإسلامي، وهكذا بدأ العمل لتفجير الدولة العثمانية من الداخل - بكافة الوسائل والسبل التي عرفتها شعوب العالم الإسلامي. وفي تحالف غير مقدس، بدأت عملية تمزيق العالم الإسلامي بداية من المحيط الخارجي لهذا العالم، ووصولاً إلى قلبه. ولم يكن باستطاعة الدولة العثمانية احتمال ثقل الهجمة الشاملة على كافة جبهاتها. وبدأ البناء الضخم بالتداعي. حتى إذا ما انتهت الحرب العالمية الأولى، كانت الهجمة قد وصلت إلى نهايتها، وتمزقت الدولة العظمى، ولم يبق منها إلا ما هو معروف باسم

(دولة تركيا) التي تنكرت لأمجاد السلف في محاولة للمحافظة على بقية موطن لتلك الأمة التي خلت.

ومع انهيار ذلك البناء الضخم، وحتى قبل انهياره، كانت الصورة المشرقة للدولة العثمانية قد باتت مشوهة حتى في أنظار جماهير تلك الدولة وشعوبها، فلا غرابة إن كانت هذه الصورة أكثر تشوهاً في أنظار الحاقدين من الصليبيين وغيرهم. ونشأ عن ذلك صراع فكري عنيف بين أنصار الدولة الإسلامية وأعدائها. وسيستمر هذا الصراع يقيناً طالما بقي المسلمون ـ من عرب وغير عرب ـ يبحثون عن مستقبلهم عبر البحث عن (وحدة الجماعة).

لقد كانت الدولة العثمانية، بحق، هي الجسر الذي وصل الماضي بالحاضر، فما يعيشه العالم العربي ـ الإسلامي من صراعات وتناقضات، وما يعيشه العالم الإسلامي من صعوبات ومشكلات، ما هي بمجموعها إلا استطالات لما نشأ عن انهيار البنيان الضخم للدولة العثمانية.

لقد اتهمت الدولة العثمانية، بظلم أو بغير ظلم، أنها سبب تخلف أقطار العالم الإسلامي عامة وأقطار العالم العربي ـ الإسلامي بصورة خاصة، وأسهمت الدول العظمى ـ الغربية خاصة ـ بتعميق هذا الاتهام وتثبيته، منتقلة منه إلى مهاجمة الإسلام ذاته على أنه فيما زعموا ـ سبب التخلف، وتجاهل هؤلاء جميعاً أنه لولا الإسلام ما كانت الدولة العثمانية الإسلامية التي حكمت الدنيا طوال تلك السنين. وتجاهل هؤلاء أيضاً، ما سببته الحروب المستمرة والحملات الصليبية المتتالية، من استنزاف لقدرة الدولة المجاهدة، حتى انتهى الأمر بها إلى الانهيار.

لقد قيل بأن الدولة العثمانية ما هي إلا (دولة الحرب) وأنه ليس لدى العثمانيين إلا (فن الحرب) ورغم ما يتضمنه مثل هذا القول من الظلم لتاريخ الدولة وانجازاتها عبر القرون، إلا أنه قد يكون برهاناً حاسماً على الدور الذي اضطلعت به الدولة العثمانية في حماية الإسلام وأهله، وفي الدفاع عن وجود هذه الأمة التي كانت خير أمة أخرجت للناس.

لم يكن فن الحرب العثماني في حقيقته إلا استطالة لفن الحرب الإسلامي. فقد عرف الترك كما عرف سواهم من أمم الأرض وشعوبها فضل (المذهب العسكري الإسلامي) المتكامل مع (العقيدة الدينية الإسلامية) والمشتق عنها. ولهذا فعندما انطلق الترك من جوف آسيا، إلى طرفها الشرقي، جاؤوا ومعهم ما تعلموه من هذا المذهب العسكري. وعملوا على تطويره باستمرار بمثل ما فعله السلف، حتى وصل إلى ما وصل إليه من الرفعة والسمو. ولقد تألق المذهب العسكري الإسلامي طوال قرون متتالية، وأصبح منهلاً ثراً تعلم منه كبار قادة الحرب ممن رفع الغرب اعلامهم على أنهم (أساتذة الحرب وكبار قادتها في العصر الحديث) فقائد روسيا بطرس الأكبر، وملك السويد (شارل) وقائد المجر (سويبسكي) ومن جاء بعدهم من أمثال سوفوروف وكوتوزوف وسواهم كثير، لم يبرزوا في عالم فن الحرب إلا من خلال ما خاضوه من حروب، وما تعلموه من الخبرات والتجارب على أيدي العثمانيين المسلمين.

ولكن، وعندما استنزفت الحروب قدرة الدولة العثمانية، بدأ التنكر للعطاء الثر الذي قدمه العثمانيون في مجال (فن الحرب) كما في بقية المجالات. وأسدل ستار كثيف على تلك العطاءات الخيرة، والانجازات الرائعة. وقد يكون من الصعب الإحاطة الشاملة بقصة الجهاد الشاق الذي قاده العثمانيون عبر قرون متتالية، كما أنه من الصعب أيضاً التعرض لكافة تفاصيل تلك القصة ودقائقها، غير أن بقية ما حفظه التاريخ منها، هو أمر كاف لتقويم ما تم انجازه.

هكذا يأتي هذا المجلد الخامس من (فن الحرب الإسلامي) ليختص بالعهد العثماني، وليصل الماضي بالحاضر، وليحفظ لهذه التجربة التاريخية بعض ما هي جديرة به من التقدير. وليست القضية ـ مرة أخرى ـ هي قضية وقوف على الأطلال، أو الصراخ والعويل على ـ أمة قد خلت ـ. بقدر ما هي إفادة من خلاصة هذه التجربة التاريخية التي ألقت بظلالها على الأمة العربية ـ الإسلامية خاصة، وعلى الشعوب الإسلامية عامة، في الأزمنة الحديثة، وربما في أفق المستقبل البعيد. وقد تكون الأمة العربية ـ الإسلامية، أشد لصوقاً بهذه التجربة التاريخية، وأكثر حاجة لورود منهلها. وليس ذلك بسبب الدور الذي اضطلعت به الدولة العثمانية في رفع راية الإسلام

والدفاع عن الأمة العربية ـ الإسلامية، فحسب، وليس ذلك أيضاً لأن هذه التجربة هي قسم متلاحم بتجربتهم الذاتية عبر التاريخ، بل لأن هذه التجربة ـ واستطالاتها ـ ستبقى راسخة وثابتة في أساس ما تعيشه الأمة العربية ـ الإسلامية من التناقضات المثيرة والمفارقات الغريبة. وتكتسب التجربة التاريخية، وكل تجربة تاريخية، قيمتها وفائدتها من خلال ما تقدمه من معطيات تضيء سبيل المستقبل، وهذا مما يؤكد مدى الحاجة لارتياد هذا المنهل الذي أحيط بالحواجز والسدود لمنع ارتياده، امعاناً في تكثيف الضباب على أفق المستقبل.

بسام العسلي

وجيز الأحداث في تاريخ الدولة العثمانية.

السنة الهجرية	السنة الميلادية	الأحداث الرئيسة
٦٨٧	١٢٨٨	وفاة أرطغرل وخلافة ابنه عثمان مؤسس الدولة العثمانية.
٧١٧	١٣١٧	فتح مدينة بورصة وجعلها عاصمة الدولة.
٧٦١	١٣٦٠	فتح مدينة أنقره.
٧٦٢	١٣٦١	فتح مدينة أدرنه ونقل العاصمة إليها.
٧٦٦	١٣٦٥	فتح بلاد الصرب والبلغار.
٧٨٣	١٣٨١	استيلاء التتار المسلمين على موسكو.
٧٩١	١٣٨٩	موقعة (قوص أوه) وإعادة فتح بلاد الصرب.
٧٩٦	١٣٩٣	فتح سلانيك (سالونيك) ويكي شهر (يني شهر).
٧٩٨	١٣٩٦	انتصار الأتراك المسلمين على الحملة الصليبية في نيقو بوليس.
٨٠٤	١٤٠٢	انتصار تيمورلنك على بايزيد، وتمزيق الدولة العثمانية.
٨٤٨	١٤٤٤	انتصار العثمانيين على المجريين في فارنا.
٨٥٢	١٤٤٨	انتصار العثمانيين على المجريين في (قوص أوه).
٨٥٧	١٤٥٣	فتح القسطنطينية، والقضاء على دولة الروم (البيزنطيين).
٨٧٩	١٤٧٤	اخضاع بلاد القرم للحكم العثماني.
٨٨٥	١٤٨٠	فتح جزائر اليونان ومدينة اوترانت.
٨٩٧	١٤٩١	اخراج العرب المسلمين من غرناطة ـ الأندلس ـ.
٩٢٢	١٥١٦	موقعة مرج دابق، وفتح بلاد الشام.
٩٢٣	١٥١٨	فتح مصر.

٩٢٧	١٥٢١	فتح بلغراد.
٩٢٩	١٥٢٣	فتح رودس.
٩٣٢	١٥٢٦	انتصار العثمانيين على المجريين في موهاج (موهاكس).
٩٣٥	١٥٢٨	حصار ڤيينا (المرة الأولى).
٩٧٣	١٥٦٦	فتح مدينة سكدوار (المجر).
٩٧٩	١٥٧١	فتح قبرص - وهزيمة الاسطول العثماني في (ليبانتي).
١٠٢٠	١٦١١	إخراج بقايا العرب المسلمين من الاندلس.
١٠٩٤	١٦٨٢	حصار ڤيينا (للمرة الثانية).
١١٢٠	١٧٠٨	انتصار بطرس الأكبر على ملك السويد شارل الثاني في (بولتافا).
١١٢٣	١٧١١	انتصار العثمانيين على بطرس الأكبر - وأسره -.
١١٣٠	١٧١٧	تنازل العثمانيين للنمساويين عن بلغراد والصرب والأفلاق.
١١٥١	١٧٣٩	انتصار العثمانيين على النمساويين واستعادة الصرب والأفلاق والبغدان.
١١٨١	١٧٦٧	الحرب ضد الروسيا.
١١٨٤	١٧٧٠	انتصار الروسيا على العثمانيين وتقسيم بولونيا بين روسيا وبروسيا والنمسا.
١٢٠٣	١٧٨٨	انتصار العثمانيين على ملك هنغاريا جوزيف الثاني.
١٢١٣	١٧٩٨	استيلاء نابليون بونابرت على مصر.
١٢١٥	١٨٠٠	قتل الجنرال كليبر وإخراج القوات الفرنسية من مصر.
١٢٢٢	١٨٠٧	احتلال الانكليز مدينة الاسكندرية.
١٢٢٦	١٨١١	استيلاء روسيا على بلغراد.
١٢٤٠	١٨٢٤	اندلاع الثورة ضد العثمانيين في اليونان.
١٢٤٣	١٨٢٧	تدمير الاسطول العثماني - المصري في (نافاران). تجمع الاساطيل الانكليزية - الفرنسية - الروسية.

١٢٤٣	١٨٢٧	اعلان روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية.
١٢٤٦	١٨٣٠	استعمار فرنسا للجزائر.
١٢٤٨	١٨٣٢	قيام ابراهيم باشا بفتح بلاد الشام وحربه للدولة العثمانية.
١٢٥٨	١٨٤٢	ثورة الدروز ـ إعادة تنظيم لبنان.
١٢٧١	١٨٥٤	حرب القرم.
١٢٧٢	١٨٥٥	ثورة شامل ضد الروس.
١٢٧٧	١٨٦٠	الفتنة في الشام (طوشة النصارى) وتدخل الدول العظمى.
١٢٩٤	١٨٧٧	روسيا تعلن الحرب على الدولة العثمانية وتحتل قارص وبيلفينا.
١٢٩٥	١٨٧٨	تنازل الدولة العثمانية للانكليز عن قبرص.
١٢٩٨	١٨٨٠	بداية الثورة العرابية في مصر والثورة المهدية في السودان.
١٣٠٧	١٨٨٩	رباح يؤسس دولة إسلامية عند بحيرة تشاد.
١٣١٣	١٨٩٦	القضاء على الثورة المهدية في السودان.
١٣١٨	١٩٠٠	الفرنسيون يقضون على دولة رباح.
١٣٢٢	١٩٠٤	اتفاق الانكليز والفرنسيين على اقتسام المناطق الإسلامية فكان المغرب لفرنسا مقابل مصر للانكليز.
١٣٢٥	١٩٠٧	تقسيم بلاد فارس إلى منطقتي نفوذ بريطانية وروسية.
١٣٣٠	١٩١١	قيام إيطاليا باحتلال طرابلس الغرب.
١٣٣٣	١٩١٤	الدولة العثمانية تدخل الحرب إلى جانب ألمانيا.
١٣٣٦	١٩١٧	عودة الصليبيين الانكليز إلى القدس.
١٣٣٧	١٩١٨	عودة الصليبيين الفرنسيين إلى دمشق.
١٣٤٢	١٩٢٣	إعلان الجمهورية التركية وإلغاء السلطنة العثمانية.

﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا قَٰتِلُوا ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً، وَٱعْلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾

سورة التوبة - الآية: ١٢٣

الفصل الأول

١ - الغرب الصليبي.

٢ - العثمانيون يحملون راية الجهاد.

٣ - تدمير الحملات الصليبية الأولى في البلقان.

٤ - تيمورلنك - وتجاوز العثمانيين للنكبة.

٥ - القسطنطينية والفتوح العظمى.

٦ - الدولة في ذرى المجد.

٧ - الحروب البحرية العثمانية.

٨ - الحرب في بلاد فارس.

٩ - ليبانتي والطريق للهزائم.

١٠ - الحرب المتجددة على جبهة الغرب.

١١ - روسيا تفتح جبهة جديدة.

١٢ - نابليون في مصر - ورياح الثورة.

١٣ - محمد علي باشا الألباني.

١٤ - حرب اليونان - ومعركة نافاران.

١٥ - محمد علي في مواجهة الدولة العثمانية.

١٦ - حرب القرم.

١٧ - المسألة اللبنانية (طوشة النصارى).

١ ـ الغرب الصليبي.

استقبل الفرنج الصليبيون بجزع كبير وحزن عميق أنباء انتصارات المسلمين في بلاد الشام، ونجاحهم في طرد بقايا الفرنج ورموزهم من عكا وسواها سنة ٦٩٠ هـ = ١٢٩١ م. غير أنه لم تعد لدى أوروبا تلك الحماسة أو تلك القدرة لتوجيه حملة جديدة، فقد استنزف المسلمون قدرة الغرب الصليبي على كافة الجبهات، وباتت شعوب أوروبا بحاجة لتضميد جراحاتها النازفة، فيما كان هناك آخرون ينعمون بما غنموه من الثروات، وقد توافرت لهم أسباب الراحة والرخاء. ولم يبق هناك من لديه الاستعداد للاستجابة لما قد يقوم به قساوسة من أمثال بطرس الناسك وولتر المفلس من تحريض لا يستند إلا إلى النبوءات الكاذبة والأوهام الخيالية، بمثل تلك الإستجابة الساذجة والجاهلة التي ظهرت قبل قرنين من الزمن. ولم يعد مواطن الغرب قانعاً بما انطوت عليه الامتيازات المبذولة من وعود، وقد صدم بما حدث من استخدام الحرب المقدسة لتحقيق مكاسب دنيوية ومغانم مادية.

ظهر أن البابا نقولا الرابع [1] كان أشد الناس جزعاً وأكثرهم حزناً لما تعرضت له الصليبية من الكوارث والنكبات في السنوات الأخيرة، وربما كان هو الوحيد الذي يمتلك استعداداً للعمل، غير أنه ما من أحد من الرجال يستطيع العمل معه. فما كان للبابوية من مكانة في السابق، قد انهارت بسبب فشل الحرب في صقلية، ولم يعد الملوك يهتمون بالانصياع لأوامر البابا، إذ أن امبراطور الغرب الذي حطم البابا ما كان له من سلطة عالمية، قد انصرف انصرافاً كاملاً لمعالجة أمور بلاده ـ ألمانيا ـ وهو على استعداد لقيادة حملة إلى ايطاليا فقط، وليس لأي مكان آخر. أما ملك فرنسا (فيليب

(١) نقولا الرابع: (NICOLAS' IV) بابا روما (من سنة ١٢٨٨ إلى سنة ١٢٩٢م).

الرابع)[1] فبالرغم مما اشتهر به من الكفاءة والقدرة، فانه صرف كل جهده لإعادة بناء دولته وتنظيمها قضائياً وإدارياً. وكان ملك انكلترا بدوره (ادوارد الأول) غارقاً في مشكلاته مع اسكتلنده خاصة. وكانت فرنسا وانكلترا تسيران على خط المنافسة المتصاعد الذي أدى في النهاية إلى اندلاع حرب المائة عام. وكانت مملكة (أراغون)[2] هي المملكة الوحيدة التي تستطيع ارسال حملة صليبية جديدة إلى فلسطين، غير أن ملكها جيمس الثاني كان هو وأخوه فريدريك المطالب بعرش صقلية، مشتبكان بالقتال مع ملك نابولي التابع للبابا ـ شارل الثاني ـ والذي توافرت لديه الرغبة ـ من الناحية النظرية ـ لارسال حملة صليبية، غير أنه كان لزاماً عليه قبل كل شيء طرد الارغونيين من صقلية، ولم يكن الوصول إلى هذا الهدف بالأمر السهل، فقد كان للارغونيين أضخم اسطول حربي في البحر الأبيض المتوسط.

لم تكن مملكة الروم ـ البيزنطيين ـ في موقف أفضل من الموقف الذي كانت تعيشه ممالك الغرب. وقد انصرف امبراطور الروم لمواجهة تهديدات الأتراك المسلمين على جبهته الشرقية، فيما كان يواجه خطراً أكبر على جبهته الغربية بعد أن تشكلت حديثاً مملكتي البلقان (بلغاريا والصرب) ولذا لم يأمل البابا في أن يظفر بدعم الروم ـ البيزنطيين ـ الذين كانوا بحاجة لمن يدعمهم. وكذلك لم تكن المدن التجارية لإيطالية (جنوه وفينيسيا وسواهما) على استعداد للمغامرة بمصالحها التجارية وقد

---

(١) فيليب الرابع: (PHILIPPE IV) ابن فيليب الثالث وايزابيللا ملكة أراغون: (ARAGON) ولد في فونتينبلو (١٢٦٨ ـ ١٣١٤ م) وأصبح ملكاً لفرنسا سنة ١٢٨٥ م تميزت مدة حكمه بالاضطراب. فقد حكم في البداية شامبانيا ونافار: (NAVARRE) وورث عن زوجته جان الاولى ملك نافار واضطر لخوض حرب ضد ملك انكلترا ادوارد الأول: (EDOUARD I) بسبب فتنة وقعت بين البحارة الانكليز والنورمان. ولكن البابا تدخل لإيقاف هذه الحرب.

(٢) أراغون: (ARAGON) هي المملكة القديمة الواقعة في شمال ـ شرق اسبانيا والتي ضمت أقاليم وشقة (HUESCA) وسرقسطة: (SARAGOSSE) وتيرويل: (TERUEL) والتي تم توحيدها في القرن الثاني عشر تحت اسم. (CATALOGNE ـ كاتالونيا) ثم توسعت بعد ذلك على حساب بلاد مسلمي الأندلس. فضمت فالانسيا: (VALENCE) وجزر الباليئار وكورسيكا وسردينيا وصقليا وبقيت عاصمتها سرقسطه وقد تم توحيد مملكة أراغون بمملكة قشتالة (القلاع) CASTILLE سنة ١٤٦٩، وذلك بزواج ملك أراغون فرديناند بملكة قشتاله إيزابيللا، فتم لهما إخراج المسلمين من غرناطة والأندلس.

أخذت في التكيف مع الأوضاع الجديدة التي خلقتها انتصارات المسلمين في مصر وبلاد الشام. ولهذا لم تقدم أي وعد للبابا بالمساعدة.

بقي ملك قبرص وملك أرمينيا هما أشد الملوك اهتماماً بمشكلة الحرب الصليبية، سيما وأن مملكتيهما أصبحتا على خط المواجهة الأول مع المسلمين. ولا بد لأيتهما أن تصير قاعدة لكل حملة صليبية جديدة. ولكنهما كانا في الوقت ذاته يحرصان أشد الحرص على عدم إثارة غضب امراء المماليك المسلمين. كما تحتم على ملك قبرص أن يجد حلاً لمشكلة اللاجئين الذين طردهم المسلمون من عكا وسائر بلاد الشام ومصر. ولم يعد بالمستطاع الاعتماد على دعم المغول، بعد أن اعتنق الايلخان قازان دين الإسلام (سنة ٦٩٥ هـ = ١٢٩٥ م) وقام عشرة آلاف من التتار - وهم المعروفين تحت اسم الاويرانية - بالتوجه إلى مصر، فأكرم الملك العادل وفادتهم، وأنزلهم بالحسينية، ورتب لهم الرواتب، وبالغ في تقربهم، فاستجلبوا طائفة كبيرة منهم إلى مصر. وتوقف قازان عن ارسال السفارات إلى البابا، وأصبح الإسلام هو الدين الرسمي للايلخانية التتارية في بلاد فارس. ولم يعد للبابا أمل في أن تصير بلاد فارس دولة مسيحية.

لكن ماذا بشأن الطوائف الدينية العسكرية وهي التي ما نظمت أصلاً، ولا ظهرت، إلا للقتال في بلاد الشام، من أجل العالم الصليبي، وبقي ذاك واجبها الأساسي؟

المعروف هو أن طائفة فرسان التيوتون - الألمان - كانت قد انتقلت من عكا إلى البندقية سنة ٦٩٠ هـ = ١٢٩١ م. ثم انتقلت إلى أملاكها في مارينبورغ في بروسيا سنة ٧٠٩ هـ = ١٣٠٩ م وانتشرت على ضفاف بحر البلطيق. ولكن طائفتي فرسان الداوية والاسبتارية اتخذتا مقراً لهما في جزيرة قبرص. وإذ عجزت الطائفتان عن ممارسة أعمالها على النحو السليم في قبرص، تدخلتا في السياسات المحلية. والراجح أن البابا كان يقدرهما لما قد تبذلانه من مساعدة فيما إذا أمكن توجيه حملة صليبية جديدة، وكانتا تمتلكان أموالاً ضخمة وممتلكات كبيرة في جميع أنحاء أوروبا. ولكنهما أظهرتا أنهما عاجزتين عن القيام بحملة ما لم تتلقيا دعماً ومساعدة من دول الغرب.

لقد فشل البابا نقولا الرابع في إثارة الغرب، ولم يقدم له مستشاروه شيئاً من العون أو المساعدة، وكل ما فعله ملك نابولي - شارل الثاني - هو أنه أيد الاقتراح الذي

سبق عرضه منذ بضع سنوات، والذي يقضي بدمج الطوائف الدينية العسكرية من أجل القضاء على المنافسة القائمة بينها، غير أنه اعتقد أنه من المحال القيام بعمل حربي في بلاد الشام ومصر في الوقت الراهن، ولكن بالمستطاع فرض حصار اقتصادي ومقاطعة تضر ضرراً كبيراً بالمصالح التجارية للمسلمين وحكامهم المماليك. ولم يكن تنفيذ هذا الاجراء ممكناً من الناحية العملية، إذ أن رخاء المدن التجارية ونماء ثروتها، سواء كانت مدناً إيطالية أو بروفنتسالية أو أرغونية، إنما يتوقف على استمرار تجارتها مع الشرق. كما أن قدرة هذه المدن على الاحتفاظ بأساطيلها الكبيرة في البحر الأبيض المتوسط، إنما يرتبط بدوره باستمرار التجارة مع المشرق الإسلامي، فإذا ما ضعفت قدرة هذه الأساطيل، صار باستطاعة أساطيل المسلمين استعادة سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط بيسر وسهولة. والأهم من ذلك كله هو أنه لم يكن لدى الفرنج ما يصدرونه إلى الشرق - سوى أسلحة يصنع الشرق ما هو أفضل منها - بينما كانوا يستوردون من الشرق معظم ما يحتاجونه. وهكذا أضحت التجارة يومها أقوى من سلطة البابا نقولا الرابع الذي مات كمداً بعد أن خاب أمله في كل جهوده.

لم يعدم الغرب رجالاً عرفوا حلاوة استثمار الحماسة للحرب الصليبية، فراح هؤلاء في النفخ في رماد الحرب والدعوة لها. غير أن هؤلاء الدعاة لم يكونوا كأسلافهم قبل قرنين من عمر الزمن: متشردين أفاقين أو مفلسين، بل كانوا دعاة مثقفين، ألفوا الكتب والعجالات كي يبرهنوا على ضرورة ارسال حملة مقدسة، وانفرد كل مؤلف بخطة لتسيير الحملة.

لعل أول الدعاة في هذا المضمار راهب فرنسيسكاني اسمه **(فيدنتشيو بادوا)** كان البابا قد أوفده في السابق مرات عديدة في سفارات دبلوماسية، مما أتاح له الطواف في اقاليم كثيرة في الشرق، وأصدر عجالة سنة ١٢٩١ م بعنوان **(كتاب عن استعادة الأرض المقدسة)**★ وأهداه إلى البابا نقولا الرابع. واشتمل بحثه على دراسة عن تاريخ البلاد المقدسة، مع مناقشة قضية الجيش الذي يجب ارساله لاستردادها، والطرق

★ (LIBER DE RECUPERATIONE TERRA-SANCTE)

المختلفة التي يمكن لهذا الجيش اتباعها. وفي السنة التالية (١٢٩٢م) نشر الراهب **(ثاديوس نابولي)** تقريراً عن (سقوط عكا) واعتبر هذا التقرير قصة حية موشاة بما جرى الاسراف في توجيهه من الاتهامات بالجبن لكل من اشترك في الدفاع عن عكا، في الأيام الأخيرة التي سبقت إعادة فتحها على أيدي المسلمين. وكان (ثاديوس) يقصد من ذلك تحميل الغرب ـ عامة ـ عار ما حدث وتحريضه على تجريد حملة صليبية. وختم كتابه بما وجهه من نداء حار إلى البابا والأمراء ـ والمؤمنين ـ لتخليص البلاد المقدسة التي اعتبرها تراث المسيحيين.

تأثر طبيب كان يعمل بالبلاط البابوي، وأصله من جنوه، واسمه **(جلفانو ليفانتي)** تأثراً كبيراً بتقرير (ثاديوس) فأصدر كتاباً سنة ١٢٩٤م وأهداه إلى ملك فرنسا فيليب الرابع، وكان هذا الكتاب عبارة عن خليط من الأقيسة المستخلصة من لعبة الشطرنج، ومن عظات رجال الدين الداعية للزهد. فكان بالتالي محروماً من كل اتجاه عملي.

ظهر في تلك الفترة ذاتها كتاب فاق في أهميته ما تضمنه كتاب ثاديوس أو كتاب جلفانو. وقد وضع هذا الكتاب مبشر اسباني كبير اسمه **(ريمون لل)** وهو من مواليد جزيرة ميورقه. وقد أصدر كتابه سنة ١٢٩٥م. وقدمه إلى البابا على شكل مذكرة عن (الاجراء المطلوب لقتال المسلمين). ثم أصدر كتاباً آخر سنة ١٣٠٥م اكتسب شهرة واسعة، إذ تضمن عرضاً منهجاً يصح استخدامه من الناحية العملية. فقد عرض فيه (ريمون لل)[1] أفكاره بالتفصيل، وأكد على أنه من واجب المبشرين الذين نالوا حظاً كبيراً من التعليم بذل كل جهد مستطاع للانتصار على المسلمين وعلى سائر الكنائس المسيحية المنشقة والملحدة على أنه لا بد في الوقت ذاته من إعداد حملة مسلحة. وأن يتولى قيادتها ملك محارب، وأن تتوحد الطوائف الدينية العسكرية تحت

---

(١) ريمون لل ـ ولد في جزيرة ميورقة سنة ١٢٣٢م، اكتسب شهرة واسعة على أنه واحد من الزهاد، تعلم اللغة العربية وأتقنها، وطاف بكثير من الأقاليم الإسلامية. أصدر سنة ١٣٠٥م كتابه تحت عنوان. (LIBER DE FINE) واقترح توجيه حملة بقيادة ملك محارب (REX-BELLATOR). وتقرر إعدامه رجماً بالحجارة في بوجيه بشمال أفريقية سنة ١٣١٥م.

قيادته في طائفة واحده، تعتبر العمود الفقري للجيش. واقترح (ريمون لل) على الحملة الصليبية، أن تعمل على إخراج المسلمين من الأندلس، ثم العبور إلى أفريقية، والتحرك على امتداد الساحل إلى تونس، ثم إلى مصر. على أنه أوصى فيما بعد بإرسال حملة بحرية للإستيلاء على مالطة ورودس للإفادة من مرافئهما الرائعة واتخاذهما قاعدتين. وقد يكون من الأفضل أن تنتزع الحملة القسطنطينية من اليونانيين، ثم تمضي في سيرها عبر بلاد الأناضول. وتضمنت دراسته نصائح عملية عن تنظيم الجيش والاسطول وعن كميات المواد التموينية الغذائية والأعتدة القتالية المطلوبة، فضلاً عن التوجيهات والتعليمات التي لا بد للمبشرين من التزود بها لدى مرافقتهم للجيش.

جرى في البلاط البابوي وفي باريس خلال تلك الفترة، إعداد ودراسة الخطط اللازمة لتسيير حملة صليبية. وأعلن ملك فرنسا فيليب الرابع عن رغبته في توجيه هذه الحملة، دون أن يعرف أحد أن ما يضمره الملك فيليب هو إتخاذ ذريعة الحملة المزعومة حجة لانتزاع الأموال من الكنيسة. وخرج الملك فيليب منتصراً من شجاره مع البابا بونيفاس الثامن. ووقع الاختيار في سنة (١٣٠٥ م) على (البابا كليمنت الخامس) (١) الذي حاول جهده تقديم نصائحه. غير أن الملك فيليب لم يعرض إلا للمذكرات الهامة، حيث تقدم إليه واحد من رجال القانون الفرنسيين اسمه (**بطرس ديبوا**) بمذكرة تضمنت في قسم منها توجيهاً إلى أمراء أوروبا، للاشتراك في الحملة، بزعامة ملك فرنسا. كما تضمنت توصيات خاصة بالطريق الذي يجب اتباعه والسير عليه، والوسائل اللازمة لتمويل الحملة. ومنها سحق طائفة فرسان الداوية ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم، وفرض ضريبة التركات على رجال الدين. بالإضافة إلى بعض المقترحات العامة حول السماح للقسس بالزواج، وتحويل الأديرة إلى مدارس للبنات. أما الشطر الآخر من المذكرة فلم يكن أكثر من نصيحة إلى الملك باختيار الكرادلة ممن

---

(١) كليمنت الخامس: (CLEMENT V) واسمه (BERTRAND DE GOT) اشغل منصب البابا من سنة ١٣٠٥ حتى سنة ١٣١٤ م. وهو فرنسي من مواليد آفينيون (AVIGNON) وقد استقر في موطنه ونقل إلى بلدته آفينيون المقر المقدس. وأظهر الانصياع الدائم للملك، وبادر إلى أن يجمع المذكرات ليسترشد بها الملك.

يؤيدونه للسيطرة على الكنيسة، وحثّه على إقامة امبراطورية شرقية يتولاها أحد أبنائه. جاء بعدئذ كبير مستشاري الدبلوماسيين في بلاط الملك فيليب **(واسمه وليم نوجاريت)** فأرسل مذكرة إلى البابا سنة ١٣١٠ م بشأن الحملة الصليبية، وضمنها بعض المقترحات الاستراتيجية الثانوية، إلا أنه ركز بصورة أساسية على التمويل، حيث يجب على الكنيسة تقديم كل الأموال، مع العمل قبل كل شيء على تدمير طائفة فرسان الداوية.

عمل البابا على التماس النصيحة من **الأمير الأرمني هيثوم** أو **(هايتون كوريكوس)** الذي كان قد لجأ إلى فرنسا وأضحى مقدماً لدير في برايمونسترانت (قرب بواتييه). واستجاب هيثوم لطلب البابا. فأصدر في سنة ١٣٠٧ م كتاباً★ لقي رواجاً كبيراً في سوق البيع. وقد تضمن هذا الكتاب خلاصة لتاريخ الشرق (بلاد الشام ومصر) ومناقشة لحالة دولة المماليك. وقد أوصى هيثوم بتوجيه حملة مزدوجة، تسير بحراً، وتتخذ من قبرص وأرمينية قاعدتين لها، وأيد التعاون مع الأرمن، والتحالف الوثيق مع المغول.

كان هناك دبلوماسي بابوي قد طاف في أقاليم الشرق ووصل في أسفاره حتى الهند **(واسمه وليم آدم)** فجاء بأفكار مماثلة لآراء الأمير هيثوم. غير أنه أضاف اقتراحاً بارسال اسطول صليبي إلى المحيط الهندي كيما يقطع تجارة مصر مع الشرق. كما طلب إلى الفرنج ـ اللاتين ـ استرداد السيطرة على القسطنطينية. وجاء اسقف مينده **(وليم ديورانت)** فقدم للبابا رسالة سنة ١٣١٢ م، أوصى فيها باستخدام الطريق البحري، وأكد على ضرورة تنظيم حملة، وأشار بصفة خاصة إلى مراعاة سلوك أفرادها. أما أمير البحر الجنوي الشيخ **(بنيتو زكريا)** والذي سبق أن كان اسقفاً لطرابلس، فإنه أثبت آراءه عن القوات البحرية المطلوبة. على أن ما يفوق هذه الاقتراحات من الناحية العملية، كانت تلك التي وضعها ثلاثة من الأعلام الذين لا بد لهم وأن يشتركوا في كل حملة صليبية. ولما كان مقدم الداوية ومقدم الاسبتارية في (أفينيون) سنة

★ كان هذا الكتاب بعنوان: **(FLOS HISTORIORUM TERRE ORIENTIS)**

١٣٠٧ م، فقد طلب إليهما البابا كليمنت الخامس تقديم مقترحاتهما في موضوع الحملة القادمة، فبادر **مقدم الداوية (جيمس مولاي)** على الفور إلى إرسال تقريره الذي ضمنه اقتراحه بارسال عشر سفن كبيرة في أول الأمر لتطهير البحر، على أن يتبعها جيش يتراوح عدد مقاتليه عن اثني عشر حتى خمسة عشر ألف فارس، بالإضافة لأربعين حتى خمسين ألف راجل ـ مشاة ـ. وهو عدد لن يجد ملوك الغرب صعوبة في حشده، إلا أنه يجب ارغام الجمهوريات الإيطالية على نقل قوات الحملة التي لا بد لها من أن تحتشد في قبرص للهبوط على ساحل بلاد الشام، والابتعاد عن النزول في قيليقية. **أما مقدم الإسبتارية فولك فيلاريت** فقد تأخر في تقديم تقريره حتى سنة ١٣١١ م حيث قدمه إلى ملك فرنسا فيليب الرابع ـ فيما كان رجال الكنيسة يعقدون مؤتمرهم في (مجمع ڤيينا). وقد ضمن فولك فيلاريت تقريره شرحاً لما قامت به طائفته من الاستعداد للحملة المرتقبة. وقام ملك قبرص (هنري الثاني) بتقديم تقريره إلى مجمع ڤيينا وأشار فيه إلى ضرورة حصار اقتصادي على دولة المماليك المسلمين. إلا أنه أظهر في تقريره عدم ثقته بالجمهوريات الإيطالية، وأصر على أنه ينبغي على الحملة الصليبية ألا تعتمد عليهم في عملية النقل البحري. وأيد فكرة شن هجوم على مصر ذاتها.

ولكن، وعلى الرغم من كل هذه المذكرات وهذه الحماسة، فقد استبدت الدهشة وخيبة الأمل بكل إنسان في الغرب ـ ما عدا الملك فيليب ـ حينما لم تتحرك أية حملة صليبية، فقد حقق فيليب هدفه في استخدام الذريعة المناسبة للحصول على المال من الكنيسة. ولم يلبث أن أظهر آراءه الحقيقية بما شنه من هجوم على طائفة الفرسان الداوية الكبيرة والتي كان لها دورها الأساسي في كل حملة صليبية.

جابهت الطوائف الدينية العسكرية حالة من القلق والاضطراب، بسبب طردها من بلاد الشام. وقد حل فرسان التيوتون مشكلتهم بالانتقال إلى بلاد البلطيق. إلا أن الداوية الاسبتارية تعرضتا للقيود في قبرص. ولم يلق فرسانها ما كانوا يتوقعونه من التقدير. وإذ كان الاسبتارية أكثر تعقلاً وحكمة من الداوية، فقد أخذوا يبحثون عن وطن آخر. وتصادف أن وصل إلى قبرص (في سنة ١٣٠٦ م) قرصان جنوي اسمه

(فينولو ـ دي ـ فينولي) كان قد حصل من الامبراطور البيزنطي (اندرو نيقوس) على عقد باستئجار جزيرتي كوس وليروس، فعرض على مقدم الاسبتارية ـ فولك فيلاريت ـ بأن يقوم مع الاسبتارية بفتح جميع جزر أرخبيل الدوديكانيز، واقتسامها معاً، على أن يحتفظ لنفسه بالثلث. وبينما أقلع (فولك) إلى أوروبا ليحصل على موافقة البابا على الخطة، وصل إلى جزيرة رودس أسطول صغير للاسبتارية، يسانده بعض السفن الجنوية، وشرع في تؤده باخضاع الجزيرة. وقاومت الحامية اليونانية المدافعة عن الجزيرة قوات الغزو بعناد كبير، بحيث لم تقع قلعة فيليرمو الكبيرة في قبضة الغزاة إلا في تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٣٠٦ م، بينما ظلت مدينة رودس ذاتها تقاوم بضراوة حتى ١٥ ـ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٣٠٨ م. فبادر الاسبتارية على الفور بإقامة مقرهم في الجزيرة (رودس) وجعلوا من المدينة بمينائها الرائع أمنع حصن في شرقي البحر الأبيض المتوسط. وإذ تحقق ذلك الفتح على حساب اليونانيين المسيحيين، لقي ترحيباً كبيراً في الغرب باعتبار أنه انتصار صليبي. والواقع أن فتح رودس قد منح الاسبتارية قوة جديدة، وهيأ لهم الوسيلة التي تساعدهم على المضي في تحقيق أهدافهم ضد المسلمين لفترة إضافية أخرى اتصلت بالأزمنة الحديثة.

كان فرسان الداوية أقل حظاً من الاسبتارية في المغامرة، ودونهم في الحظ أيضاً، غير أنهم تفوقوا عليهم في الغنى والثراء، كما تفوقوا عليهم بقدرتهم على إثارة العداء. والمعروف أن الداوية ظلوا زمناً طويلاً وهم يحتكرون أعمال الصيرفة وتقديم القروض المالية. وأحرزوا نجاحاً كبيراً في ممارسة مهنة غير محترمة. وجرى دائماً وصف سياستهم بأنها تقوم على الأثرة والأنانية وانعدام المسؤولية. وعلى الرغم مما اشتهر به فرسانهم من شدة البأس في القتال ـ أيام الحرب ـ فإن نشاطهم المالي جعلهم على اتصال دائم بالمسلمين ـ الباطنية ـ واتخذ كثير منهم أصدقاء في صفوف الباطنية، واهتموا بالديانة الإسلامية ودراساتها وعلومها.

وترددت الشائعات أن الداوية يدرسون وراء أسوار قلاعهم فلسفة غريبة، ويمارسون أعمالاً جرى وصفها بالكفر والهرطقة. وكان للمبتدئين ـ المريدين ـ فيما قيل شعائر منافية للدين والأخلاق، وكثر الهمس عما يصحب ممارسة الرذائل المنافية

للطبيعة من شعائر العربدة. ولم يكن من الحكمة استبعاد هذه الشائعات واعتبارها تلفيقاً وزوراً حاكها أعداء الداوية، والراجح أنه توافر بهذه الشائعات من المادة ما يكفي لتكوين قناعة بضرورة مهاجمة الداوية وتنظيماتهم.

كان مقدم طائفة الداوية (جيمس مولاي) متوجهاً إلى فرنسا (سنة ١٣٠٦ م) للبحث مع البابا كليمنت الخامس في خطة الحملة الصليبية التي جرى وضعها، عندما علم بالتهم التي وجهها الملك فيليب إلى طائفته، فطلب إلى البابا إجراء تحقيق عام، ولما كان يعرف تصميم البابا على سحق طائفة الداوية، ولما كان ـ البابا ـ غير قادر على إثارة غضب ملك فرنسا، فإنه لم يستجب للطلب. واستمرت أثناء ذلك الاتصالات السرية، حتى إذا ما كان شهر تشرين الأول ـ اكتوبر ـ ١٣٠٧ م، أعلن الملك فيليب ـ مباغتة ـ قراره بالقاء القبض على جميع من كان بفرنسا من رجال الداوية ومحاكمتهم بتهمة الإلحاد، التي قام بصياغتها فارسان اشتهرا بسوء السمعة، وسبق طردهما من صفوف الطائفة. وأدلى المتهمون بما لديهم من بيانات، وأعربت الغالبية عن ارتياحها للاعتراف بكل ما لديها من معلومات. فلما كان ربيع السنة التالية (١٣٠٨ م) أصدر البابا ـ بناء على طلب الملك فيليب ـ الأوامر إلى كل أمير يحوز الداوية ممتلكات ببلاده بإلقاء القبض عليهم، وتقديمهم للمحاكمة. واستجاب له سائر ملوك أوروبا. واعترف عدد كبير من الداوية بما هو مطلوب منهم. وتعرض عدد كبير منهم في فرنسا للقتل حرقاً، بينما ألقي بهم في جميع أنحاء اوروبا في السجون، أو جرى الإبقاء عليهم في حالة بؤس وفقر.

لقد كان من المهم بالنسبة للبابا أن تتعاون معه حكومة قبرص للقضاء على الداوية الذين اتخذوا من الجزيرة مقراً لهم وموطناً. وهذا ما حملهم على دعم إملريك للإطاحة بأخيه الملك هنري الثاني. فقام إملريك بمكافأة فرسان الداوية بتأمين الحماية لهم. فتوافر لهم بذلك ما يكفي من الوقت لتنظيم الدفاع عن أنفسهم، بقيادة مارشالهم (إيميه اوزيليه). على أنهم اضطروا للاستسلام في أول تموز ـ يوليو ـ سنة ١٣٠٨ م. بعد أن استخدموا السلاح لفترة قصيرة. وتقرر نقل أموالهم ـ باستثناء شطر كبير منها أتقنوا إخفاءه فلم يتيسر كشفه ـ من ليماسول إلى دار إملريك في نيقوسيا، بينما تم فرض

الحراسة على الفرسان في كافة المدن القبرصية. وتمكن الملك هنري الثاني من استعادة ملكه (في أيار - مايو - سنة ١٣١٠ م) فقرر محاكمة الداوية. وألقي بعدد كبير منهم في السجون حتى سنة ١٣١٣ حيث حضر مندوب بابوي حاملاً قرار البابا الذي تلاه على الأساقفة وكبار رجال الدين في الجزيرة. وهو القرار الذي كان قد صدر في ١٢ - آذار - مارس - ١٣١٢ م ونص على قمع طائفة الداوية، وتسليم كل ما لها من ثروة وأملاك للاسبتارية، بعد أن تحصل السلطات المدنية ما بذلته من نفقات على المحاكمات المختلفة. وأدرك الملوك في جميع أنحاء أوروبا أن هذه النفقات كانت باهظة جداً بحيث لم يحصل الاسبتارية إلا على جانب صغير من الأموال والممتلكات الحقيقية.

أضحت مملكة قبرص، بعد استئصال الداوية وهجرة الاسبتارية إلى رودس، هي الحكومة المسيحية الوحيدة التي اشتد اهتمامها بالحملات الصليبية. والمعروف أن ملك قبرص قد اعتبر من الناحية الإسمية ملكاً للقدس. وظل الملوك لأجيال عديدة تالية وهم يحرصون بعد أن يتم الاحتفال بتتويجهم ملوكاً على قبرص في نيقوسيا، على أن يتلقوا تاج مملكة القدس في (فاماغوستا) باعتبارها أقرب مدينة لمملكة القدس.

يضاف إلى ذلك أن ساحل بلاد الشام كان بالغ الأهمية من الناحية الاستراتيجية لجزيرة قبرص. إذ أن كل حكم على هذا الساحل ينزع إلى الاعتداء سوف يهدد حياتها. غير أن حاكم مصر والشام في تلك الفترة - الأشرف خليل - لم يكن يعتزم استخدام سواحل الشام للهجوم على قبرص، مما حمله على تدمير كل المناطق الساحلية حتى لا يستفيد منها الفرنج إذا ما قاموا بغزوة جديدة، وأصبحت المدن الساحلية في الشام مهجورة أو شبه مهجورة. وأفاد ملك قبرص هنري الثاني من ذلك، فأرسل في سنة ١٢٩٢ م قوة بحرية من خمس عشرة سفينة تساندها عشر سفن من لدى البابا، فأغارت على الاسكندرية. وكان الفشل من نصيب هذه الحملة التي زادت من تصميم الأشرف خليل على إعادة فتح قبرص. فأمر ببناء مائة سفينة وهو يهتف قبرص... قبرص... قبرص. ولكن الأشرف خليل كان قد أعطى الأفضلية لسحق المغول

وطردهم من بغداد، وتم اغتياله (في ٣١ كانون الأول - ديسمبر - ١٢٩٣ م) قبل أن يكمل مشاريعه.

واجه المماليك حكام مصر والشام - بقيادة السلطان الناصر محمد قلاون - هجوم المغول بقيادة قازان الذي كان قد استبدل لقب ايلخان بلقب السلطان بعد أن أشهر إسلامه. واستطاع قازان الانتصار على المماليك في سلمية قرب حمص (في ٢٣ كانون الأول - ديسمبر - ١٢٩٩ م) ثم أذعنت له دمشق بعد شهر، واعترفت بسيادته، فعاد إلى بلاد فارس بعد أن أعلن أنه لن يلبث أن يعود لفتح مصر. وعندما عاد قازان في سنة ١٣٠٣ م انتصر عليه المماليك في مرج الصفر. ثم عاد قازان في سنة ١٣٠٨ م فأغار من جديد على بلاد الشام، ووصل حتى القدس. وأشاع الفرنج أن قازان سيسلمهم القدس، ولكن مات قازان سنة ١٣١٦ م، ولم تتح للفرنج فرصة العودة إلى القدس، كما لم تفلح محاولاتهم للاتصال مع قازان والتحالف معه، وأفادت قبرص من انصراف المسلمين (المغول والمماليك) بعضهم لقتال بعض، فشرعت في الإعداد للحملة الصليبية المرتقبة والتي طال الإعداد لها.

عاد الحديث عن الحرب الصليبية ومخططاتها مع صعود (فيليب السادس)[1] لحكم فرنسا، حيث أظهر أنه أكثر صدقاً في نواياه وأكثر إخلاصاً لقضية الحرب من عمه فيليب الرابع. وأسرع البابا يوحنا الثاني والعشرين لتشجيع ملك فرنسا الشاب للمضي فيما أعلنه. وأسرع المتطوعون لتقديم نصائحهم ومواعظهم للبلاطين البابوي والفرنسي. فوضع طبيب ملكة فرنسا (جاي فيجيفانو) تقريراً عما تحتاجه الحملة من الأسلحة. على أن خطة تزيد اسهاباً وتفصيلاً أرسلها إلى ملك فرنسا أحد رجال الكنيسة (واسمه بوركارد) كان قد عمل على ضم الكنيسة الأرمنية في كيليكيا (قليقية) إلى روما. وعلى الرغم من وفرة اقتراحات بوركارد، إلا أنها لم تكن بالغة النفع للفرنج

---

(١) فيليب السادس دوفالوا: (PHILIPPE VI DE VALOIS) ابن شارل دوفالوا ومارغريت الصقلية وحفيد فيليب الجميل (١٢٩٣ - ١٣٥٠ م) أصبح ملكاً لفرنسا سنة ١٣٢٨ م، واصطدم بملك انكلترا ادوارد الثالث: (EDUARD III) الذي طالب بالحصول على عرش فرنسا بحجة أنه حفيد فيليب الجميل أيضاً، مما أدى إلى انفجار حرب المائة عام بين فرنسا وانكلترا.

الصليبيين، إذ أن ما أظهره من العداء والكراهية للمسيحيين الملحدين والانفصاليين ـ بزعمه ـ قد زاد على كراهيته للمسلمين، فاعتبر الإستيلاء على الصرب الارثوذكسية وعلى دولة الروم ـ البيزنطيين ـ هو الأساس لكل حملة صليبية. وعلى كل حال فقد أدى انشغال ملك فرنسا فيليب السادس بحرب المائة عام مع انكلترا، إلى انصرافه عن التفكير بأيّة حملة صليبية.

كان المؤرخ (مارينو سانودو) قد أعد في تلك الفترة مشروعاً ازداد اتساماً بالناحية العملية، ولم يتطلب حملة عسكرية ضخمة. والمعروف أن سانودو ينتمي إلى بيت دوقات ناكسوس، وتجري في عروقه الدماء اليونانية، وكان جاد الملاحظة، ومن رواد المشتغلين بالاحصاء. وشمل كتابه (أسرار الصليب المقدس)★ الذي صدر حوالي سنة ١٣٢١ م، تاريخاً للحروب الصليبية، وبرغم ما خالطه من أغراض الدعاية، فإنه اهتم أساساً بمناقشة تفصيلية للوضع الاقتصادي في شرقي البحر الأبيض المتوسط. ورأى (سانودو) أن أشد ما يضعف مصر هو فرض الحصار الاقتصادي عليها. غير أنه أدرك أنه ليس من المستطاع وقف التجارة فجأة مع الشرق، فلا بد من التماس طرق وموارد بديلة، ولا بد من أن تتعاون جميع الدول الأوروبية معاً، وهو أمر لم يكن من المستطاع وقتئذ تحقيقه.

لقد استمرت الروح الصليبية في البحث عن جسد ينفذ لها رغبتها، فلم تجده في ملوك الغرب. إلى أن عثرت على ضالتها في ملك قبرص (بطرس الأول) الذي تولى مقاليد الحكم سنة ١٣٥٩ م، والذي اعتبر أول ملك بعد ملك فرنسا لويس التاسع سيطرت عليه الرغبة واتقدت فيه الحماسة لإشعال نار ما أطلق عليه اسم (الحرب المقدسة).

وكان هذا الملك قد نظم وهو شاب طائفة جديدة من الفرسان، أطلق عليها اسم (فرسان السيف) وجعل هدفها الوحيد هو العمل لاستعادة القدس لحكم الصليبيين. وتحدى غضب وسخط أبيه الملك (هيو الرابع) بأن حاول الرحيل إلى الغرب ليظفر

(★) أسرار الصليب المقدس: (SECRETA FIDELIUM CRUCIS).

بمجندين لحملته الصليبية. وكان أول ما فعله بعد أن أصبح ملكاً هو اشعال نار الحرب مع الأتراك في الأناضول، حيث حصل على قاعدة له باستحواذه على حصن كوريكوس من الأرمن. ثم انطلق للقيام بجولة عامة في أرجاء العالم الغربي الصليبي (سنة ١٣٦٢ م). فبدأ بزيارة جزيرة رودس حيث حصل على وعد من طائفة الاسبتارية بالمساعدة، ثم انتقل - بحراً - إلى البندقية حيث لقي ترحيباً وتشجيعاً لمخططاته وأهدافه، وقام بزيارة ميلانو قبل أن يرتحل إلى جنوة، وانكب في جنوه على تسوية ما كان قائماً من خلافات بين مملكته (قبرص) والجمهورية الجنوية. وعندما وصل إلى (أفنيون) في ٢٩ - آذار - مارس - سنة ١٣٦٣ م، كان قد مضى عدد من الأشهر على اعتلاء (ايربان الخامس) عرش البابوية، فكان أول ما عمله هو الدفاع عن حقه في اعتلاء عرش قبرص إزاء هيو أمير الجليل - ابن أخيه الأكبر - فتقرر تعويض هيو بمرتب سنوي قدره خمسون ألف بيزنتة. وقدم في تلك الفترة إلى أفينيون ملك فرنسا يوحنا الثاني، فالتقى بملك قبرص بطرس، وأصدر الملكان بياناً أعلنا فيه اتفاقهما على الاشتراك في حملة صليبية. ومعهما عدد كبير من نبلاء فرنسا وقبرص. ووجه البابا ايربان الخامس في الوقت ذاته نداء للاشتراك في الحملة الصليبية، وعين الكاردينال تاليران مندوباً عنه. وتابع الملك بطرس جولته، فطاف بأقاليم الفلاندر وبرابانت وبلاد الراين. وعاد إلى باريس (في شهر آب - أغسطس) والتقى بالملك يوحنا مرة أخرى، فقررا بأن تتوجه الحملة إلى المشرق في شهر آذار - مارس - من السنة التالية.

غادر ملك قبرص بطرس الأول باريس فمر بمدينتي روان وكاين قبل أن يبحر إلى انكلترا حيث أمضى شهراً في لندن، تمَّ خلاله إقامة حفل كبير للمباراة في الفروسية تكريماً له. (في سميث فيلد) وأهداه الملك إدوارد سفينة رائعة اسمها (كاثرين) ومنحه مالاً لتغطية نفقاته التي صرفها حديثاً، على أن قطاع الطرق الانكليز سلبوه هذا المال وهو في طريق عودته إلى الساحل، ورجع إلى باريس ليمضي بها عيد الميلاد، ثم توجه جنوباً إلى أكيتانيا للاجتماع في مدينة بوردو (بالأمير الأسود). على أنه حزن عندما علم وهو في بوردو بوفاة الكاردينال تاليران (في كانون الثاني - يناير - ١٣٦٤ م) والذي تبعه ملك فرنسا يوحنا الذي مات في شهر أيار - مايو -. فذهب

ملك قبرص بطرس لتشييع جنازة الملك يوحنا في (سان ديبه) وانتقل بعدها إلى (ريمس) لحضور حفل تتويج ملك فرنسا الجديد (شارل الخامس). ومضى بعدئذ إلى ألمانيا، حيث تقدم إليه سكان مدينتي (ايسلنجن وايرفورت) وفرسانها بطلب اشراكها في الحملة الصليبية، على أن حاكم فرانكونيا ودوق ساكسونيا (رودولف الثاني) أعلماه أن قرارهما للاشتراك في الحملة رهن بموافقة الامبراطور. وعندئذ توجه في صحبة رودولف إلى براغ، حيث كان يقيم الامبراطور شارل، وأظهر شارل الحماسة، ورافق ضيفه إلى كراكاو، حيث عقد مؤتمراً مع ملك بلاد المجر وبولندا، فتقرر توجيه نداء إلى جميع أمراء الامبراطورية للاشتراك فيما قيل عنه (الحرب المقدسة).

قام بطرس الثاني بزيارة لعاصمة النمسا - ڤيينا - حيث حصل من دوق النمسا على وعد بتقديم مساعدة إضافية، ثم انتقل إلى البندقية (في تشرين الثاني - نوفمبر - ١٣٦٤ م) حيث استقبل فيها بحفاوة بالغة، نظراً لما قدمه جيشه من مساعدة للبنادقة - منذ فترة قريبة - وذلك لاخماد نار فتنة اندلعت في جزيرة كريت. وأقام بالبندقية حتى حزيران - يونيو - ١٣٦٥ م، وعقد أثناء مقامه بها معاهدة مع جنوة لتسوية جميع الاختلافات البارزة.

دأب البابا إيربان على العمل دونما كلل في تلك الفترة، فكتب إلى أمراء أوروبا وحثّهم على الاشتراك في الحملة، ولقيت جهوده دعماً قوياً من المندوب البابوي الجديد في الشرق (بطرس سالينياك دي توما - وهو البطريرك الاسمي للقسطنطينية) وهو رجل قوي الشخصية، شديد المعارضة للملحدين والمنشقين والمسلمين. على أن ما اتصف به من التفاني والاخلاص لقضية الصليبية، جعله موضع الاحترام حتى من اولئك المسيحيين الذين اضطهدهم. واشترك معه في النشاط تلميذه (فيليب مزيير) الصديق الحميم لملك قبرص بطرس، والذي سبق أن عينه رئيس ديوان الانشاء في قبرص. ولكن كل ما بذلاه من جهد لم ينجم عنه من أعداد العساكر ما كان الملك بطرس يتوقعه، وما سبق أن وُعد به. فلم يصل مقاتلين من ألمانيا، ولم يأت أحد من كبار النبلاء في فرنسا وانكلترا والبلاد المجاورة، باستثناء من جاء من (أيميه) أمثال كونت جنيفا، ووليم روجر، وفيكونت تيرين وإيرل هيرفورد. على أن عدداً كبيراً من

صغار الفرسان قد جاؤوا، بل إن منهم من قدم من جهات نائية مثل اسكتلنده، فاجتمع في البندقية قبل أن يغادرها الملك بطرس جيش ضخم بالغ الخطورة، وما أسهم به البنادقة في هذا الجيش كان كبير النفع غير أن الجنويين تقاعسوا. تقرر أن تحتشد الحملة الصليبية في شهر آب ـ أغسطس ـ سنة ١٣٦٥ م في جزيرة رودس، ولكن وجهتها المقبلة ظلت في طي الكتمان، إذ أن ما قد يفضي به أحد تجار البندقية (فينيسيا) من أنباء إلى المسلمين، قد يتسبب للحملة بأخطار شديدة. ووصل الملك بطرس في بداية شهر آب ـ أغسطس ـ وأبحر كل الاسطول القبرصي الى الميناء في ٢٥ ـ آب ـ أغسطس ـ وقد ضم هذا الاسطول ثماني ومائة سفينة ـ ما بين سفينة كبيرة وسفينة نقل وسفن تجارية وزوارق خفيفة. وانضم الى هذه السفن مجموعة أخرى أرسلها الاسبتارية من جزيرة رودس، فبلغ مجموع سفن الاسطول خمس وستين ومائة سفينة. وأقلت هذه السفن حمولة كاملة من الرجال، مع عدد كبير من الخيول، ومقادير وافرة من المؤن والأسلحة، حتى قيل بأنه لم يحشد منذ الحملة الصليبية الثالثة قوة كمثل هذه التي حشدها الملك بطرس. ومع أنه خاب رجاء الملك بطرس في اشتراك كبار الأمراء من الغرب. فإن ذلك قد حقق ميزة وهي أن الملك بطرس أصبح القائد الأوحد للحملة، وهو صاحب القرار في كافة شؤونها. وكتب الملك بطرس إلى الملكة اليانور أراغون، بأن كل شيء أضحى جاهزاً، وأصدر في الوقت ذاته أمراً إلى رعاياه في سوريا ينذرهم باقتراب العودة إلى الوطن، ويمنعهم من ممارسة التجارة بها، وأراد من وراء ذلك أن يعتقد الناس أن سوريا هي هدفه. وألقى البطريرك بطرس من السفينة الملكية موعظة مثيرة على الملاحين المحتشدين (يوم ٤ تشرين الأول ـ اكتوبر) فهتف الملاحون والحشد:

«يعيش، يعيش بطرس ملك بيت المقدس وقبرص، رغم أنف العرب المسلمين الكفرة».

وأقلع الأسطول في ذلك المساء، ولما أضحت جميع السفن في عرض البحر، جرى الإعلان أنها تقصد الإسكندرية بمصر.

كان يحكم المماليك في تلك الفترة السلطان الأشرف شعبان بن قلاون، وكان صبياً

لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره، فكانت السلطة بيد الأمير يلبغا. وكذلك كان والي الاسكندرية (خليل بن عرام) يؤدي فريضة الحج، فناب عنه في حكم الاسكندرية الأمير جنغره، وكانت حامية المدينة ضئيلة العدد، ولا تكفي للدفاع عنها. ولكن أسوار الاسكندرية كانت بالغة القوة والمنعة، وتمتد بضخامتها على واجهة الميناء.

وصل اسطول الفرنج الصليبيين إلى مياه الاسكندرية مساء يوم ٩ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٣٦٥ م، واعتقد أهالي المدينة لأول وهلة أنه اسطول تجاري كبير، ولكنهم بوغتوا في صبيحة اليوم التالي عندما دخلت سفن الاسطول إلى الميناء الغربي، ولم تدخل الميناء الشرقي المخصص لسفن غير المسلمين. فأسرع الوالي جنغره لحشد رجاله على حافة الساحل في محاولة لمنع الفرنج من النزول إلى اليابسة. ولكن فرسان الفرنج استطاعوا شق طريقهم إلى الساحل رغم المقاومة الضارية للمقاتلين المغاربة. وبدأ الفرنج هجومهم على الفور على السور الغـربي، إلا أن الحامية المدافعة عن السور ردت قوات الهجوم على أعقابها. فنقلت هذه القوات هجومها إلى السور الشرقي حيث كانت المقاومة أضعف، ونجح الهجوم، وتمكن جند الفرنج من الوصول إلى قلب المدينة ظهر يوم الجمعة (١٠ تشرين الأول - اكتوبر). وظل القتال على أشده في الشوارع. وشن المسلمون هجوماً عنيفاً في الليل - عبر البوابة الجنوبية. ولكن الفرنج نجحوا في صد الهجوم المضاد واحباطه. وتمكنوا من إحكام قبضتهم على المدينة في ظهر اليوم التالي (السبت ١١ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٣٦٥ م).

احتفل الفرنج الصليبيون بانتصارهم بما ارتكبوه من وحشية لا مثيل لها، وما وقع من أحداث خلال الحملات الصليبية التي استمرت طوال مائتي وخمسين عاماً لم تعلم الفرنج شيئاً عن الإنسانية في الحرب. فما أجروه من المذابح لم يضارعها سوى تلك التي حدثت في القدس سنة ١٠٩٩ م، وفي القسطنطينية سنة ١٢٠٤ م.

كانت الاسكندرية قد امتلكت ثروة ضخمة، فاهتاج جنون الفرنج عندما شهدوا هذه الغنيمة الوفيرة، وأقبلوا على نهب المتاجر والمحلات والمستودعات والدور، وأغار الغزاة على المساجد والمقابر، فسلبوا ودمروا كل ما استطاعوا سلبه وتدميره. ودخل الفرنج المنازل يقتلون وينهبون. وجرى حمل ما اختاروه من السبي لبيعه رقيقاً. وما

حازه الفرنج من المتاع، حمله قطار طويل من الخيول والإبل إلى السفن الراسية بالميناء، وعبقت كل المدينة بالرائحة الكريهة الصادرة من جثث البشر والحيوان.

حاول الملك بطرس عبثاً أن يعيد الأمن إلى نصابه، إذ كان يأمل أن يحتفظ بالمدينة ولكن جند الفرنج الذين لم يفكروا وقتئذ إلا في أن يحملوا إلى بلادهم بكل ما تهيأ لهم من سرعة ما حصلوا عليه من الغنائم، عملوا على إحراق أبواب الاسكندرية، ودمروا الجسر الواقع على القناة الكبيرة والذي يجتازه الطريق المؤدي إلى القاهرة. وعلم الفرنج أن جيش المسلمين قد تحرك من القاهرة. فأظهروا عدم الرغبة بالاشتباك معه، وتقدم شقيق ملك قبرص إلى أخيه بطرس فأعلمه بأنه ليس بالمستطاع الاحتفاظ بالمدينة، بينما أشار الفيكونت تيرين ومعظم الفرسان الانكليز والفرنسيين إلى أنهم لن يبقوا بعدئذ في المدينة. وضاعت هباء كافة الاحتجاجات التي أطلقها الملك بطرس والمندوب البابوي.
وهكذا لم يبق في الاسكندرية حتى يوم الخميس (١٦ تشرين الأول ـ اكتوبر) إلا عدد قليل من أفراد الجيش القبرصي، بينما عاد معظم أفراد الحملة إلى السفن استعداداً للرحيل. ولم يعد بإمكان بطرس، وقد علم باقتراب جيش المسلمين، إلا أن يصدر أمره بالجلاء عن المدينة، واستقل سفينته، وبلغت حمولة السفن من الثقل أنه كان لا بد من إلقاء مقادير كبيرة من الغنيمة إلى البحر، وظل الغطاسون المصريون شهوراً يستخلصون التحف الثمينة من المياه الضحلة في خليج أبي قير.

أودع الملك بطرس والمندوب البابوي ما حصلا عليه من الغنائم في جزيرة قبرص، وإذا طأنا إلى ما أودعاه، عاد الأمل فراودهما في أن ينهض الغرب الصليبي مرة أخرى لمرافقتها في حملة جديدة. غير أن جند الفرنج شرعوا في الاستعداد للرحيل لأوطانهم في الغرب، بمجرد وصولهم إلى فاماغوستا. وتجهز المندوب البابوي لاقتفاء أثرهم، كيما يظفر بمجندين جدد ليحلوا محلهم. غير أن الموت اختطفه قبل أن يغادر جزيرة قبرص. وأقام الملك بطرس قداس الشكر، عند عودته إلى نيقوسيا، غير أن قلبه كان كسيرا جريحا، فانطوى تقريره إلى البابا عما أحرزه من انتصار، وما أصابه أيضاً من خيبة أمل مريرة.

استقبل الغرب أنباء نهب الاسكندرية استقبالاً مثيراً، فجرى التهليل له في بداية

الأمر على أنه انتصار حربي على المسلمين، وابتهج البابا وقرر دعم ملك قبرص مباشره بقوات تحل محل تلك التي فضلت الرجوع إلى أوطانها. وقطع ملك فرنسا شارل على نفسه وعداً بارسال جيش من أشهر فرسانه (برتراند دي جويسلين) وكونت سافوي (أماديوس) المعروف في القصص باسم (الفارس الأخضر) الذي كان يستعد للرحيل إلى الشرق، فقرر أن يرحل إلى جزيرة قبرص. وتصادف في تلك الفترة أن أشهر البنادقة أمر الصلح الذي عقده ملك قبرص مع سلطان مصر. فعمل الملك شارل على استدعاء جيشه، وتوجه جويسلين للقتال في الاندلس، بينما مضى أماديوس إلى القسطنطينية.

اختلف البنادقة عن البابا في أنهم لم يرتاحوا لما أسفرت عنه الحملة الصليبية من نتيجة، إذ كانوا يأملون في توطيد مركزهم التجاري في بلاد المسلمين. ولكن حدث عكس ذلك، فما كان لهم من أملاك كثيرة في الاسكندرية تعرضت للدمار، فضلاً عن توقف كل تجارتهم مع مصر. فكاد نهب الاسكندرية يدمرهم باعتبارهم دولة تجارية. وابتهج لذلك الجنويون الذين ظفروا بالمكافأة لامتناعهم عن الاشتراك في الحملة. ولم يلبث جميع الغرب أن تأثر بنتائج الحملة الصليبية، إذ ارتفعت أثمان التوابل والمنسوجات الحريرية وسائر المتاجر الشرقية التي ألفها الناس في الغرب واعتادوا عليها.

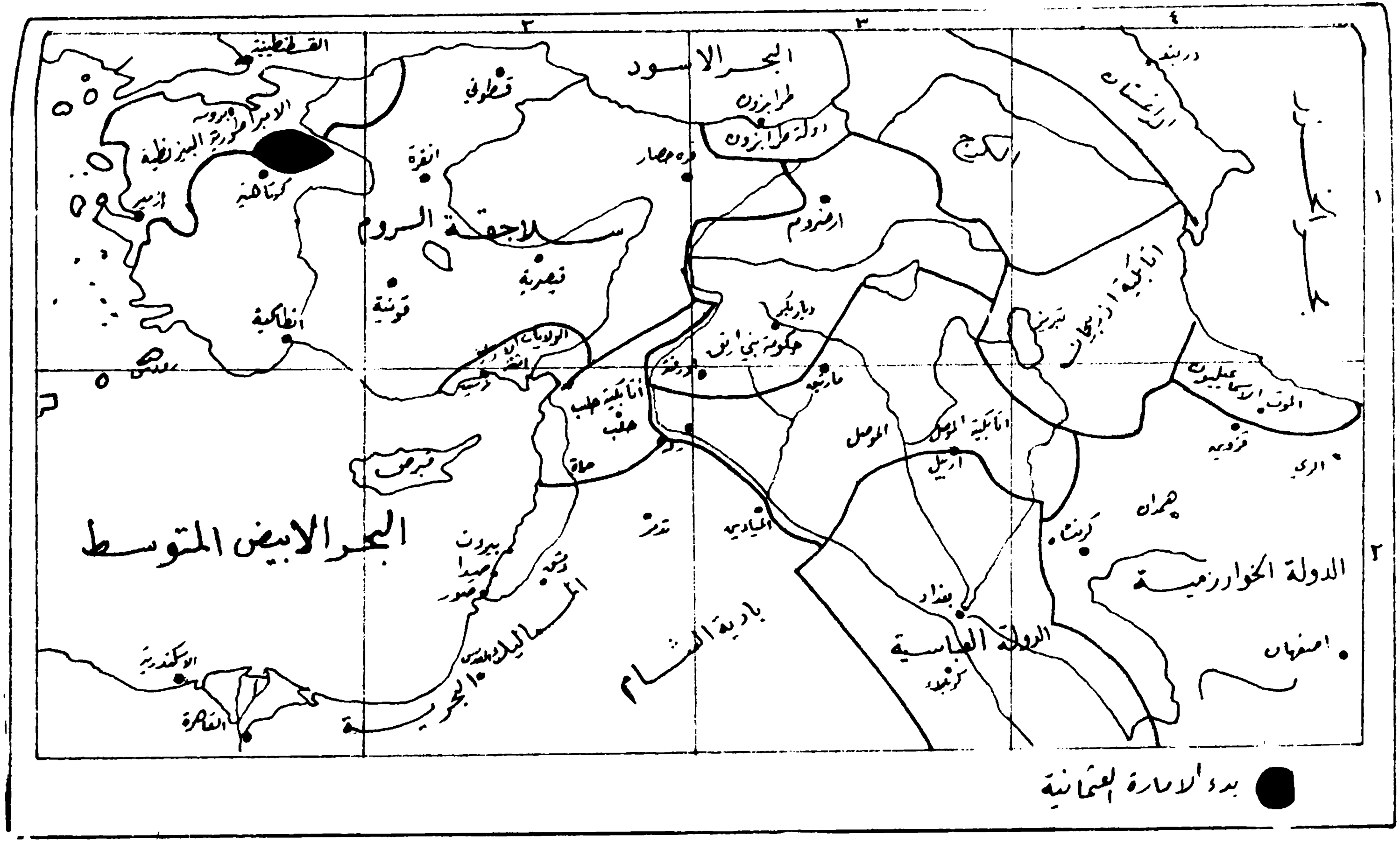
شرع ملك قبرص - بطرس - في إجراء المفاوضات مع مصر، غير أن تجدد العدوان ترك مرارة عميقة في النفوس أعاقت عقد الصلح، إلا أن المفاوضات استمرت، وكان هدف مصر هو إطالة أمد المفاوضات ريثما يتم الانتهاء من بناء الاسطول وغزو قبرص. ويظهر أن الملك بطرس كان يرغب بدوره في كسب الوقت والمماطلة، ولهذا فقد اشتط في طلباته مقابل التخلي عن البلاد المقدسة - التي لم يكن يملكها إلا بزعمه -. وقام بغزوات على سواحل بلاد الشام للضغط على حكام المسلمين. غير أن هوسه بالحرب الصليبية أخذ يزعج رعاياه الذين خافوا على استنفاذ موارد الجزيرة في قضية ضاع الأمل في تحقيقها. فلما أعد أحد فرسان بطرس أمر اغتياله سنة ١٣٦٩ م، لم ينهض أحد حتى إخوته لانقاذه. وانعقدت معاهدة الصلح مع

المماليك في مصر - في السنة التالية - فتم تبادل الأسرى، وتوصلت مصر وقبرص إلى صلح قلق.

اعتبرت مذبحة الاسكندرية، بأنها النهاية أو الفصل الختامي لتلك الحملات الصليبية التي جعلت من استرجاع الأرض المقدسة هدفاً مباشراً لها. وهناك شك ما إذا كانت هذه الحملة قد خدمت مصلحة العالم المسيحي، حتى لو تعلقت آمال جميع الصليبيين بها، بمثل ما تعلقت بها آمال الملك بطرس. فعندما جرت الحملة، كان قد مضى زهاء نصف قرن ومصر تعيش مع الفرنج في حالة من السلام، وخفت حدة التعصب التي اشتهر بها المماليك من قبل، وتحسنت معاملتهم لرعاياهم المسيحيين، وأضحى الحجاج الفرنج أحراراً في التوجه إلى الأماكن المقدسة. وراجت التجارة بين الشرق والغرب. وأما ما حدث من مذبحة في الاسكندرية، فقد بعث الكراهية من جديد، فتعرض المسيحيون من جديد للاضطهاد، ونزل الدمار بكنائسهم، وأغلقت كنيسة القيامة أبوابها لمدة ثلاث سنوات. وأما مملكة قبرص التي سبق للمماليك المسلمين أن أظهروا استعدادهم للتساهل في الابقاء عليها، فإنها أضحت عدواً يجب استئصاله. وظلت مصر تنتظر ستين سنة للأخذ بالثأر. فما حلّ بجزيرة قبرص سنة ١٤٢٦ م، من تخريب مريع، لم يكن إلا عقاباً مباشراً لما سبق أن تعرضت له الاسكندرية من النهب.

لقد اعتبرت الحملة الصليبية التي قادها الملك بطرس بأنها خطأ تاريخي، وأنها جاءت ضد تيار الزمن، إذ أنها حملت العالم الصليبي الغربي أخطر النتائج، في وقت كان هذا العالم يحتاج توجيه الجهد لتحقيق أهداف أخرى. فقد كانت أنظار الغرب تتجه نحو جبهة أخرى وهي جبهة الأناضول (آسيا الصغرى). فالذين وضعوا مخططات الحملة الصليبية الأولى، عرفوا أن الوصول إلى بلاد الشام والقدس انما يرتبط بالسيطرة على با د الأناضول. غير أنه ما من أحد من رجال السياسة في الغرب، منذ وفاة البابا ايربان الثاني، توافر له من الحكمة والتعقل ما يجعله يدرك أن الاحتفاظ ببلاد الأناضول يعتمد على قوة دولة الروم - البيزنطيين -. على أن التحركات الصليبية في القرن الثاني عشر، حيرت الامبراطور البيزنطي وجعلته يصرف جهده لمواجهة تهديد الفرنج الصليبيين - الغرب -. الأمر الذي أفسح المجال أمام الأتراك لتوطيد

مركزهم في آسيا الصغرى (الأناضول). وعندما أدرك الامبراطور البيزنطي، وأدرك معه ملوك الغرب أن الموقف قد بات أشد خطورة مما كانوا يتوقعونه، جاء بطرس ملك قبرص فقاد حملته إلى الاسكندرية، فكان ذلك بمثابة شرف لا يمكن احتماله. غير أن الضجيج الانفعالي الذي رافق الحملة استطاع حجب حقيقة الموقف، وعندما زال الضجيج، وظهرت حقيقة الموقف، شعر الغرب بالندم، وظن أن باستطاعته تصحيح ما وقع فيه من الخطأ عن طريق إعادة توجيه الجهد لقتال الأتراك المسلمين.



البحر الاسود
البحر الابيض المتوسط
القسطنطينية
الامبراطورية البيزنطية
بروسه
كوتاهية
ازمير
انطاكية
قسطموني
انقرة
سلاجقة الروم
قونية
قيصرية
طرابزون
دولة طرابزون
قره حصار
ارضروم
الكرج
ديار بكر
حكومة بني ارتق
ماردين
اتابكية حلب
حلب
حماة
قبرص
بيروت
صيدا
صور
دمشق
تدمر
بادية الشام
الاسكندرية
القاهرة
بيت المقدس
المماليك البحرية
الموصل
اتابكية الموصل
اربيل
بغداد
الدولة العباسية
اتابكية اذربيجان
تبريز
قزوين
الري
همذان
الدولة الخوارزمية
اصفهان
دربند
بحر الخزر
بدء الامارة العثمانية

٢ ـ العثمانيون يحملون راية الجهاد.

لم تعرف مناطق التخوم الفاصلة بين بلاد الشام وبين بلاد الروم ـ البيزنطيين ـ. لا الهدوء ولا الاستقرار لفترات طويلة، وبقيت هذه التخوم هي مسرح الصراع المسلح بين غزاة المسلمين المجاهدين في سبيل الله، وبين مرتزقة الروم. ومضت قرون ـ منذ الأيام الأولى للفتح ـ وقوات الطرفين المتصارعين تجتاح الحدود غير المعترف بها للجانبين، للتوغل عميقاً في بلاد العدو، فكان النصر في معظم الأحيان حليفاً للمجاهدين، ولكن أحداً لم يتمكن من حسم الصراع حسماً نهائياً. فتشكلت عند حدود الصراع جماعات من مجاهدي المسلمين وجند الروم، استطاعت التعايش مع هذا النوع من (اللاسلم واللاحرب) إذا ما جاز التعبير. حتى إذا ما جاء الأتراك السلاجقة، ورفعوا قواعد دولتهم، جابهوا تهديدات الروم، مما أرغم ألب أرسلان لقيادة جيش صغير عبر الأناضول، وأمكن له الانتصار على قوات الامبراطور البيزنطي (رومانوس ديوجين) في معركة (ملاز كرد) الشهيرة سنة ٤٦٤ هـ = ١٠٧١ م ووقع الامبراطور ذاته أسيراً في قبضة السلطان ألب أرسلان الذي أطلق سراح خصمه، وأكرمه، بعد أن عقد معه صلحاً شريفاً. غير أن استمرار الصراع، وعزل رومانوس ديوجين عن منصبه وعدم اعتراف الروم بالصلح الذي عقده مع ألب أرسلان، دفع بالسلطان (ملكشاه بن ألب أرسلان) إلى توجيه قوات جديدة من الأتراك الى آسيا الصغرى (الأناضول ـ في السنة التالية (٤٦٥ هـ = ١٠٧٢ م) فقام قائد هذه القوات (سليمان بن قتلمش) بقيادة هجوم جريء اجتاح فيه الجزء الشمالي الغربي من آسيا الصغرى، وطرد منه الروم البيزنطيين، واتخذ من (نيقية) عاصمة له (سنة ٤٧٤ هـ = ١٠٨١ م). غير أن الأتراك السلاجقة لم يتمكنوا من الاحتفاظ بما حصلوا عليه، فقد عاجلتهم الحملة الصليبية الأولى، وانتزعت منهم نيقية وقسماً من ممتلكاتهم في الأناضول (سنة ٤٩١ هـ = ١٠٩٧ م) فانصرف سليمان بن قتلمش إلى

الشرق ليعوض عمّا خسره من بلاده في الغرب. وجاء ابنه (قلج أرسلان) فعمل على إقامة قاعدة جديدة له في الجنوب الشرقي من الأناضول ـ إلا أنه اصطدم. بزعيم تركي آخر (اسمه دانشمند) كان قد استطاع أن يوطد سلطانه في (سيواس) وتوسع في الشمال فضم إليه أنقره وأماسية وانكسار، وحتى (ألبستان) جنوباً، وانتزع من غبريئيل الأرمني مدينة (ملطية) في سنة ٤٩٥ هـ = ١١٠١ م. وهكذا لم يتمكن قلج أرسلان من الاستيلاء على ملطية، وتوطيد سلطته في (ميافارقين) إلا بعد وفاة زعيمه المنافس ـ دانشمند ـ سنة ٥٠٠ هـ = ١١٠٦ م. حيث تابع قلج أرسلان سياسة أبيه في السيطرة على شرق الأناضول، إلا أنه لم يلبث أن لقي حتفه فيما كان يتقدم الى الموصل ـ في معركة نشبت على ضفاف الخابور (سنة ٥٠١ هـ = ١١٠٧ م).

توطدت سلطة الأتراك السلاجقة في الأناضول (آسيا الصغرى) ومضى مسعود بن قلج أرسلان لتنظيم أمور دولته وحمايتها وتنظيم الدفاع عنها. واستطاع الامبراطور الالماني فريدريك بربروسا الاستيلاء على قونية، غير أنه قضى نحبه في لجج نهر اللامس في قيليقيه، بينما كان يتقدم نحو فلسطين في الحملة الصليبية الثالثة، وبذلك لم يتمكن فريدريك بربروسا من الاحتفاظ بقونية لأكثر من أربعة عشر يوماً (١٨ ـ ٢٦ أيار ـ مايو سنة ١١٩٠ م = ٥٨٦ هـ) إذ أسرع السلطان مسعود لاستعادتها وطرد الفرنج منها وتوطيد حكم المسلمين فيها.

لقد عرف السهل الممتد من قونية حتى قيسارية (قيصرية) بخصبه الكبير، وعندما أقام الأتراك السلاجقة دولتهم، تركوا لمن استوطن من الروم حريتهم، شأنهم في ذلك كشأن أسلافهم من العرب المسلمين، وظلت مملكتهم تدعى (الروم) بوصفها أرضاً بيزنطية قديمة. وقد حاول الامبراطور البيزنطي (ايمانويل ـ أو عمانوئيل) استعادة السيطرة على أقاليم الشرق، فتصدى له قلج أرسلان الثاني ابن مسعود، وهاجمه بصورة مباغتة في مضيق جارداق، ووقعت مجموعة من المعارك ضد الروم البيزنطيين وحلفائهم الأرمن انتزع منهم ملطية (سنة ٥٧٣ هـ = ١١٧٧ م) وقضى على دولتهم (سنة ٥٧٦ هـ = ١١٨٠ م) وبذلك أمن حدود بلاده ضد كل عدوان بيزنطي.

أفاد الأتراك السلاجقة من ضعف دولة الروم، واستيلاء الفرنج الصليبيين على

عاصمتها القسطنطينية (سنة ٦٠٣ هـ = ١٢٠٣ م). فقاد كيخسرو وابنه كيكاوس جيشهما وعملا على توسيع الدولة على اتجاهي الشمال والجنوب، واستوليا على (أطاليه - أو أنطالية) و(سينوب) وهما ثغران هامان أولهما على البحر الأبيض المتوسط وثانيهما على البحر الأسود. وبذلك انفتحت مملكتهما للتجارة العالمية، واستطاعت بما عقدت من معاهدات تجارية مع الجمهوريات الإيطالية أن تفيد من المقايضة بمحاصيلها الزراعية الوافرة، مما ساعد على ازدهار الصناعات اليدوية الفنية، وتطوير فن العمارة، التي أصبحت مدرسة تعلم منها الغرب عن طريق إرمينية والروسيا.

لقد استنزفت الحروب المستمرة قدرة الدولة التركية - السلجوقية - وتوافر لها من الثروة ما ساعدها على استخدام المجندين المرتزقة من الروم والأرمن. مما زاد الدولة ضعفاً على ضعفها، ولهذا لم تتمكن من مقاومة اجتياح المغول الذين اقتحموا أبواب آسيا الصغرى، وأنزلوا بقوات كيخسرو الثاني هزيمة منكرة (في قوز طاغ سنة ٦٤١ هـ = ١٢٤٣ م) مما أرغم كيخسرو على دفع غرامة ثقيلة للمغول، وعندما توفي سنة ٦٤٣ هـ = ١٢٤٥ م نشب صراع بين ولديه عزّالدين وركن الديـن. فتدخل هولاكو بينهما، وحدد الخط الممتد على طول نهر (قِزِل إرماق) حداً فاصلاً بين ممتلكات كلٍ منهما. وعمل عزّ الدين على التحالف مع المماليك الذين نجحوا في كسر شوكة المغول (في عين جالوت). فتدخل المغول وطردوه من مملكته، وفرضوا على أخيه ركن الدين رقابة صارمة (تولاها عامل مغولي اسمه بَرْوانه) ولم يلبث هذا العامل حتى عمل على خلع ركن الدين، وانفرد بالحكم بصفته وصياً على غياث الدين ابن ركن الدين. وعندها استنجد أمراء الأتراك السلاجقة بالسلطان الظاهر بيبرس الذي قاد جيشه وهزم المغول عند (ألبستان) سنة ٦٧٦ هـ = ١٢٧٧ م. واندفع فاتحاً حتى بلغ قيساريه. وعندما رجع - بيبرس - إلى بلاد الشام، تقدم جيش مغولي بقيادة أباقا، فأنزل أشد العقاب بالامراء الاتراك. وبذلك قضى على دولة السلاجقة.

لم تخمد روح الجهاد في سبيل الله بالقضاء على السلاجقة على أيدي المغول التتار، فعندما كان الفرع الوثني من هؤلاء المغول يجتاح بلاد الشام بعد أن دمر الخلافة العباسية، كان هناك فرع آخر قد اعتنق الإسلام (القبائل الذهبية) واستقر في القرم.

وجاء في أعقاب هؤلاء المغول دفق جديد من الدم التركي الذي قذفه جوف آسيا نحو آسيا الصغرى. وضمت هذه الموجة من الترك ـ كما هي العادة ـ رجال تفقهوا في الدين وآخرون ممن اختاروا حمل السيف، فنزلوا في بلاد الأناضول، وعندها وجدوا أنفسهم في مواجهة التحدي الصليبي ـ البيزنطي ـ. وبذلك اجتاح الأتراك غربي آسيا الصغرى من جديد، وأقام قادة الجهاد في سبيل الله دويلات مستقلة لهم في مختلف المقاطعات. فنزل (القرمانيون) في ليقاؤونية القديمة وايسوريا. ونزل (الكرمانيون) في كوتاهية، واستقر (الحميديون) في ميسيه. و(الصاروخان) في مغنيسية. وبينما كانت هذه الإمارات تتوسع براً، كانت هناك واحدة من أقدم هذه الإمارات وأعظمها شأناً قد نشأت نشأة بحرية، فقد اندفع الأتراك بزعامة قبيلة المنتشا من سواحل ليقية وبمفيلية، الى قاريا (منتشا). وتوغلوا في حوض نهر مندرس، ثم اجتاحوا شواطىء بحر إيجه، وفتحوا جزيرة رودس حتى استولى عليها فرسان القديس يوحنا (الاسبتارية) سنة ٧١٠ هـ = ١٣١٠ م. وكان ذلك تحولاً جديداً في الصراع، فالمعروف أن الجمهوريات الايطالية اهتمت منذ زمن طويل بجزائر بحر إيجه. فكان من الطبيعي أن يمتد اهتمامهم، واهتمام العالم اللاتيني بأكمله إلى البر المواجه لهذه الجزائر. فلما قام حاكم ايدين الأمير عمر، والذي سيطر على إزمير والتي تعتبر مرفأ بالغ الروعة بتنظيم اسطول للعمل في مياه بحر إيجه، بادر البنادقة وفرسان الاسبتارية في رودس باتخاذ إجراء لمناهضته، ففي سنة ٧٤٥ هـ = ١٣٤٤ م توجه لمهاجمة أزمير اسطول أسهمت فيه البندقية وتوابعها بعشرين سفينة، وبذل فرسان الاسبتارية ست سفن، كما قدم كل من البابا وملك قبرص أربع سفن. وتولى قيادة الاسطول بطريرك القسطنطينية (هنري أستي). وتعرض أمير آيدين للهزيمة البحرية في معركة وقعت مقابل مدخل خليج أزمير. ثم تابعت قوات الحملة تحركها، فوصلت الى أزمير، وهاجمتها، واستولت عليها بعد معركة قصيرة، غير أن القلعة ظلت صامدة. وحاولت قوات الحملة التوغل في الاقليم فتعرضت لهزيمة ساحقة على بعد بضعة أميال من المدينة (أزمير). وحاولت القوات التركية استعادة المدينة، ففشلت، وانتهى الأمر بعقد معاهدة في سنة ٧٥١ هـ = ١٣٥٠ م. ظلت بموجبها القلعة بأيدي الأتراك، واحتفظ الاسبتارية بالمدينة

« وبقيت تحت حكمهم إلى أن انتزعها منهم تيمور الأعرج (تيمورلنك) سنة ٨٠٥ هـ = ١٤٠٢ م).

كان العثمانيون من بين أولئك الأتراك الذين حملوا راية الجهاد في سبيل الله ضد الروم البيزنطيين، فحالفهم الحظ بتحقيق نجاحات رائعة. وتذهب الرواية التاريخية التي تعرض لنشأتهم إلى أن عشيرة قايي - إحدى قبائل الغز التركية - اضطرت إلى أن تتراجع في وجه المغول المجتاحين لأراضي خراسان، وتلتمس الحماية من خوارزم شاه جلال الدين منكبرتي الذي هداها إلى المراعي القائمة في شمالي غربي إرمينية. حتى إذا صرع حاميهم، عزم زعيمهم سليمان على العودة بهم إلى نجاد آسيا الوسطى. ولكنه لم يلبث أن قتل فيما هو يضرب في البلاد، عند مخاضة على الفرات قرب مشارف حلب. فانقلب ابنه (أرطغرل) بالقسم الأصغر من القبيلة - على الأقل - وهو يضم نحواً من مائة أسره - ومضى نحو بلاد العجم، وعندها وقع الحدث الذي رسمه القدر لمستقبل **(أرطغرل بن سليمان شاه التركماني)** ولمن كان معه. إذ بينما كان أرطغرل ذات يوم يعتلي مرتفعاً من الأرض، ليمتع نظره فيما حوله، إذ وقع نظره على قوتين تخوضان صراعاً مريراً، وكان لا بد لهذا المشهد من أن يستثير حمية الرجل المحارب، وعندما شاهد إحدى القوتين وقد اقتربت من حافة الهزيمة، هبّ ورجاله لنجدتها ودعمها، وهاجم القوة الثانية بقوة وشجاعة عظيمتين حتى وقع الرعب في قلوب الذين كادوا يفوزون بالنصر، وأعمل فيهم قتلاً وأسراً، حتى هزمهم شرّ هزيمة.

لم تكن القوة التي دعمها أرطغرل وانتصر لها ونصرها، سوى جيش سلطان قونية (إحدى الإمارات السلجوقية) الأمير علاء الدين. فكافأه علاء الدين على مساعدته له بإقطاعه عدة أقاليم ومدن، وصار لا يعتمد في حروبه مع مجاوريه إلا عليه وعلى رجاله، وكان يقطعه عقب كل انتصار مزيداً من الإقطاعات والأموال. ثم لقب قبيلته بمقدمة السلطان، لوجودها دائماً في مقدمة الجيوش، وتحقيق النصر على أيدي رجالها الشجعان.

ولما توفي أرطغرل سنة ٦٨٧ هـ = ١٢٨٨ م، عين الملك علاء الدين أكبر أولاده مكانه، وهو (عثمان بن أرطغرل)[1].

لم تكن حدود اقطاع أرطغرل تتجاوز منطقة المستنقعات الواقعة في مواجهة بلاد لروم البيزنطيين - عند سكود في وادي الفرات الغربي (قره صو) وجبلي طو مانيج ,أرمني طاغ. فكان أول ما فعله عثمان عندما تولى الحكم بعد أبيه أن قاد قواته، وقام بفتح (قره جه حصار)[2] سنة ٦٨٧ هـ = ١٢٨٨ م. ونقل مقره من سكود إلى قره جه حصار التي تقع الى مسافة أبعد نحو الجنوب، والتي كانت تحمل اسم (ملانجنون) وحصل عثمان (من السلطان علاء الدين) على امتيازات جديدة، ومنحه لقب (بك) وأقطعه كافة الأراضي والقلاع التي فتحها، وأجاز له ضرب السكة (النقود) وأن يذكر اسمه في خطبة الجمعة، وبذلك صار عثمان بك ملكاً بالفعل لا ينقصه إلا اللقب.

أغار المغول التتار على آسيا الصغرى سنة ٦٩٩ هـ = ١٣٠٠ م وقتلوا السلطان علاء الدين (في قونية) وقتلوا ابنه غياث الدين، فانفتح المجال لعثمان للاحتفاظ بجميع الأراضي التي كان يحكمها، ونقل مقره إلى (يكي شهر)[3] وأخذ في تحصينها وتحسينها، ثم أخذ في توسيع دائرة مملكته نحو (أزميد) ثم (أزنيك)[4] ولما لم يتمكن

---

(١) عثمان بن أرطغرل: (٦٥٦ - ٧٢٦ هـ = ١٢٥٨ - ١٣٢٦ م) اعتبر أول الخلفاء السلاطين العثمانيين، وإليه تنسب الدولة العثمانية، اشتهر بشجاعته وسداد رأيه تزوج من مال خاتون - ابنة شيخ الصوفيه (أده بالي). ولقب نفسه بلقب (باديشاه آل عثمان) وشاه تعني ملك. ولكنه إذا جاء بعد الاسم فانه يعني السيد. كما أن مسلمي الهند وباكستان يطلقونه على أولاد السيدة فاطمة للتعظيم.

(٢) قره جه حصار: اسم تحمله أماكن عديدة في تركيا، وتعني (القلعة السوداء). والمقصود هنا بلدة أفيون قره جه حصار القريبة من (قونية).

(٣) يكي شهر (YENISEHIR) وتلفظ يني شهر ومعناها (البلد الحديث) وتقع الى الشمال الشرقي من بورصه، وهي تسيطر على مخاضة نهر سقارية.

(٤) أزميد: (IZMIT) مدينة يونانية قديمة في آسيا الصغرى، أصل اسمها (نيكوميدس) كانت عاصمة مملكة بثينيه (أو بوثينيا) وتقع على بحر مرمره. ويدخل ميناءها أكبر السفن وبها مياه معدنية ومعامل للحرير، ويربطها خط حديدي بمدينة بورصة. =

من فتحها عاد إلى عاصمته. واشتغل في تنظيم البلاد. حتى إذا أمن اضطرابها وتجهز للقتال. أرسل إلى جميع أمراء الروم ببلاد آسيا الصغرى يخيرهم بين ثلاثة أمور: الإسلام أو الجزية أو الحرب.

وتردد صدى النداء للقتال ضد الروم بقوة، فتقاطر إليه المجاهدون من أرجاء آسيا الصغرى جميعاً، ومن القبائل التركية على اختلافها - ولحق (الأخوان - أو الأخيان) وهم جماعات الصناع والتجار المنظمة على غرار الطرق الصوفية والمنتشرة لذلك العهد في طول آسيا الصغرى وعرضها، وانضموا الى المجاهدين من أجل تأمين متطلباتهم وخدماتهم. ولحق بالمجاهدين أيضاً العلماء ورجال الدين.

وقاد عثمان شعبه القوي، وقد رفدته القبائل التركية كلها بدماء جديدة زادت من قوته وحيويته، واتجه به الى بحر مرمره والبحر الأسود. كما اتجه به غرباً إلى (يكي شهر).

اختلفت ردود فعل الروم وتباينت لدى مجابهتها لهجمات الأتراك العثمانيين، إذ أعلن بعضهم دخوله في الإسلام، وانضم الى جموع المجاهدين في سبيل الله، فيما ارتضى آخرون الجزية وأقروها على أنفسهم، بينما تولى الباقون شطر المغول التتار ينتصرون بهم على المسلمين. فما كان من السلطان عثمان إلا أن وجه لمحاربتهم جيشاً كبيراً بقيادة ابنه اورخان، وسير معه عدد ليس بقليل من أمراء الروم، ومن بينهم صديقه الذي أسلم على يديه (كوسه ميخائيل) [1] حيث دارت مع التتار رحى معارك ضارية، انتصر

= أما ازنيك فهي بدورها مدينة قديمة اسمها (نيقة) تقع على بعد ثمانين كيلومتراً من بورصة وإلى الشرق منها، وتقع أزنيك على ضفة بحيرة تحمل اسمها (بحيرة أزنيك) وتشتهر بصناعة الخزف وصناعة السجاد.

(١) كوسيه ميخائيل، كان من كبار قادة الروم، أسره عثمان وعدد من أمراء الروم وأحسن إليهم، وأعجب كوسيه ميخائيل بفضائل عثمان، فأشهر إسلامه وأصبح من أصدقائه الخلص، وخاض معه معظم حروبه، واشتهرت عائلته في التاريخ العثماني باسم (عائلة ميخائيل أوغلي) وكلمة أوغلي تعني (ابن) أي (ابن ميخائيل).

فيها أورخان، وشتت شمل التتار، وعاد مسرعاً لحصار مدينة (بورصه) [1] الشهيرة، وألقى عليها الحصار سنة ٧١٧ هـ = ١٣١٧ م. وقام أثناء الحصار بالهجوم على (حصن أردنوس) الواقع على قمة (جبل أولمب) [2] فافتتحه عنوة، ثم تابع جهده حتى تم له فتح كافة القلاع والحصون المحيطة بمدينة بورصة، والتي استمر الحصار مضروباً عليها طوال عشر سنوات. وعرف ملك الروم أن المدينة أصبحت في قبضة أورخان وتحت رحمته، فأرسل من القسطنطينية أمراً إلى حاكمها بالانسحاب، فأخلاها، ودخلها أورخان وجند المسلمين دون قتال، ولم يتعرض أهلها لسوء، فأسلم حاكمها (أفرينوس) ومنحه أورخان لقب (بك) وصار من مشاهير قادة العثمانيين.

لم يكد أورخان ينجز عمله في (بورصة) حتى وصله أمر من والده (عثمان) باستدعائه إلى (سكود) فتعجل العودة. وعندما وصل وجد أن والده في حالة الاحتضار، ولم يلبث أن فارق الحياة، وأوصى له بالحكم من بعده، لما عرفه فيه من علو الهمة والشجاعة والاقدام. وتجاوز بذلك ابنه البكر (علاء الدين) لميله الى الورع والعزلة ودراسة الفقه. لقد أصبحت الدولة العثمانية، وقد تركها مؤسسها، في حالة من القوة والمنعة، إلا أن الطريق أمامها لازال شاقاً وعسيراً.

لقد ظهرت الحاجة بسرعة لإعادة تنظيم المملكة وتوطيد دعائمها. فما كان من (أورخان بن عثمان - أو أورخان الأول) [3] إلا أن أخرج أخيه من عزلته، وكلفه

---

(١) بورصة (بروسة) مدينة بآسيا الصغرى، شهيرة بجودة هوائها ومناظرها الطبيعية الرائعة ومياهها المعدنية. أصبحت عاصمة دولة العثمانيين من سنة ١٣٢٧ حتى سنة ١٣٦١ م ثم انتقلت العاصمة إلى ادرنه ثم الى استانبول سنة ١٤٥٣ م.

(٢) جبل أولمب (أو أولمبوس) واسمه بالتركية (أناطولي طاغ) أو (كشيش طاغ) واسمه اليوم الجبل الكبير (ULU-DUG) وكلمة طاغ بالتركية تعني (الجبل) وقد كتبت (داغ) لأن الأتراك يلفظون الطاء مخففة وقريبة إلى الداء. وجبل أولمب هذا هو غير جبل أولمبوس الذي كان يعتقد اليونان أنه مسكن آلهتهم والواقع في القسم التركي - الأوروبي - على حدود بلاد مقدونية.

(٣) أورخان الأول بن عثمان - اعتبر ثاني خلفاء بني عثمان (٦٨٠ - ٧٦١ هـ = ١٢٨١ - ١٣٦٠ م) تولى الحكم سنة ٧٢٦ هـ = ١٣٢٦ م. عاش ٨١ سنة ومدة حكمه ٣٥ سنة. شيد جامع بورصة الشهير الذي حلت نقوشه ما أضفاه على نفسه من الألقاب وهي: «السلطان، ابن سلطان الغزاة، الغازي =

بإشغال منصب (وزارة المملكة ـ والتي عرفت فيما بعد باسم الصدارة العظمى أو رئاسة مجلس الوزراء). وقبل علاء الدين هذا التكليف الذي أتاح له الفرصة لابراز ما كان يمتلكه من القدرات التنظيمية الرائعة، والإمكانات الإدارية العالية.

انصرف (علاء الدين) بن عثمان لمعالجة الأمور الداخلية، وترك لأخيه اورخان الحكم والفتوحات الخارجية ومجابهة التحديات الخارجية. فكان أول ما عمله (علاء الدين) هو أن أمر بضرب النقود من الفضة والذهب، ووضع نظاماً للجيوش وتحويلها الى جيوش عاملة ـ محترفة ـ. وكانت من قبل تعتمد على نظام النفرة ـ أو الاستنفار ـ بحيث لا يتم جمعها وحشدها إلا في حالة الحرب. وكانت الدولة في حالة حرب دائمة، مما كان يستدعي وجود جيش نظامي دائم. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان (علاء الدين) يخشى من تحزب كل فريق من الجند إلى القبيلة التي ينتمي إليها، مما يهدد وحدة القوات المقاتلة التي كانت تسعى الدولة العثمانية لارساء قواعدها وتوطيد بنيانها. وتقدم أحد المقربين من علاء الدين (واسمه قره خليل ـ لم يلبث أن أصبح الوزير الأول أو الصدر الأعظم باسم خير الدين باشا) واقترح عليه عزل الشبان من أسرى الحرب وفصلهم عن كل ما يذكرهم بجنسهم وأصلهم، وتربيتهم تربية إسلامية بحيث تزول من نفوسهم العصبية، وبحيث لا يعرفون إلا الولاء للدولة، ولا يتقنون عملاً إلا الحرب والجهاد في سبيل الله. وأعجب السلطان أورخان بهذا الاقتراح، وأمر بتنفيذه على الفور. فتم تكليف (الحاج بكطاش شيخ طريقة البكطاشية) بأماسيه[1] بالدعاء لافراد الجيش بالنصر على الأعداء. فدعا لهم، وقال: «فليكن اسمهم بني تشاوي» والتي تعني بالعربية (الجيش الجديد) وتكتب بالتركية (بكيجاري) ومنه (انكشاري).

= مرزبان الآفاق، بطل العالم». وقد اعتبرت هذه الألقاب بمثابة برهان ثابت على أن مفهوم السلطان في الحكم ودوره فيه هو: قيادة الغزو ـ والجهاد في سبيل الله.

(١) أماسية: مدينة تقع في شمال شرق آسيا الصغرى ـ الأناضول ـ جنوب صامسون الكائنة في شمال تركيا على البحر الأسود. وهناك بلدة أخرى تحمل الاسم ذاته (أماسية) وتقع الى الجنوب الشرقي من أزمير. وهذه هي المقصودة هنا، لأن أماسية الأولى لم تكن قد دخلت بعد تحت حكم العثمانيين.

لقد اشتهر الأتراك في الواقع، ومنذ خروجهم من نجاد آسيا الوسطى، بأنهم فرسان بارعون ويمتلكون من الإقدام والجرأة ما يصل بهم إلى حدّ التهور، بيد أنهم كانوا يفتقرون للتنظيم الفني. ولئن برهنوا على تفوقهم في حرب الحركة ضد المرتزقة البيزنطيين وسواهم إلا أنهم كانوا بحاجة لقدرات عسكرية خاصة من أجل التعامل مع حرب المواقع والحصون والأماكن المنيعة، وقد كانت هذه الحاجة هي السبب في تنظيم جيش المشاة الذي اقتصر العمل فيه على الأتراك وحدهم - تقريباً - في البداية. فكانت الدولة تدفع إلى أصحاب الإقطاعات العسكرية المنتخبين لفرق المشاة. راتباً يومياً محدداً طوال مدة الحملة. وكانت هذه الفرق مقسمة إلى وحدات تتكون من عشرة جنود، ومائة جندي، وألف جندي. ولكن هذا التنظيم لم يصمد للتجارب، ذلك بأن هذه الخدمة العسكرية التي لم يكن للأتراك عهد بها من قبل، حملت الناس على المغالاة في مطالبهم، فوطن أورخان نفسه على حلّ هذه القوة والاستعاضة عنها باحياء العرف الإسلامي الذي يقضي بتخصيص خمس الغنائم لبيت مال المسلمين، وإنفاقها للجهاد، وبذلك ضمن للدولة مورداً ثابتاً يكفي للإنفاق على جيش نظامي واجبه الاستعداد الدائم للقتال والحرب.

لقد ارتبطت عملية إعادة التنظيم العسكري بإعادة تنظيم إداري. إذ كان الامراء حكام الأقاليم الذين يحصلون على الاقطاع بأمر السلطان. يقومون بدورهم بتوزيع أرض الإقطاع على أبناء قبائلهم، ممن أبلى بلاء حسناً من إخوانهم المجاهدين، وذلك مقابل تعهدهم بتقديم الفرسان للحرب، ولهذا لم يكن غريباً أن يطلق على هذا الإقطاع اسم اللواء أو الراية (سنجق). وأصبحت بورصة بعد فتحها عاصمة لسنجق جديد أقطع لولي عهد (مراد) وعرف باسم (أرض الحاكم - خُداوند). ثم إنه نظم بعد ذلك سنجقان، أولها سلطان أونو (سلطان اوكي) ويضم الأقاليم الجنوبية الشرقية. وثانيها (قوجه إيلي) وشمل الأقاليم الساحلية في الشمال الغربي، وحملت اسم فاتحها وواليها الأول (أقجه قوجه). وبذلك أمكن تحديد الموارد المالية والبشرية لإعادة تنظيم جيش المشاة. وقد أفاد الفرسان (الخيالة) بدورهم من إعادة التنظيم الشامل لتكوين قوة أكثر إحكاماً وتماسكاً. وقد جعل - اورخان - في أساس هذا التنظيم، جيشاً يضم الفرسان

المختارين ذوي الرتب النظامية، وقسم الى أربع فرق (بولوكات) ولم يكن عدد أفراد هذا التنظيم يتجاوز في بداية الأمر ٢٤٠٠ فارساً من نخبة الرجال الأشداء، والذين صقلتهم تجارب الحرب، ثم ارتفع هذا العدد إلى ستة عشر ألف فارس. ولقد كلّف هؤلاء بأمر حماية الراية السلطانية (التي استعيض عنها بعدئذ وفي عهد السلطان سليم الأول بالراية النبوية). وبالإضافة الى هذه الفرق ظلت هناك كتائب الفرسان الإقطاعية ـ أو المسلمون المتطوعون ـ وكانت هذه الكتائب تعمل تحت قيادة امراء السناجق (البكوات).

استطاع أورخان أن يواصل حملاته بهذه الجيوش المنظمة تنظيماً جديداً، وعمل على ممارسة ضغط متزايد ضد المدن الساحلية، مما أرغم هذه المدن على الدخول في طاعته وذلك للمحافظة على مصالحها التجارية. وأرسل قادة جيوشه الظافرة لفتح ما بقي من بلاد آسيا الصغرى. ففتحوا أهم مدنها. وفتح السلطان ذاته مدينة أزمير، ولم يبق من مدن الروم المهمة في البر الآسيوي إلا مدينة أزنيك، فحاصرها وضيق عليها الحصار حتى دخلها بعد سنتين، فزال بسقوطها نفوذ الروم في بلاد آسيا. وسار السلطان أورخان في سياسته تجاه البلاد التي فتحها، على نهج أسلافه من العرب المسلمين، فعامل المواطنين بالرفق واللين، ولم يحرمهم من حرية إقامة شعائر دينهم، وسمح لمن أراد الهجرة بأخذ ممتلكاته كلها وبيع عقاراته، وبادر على الفور لتأسيس المدارس، والتكايا للفقراء والمعوزين. وأسس في أزنيك وفي بورصه مدرسة عالية (جامعة) وأجزل العطايا للعلماء والأدباء والشعراء. وعين ابنه الأكبر (سليمان باشا) حاكماً على أزنيك، وعينه صدراً أعظم بعد وفاة عمه علاء الدين. واشتهر سليمان باشا بفتح عدة مدن.

لقد توافرت ظروف جيدة أفاد منها السلطان أورخان لتوسيع حدود مملكته وتوطيد نفوذه. ففي سنة ٧٣٦ هـ = ١٣٣٦ م، ضم السلطان أورخان إلى مملكته إمارة (قره سي) (١) بسبب وقوع خلاف بين ولدي أميرها بعد موته. وفي سنة ٧٥٦ هـ = ١٣٥٥ م أرسل إليه ملك الروم بالقسطنطينية (جان باليولوج) (٢) وفداً يطلب منه أن

---

(١) قره‌سي: إمارة صغيرة في غرب الأناضول جنوب بحر مرمره، وإلى الشرق من بحرا إيجه.

(٢) جان باليولوج: هو من أسرة باليولوج: (PALEOLOGUE) التي حكم أباطرتها بلاد الروم البيزنطيين

يمده بالدعم والمساعدة لصد إغارات ملك الصرب (اسطفان دوشان) (١) الذي عمل على جمع كافة قبائل الصقالبة (السلاف) الغربية تحت قيادته، وفتح بمساعدتهم بلاد البلغار، زحف على مدينة القسطنطينية. وعرض ملك الروم على السلطان أورخان أن يزوجه ابنته مقابل هذه المساعدة. فأجاب السلطان اورخان طلبه، وأرسل إليه جيشاً كبيراً لمساعدته. ولكن الموت عاجل (دوشان) قبل وصوله بجيوشه الى القسطنطينية.

عاد العثمانيون من مهمتهم دون أن يشتبكوا بقتال، غير أن عبورهم الى الشاطىء الأوروبي لم يكن معدوم الفائدة أو محروم القيمة، وكانت العملية بمجموعها بمثابة الاستطلاع المسلح للموقف على الجبهة الأوروبية حيث وصل العثمانيون الى قناعة عن ضعف مملكة الروم. وما بلغته من الإنحلال، بحيث باتت عاجزة عن طلب الدعم بالأوروبيين أو الإستعانة بهم بعد أن تبين للأباطرة البيزنطيين مطامع البابا والصرب واليونان في ممتلكاتهم. ولهذا شرع السلطان - أورخان - بتجهيز الكتائب سراً لاجتياز البحر واحتلال بعض النقاط على الشاطىء الأوروبي، تكون مركزاً لأعمال العثمانيين في أوروبا، حتى إذا سنحت الفرص، وساعدت المقادير، حاصروا مدينة القسطنطينية براً وبحراً ودخلوها فاتحين. ولم يلبث سليمان باشا أكبر أولاد السلطان أورخان وولي عهده وصدر مملكته الأعظم أن اجتاز مضيق (بوغاز) الدردنيل، ومعه أربعون من أشجع جنوده تحت أستار الظلام، حتى إذا وصلوا إلى الضفة المقابلة (الاوروبية) استولوا على ما كان بها من السفن والقوارب، وعادوا بها الى الضفة الشرقية حيث احتشدت القوات التركية - العثمانية، فتم نقل ثلاثين ألفاً من الجند الذين عملوا على احتلال

= من سنة ١٢٦١ م حتى سنة ١٤٥٣ م.

(١) اسطفان دوشان: (ETIENNE DUSAN) الملقب بالقوي. ولد بمدينة (اشقودره) الواقعة اليوم في شمال غرب البانيا (الأرناؤود - أو الأرناؤوط) سنة ١٣٠٨ م. وصار أميراً لبلاد الصرب وملحقاتها سنة ١٣٢٢ م، وأعلن نفسه ملكاً سنة ١٣٣١ م، ثم امبراطوراً سنة ١٣٤٦ م، كان بعيد الآمال، كبير الطموح، عمل على تكوين مملكته ببعث الروح العنصرية - السلافية - وأراد فتح القسطنطينية وبقية مملكة الروم الشرقية. مات في ٢٠ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٣٥٥ م فنقلت جثته إلى (برزرند) بالقرب من اشقودره، ودفن في إحدى الكنائس، واعتبره السلاف بطلاً قومياً لأنه بعث الروح القومية في بلاده.

ميناء (تزنب). وساعدتهم المقادير إذ انهار قسم من أسوار (غاليبولي) [١] في أعقاب زلزال شديد، فدخلها العثمانيون بدون كبير عناء، واحتلوا عدة مدائن أخرى منها (أبسالا) [٢] و(رودستو) [٣] وغيرهما وذلك سنة ٧٥٩ هـ = ١٣٥٧ م. وتوفي سليمان باشا سنة ٧٦١ هـ = ١٣٥٩ م. وصارت ولاية العهد بذلك إلى أخيه مراد، وتولى منصب الصدارة بعده الوزير خير الدين باشا. ولم يلبث السلطان أورخان أن توفي أيضاً، فانتقل الحكم الى ابنه (مرادخان الأول) [٤].

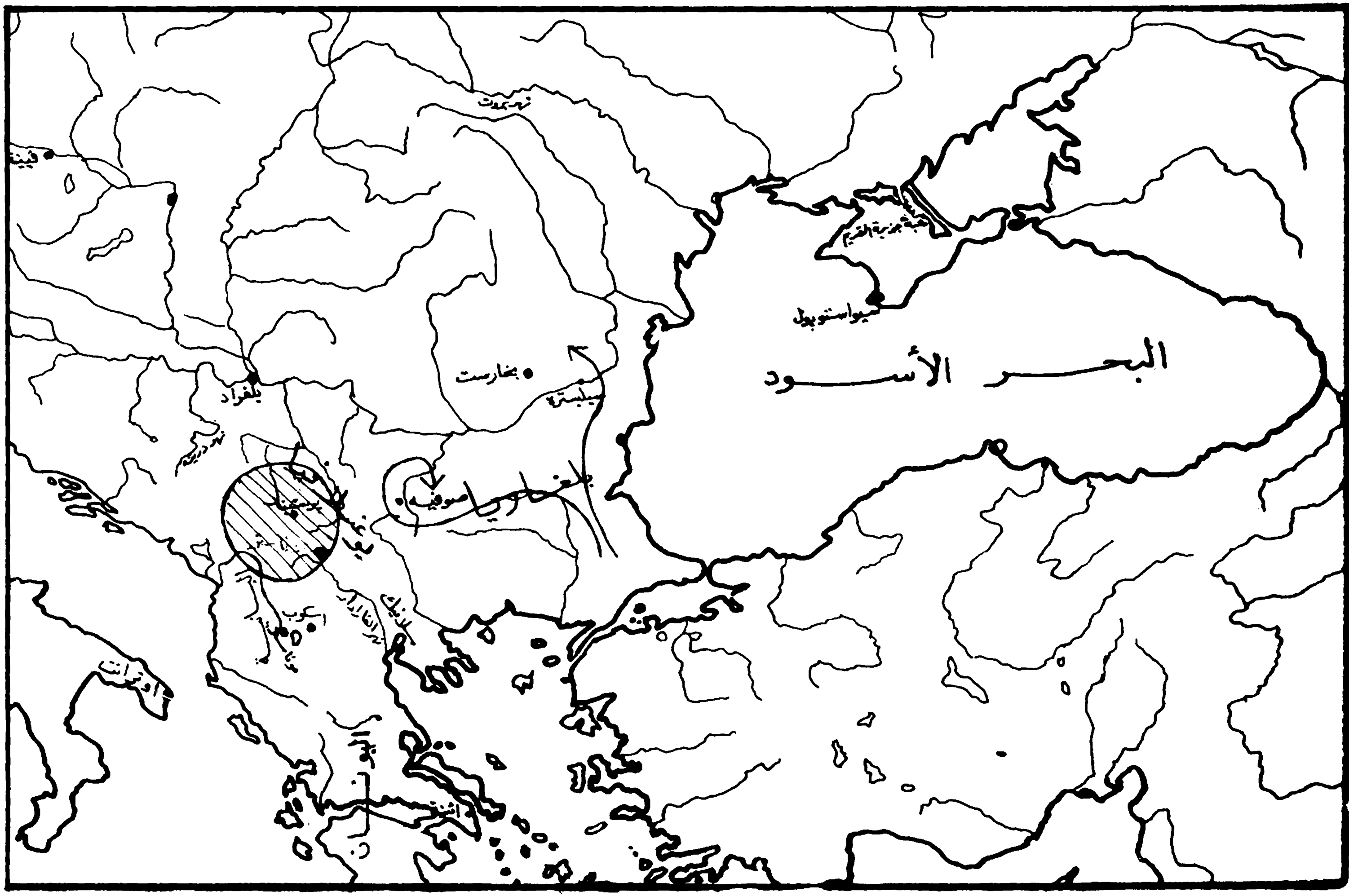
---

(١) غاليبولي: (GELIBOLU أو GALLIPOLI) مدينة في تركيا - الأوروبية تقع على مضيق يحمل اسمها، وقد اكتسبت المدينة أهميتها العظمى بسبب وقوعها على ضفة مضيق الدردنيل الذي هو الممر الوحيد بين بحار اوروبا وبحر مرمره، وهي تبعد عن مدينة أدرنة مسافة مائة وأربعين كيلومتراً تقريباً. وتقع في آخر مضيق الدردنيل في الجانب الاوروبي - وتقابلها (جنا قلعه) في أول مضيق الدردنيل على الجانب الشرقي.

(٢) أبسالا: مدينة تقع في شمال مضيق الدردنيل على الجانب الأوروبي.

(٣) رودستو: (RODOSTO) ويسميها الأتراك تكرطاغ أو تكفورطاغ، وتقع على بحر مرمره من الجانب الغربي.

(٤) مرادخان الأول: ثالث خلفاء العثمانيين (٧٢٦ - ٧٩١ هـ = ١٣٢٦ - ١٣٨٨ م). توفي عن خمس وستين سنة، وبلغت مدة حكمه ثلاثين سنة، ودفن في مدينة (بورصة). عاصمة الدولة والتي دفن بها الخلفاء الستة الأول من بني عثمان. قتل في معركة قوصوه (الطيور السود) وهو في أوج انتصاره. واشتهر بالكفاءة القيادية العالية، والإدارة الناجحة، والقدرة التنظيمية. ولقب نفسه بلقب (خداوندكار) أي الله - فاسمه مراد الله.



● معركة قوصوة الشهيرة ١٥ حزيران ١٣٨٩م

٢ ـ تدمير الحملات الصليبية الأولى في البلقان.

لم يكن الغرب الصليبي غافلاً عما يحدث من تطورات مثيرة على جبهة الغرب (البلقان) وفي الواقع، فإن تعاظم قوة العثمانيين قد استأثر منذ البداية باهتمام بعض الغربيين. ولعل أمير ڤيينا (همبرت الثاني) الذي كان من النبلاء الفرنسيين هو أول من أيقظ الانتباه لضرورة مجابهة ما أطلق عليه اسم: خطر الأتراك المسلمين. وأعرب عن رغبته في التوجه بحملة صليبية إلى الشرق، ومع أنه كان رجلاً ضعيفاً تافهاً، فإنه كان صادق التقوى ـ من وجهة نظر الصليبيين ـ ومجرداً من الطموح الشخصي. وتقرر بعد مفاوضات مع البابا أن يتوجه لتعزيز جهد الصليبيين في أزمير، فخرج من مارسيليا في جماعة من القسس والفرسان (في سنة ٧٤٦ هـ = ١٣٤٥ م) ولحقت به أثناء رحيله صوب الشرق عساكر من شمال ايطاليا. فوصل أزمير في السنة التالية، بعد مغامرات لا طائل تحتها. وخاض معركة ضد الأتراك، ثم عاد في صيف سنة ٧٤٨ هـ = ١٣٤٧ م إلى فرنسا. ولم تحقق حملته شيئاً، **واقتصرت أهمية حملته على أنها أقنعت الكنيسة لاعتبار كل حملة ضد الأتراك هي حملة صليبية يجب على الكنيسة دعمها ومساندتها.**

حدث بعد ذلك أن قام ملك قبرص (بطرس) بانتزاع حصن كوريكوس من الأرمن، وأفاد من دعم الاسبتارية له، فاستولى على ميناء أضاليا التركي (٧٦٢ هـ = ١٣٦١ م) وفرض سيطرته على أمراء علايا ومونوفجات. وبذلك وقف وجهاً لوجه أمام الأتراك (القرمانيين) الذين كانوا أكبر قوة في تلك المنطقة. غير أن أكبر تطور في الصراع على تلك الجبهة قد حدث بسبب النزاع القائم والمستمر بين الروم ذاتهم من جهة، وبينهم وبين خصومهم المجاورين لهم على جبهة الغرب ـ من جهة ثانية ـ مما أتاح للأتراك فرصة استثمار قوتهم المتفوقة على خصومهم مجتمعين ومتفرقين. والمعروف

أن امبراطور الروم (أندرونيقوس الثاني) كان قد تسرع فاستأجر لخدمته جماعة من المرتزقة الكاتلانيين بقيادة أحد فرسان الداوية (روجر فلور) والذي جمع ثروة طائلة من سلوكه المشين عند نهب عكا. وأظهر روجر ضراوة في صراعه ضد الأتراك المسلمين إلى أن لقي مصرعه سنة ٧٠٦ هـ = ١٣٠٦ م. إلا أن جماعة الكاتلانيين استمرت في ممارسة أعمالها العدوانية، واضطرت أثناء صراعها للاستعانة بكتائب تركية كان الامبراطور قد استخدمها في الأناضول. وعندما انفجرت الحرب الأهلية بين الامبراطور (اندرونيقوس الثاني) وحفيده (اندرونيقوس الثالث) بعد رحيل الكاتلانيين، استخدم الجانبان الكتائب التركية، إلى أن مات الامبراطور اندرونيقوس الثاني سنة ٧٢٩ هـ = ١٣٢٨ م. ثم اندلعت الحرب الأهلية من جديد في الامبراطورية البيزنطية سنة ٧٤٢ هـ = ١٣٤١ م بين (يوحنا الخامس) وصهره (يوحنا كانتاكوزينوس) مما دعم من نفوذ الأتراك وسيطرتهم. ولكن اوروبا بقيت مطمئنة على جبهتها اعتماداً منها على القدرة المتعاظمة لدولة الصرب. غير أن الدولة الصربية لم تلبث أن تداعت بموت ملكها (اسطفان دوشان) سنة ٧٥٦ هـ = ١٣٥٥ م. وكان هذا هو الموقف يوم تولى السلطان مراد مقاليد الحكم. إذ جابه مع بداية حكمه تمرد الامراء المستقلين بقيادة سلطان القرمان (علاء الدين) والذي ظن أن انتقال الحكم من أورخان إلى ابنه مراد، هو فرصة مناسبة للحد من سلطة العثمانيين ولاضعاف نفوذهم، فما كان من السلطان مراد إلا أن أسرع لِقيادة جيشه، وسار إلى (أنقره) عاصمة القرمانيين، واستولى عليها. مما أرغم (علاء الدين) على التماس الصلح، وتقرب من السلطان مراد بأن زوجه ابنته لتمكين عرى الاتحاد بينهما. وصار باستطاعة السلطان مراد توجيه جهده نحو البلقان فأرسل جيشاً بقيادة البكلر بك (لالة شاهين) ففتح مدينة (أدرنة) [1] (سنة ٧٦٢ هـ = ١٣٦١ م) بعد مقاومة ضعيفة، حيث قام قائد حامية الروم بتسليم المدينة لشعوره بالعجز عن مقاومة الجيش العثماني. وعمل السلطان مراد على الفور على نقل عاصمته إلى أدرنة، نظراً لأهمية موقعها الجغرافي. ووجودها

(١) أدرنة - واسمها بالرومية (أدريانابوليس) نسبة للامبراطور أدريان الرومي الذي أجرى فيها تحسينات كبيرة مما أوجب إطلاق اسمه عليه. وتوفي الامبراطور سنة ١٣٨ م.

عند ملتقى ثلاثة أنهار. كما فتح (لالة شاهين) أيضاً مدينة (فيلبة) [1] عاصمة الروم الشرقية. فيما قام القائد (أفرينوس بك) بفتح مدينتي (وردار) و(كلجمينا) [2].
وبذلك صارت القسطنطينية مطوقة من جهة أوروبا بقوات المسلمين - العثمانيين- وعزلت عن باقي الإمارات الصليبية الصغيرة والمتناثرة على أرض شبه جزيرة البلقان، وأصبحت الدولة العثمانية متاخمة لإمارات الصرب والبلغار وألبانيا (الارناؤود). اهتاج ملوك وأمراء الدول المسيحية المتاخمة للدولة العثمانية، وطلبوا من البابا (اوربانوس الخامس) [3] العمل مع ملوك اوروبا الغربيين لإرسال حملة صليبية تحارب المسلمين وتخرجهم من أوروبا، خوفاً من امتداد فتوحاتهم إلى ما وراء جبال البلقان، إذ لو اجتازوها بدون مقاومة أو معارضة، فإنه لن يتمكن أحد بعد ذلك من ايقاف تيار فتوحاتهم. ويخشى بعدها على جميع ممالك أوروبا وإماراتها. واستجاب البابا لطلب الاستغاثة، وكتب لجميع الملوك بالتأهب لمحاربة المسلمين وحرضهم على محاربتهم.

أسرع ملك الصرب (أوروك) والذي جاء بعد (دوشان القوي) للتحرك، ولم ينتظر وصول الدعم إليه من أوروبا الغربية، واستعان بأمراء (بوسنة) و(الفلاخ) [4] وبعدد عظيم من فرسان المجر، وسار بهم لمهاجمة مدينة (أدرنة) عاصمة الدولة العثمانية،

---

(١) فيلبه - اسمها بالرومية (فيليبوبوليس) نسبة لمؤسسها فيليب والد الاسكندر الأكبر المقدوني - وتكتب PHILIPPOPOLIS - وتقع الى الجنوب الشرقي من صوفيا، وهي على خط واحد مع أدرنه.

(٢) كلجمينا - اسم محرف أو مصحف عن: (KOMOTINI) وتقع إلى الجنوب الغربي من أدرنه وعلى بعد ٢٥ كم شمال بحر إيجه. وتقع وردار: (VARDAR) إلى غرب كوملنجه، وعلى نهر يحمل هذا الاسم.

(٣) ايربان - أو أوربانوس الخامس: (URBAIN V) واسمه غليوم دوغريمور (GUILLAUME DE GRIMOARE). وهو فرنسي المولد - ولد سنة ١٣١٠ م، وانتخب لمنصب البابا سنة ١٣٦٢ م. ومات سنة ١٣٧٠ م.

(٤) بوسنة: (BOSNIE) إحدى الجمهوريات الاتحادية اليوغوسلافية، مساحتها ٥٢ألف كيلومتر مربع، وعاصمتها سيراجيفو: (SARAIEVO). فصلت عن تركيا بموجب معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ م، واحتلتها الدولة النمساوية - المنغارية، ثم ضمتها إليها سنة ١٩٠٨ م وانفصلت عنها سنة ١٩١٨ م، واتحدت مع يوغوسلافيا. أما الفلاخ - أو(الأفلاق) كما كان يسميها الأتراك، فهي إمارة من إمارات الدانوب، أصبحت تابعة للدولة العثمانية سنة ١٣٩٦ م، واستقلت سنة ١٨٥٦ م واتحدت مع مولد افيا سنة ١٨٥٨ م فكونتا الدولة الرومانية.

على أمل تحقيق نصر حاسم على العثمانيين نظراً لانصراف السلطان مراد بمحاصرة مدينة (بيجا)[1] القريبة من بورصة بآسيا الصغرى، فلما علمت القوات العثمانية بتحركهم أسرعت لمقابلتهم، وباغتتهم بهجوم ليلي عاصف، فمزقتهم شرّ ممزق، وهرب من استطاع الهرب (سنة ٨٦٦ هـ = ١٣٦٣ م). وكان هذا الانتصار الذي أحرزه المسلمون على ضفاف (نهر ماريتزا)[2] عاملاً في مساعدة السلطان مراد على متابعة فتوحاته في آسيا الصغرى، حتى إذا ما حقق أهدافه، انصرف لإعادة تنظيم أمور الأقاليم التي تم فتحها، ولإعادة تنظيم قواته. وقد شعرت الإمارات المجاورة بضعفها، وبدأت بالتماس السبل للتعايش مع الدولة العثمانية الفتية، فأرسلت (جمهورية راجوزة)[3] الى السلطان مراد في سنة ٨٦٨ هـ = ١٣٦٥ م رسلاً أمضوا معه معاهدة ودية تجارية تعهدوا فيها بدفع جزية سنوية قدرها (٥٠٠ دوكا ذهبية). وكانت هذه هي أول معاهدة تم توقيعها بين الدولة العثمانية والدول المسيحية.

كان كونت سافوي (أماديوس السادس) قد أخذ في الإعداد لقيادة حملة صليبية، فيما كان البابا ايربان الخامس منصرفاً الى الدعوة لحملة صليبية - بالنيابة عن ملك قبرص (بطرس).

ووطن أماديوس العزم على المضي إلى الأرض المقدسة. غير أنه كان ابن عم شقيق للامبراطور البيزنطي - يوحنا الخامس - وكان يريد أن يعمل على مساعدته، فأذن له الامبراطور بأن يستهل حملته بقتال الأتراك، بشرط أن يكفل إخضاع الكنيسة اليونانية. وبذل البنادقة قصارى جهدهم لوقف حملته الصليبية لتخوفهم من تدخلها في

---

(١) بيجا: (BIJA) تقع إلى الجنوب من بحر مرمرة، وبالقرب من رأس مضيق الدردنيل.

(٢) نهر ماريتزا: (MARITZA) أو (MARICA) ينبع من غرب بلغاريا وبحر اليونان ويصب في بحر إيجه وهناك بلدة في بلغاريا للذاهب بطريق البر من تركيا إلى صوفيا. سميت باسمه لقربها منه، وهي تبعد عن الحدود التركية مسافة ١٦٣ كم، وتبعد ١٧٠ كم إلى الجنوب من صوفيا، وتقع وسط غابة جبلة.

(٣) راكوزه: (RAGUSE) بلدة تقع حالياً في يوغوسلافيا، وتسمى اليوم دوبروفنيك: (DUBROUNIK) على شاطيء البحر الأدرياتيكي. بقيت عاصمة جمهورية أرستقراطية من سنة ١٤٠٣ حتى سنة ١٨٠٩ م. وهي شبه قلعة مبنية على شاطيء البحر.

سياستهم التجارية. ولهذا فقد عملوا حتى لا ينحاز كونت سافوي الى ملك قبرص (بطرس). ولهذا شعروا بالارتياح لما حققته شائعتهم عن عقد معاهدة بين بطرس والسلطان المملوكي في مصر من نتائج، إذ أعلن كونت سافوي أنه سيركز جهده للعمل على جبهة الروم ـ البيزنطيين ـ، وحشد نخبة مختارة من الفرسان. غير أنه صادف منذ البداية عقبات حول المال.

وبلغت قوات حملة كونت سافوي مضيق الدردنيل في شهر آب ـ أغسطس ـ سنة ١٣٦٦ م (٨٦٩ هـ).

فألقت الحصار على غاليبولي فوراً. وتمكنت من احتلالها. ثم تابع الكونت أماديوس طريقه بحراً إلى القسطنطينية ـ بدلاً من النزول في تراقيا ومحاربة الأتراك المسلمين واخراجهم منها وفقاً لما كان قد تم إعلانه من قبل ـ. وعندما وصل أماديوس الى القسطنطينية، علم أن الامبراطور البيزنطي قد وقع غدراً في أسر ملك بلغاريا ـ شيشمان الثالث ـ. ولذا وجه أماديوس كل جهده لإنقاذ ابن عمه، غير أنه لم يتمكن من تخليصه إلا بعد أن هاجم ميناء فارنا (البلغاري). ولما تم إنقاذ الامبراطور يوحنا، اكتشف أماديوس أنه أنفق كل ما لديه من المال، فضلاً عن المال الذي ابتزه من السكان المحليين، والذي اقترضه من الامبراطورة، فكان لزاماً عليه أن يعود إلى وطنه. غير أنه حصل من الامبراطور البيزنطي على وعد بأن تخضع كنيسته لروما وذلك قبل عودته. ولما قدم بطريرك القسطنطينية (فيلونيوس) برفقة فارس يوناني، إلى سفينة أماديوس لإعلامه بأن اليونانيين سيخلعون الامبراطور عن عرشه إذا ما وافق على طلبه باخضاع كنيسة الروم البيزنطيين للبابا، قام أماديوس باختطافهما ونقلهما معه إلى إيطاليا، وعاد أماديوس إلى وطنه سنة ٨٧٠ هـ = ١٣٦٧ م.

وفقدت حملته كل ما حققته، إذ سرعان ما عاد الأتراك المسلمون ففتحوا غاليبولي من جديد.

تربع على عرش مملكة الصرب بعد قتل اوروك، الملك (لازارجر بلينانوفتش) الذي أقام اتحاداً مع أمير البلغار (شيشمان الثالث) بهدف محاربة المسلمين، سنة

٧٨١ هـ = ١٣٧٩ م. وأعقب ذلك حدوث اشتباكات خفيفة عرف الصرب والبلغار من خلالها أنه لا قبل لهم بمجابهة العثمانيين، فأسرع الصرب والبلغار لعقد صلح مع السلطان مراد، على أن يتزوج السلطان ابنة أمير البلغار، وعلى أن يدفع له الأميران خراجاً سنوياً معيناً.

توفي (البكلربك لالة شاهين) فعين السلطان مراد مكانه (ديمورطاش باشا) والذي ينسب إليه تنظيم فرق الخيالة الخفيفة (سباهي - أو الصبايحية) تنظيماً جديداً، واختار أن تكون أعلامهم باللون الأحمر الذي لا يزال شعار الدولة العثمانية حتى الآن، وأقطع كل نفر منهم جزءاً من الأرض يزرعه أصحابه الأصليين - سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين - مقابل دفع مبلغ معين لصاحب الإقطاع، وذلك بشرط أن يسكن الجندي في أرضه في وقت السلم، ويستعد للحرب ويشترك بها على نفقته، وأن يقدم أيضاً جندياً آخر معه، وما زاد عن دخله - إيراده - السنوي عشرين ألف غرش (يسمى تيمار) (١). وما زاد إيراده على ذلك يسمى (زعامت). وكانت هذه الاقطاعات لا يرثها إلا الذكور من الأعقاب، وإذا انقرضت الذكور، ترجع إلى الحكومة وهي تقطعها إلى جندي آخر بهذه الشروط ذاتها.

لقد بقي النظام الاجتماعي المهيمن خلال تلك الحقبة هو نظام القبيلة، ولهذا لم يكن غريباً أن يعمل السلطان مراد على توطيد علاقاته بامراء الاقاليم عن طريق المصاهرة والزواج من ذلك - على سبيل المثال - تزويج ابنه بايزيد - الملقب بلقب يلدرم أي البرق - بابنة أمير (كرميان) (٢) الذي قدم للسلطان مدينة (كوتاهية) (٣) الشهيرة بمثابة صداق - أو مهر - لابنته، على ما جرت به العادة.

ما إن اطمأن السلطان مراد إلى ما حققه من انجازات في مجال إعادة التنظيم الإداري

---

(١) تيمار: كلمة فارسية ومعناها الأصلي كل ما يعطى للمريض أو للحيوان أو حتى للأرض والنباتات من مؤونة أو عناية. وأطلق هذا اللفظ آنذاك على أراضي الدولة التي كانت تعطى للجنود الفرسان ليعيشوا منها.

(٢) كرميان: إقليم يقع في غرب الأناضول، ما بين أسكي شهر شمالاً وأفيون قره حصار جنوباً.

(٣) كوتاهية: مدينة تقع إلى شرق باليقصير وغرب أسكي شهر.

لبلاده، وإعادة تنظيم قواته المقاتلة، حتى استأنف فتوحاته بإيقاع متسارع، فألزم السلطان أمير اقليم (الحميد) [١] بالتنازل له عن بلاده. ووجه جيشاً بقيادة (ديمورطاش باشا) لمحاربة الصرب والبلغار، بعد أن تبين له عودتها للغدر، وامتناعها عن دفع الخراج المتفق عليه. فقام (ديمورطاش باشا) بفتح مدائن (موناستر) [٢] و(برلبه) [٣] و(استيب) [٤].

ووقعت مدينة (صوفيا - عاصمة بلغاريا في قبضة العثمانيين بعد حصار استمر ثلاث سنوات (٧٨٣ - ٧٨٥ هـ = ١٣٨١ - ١٣٨٣ م).

وقام الصدر الأعظم خير الدين باشا في أعقاب ذلك بفتح مدينة **(سالونيك)** الشهيرة.

حدث في تلك الفترة أن أعلن أحد أولاد السلطان مراد تمرده على أبيه - وكان اسمه صاووجي - واتفق مع ابن امبراطور الروم حنا باليولوج على التمرد ضد أبيه لأن والده حنا كان قد حرمه من الملك، وأوصى به من بعده لابنه الأصغر مانويل. وانضم إلى هذين المتمردين بعض أمراء الأقاليم. ولكن جيش السلطان مراد قضى على المتمردين في معركة وقعت في قونيه سنة ٧٨٨ هـ = ١٣٨٦ م. وقتل فيها صاووجي وجميع من كان معه من أشراف الروم. لقد كان فتح (سالونيك) [٥] على أيدي الصدر الأعظم خير الدين باشا انجازاً ضخماً، فلما مات خير الدين باشا، حاول

---

(١) الحميد: إقليم يقع في جنوب غرب الأناضول - غرب قرمان وشرق منتشا وشمال تكن.

(٢) موناستر: بلدة يوغوسلافية تحمل اليوم اسم BITOLA - وتقع بالقرب من الحدود اليونانية - الألبانية - وهناك بلدة في تونس اسمها موناستر أيضاً.

(٣) برلبه: PRIELEP بلدة في يوغوسلافيا شمال بينولا.

(٤) استيب: STIP - بلدة في وسط يوغوسلافيا الى الجنوب الغربي من مدينة اسكوب.

(٥) سالونيك أو سلانيك: (SALONIQUE) مدينة قديمة جداً، تقع في جوف خليج سالونيك الذي يشكله بحر إيجه في جنوب مقدونيه MACEDONIE. كان اسمها ترما، وعندما تولى (كساندر) المتوفي سنة ٢٩٨ ق.م. ملكاً على مقدونية، أطلق عليها اسم زوجته أخت الاسكندر الكبير المسماة تسالونيك: (THESSALONIQUE).

الطامعون الإفادة من الموقف، فاتحد أمير القرمان [١] علاء الدين - الذي سبق ذكره - مع بعض الأمراء المستقلين واستعدوا للقتال، وقاموا ببعض الاستفزازات والاشتباكات، غير أن السلطان مراد لم يمهلهم، وأسرع فوجه جيشاً لمحاربتهم بقيادة (ديمورطاش باشا) الذي تمكن من قهر المتمردين في سهل قونية، وأخذ علاء الدين أسيراً. وتوسطت ابنة علاء الدين والتي كان السلطان مراد قد تزوجها في أعقاب حربه الاولى مع أبيها، ولهذا لم يعمل السلطان مراد على تجريد علاء الدين من أملاكه، وعاد فأقره على حكمها مقابل دفع إتاوة معينة سنوياً - وذلك سنة ٧٨٨ هـ = ١٣٨٦ م. وظنّ الصرب والبلغار أن الفرصة مناسبة للتمرد بسبب انصراف معظم الجيوش التركية للحرب في الأناضول، ومعها أفضل القادة والأمراء. وفاز الصرب في المرحلة الأولى من الهجوم (سنة ٧٨٩ هـ = ١٣٨٧ م). وكان ملك بلغاريا (شيشمان الثالث) يستعد للانضمام بجيشه إلى ملك الصرب (لازار) عندما باغته الوزير علي باشا ابن قره خليل جاندرلي بهجومه، حيث قام علي باشا ومعه ثلاثين ألفاً من المقاتلين بعبور مضيق - مجاز - نادر، واحتل مدينتي (ترنوه) [٢] و(شمله) [٣] مما أرغم شيشمان على الهرب واللجوء إلى (نيقوبوليس) [٤] سنة ٧٩٠ هـ = ١٣٨٨ م. من أجل إعادة تنظيم قواته الممزقة والاستعداد لمعركة جديدة.

قامت قوات الأتراك العثمانيين بتطويق (شيشمان الثالث) في نيقوبوليس إلى أن اضطر لدفع الجزية، ويتنازل لهم عن (سلستره) حتى إذا خرق هذا الاتفاق حاصروه كرة أخرى عند نيقوبوليس وأكرهوه هذه المرة على التسليم دون قيد أو شرط،

---

(١) تقع بلاد القرمان ما بين أنقره شمالاً والبحر الأبيض المتوسط جنوباً وقيصرية شرقاً، وقونية غرباً - وعاصمتها قونية.

(٢) ترنوه: (TURNOVO) وتقع في الجانب الشرقي من بلغاريا.

(٣) شومله - هي شومن: (SHUMEN) وتقع إلى شمال تورنوفو (ترنوه).

(٤) نيقوبوليس: (NICOPOLI) مدينة بلغارية تقع على نهر الدانوب، ومعناها (مدينة النصر) أسسها الامبراطور الروماني - تراجان - المتوفي سنة ١١٧ م وذلك عقب انتصاره على أعدائه، وهي في شمال بلغاريا على حدود رومانيا.

وعندما حمل شيشمان أسيراً الى السلطان مراد، لم يأمر بقتله، بل أنعم عليه بمنحه الحكم على نصف بلاده، ورتب له ما يقوم بمعاشه وذلك سنة ٧٩٢ هـ = ١٣٨٩ م. وعندما علم ملك الصرب (لازار) بانهيار حلفائه البلغار، قرر المضي في الصراع حتى نهايته، واتجه بجيوشه نحو الغرب، حيث انضمت إليه جيوش إضافية من البشناق والمجر والبلغار والالبانيين (الأرناؤوط). وأسرع السلطان مراد، فقاد بنفسه جيشه ومعه ابناه بايزيد ويعقوب وأتباعه أمراء صاروخان ومنتشا وآيدين وحميد. وسار لقتال ملك الصرب، وتم اللقاء في (ميدان قوصوه) [1] حيث دارت معركة عنيفة تنازع فيها الفريقان راية النصر، غير مرة، وأبدى الصليبيون من شديد المقاومة ما كلف العثمانيين خسائر فادحة، وبقيت الحرب بينهما سجالاً مدة من الزمن، وصبر الفريقان حتى ظنّ كل منهما أنه الفناء. وأخيراً فرّ صهر الملك لازار (واسمه فوك برانكوفتش) ومعه عشرة آلاف فارس، وانضم إلى جيش المسلمين، مما أضعف من مقاومة الصربيين وحلفائهم، ودارت الدائرة على الصربيين، وجرح لازار ووقع أسيراً، وقتل مراد نفسه، فبينما تزعم بعض الروايات أن أحد الصربيين (واسمه ميلوك كوبلوفتش) سقط جريحاً، وعندما شاهد السلطان مراد يتجول في ميدان المعركة متفقداً الجرحى، انقض عليه وطعنه بخنجره طعنات قاتلة، تزعم روايات أخرى - أن مجموعة من اثني عشر صربياً تعاهدوا على قتل السلطان مراد، وباغتوه في خبائه فقتلوه، غير أن الرواية الأولى هي الأكثر صدقاً، ولو أن الصربيين يفضلون الأخذ بالرواية الثانية التي جعلوا منها ملحمة شعبية، ومهما كان عليه الأمر، فقد أعقب اغتيال مراد اجراء عمل انتقامي حيث تم قتل جميع الامراء الأسرى وفي مقدمتهم الملك لازار. وقام ولي العهد بايزيد بإعادة تنظيم الجناح الأيسر الذي كان يقوده، وقاده للنصر النهائي والحاسم.

---

(١) ميدان قوصوه: وهي مركبة من كلمتين (قوص) ومعناها الواسع أو الكبير. و(أوه) وتعني السهل - فتكون (السهل الواسع) - ويطلق على ميدان المعركة اسم (ميدان الطيور السود). وقد وقعت المعركة يوم ١٥ حزيران - يونيو - سنة ١٣٨٩ م في هذا السهل الذي تنبع منه أنهار ثلاثة: إيبار، وفاردار، ودرين، ويسمى السهل باليوغوسلافية: (KOSOVO POLJE) ومركزه بريشتينا PRISTINA - وهو في جنوب يوغوسلافيا بين بلغاريا وألبانيا واليونان.

وبذلك انتهت معركة قوصوه الشهيرة - التي هزت أوروبا بكاملها - والتي كان من أول نتائجها القضاء على دولة الصرب قضاءً تاماً، وإلحاق أقاليمها بالدولة العثمانية.

لقد بدأ الغرب بمواجهة الدولة العثمانية في مراحلها الأولى بقوات متفرقة وبحملات صغيرة - نسبياً -. مما ساعد العثمانيين على تحقيق انتصاراتهم المتتالية، وعندما زاد ثقل الهجمات، عمل العثمانيون على زيادة حدة الصراع المسلح وتصعيده، فلما جاء (السلطان بايزيد) [1] واجه التحدي الثقيل، فانصرف بكليته وبأكثر مما فعل أسلافه، إلى الاهتمام بأمور الحرب وشؤونها، ولم يعد يعالج هذه الشؤون باعتباره زعيماً أو قائداً لجماعة من الغزاة المجاهدين، بل باعتباره سلطاناً لدولة عظمى. وقد كان أول عمل قام به بايزيد هو تعيين الأمير (أسطفان) بن لازار ملك الصرب حاكماً عليها، وتزوج أخته (أوليفيرا) وأجازه أن يحكم بلاده بحسب قوانينها وتقاليدها وأعرافها، ولم يضم بلاد الصرب إلى أملاكه ويجعلها ولاية مثل باقي الولايات حتى يكتسب عواطف الصربيين وقد عرف فيهم حبهم للاستقلال وتعصبهم العرقي - السلافي -. وهذا مما يساعده بالتالي لمعالجة أمور بقية الجبهات، والتفرغ لشؤونها، واشترط بايزيد على اسطفان - مقابل ذلك - دفع جزية معينة، وتقديم عدد معين من الجنود للانضمام إلى جيوش المسلمين في وقت الحرب. وعندما شعر بايزيد باستقرار الأمور، وانتشار الأمن على جبهة الغرب، قاد جيشه نحو آسيا، وفتح مدينة (آلاشهر - المعروفة عند الغرب

---

(١) السلطان بايزيد خان الأول - رابع السلاطين العثمانيين (٧٦١ - ٨٠٥ هـ = ١٣٦٠ - ١٤٠٣ م) تولى السلطنة بعد استشهاد أبيه، واتفق أركان الدولة على توليته، وكان له أخ أصغر منه بقليل اسمه يعقوب اتصف بالإقدام وعلو الهمة والطموحٌ فخاف أمراء الدولة وقادة الجيش من أن يؤدي به هذا الطموح إلى الانشقاق والتمزق والانهيار، فاتفقت كلمتهم على قتله بالاستناد - وفقاً لما تزعمه المصادر الغربية - إلى فتوى شرعية تجيز القتل تجنباً للفتنة، بناء على قوله تعالى «والفتنة أشد من القتل». وقد يكون من الصعب الأخذ بمثل هذه الرواية أو رفضها، إذ من شأن أسرار مثل هذه الأحداث أن تموت مع أصحابها، غير أن الأمر الثابت هو أن يعقوب اختفى من مسرح الأحداث منذ استلام أخيه السلطنة.

باسم فيلادلفيا) [1] سنة ٧٩٤ هـ = ١٣٩١ م وهي آخر مدينة كانت قد بقيت للروم في آسيا. وهابه أمير (آيدين) [2] فترك له أملاكه وانتقل للعيش بسلام وأمن في إحدى المدن البعيدة عن النفوذ العثماني، وكذلك ترك أميرا (منتشا) [3] و(صاروخان) [4] ولايتيهما واحتميا عند أمير (قسطموني) [5]. وتنازل حاكم بلاد القرمان (علاء الدين) عن جزء كبير من بلاده للسلطان بايزيد حتى يؤمنه على الباقي. وبعد هذه الفتوحات التي تم أغلبها بدون حرب، عاد السلطان بايزيد إلى أوروبا وحارب امبراطور الروم (مانويل باليولوج) وحاصره في القسطنطينية، وبعد أن ضيق عليها الحصار، ترك حولها جيشاً كبيراً، وقاد جيشاً آخر لغزو بلاد الفلاخ (الأفلاق) فقهر أميرها (الدوق مانيس) وأكرهه على التوقيع على معاهدة اعترف فيها بسيادة الدولة العثمانية على بلاده، وتعهد بدفع جزية سنوية، مع إبقاء بلاده تحت حكمه، يحكمها بموجب قوانين أهلها وعاداتهم وتقاليدهم (وذلك سنة ٧٩٦ هـ = ١٣٩٣ م).

حاول أمير القرمان (علاء الدين) استرداد ما تنازل عنه من قبل للسلطان بايزيد، مستفيداً من انصراف بايزيد للقتال على جبهة أوروبا. فجهز جيشاً ضخماً، واستعان ببعض مجاوريه، وسار على اتجاه (أنقره) فاصطدم بجيش كان يقوده (ديمورطاش باشا) واستطاع علاء الدين الانتصار على هذا الجيش وأخذ قائده أسيراً. وعندما علم السلطان بايزيد بما حدث، قاد جيشه وسار به إلى الأناضول، واصطدم بجيش علاء الدين عند موقع يعرف باسم (آق جاي). وأسفرت المعركة عن انتصار بايزيد، وأسر علاء الدين ومعه ولديه محمد وعلي، وقام بايزيد بضم ما بقي من أملاك علاء الدين إلى بلاده، وبذلك تم القضاء على سلطنة القرمان، وصارت ولاية عثمانية. وأعقب ذلك

---

(١) آلاشهر (أو فيلادلفيا) - مدينة تقع في غرب الأناضول - إلى الشرق من مدينة أزمير.

(٢) آيدين: مدينة تقع في غرب تركيا، جنوب فيلادلفيا.

(٣) منتشا: مدينة جنوب آيدين - على بحر إيجه.

(٤) صاروخان: شمال إزمير - على بحر إيجه.

(٥) قسطموني: في شمال الأناضول، على بعد مائة كيلومتر تقريباً من البحر الأسود.

فتح إمارتي (سيواس وتوقات) [1] وكان آخر أمرائها يدعى (الغازي برهان-الدين). وزالت من الوجود كافة الإمارات التي قامت على أطلال الدولة السلجوقية - ولم يبق منها إلا إمارة قسطموني، خارجة عن أملاك الدولة العثمانية - وكان أميرها يسمى بايزيد أيضاً - واحتمى ببلاده كثير من أولاد الأمراء الذين فتحت بلادهم، فكانوا بمثابة مركز قوى مضاد للسلطان بايزيد، ويظهر أنهم كانوا يحرضون الناس ضده، مما حمل السلطان بايزيد على توجيه طلب إلى أمير قسطموني بايزيد لتسليمه أولاد صاحب ايدين وصاروخان، فامتنع عن إجابة الطلب. الأمر الذي أرغم السلطان بايزيد على قيادة جيشه بنفسه، والتحرك بالسرعة لاجتياح أقاليم قسطموني، وفتح مدائن ساسون وجانك وعثمانجق، وبذلك انقرضت جميع الإمارات الصغيرة القائمة ببلاد الأناضول، وارتفع العلم العثماني خفاقاً منصوراً فوق صروحها. أما صاحب قسطموني بايزيد فلجأ إلى سلطان المغول التتار (تيمورلنك). ومع استمرار الحصار حول القسطنطينية، ضم السلطان بايزيد بلاد البلغار إلى الأملاك العثمانية، فصارت ولاية عثمانية مثلها كمثل باقي الولايات، بعد أن قتل أميرها شيشمان، وأسلم ابنه وعين حاكماً لسمسون سنة ٧٩٧ هـ = ١٣٩٤ م.

قد يكون من الطبيعي ومن المتوقع أن يتحرك الغرب الصليبي بعنف متصاعد لمجابهة القوة الإسلامية - العثمانية، وما ظنه الناس من أن الغرب الصليبي قد أغفل قضية (الصليبية) أو أنه أهملها ونسيها، لم يكن إلا وهماً كبيراً. فقد بقيت الروح الصليبية كامنة في انتظار لحظة دفعها للمقدمة. وقد اغتنم الغرب فرصة قيام السلطان بايزيد بفتح آيدين (فيدين) لبعث الروح الصليبية من مكمنها.

كان ملك المجر (سيجسموند لوكسمبرغ) [2] هو المحرض الأول للحرب

---

(١) سيواس وتوقات: مدينتان تقعان في شمال شرق تركيا.

(٢) سيجسموند لوكسمبرغ SIGIS MOND DE LUXEMBOURG - ملك المجر من سنة ١٣٨٧ حتى سنة ١٤٣٧ م، وملك رومانيا من سنة ١٤١١ حتى سنة ١٤٣٧ م وملك بوهيميا من سنة ١٤١٩ حتى سنة ١٤٣٧ م وهو تاريخ وفاته.

الصليبية في هذه المرة، فاستنجد بزملائه ملوك الغرب بحجة تعرض بلاده لخطر الأتراك المسلمين. وأصدر كل من بابا روما (بونيفاس التاسع) وبابا أفنيون (بنيدكت الثالث عشر) مرسوماً بالإعلان عن حملة صليبية جديدة. بينما كتب داعية الحرب الصليبية الكهل ـ فيليب مزيير ـ رسالة مفتوحة إلى ملك انكلترا ريتشارد الثاني طلب إليه التعاون مع ملك فرنسا شارل السادس في إعداد الحملة الصليبية المقبلة. وحصل سيجسموند على دعم قوي في ألمانيا بفضل علاقاته القوية معها، وقد انضم إليه أميري فالاشيا وتراتسلفانيا بسبب تخوفهما الشديد من زحف القوات التركية ـ الإسلامية، وذلك على الرغم من كراهيتهما الشديدة للمجريين.

أما في الغرب، فقد أعرب أمراء ـ دوقات ـ بورغونيا وأورليان ولانكستر عن رغبتهم في بذل المساعدة، ووصلت إلى البندقية ـ فينيسيا ـ في شهر آذار ـ مارس ـ سنة ١٣٩٥ م، سفارة مجرية برئاسة رئيس أساقفة جران (نقولا كانيزاي) بمهمة اقناع دوق البندقية لنقل قوات الحملة على سفن البنادقة. وعندما حصلت السفارة على وعد بتلبية طلبها، انتقل السفراء الى ليون، حيث لقوا ترحيباً كبيراً من دوق بورغونيا (فيليب الجسور) الذي وعدهم بالدعم والمساعدة. ثم قاموا بزيارة (ديجون) لتقديم فروض الاحترام لدوقة الفلاندر (مرغريت) وتوجهوا بعدها إلى (بوردو) للاجتماع بخال ملك انكلترا (دوق لانكستر يوحنا) الذي تعهد بإعداد فرقة انكليزية. وارتحلوا من بوردو الى باريس، وكان ملك فرنسا شارل السادس يعاني يومها من نوبة جنون، غير أن أوصياءه عرضوا بأن يشجعوا النبلاء الفرنسيين على الاشتراك في الحملة الصليبية.

وهكذا بدأ حشد جيش دولي ضخم تحت راية الحملة الصليبية. ونظراً لما يحتاجه هذا الجيش من التمويل، فقد عمل دوق بورغونيا على فرض ضرائب خاصة أمكن بواسطتها جمع مبلغ ضخم قدره سبعمائة ألف فرنك ذهب، وأضاف إليه النبلاء الفرنسيون منفردين ما أسهموا به من أموال، فبذل كونت لاتريموي (جاي السادس) مبلغ أربعة وعشرين ألف فرنك. واتفق النبلاء الفرنسيون والبورغونيون على اسناد قيادتهم إلى أكبر أبناء دوق بورغونيا (يوحنا كونت نيفر) الذي كان شاباً نشيطاً لم

يتجاوز الرابعة والعشرين من عمره. غير أنه نظراً لحداثة سنه، فقد تم تشكيل مجلس للشورى ضم ابن دوق بار (فيليب) وجاي لاتريموي وأخيه وليم، وأمير البحر سَيد ڤيينا (يوحنا) وسيد شاسيرون (أدوارد). وجرى دعوة أعضاء هذا المجلس للاجتماع في (ديجون) في ٢٠ نيسان - أبريل - سنة ١٣٩٦ م (٧٩٩ هـ) وأصدر دوق بورغونيا قرارات حافلة بالحذر والحرص، عن نظام سير الحملة، وسلوك العساكر الفرنسية والبورغونية.

أسرع السفراء المجريون بالعودة إلى **(بودا)** [١] لإعلام الملك سيجسموند بما تحقق لهم من النجاح، ولينصحوه بالمضي في استعداداته، وأعقب ذلك تحرك جيش من عشرة آلاف رجل، للسير عبر ألمانيا إلى (بودا). وانضم إليه أثناء الطريق ستة آلاف من الألمان بقيادة كونت بلاتين (روبرت بن روبرت الثاني كونت فيتنباخ) و(إبيرارد كونت كاتسنيلنبوجق) وسار في أعقابهم عشرة آلاف محارب انكليزي بقيادة (ايرل هنتنجدون) وهو أخ غير شقيق للملك ريتشارد. ووصلت الجيوش الغربية إلى بودا في نهاية شهر تموز - يوليو - سنة ١٣٩٦ م. فوجدت أن الملك سيجسموند قد نجح في حشد جيش من ستين ألف رجل، وانحاز إليه حاكم والاشيا (ميركيا فويفود) ومعه عشرة آلاف رجل أيضاً. وقدم من بولنده وبوهيميا وإيطاليا واسبانيا حوالي ثلاثة عشر ألف رجل من المغامرين المرتزقة.

فكان هذا الجيش المتحد الذي زاد عدد مقاتليه على مائة ألف محارب، هو أضخم ما حشده الفرنج الصليبيون لقتال المسلمين.

وفي تلك الأثناء، دخل إلى البحر الأسود أسطول تولى قيادته فرسان القديس حنا الأورشليمي (الاسبتارية سابقاً) بقيادة مقدمهم (فيليبرت ناياك) ومعه سفن البنادقة والجنويين، وألقى هذا الاسطول مراسيه عند مصب نهر الدانوب.

كان السلطان بايزيد يحاصر القسطنطينية عندما وصلته المعلومات عن احتشاد قوات

---

(١) بودا: (BUDA) وبالالمانية اوفن (OFEN) مدينة اتحدت مع مدينة بست (PEST) في سنة ١٨٧٣ م، فشكلتا عاصمة هنغاريا. وتقع بودابست (BUDAPEST) على نهر الدانوب.

الحملة الصليبية في بلاد المجر، فعمل على حشد كل ما استطاع حشده من القوات فوراً، وأمكن له جمع جيش يناهز قوة جيش الفرنج الصليبيين (مائة ألف رجل). وتوجه به نحو الشمال، الى نهر الدانوب، فكان تحركه أسرع من تحرك قوات الفرنج.

لم يتعلم فرسان الغرب شيئاً من تجربة استمرت ثلاثة قرون، فعندما جرت مناقشة خطة الحملة في (بودا) نصح الملك سيجسموند بالاعتماد على خطة دفاعية، إذ كان يعلم ما عليه خصمه من القوة، فاعتقد أنه لمن الخير أن يستدرج الأتراك إلى داخل بلاد المجر، ثم يهاجمهم من مواقع سبق إعدادها وتجهيزها. ولم يختلف الملك سيجسموند عن الأباطرة البيزنطيين أثناء الحملات الصليبية المتقدمة، إذ أنه اعتقد أن سلامة العالم المسيحي تتوقف على المحافظة على مملكته. غير أن حلفاءه كانوا بدورهم كالمحاربين الصليبيين الأوائل، يرون الاعتماد على خطة هجوم كبير، يمكن بواسطته التغلب على الأتراك المسلمين، مما يفسح المجال أمام الجيوش الصليبية المنتصرة للتقدم في الأناضول، والوصول إلى بلاد الشام، ومدينة القدس، واظهر الفرنج من الشدة ومن العنف ما حمل سيجسموند على الاذعان. وشرع الجيش المتحد في سيره على امتداد الشاطىء الأيسر لنهر الدانوب، حتى بلغ اورسوفا، عند الباب الحديدي، وعبر منها إلى بلاد السلطان. وانقضت ثمانية أيام في نقل الجيش الصليبي في الزوارق عبر النهر، ثم سار جند الجيش ازاء الشاطىء الجنوبي حتى مدينة آيدين (فيدين). وكان حاكم آيدين أميراً بلغارياً اسمه (يوحنا سراخيمير). وكان من أتباع السلطان الذي لم يترك في المدينة إلا حامية صغيرة من الأتراك المسلمين، فلما وصل الفرنج إلى المدينة، انضم إليهم يوحنا سراخيمير، وفتح إليهم أبواب المدينة، ودارت مذبحة أبيدت فيها قوة الأتراك المسلمين. اندفع بعدها الفرنسيون بما عرف عنهم من العنف والتهور بقيادة كونت ايه (فيليب أرتوا) ويوحنا لي مينجر المعروف باسم (المارشال بوسيكوه) وهدفهم الوصول إلى المدينة التالية الواقعة على النهر، وهي مدينة راهوفا، التي كانت تشكل معقلاً منيعاً يحيط به خندق وسوران وتدافع عنه حامية تركية ضخمة. واصطدمت قوات الفرسان الفرنسيين بمقاومة ضارية، وكادت تتعرض للإبادة لو لم يسرع سيجسموند لزج جنده المجريين. ولم يكن باستطاعة الحامية التركية الاستمرار في

مقاومتها طويلاً أمام ثقل هجمة الحملة الصليبية بكاملها، فتم اقتحام (راهوفا) وتعرض للقتل بالسيف جميع سكانها، باستثناء ألف رجل من كبار الأغنياء، احتفظ بهم الفرنج للحصول على فدية ضخمة.

تحرك الجيش الصليبي بعدئذ من راهوفا إلى (نيقوبوليس) التي اعتبرت يومئذ أهم معقل للأتراك المسلمين على نهر الدانوب، وهي تقع في الموضع الذي يصل فيه الطريق القادم من وسط بلغاريا الى النهر. وتم تشييد هذا الحصن بجوار النهر على تل مرتفع، توجت منحدراته الحادة بخطين من الأسوار المنيعة.

لم يحمل الفرنج الصليبيون معهم أدوات الحصار، إذ لم يدرك هؤلاء الغربيون الحاجة إليها، ولم يستعد سيجسموند إلا لاتخاذ خطة الدفاع. وإذ تبين أنه لا فائدة من السلالم التي نصبها الفرنسيون في عجلة، ولا للنقوب التي حفرها المهندسون المجريون، توقع الجيش الصليبي استسلام المدينة حتى لا تهلك جوعاً. وساعدهم على ذلك قدوم اسطول الاسبتاريه الذي سار بالدانوب ووصل إلى أمام أسوار المدينة يوم ١٠ - أيلول - سبتمبر - غير أن المؤن كانت وفيرة في نيقوبوليس، كما أن والي المدينة التركي (دوغان بك) الذي علم بمصير إخوانه في آيدين وراهوفا، لم يكن مستعداً للاستسلام.

اضطر الجيش الصليبي للتوقف مرغماً أمام أسوار نيقوبوليس، وكان هذا الارجاء والتمهل قاتلاً للروح المعنوية، فمضى فرسان الغرب لقضاء الوقت في شرب الخمر ولعب القمار وارتكاب كل أنواع الفسق والفجور. وإذ تجاسر بعض العساكر للتذكير بأن جند المسلمين هم أعداء أشداء، أمر المارشال بوسيكوه بصلم آذانهم عقاباً لهم على روحهم الانهزامية. ووقعت المشاجرات بين مختلف كتائب الجيش، بينما أخذ أتباع سيجسموند من الترنسلفانيين والولاشيين في التصريح عن نواياهم بالتخلي عن الجيش والانسحاب من الحملة.

كانت قوات الحملة الصليبية قد أمضت أسبوعين أمام نيقوبوليس عندما وصلتها المعلومات عن اقتراب الجيش التركي من المدينة.

فقد تحرك جيش السلطان على عجل من تراقيا، كان خفيف التسليح، فاق

فرسانه خيالة الفرنج في سرعة الحركة، واشتهر رماته بروعة التدريب، وتأصل عنده اكتمال النظام والطاعة التامة لقيادة السلطان وحده، والذي اشتهر بالكفاية النادرة.

وكانت بعض قوات الاستطلاع الإسلامية قد تقدمت على الجيش، فاصطدمت بكتيبة فرنسية كان يقودها (سيدكوسى) عند أحد دروب البلقان، وتمكنت الكتيبة الفرنسية من إلحاق الهزيمة بقوات الاستطلاع، مما أثار حقد المارشال بوسيكوه وغيرته. فاتهم كوسى بمحاولة سلب شرف الانتصار من كونت نيفر (يوحنا). مما منع كل محاولة أخرى لوقف الزحف التركي، وأثناء ذلك قرر الفرسان الفرنسيون أن يقتلوا جميع أسرى المسلمين، والذين كانوا قد أسروهم في راهوفا.

أضحت مقدمة الجيش التركي ظاهرة للعيان، فعسكرت في التلال على مسافة ثلاثة أميال من معسكر الجيش الصليبي. وقبل شروق شمس اليوم التالي، قام سيجسموند بزيارة لزملائه القادة، وتوسل إليهم أن يلتزموا بخطة الدفاع، ومع أنه لم يخطرهم صراحة بأنه لم يعد يثق بجنده من الترانسلفانيين والولاشيين، فإنه لم يلق التأييد إلا من (كوسي) ومن سيد ڤيينا (يوحنا). بينما عزم القادة الآخرون على المبادرة لبدء المعركة فوراً، ولم يبق أمام سيجسموند إلا الإذعان في ضعف لإرادة الأكثرية، فنظم جيشه وجعله في ثلاثة أقسام: فوضع قوات المجريين في قلب الجيش، بينما تركت الميسرة للمقاتلين الولاشيين وتركت الميمنة للترانسلفانيين، وتألفت مقدمة الجيش من جميع القادمين من الغرب بقيادة كونت نيفر.

أشرقت شمس يوم الاربعاء ٢٣ ذي القعدة سنة ٧٩٨هـ = ٢٧ أيلول - سبتمبر - سنة ١٣٩٦م. ولم يظهر على منحدر التل من الجيش الإسلامي سوى الخيالة الخفيفة الذين لم يكونوا من القوات النظامية. واتخذ المشاة - الرجالة - مواقعهم ومعهم الرماة، وراء حاجز مصنوع من الأعمدة الخشبية المدببة، أما القوة الرئيسية من الخيالة الصبايحية - السباهية - والتي كانت بقيادة السلطان بايزيد ذاته، فإنها بقيت مختفية في قمة التل، وكان على ميسرة السلطان فرقة

من الخيالة الصربيين بقيادة الأمير (اسطفان لازاروفيتش) والذي برهن على أنه من الاتباع المخلصين للسلطان.

أكدت المعركة، بالمقارنة مع مخططات المعارك الحربية السابقة، أن الفرنج الصليبيين لم يتعلموا شيئاً من كافة التجارب القتالية مع المسلمين. فقد اندفع فرسان الغرب للهجوم بالمقدمة، دون أن يعلموا سيجسموند بعزمهم على الهجوم، وما اشبعو به من الحماسة حملهم على مهاجمة التل، ونجحوا في دحر قوات الفرسان الترك الذين انسحبوا الى ما وراء المشاة ـ الرجالة ـ وأعادوا تنظيم صفوفهم. واضطر فرسان الفرنج للترجل عن خيولهم لاقتلاع أعمدة الحاجز التي كانت تعيق تحركهم، واضطروا للقتال مترجلين، مع اقتلاع الأعمدة كلما تقدموا. وأمكن لهم بهجماتهم تشتيت المشاة ـ الرماة ـ الذين انسحبوا بدورهم إلى ما وراء صف فرسانهم الذين أعادوا تنظيمهم من جديد، وظن فرسان الفرنج أنهم قد حققوا نصراً بما حصلوا عليه من الأرض، فأسرعوا في نشوة ظفرهم الخادعة نحو قمة التل، وقد تحاملوا على ما أصابهم من التعب والارهاق، وإذ ذاك وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام فرسان السلطان ـ الصبايحية ـ والصربيين، والذين لم يجدوا صعوبة في الانقضاض على هؤلاء الفرسان المترجلين والذين حلّ بهم التعب، ونال منهم الظمأ، وأرهقهم ما كانوا يحملونه من الأسلحة الثقيلة، فلم ينج من القتل إلا عدد قليل من فرسان الفرنج، فكان ممن هلكوا، ولیم لاتريموي وابنه فيليب، ويوحنا كادزوه أمير البحر في الفلاندر، ومقدم الفرسان التيوتون. أما سيد ڤيينا يوحنا وأمير البحر في فرنسا فإنه وقع في الأسر وهو ممسك بلواء نوتردام الكبير الذي كان موكولاً إليه أمر المحافظة عليه، ولم ينج كونت نيفر يوحنا من القتل إلا لأن خدامه هتفوا باسمه وأقنعوه بالإذعان والاستسلام. ووقع معه في الأسر كونتات إيه، ولامارش، وجاي لي تريموي، وانجيراندكوسي، والمارشال بوسيكوه.

اندفعت خيول الفرنج راجعة وحدها إلى المعسكر الصليبي، بعد أن تخلى عنها فرسانها، فقررت الكتيبتان الولاشية والترانسلفانية الانسحاب فوراً لقناعتها بخسارة المعركة، وقامتا بالاستيلاء على كل ما عثرتا عليه من الزوارق لتعبرا بها النهر ـ غير أن سيجسموند أمر جنده بالتقدم لنجدة فرسان الغرب، فقتلوا أثناء سيرهم إلى أعلى

التل، وعندما وصل من بقي منهم إلى أعلى التل، حمل عليهم فرسان السلطان، وطردوهم الى ضفاف النهر بعد أن أنزلوا بهم أفدح الخسائر. ولما تمزق جيش سيجسموند شر ممزق، اقتنع سيجسموند بأنه لم يبق أمامه ما يعمله، فلجأ إلى إحدى سفن البندقية في النهر، فنقلته إلى القسطنطينية، وارتحل منها إلى بلاده عن طريق بحر إيجه والبحر الأدرياتي، إذ كان يخشى أن يرتحل براً، لارتيابه في خيانة الولاشيين له، أما عساكره وفئة قليلة ممن بقي على قيد الحياة من الصليبيين الغربيين، فإنهم بذلوا كل ما بوسعهم من جهد لالتماس الطريق إلى بلادهم، بعد أن أزعجهم السكان الوطنيون المعادون لهم. وافترست ما أرادت الحيوانات المتوحشة افتراسه منهم، فضلاً عن شدائد فصل الشتاء الذي بدأ مبكراً في تلك السنة.

أحرز السلطان بايزيد انتصاراً رائعاً، غير أن خسائره كانت فادحة: وتذكر وهو في ثورة غضبه ما ارتكبه الصليبيون من مذابح، فأمر بقتل الأسرى الذين زاد عددهم على ثلاثة آلاف أسير.

ولم يبق إلا على حياة عدد قليل من النبلاء الذين تعرف عليهم فارس فرنسي كان يجيد التحدث باللغة التركية، فأوفده السلطان بايزيد إلى الغرب للحصول على فدية ضخمة مقابل إطلاق سراح هذه الفئة القليلة من النبلاء. على أنه لم تصل سفارة من الغرب إلى عاصمة السلطان في (بورصة) إلا في شهر حزيران - يونيو - من السنة التالية، فسلمته ما طلبه من المال الذي دفع معظمه الملك سيجسموند ودوق بورغونيا اللذين قدما أكثر من مليون فرنك. ولما أطلق السلطان بايزيد سراح الكونت دي نيفر - تقدم هذا الى السلطان، وأقسم أمامه أنه لن يعود لمحاربة السلطان بايزيد أبداً، فأجابه بايزيد:

« إني أجيز لك أن لا تحفظ هذا اليمين، فأنت في حل من الرجوع لمحاربتي، إذ لا شيء أحب إلي من محاربة جميع مسيحيي أوروبا، والانتصار عليهم ».

لقد اعتبر الغرب الصليبي - مؤرخيه وكتابه - بأن حملة نيقوبوليس هي أضخم الحملات الصليبية الكبيرة وآخرها.

إذ أن طابعها التاريخي قد احتذى بدقة نهج الحملات الصليبية التي تعرضت

في السابق للكوارث، وكل ما بينها من اختلاف أن ساحة المعركة لم تعد في آسيا بل انتقلت إلى أوروبا. وما وقع فيها من أخطاء وحماقات كانت واحدة.

لقد جاء الفرنج وهم يريدون طرد المسلمين الأتراك من أوروبا، وربما الوصول إلى بلاد الشام، غير أن النتيجة كانت خلافاً لما أرادوا، فقد وصل المسلمون الى نهر الدانوب وشواطىء البحر الأدرياتي، وصار بوسعهم مجابهة تحدي الغرب في جوف العالم الصليبي. ومع أن القسطنطينية بقيت تحت حكم المسيحيين، إلا أنها صارت معزولة. ولم يبق للإجهاز عليها إلا أن تتوافر للسلطان مدفعية قوية تستطيع دك أسوارها الضخمة، مع ما يكفي من السفن لقطع طرق مواصلاتها البحرية. أما فرسان الاسبتارية في رودس، والسادة الإيطاليون الذين فرضوا هيمنتهم على بحر إيجه، فقد وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه أمام قوة الأتراك العثمانيين. ولما يعد باستطاعة ملك المجر وزعماء ألبانيا وحاكمي والاشيا ومولدافيا ضمان الدفاع عن حدود بلادهم، وصار لزاماً عليهم الخضوع للعثمانيين أو التماس الدعم والمساعدة من الغرب. وعكفت الجمهوريات الإيطالية على إعادة تقويم مواقفها، للبحث عن أفضل الوسائل التي تضمن لها المحافظة على مصالحها التجارية المرتبطة بالعالم الإسلامي. واشتد إدراك البابا لما بات يواجه العالم الصليبي، غير أن دول الغرب فقدت حماستها واهتمامها بقضية الصليبية، بعد الكارثة التي نزلت بالحملة الأخيرة، بل إن البابا نفسه ظلّ يتآمر في بلاد المجر لعزل سيجسموند، وإحلال ملك نابولي (لاديسلاس) مكانه، بصرف النظر عما قد تنزله الحرب الأهلية من ضرر بأسباب الدفاع في أوروبا الوسطى، وإذ أضحى ملك فرنسا سيداً على جنوه من سنة ١٣٩٦ م حتى سنة ١٤٠٩ م، فقد بلغ من شدّة انزعاجه على مصير المستعمرة الجنوية (بيزا) المواجهة للقسطنطينية، أنه أرسل ألف ومائة رجل بقيادة المارشال بوسيكوه، الى البوسفور في سنة ١٣٩٩ م، ولكن المارشال بوسيكوه اضطر للانسحاب لافتقاره للمال. وارتحل امبراطور الروم (مانويل الثاني) الى الغرب للحصول على المساعدة. ولكن، وبينما الغرب يبحث عن حل لمشكلاته، وبينما السلطان بايزيد يضع مخططاته، كانت الأعاصير المدمرة تتجمع في الشرق لتقلب الأمور رأساً على عقب.

٤ ـ تيمورلنك ـ وتجاوز العثمانيين للنكبة.

تنفس العالم الإسلامي الصعداء عندما انزاح عن صدره كابوس المغول ـ التتار ـ الذين دمروا حاضرته الإسلامية بغداد، ووصلوا في تقدمهم حتى عين جالوت. في فلسطين، ثم ارتدوا عنها خائبين (سنة ٦٥٨ هـ = ١٢٥٩ م). وتفاءل المسلمون خيراً باعتناق هؤلاء المغول ـ التتار ـ الإسلام ديناً، عسى أن يبدل الإسلام من طبيعتهم، ويهذب من نفوسهم. غير أن روح المغول الأصيلة لم تلبث أن بعثت من مرقدها بعنف أكبر، وبقوة أشد، مع ظهور زعيم طموح وقوي هو (تيمورلنك)[1] الذي استطاع في سنة ٧٧١ هـ = ١٣٦٩ م، أن يعيد تنظيم أمور المغول، ليبدأ من جديد في توسيع ممتلكاته بشن سلسلة متصلة من الحروب التي لا تعرف الرحمة أو الشفقة، والتزم أول الأمر التؤدة والتمهل والحذر، حتى إذا ما شعر بامتلاكه للقدرة الكافية، عمل على تصعيد حروبه، وزيادة حركته، فاجتاح بلاد الايلخانية المغولية في فارس ما بين سنة ٧٨٣ هـ = ١٣٨١ م وسنة ٧٨٨ هـ = ١٣٨٦ م واستولى على تبريز وتفليس، وانصرف في السنوات الأربع التالية الى توسيع حدوده الشمالية، واستولى على بغداد سنة ٧٩٥ هـ

---

(١) تيمورلنك (تيمور الأعرج) قائد مغولي، وملك مشهور (٧٣٧ ـ ٨٠٨ هـ = ١٣٣٦ ـ ١٤٠٥ م) بدأ حياته أميراً صغيراً في قبيلة تركية مغولية. وكان قد ولد في كش من أعمال ما وراء نهر سيحون (سيرادراريا) وهو ينتسب إلى جغتاي ثاني أبناء جنكيز خان، وقد سيطر على ممتلكات جغتاي وجعلها امبراطورية عاصمتها سمرقند، وانطلق لتوسيع ممتلكاته، وبالرغم من أنه كان مسلماً، إلا أن اعتناق المغول للإسلام منذ عهد قريب، لم يؤثر فيهم تأثيراً عميقاً. فسار تيمور على نهج أسلافه التتار، واشتهرت حروبه بالقسوة والوحشية، ولم يمنعه اعتناقه للإسلام من خوض حروب شعواء ضد الاقاليم الإسلامية، والتصدي للدولة العثمانية الإسلامية ومحاولة تدميرها. غير أن الامبراطورية التي أنشأها لم تكن راسخة الجذور، فتمزقت وانهارت بعد موته في أطرر (أترار)، ولم تلبث أن انصهرت في بوتقة العالم الإسلامي.

= ١٣٩٢ م، وتوجه بعدئذ بثقل حملاته الى روسيا لقتال المغول الإسلام (القبيلة الذهبية) ومضى في توغله حتى بلغ موسكو، ثم ظهر في شرق الأناضول سنة ٧٩٨ هـ = ١٣٩٥ م فدانت له أرزنجان وسيواس، وفتح شمال الهند بحملة مثيرة سنة ٨٠١ هـ = ١٣٩٨ م، زاد من أثرها وقوتها ما أجراه من مذابح رهيبة. ثم تحول من جديد في سنة ٨٠٣ هـ = ١٤٠٠ م صوب الغرب فاجتاح بلاد الشام ونهب واستباح المدن الكبيرة جميعها، ونشبت ضده في السنة التالية ثورة في بغداد، فأصدر تيمورلنك أمره بتدمير المدينة التي لم تكد تنتعش من أثر الدمار الذي أنزله هولاكو بساحتها قبل قرن ونصف القرن.

لم يبق بذلك أحد من قادة العالم الإسلامي ممن لم يخضعه تيمورلنك لسلطانه باستثناء مصر التي كانت يومهاتحت حكم المملوكي برقوق ومن بعده المملوكي فرج، وإلا الدولة العثمانية التي كانت يومئذ تحت حكم السلطان بايزيد. فقاد تيمورلنك حشوده إلى الأناضول، وقد وطد العزم على قهر السلطان العثماني. ولم تكن هناك حاجة لافتعال أسباب الحرب، فقد كانت هذه الأسباب متوافرة، إذ أن ما قام به السلطان بايزيد من فتوحات، دفعت كثيراً ممن فقدوا إماراتهم وممالكهم إلى التماس الدعم من تيمورلنك واللجوء إليه، من أمثال سلطان قرمان وأمراء قيسارية وتوقات وسيواس وقسطموني. ومقابل ذلك، فعندما اجتاح تيمورلنك بغداد، لجأ أميرها (أحمد جلاير) إلى السلطان بايزيد وانتصر به، فأرسل تيمورلنك إلى بايزيد وطلب تسليمه أمير العراق، وكان من المتوقع أن يرفض بايزيد مثل هذا الطلب، وهكذا أصبح وقوع الحرب أمراً لا مفر منه. وبدأ تيمورلنك أعماله العدوانية ضد العثمانيين باحتلال سيواس، وإبادة حاميتها ذبحاً بالسيف، ولم ينج من هذه المذبحة أحد بمن فيهم (أرطغرل) أكبر أبناء بايزيد، ثم أمضى الشتاء التالي (١٤٠١ - ١٤٠٢ م) في (قره باغ) فيما وراء القوقاز (القبق) بين نهري كور، وآراس، وهناك أعد العدة للمعركة الحاسمة ضد العثمانيين. حتى إذا ما أطل ربيع سنة ١٤٠٢ م، بدأ تيمورلنك هجومه متقدماً نحو سهل أنقره - من طريق أرزنجان وتوقات وسيواس، وهنا ارتضى بايزيد خوض المعركة عند جبق آباد (جبوق آباد).

فاصطدم الجيشان في صباح يوم ١٩ ذي الحجة سنة ٨٠٤ هـ (٢٠ تموز - يوليو - سنة ١٤٠٢ م) ولم يظهر الجند العثمانيون في حربهم هذه ضد إخوانهم في الإسلام تلك الحماسة الدينية التي ألهبت مشاعرهم في حروبهم الاخرى. كما أن جند السلاجقة عملوا عندما اصطدموا بالمغول على الانضمام إلى المغول وقد رأوا أمراءهم السابقين يقاتلون تحت راية تيمورلنك،

وبالرغم من ذلك فقد قاد بايزيد معركته بكفاءة نادرة طوال اليوم، وصمد معه عشرة آلاف من الانكشارية وأسفرت المعركة في نهاية اليوم عن وقوع السلطان بايزيد أسيراً في قبضة خصمه تيمورلنك، وأسر معه ابنه موسى، وهرب أولاده، سليمان ومحمد وعيسى، أما ابنه الخامس مصطفى، فقد اختفى كل أثر له. وحاول بايزيد الفرار ثلاث مرات، وفشل في محاولاته، فوضعه تيمورلنك في قفص من حديد حتى مات في ١٥ شعبان سنة ٨٠٥ هـ (١٠ - آذار - مارس - سنة ١٤٠٣ م) وإذ ذاك سمح تيمورلنك لابنه موسى بنقل جثته إلى عاصمته (بورصة) ودفنه هناك بجانب السلطان مراد.

لقد ظهر يومها أن النكبة المدمرة قد نزلت بساحة الدولة العثمانية، بحيث أنه لن تقوم لهذه الدولة بعدئذ قائمة. وزاد من عمق النكبة ما لجأ إليه تيمورلنك من تفتيت الدولة العثمانية عن طريق إعادة بعث الكيانات السلجوقية السابقة، فأعاد أمراء قسطموني وصاروخان وكرميان وآيدين ومنتشا، وقرمان إلى إماراتهم.

ولكنه أبقى الروم ايللي (الروملي) للعثمانيين، فآلت الى سليمان بن بايزيد، على أن يحكمها تحت إشراف تيمورلنك، وأن يعترف بالتبعية له. واستقل في هذه الفترة كل من البلغار والصرب والفلاخ، ولم يبق تابعاً للراية العثمانية إلا قليل من البلدان.

لم يعمر تيمورلنك بعد انتصاره على بايزيد طويلاً، ومات بينما كان يشن حملة على بلاد الصين. فقام ابنا تيمورلنك (شاه رخ) و(ميران شاه) على اقتسام امبراطوريته إلى قسمين: قسم غربي وقسم شرقي يفصل ما بينهما خط ممتد على محاذاة نجد ايران. وقد

اضطر (ميران شاه) وقد آل إليه أمر العراق وأذربيجان وأجزاء من بلاد القبق (القوقاز) إلى أن يخضع لسلطان أخيه، ليقتل سنة (٨١١ هـ = ١٤٠٨ م) في معركة خاضها ضد زعيم جماعة من التركمان تدعو نفسها قره قيونلي (الخروف الأسود) وتنازع هؤلاء وخصومهم آق قيونلي (الخروف الأبيض) على امتلاك الولايات الشمالية الغربية التابعة لشاه رخ الذي وحد الامبراطورية تحت لوائه، بعد وفاة أخيه. غير أن خلفاء (شاه رخ) لم يتمكنوا من المحافظة على تلك الامبراطورية التي تركها تيمورلنك، ولم يبق من هذه الامبراطورية غير ذكريات المذابح والنكبات.

كان الصراع قد نشب بين أبناء بايزيد بعد استشهاده مباشرة. وحاول سليمان في بداية الأمر إعادة تنظيم الدولة العثمانية، فاتخذ من مدينة أدرنة عاصمة له، بينما هرب محمد ـ الذي كان أشد إخوته بأساً وأكثرهم نشاطاً، واتجه صوب الشرق، حيث أمكن له الاعتصام في الجبال المحيطة بأماسية وتوقات، واستمر في حرب جنود تيمورلنك. أما عيسى الذي كان مختفياً في مدينة (بورصة) فإنه جمع من كان معه من الجند، وأعلن نفسه خليفة آل عثمان، وأيده القائد (ديمورطاش باشا) وشرع الإخوة في شنّ الحروب بعضهم ضد بعض، واستعانوا جميعاً بتيمورلنك، واستنجدوا به، فاستقبل وفودهم بكل ارتياح، وشجعهم على المثابرة والصمود في الحرب، وهدفه أن يفني بعضهم بعضاً، فلا تقوم للعثمانيين دولة.

أدرك سليمان مدى الحاجة للحلفاء، فتوجه إلى ملك الروم البيزنطيين (ايمانويل الثاني) وتحالف معه ضد إخوته، وتنازل له عن مدينة سلانيك وسواحل البحر الأسود وتزوج من إحدى قريبات ملك الروم. أما محمد، فقد حاول الاتفاق مع أخيه عيسى لاقتسام الممتلكات الآسيوية بينهما (سنة ٨٠٦ هـ = ١٤٠٣ م) لكن عيسى رفض ذلك فما كان من محمد إلا أن هاجم أخاه الأكبر عيسى وهزمه عند (أولوباد) ثم اندفع نحو بورصة، مما حمل عيسى على الفرار إلى بيزنطة. ووجد سليمان أن يستفيد من أخيه عيسى ضد أخيه محمد، فجهزه بجيش جديد. وقاد عيسى هذا الجيش نحو الأناضول (آسيا الصغرى) ولكنه مني فيها بالهزيمة مرة أخرى، ولقي حتفه في قرمان. ولم يلبث سليمان أن قاد بنفسه جيشه في نهاية سنة ٨٠٧ هـ = ١٤٠٤ م وعبر مضيق الدردنيل،

وأخرج محمداً من (بورصة) حتى إذا كانت السنة التالية أخرجه من أنقرة أيضاً. وعندها قاد موسى هجوماً على بلاد الروملي - وموسى هذا هو رابع أبناء بايزيد كان قد أسر في أنقره ثم أطلقه أمير كرميان السلجوقي، فحصل على تأييد الصرب ودعمهم، ووجهه أخوه محمد لحرب أخيهما سليمان، غير أن سليمان هزم أخاه موسى، في القرن الذهبي، قرب القسطنطينية، وطارده في الدردنيل. ولكن موسى عاود الهجوم على قوات أخيه سليمان - بعد ثلاث سنوات - وهزمه بسبب خيانة أصحابه له، ولاذ سليمان بالفرار (سنة ٨١٣ هـ = ١٤١٠ م) إلا أن الفلاحين قاموا بقتله.

كان من المفروض أن يعترف موسى بسيادة أخيه محمد، إلا أنه لم يفعل، واستهل عهده بحملة انتقامية على الصرب الذين وقفوا ضده قبل ثلاث سنوات وألحقوا به الهزيمة، ففتح (تسالية) حتى إذا ثقلت وطأته على الامبراطور (إيمانويل) تحالف الامبراطور ومحمداً ضده. وقد تم هذا التحالف على يد سفير موسى نفسه، وكان قد عهد إليه في جمع الجزية ببيزنطه، فخلع طاعة مولاه، والتحق بخدمة محمد. وانتهى أول هجوم قام به الحليفان سنة ٨١٣ هـ = ١٤١٠ م الى الإخفاق والفشل - عند (يا جيغيز). وانهمك محمد بعدئذ وطوال السنتين التاليتين، بمحاربة أميري أزمير وأنقرة في آسيا الصغرى، ولم يفرغ لاستئناف الهجوم في أوروبا إلا سنة ٨١٥ هـ = ١٤١٢ م، وبينما كانت جيوش موسى تعسكر على أبواب القسطنطينية، اندفع محمد في اتجاه الشمال حتى نيش، ليتعاون مع الصرب الذين أعلنوا الحرب على موسى. فلما كان الصيف التالي تقدم وحلفاءه من الصرب جنوباً، فلم يكن من موسى إلا أن سار في سنة ٨١٦ هـ (١٠ - تموز - يوليو - ١٤١٣ م) لملاقاتهم على سهل (جامورلي) الضيق - عند منبسط نهر إسكار شرقي صوفيا - ولكنه هزم بعد مقاومة باسلة، وأسر فيما هو يلوذ بالفرار، ليقتل خنقاً في معسكر أخيه. وكافأ محمد الصرب واليونان على مساعدتهم، فمنحهم بعض الامتيازات الإقليمية. واعترف معظم الامراء الصغار في أوروبا وآسيا بسيادة محمد عليهم بعد مقاومة قصيرة. وقد حاول محمد طرد البنادقة الذين كانوا يسيطرون على بحر إيجه من هذا الممر الحيوي، أو اخضاعهم لطاعته، فتصدت له البندقية، ودمرت له أسطوله عند (غاليبولي) سنة ٨١٩ هـ (١٤١٦ م). وكان لا بد

من انتظار ظروف أفضل لتطوير الصراع على هذه الجبهة المائية.

أصبح محمد بذلك هو الوريث الوحيد للسلطان بايزيد، بعد أن أزال من طريقه إخوته المنافسين له، وحمل اسم (**السلطان الغازي محمد جلبي**) [1]. فانصرف بكل جهده لإعادة تنظيم دولته داخلياً، وإلى إحباط التحديات الخارجية، وكان لا بد قبل كل شيء من القضاء على مخلفات التدمير الذي تركته أعمال تيمورلنك، وكان باستطاعة السلطان محمد الإفادة من الظروف المحيطة به، إذ بينما كانت دولة المغول التتار تأخذ طريقها نحو التمزق والانهيار، كانت الدولة العثمانية تستأنف إعادة بناء قدرتها على طريق الصراع المتصاعد.

انتهج السلطان محمد سياسة جمعت بين الشدة واللين في تعامله مع خصومه ومناوئيه، وكانت مدة حكمه كلها حروباً داخلية هدفها القضاء على مراكز القوى المناوئة، واسترجاع الأقاليم أو الإمارات التي استقلت خلال مرحلة الفوضى التي أعقبت استشهاد السلطان بايزيد. ولما كان هذا العمل يحتاج إلى استقرار في العلاقات الخارجية، فقد حرص السلطان محمد على الإبقاء على تحالفه مع ملك الروم البيزنطيين، وردّ له البلاد التي فتحها أخوه موسى، واستمر في الوفاء بعهوده حتى آخر حياته. وانصرف لاخضاع إمارة القرمان التي كانت قد استقلت وشكلت مركزاً رئيساً من مراكز القوى المضادة، فحارب أميرها وقهره، ولم يلبث أن عفا عنه عندما أقسم هذا على القرآن الكريم بأن لا يخون الدولة فيما بعد، ثم عاد فعفا عنه ثانية بعد أن حنث في يمينه. وكذلك فعل مع أمير أزمير (قره جنيد) الذي حاربه السلطان محمد وانتصر عليه، ثم عفا عنه، وتناسى ما وقع منه، وعينه حاكماً لمدينة نيقوبوليس. على أن أخطر ما واجهه السلطان محمد هو تلك الحركة الدينية ـ المذهبية ـ التي اتجهت لمناصبة الإسلام العداء، وهددت الدولة

---

(١) السلطان الغازي محمدجلبي (٧٨١ ـ ٨٢٤ هـ = ١٣٧٩ ـ ١٤٢١ م) اعتبر بأنه هو خامس الخلفاء العثمانيين، باعتبار أن إخوته لم يستقروا طويلاً في الحكم، ولم تتوافر لهم وحدة القيادة والسلطة، وكان له دور كبير وحاسم في إنقاذ الدولة العثمانية، وإخراجها من حالة الانهيار والسير بها قدماً على طريق المنعة والقوة، اشتهر بالتقوى والصلاح والوفاء، واعتمد على الرجال الأكفاء، واهتم بالعلوم والآداب والفنون.

بالتمزق. وقد تولى قيادة هذه الحركة قاضي العسكر السابق، وكبير وزراء موسى، وأحد أقرباء أمير قونية السلجوقي (**واسمه بدر الدين الصماونوي**) . **أقام في نيقية** (إزنيق) بعد هزيمة مولاه موسى، وهناك انصرف لتنظيم جماعة من الصوفية المتعصبة التي ترجع في الأصل، من غير شك، الى عقيدة المهدي الواسعة الإنتشار عند الشيعة، والتي أبعدته في آخر الأمر عن الإسلام، وجعلته غريباً عنه بالكلية. وقد أسس بدر الدين مذهبه على مبدأ المساواة في الأموال والأمتعة والممتلكات، وعدم التمييز أو التفريق بين المسلمين والمسيحيين وغيرهم، واعتبر جميع الأديان على السواء. واستعان في نشر مذهبه هذا بشخص يدعى (**بيرقليجه مصطفى**) وآخر يقال أن أصله يهودي واسمه (**طورلاق كمال**) . وقد حظيت دعوته بقبول حسن عند فلاحي آسيا الصغرى والذين عاشت الأفكار النصرانية في ديارهم على اختلافها بعد أن اختلطت بالأفكار الوثنية التي عرفتها آسيا الصغرى في عهودها القديمة. وانتشر مذهب (بدر الدين) بسرعة مذهلة، حتى بات يتهدد الدولة بشر مستطير، وقام (بيرقليجه مصطفى) بجمع أتباعه ومريديه حوله في (جبل ستيلاريوس) عند الطرف الجنوبي من خليج إزمير - تجاه جزيرة خيوس أو ساقز - وشرع أتباعه في الإغارة على البلاد المجاورة حتى اقليم مغنيسية، وعلى رأسهم جماعة من الدراويش - الصوفية - المتعصبين. فأرسل السلطان محمد جيشاً بقيادة ابن أمير بلغاريا الذي كان قد أسلم وأصبح حاكماً على آيدين - . وخرج هذا الأمير واسمه شيشمان متسرعاً، وقاد قواته بحماسة متهورة في مضائق جبل ستيلاريوس، فأوقع به الثائرون، وقضوا عليه وعلى جنوده جميعاً.

تزايدت قوة الثورة بهذا الانتصار، ولهذا لم يتمكن خلف شيشمان - واسمه علي بك - من أن يفعل شيئاً أكثر من أن ينجو بنفسه. الأمر الذي حمل مراد بن محمد الذي كان والياً على أماسيه، على أن يضم قواته إلى قوات أمير الروملي، بايزيد باشا، الذي استند إلى افتاء الشيخ سعيد والتي جاء فيها :

«من أتاكم وأمركم جميعاً على رجل، يريد أن يشق عصاكم ويفرق جماعتكم فاقتلوه» .

فسار الى العصاة، وأنزل بهم هزيمة ساحقة عند جبل (قره برون) وصلب

مصطفى. وأما استاذه بدر الدين، فقد هرب الى الأفلاق حيث جمع فلول أتباعه واحتل ممراً جبلياً في (مقدونية ـ في البلقان). حتى إذا تقدم محمد بنفسه لقتاله، انضمت قوات بدر الدين الى صفوفه، بعد أن فت في عضدها ما نزل بقوات مصطفى من الدمار. وهام بدر الدين على وجهه ومعه البقية الباقية من أتباعه، والتي قررت في النهاية التخلص منه وتسليمه الى السلطان، الذي أعدمه شنقاً في سري (سنة ٨١٩ هـ = ١٤١٧ م) بجريمة الخيانة العظمى، وبذلك اطفئت نار هذه الفتنة التي أقضت مضجع السلطان محمد. الذي ظن أن متاعبه الداخلية قد وصلت نهايتها عندما بوغت بظهور أخاه مصطفى والذي كان قد اختفى منذ يوم معركة أنقره وأسر والده السلطان بايزيد. وأرسل مصطفى الى أخيه محمد وطالبه بالملك، وانضم إليه حاكم أزمير (قره جنيد) وأمده بجنود أرسلها إليه أمير الفلاخ (الأفلاق) سعياً وراء الفتن في داخل الدولة العثمانية. وأغار الأمير مصطفى على إقليم تساليا (في وسط اليونان الى الجنوب من سيلانيك) لكنه لم يتمكن من الانتصار على مقاومة جند أخيه السلطان محمد، فلجأ إلى مدينة سيلانيك التي كانت قد عادت لحكم ملك الروم بعد موت السلطان بايزيد، واحتمى عند حاكمها التابع لملك الروم. فطلب السلطان محمد تسليمه، فرفض ملك الروم ذلك، ووعده أن يحفظه ولا يطلق سراحه مادام السلطان محمد على قيد الحياة، فقبل السلطان محمد بهذا الشرط، ورتب لأخيه مصطفى راتباً سنوياً يحفظ له كرامته ويليق بمكانته.

واستطاع السلطان محمد بذلك، القضاء (في سنة ٨٢٢ هـ = ١٤١٩ م) على كل رواسب هجوم تيمورلنك، وأصبحت الجبهة الداخلية قوية ومتماسكة. فانصرف السلطان محمد لإعادة تنظيم الأقاليم تمهيداً لاستئناف الفتوح. وبينما هو يضطلع بأعباء هذا (الجهاد الأكبر) باغته الموت وعمره (٤٣) سنة، بعد أن أوصى بالملك لابنه مراد ـ الذي كان حينئذ في أماسيا. وخاف وزيراه بايزيد وابراهيم من الفتنة في وسط الجند إذا ما شاع خبر موت السلطان، فأخفيا خبر موته، وأشاعا أن السلطان مريض، وأرسلا لابنه، فحضر بعد واحد وأربعين يوماً، واستلم مقاليد الدولة وهو شاب لا

يتجاوز عمره الثامنة عشرة (سنة ٨٢٤ هـ = ١٤٢١ م) فسار على نهج أسلافه من عظماء بني عثمان.

كان أول عمل قام به (السلطان مراد الثاني) [1] هو ابرام الصلح مع أمير القرمان، والاتفاق مع ملك المجر على هدنة لمدة خمس سنوات، حتى يتفرغ لاخضاع الولايات المتمردة في آسيا. لكن حدث ما صرفه عن هذا العمل، إذ أن ملك الروم (عمانوئيل) طلب إليه التعهد بعدم محاربته مطلقاً وأن يسلمه اثنين من إخوته رهناً (رهائن) لضمان تنفيذ تعهده، وتهدده بإطلاق سراح عمه ـ مصطفى بن بايزيد ـ. ولما لم يجبه مراد الثاني لطلبه، أخرج مصطفى من منفاه، وأعطاه عشرة مراكب حربية تحت أمرة (دمتريوس لاسكاريس) فأتى بها، وحاصر مدينة (غاليبولي) واستولى على المدينة إلا أن القلعة استمرت في مقاومتها له، فترك مصطفى حولها قوة لعزلها والتضييق عليها والاستمرار في محاصرتها. وسار ببقية جيشه قاصداً أدرنه، فخرج الوزير بايزيد باشا لقتاله، إلا أن مصطفى تقدم إلى الجند، وخطب فيهم، وطلب إليهم الطاعة لأنه أحق بالملك من ابن أخيه مراد الثاني، فخضع له الجند وأطاعوه وقتلوا قائدهم بايزيد باشا، وسار مصطفى بقواته لقتال ابن أخيه مراد الثاني الذي كان قد تحصن مع جنده خلف نهر صغير، واستطاع التأثير على بعض القادة الذين كانوا مع عمه مصطفى فتركوه، ولم يلبث معظم جنده أن تخلوا عنه، مما حمله على الفرار واللجوء الى مدينة غاليبولي، حيث سلمه بعض أتباعه إلى ابن أخيه مراد الثاني، فأمر بشنقه، واستراح من شره.

أراد السلطان مراد بعدئذ الانتقام من ملك الروم الذي أطلق سراح عمه مصطفى ليشغله عن فتح القسطنطينية، فسار إليه بجيشه، وحاصره في عاصمته، ثم هاجمها في يوم ٣ رمضان سنة ٨٢٥ هـ (٢١ ـ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٤٢٢ م) وبعد قتال عنيف رجع العثمانيون بدون أن يتمكنوا من فتحها، ثم رفع الحصار عنها بعد ذلك بسبب اضطراره للتصدي لعصيان أخ له (اسمه مصطفى أيضاً) وأيده في عصيانه

(١) السلطان الغازي مرادخان الثاني (٨٠٦ ـ ٨٥٥ هـ = ١٤٠٣ ـ ١٤٥١ م) سادس خلفاء العثمانيين. كانت مدة حكمه ثلاثين سنة، اشتهر بكفاءته العالية في إدارة الحرب.

بعض أمراء آسيا الصغرى. لكن هذه الفتنة لم تلبث أن أخمدت بالقبض على (مصطفى) وقتله مع كثير من جنده، فوقع الرعب في قلوب من ساعده من الأمراء، فتنازل أمير قسطموني عن نصف أملاكه للسلطان وزوجه ابنته سنة ٨٢٦ هـ = ١٤٢٣ م إظهاراً لاخلاصه وولائه. وفي السنة التالية عصى (قره جنيد) واستولى على إمارة آيدين، وأسرع حمزة بك أخو الوزير بايزيد باشا لقتاله، وأمكن له الانتصار عليه، وأسره، وأمر بخنقه، فتخلصت الدولة بذلك من هذا الذي خان وغدر مرات متتالية. وأعاد السلطان مراد الى حكم الدولة ولايات آيدين وصاروخان ومنتشا وغيرها من الإمارات التي كان تيمورلنك قد فصلها عن حكم الدولة العثمانية، وكذلك استرد بلاد القرمان بعد أن قتل أميرها محمد بك، وعين ابنه ابراهيم والياً عليها مع منحه بعض الامتيازات بشرط أن يتنازل له عن إقليم الحميد.

توفي أمير كرميان سنة ٨٣١ هـ = ١٤٢٨ م، عن غير عقب، وأوصى بما كان باقياً له من بلاده إلى السلطان مراد، وبذلك استرد السلطان مراد الثاني جميع ما فصله تيمورلنك عن الدولة العثمانية من البلاد، وصار في إمكانه التفرغ لإعادة فتح ما استقل من البلاد بأوروبا بعد موت بايزيد الأول، فبدأ بشن حرف ضد المجر، وأمكن له بعد معارك قاسية فتح مدينة (كولمباز)[1] والزام ملك المجر بالتوقيع على معاهدة تقضي عليه بالتخلي عن كافة البلاد الواقعة على الشاطيء الأيمن لنهر الدانوب، بحيث يكون هذا النهر فاصلاً بين العثمانيين والمجريين. ولما رأى أمير الصرب (جورج برنكوفيتش) أنه عاجز عن مجابهة قوة العثمانيين ومحاربتهم، قبل أن يدفع جزية سنوية قدرها خمسون ألف دوكا ذهباً، وأن يقدم للسلطان فرقة من جنده للمساعدة وقت الحرب، وأن يزوجه ابنته (مارا) وكذلك أن يقطع علاقاته مع ملك المجر، وأن يتنازل للدولة العثمانية عن بلدة (كروشيفاتس)[٥٧] الواقعة في وسط بلاد الصرب

---

(١) كولمباز (كوتشيفو: KUCEVO) تقع على الشاطيء الأيمن لنهر الدانوب ـ الى الجنوب الشرقي من بلغراد.

(٢) كروشيفاتس: (KRSEVAC) وتعرف عند الأتراك باسم (آلاجه حصار) وهي تبعد ٥٦ كيلومتراً عن مدينة نيش NIS والى الشمال الغربي منها ـ بالقرب من ملتقى نهر موراوا.

لتجعلها حصناً منيعاً تؤوي إليه جنودها منعاً لحصول الفتن. وأعاد السلطان مراد فتح مدينة سلانيك بعد أن حاصرها خمسة عشر يوماً، وهي المدينة التي كان ملك الروم قد تنازل عنها إلى أهالي البندقية. وأراد السلطان مراد بعد ذلك أن يفتح ما بقي من بلاد الصرب وبلاد ألبانيا (الأرناؤوط) والفلاخ قبل أن يعيد الكرة على القسطنطينية حتى لا يكون لها من هذه البلاد عون أو نصير. فوجه اهتمامه أولاً إلى بلاد ألبانيا. فأطاعه سكان (يانية)[1] وسكان أغلب باقي البلاد بدون عناء كبير، مشترطين عدم التعرض لهم في دينهم ولا عوائدهم. وألزم أمير الجزء الشمالي من بلاد ألبانيا (جان كستريو) أن يسلم أولاده الأربعة رهينة على صدقه وولائه ثم ضم أملاكه إليه بعد وفاته سنة ٨٣٥ هـ = ١٤٣١ م. ولم يلبث أمير الفلاخ (فلاد - الملقب دره قول -أي الشيطان) أن اعترف بسيادة الباب العالي عليه (سنة ٨٣٧ هـ = ١٤٣٣ م) تجنباً للحرب التي كان لا يشك في نتائجها ضده، لكن هذا الخضوع لم يكن إلا خضوعاً ظاهرياً هدفه كسب الوقت، إذ لم يلبث أن ثار هو وأمير الصرب، اعتماداً منهما على ملك المجر الذي حرضهما ووعدهما بالدعم والمساعدة. فحاربهما السلطان مراد، وقهرهما، ثم سار إلى بلاد المجر، وخرّب كثيراً من بلدانها، وعاد منها في سنة ٨٤٢ هـ = ١٤٣٨ م. ومعه سبعين ألف أسير - على ما قيل -.

قاد ملك الصرب (جورج برنكوفتش) عصياناً في سنة ٨٤٣ هـ = ١٤٣٩ م. مما دفع السلطان مراد لقيادة جيشه في حملة تأديبية فتح فيها مدينة سمندريه الواقعة على نهر الدانوب والتي لا تبعد أكثر من ٤٥ كيلومتراً عن بلغراد، ثم توجه الى بلغراد ذاتها، وألقى عليها الحصار لمدة ثلاثة أشهر، إلا أن (برنكوفتش) تمكن من مغادرة عاصمته واللجوء إلى ملك المجر (آلبير - الذي خلف سيجسمون). وحدثت معارك ضارية، اضطرت السلطان مراد لرفع الحصار عن بلغراد، والتوجه إلى اترنسلفانيا)[2]

---

(١) يانية: (JANINA) تقع على الحدود اليونانية - اليوغوسلافية، مقابل جزيرة كورفو: (KORFU).

(٢) ترانسلفانيا: (TRANSLVANIA) وفي اللغة الرومانية آرديل: (ARDEAL) إقليم يقع في رومانيا حالياً وهو بين جبال الكاربات وجبال الألب. وتعني كلمة ترانسلفانيا (ما وراء الغابات) وقد أطلق عليها أهل النمسا هذا الاسم لوفرة غابات الاقليم الكثيفة والتي تفصلها عن النمسا.

حيث أرسل إليها جيشاً قام بإلقاء الحصار على (هرمانستدت) [١] التي كانت تابعة لملك المجر، مما دفع قائد جيوش المجر وحاكم الاقليم (هونياد) [٢] للإسراع بقيادة جيشه ومقابلة جيش العثمانيين في معركة حاسمة انتصر فيها هونياد، وقتل من جيش العثمانيين عشرين ألف جندي، وقتل قائدهم أيضاً، فاضطر الجيش العثماني للانسحاب الى ما وراء نهر الدانوب. وعندما علم السلطان مراد بهزيمة جيشه. أرسل جيشاً آخر من ثمانين ألف مقاتل بقيادة (شهاب الدين باشا) فتمكن هونياد المجري من هزيمة هذا الجيش أيضاً وأخذ قائد الجيش العثماني أسيراً بعد معركة طاحنة بالقرب من بلدة يقال لها (وازاج) سنة ٨٤٦ هـ = ١٤٤٢ م وبعد ذلك سار القائد المجري هونياد إلى بلاد الصرب، وتغلب على السلطان مراد ذاته في مدينة (نيش) [٣] واقتفى أثره إلى ما وراء جبال البلقان (سنة ٨٤٧ هـ = ١٤٤٣ م) وانتصر عليه في ثلاث معارك أخرى. واضطر السلطان مراد لابرام الصلح مع الصرب وتنازل عن سيادته على بلاد الفلاخ، وأن يعيد إلى ملك الصرب مدائن سمندريه وكروشيفاتس (آلاجه حصار) وأن يهادن المجر مدة عشر سنوات وتم توقيع هذه المعاهدة في (٢٦ ربيع الأول سنة ٨٤٨ هـ = ١٣ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٤٤٤ م).

يظهر أن الحروب المستمرة، والهزائم الأخيرة قد تركت أثراً عميقاً في نفس السلطان مراد، وجاءت وفاة ابنه الأكبر (علاء الدين) في تلك الفترة، فزادت من

---

(١) هرمانستدت: (HERMANSTADT) وباللغة المجرية (SIBIU) مدينة رومانية في ترانسلفانيا ـ الى الشمال الغربي من العاصمة (بوخارست).

(٢) هونياد: (HUNYADI) اسم عائلة هنغارية حاكمة من أشهر قادتها جان هونياد (JEAN-CORVIN-HUNYADI) الذي هو ابن غير شرعي للملك سيجسموند، ولد سنة ١٣٨٣ ومات سنة ١٤٥٦ م. عينه الملك لاديسلاس LADISLAS حاكماً لاقليم ترانسلفانيا، فقاد قوات المجر بكفاءة عالية، غير أنه هزم في النهاية واضطر لعقد صلح مهين.

(٣) نيش: (NIS) مدينة تقع إلى الشمال الغربي من مدينة صوفيا، تقع في يوغوسلافيا حالياً ـ وهي على الطريق الموصل الى الاستانة وسلانيك، مما جعلها مسرحاً لعدد من المعارك الشهيرة، لعل من أكبرها معركة سنة ١٢٥٩ هـ = ١٨٧٨ م. انتصر فيها الصربيون على العثمانيين أثناء انشغال الدولة العثمانية بالحرب مع روسيا القيصرية.

معاناته، وحملته على اتخاذ قراره باعتزال السلطة والحكم، وتنازل عن الملك لابنه محمد الذي لم يكن قد تجاوز الرابعة عشرة من عمره، وانصرف الى (آيدين) لينعم بالهدوء بعيداً عن هموم الدنيا.

لم يتمكن السلطان مراد من البقاء في عزلته لأكثر من أشهر قليلة، إذ أن أنباء تحرك قوات الحملة الصليبية الجديدة قد حملته على التحرك سريعاً لمجابهة الخطر الجديد، وفي الحقيقة، فإن التحرك لهذه الحملة كان قد بدأ منذ سنة ٨٤٤ هـ = ١٤٤٠ م، عندما وجّه البابا بوجينيوس الرابع الدعوة لمحاربة العثمانيين المسلمين، فاستجاب له جورج كستريونا - زعيم ألبانيا وهو الذي نشأ في كنف العثمانيين ورعايتهم باعتباره ابن ملك الصرب، وتظاهر باعتناق الإسلام، فعينه السلطان مراد حاكماً على ألبانيا باسم (اسكندر بك) [1] وعندما وصله نداء البابا أعلن الثورة على الدولة العثمانية. وانحاز اليه ملكه وسيده (جورج - ملك الصرب) ووعد كل من البابا وملك أراغون بإرسال عشر سفن كبيرة، وتولى هونياد قيادة جيش المجر. لكن عقد هذا التحالف لم يلبث أن جمد بتوقيع صلح سكدين أو (سزيجيدين) في سنة ٨٤٨ هـ = ١٤٤٤ م. إذ نصّ هذا الصلح على هدنة لمدة عشر سنوات - على نحو ما سبقت الإشارة إليه -. وظنّ السلطان مراد أنه يستطيع أن يخلد الى السكون والراحة اعتماداً منه على هذه الهدنة، لكن البابا (بوجينيوس الرابع) أدرك أن هذه الهدنة قد عطلت مشاريعه وأحبطت مخططاته، فمضى في تحريضه للمجريين لنقض الهدنة. وكذلك فعل الكاردينال (يوليان شيزاريني) الذي رافق الحملة باعتباره مندوباً عن البابا، إذ أعلن

---

(١) اسكندر بك هذا هو أحد أبناء أمير ألبانيا الشمالية جورج كستريو والذي أخذ السلطان أولاده رهينة وضم بلاد ابيهم إليه بعد موته. وأظهر اسكندر بك وهو الاسم الذي استعاض به هذا الابن عن اسمه السابق، الإخلاص للسلطان، فلما حانت الفرصة بانصراف السلطان مراد لحرب هونياد، أسرع اسكندر بك الى آق حصار (القلعة البيضاء) من دون ألبانيا، وحرض زعماء قبائل الالبان (الارناؤوط) على الثورة، ونجح في ذلك، وحارب العثمانيين بضراوة، وانتصر عليهم في معارك كثيرة، غير أنه هزم هزيمة منكرة في معركة استمرت ثلاثة أيام في ساحة قوصوه سنة ٨٥٢ هـ = ١٤٤٨ م. وهي ذات الساحة التي انتصر فيها مراد الأول على ملك الصرب لازار سنة ١٣٨٩ م. وتوفي اسكندر بك هذا سنة ٨٦١ هـ = ١٤٥٦ م.

أمام ملك المجر : « **بأن عدم رعاية الذمة والعهود مع المسلمين لا تعد حنثاً ولا نقضاً** » . كما أقنع قادة الجيش الصليبي : « **بأن كل يمين تبذل لكافر تعتبر باطلة** » . وحثّهم على مواصلة الزحف. فلم يكن من المجريين إلا أن اجتاحوا بلاد البلقان ، بحجة أن العثمانيين لم ينسحبوا من عدد من القلاع الصربية وفقاً لنصوص المعاهدة ، وتقدموا على شواطىء البحر الأسود ، واتصلوا بأسطول البندقية في (غاليبولي) . ولكن السلطان مراد تقدم بجيشه ، **ووقع الصدام تحت أسوار وارنه (ڤارنا) يوم ٢٨ رجب سنة ٨٤٨ هـ (١٠ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٤٤٤ م) .**

وكان جيش الحملة الصليبية يضم عشرين ألف مقاتل بقيادة يوحنا هونياد ، فيما كان جيش السلطان يتفوق عليه بالعدد وبالروح المعنوية . ودارت معركة قاسية أظهر فيها جيش الحملة الصليبية مقاومة ضارية ، وأنزل الله نصره على جيش المسلمين الذين أبادوا جيش الحملة الصليبية ابادة شبه كاملة ، وقتل ملك المجر فلاديسلاف كما قتل الكاردينال الخائن (يوليان شيزاريني) .

أما هونياد ، فقد تمكن من الفرار مع فلول جيشه الضئيلة . **وأسدل الستار على حملة ڤارنا الشهيرة .**

انصرف السلطان مراد بعدئذ لمعالجة الأمور الداخلية ، مثل قمع حركة التمرد التي قام بها جند الانكشارية في عاصمة الدولة (أدرنه) ضد أميرهم الشاب محمد الثاني (في مطلع سنة ١٤٤٥ م) ثم وجه جيشه للإغارة على بلاد اليونان ، مستفيداً من إقدام ملك الروم إيمانويل على تقسيم مملكته بين ولديه حيث أعطى الى ابنه حنا ملك مدينة القسطنطينية وضواحيها ، فيما أعطى الملك على بلاد الموره وجزء من تساليا لابنه قسطنطين - وهو آخر ملوك الروم البيزنطيين - . وعندما علم قسطنطين بتصميم السلطان مراد على فتح بلاده ، عمل على تحصين برزخ كورنثه ، وشيد فيها قلاعاً جعلت من المتعذر اجتياز المضيق - البرزخ - لكن هذا السور المنيع لم يقف أمام تصميم القوات العثمانية التي استخدمت المدفعية في معركتها هذه للمرة الأولى ،

فأحدثت ثلماً اقتحمه المجاهدون العثمانيون وفتحوا مدينة كورنثة (١) ولقد سبقت الإشارة إلى أن السلطان مراد لم يتمكن من فتح (بلاه الموره) (٢) بسبب عصيان اسكندر بك ومقاومته، وبسبب اضطرار الجيش العثماني لمجابهة قوات الحملة الصليبية، فلما فرغ السلطان مراد من أمر هذه الحملة، وحقق انتصاره الرائع في فارنا، حشد جيشاً ضخماً من مائة ألف مقاتل، ووجهه لقتال (اسكندر بك)، وبعد معارك متتالية وغير حاسمة. قرر السلطان مراد سحب قواته وإعادة تنظيمها ودعمها لتتمكن من فتح البانيا، واخضاع ثورة (اسكندر بك) غير أن المنية عاجلت السلطان مراد. فمات في يوم ٥ محرم سنة ٨٥٥ هـ (٧ شباط - فبراير - سنة ١٤٥١ م)، فنقلت جثته إلى بورصة. وخلفه ابنه السلطان محمد الثاني. وعندما توفي السلطان مراد، كان قد نجح نجاحاً تاماً في إعادة بناء الدولة، إذ لم يكن بآسيا الصغرى خارجاً عن حكمه إلا جزء من بلاد القرمان ومدينة (سينوب) (٣) ومملكة طرابزون الرومية. وصارت مملكة الروم الشرقية قاصرة على مدينة القسطنطينية وضواحيها. وكان إقليم موره مجزأ بين البنادقة وعدة إمارات صغيرة يحكمها بعض أعيان الروم أو الفرنج ممن تخلف بعد انتهاء الحملات الصليبية. وبلاد الالبان (الأرناؤوط) و(ايبيروس) (٤) وبلاد البشناق (البوسنة) المستقلة، والصرب التابعة للدولة العلية وكذلك ما بقي من جزيرة البلقان (شبه جزيرة البلقان) والذي خضع للدولة العثمانية.

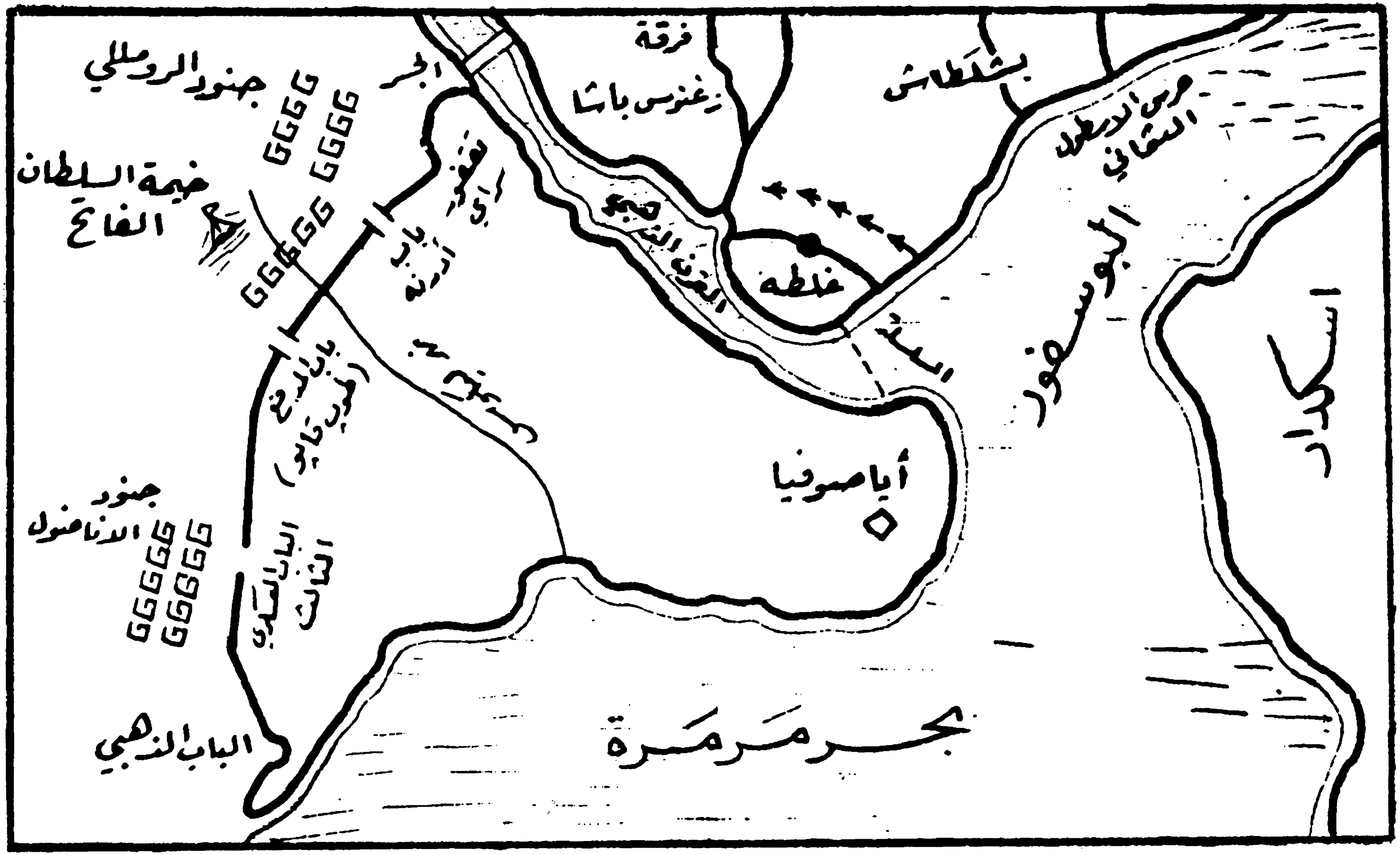
---

(١) كورينث: (CORINTHE) إحدى أكبر المدن التي ازدهرت في اليونان القديمة، وكانت منافسة لأثينا واسبارطة، وهي تقع على الخليج الذي يحمل اسمها بالقرب من قنال كورينث.

(٢) الموره: (MOREE) شبه جزيرة في اليونان، وقد حلت اسمها منذ القرون الوسطى بدلاً من البيلوبونيز: (PELOPONNESE).

(٣) سينوب: (SINOP) مدينة في تركيا، ولها خليج على البحر الأسود، وفيه استطاع الروس هزيمة الاسطول العثماني سنة ١٨٥٣ م (قبل الحرب المعروفة باسم حرب القرم).

(٤) ايبيروس: (EPIROS) هي المنطقة اليونانية الكائنة في جنوب غرب مقدونيا، أو هي الجزء الغربي من اليونان الواقع تحت ألبانيا.



حصار القسطنطينية

٥ ـ القسطنطينية والفتوح العظمى.

لم يكن قد تجاوز الثانية والعشرين من عمره، يوم وجد نفسه خليفة لدولة مترامية الأطراف، لكن هذه الدولة كانت على اتساعها، وعلى ما بلغتهِ من القوة والقدرة، إلا كياناً مهتزاً وسط دوامة من الأعاصير العاتية، فالأعداء يتربصون بها في الخارج، وأعداء الداخل أشد خطراً من أعداء الخارج، وهؤلاء وأولئك في حلف غير مقدس وغير مكتوب هدفه تمزيق شتات هذه الدولة الإسلامية الناشئة والتي مضى على تأسيسها حتى يومها زهاء قرنين من عمر الزمن، ما عرفت خلالها لا الهدوء ولا الاستقرار. ذلك هو (محمد الفاتح) [١] ابن الاثني والعشرين ربيعاً، وتلك هي دولته ـ ولهذا فإنه لم يكن من الغريب أن يحاول اعداء الدولة اغتنام الفرصة لبلوغ أهدافهم، لاسيما وأن تدخل أباه في مواجهة الحملة الصليبية في (ڤارنا) قد أظهره بمظهر الشاب المحدود القدرة والمواهب. فحاول أمير بلاد القرمان اعلان التمرد على حكم العثمانيين، على نحو ما كان يفعله أمراء القرمان كلما وجدوا فرصة سانحة لهم. فمضى السلطان محمد بجيشه لإخضاع حركات التمرد في آسيا الصغرى. وبينما هو منهمك في العمل على هذه الجبهة الداخلية، إذ وصله رسول من ملك الروم (قسطنطين التاسع) يعلمه بأنه إذا لم يضاعف مبلغ الجزية السنوية التي كان والده يدفعها إلى البيزنطيين مقابل احتفاظهم بالأمير أورخان حفيد سليمان، فإن امبراطور الروم سيحرض هذا الأمير ويؤيده على المطالبة

---

(١) السلطان الغازي محمد الثاني الفاتح ـ سابع الخلفاء العثمانيين، ولد في ٢٦ رجب سنة ٨٣٣ هـ (٢٠ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٤٢٩، وتولى السلطنة سنة ٨٥٥ هـ = ١٤٥١ م وتوفي يوم ٤ ربيع الأول سنة ٨٦٦ هـ (٣ ـ أيار ـ مايو ـ سنة ١٤٨١ م) فكانت مدة حكمه ٣١ سنة. لقب بلقب (أبو الفتح) لنجاحه في فتح القسطنطينية. واشتهر بكفاءته العليا في إدارة الحرب، وبقدرته التنظيمية الإدارية، وباهتمامه بالبناء والعمران وفتح المدارس والاهتمام بالعلوم والآداب والفنون الإسلامية ورعايته لها (وأشهرها بناء مسجد آيا صوفيا ومسجد محمد الفاتح في إسلام بول ـ القسطنطينية).

بالعرش. وقد كان هذا التهديد، في الحق، اجراء اتسم بالحماقة وقصر النظر، وقرر مصير الامبراطور وامبراطوريته، إذ لم يلبث السلطان محمد أن رجع إلى أوروبا سنة ٨٥٥ هـ = ١٤٥١ م. وقد نجح في تسوية الأمور مع أمير القرمان، وشرع على الفور بتشييد قلعة (روم إيلي حصار) المنيعة، على بعد سبعة كيلومترات من أبواب القسطنطينية - عند أضيق نقطة من البوسفور، والذي كانت تسيطر عليه من الجانب الآسيوي تلك القلعة التي شيدها السلطان بايزيد وأطلق عليها اسم (كوزلجه حصار - وعرفت باسم أناضولي حصار). ولما بلغ ملك الروم ما يفعله السلطان محمد، عاد فأرسل سفيراً عرض دفع جزية يحددها السلطان محمد ذاته، لكن الطلب رفض، وسعى السلطان محمد في إيجاد سبب لفتح باب الحرب. ولم يكن من الصعب إيجاد هذا السبب، فقد وقع اشتباك بين بعض الجنود العثمانيين، وبعض جند الروم، عندما اجتاح جند العثمانيين بعض القرى، ووقع قتلى من الجانبين، فكان ذلك سبباً كافياً لإعلان الحرب، فيما تذهب بعض المصادر إلى أن السلطان محمد قد أمر باعدام سفراء ملك الروم الذين جاؤوا للاحتجاج على بناء القلعة، فكان ذلك الاجراء هو إعلان الحرب.

حشد السلطان محمد أضخم جيش عثماني أمكن حشده حتى ذلك الوقت. حيث بلغ عدد أفراد هذا الجيش ربع مليون مقاتل تقريباً (٢٥٠ ألفاً). كما حشد قوة بحرية ضمت مائة وثمانين سفينة. وانتشرت حول المدينة أربع عشرة بطارية من المدفعية [1] وفي أثناء الحصار اكتشف قبر أبو أيوب الأنصاري الذي استشهد أثناء حصار القسطنطينية في عهد معاوية بن أبي سفيان (سنة ٥٢ هـ = ٦٧٢ م). ولما شاهد قسطنطين - آخر أباطرة الروم - هذه الاستعدادات، استنجد بأوروبا، فأسرع أهالي جنوة لدعمه ومساعدته، وأرسلوا له اسطولاً بقيادة أمير البحر (جوستينياني) الذي جاء بمراكبه وأراد دخول ميناء القسطنطينية، فتصدت له السفن العثمانية، ونشبت بين

(١) استعان العثمانيون في صناعة هذه المدافع بصانع مجري شهير اسمه (اوربان) وذكر أن مدى هذه المدافع كان في حدود ميل واحد - أو أكثر قليلاً - وكان جر المدفع يحتاج الى ٧٠٠ شخص، ويحتاج حشوه بالبارود وإعداده لمدة ساعتين من الزمن. وكانت هذه المدافع تقذف كرات من الحجر وزنها ثلاثمائة كيلو غرام.

القوتين معركة هائلة في يوم ١١ ربيع الثاني سنة ٨٥٧ هـ (٢١ نيسان - أبريل - سنة ١٤٥٣ م) انتهت بفوز جوستينياني، وتمكنه من دخول الميناء بعد أن رفع جند الحامية البيزنطية السلاسل الحديدية الضخمة التي وضعت لمنع المراكب العثمانية من الوصول إليها، ثم أعيدت بعد مروره كما كانت. ووجد السلطان محمد أن قواته تجابه مأزقاً صعباً، إذ كان لا بد من الوصول بمراكبه الى مياه البوسفور لإحكام الحصار البري والبحري على القسطنطينية، فأبدع على الفور طريقة مبتكرة لنقل مراكبه براً واجتياز حاجز السلاسل الحديدية التي تغلق مدخل المضيق، فأمر بإعداد أرضية من الألواح الخشبية لمسافة ستة أميال تقريباً، فرصّت الألواح جنباً إلى جنب، ثم طليت بالزيوت والشحوم لتنزلق المراكب عليها، وبذلك صار بالمستطاع نقل سبعين سفينة في ليلة واحدة، وبوغتت الحامية المدافعة عن عاصمة الروم إذ شهدت مع إشراقة الشمس سفن قوات العثمانيين وهي تمخر عباب مياه البوسفور، وأيقنت قوات الروم بحتمية انتصار العثمانيين، غير أن ذلك لم يضعف من عزيمتهم، بل ازدادوا تصميماً على الدفاع، وقرروا المضي في صراعهم حتى الفناء ورغب السلطان محمد في تجنب خوض معركة أدرك مسبقاً أنها بحكم المنتهية طالما أنه توافرت لها كل عوامل النجاح، فأرسل رسالة إلى امبراطور الروم (قسطنطين في يوم ١٥ جماد الأول سنة ٨٥٧ هـ = ٢٤ أيار - مايو - سنة ١٤٥٣ م. وأنذره بأنه إذا ما سلم إليه البلد طوعاً، فإنه لن يمس حرية الأهالي أو أملاكهم، وأنه يمنحه جزيرة الموره ليحكمها. ورفض قسطنطين قبول الانذار، واعلم السلطان محمد بأنه يفضل الموت على تسليم المدينة، وعندها أصدر السلطان محمد أمره بالاستعداد للهجوم العام الذي حدد موعده يوم ٢٠ جماد الأول سنة ٨٥٧ هـ (٢٩ - أيار - مايو - سنة ١٤٥٣ م). ووعد السلطان محمد جنده بمكافآت مجزية عند تمام النصر، وباقطاعهم أراض كثيرة. وجاءت الليلة السابقة ليوم الهجوم، فأشعل الجند المسلمون الأنوار أمام خيامهم للاحتفال بالنصر المحقق لديهم. وظلوا طوال ليلهم وهم يهللون ويكبرون ويصلون، ويرجون الله نصره، حتى إذا ما لاح نور الفجر، صدرت إليهم الأوامر بالهجوم فانقض في موجة واحدة مائة وخمسون ألف جندي، وتسلقوا الأسوار، واقتحموا المدينة من جميع اتجاهاتها، واعملوا السيف فيمن تصدى لهم

وحاول مقاومتهم. ودخلوا كنيسة القديسة صوفيا (آيا صوفيا)★ وقاتل قسطنطين حتى مات، **ونجح المسلمون أخيراً في فتح القسطنطينية بعد أن فشلت محاولاتهم المتتالية منذ ظهور الإسلام، والتي بلغ عددها أحد عشر مرة، وزالت من الوجود حاضرة الصليبيين في المشرق. واتصلت أوصال الدولة العثمانية، ولم يعد في وسطها كيان غير إسلامي. واستبدل اسم المدينة على الفور، فأصبحت تحمل اسم (إسلام بول) أي مدينة الإسلام.**

دخل السلطان محمد إلى المدينة عند الظهر، وأصدر أمره بمنع كل اعتداء، وايقاف عمليات السلب، فساد الأمن على الفور، ثم زار كنيسة (آيا صوفيا) وأمر بأن يؤذن فيها بالصلاة إيذاناً بتحويلها إلى مسجد ـ جامع ـ للمسلمين. وبعد اكمال الفتح على هذه الصورة، أعلن في كافة الجهات بأنه لا يعارض في إقامة شعائر ديانة المسيحيين، وأعطاهم نصف الكنائس وجعل النصف الآخر جوامع للمسلمين، ثم جمع كبار رجال دينهم لينتخبوا بطريقاً لهم، فاختاروا (جورج سكولاريوس). واعتمد السلطان هذا الانتخاب، وجعله رئيساً لطائفة الروم. واحتفل بتثبيته بنفس الأبهة والنظام الذي كان يعمل للبطارقة في أيام ملوك الروم، وأعطاه قوة للحرس من جند الانكشارية، ومنحه حق الحكم في القضايا المدنية والجنائية بكافة أنواعها المختصة بالروم المسيحيين، وعين معه مجلساً ضم كبار موظفي الكنيسة، وأعطى هذا الحق في الولايات للمطارنة والقسس، ومقابل ذلك فرض عليهم الجزية، مستثنياً من ذلك رجال الدين فقط.

كان امبراطور الروم (قسطنطين) قد بعث بطلب الاستغاثة من البابا ومن ملوك الغرب، غير أنه ما من أحد تحرك لنجدة القسطنطينية وهي تواجه أيامها الأخيرة، واشترط البابا اتحاد الكنيستين ـ الارثوذكسية والكاثوليكية ـ مقابل ما يقدمه من الدعم، وكان الامبراطور مستعداً لتقديم مثل هذه التضحية، غير أن الشعب ورجال

(★) عندما دخل المسلمون العثمانيون كنيسة آيا صوفيا، كان البطرق يصلي فيها وحوله عدد عظيم من الأهالي، ويطلبون النصر، ويعتقد الروم ـ حتى الآن ـ أن حائط الكنيسة قد انشق ودخل فيه البطرق، ومعه الصور المقدسة، وفي اعتقادهم أن الحائط سينشق ثانية يوم يخرج المسلمون من القسطنطينية، ويخرج البطرق منها ويتم صلاته التي قطعها عندما اقتحم المسلمون كنيسته يوم الفتح.

الدين كانوا يفضلون حكم المسلمين لهم على حكم الكاثوليكيين والبابا ، فامتنع البابا عن تقديم أي دعم. ولكن دول الغرب الصليبية عزمت على إرسال اسطول لنجدة البيزنطيين. وعندما وصل هذا الاسطول الى (نغربونت) علم بأنباء فتح المسلمين العثمانيين لحاضرة الروم. وإذ أدرك رجاله أنهم وصلوا متأخرين جداً، وأنه لم يعد باستطاعتهم القيام بأي عمل، قرروا العودة إلى قواعدهم - سالمين -.

ما إن فرغ السلطان محمد من إعادة تنظيم الإدارة في حاضرته الجديدة، حتى عاد فقاد جيشه وتوجه به إلى بلاد (موره). ولم ينتظر أميراها (دمتريوس وتوماس - أخوا قسطنطين) وصول العاصفة المدمرة، بل أسرعا لإرسال سفارة الى السلطان، أعلماه بواسطتها اذعانهما وخضوعهما وقبولهما بدفع جزية سنوية قدرها اثنا عشر ألف دوكا. فقبل منهما السلطان، وغير وجهته قاصداً بلاد الصرب، والتي لم تكن تأمل في الحصول على دعم المجر بسبب اختلاف المذهب، إذ بينما كان الصرب يأخذون بالمذهب الارثوذكسي، كان المجر يتمسكون بمذهبهم الكاثوليكي ويذعنون لسلطة البابا. فكان الصربيون يفضلون حكم المسلمين لهم على حكم المجريين الكاثوليكيين. ولهذا فقد تقدم أمير الصرب فعقد صلحاً مع السلطان محمد على أن يدفع له سنوياً ثمانين ألف دوكاً وذلك سنة ٨٥٨ هـ = ١٤٥٤ م. وعاد السلطان محمد فقاد جيشه في السنة التالية وكان هذا الجيش قد ضم خمسين ألف مقاتل ومعه ثلثمائة مدفع، فمضى مجتاحاً بلاد الصرب من جنوبها إلى شمالها، دون أن يلقى مقاومة أو معارضة، حتى وصل مدينة (بلغراد) الواقعة على نهر الدانوب، وحاصرها من جهة البر والنهر. وكان (هونياد) المجري قد نظم الدفاع في المدينة، وتولى قيادة الحامية المدافعة عنها، فاستطاع صد كافة الهجمات. ولما طال أمد الحصار، وشعر السلطان محمد أن الوقت لازال مبكراً للاستيلاء على هذه المدينة وفتحها، رفع الحصار عنها، وكان هونياد قد أصيب بجراح قاتلة لم يلبث بعدها أن فارق الحياة، ولما يمض أكثر من شهرين على رفع الحصار عن بلغراد.

جهز السلطان محمد جيشاً جديداً، وأسند قيادته الى الصدر الأعظم (محمود باشا) وكلفه بمهمة فتح بلاد الصرب، فأتم فتحها من سنة ٨٦٢ إلى سنة ٨٦٤ هـ (١٤٥٨ - ١٤٦٠ م) وبذلك خضعت الصرب خضوعاً كاملاً لسلطان المسلمين.

عمل السلطان محمد في هذه الفترة ذاتها على فتح (بلاد موره) سنة ٨٦٢ هـ = ١٤٥٨ م حيث فتح مدينة كورنثه وما جاورها من بلاد اليونان، وجرد توماس باليولوج أخا قسطنطين من جميع بلاده، ولم يترك إقليم موره لأخيه (دمتريوس) إلا بشرط دفع الجزية. ولكن توماس أعلن الثورة بمجرد انسحاب الجيش العثماني من بلاده، وحارب الأتراك وأخاه معاً، فاستنجد (دمتريوس) بالسلطان الذي رجع بجيش ضخم، ولم يرجع حتى تم فتح إقليم موره سنة ٨٦٤ هـ = ١٤٦٠ م. وهرب توماس إلى إيطاليا، ونفي دمتريوس في إحدى جزائر الأرخبيل، وفتحت أيضاً جزائر (تاسوس وايمبروس) [١] وغيرها من جزائر بحر الروم.

لقد كانت هذه الأعمال بمجموعها بمثابة استثمار للنصر العظيم الذي حققه السلطان محمد في القسطنطينية، وقد ضمن زوال دولة الروم للأتراك المسلمين فرصة البقاء في أوروبا وترسيخ أقدامهم فيها، وانفتح بذلك المجال أمامهم لضمان سيادتهم على البحار الشرقية جميعها.

وكان ذلك ايذاناً باقتراب نهاية امبراطوريتي جنوه والبندقية، ومملكة قبرص، والاسبتارية في رودس، بل إن أبواب ڤيينا باتت في متناول قبضة جيوش المسلمين الظافرة. وقد أدرك ملوك وأمراء هذه الكيانات ما يتهددهم من الخطر، بعد أن أصبحت حدودهم مجاورة للمسلمين، كما كان كاردينال ألمانيا (فنسيو) والذي كان يعرف باسم (ايناس سيلفيوس) هو أول من تنبه للخطر، غير أن أحاديثه إلى مجلس الدايات بألمانيا لم تسفر عن نتيجة، كما أن رسائله إلى البابا كشفت عن أنه لم يكن مخدوعاً. ففي سنة ٨٦٢ هـ = ١٤٥٨ م، انتخب لاشغال منصب البابا باسم (بيوس الثاني) وظل طوال فترة بابويته وهو يسعى لتنظيم حملة صليبية جديدة، كالتي سبق لأسلافه الكبار أن أرسلوها. وكاد مشروعه فيما يبدو يؤتي ثماره في سنة ٨٦٧ هـ = ١٤٦٣ م. حيث تم في تلك السنة اكتشاف مناجم للنطرون في أملاك البابوية، مما ضمن

---

(١) تاسوس: (THASUS) وايمبروس: (IMBRUS) جزيرتان تقعان في بحر إيجه إلى الغرب من مضيق الدردنيل.

للبابا امداداً بموارد لم يكن يتوقعها، وهددت بكسر احتكار الترك للنطرون. وكان دوق البندقية الجديد فيما يبدو يؤيد الحرب.

أما ملك المجر الذي تصالح آخر الأمر مع الامبراطور، فكان حريصاً على قيام تحالف صليبي. وأظهر دوق بورغنديا (يوحنا الصالح) عن طيب خاطر اهتماماً واضحاً. وما أصدره البابا من (المرسوم البابوي)★ بشأن الحملة المرتقبة قد عكس تفاؤله. غير أنه كلما مضت الشهور، تضاءلت الحماسة، إذ لم يعرض عليه مساعدة مادية إلا المجريون، الذين كانوا فعلاً يواجهون الحرب التركية، وأظهر البنادقة التردد. وما من مدينة إيطالية كانت مستعدة لتغامر بضياع التجارة الذي يترتب على قطع علاقاتها مع السلطان. وكتب دوق بورغنديا (يوحنا) أن ما دبره ملك فرنسا من مؤامرات جعل من المحال عليه مغادرة بلاده. وعزم البابا في شجاعة على أن يمول الحملة الصليبية ويتولى بنفسه قيادتها، وبناء على أوامره حشد وكلاؤه أسطولاً من السفن في أنكونا، واتخذ البابا الصليب في احتفال جرى في كنيسة القديس بطرس (في ١٨ تموز - يوليو - سنة ١٤٦٤ م) وذلك بالرغم مما كان يعانيه من الارهاق ومن الاعتلال في الصحة. ولم تنقض إلا بضعة أيام حتى توجه إلى الميناء الذي سوف يستقل منه العساكر السفن. وإذ شعر خدامه أنه رجل يشرف على الموت، أخفوا عنه الحقيقة بأنه ما من أحد من أمراء أوروبا قد احتذى نهجه، وأنــه ما من جيوش تسير خلفه لتستقل سفنه إلى الشرق. بل إن ما حدث هو العكس، فحينما اقترب من (أنكونا). اسدلوا ستائر محفته حتى لا يتطلع منها، إذ اكتظت الطرق بالبحارة من أسطوله الذين هجروا سفنهم، وهرعوا للعودة إلى بلادهم، ولم يكد يبلغ أنكونا حتى توفي بها في ١٤ - آب - أغسطس - سنة ١٤٦٤ م إذ تداركه الموت، فجنبه العلم بما انتهت إليه الحملة الصليبية من انهيار تام، في وقت كانت قوات الأتراك المسلمين تسير من نصر إلى نصر، وتحقق الظفر تلو الظفر.

كان السلطان محمد وهو يركز معظم جَهده على جبهة أوروبا، يدرك مدى الحاجة

(★) عرف هذا المرسوم باسم (EZECHIELIS).

للعمل أيضاً على الجبهة الآسيوية، وكان ذلك عاملاً في جملة العوامل التي حملته على ابرام صلح مؤقت مع **جورج كستريو الالباني (اسكندربك)** وترك له إقليمي ألبانيا وإيبيروس، وشرع في التوجه بجهده نحو آسيا وهدفه القضاء على آخر سلالات الروم - البيزنطيين في آسيا الصغرى، **وهي سلالة كومنين (أو كومنينس) والتي كانت تحكم مملكة (طرابزون)**. حتى إذا ما كانت سنة ٨٦٥ هـ (بداية سنة ١٤٦١ م) قاد السلطان محمد جيشه، بدون أن يعلم أحداً بوجهته، وهاجم أولاً ميناء (أماستريس)(١) والذي كان مركزاً لتجارة أهالي (جنوه) النازلين في هذا الإقليم، وبما أن سكانها كانوا من التجار الذين يتركز همهم على صيانة أموالهم وتأمين مصلحتهم، ولا يهمهم دين أو جنسية من يحكمهم طالما أنه لا يهدد أموالهم أو أرواحهم، فقد عملوا على فتح أبواب مدينتهم للجيش الإسلامي الظافر، الذي دخل المدينة بدون حرب، ثم أرسل السلطان محمد إلى **أمير مدينة سينوب (اسفنديار)** وطلب منه تسليم بلده والخضوع له، ووجه في الوقت ذاته قوة بحرية ضمت مجموعة ضخمة من السفن لحصار الميناء، فما كان من أمير سينوب إلا أن سلم مدينته طائعاً، فأقطعه السلطان محمد أراض واسعة في إقليم (بيثينيا) (٢) مكافأة له على خضوعه.

كان داود كومنين - وهو آخر سلالة أباطرة كومنين التي حكمت طرابزون قد زوج ابنة أخيه وسلفه - كالوجوانس - من خان التركمان المعروفين باسم (آق قيونلي - الخروف الأبيض) والذين اعتنقوا مذهب أهل السنة. ولهذا فقد كان أمير طرابزون يأمل في دعم نسيبه خان التركمان (أوزون حسن) إذا ما هاجمه السلطان محمد. غير أن أوزون حسن كان منهمكاً في حرب خصومه التركمان المعروفين باسم (قره قيونلي - أو الخروف الأسود) والذين كانوا قد انحرفوا الى الشيعة.

---

(١) أماستريس: (AMASTRIS) بلدة تقع على شاطيء البحر الأسود، في منتصف الطريق بين سينوب وإسلام بول (استانبول).

(٢) بيثينيا: (BITHYNIA) اسم قديم لاقليم من أقاليم الأناضول - آسيا الصغرى - ويقع هذا الاقليم في الطرف الغربي - الشمالي من الأناضول، أي أنه يبدأ من شرق أزميت، وينحدر حتى مدينة أسكي شهر، ويسير منها على شكل شريط ساحلي على امتداد شاطيء البحر الأسود إلى قرب سينوب.

كان (أوزون حسن) قد وضع وهو في مقره القبلي (بديار بكر) أساس دولة واسعة في أرمينية، حتى إذا تم له النصر على قبائل (قره قيونلي ـ الخروف الأسود) المتشيعين، ضم إليه بلاد فارس وجزيرة الفرات. فصار بذلك متاخماً لحدود آسيا الصغرى ـ الأناضول ـ ولهذا لم يكن غريباً أن يعلن عن رغبته في السيادة على شرقي آسيا الصغرى. وأرسل الرسل والسفراء الى إسلام بول للإعلام عن هذه الرغبة (في سنتي ٨٦١ و ٨٦٤ هـ = ١٤٥٧ و ١٤٦٠ م) وأفاد أوزون حسن من انصراف السلطان محمد للحرب على جبهة الغرب ليهاجم بقواته البلاد المحيطة بتوقات وأماسيه. فلما كانت سنة ٨٦٥ هـ = ١٤٦١ م، توجه السلطان محمد إلى حرب التركمان، بعد أن فرغ من فتنة سينوب، واستطاع قائد مقدمة الجيش العثماني (أحمد باشا) أن يلحق الهزيمة بطلائع ومقدمات جيش أوزون حسن، مما حمل أوزون حسن على تجنب زج فرسانه المفتقرين الى النظام، ضد الإنكشارية المنتصرين. وكانت (سارة خاتون) والدة أوزون حسن قد أظهرت براعة فائقة في حل منازعات سابقة، ولهذا فعندما وجدت أن ابنها أوزون حسن يواجه مأزقاً صعباً، قصدت بنفسها معسكر السلطان محمد، فمثلت بين يديه، واستطاعت أن تقنعه بالامتناع عن شن أي هجوم جديد على ابنها، غير أنها لم تفلح في ثنيه عن عزمه على فتح (طرابزون) التي قصدها السلطان محمد بنفسه، وفتحها بدون مقاومة تذكر، ونقل ملكها داود وأولاده وزوجته الى (إسلام بول). وخصص جزءاً مما كانت تحتويه خزانة مال طرابزون، ووضعه تحت تصرف ساره خاتون لمصلحة كنتها (كاترينا ـ زوج داود).

أفاد أمير الفلاخ (الأفلاق) وهو المقاتل الشهير (دره قول ـ دراكولا، أي الشيطان) من ابتعاد السلطان محمد وجيشه، لفرض سيطرته على الاقاليم، فارتكب الفضائع مع أهالي بلاده من المسلمين، واعتدى على التجار الأتراك النازلين بها. فلما عاد السلطان محمد من آسيا الصغرى الى عاصمته، وبلغه ما قام به هذا الغادر، جهّز جيشاً لمحاربته. فلما اقترب الجيش العثماني من بلاده، أسرع فأرسل وفداً التمس من السلطان قبول جزية سنوية قدرها عشرة آلاف دوكاً، مع الموافقة وقبول جميع الشروط الواردة في معاهدة سنة ٧٩٦ هـ = ١٣٩٣ م (والتي كانت قد أبرمت إذ ذاك بين أمير الفلاخ

والسلطان بايزيد). وقبل السلطان محمد الثاني هذا العرض. غير أن الشيطان (دره قول) لم يكن يريد من وراء عرضه هذا إلا كسب الوقت، وإقامة اتحاد مع ملك المجر لمحاربة العثمانيين. فلما علم السلطان محمد باتحادهما، أرسل إليه مندوبين يسألانه عن الحقيقة، فقبض عليهما، وقتلهما (بوضعهما على عمود محدد من الخشب ـ خازوق). ولم يكتف بذلك، بل قام وجيشه باجتياح بلغاريا التي كانت قد خضعت لحكم العثمانيين، وعاث فيها فساداً، واقتاد خمسة وعشرين ألف أسير من أهلها. فأرسل إليه السلطان محمد سفارة لإقناعه بالعودة إلى الطاعة، وإطلاق سراح الأسرى، فلما مثل أعضاء السفارة أمامه، أمرهم برفع عمائمهم لتعظيمه، وعندما رفض هؤلاء طلبه المخالف لعوائدهم، أمر أن تسمر عمائمهم على رؤوسهم بمسامير من حديد. ولم يبق أمام السلطان محمد وقد استنفذ كل الوسائل السلمية، إلا أن قاد جيشاً ضخماً ضم مائة وخمسين ألف مقاتل، وسار به بسرعة نحو عاصمة الشيطان (بخارست). فوجد أن الشيطان (دره قول) قد أباد على أبواب بخارست مجموعة الأسرى الذين جاء بهم من بلغاريا (رجالهم ونساءهم وأطفالهم). وكانت هذه الوحشية كافية وحدها لإزالة كل أثر من الرحمة والشفقة من قلب الفاتح، فمضى لقتال الجيوش التي حشدها (دره قول) واستطاع تمزيقها وتشتيتها بسرعة، وكان هدفه هو القبض على الشيطان ـ دره قول ـ لتأديبه ومجازاته على ما اقترف من الجرائم والمظالم. غير أن الشيطان استطاع الفرار والنجاة بنفسه، حيث لجأ إلى ملك المجر. فأعلن السلطان محمد عزله عن الملك، ونصب مكانه أخاه (راؤول) الذي كان قد نشأ في رعاية السلطان وعنايته وحظي بثقته. وبذا ضمت بلاد الفلاخ إلى الدولة العثمانية.

كان على السلطان محمد بعدئذ (وفي هذه السنة ذاتها ٨٦٧ هـ = ١٤٦٢ م) أن يخضع بلاد **البشناق (البوسنة)** بسبب تمرد أميرها، ورفضه دفع الجزية، وخاض مجموعة من المعارك المتتالية والصعبة، إلى أن استطاع القبض على أمير الشناق وولده، وأعدمهما، وبذلك انتهت الفتنة. وحاول ملك المجر (مثياس كرفن ـ ابن هونياد) انتزاع البوسنة من العثمانيين (سنة ٨٦٩ هـ = ١٤٦٤ م) فتمكن الجيش العثماني من هزيمة الجيش المجري، وتدمير معظم قواته، وأصدر السلطان محمد أمره بحرمان البوسنة

من الامتيازات التي كان قد منحها لها، وجعلها ولاية مثل بقية الولايات التابعة مباشرة للحكم العثماني، وانضم إلى جيش الانكشارية ثلاثون ألفاً من شبانها، وأسلم أغلب أشراف أهاليها.

جاء دور الحرب مع البندقية، إذ تركت أعمال السلطان محمد في المورة أسوأ الأثر في علاقاته مع البندقية التي بقيت هي القوة الوحيدة والقادرة على مقاومته على الأرض اليونانية.

مما أدى إلى وقوع الخلاف بين الفريقين مرة بعد مرة، حتى بات وقوع الحرب بينهما أمراً محتوماً. ولم تكن هناك حاجة لاصطناع الأسباب لتفجير هذه الحرب، التي بدأت في سنة ٨٦٨ هـ = ١٤٦٣ م، بحجة هروب أحد الأرقاء إلى كورونا التابعة للبنادقة، وامتناع البنادقة عن تلبية طلب السلطان محمد بإعادته، وذلك تحت ذريعة أنه اعتنق الديانة المسيحية. فتوجه الجيش العثماني الى مدينة (أرغوز)★ وغيرها. فاستنجد البنادقة بحكومتهم التي ارسلت اسطولها وأنزلت قواتها في بلاد مورة، فثار سكانها وقاتلوا قوات العثمانيين، وأعادوا تشييد ما كان قد تهدم من سور برزخ كورنثه لمنع وصول امدادات العثمانيين، وحاصروا مدينة كورنثة ذاتها، واستعادوا السيطرة على مدينة (أرغوز). وأسرع السلطان محمد فقدم على رأس جيش من ثمانين ألف مقاتل. فانسحب البنادقة دونما قتال، واجتاحت قوات العثمانيين بلاد الموره، بدون كبير مقاومة، واستعادوا كل ما استولى عليه البنادقة، وأعادوا النظام والهدوء لبلاد موره.

أدرك البنادقة بعد حروبهم المستمرة مع العثمانيين، أنهم لا يمتلكون ما يكفي من القدرة لمجابهة تيار العثمانيين في أوروبا، فعقدوا معهم صلحاً لم يتمكن من العيش لأكثر من سنة، فلما تجدد القتال بعدها (سنة ٨٧٥ هـ = ١٤٧٠ م) خسر البنادقة (جزيرة نغربونت)[1] والتي كانت قلب مستعمرات ابندقية في جزائر الروم.

(★) أرغوز: (ARGUSE).

(١) نغربونت (NEGROPONT) أو (EUBEE) وتعرف عند الأتراك باسم (أغريبوز) وهي جزيرة تمتد أمام الشاطىء اليوناني الشرقي، بمحاذاة أثينا وإلى الشمال.

وشرع البنادقة في البحث عن حليف يمكن له مساعدتهم على مجابهة القوة المتعاظمة للعثمانيين، ووجدوا هذا الحليف في شخص زعيم قبائل التركمان آق قيونلي ـ أو الخروف الأبيض ـ (أزون حســـن) والذي كان قد تغلب على منافسيه الشيعة (قبائـل التركمان ـ قـره قيـونلي أو الخروف الأسـود) بعـد معارك متتالية، كان أهمها ما حدث سنة ٨٧٢ هـ = ١٤٦٧ م، حيث تمكن (أوزون حسن) من فتح بلاد فارس، والقضاء على سلطة زعيم القره قيونلي (جهان شاه) الذي قضى نحبه وهو يطلق ساقيه للريح.

وبذلك امتدت سلطة اوزون حسن، على كافة البلاد ما بين نهري (أموداريا) [1] والفرات، واتخذ من (أذربيجان) [2] حاضرة له. ولم يمانع (أوزون حسن) في إقامة مثل هذا التحالف مع البنادقة ضد إخوانه في الدين ـ الأتراك العثمانيين فاستقبل في حاضرته رسـول البنـدقيـة يصحبـه سفير تـركماني، **وفي السنـة ذاتها (٨٧٦ هـ = ١٤٧١ م) بعث البنادقة إلى فارس سفيراً لهم (اسمه جيوسافو باربارو) ومعه ستة مدافع ضخمة، وستمائة بندقية وعتاد حربي، بالإضافة إلى مائتين من الرماة مع ضباطهم.**

غير أن هذا الدعم لم يصل على كل حال إلى بلاد فارس، إذ أنه عندما وصل إلى قبرص، وجد بأن اسطول البنادقة بقيادة (موسينجو) قد احتل عدداً من المناطق الساحلية على الشواطىء الجنوبية من آسيا الصغرى، فانضم إليها، وفي الوقت ذاته، فإن عدم وصول الدعم إلى (أوزون حسن) لم يمنعه من متابعة أعماله القتالية ضد العثمانيين، فأرسل جيوشه التي اجتاحت (توقات وقيسارية) وعملت في الإقليم نهباً وتخريباً. فما كان من السلطان محمد إلى أن بعث لولديه: داود باشا أمير الأناضول ومصطفى باشا

---

(١) أموداريا: (AMOU-DARIA) ويعرف عند المسلمين باسم (جيحون: DJIHOUN) وهو الاسم القديم لنهر اوكسوس: (AXUS) وهو نهر كبير طوله ١٥٨٠ كم. ينبع من مسطح البامير (قرب بلخ في أفغانستان) ويصب في بحر آرال.

(٢) أذربيجان: (AZERBAIDJAN) مدينة في شرق القفقاس. وتعرف حالياً باسم كيروف ـ آباد: (KIROVABAD) أو (GANDJA) وهي في جملة المدن الإسلامية التي أصبحت تحت حكم الاتحاد السوفييتي. وتبعد عن أقرب نقطة من نهر الفرات مسافة ثلثمائة كيلومتر.

أمير القرمان وأمرهما بالتوجه لقتال (أوزون حسن). فسارا بجيوشهما وقاتلاه على حدود إقليم الحميد، وهزماه شرّ هزيمة. ولكنه عاد لممارسة تحرشاته واستفزازاته، فلم يرَ السلطان محمد بداً من التوجه لمحاربته، فقاد بنفسه جيشاً من مائة ألف جندي (سنة ٨٧٨ هـ = ١٤٧٣ م) إلى شمال أذربيجان، حيث وقعت المعركة الحاسمة عند الجبال الفاصلة بين منابع الفرات ونهر جوروق. ودارت المعركة سجالاً بين الفرسان - لفترة قصيرة، ولكن المدفعية العثمانية والانكشارية تمكنا من حسم الصراع. ولم يحاول السلطان محمد مطاردة (أوزون حسن) عبر المسالك الصعبة والطرق الجبلية. ولم يعد أوزون حسن بعد ذلك لمحاربة العثمانيين إلى أن توفي سنة ٨٨٣ هـ = ١٤٧٨ م، وذلك بالرغم من كافة الجهود التي بذلها البنادقة لحمله على محاربة العثمانيين.

لم تتوقف الحرب على جبهة أوروبا، فصمم السلطان محمد على تصفية بقية القواعد التي كانت لجنوا على أرض شبه جزيرة القرم، الأمر الذي يضمن له في الوقت ذاته إخضاع التتار المستوطنين هناك، والإفادة من فرسانهم المشهورين بشدة البأس والمهارة في القتال. فأرسل قوة بحرية فتحت مدينة (كافا) بعد حصار استمر ستة أيام، وتبع ذلك فتح جميع المدن التي كانت تابعة لجمهورية (جنوا). وبذلك صارت جميع شواطىء القرم تابعة للدولة العثمانية، ولم يظهر التتار المسلمون أي مقاومة لإخوانهم في الدين - العثمانيين - فاكتفى السلطان محمد بفرض جعل عليهم للاسهام في الجهد الحربي. وقام الاسطول العثماني بعد ميناء (آق كرمان) [1] حيث انطلقت منه السفن الحربية إلى مصب نهر الدانوب، لمعاودة الهجوم على إقليم (البغدان) [2] بينما كان السلطان محمد يجتاز على رأس جيش كبير - من جهة البر - نهر الدانوب. وشعر قائد جيش البغدان - اسطفان الرابع - أنه لا يستطيع مجابهة ثقل الهجوم العثماني، فانسحب بجيشه عبر السهول، وتبعه الجيش العثماني، حتى إذا ما أوغل في تقدمه عبر غابة كثيفة،

---

(١) آق كرمان، ميناء في رأس خليج صغير، مقابل شبه جزيرة القرم، يصب فيه نهر دنييستر: (DENIESTR) واسم الميناء الذي هو تابع اليوم للاتحاد السوفييتي: (DHESTROVSKY).

(٢) البغدان: هو الاقليم الشرقي من رومانيا والمتاخم لحدود الاتحاد السوفييتي والواقع بين نهري بروت: (PRUT) وسيرت (SIRET).

يجهل مفاوزها، انقض اسطفان الرابع بجيشه على الجيش العثماني ومزقه وهزمه (سنة ٨٨١ هـ = ١٤٧٦ م) واستقبل الفرنج هذا النصر بالبهجة والفرح. وأطلق البابا على اسطفان الرابع لقب (شجاع النصرانية وحامي المسيحية).

ولكن السلطان محمد لم يترك الفرنج ينعمون كثيراً بفرحة انتصارهم. فقاد جيشه في السنة التالية (٨٨٢ هـ = ١٤٧٧ م) وهاجم بلاد البنادقة، ووصل إلى اقليم (الفريول) [١] فخاف البنادقة على مدينتهم الأصلية، وأبرموا معه صلحاً، تخلوا له بموجبه عن مدينة (كرويا) [٢]. فاحتلها السلطان محمد، الذي طلب منهم بعدئذ تسليمه (اشقودره) [٣] ولما رفضوا التنازل عنها، أمر بحصارها، ونصب عليها المدافع التي شرعت في قصفها لمدة ستة أسابيع متوالية، وفتح ما كان حولها للبنادقة من البلاد والقلاع حتى صارت اشقودرة معزولة تماماً عما كان حولها من البلاد، وكان لا بد من فتحها وقد بات من المحال على البنادقة دعمها أو إمدادها. وأثناء ذلك كانت قوات العثمانيين قد اجتاحت إقليمي (كرواتيا) [٤] و (دالماتيا) [٥] مما أضعف من تصميم البنادقة على متابعة الحرب، وقرروا عقد صلح جديد مع السلطان محمد (وتم التوقيع على

---

(١) الفريول: (FRIAUL) اقليم يقع الى الشمال من الخليج الواقع في رأس بحر الأدرياتيكي.

(٢) كرويا: (KRUJA) بلدة تقع إلى الجنوب من مدينة أشقودرة، وشمال مدينة تيرانا.

(٣) اشقودرة: مدينة قديمة يقال أن مؤسسها هو الاسكندر المقدوني، تبعت بلاد ألبانيا (الأرناؤوط) في تقلباتها السياسية، فملكها الصرب، ثم استقلت مدة ثم امتلكها البنادقة مدة، ثم العثمانيون، ولم تزل تابعة لهم حتى الآن. وهي عاصمة اقليم اشقودرة.

(٤) كرواتيا - أو كرواسيا: (CROATIE) إحدى الجمهوريات الاتحادية في جمهورية يوغوسلافيا، وعاصمتها زغرب. كانت تابعة للمجر منذ القرن الثاني عشر، وانضمت إلى صربيا وسلوقانيا سنة ١٩١٨ م فشكلت بمجموعها المملكة الكرواتية الصربية السلوڤانية التي أصبحت تعرف باسم يوغوسلافيا، واستقلت كرواتيا في الحرب العالمية الثانية - تحت الحماية الألمانية - الايطالية - ثم استعادت يوغوسلافيا سيطرتها عليها.

(٥) دالماتيا - أو دلماسيا: (DALMATIE) هي الجزء الغربي من يوغوسلافيا والواقع على الشاطىء الأدرياتيكي، وأمامه جزر كثيرة. خضعت دالماتيا لحكم جنوه من سنة ١٤٢٠ م الى سنة ١٧٩٧ م. ثم أصبح جزءاً من ايليريا: (ILLYRIE) وعاصمته ليوبليانا: (LIUBLIANA) وهو مقسم اليوم بين يوغوسلافيا والنمسا وايطاليا.

معاهدة الصلح يوم ٥ ذي القعدة سنة ٨٨٣ هـ الموافق ٢٨ كانون الثاني - يناير - ١٤٧٩ م). وتنازلت البندقية بموجب هذا الصلح عن اشقودرة، وعن جميع ممتلكاتها في ألبانيا وسواها مما استولى عليه العثمانيون. ليس ذلك فحسب، بل إنها اشترت حق التجارة الحرة في الشرق، وحق تعيين عامل في غلطة - في أحد ضواحي إسلام بول، للإشراف على المصالح التجارية للبندقية، على نحو ما كان عليه الموقف قبل نشوب الحرب بينها وبين العثمانيين، وذلك مقابل دفع مائة ألف دوكا، وبجزية سنوية مقدارها عشرة آلاف دوكا. ووجد البنادقة لأنفسهم العزاء بأن ما نزل بساحتهم على أيدي العثمانيين المسلمين كان أفضل مما نزل بخصومهم ومنافسيهم الجنويين، والذين كانت تجارتهم مع الشرق تستمد مزاياها الكبرى من ممتلكاتهم الواقعة على الشاطىء الشمالي من البحر الأسود، وفي شبه جزيرة القرم. ولقد انتزع السلطان محمد من الجنويين ممتلكاتهم، ولهذا فقد كان حظ البنادقة بما بقي لهم من امتيازات تجارية هو أفضل من الجنويين الذين خسروا كل شيء تقريباً.

كان السلطان محمد يعرف بحكم التجارب المتتالية أنه لا يستطيع الوثوق بعهود الصليبيين ووعودهم، ولهذا فما إن تمّ له عقد صلح مع البنادقة حتى وجه جيوشه إلى بلاد المجر لفتح إقليم (ترنسلفانيا) فتصدى لها قائد مدينة (طمشوار) [1] الكونت (كينيس) وأمكن له الانتصار عليها في معركة حاسمة وقعت بالقرب من مدينة (كرلسبرغ) يوم ١٣ تشرين الأول - اكتوبر - ١٤٧٦ م. وقتل في هذه المعركة عدد كبير من جند الجيش العثماني، واحتفل المجريون بما أحرزوه من نصر، بأن ذبحوا جميع أسرى المسلمين بوحشية، ونصبوا موائدهم على جثثهم، وجلسوا يطعمون فوق أكوام الجثث وسيول الدماء.

كانت البحرية العثمانية بقيادة أمير البحر (كدك أحمد باشا) قد اتجهت سنة ٨٨٤ هـ = ١٤٨٠ م لفتح الجزائر الواقعة بين بلاد اليونان وإيطاليا؛ تنفيذاً لأمر

(١) طمشوار: (TIMISOARA) أو تمسوار، مدينة في المجر (تابعة اليوم لرومانيا وهي بالقرب من الحدود اليوغوسلافية شمال بلغراد) اشتهرت بقوة تحصيناتها. ضمها العثمانيون لبلادهم من سنة ١٥٥٢ حتى سنة ١٧١٦ م. وأبرمت فيها معاهدة بين العثمانيين والنمساويين في سنة ١٦٦٢ م.

السلطان محمد الذي أقسم - على ما قيل - **«على فتح هذه الجزائر جيعها، وأن يربط حصانه في كنيسة القديس بطرس بمدينة روما».**

وبدأ الاسطول العثماني عمله بالقاء الحصار على مدينة (**اوترانت**) بجنوب إيطاليا، وجرت معارك طاحنة انتهت بنجاح القوات العثمانية باقتحام المدينة عنوة (يوم ٤ جمادى الثانية سنة ٨٨٥ هـ = ١١ - آب - أغسطس - سنة ١٤٨٠ م. وأثناء ذلك، كانت هناك قوة بحرية أخرى قد اتجهت الى (**رودس**) حيث مقر طائفة فرسان الاسبتارية (فرسان القديس حنا الاورشليمي). وكانت هذه الطائفة يومها بقيادة مقدمها الفرنسي بييردوبوسون، تخوض حرباً ضد مصر وتونس، فلما تقدم الاسطول العثماني من رودس، أسرع مقدم الطائفة فعقد صلحاً مع سلطان مصر وباي تونس، ليتمكن من تركيز كافة الجهود لحماية قاعدته التي حاصرتها قوات العثمانيين يوم ١٣ ربيع الأول - سنة ٨٨٥ هـ = ٢٣ - أيار - مايو - سنة ١٤٨٠ م، وظلت المدافع تقذف رودس بقنابلها (الحجرية) طوال ثلاثة أشهر، فتهدم من أسوارها الحصينة، غير أن الحامية المدافعة عن المدينة كانت تقوم بالليل لإصلاح ما قد تهدم في النهار، وحاول قوات العثمانيين خلال ذلك اقتحام المدينة أكثر من مرة، غير أن الفشل كان من نصيب هذه الهجمات التي تركزت بخاصة على أهم قلاع رودس (قلعة القديس نيقولا). حتى إذا ما كان يوم ٢٠ جمادى الأولى سنة ٨٨٥ هـ، أمر القائد العام بالهجوم على القلعة، واقتحامها من الثغرة التي أحدثتها رمايات المدفعية في أسوارها. وقامت الحامية بمجابهة الهجوم وإحباطه، بعد اشتباكات عنيفة، ومعارك ضارية، مما حمل قائد القوة البحرية العثمانية على اتخاذ قراره برفع الحصار، والعودة الى قاعدته، على أمل إعادة تنظيم القوة التي خسرت عدداً كبيراً من مقاتليها. لاستئناف الهجوم مرة أخرى. وجاءت وفاة السلطان محمد لتؤجل، ولو إلى حين، مشروع الهجوم على رودس وفتحها.

لقد توفي أبو الفتح السلطان محمد، وقد زاد من قوة الدولة بما حققه من فتوح. فقد فتح القسطنطينية، وزاد عليها فتح مملكة طرابزون الرومية والصرب والبوشناق - البوسنة - وألبانيا (الأرناؤوط) وجميع أقاليم آسيا

الصغرى، ولم يبق في بلاد البلقان إلا مدينة بلغراد التابعة للمجر، وبعض الجزائر التابعة للبنادقة.

لم يكن السلطان (بايزيد الثاني) [1] الذي تولى الخلافة بعد أبيه (أبو الفتح) يمتلك قدرة أبيه وكفاءته، فقد كان يميل إلى الدعة والسلام، غير أنه كان في الوقت ذاته شديد الحرص على قوة الدولة ووحدتها، وعلى عدم التفريط بما ضمته إليها من الأقاليم. ولقد ابتلي منذ بداية حكمه بتمرد أخيه (جم) وخروجه على إرادته، فعندما توفي السلطان محمد كان بايزيد الثاني أميراً على إقليم (أماسيه) **فيما كان أخوه الأصغر (الأميرجم) حاكماً على (قرمان).**

ولما كان الصدر الأعظم (قرماني محمد باشا) يميل إلى الأميرجم، فقد حاول تنصيبه للخلافة وتسليمه مقاليد السلطة، فتكتم على موت السلطان وأرسل رسولاً إلى الأميرجم يعلمه بموت أبيه ويستعجله الحضور إلى العاصمة. ولكن الإنكشارية علمت بالأمر، فثارت ثائرتها، وقتلت الصدر الأعظم، وعاثت في المدينة سلباً ونهباً وتخريباً، وأقامت ابن السلطان بايزيد (واسمه كركود) نائباً عن أبيه حتى حضوره. وفي الوقت ذاته، أسرع السلطان بايزيد في تحركه، فقاد أربعة آلاف فارس، ووصل إلى (إسلام بول) بعد تسعة أيام، مع العلم أن قطع هذه المسافة يحتاج عادة إلى خمسة عشر يوماً. فقابله أمراء الدولة وأعيانها عند مضيق البوسفور. وفي أثناء عبوره المضيق، أحاطت به عدة قوارب حملت جند الإنكشارية الذين طلبوا منه عزل أحد الوزراء (واسمه مصطفى باشا) وتعيين قائد قوات المدينة (إسحق باشا) مكانه، فاستجاب لطلبهم.

وكذلك عندما وصل إلى السرايا، وجد الإنكشارية وقد اصطفوا أمامها، وطلبوا العفو عنهم لما قاموا به من قتل رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) ولما وقع منهم في نهب المدينة، وأن ينعم عليهم بمبلغ من المال ابتهاجاً بتوليته

---

(١) بايزيد الثاني - ثامن الخلفاء العباسيين - (٨٥١ - ٩١٨ هـ = ١٤٤٧ - ١٥١٢ م) انشق عنه أخوه الأميرجم - والمعروف عند الفرنج باسم (ZIZIM) وتمرد عليه أولاده في نهاية حياته. وفي عهده، أخرج المسلمون من غرناطة (سنة ٨٩٧ هـ = ١٤٩١ م) وتم القضاء على الوجود الإسلامي في الأندلس.

الخلافة، فأجابهم الى مطالبهم، وأصبحت هذه سنة متبعة لكل من تولى بعده - حتى أبطلها السلطان عبد الحميد الأول (سنة ١١٨٧ هـ = ١٧٧٣ م) .

أما الرسول الذي كان قد أرسله قرماني محمد باشا الى الأميرجم، فقد قبض عليه حاكم الأناضول (سنان باشا) وقتله، حتى لا يعلم الأميرجم بوفاة أبيه. وعندما علم الأميرجم بوفاة أبيه السلطان محمد، وخلافة أخيه الأكبر بايزيد، أسرع بقيادة قواته، مع من انضم إليه، وتوجه الى بورصة، حيث دخلها عنوة بعد أن هزم ألفي انكشاري، ثم أرسل إلى أخيه، وعرض عليه الصلح على أساس تقسيم المملكة بينهما، بحيث يختص (جم) بولايات آسيا، فيما يختص (بايزيد) بأوروبا. ولم يقبل بايزيد العرض، وقاد جيشه، وقاتل قوات أخيه وانتصر عليها في معركة وقعت قرب مدينة (يكي شهر) يوم ٢٣ جمادى الأول - سنة ٨٨٦ هـ (٢٠ تموز - يوليو - سنة ١٤٨١ م). وطارده حتى حدود بلاد الشام. ولجأ (الأميرجم) الى القاهرة حيث نزل ضيفاً على السلطان (قايتباي - أو قايد باي) لمدة سنة، رجع بعدها إلى حلب، وأرسل رسالة إلى آخر أمراء القرمان (قاسم بك) ووعده أن يرد له جميع أملاك أجداده إن هو دعمه وساعده ضد أخيه بايزيد. واغتر قاسم، فجمع ما توافر له من القوات، وسار مع الأميرجم لمحاصرة قونية عاصمة بلاد القرمان، فصدهم عنها القائد العثماني (كدك أحمد باشا). وأرغم الأميرجم على الفرار، ثم عاد فطلب إلى أخيه بايزيد إقطاعه بعض الولايات، ورفض بايزيد هذا الطلب الذي ينطوي على تقسيم لكيـان الدولة، فما كان من الأميرجم إلا أن أرسل رسولاً الى رودس للاتصال بمقدم طائفة فرسان الاسبتارية (طائفة القديس حنا الاورشليمي) وطلب مساعدته، ولم يلبث الأميرجم أن ارتحل بدوره إلى رودس، وتم استقباله بحفاوة بالغة. ولم تمض أكثر من فترة قصيرة حتى استقبل مقدم الاسبتارية وفداً أرسله السلطان بايزيد ومعه عرض لاحتجاز الأميرجم، وإبقائه في الجزيرة، مقابل وعد بعدم التعرض لاستقلال الجزيرة طوال حياته، بالاضافة لدفع ٤٥ ألف دوكا سنوياً لتغطية نفقات الأميرجم. وقبل مقدم الاسبتارية هذا العرض، ورفض تسليمه إلى ملك المجر وامبراطور ألمانيا اللذين طلبا إطلاق سراحه لاستخدامه ضد الدولة العثمانية. ولما تزايد الضغط على مقدم الاسبتارية لتسليم رهينته (الأميرجم)

قام بنقله الى مدينة (نيس) ثم الى مدينة (شمبري) [١] واستمر في نقله من بلدة إلى أخرى طوال سبع سنوات، وأخيراً ضاق مقدم الاسبتارية ذرعاً بهذا الضيف الثقيل، فقام بتسليمه الى البابا (انوسنت الثامن) سنة ٨٩٥ هـ = ١٤٨٩ م حيث قام هذا البابا بالاتصال بالسلطان بايزيد وطلب إليه الموافقة على السماح له باحتجاز (الأميرجم) مقابل دفع ما كان يدفعه السلطان بايزيد لمقدم الاسبتارية. ووافق السلطان بايزيد. غير أن البابا انوسنت توفي سنة ١٤٩٢ م وخلفه البابا (اسكندر بورجيا) [٢] الذي قيل بأنه عرض على السلطان بايزيد أن يخلصه من أخيه ـ أي اغتياله ـ مقابل مبلغ ثلثمائة ألف دوكا. وأثناء ذلك قام ملك فرنسا شارل الثامن بهجوم على بلاد إيطاليا، لتنفيذ مشروعه الهادف لفتح القسطنطينية، والوصول إليها عن طريق بلاد البنادقة فألبانيا، وسبق حملته هذه إرسال دعاة الى بلاد مقدونيا واليونان لإثارة الجماهير ضد العثمانيين، وتنظيم المقاومة، الأمر الذي أدخل الذعر في قلوب ملك نابولي وحكام البندقية، فشرعوا في العمل للحد من نفوذه، ووضعوا العقبات أمام مشاريعه وأعماله، وأرسلوا الى السلطان بايزيد فأعلموه بنوايا ملك فرنسا وأعماله، وطلبوا إليه إرسال جيوشه الى بلاد إيطاليا، وأن يتخذ تدابير الحذر في بلاده ضد الأعمال التخريبية التي نظمها ملك فرنسا. وفي هذه الأثناء حاصر ملك فرنسا مدينة روما، وطلب من البابا أن يسلمه (الأميرجم) فسلمه إليه. وقيل يومها أنه دس له السم قبل تسليمه إليه، وحمل

---

(١) شمبري: (CHAMBERY) بلدة فرنسية تقع الى الجنوب من بحيرة اكس لوبان AIX-LES-BAINS ـ وهي مركز مقاطعة سافوا SAVOIE وتقع على بعد ٥٥٣ كم الى الجنوب الشرقي من العاصمة باريس.

(٢) اسكندر بورجيا: (ALEXANDRE-BORGIA) من مواليد بلدة JATIVA في اسبانيا سنة ١٤٣١ م. وانتخب لمنصب البابا سنة ١٤٩٢ م حتى وفاته سنة ١٥٠٣ م. واشتهرت هذه العائلة بانجاب عدد من المشهورين، منهم قيصر بورجيا (CESAR-BORGIA) دوق فالنتينوا، الذي مات سنة ١٥٠٧ م، واشتهر بالقسوة، وقد اتخذ ماكيافيللي منه نموذجاً للحاكم في كتابه (الأمير). وكذلك أخته لوكريس بورجيا: (LUCRECE) ١٤٨٠ ـ ١٥١٩ م والتي اشتهرت بجمالها وبرعايتها للعلوم والآداب والفنون، غير أنها كانت أداة ـ العوبة ـ بيد أبيها اسكندر بورجيا (السادس) وأخيها قيصر، وقد أصدر فيكتور هيغو في سنة ١٨٨٣ م قصة حياتها في كتاب حمل اسمها وشرح فيه ما ارتكبته وأبوها من الجرائم والآثام.

الأميرجم لمرافقة الجيوش الفرنسية إلى أن توفي (سنة ٩٠٠ هـ = ١٤٩٥ م) في مدينة نابولي، ودفن في بلدة (جاييت) بإيطاليا، ثم نقلت جثته الى بورصة حيث دفنْ في قبور أجداده.

لقد اقتصرت الأعمال القتالية (في عهد السلطان بايزيد) على الاشتباكات المحدودة على تخوم المملكة وحدودها، أو القيام بحملات تأديبية ضد أعمال التمرد والعصيان، ومثل ذلك ما حدث سنة ٨٩٣ هـ = ١٤٨٧ م حيث كادت الحرب تندلع بين العثمانيين وحكام مصر والشام (المماليك) بسبب بعض الاشتباكات بين جند الطرفين عند أطنه وطرسوس الواقعتين على الحدود، ولكن باي تونس أسرع في وساطته لتجنب الصدام بين حاكمين مسلمين. واستجاب له الطرفان، وأمكن الوصول إلى حلّ قبل به الطرفان. وكذلك وقعت اشتباكات كبيرة في سنة ٨٩٧ هـ = ١٤٩١ م والسنين التالية لها، غير أن هذه الاشتباكات لم تسفر عن نتائج هامة، ولم يتم فتح بلغراد التي بقيت مطمح أنظار الدولة لبقائها نقطة سوداء على شاطىء نهر الدانوب الأيمن الفاصل بين أملاك الدولة العثمانية وبلاد المجر.

أصبحت الدولة العثمانية بعد سيطرتها على شطر كبير من أوروبا الوسطى، عاملاً أساسياً وحاسماً في كافة التوازنات الأوروبية. ولهذا لم يكن غريباً أن تصبح مدينة (إسلام بول) مقر نشاط ديبلوماسي مكثف، تتوجه إليه كافة الدول.

وكانت إمارة موسكو أكثر تحسساً لهذا الواقع، لاسيما بعد أن تمكن (ايفان الثالث) [1] من إعادة توحيد إمارات المدن التي مزقها اجتياح المغول - التتار المسلمين. وحقق لها بعض القوة (سنة ١٤٨١ م) وبدأ في إقامة العلاقات بينه وبين الدولة العثمانية، حيث وصل أول سفير روسي إلى (إسلام بول) في سنة ٨٩٨ هـ =

---

(١) ايفان الثالث: (IVAN III) الدوق الأكبر لموسكو، ولقب بالطيب، دمر هيمنة المغول التتار، وحكم من سنة ١٤٦٢ حتى سنة ١٥٠٥ م. وجاء بعد ذلك ايفان الرابع الرهيب، والذي كان أول من حمل لقب (قيصر) بسبب نجاحه في توحيد إمارات روسيا، وحكم من سنة ١٥٣٣ حتى سنة ١٥٨٤ م.

١٤٩٢ م ومعه جملة من الهدايا للسلطان بايزيد، وبعد ذلك بأربع سنوات وصل سفير روسي آخر، واستحصل من الدولة على بعض الامتيازات التجارية الخاصة لبلاده.

بدأت في عهد السلطان بايزيد أيضاً الاتصالات لإقامة علاقات ودية مع مملكة بولونيا فعقدت بين الدولتين معاهدة صداقة في سنة ٨٩٦ هـ = ١٤٩٠ م، وتجددت هذه المعاهدة بعد سنتين. ولكن العلاقات بين الدولتين ما لبثت أن ساءت وتدهورت بسبب عمل كل من الدولتين على تحقيق سيادتها على إقليم البغدان، وقيام ملك بولونيا بالإغارة على البغدان، فالتزم العثمانيون بطرد المجر منها، والإغارة على حدود بولونيا بمساعدة أمير بغدان ذاته، والذي ارتضى حماية الدولة العثمانية لبلاده. وكذلك بدأت الاتصالات بين الدولة العثمانية وبين البابا اسكندر السادس (بورجيا) وملك نابولي ودوق ميلانو وجمهورية فلورنسا، حيث كان كل منهم يسعى لإقامة تحالف مع الدولة العثمانية، والاستعانة بجندها وأسطولها لمحاربة خصومه وأعدائه، ومحاولة قطع العلاقات بينها وبين خصومه وأعدائه. وتمكن الإيطاليون عبر تلك الجهود إحداث شرخ في العلاقات بين الدولة العثمانية وبين جمهورية البندقية. مما أدى بالتالي إلى وقوع حرب بينها، فأرسل السلطان بايزيد جيوشه البرية وقواته البحرية لفتح مدينة (ليبانت) [1] من بلاد اليونان وكانت تابعة لجمهورية البندقية، ففتحت بسهولة عقب انتصار البحرية العثمانية على اسطول البندقية والذي حاول ايقاف تقدم الاسطول العثماني عند مدخل الخليج المسمى باسم هذه المدينة. وفي الوقت ذاته، قام والي البشناق (البوسنة) بالإغارة على اقليم فريول، ثم اجتاز نهر ايزونطو، ووصلت طلائعه إلى أرباض مدينة فيشنسا - في شمال إيطاليا إلى الغرب من مدينة تريستا. واضطر لإيقاف القتال بسبب اشتداد البرد. وفي السنة التالية احتل العثمانيون ثغور مودون وكورون و(نافاران) [2] من بلاد

---

(١) ليبانت: (LEPANTE) وتقع على جانب مضيق ليبانت الذي يصل بين خليج باتراس. (PATRAS) وخليج كورنث: (KORINTH) في بلاد اليونان.

(٢) نافاران: (NAVARIN) مدينة تقع شمال مودون (MODON) الواقعة في الرأس الجنوبي الغربي من شبه جزيرة موره. وتتميز نافاران بمينائها الذي اشتهر بمعركة نافاران البحرية، حيث حشدت فرنسا وانكلترا وروسيا معاً أساطيلها ضد الاسطول العثماني - المصري (في ٢٨ محرم ١٢٤٣ هـ = ٢٠ =

اليونان، وكانت من أملاك البنادقة في هذه البحار. وخافت جمهورية البندقية من ضياع استقلالها، فاستغاثت بدول الغرب الصليبية، فأنجدها البابا وملك فرنسا ببعض السفن الحربية، وساعدوها على محاصرة جزيرة (ميدللي)[1] بهدف اشغال الدولة العثمانية وصرفها عن متابعة الحرب ضد البندقية. ولكن هذه المحاولة فشلت، ولم تصرف العثمانيين عن هدفهم، ففتحوا مدينة (رودستو) الواقعة على بحر الادرياتيكي. وكان السلطان بايزيد يعتزم فتح كل بلاد البندقية، إلا أن بعض المتاعب الداخلية أرغمته على ايقاف أعمال الفتوح الخارجية، وتم ابرام الصلح مع جمهورية البندقية في سنة ٩٠٨ هـ = ١٥٠٢ م، وعقد صلح مماثل مع المجر في السنة التالية.

كان للسلطان بايزيد ثلاثة أبناء هم كركود وأحمد وسليم، وكان أولهم محباً للعلوم والآداب ومنشغلاً بمجالسة العلماء، فكان الجيش يمقته لعدم ميله للحرب والقتال. بينما كان الثاني ـ أحمد ـ محبوباً من الأمراء والأعيان وكبار رجال الدولة ـ وكان أكبر الوزراء علي باشا مخلصاً له. أما الثالث ـ سليم ـ فكان رجل الحرب، ولهذا كان محبوباً من الجند عامة والإنكشارية خصوصاً. وخشي السلطان بايزيد من وقوع الخلاف وتمزق الدولة بسبب اختلاف ميول أبنائه، فقرر توزيع السلطة، وعمل على تعيين ابنه كركود على إحدى الولايات البعيدة. وعين أحمد والياً على أماسيا، بينما عين سليم على طرابزون، كما عين سليمان بن ابنه سليم والياً على كافا من بلاد القرم. لكن سليم لم يقبل بهذا التعيين، وترك مقر عمله وسافر إلى كافا من بلاد القرم، وأرسل إلى أبيه وطلب منه تعيينه في إحدى ولايات أوروبا. فلم يقبل السلطان بايزيد، بل أصرّ على بقائه والياً على طرابزون. فأعلن سليم تمرده، وسار بجيش جمعه من قبائل التتار، الى الروملي، فأرسل والده جيشاً لإرهابه، ولما وجد من ابنه التصميم على الحرب، قبل تعيينه بأوروبا حقناً للدماء. وعينه والياً على مدينتي سمندريه و(ودين)[2] سنة ٩١٧ هـ =

= تشرين الأول ـ اكتوبر ـ ١٨٢٧ م) وذلك لإخراج ابراهيم باشا وجيشه من اليونان، ومساعدة اليونان على الاستقلال عن العثمانيين.

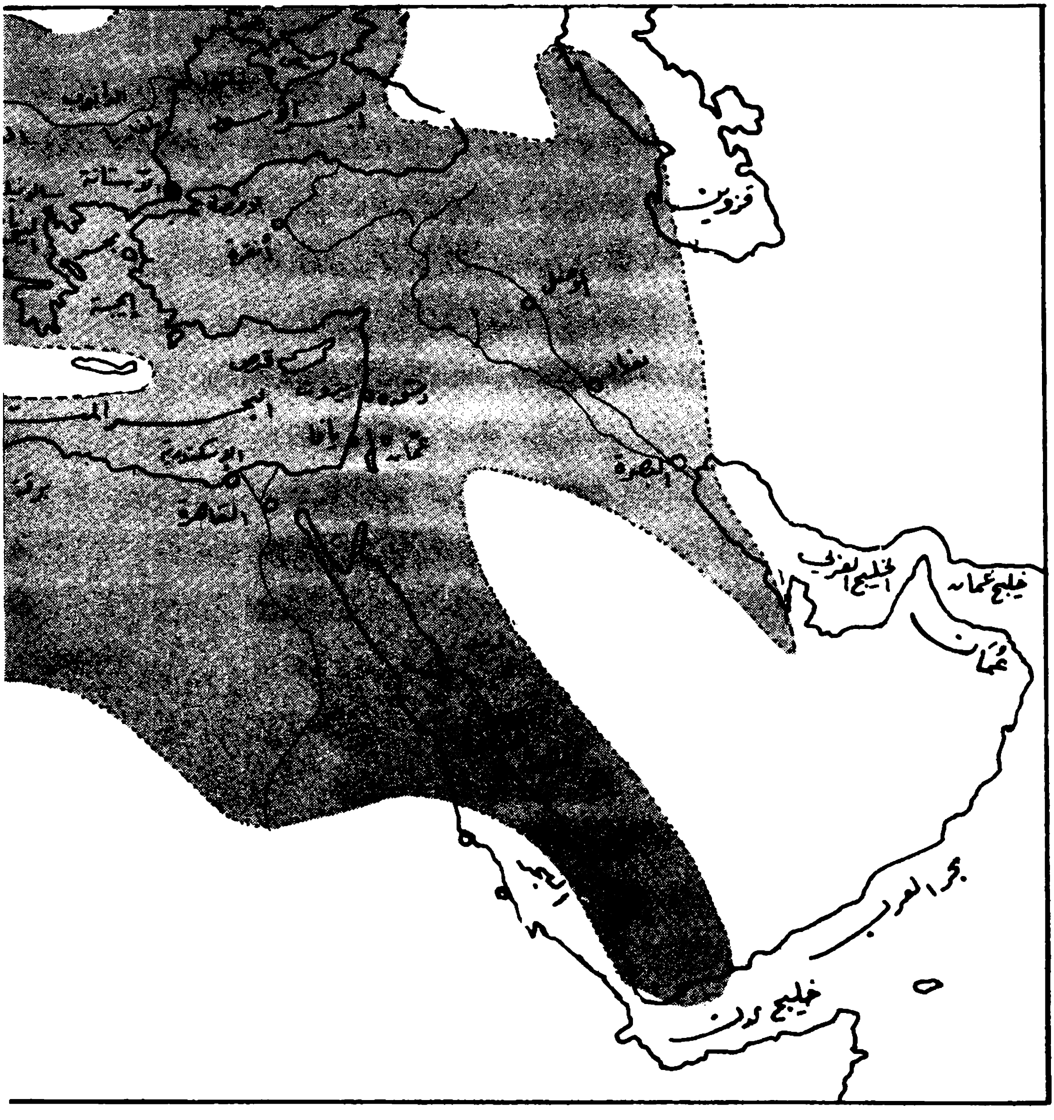
(١) ميدللي: (MITILINI) جزيرة كبيرة في بحر إيجه، مقابل برّ الأناضول.

(٢) ودين (VIDIN) مدينة حصينة في الشمال الغربي من بلغاريا ـ قرب الحدود اليوغوسلافية تقع على نهر =

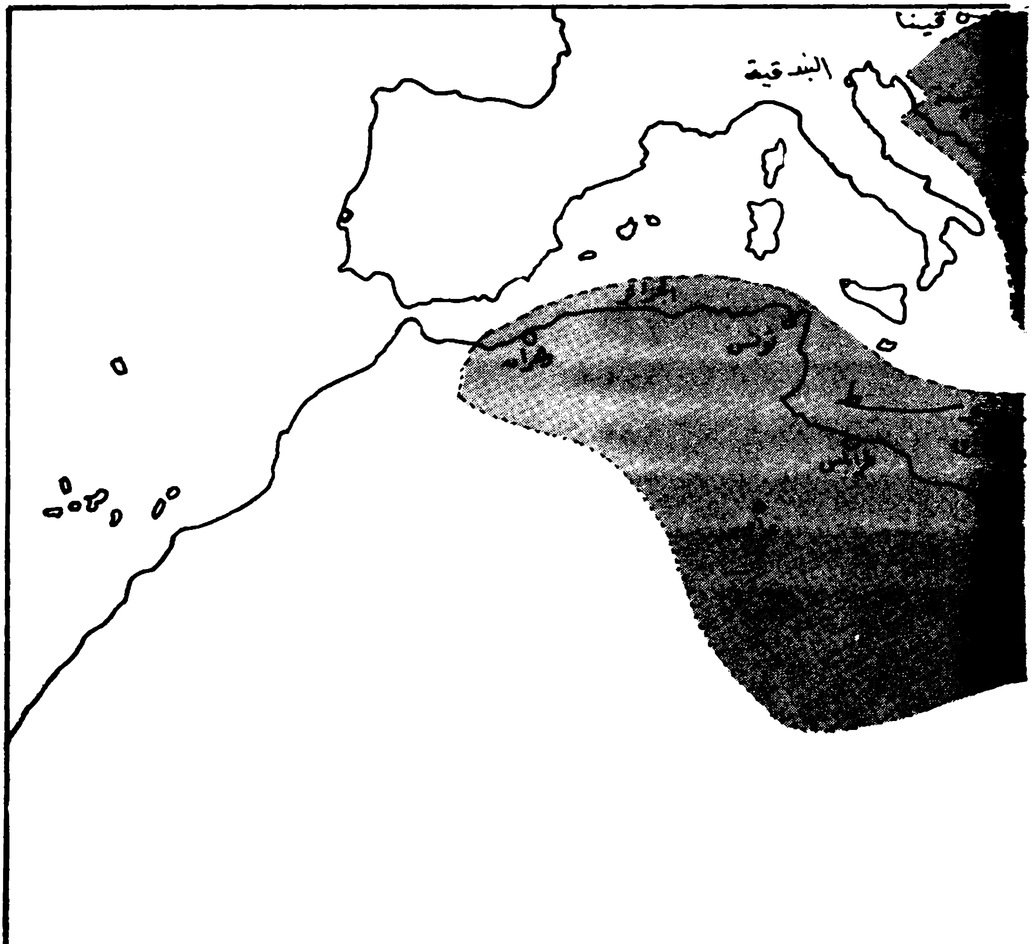
١٥١١ م. ولما علم كركود بنجاح حركة تمرد أخيه سليم، انتقل إلى ولاية صاروخان، واستلم إدارتها بدون أمر أبيه، وذلك حتى يكون قريباً من العاصمة (إسلام بول) إذا ما استدعت الحاجة. ثم سار سليم إلى أدرنه، وأعلن نفسه سلطاناً عليها. فأرسل إليه والده من هزمه، وأرغمه على الفرار إلى بلاد القرم. وأرسل جيشاً آخر لمحاربة كركود بآسيا فهزمه أيضاً. واضطر السلطان بايزيد للخضوع للإنكشارية الذين طلبوا إصدار عفو عن سليم، وإعادته إلى سمندرية. وفي أثناء توجه سليم إليها، سار الإنكشارية وحملوه الى العاصمة باحتفال كبير، وطلبوا الى السلطان بايزيد التنازل عن السلطنة لابنه سليم. فقبل واستقال يوم ٨ صفر سنة ٩١٨ هـ (٢٥ نيسان - ابريل - سنة ١٥١٢ م) وسافر بعد ذلك بعشرين يوماً للإقامة في بلدة (ديموتيقا) [١] فتوفي في الطريق، وقيل يومها أن ولده دس إليه السم خوفاً من رجوعه الى منصة الملك، ولو أن هذا القول يحمل من الشك أكثر مما يحمله من اليقين. غير أن ذلك يظهر مرة أخرى دور الإنكشارية في تسيير أمور الدولة.

= الدانوب وتبعد ٢٢٥ كيلومتراً عن بلغراد.

(١) ديموتيقا: (DIMOTIKHOM) مدينة تقع الى الجنوب من أدرنة في اليونان، على الحدود التركية.



توسع الدولة العثمانية ومناطق سيطرتها


البندقية
الجزائر
وهران
تونس

٦ ـ الدولة في ذرى المجد.

جاء الانكشارية بالسلطان (سليم الأول) [١] بحركة انقلاب حقيقية، فكان لزاماً على السلطان سليم أن يزيد من قدر المكافآت التي جرت العادة على توزيعها مع قدوم كل سلطان جديد إلى (السرايا) فصرف لكل منهم خمسين دوكا. وكان أول عمل له بعد ذلك هو تعيين ابنه سليمان حاكماً على (إسلام بول) ليقود هو بنفسه جيوشه إلى بلاد آسيا لمحاربة إخوته، وأولاد إخوته، حتى لا يبقى هناك من ينازعه أو ينافسه في السلطة، فاقتفى أثر أخيه أحمد إلى أنقره، ولم يتمكن من القبض عليه لوجود علاقات حميمة بينه وبين الوزير مصطفى باشا الذي كان يخبر الأمير محمد بتحركات السلطان سليم وأهدافه، وعندما عرف السلطان بهذه الاتصالات، اعتبر ذلك خيانة وقتل الوزير مصطفى شرّ قتلة ـ جزاء له وعبرة لغيره ـ. ثم توجه إلى بورصة حيث قبض على خمسة من أبناء إخوته وأمر بقتلهم. وبعدها توجه بأقصى سرعة إلى صاروخان، قاعدة أخيه كركود ـ ففرّ منه إلى الجبال. وبعد البحث عليه عدة أسابيع، قبض عليه وقتل. أما أحمد، فإنه جمع جيشاً من محاربيه، وقاتل جند أخيه، ودارت الدائرة على الأمير أحمد فقتل بالقرب من مدينة (يكي شهر) في مطلع سنة ٩١٩ هـ = ١٥١٣ م. وبذلك انفرد السلطان سليم بالسلطة دون منازع. فعاد إلى مدينة أدرنة، حيث استقبل سفراء البندقية والمجر والموسكو وسلطنة مصر، فأبرم مع جميعهم هدنة لمدد طويلة ليتفرغ لحرب الشيعة الصفويين في بلاد فارس، فلما فرغ من هذه الحرب بعد سنتين من الصراع

---

(١) السلطان الغازي سليم الأول ـ تاسع خلفاء بني عثمان (٨٧٥ ـ ٩٢٦ هـ = ١٤٧٠ ـ ١٥٢٠ م) اشتهر بالكفاءة القيادية والقدرة التنظيمية الإدارية، غير أن شهرته بسفك الدماء كانت أكبر، حتى أنه قتل سبعة من وزرائه ـ على التتابع ـ لأسباب واهية، فصار الناس يتمنون لأعدائهم وخصومهم أن يصبحوا وزراء للسلطان سليم. وأطلق عليه لقب (ياوز ـ أي القاطع).

المرير، أصبح باستطاعته التوجه بثقل هجومه ضد المماليك حكام مصر وبلاد الشام، بسبب تحالفهم مع الصفويين ضد العثمانيين. وحاول (قانصوه الغوري) سلطان مصر تجنب الحرب مع السلطان سليم، فأرسل إليه رسولاً لعرض وساطته بينه وبين الصفويين، لابرام الصلح، غير أن السلطان سليم رفض هذه الوساطة، وأهان رسول (قانصوه الغوري)[1] وطرده بصورة مزرية. وعرف السلطان قانصوه أنه لم يعد هناك سبيل لتجنب الحرب، فقاد جيشه من مصر، وسار به حتى وصل الى شمال بلاد الشام، حيث تقابل الجيشان المملوكي والعثماني في واد يعرف باسم (مرج دابق)[2] وهزم الغوري بسبب وقوع الخلاف بين فرق جيشه، وتفوق المدفعية العثمانية تفوقاً واضحاً، وقتل الغوري وتمزق جيشه، ودخل السلطان سليم مدن حلب وحماه وحمص ودمشق فاستقبله أهلها - عامتهم وخاصتهم، بجفاوة بالغة، وقابل العلماء فأحسن وفادتهم، ووزع الإعانات والمساعدات على المساجد، وأمر بإصلاح الجامع الأموي بدمشق وترميمه، وعندما صلى السلطان سليم صلاة الجمعة، أضاف الخطيب عندما دعا له عبارة (**خادم الحرمين الشريفين**) وهي التي بقيت ملازمة لخطبة الجمعة حتى زوال الخلافة العثمانية.

---

(١) قانصوه الغوري - هو الملك الأشرف أبو النصر سيف الدين قانصوه الغوري الظاهري الأشرفي، وأصله من مماليك الأشرف الظاهر خشقدم، ثم انتقل الى الأشرف قايد باي (قايتباي) بويع له بالملك سنة ٩٠٦ هـ = ١٥٠٠ م (وهو من مواليد سنة ٨٤٢ هـ = ١٤٣٨ م) وقتل في مرج دابق سنة ٩٢٢ هـ = ١٥١٦ م وعمره ثمانون عاماً. اشتهر بالبر والإحسان، والاهتمام بالحركة العمرانية - ومن آثاره - بناء سور مدينة جدة، ودائر الحجر الأسود وبعض أروقة المسجد الحرام، وباب ابراهيم، وعدة خانات وآبار في طريق الحج المصري. وعَمّر بعض أبراج الاسكندرية.

(٢) مرج دابق، هو مرج معشب، تقع فيه قرية دابق، ما بين بلدة عزاز، ومدينة حلب الشهباء، الى الشمال الغربي من حلب. وكان بنوا مروان - الأمويين - ينزلون مرج دابق استعداداً لغزو بلاد الروم في الصوائف والشواتي، وفيه قبر سليمان بن عبد الملك بن مروان، الذي كان قد أظهر العزم على ألا يرجع حتى يفتح القسطنطينية أو تؤدي الجزية، فشتى بدابق شتاء بعد شتاء، ومر ذات يوم بقبر، فسأل: لمن هذا القبر؟ فقالوا له: «قبر فلان» وسموه له، فقال سليمان: «يا ويحه، لقد أمسى قبره بدار غربة» ومات بعدها سليمان، ودفن بجانبه فوق تل يعرف باسم: «تل سليمان».

انتخب المماليك في مصر (طومان باي) ليكون سلطاناً، بعد أن بلغهم موت السلطان الغوري، وأرسل إليه السلطان سليم وفداً عرض عليه الصلح مقابل اعترافه بسيادة الدولة العثمانية على مصر. ولكن طومان باي رفض العرض، واستعد لقتال الجيوش العثمانية. واصطدمت مقدمتا الجيشين عند حدود بلاد الشام، فانتصرت مقدمة العثمانيين، وفتح السلطان سليم مدينة غزه، ثم سار منها بجيوشه الى مصر، ونشب القتال بين الطرفين بجهة الوايلي (العادلي) في ٢٩ ذي الحجة سنة ٩٢٢ هـ (٢٢ كانون الثاني - يناير - سنة ١٥١٧ م). وتولى أثناء المعركة قيادة قوة من أفضل فرسانه وأغار بها على مركز السلطان سليم، وقتلوا من كان حوله، وأسروا وزيره سنان بك فقتله طومان باي بيده اعتقاداً منه أنه هو السلطان ذاته، ولكن المعركة في نهايتها لم تكن لصالح المماليك الذين لم تنفعهم شجاعتهم في هذه المرة، في مواجهة المدفعية العثمانية المتفوقة ومدفعية المماليك التي استولى عليها السلطان سليم أثناء تقدمه، واستخدمها ضدهم. ودخل العثمانيون بعد ذلك بثمانية أيام مدينة القاهرة، رغم عدم توقف مقاومة المماليك الذين قاتلوا العثمانيين من شارع إلى شارع، ومن منزل إلى منزل، حتى قتل منهم ومن أهالي البلد خمسين ألف نسمة تقريباً. والتجأ طومان باي ومن بقي معه إلى برّ الجيزة، واستمر في الاشتباك مع العثمانيين، وصار يقتل كل من يأسره منهم، لكنه لم يلبث أن وقع في أيدي العثمانيين بخيانة بعض من معه، فأمر السلطان سليم بشنقه يوم ٢١ ربيع الأول سنة ٩٢٣ هـ = ١٣ نيسان - ابريل - سنة ١٥١٧ م. ودفن بالقبر الذي كان أعده السلطان الغوري لنفسه، وبعد أن مكث السلطان سليم بالقاهرة نحو شهر، أقام في منيل الروضة، وأخذ في زيارة جوامع المدينة وكل ما بها من الآثار، ووزع المنح والهدايا والخلع السنية على أعيان المدينة وكبار رجالها، وحضر الاحتفال السنوي بفتح الخليج الناصري عند بلوغ النيل الدرجة الكافية لري الأراضي المصرية. ثم حضر احتفال سفر المحمل الشريف وقافلة الحجاج التي ترسل معها الكسوة الشريفة إلى الأراضي الحجازية. وأرسل (الصرة) المعتاد إرسالها إلى الحرمين الشريفين بقصد توزيعها على الفقراء، من عهد السلطان محمد جلبي العثماني، وأبلغها إلى ثمانية وعشرين ألف دوكا.

اكتسبت عملية فتح السلطان مصر أهمية كبرى ومميزة في تاريخ الدولة العثمانية، فقد كان في مصر يوم فتحها السلطان سليم، الخليفة العباسي محمد المتوكل على الله، والذي استقر أجداده في القاهرة منذ أن دمر هولاكو بغداد (سنة ٦٥٦ هـ = ١٠٩١ م). وبقيت له الخلافة بمصر اسمياً، باعتباره رمز وحدة المسلمين، فلما دخل السلطان سليم مدينة القاهرة فاتحاً، تنازل له المتوكل عن حقه في الخلافة الإسلامية، وسلمه الآثار النبوية الشريفة وهي البيرق أو الراية، والسيف والبردة، وسلمه أيضاً مفاتيح الحرمين الشريفين. وصار كل سلطان عثماني منذ هذا التاريخ أميراً للمؤمنين، اسماً وفعلاً.

أعاد السلطان سليم تنظيم الإدارة في مصر وقد وضع في اعتباره عاملين: أولهما قوة المماليك الذين ورثوا الحكم والسلطة جيلاً بعد جيل، وثانيهما بعد مصر عن مركز الدولة العثمانية، الأمر الذي قد يغري حاكمها على التمرد والاستقلال. ولهذا فقد عمل على تقسيم مصر على ثلاثة أقسام وجعل لكل قسم حاكماً يتبع لوزير الديوان الكبير. وشكل هذا الديوان من الوالي الذي تعينه الدولة العثمانية (الباشا) ومعه حكام المراكز السبعة (بكوات). وحددت مهمة الباشا بتنفيذ أوامر السلطان إلى المجلس وحماية البلاد والدفاع عنها، وإرسال الخراج إلى العاصمة (إسلام بول) وحفظ التوازن بين جميع أعضاء المجلس بحيث لا يتحكم أحد بالآخرين. ومنح أعضاء المجلس حق نقض أوامر (الباشا - الوالي) فيما إذا ظهرت ضرورة لذلك، وحتى عزله إذا ما رأى أعضاء المجلس ضرورة لهذا العزل. وعليهم التصديق على جميع الأوامر الصادرة عنه في أمور الإدارة الداخلية. وجعل حكام المديريات الأربع والعشرين من المماليك. وحدد مهمتهم بجمع الخراج من مديرياتهم، والمحافظة على النظام والأمن، وتنفيذ ذلك بموجب أوامر يصدرها المجلس، إذ ليس لهم الحق التصرف في مثل هذه الأمور وبصورة تلقائية، ولقب أولهم المقيم في القاهرة بلقب شيخ البلد.

وأعاد تنظيم الخراج وقسمه أقساماً ثلاثة، وخصص القسم الأول منه لدفع رواتب الجند الذين حدد عددهم بعشرين ألفاً من المشاة واثني عشر ألفاً من الفرسان + الخيالة -. أما القسم الثاني من الخراج فيرسل الى المدينة المنورة

ومكة المكرمة. فيما يتم ارسال القسم الثالث الى بيت مال المسلمين - الخزانة - في عاصمة الدولة.

وعهد السلطان سليم في بادىء الأمر بتنظيم أمور مصر المالية الى العالم الشهير شمس الدين بن كمال باشا. وأمكن بفضل هذا التنظيم إحكام قبضة الحكم على مصر طوال مائتي سنة، ثم أخذ هذا التنظيم في الضعف والتفكك، إذ أخذ البكوات في الاستكثار من المماليك، حتى زادت قوتهم على قوة الدولة العثمانية، وزاد الحكام من الظلم والجور للحصول على الرسوم، مما دفع المصريين للهجرة بأعداد كبيرة الى الحجاز وبلاد الشام. وأهملت الزراعة وتطهير الجداول والخلجان، فلحق بالأهالي ضرر كبير.

ارتحل السلطان سليم عن القاهرة، عائداً إلى عاصمته (إسلام بول) في سنة ٩٢٤ هـ (أيلول - سبتمبر - سنة ١٥١٨ م) واستصحب معه آخر خلفاء بني العباس. وعين على مصر والياً، أحد أمراء المماليك الذين خانوا طومان باي، وانضموا إليه (واسمه خير بك). وترك بالقاهرة حامية كافية لحفظ الأمن بقيادة (خير الدين آغا الانكشاري). وفي أثناء مروره بصحراء العريش، التفت لوزيره الأكبر (يونس باشا) الذي كان قد عارضه في فتح مصر، وقال له: «ها قد تم الفتح». فأجابه يونس باشا بأن فتحها لم يعد عليه بشيء إلا قتل نحو نصف الجيش، بما أنه سلمها لخائن كان غرضه التملك عليها لنفسه، فلا يؤمن ولاؤه للدولة. فغضب السلطان من هذه الإجابة، وأمر بقتل وزيره في الحال، فقتل. وعين مكانه (بير محمد باشا) الذي كا يشغل قائم مقام السلطان في العاصمة أثناء غيابه في فتح مصر، ثقته به ولما عرفه فيه من سداد الرأي. وصل السلطان سليم إلى دمشق، وأقام فيها خمسة أشهر تقريباً، وحضر الاحتفال بإقامة الصلاة لأول مرة في الجامع الذي أقامه على قبر محي الدين بن العربي، ثم سافر إلى حلب وأقام فيها لمدة شهرين، وعاد إلى عاصمته، وكان ولده سليمان معيناً حاكماً لها مدة غيابه، فتقدم إليه سليمان بعد فترة قصيرة من وصوله، واستأذنه في العودة الى صاروخان التي كان والياً عليها، فأذن له. ولم يلبث السلطان سليم أن انتقل إلى أدرنه لأخذ قسط من الراحة بعد مشاق سنوات متتالية من المسيرات الشاقة، والأعمال القتالية العنيفة.

استقبل السلطان سليم وهو في أدرنه سفير المملكة الاسبانية الذي طلب منح الحرية للمسيحيين بزيارة القدس الشريف، والذي كان تابعاً من قبل لسلطنة مصر، وتبعها في دخوله تحت حكم العثمانيين، وذلك مقابل دفع المبلغ الذي كان يدفع سنوياً للمماليك. ووافق السلطان سليم على الطلب، وتم التوقيع على معاهدة بذلك. كما استقبل السلطان سليم أيضاً سفير جمهورية البندقية الذي حمل الجزية لمدة سنتين - مقابل احتفاظها بقبرص - وذلك بموجب الاتفاق السابق.

انصرف السلطان سليم في هذه الفترة لإعادة تنظيم قوة بحرية كافية لمعاودة الهجوم على جزيرة رودس وفتحها، كما اتخذ التدابير للهجوم من جديد على الصفويين في بلاد فارس. فحشد في مدينة قيصرية جيشاً من خمسة عشر ألف فارس وثلاثين ألفاً من المشاة، بالإضافة الى قوة كبيرة من المدفعية وكميات ضخمة من الذخائر، وأسند قيادتهم الى أمير الأناضول فرحات باشا. ولكن المنية عاجلته ولما يكمل بعد استعداداته.

لقد اهتزت أوروبا لما حققه السلطان سليم من فتوح وحدت شمل العالم الإسلامي، ووضعته تحت قيادة واحدة، حتى لقد خشي البابا ليو العاشر أن تتعرض سلامة العالم المسيحي للخطر والزوال، فشرع يعد العدة لاستنهاض الهمم وتجريد حملة صليبية جديدة. وجاء (السلطان سليمان) للحكم [1] وموجة

---

(١) السلطان الغازي سليمان خان الأول، عاشر خلفاء بني عثمان، ولد في غرة شعبان سنة ٩٠٠ هـ (٢٧ نيسان - أبريل - سنة ١٤٩٥ م) وتولى الحكم يوم ١٧ شوال سنة ٩٢٦ هـ (٢٩ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٥٢٠ م) وتوفي في ٢٠ صفر سنة ٩٧٤ هـ (٥ أيلول - سبتمبر - سنة ١٥٦٦ م) وكانت مدة حكمه ٤٦ سنة. وصلت الدولة في عهده أوج عظمتها وذروة قدرتها، ولقبه الغرب بلقب (العظيم) بينما لقبه العثمانيون (القانوني - أو المتشرع) واهتم بالحركة العمرانية قدر اهتمامه بإدارة الحرب وتنظيم البلاد، ومن آثاره العمرانية أنه كلف رئيس المهندسين (سرمعمار) بتنفيذ مشاريع كثيرة، فكان مما أنجزه هذا المهندس سنان باشا - بأمر السلطان سليمان - واحداً وثمانين جامعاً كبيراً، واثنين وخمسين مسجداً صغيراً. وسبعة معاهد لدراسة القرآن الكريم، وسبعة كتاتيب لحفظ القرآن، وسبعة جسور، وسبعة عشر مطعماً عمومياً، وثلاثة مستشفيات، وثلاثة وثلاثين قصراً. وثمانية عشر خاناً، وخمسة متاحف، وثلاثة وثلاثين حماماً، وتسعة عشر ضريحاً.

من الذعر الصارخ تجتاح الغرب الصليبي، والنفوس هناك مشحونة بالحقد والكراهية، والجميع مستعد للحرب.

كان السلطان سليمان في عهد أبيه يبتعد بنفسه عن كل ما يثير شبهات أبيه عن طموحه أو قدرته، ولهذا لم يكن غريباً أن يظن الناس الظنون بشأن افتقاره للكفاءة. ولكن سرعان ما تفجرت قدراته الكافية، فبددت كل الظنون.

كان أول ما عمله السلطان سليمان وقد وافاه نبأ موت أبيه، أن سار الى العاصمة (إسلام بول) فاستقبله عند وصوله إلى إفريز السرايا جند الانكشارية، بالتهليل وطلب الهدايا المعتاد توزيعها عليهم عند تولية كل سلطان. وفي اليوم التالي، جرت مراسم استقبال الأمراء والوزراء والأعيان، للتعزية بوفاة السلطان الراحل والتهنئة بالخلافة في آن واحد - فيما كان السلطان سليمان يرتدي ثياب الحداد، وعندما وصل جثمان السلطان سليم من أدرنه الى العاصمة، انتقل السلطان سليمان إلى ظاهر المدينة، وسار في الجنازة حتى واروها التراب على أحد مرتفعات المدينة، وأمر ببناء جامع شاهق (وهو جامع سليمية) ومدرسة في المحل الذي دفن فيه. ثم وزع المنح على الانكشارية، وأصدر مرسوماً بتعيين مربيه (قاسم باشا) مستشاراً خاصاً. وأمر بتوزيع إعلام بتوليته على (عرش الخلافة العظمى) إلى كافة الولاة وأشراف مكة والمدينة، **مرفقة بخطابات مفعمة بالنصائح والآيات القرآنية الآمرة بإقامة العدل في الأحكام، والمبينة لعاقبة الظلم، واستهل خطابه بالآية الشريفة:**

﴿إنه من سليمان - وإنه بسم الله الرحمٰن الرحيم﴾★

كان والي الشام (الغزالي) من أصحاب قانصوه الغوري ومن الذين خانوه في معركة مرج دابق، فلما وصله خبر تولية السلطان سليمان، أعلن تمرده وأشهر عصيانه واستولى على قلعة دمشق، وأرسل أحد أتباعه لاحتلال مدينة بيروت، وحاول جهده لاستمالة حاكم مصر (خيربك) وأرسل إليه رسالة حثه فيها على العصيان، وأظهر له سهولة النجاح؛ بالنظر إلى بعدهم عن مركز الخلافة، وبالنظر أيضاً إلى حداثة سن

(★) الجزء التاسع عشر - سورة النمل - الآية: ٣٠.

السلطان. فأجابه خيربك بأنه لا يشترك معه إلا إذا استولى على مدينة حلب. ولم يكن جوابه هذا إلا للمماطلة والخداع وكسب الوقت، إذ أنه عمل على إرسال خطابات الغزالي ورسائله إلى السلطان سليمان، والذي وجه على الفور جيشاً كبيراً لقمع حركة التمرد في مهدها، بقيادة أحد وزرائه (فرحات باشا). وسار الجيش العثماني بسرعة فوصل إلى حلب التي كان يحاصرها الغزالي وجيشه، مما أرغم الغزالي على رفع الحصار، والعودة إلى دمشق بدون قتال، فطارده (فرحات باشا) وحاصر دمشق، وضيق عليها الخناق، مما حمل الغزالي على الخروج بجيشه للقتال، ودارت معركة حاسمة يوم ١٧ صفر سنة ٩٢٧ هـ (٢٧ كانون الثاني - يناير - سنة ١٥٢١ م) انتهت بانتصار الجيش العثماني، وهرب الغزالي متنكراً، فخانه بعض أتباعه وسلمه إلى فرحات باشا، فقتله وأرسل رأسه الى السلطان سليمان.

كان السلطان سليمان قد أرسل سفيراً إلى ملك المجر - لويس الثاني - وطلب منه دفع الجزية أو الحرب، فما كان من الشاب لويس الثاني والذي كان دون سن الرشد - إلا أن أمر بقتل السفير العثماني، واستشاط السلطان سليمان غضباً عندما علم بقتل سفيره، وأمر بتجهيز الجيوش، وجمع كل ما يلزمها من المؤونة والذخائر لحرب المجر، وسار هو في مقدمة الجيش، وأرسل جيشاً بقيادة أحد مشاهير قادته لحصار (شابتس) الواقعة على مقربة من بلغراد، وإلى الشمال منها، فتمكن هذا الجيش من فتحها، ودخلها السلطان سليمان يوم ٢ شعبان سنة ٩٢٧ هـ (٨ تموز - يوليو - سنة ١٥٢١ م). وتوجه في اليوم التالي بمجموع جيوشه لدعم وزيره (بير محمد باشا) الذي كان يحاصر بلغراد ذاتها، حيث نشبت معارك ضارية، ولكن الحامية المدافعة عنها اضطرت للإستسلام في النهاية، **فدخل المسلمون (مدينة بلغراد) يوم ٢٥ رمضان سنة ٩٢٧ هـ (٢٩ - آب - أغسطس - سنة ١٥٢١ م) وقام الجنود المجريون في اليوم التالي بالجلاء عن قلعتها. ودخلها السلطان سليمان، وصلى الجمعة في إحدى كنائسها التي حولت مسجداً على الفور.**

وصارت هذه المدينة التي كانت أمنع حصن للمجريين ضد تقدم قوات العثمانيين، هي أكبر مساعد لها على فتح ما وراء نهر الدانوب من الأقاليم والبلدان. وعمل السلطان

سليمان على إعلام جميع الولاة وملوك أوروبا ورئيس جمهورية البندقية بهذا النصر، ثم عاد الى عاصمته مكللاً بالنصر والظفر على الأعداء. وأرسل إليه قيصر الروسيا يهنئه بالفوز والنصر وكذلك رؤساء جمهوريتي البندقية وراغوزه.

عملت البندقية على دعم علاقاتها التجارية بالدولة العثمانية في أعقاب هذا النصر، فأوفدت سفراءها لاجراء مفاوضات انتهت بتوقيع معاهدة في أول محرم سنة ٩٢٨ هـ (١ ـ كانون الأول ـ ديسمبر ـ سنة ١٥٢١ م) ودعمت هذه المعاهدة ما تضمنته المعاهدات السابقة، وزادت عليها بنداً نص على تغيير وكيل الجمهورية في الآستانة (قنصلها) كل ثلاث سنوات، مع منحه حق النظر في قضايا التركات، وأن يكون له الحق في إرسال ترجمان لحضور المرافعة في القضايا التي تقام ضد رعايا حكومته أمام المحاكم العثمانية، وأن يكون الخراج الذي يدفع منها إلى الدولة مقابل احتلالها جزيرتي قبرص و(زنطه)★ هو عشرة آلاف دوكا عن الأولى وخمسمائة عن الثانية. وقد كان لهذه المعاهدة أهمية عظمى لأنها اعتبرت أساساً للامتيازات القنصلية التي تمتعت بها الدول الأجنبية في البلاد العثمانية.

بقيت (رودس) قاعدة للعدوان ضد المسلمين، ومركزاً استخدمه فرسان الاسبتارية (فرسان القديس حنا الاورشليمي) لممارسة أعمال القرصنة ضد أساطيل المسلمين وقوافلهم البحرية التجارية، فكان من غير الطبيعي بقاء هذا المركز الحصين في وسط بلاد المسلمين. ـ وخاصة بين (إسلام بول) ومصر من جهة البحر ـ نظراً للجوء السفن المعادية للمسلمين إليها في وقت الحرب. فأخذ السلطان سليمان في اكمال الاستعدادات البرية والبحرية لفتح جزيرة رودس، وحاول الإسراع في إنجاز هذا العمل الذي عجز أسلافه عن تحقيقه، لاسيما وأن الظروف الدولية كانت مناسبة، فملك فرنسا (فرانسوا منصرف لمحاربة ملك إسبانيا شارل الخامس (شارلكان). والبابا ليون العاشر منصرف بدوره لخوض الصراع ضد الراهب

(★) زنطه، وتكتب باليونانية: (ZAKINTHOS) وهي جزيرة صغيرة تقع إلى الغرب من الجزء السفلي الجنوبي ـ من اليونان، بالقرب من مدخل خليج كورنثوس.

البروتستانتي لوثر، وبلاد المجر مضطربة على جبهتها الداخلية بسبب عدم اتفاق أمرائها، وعجز ملكها لويس الثاني عن فرض هيمنته على الامراء المتصارعين. مما كان يمنعهم جميعاً عن تقديم الدعم لجزيرة رودس. وحاول السلطان سليمان تجنب الحرب، فأرسل إلى مقدم الطائفة كتاباً عرض عليه الجلاء عن الجزيرة هو وكل من معه من المسيحيين الذين يفضلون الهجرة على البقاء تحت حكم المسلمين، وتعهد له بعدم التعرض لحياتهم وممتلكاتهم وأموالهم، ولكن مقدم الطائفة رفض هذا العرض. فأصدر السلطان سليمان أمره إلى الاسطول بالتوجه الى رودس، وسافر هو عن طريق البر إلى خليج (مارماريس) المقابل للجزيرة من جهة آسيا. فوصلت قوات الاسطول في نهاية شهر حزيران - يونيو - سنة ١٥٢٢ م. وأنزلت مدفعية الحصار على البر، كما أنزلت الذخائر والمواد التموينية. ومن ثم بدأ حصار الجزيرة بصورة محكمة، ودافع الفرسان الرهبان دفاعاً بطولياً، واشتركت نساء الجزيرة في الحرب فكن يقذفن بالحجارة على الجند المسلمين، ويعملن على صب الزيوت الحارة على رؤوسهم. لكن هذه الوسائل الدفاعية لم تصمد طويلاً في مواجهة المدفعية العثمانية الضخمة، فقرر مقدم الطائفة (فيليه دوليسل آدم) [١] التوقف عن المقاومة، وأرسل اثنين من رهبانه لمقابلة السلطان، والسماح له ولطائفته بالجلاء عن الجزيرة في مدة اثني عشر يوماً، بشرط أن تبتعد الجيوش العثمانية عن المدينة مسافة ميل من كل جهاتها حتى لا يتعرض أحد لهم بأذى. ووافق السلطان على الطلب - ولكن حدث بعد ثلاثة أيام أن دخل فريق من جند الإنكشارية الى المدينة، وارتكبوا على جري عادتهم كل أنواع القبائح، مما أغضب السلطان، فأمر بمراعاة شروط التسليم وعاقب المفسدين فأعيد الأمن وساد الهدوء. وارتحلت هذه الطائفة التي نذرت نفسها للحرب الصليبية ومحاربة المسلمين يوم ١٣ صفر سنة ٩٢٩ هـ (الأول من كانون الثاني - يناير - سنة ١٥٢٣ م) وانتقلت إلى جزيرة مالطة التي تنازل لها عنها امبراطور الغرب (شارل الخامس) [٢] وبقيت هذه

---

(١) فيليه دوليسل آدم: (VILLIERS DE-LISLE-ADAM) واسمه فيليب، وهو من أصل فرنسي ولد سنة ١٤٦٤ م ومات سنة ١٥٣٤ م.

(٢) شارل الخامس (شارلكان): (CHARLES QUINT) وهو ابن فيليب الجميل وحنا المجنونة: (JEANNE LA FOLLE) ولد في غاند GAND (١٥٠٠ - ١٥٥٨ م) أصبح ملكاً لاسبانيا سنة =

الطائفة نازلة بجزيرة مالطة حتى احتلها نابليون بونابرت عند قدومه الى مصر سنة ١٢١٣ هـ = ١٧٩٨ م. وعاد السلطان سليمان بعد الفتح الى عاصمته، ووفد إليها سفراء من قبل الروسيا والبندقية لتهنئته بالنصر. وأرسل إليه أيضاً ملك الصفويين سفيراً للتهنئة ومعه خمسمائة فارس. ولما وصل إلى الآستانة، أمر السلطان أن لا يدخلها معه إلا عشرون فارساً فقط.

كان على السلطان سليمان لدى عودته إلى عاصمته أن يعالج مجموعة من المتاعب والمشكلات الداخلية، إذ كان **والي مصر (خيربك)** قد توفي فيما كان السلطان يحاصر رودس، فأصدر السلطان أمره بتعيين أحد وزرائه (واسمه أحمد باشا) والياً على مصر. فلما وصل هذا إلى مصر استمال أمراء المماليك إليه باقطاعهم الأراضي، وإغضائه الطرف عمّا كانوا يرتكبونه من الآثام والمظالم بحق جماهير مسلمي مصر. ولما تحقق من إخلاصهم، أعلن العصيان مرة واحدة، واستولى على القلعة بعد قتل حاميتها. فأرسل إليه السلطان أمراً بعزله عن ولاية مصر والعودة إلى الآستانة، وتسليم الولاية لخلفه (قره موسى). فقام الوالي أحمد باشا بقتل الرسول، وقتل (قره موسى). ولكن أحد وزرائه خانه وأراد القبض عليه. فهرب واختفى عند عرب البادية. فاقتفى أثره حتى قبض عليه وقتله وأرسل رأسه إلى الآستانة. فكوفىء هذا الوزير بتعيينه في وظيفة الأمين على الممتلكات (دفتر دار). كما تم تعيين الوالي الأسبق (قاسم باشا). وتبع ذلك إرسال الصدر الأعظم ابراهيم باشا - الذي كان قد تزوج بإحدى اخوات السلطان - على رأس جيش ضخم من الإنكشارية والفرسان (السواري أو الصبايحية). لإعادة الأمن وتنظيم أمور مصر، وماليتها. ووصل هذا الجيش إلى مصر، وأقام فيها ثلاثة

= ١٥١٦ م وامبراطوراً لألمانيا سنة ١٥١٩ م. ووالدته حنا هي ابنة فرديناند وإيزابيلا اللذين أخرجا المسلمين من غرناطة وسائر بلاد الأندلس. وقد ورث عن أمه عرش إسبانيا كما ورث الحقد ضد المسلمين، حارب ملك فرنسا (فرانسوا الأول) وحارب خير الدين باشا أمير البحر العثماني (بارب روس). حاول فتح الجزائر ففشل، واضطهد البروتستانت، إلا أنه اضطر أخيراً أن يمنحهم الحرية الدينية بعد أن انتصروا عليه في الحرب (سنة ١٥٤٧ م). وكان فشله المتلاحق في الحروب - وخاصة ضد المسلمين - سبباً في تنازله عن الملك، فتنازل لابنه فيليب الثاني عن حكم إسبانيا، وتنازل لأخيه فرديناند عن ألمانيا، واعتزل في أحد الأديرة سنة ١٥٥٦ م. وبقي في عزلته حتى مات.

أشهر، ثم انسحب منها يوم ٢٢ شعبان سنة ٩٣١ هـ (١٤ حزيران - يونيو - سنة ١٥٢٥ م) قاصداً الآستانة، وقد حقق المهمة بنجاح. وأعاد لمصر الأمن والنظام.

عاشت **بلاد القرم** في هذه الفترة ذاتها أحداثاً مثيرة، فقد أقدم غازي وبابا ولدي خان القرم محمد كراي على إعلان الثورة وقتل والدهما وعمهما (سنة ٩٢٩ هـ = ١٥٢٢ م) وتقلد غازي كراي أكبرهما الإمارة وجعل أخاه وزيراً له. لكن السلطان سليمان رفض الاعتراف بالوضع الجديد، وعين عمهما (سعادت كراي) خاناً بدلاً من أخيه المقتول (محمد كراي). ودعمه بجيش من الانكشارية، فقبل غازي تعيين عمه، وصار هو وزيراً له. ولكن لم تمض أكثر من ستة أشهر حتى أمر (سعادت كراي) بقتل ولدي أخيه غازي وبابا انتقاماً لغدرهما بأبيهما، غير أن أخاهما (إسلام كراي) استطاع تنظيم قوات كافية واستولى على الإمارة (سنة ٩٣٨ هـ = ١٥٣١ م) وهرب سعادت الى العاصمة إسلام بول، ومكث بها حتى توفي سنة ٩٤٤ هـ = ١٥٣٧ م فدفن بالآستانة - بجامع أبي أيوب الأنصاري - وأدت هذه الفتن إلى زيادة تدخل الدولة العثمانية في الشؤون الداخلية لبلاد التتار (القرم) حتى تعيين امرائها، وصارت بذلك شبه ولاية عثمانية.

أراد السلطان سليمان أن يجعل **إقليم الفلاخ** ولاية عثمانية (في سنة ٩٣٠ هـ = ١٥٢٤ م) ولم يكن للدولة عليه إذ ذاك إلاّ السيادة الإسمية والجزية، فسير إليه جيشاً استولى على عاصمته، وأسر أميره وحمله إلى الآستانة، فثار الفلاخ وعينوا خلناً له، وساعدهم على ذلك أمير إقليم ترانسلفانيا المجاور له، فقبل السلطان من عينوه مقابل زيادة الجزية عما كانت عليه.

لم تكن هذه المشكلات على ضخامتها، كافية على ما يظهر لاشغال الدولة بنفسها، فجاء الإنكشارية ليضيفوا إليها مشكلتهم، فقد أعلنوا تذمرهم يوم ٢٥ - آذار - مارس - ١٥٢٥ م، بعد عودة السلطان سليمان من مدينة أدرنة التي كان قد توجه إليها للإقامة بها في فصل الشتاء، وعبروا عن تذمرهم بالإقدام على نهب سراي الصدر الأعظم إبراهيم باشا - الذي كان إذ ذاك بمصر - كما نهبوا محل الجمرك وعدة أماكن أخرى من منازل الأعيان وحارة اليهود، وأسرع السلطان سليمان لمعالجة الموقف

بنفسه خشية امتداد العصيان، وأمكن له ايقاف عملية السلب والنهب بتوزيع ألف دوكا عليهم، وعمل بعد تهدئة الفتنة على عزل بعض قادتهم الذين حرضوا على هذا العصيان واشتركوا فيه، وقتل بعضهم الآخر.

بدأت الاتصالات في تلك الفترة بين ملك فرنسا (فرانسوا الأول) [1] وبين السلطان سليمان القانوني للعمل المشترك ضد شارل الخامس (شارلكان) الذي أصبح ملكاً للنمسا وملكاً لاسبانيا والبلاد المنخفضة (هولاندا) في آن واحد، وامبراطوراً لألمانيا، وحاكماً لقسم كبير من جنوب ايطاليا. وكانت جمهوريتا جنوا وفلورنسا تابعتين إليه، بالاضافة لجمهورية البندقية، وكانت مدينة وهران بالجزائر وكذلك جزيرة مينورقة (في مجموعة جزر الباليئار) وجزيرة صقلية في جملة أملاكه التي طوقت فرنسا من جميع الجهات - إلا من جهة البحر، **ولذلك عمد (فرانسوا الأول) ملك فرنسا على التحالف مع العثمانيين لشن الحرب ضد شارلكان، بحيث تحاربه الدولة العثمانية على جبهة المجر والنمسا، فتشغله من جهة الغرب، مما يساعد ملك فرنسا على محاربة شارلكان، ولأخذ ثأره للهزيمة التي لحقت به في (بافيا - بايطاليا) حيث وقع فرانسوا الأول أسيراً في قبضة خصمه (شارلكان).**

بقيت فرنسا في تقدير البابا وفي نظر المسيحية - الصليبية - هي الدولة الكاثوليكية

---

(١) فرانسوا الأول: (FRANÇOIS-I) ولد في كونياك COGNAC (١٤٩٤ - ١٥٤٧ م) وهو ابن شارل دوفالوا - كونت انغوليم: (CHARLES DE VALOIS) ولـويس دوسافوا خلف عمه لويس الثاني عشر سنة ١٥١٥ م، فاجتاز الألب وانتصر على السويسريين في معركة مارينيان (MARIGNAN) وفتح ميلانو، حيث تنازع مع شارل الخامس على التاج الامبراطوري الألماني - الجرماني - الذي كان يتهدد فرنسا بالمطامع التوسعية للعائلة النمساوية. فتحالف فرانسوا الأول مع ملك انكلترا هنري الثامن. وخرج فرانسوا من هذا التحالف سنة ١٥٢٠ م ليتابع حربه ضد شارل الخامس. الذي هزمه في معركة بافي (PAVIE) في الشمال الغربي من إيطاليا، وحمل ملك فرنسا أسيراً إلى مدريد حيث أكره على التوقيع على معاهدة مدريد سنة ١٥٢٦ م. ولكن ما إن استعاد فرانسوا حريته حتى عاد فتحالف مع ملك انكلترا ومع الإمارات الإيطالية ومع الدولة العثمانية للعمل ضد شارل الخامس (شارلكان) وانتقم فرانسوا الأول لهزيمته في بافيا باجتياح البروفانس ولم تتوقف الحرب حتى تم التوقيع على معاهدة كريسبي (CRESPY) مع شارلكان سنة ١٥٤٤ م.

الأولى ضد الإسلام. وهي السد في وجه تقدم الإسلام في أوروبا وظهر من سعي فرنسا للتحالف مع الدولة العثمانية الإسلامية بأن الدولة العثمانية قد وصلت يومها إلى درجة بالغة من القوة والتأثير، بحيث لا بد من وضع حساب لها في التوازنات الاوروبية ـ السياسية والعسكرية ـ. وهكذا عملت الملكة لويز زوجة فرانسوا الأول على ارسال أول سفير فرنسي الى الباب العالي، عندما كان زوجها أسيراً في اسبانيا، لكن هذا السفير لم يصل إلى العاصمة العثمانية (إسلام بول). إذ أن أمير البشناق (البوسنة) قبض عليه أثناء مروره في بلاده، وقتله هو ومرافقيه. فلما كانت سنة ١٥٢٥ م. تم ارسال سفير آخر (جان فرنجباني) استطاع ابرام معاهدة تحالف مع الدولة العثمانية★.

ولم يكن السلطان سليمان ـ على كل حال ـ ينتظر قيام مثل هذا التحالف لشن الحرب على المجر، إذ أن الحرب بينه وبين المجر، على التخوم، لم تهدأ ولم تتوقف، إلا لتعود وهي أشد عنفاً وأكثر ضراوة من سابقتها، ويظهر أن السلطان سليمان قد أدرك بأن الظروف ـ الداخلية والخارجية ـ قد باتت مناسبة لاقتلاع الشرّ من جذوره، فقرر اجتياح المجر.

وحشد جيشاً من مائة ألف محارب وثلثمائة مدفع وثمانمائة سفينة في نهر الدانوب (الصوانة) لنقل الجيش من الضفة الجنوبية الى الشمالية. وسار الجيش بقيادة السلطان سليمان ذاته (في ٢٥ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٥٢٦ م) ومعه وزرائه الثلاثة ـ فاجتاز بلاد الصرب ـ مروراً بمدينة بلغراد التي أصبحت هي قاعدة الأعمال القتالية العثمانية ـ ووصل الى حدود بلاد المجر ـ حيث عمل الجيش على فتح عدد من القلاع ذات الأهمية العسكرية على نهر الدانوب.

ووصل الجيش بأجمعه إلى وادي موهاج (موهاكس) [1] **يوم ٢٠ ذي**

(★) انظر قراءات في نهاية الكتاب (العلاقات مع فرنسا في عهد السلطان سليمان القانوني).

(١) موهاج ـ أو موهاكس: (MOHACS) مدينة هنغارية تقع على نهر الدانوب، وهي جنوب بلاد المجر قرب الحدود اليوغوسلافية. انتصر فيها السلطان سليمان على ملك هنغاريا فرانسوا الأول سنة ١٥٢٦ م وفيها انتصر أمير اللورين شارل على العثمانيين سنة ١٦٨٧ م.

القعدة سنة ٩٣٢ هـ (٢٨ ـ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٥٢٦ م) حيث وقع الصدام مع الجيش المجري بقيادة الملك (لويس الثاني) [١] **.**

ونظم السلطان سليمان قواته في اليوم التالي على ثلاثة صفوف ووقف هو ومعه المدفعية بكاملها وفرقة الإنكشارية في الصف الثالث، فهجم فرسان المجر ـ الهنغاريين ـ المشهورون بالشجاعة والإقدام على صفوف الجند العثمانيين فتقهقر الصف الأول والصف الثاني إلى ما وراء صف المدفعية. ولما وصلت فرسان المجر بالقرب من المدافع، أصدر السلطان أمره باطلاقها عليهم، فأطلقت تباعاً، وتوالى إطلاقها بسرعة مذهلة أوقعت الرعب في قلوب المقاتلين المجريين، فأخذوا في التقهقر، وانطلق الجند العثمانيون لمطاردتهم حتى قتل معظم فرسان المجر وعلى رأسهم ملكهم، ولم يعثر على جثته.

لقد أمكن حسم الصراع المسلح ضد المجر حسماً نهائياً، إذ أن تدمير الجيش المجري ـ الهنغاري ـ على أرض موهاج قد أزال كل مقاومة ممكنة، كما أن قتل الملك قد أزال السلطة الحاكمة، ووقعت بلاد المجر في حالة من الفوضى والاضطراب، فأسرع أهالي العاصمة (بودا) لإرسال مفاتيح مدينتهم إلى السلطان سليمان، الذي سار بجيشه الظافر، فدخل المدينة يوم ٣ ذي الحجة سنة ٩٣٢ هـ (١٠ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٥٢٦ م). وعمل السلطان سليمان على جمع أمراء القوم وكبارهم ووجهائهم. وقرر تعيين أمير ترانسلفانيا (جان زابولي) [٢] ملكاً عليهم. ثم غادر (بودا) عائداً إلى عاصمته، مستصحباً معه كثيراً من نفائس البلاد، وأهمها الكتب التي كانت موجودة في خزائن (متياس كورفن) [٣] . وأقام في مدينة أدرنة أسبوعاً، ووصل إلى

---

(١) لويس الثاني: (LOUIS II) ولد في بودا (١٥٠٦ ـ ١٥٢٦ م) تولى عرش المجر وبوهيميا سنة ١٥١٦ م وهو صبي صغير. وقتل في موهاج، فزالت بموته مملكة المجر، وأصبحت تابعة للدولة العثمانية.

(٢) جان زابولي: (ZAPOLYA-ZAPOLY) من عائلة من نبلاء المجر ـ هنغاريا ـ أشهر رجالها جان الأول (JEAN-I) (١٥٢٦ ـ ١٥٤٠ م) وجان الثاني (١٥٤٠ ـ ١٥٧١ م).

(٣) متياس كورفن (MATYAS) وتسمى كنيسة التتويج، لأن ملوك المجر كانوا يتوجون فيها. وقد =

(إسلام بول) في ١٧ صفر سنة ٩٣٣ هـ (٢٣ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٥٢٦ م).

زعم ملك النمسا (فرديناند الأول) [١] أن من حقه أن يتولى عرش المجر - بسبب قرابته من الملك لويس الذي قتل في معركة (موهاج) فسار بجيشه في نهاية سنة ١٥٢٧ م لقتال أمير ترانسلفانيا وملك المجر (جان زابولي). وأسفر القتال عن هزيمة زابولي، الذي أرسل الى السلطان سليمان يستنجده ويستنصر به على منازعه في الملك، ووصل سفير زابولي الى العاصمة الإسلامية، وقابل السلطان، وتم التوقيع على معاهدة صداقة وتعاون (في ٢٩ شباط - فبراير - ١٥٢٨ م) وأصدر السلطان سليمان على أثرها أوامر إلى جميع الجهات بالإعداد للحرب والاستعداد لها، وجمع الجيوش والذخائر، وعين الصدر الأعظم ابراهيم باشا قائداً عاماً له (سرعسكر) بعد أن استحوذ على ثقة السلطان بما حققه من نجاح في حملته على مصر، وما أبداه من الكفاءة في معركة موهاج الأخيرة.

وعندما انتهت الاستعدادات التي استغرقت أياماً ستة تقريباً، غادر السلطان سليمان الآستانة لمحاربة المجر، على رأس جيش ضخم شمل مائتي وخمسين ألفاً من الجنود، ونحواً من ثلثمائة مدفع، ووصل إلى مدينة فيليبه يوم ١٢ شوال سنة ٩٣٦ هـ (٩ حزيران - يونيو - سنة ١٥٢٩ م) وانتقل منها الى موهاج، حيث جاء زابولي لمقابلة السلطان سليمان. وأحسن السلطان استقباله، وأكرمه غاية الإكرام.

سار السلطان سليمان على رأس جيشه الكبير ومعه وزراءه الثلاثة: ابراهيم باشا، وإياس باشا، وقاسم باشا، بالإضافة الى كبار قادة جيشه، ووصل الى عاصمة المجر (بودا) التي كان ملك النمسا فرديناند قد احتلها، فألقى عليها الحصار فوراً وهرب

= حولها السلطان سليمان إلى مسجد - جامع - وزينها المسلمون بالنقوش العربية ولازالت هذه الكنيسة تحتفظ بالكثير من آثار العرب المسلمين.

(١) فرديناند الأول: (FERDINAND I) شقيق شارلكان (١٥٠٣ - ١٥٦٤ م) أصبح امبراطوراً لجرمانيا سنة ١٥٥٦ م. وخاض حروباً ضارية ضد المسلمين. وقد اعتبر بأنه هو مؤسس العرش النمساوي.

(فرديناند) الى عاصمة النمسا (ڤيينا) ووجد قائد الحامية النمساوية المدافعة عن بودا أنه لا يستطيع الصمود طويلاً للحصار، فطلب الإستسلام. وانسحبت إلى العاصمة النمساوية. فأرسل السلطان سليمان أحد قادة الإنكشارية في يوم ١٥ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٥٢٩ م ليرافق الملك زابولي الى القصر الملكي، وليقلده التاج الملكي. غير أن زابولي لم يتوقف طويلاً في عاصمته (بودا) حيث غادرها لمرافقة جيش السلطان سليمان المتجه لحصار (ڤيينا) بعد أن ترك في بودا حامية عثمانية قوية بقيادة أحد قادة الإنكشارية الذي كلف بالمحافظة على الأمن وتوطيد النظام في جميع الانحاء الى أن يعود الملك (زابولي).

وصل السلطان سليمان بجيوشه الى أمام أسوار عاصمة النمسا (ڤيينا) يوم ٢٧ أيلول - سبتمبر - سنة ١٥٢٩ م. وضرب الحصار عليها، وسلط مدافعه على أسوارها، فهدم جزءاً منها، وفتح بها ثلماً صار توسيعه بألغام البارود، حتى صار باستطاعة الجيوش المهاجمة منه بكل سهولة. ثم أمر الجنود بالانقضاض. ودارت معارك طاحنة أيام ١٠ و ١١ و ١٢ تشرين الأول - اكتوبر - وأخيراً، وفي يوم ٢٠ صفر سنة ٩٣٧ هـ (١٣ - تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٥٢٩ م) وبعد أن استمر القتال طوال اليوم، عاد الجنود العثمانيون الى معسكرهم ولما يتمكنوا من دخول المدينة.

ولما رأى السلطان سليمان أن ذخائر المدفعية التي يعتمد عليها في الحصار قد نفذت، وأن الشتاء قد أقبل بشدته وثلوجه المعهودة في هذه الجهات الشديدة البرودة، أصدر أوامره برفع الحصار عن ڤيينا، وأعلن أنه سيعود لفتحها بعد إعادة تنظيم الجيوش وتجهيزها. وكانت هذه هي المرة الأولى التي لم ينتصر فيها السلطان سليمان. ومرّ أثناء عودته بمدينة (بودا) حيث ودّع ملكها زابولي، وعاد عن طريق بلغراد الى عاصمة الدولة (إسلام بول).

أرسل ملك النمسا (فرديناند) جيشاً لمحاصرة مدينة (بودا) واستخلاصها من قبضة زابولي في ربيع سنة ١٥٣١ م. غير أن الحامية العثمانية - الإسلامية المدافعة عن المدينة تمكنت من إحباط الهجوم. وأسرع السلطان سليمان قاصداً مدينة ڤيينا ثانية

لفتحها، ومحو ما لحقه من عار الفشل أمامها في المرة الأولى. وذلك في ١٩ رمضان سنة ٩٣٨هـ (٢٥ نيسان - ابريل - سنة ١٥٣٢م) بعد أن رفض ما عرضه عليه أرشيدوق النمسا فرديناند من الصلح. ولما وصل إلى مدينة نيش ببلاد الصرب، وجد في انتظاره سفراء من قبل أرشيدوق النمسا. ووجد بمدينة بلغراد سفيراً جديداً من قبل ملك فرنسا (فرانسوا الأول) وهو المسيو (رنسون) فقابله السلطان باحتفال كبير لم يسبق مثله لأي سفير غيره، وذلك أنه صفّ لاستقباله عدد عظيم من الجنود، وأطلقت المدافع تحية لقدومه. وقابله السلطان مقابلة خاصة محاطاً بوزرائه وقادة جيشه، وذلك على عكس ما وقع لسفراء فرديناند الذين قوبلوا بكل تحقير ومهانة. وبعد المقابلة وتبادل عبارات السلام بين السفير الفرنسي وجلالة السلطان، عاد السفير حاملاً خطاباً للملك الفرنسي أكد فيه السلطان سليمان اتحادهما على محاربة شارلكان، ووعده بامداده بالاسطول العثماني إذا ما تطلبت الحاجة.

ثم سار السلطان بجيوشه التي بلغ عدد مقاتليها مائتي ألف رجل، وانضم إليهم بعد مغادرتهم مدينة بلغراد خمسة عشر ألف فارس من تتار القرم تحت قيادة أخي خان القرم (صاحب كراي).

وفتح الجيش مجموعة من القلاع والحصون بدون مقاومة تذكر. إلا أن الحامية المدافعة عن بلدة (جانز - أوكوسك) أبدت من المقاومة أكثر مما كان متوقعاً منها نظراً لقلة عدد أفرادها، واضطر قائد القلعة للاستسلام بعد أن حصل على وعد من السلطان بعدم دخول الجند الى المدينة. وقد وافق السلطان سليمان على هذا الشرط مكافأة منها لأهلها الذين أظهروا بطولة في الدفاع عن بلدهم، وتابع الجيش العثماني تقدمه نحو ڤيينا، بتمهل، ولما اقترب منها انحرف في سيره واتجه نحو (استيريا). وعاد منها إلى بلغراد ثانية بدون أن يحاصر مدينة (ڤيينا). وذلك بسبب توافر المعلومات عنده عن قيام (شارلكان) بحشد جيوش ضخمة من الألمان والنمساويين والاسبانيين وسواهم من شعوب الغرب للدفاع عن ڤيينا. كما أنه لم يرغب في إعادة التجربة السابقة في ظروف مماثلة، فقد كان فصل الشتاء قريباً، بحيث يصعب فرض حصار طويل الأمد لضمان فتحها.

وصل السلطان سليمان في طريق إيابه إلى مدينة (فيليبه). وهنا أصدر أمره بتعيين (صاحب كراي) التتاري خاناً على بلاد القرم، مكافأة له على خدماته أثناء مرور الجيش بأراضي النمسا. وعاد إلى (إسلام بول) فوصلها يوم ١٩ ربيع آخر سنة ٩٣٩ هـ (١٨ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٥٣٢ م) وزينت العاصمة وضواحيها عدة ليال متواليات احتفالاً بعودة جلالته.

كان شارلكان قد أرسل خلال هذه الفترة اسطوله البحري بقيادة الأميرال (أندري دوريا) [1] ودعمه البابا بعدد من السفن الحربية. بهدف شنّ الحرب ضد العثمانيين على جبهة البحر، فاحتل (أندري دوريا) مينائي كورون وباتراس - في شبه جزيرة مورا - وقتل كل من كان بها من جند الإنكشارية، ودمر القلعتين اللتين كان السلطان بايزيد قد أقامهما على ضفتي خليج ليبانت - ببلاد اليونان - وهدد جزائر الروم التي كانت قد خضعت للعثمانيين.

أرسل أرشيدوق النمسا (فرديناند) في مطلع سنة ١٥٣٣ م، سفيراً من قبله يدعى (جيروم دي زار) الى الآستانة بمهمة عرض طلب الصلح على السلطان سليمان، فقابله الصدر الأعظم ابراهيم باشا، وتباحثا في شروط الصلح. ثم قابل السلطان سفير النمسا ووافق على إقامة هدنة محددة بين الدولتين، إلا إذا سلمت إليه النمسا مفاتيح مدينة (غران - الواقعة على نهر الدانوب الى الشرق من ڤيينا) وعندها يمكن تحويل الهدنة الى صلح. ولما لم يكن السفير مخولاً باجراء مثل هذا التنازل، فقد أرسل ابنه (فسبازيان دي زارا) برفقة سفير عثماني الى ڤيينا لعرض هذا الشرط على فرديناند، فعقد هذا

---

(١) أندري دوريا: (ANDRES DORIA) من مواليد اونيغليا: (ONEGLIA) (١٤٦٦ - ١٥٦٠ م) وهو من عائلة من النبلاء الجنويين كانت قد أنجبت عدداً من أمراء البحر. عمل في خدمة شارلكان ضد ملك فرنسا أثناء حرب شارلكان في إيطاليا، ثم انضم إلى ملك فرنسا (فرانسوا الأول) وحارب سفن شارلكان وانتصر عليها. غير أن جهده الرئيسي في الحالات كلها كان ضد المسلمين الذين حاربهم ونظم أعمال القرصنة ضد سفنهم. ثم عاد فترك فرنسا وانحاز الى شارلكان مقابل إرجاع مدينة جنوا الى أهلها ومنحها الاستقلال (سنة ١٥٢٨ م) وحارب مراكب فرنسا والعثمانيين معاً. وانصرف بعد ذلك لتنظيم جمهورية جنوا - فلقبه الجنويون (أبو الوطن) وأقاموا له نصباً ضخماً - تمثالاً - كتب تحته (إلى أبي الوطن).

اجتماعاً لكبار رجال دولته وقادتها، فتم قبول الشرط، وأرسل فرديناند خطاباً بالموافقة مع السفير العثماني.

وتم التوقيع على معاهدة الصلح في ٢٨ ذي القعدة سنة ٩٣٩هـ = ٢٢ حزيران - يونيو - سنة ١٥٣٣ م. وكان أهم ما جاء فيها أن تعيد النمسا مدينة كورون للدولة العثمانية، وألا ترد الدولة العثمانية شيئاً مما فتحته من بلاد المجر - وأن ما تتفق عليه النمسا مع زابولي ملك المجر، لا ينفذ ما لم يوافق عليه السلطان العثماني. وكانت هذه هي أول معاهدة صلح بين النمسا والدولة العثمانية.

لم يكن من المتوقع، في تلك الظروف، أن تؤدي هذه المعاهدة الى تحقيق سلم ثابت ومستقر. لاسيما وأن العامل المحرض استمر في ممارسة دوره عبر الصراع بين ملك فرنسا وامبراطور الغرب (شارلكان). وكان اتفاق فرنسا مع الدولة العثمانية قد نصّ على أن تقوم القوات العثمانية بالهجوم من جهة نابولي وصقلية وإسبانيا عوضاً عن مهاجمة النمسا التي تتحد جميع إمارات وممالك ألمانيا للمدافعة عنها، إذ هي مع استقلالها جزء من التحالف الألماني. وأن تدخل جيوش فرنسا بلاد إيطاليا من جهة (إقليم بيمونتي) بشمال غرب إيطاليا، حينما تدخلها الجيوش العثمانية من جهة مملكة نابولي.

لكن عدم دخول جمهورية البندقية في هذا التحالف وإشهارها العداء ضده، قد أحبط كل هذه المشاريع، وعمل على استثارة جماهير المسيحيين - الصليبيين - ضد التحالف الفرنسي العثماني، مما أرغم بالتالي ملك فرنسا - فرانسوا الأول - على التراجع خشية أن يتهم بالخروج عن دينه المسيحي باتحاده مع دولة إسلامية لمحاربة دولة تدين بدينه.

فأراد السلطان سليمان الانتقام من جمهورية البندقية بسبب عدم انضمامها لتحالفه، رغم أنه تجنب غزو بلادها المجاورة لبلاده. فأرسل خير الدين باشا - باربروس - الذي كان قد رفع إلى رتبة أميرال (قبودان) لجميع الأساطيل العثمانية التي ضمت ألف سفينة تقريباً. وأمره بمحاصرة (جزيرة كورفو) فحاصرها في شهر أيلول -

سبتمبر - سنة ١٥٣٧ م. وجاء السلطان سليمان ذاته، للإشراف على الحصار، وعندها أمر برفعه إذ تبين له شدة دفاع أهلها وتصميمهم على التمسك بموطنهم، وعاد السلطان سليمان الى عاصمته، فيما توجه الاسطول - بناء على أمره - لفتح ما بقي من جزائر الروم، فقام خيّر الدين باشا بفتح أغلبها، وغزا جزيرة (كريت). ثم قابل في طريق عودته الاسطول الاسباني بقيادة (أندري دوريا) والذي ضم مائة وسبعين سفينة تقريباً، فحاربه، وانتصر عليه (في ٢٥ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٥٣٨ م).

كان السلطان سليمان قد جمع في بلاد الأرناؤوط (ألبانيا) جيشاً ضخماً من مائة ألف مقاتل للإغارة على بلاد إيطاليا، وكان معه ولداه محمد وسليم وسفير فرنسا (المسيو دولافوري) وقاد خير الدين باشا في الوقت ذاته قواته بميناء اوترانته بجنوب إيطاليا، استعداداً لمهاجمتها من جهة الجنوب، بينما يهاجمها السلطان سليمان بقواته البرية - من جهة الشرق. أما ملك فرنسا فيهاجمها من جهة الغرب. لكن إحجام ملك فرنسا عن الهجوم خوفاً من الرأي العام، حرم السلطان سليمان من فرصة اجتياح ايطاليا بكاملها، وضمها الى أقاليم الدولة العثمانية. وانتهى الأمر بالاتفاق على هدنة بين ملك فرنسا والامبراطور شارلكان، في نيس سنة ١٥٣٨ م. بينما استمرت الحرب بين البندقية والدولة العثمانية، دون أن يتمكن أي من الطرفين من إحراز نصر حاسم، إلى أن تم الاتفاق على الصلح في نهاية سنة ١٥٣٨ م أيضاً، حيث تنازلت البندقية للدولة العثمانية عن (ملفوازي ونابولي دي رومانيا - من بلاد موره).

كذلك تجددت الحرب ثانية بين الدولة العثمانية والمجر سنة ٩٤٤هـ = ١٥٣٧ م، حيث أرسل شارلكان جيشاً ألمانياً بقيادة أشهر قادته، غير أن القوات العثمانية تمكنت من تدمير هذا الجيش.

وعمل أرشيدوق النمسا - فرديناند - في السنة التالية على تحريض أمير البغدان على التمرد. وتمكنت القوات العثمانية من قمع التمرد، وتم عزل أمير البغدان، وولي مكانه أخوه أسطفان، وعززت الحامية العثمانية منعاً لتكرر العصيان.

واتفق أرشيدوق النمسا (فرديناند) وملك المجر (زابولي) في هذه الفترة

على اقتسام البلاد بينهما، ومنع العثمانيين من التدخل في شؤونهم، وإخراج المجر من حماية الدولة العثمانية ـ الإسلامية ـ باعتبار أن ذلك عاراً على المسيحية.

ولم يكن هذا الاتفاق أكثر من مؤامرة حاكها فرديناند بعناية للايقاع بزابولي الذي قبل الحماية العثمانية، إذ عمل بمجرد صياغة الاتفاق على إرسال صورة عنه إلى الباب العالي ـ السلطان سليمان ـ ليعلمه بعدم ولاء زابولي له، وخيانته لتعهداته. ومات زابولي (سنة ٩٤٧ هـ = ١٥٤٠ م) فأنقذه الموت من انتقام السلطان سليمان جزاء غدره، وترك طفلاً لم يتجاوز عمره الخمسة عشر يوماً.

فأغارت على الفور جيوش النمسا على المجر، محاولة الإفادة من غياب السلطة الشرعية لضم بلاد المجر الى النمسا، ووصلت جيوش المجر الى (بودا) وحاصرتها وفيها زوجة زابولي وابنه الرضيع. واحتلت مدينة (بست) المقابلة لها على نهر الدانوب، بالإضافة الى فرض الحصار على عدد من القلاع والحصون.

علم السلطان سليمان بما فرضه جيش النمسا من التحديات على أرض المجر، فقاد جيشه وأسرع نحو (بودا) في صيف سنة ٩٤٨ هـ (١٥٤١ م) فرفع الجيش النمساوي الحصار بمجرد علمه باقتراب الجيش العثماني. وحمل ابن زابولي الى السلطان الذي دخل المدينة باحتفال كبير، وأمر بجعل المجر ولاية عثمانية، وكتب تعهداً إلى أرملة زابولي بإعادة البلاد الى حكم ابنها عندما يبلغ سن الرشد. ولم تمض أكثر من أيام قليلة حتى وصلت إلى (بودا) سفارة نمساوية أرسلها فرديناند، حاملة معها كثير من الهدايا النفيسة، في جملتها ساعة تدل على الأيام والشهور وسير الكواكب. وعرضت السفارة على السلطان سليمان دفع مبلغ مائة ألف فلورين سنوياً جزية عن جميع بلاد المجر إذا ما تركها السلطان للنمسا، أو دفع أربعين ألف فلورين مقابل احتفاظ النمسا بالبلاد التي احتلتها جيوشها. فأجاب السلطان سليمان بأنه على غير استعداد للبحث في أي شرط من شروط الصلح ما لم تنسحب جيوش النمسا من القلاع المجرية التي احتلتها. ورفض فرديناند الجلاء فكان لا بد من استمرار الحرب.

ودارت رحى معارك متتالية، كان النصر في معظمها الى جانب المسلمين. إلا أنه لم يتمكن أحد من الجانبين من الوصول الى الحسم. فبدأت الاتصالات والمفاوضات التي

استمرت طويلاً، حاول سفير فرنسا خلالها (المسيو جبريل درامون) إعاقة الوصول الى الاتفاق، حتى تحتفظ فرنسا بمكانتها المميزة في علاقتها مع الدولة العثمانية. غير أن موت ملك فرنسا - فرانسوا الأول - ساعد على عقد معاهدة للصلح (في أول جمادى الأولى سنة ٩٥٤ هـ = ١٩ حزيران - يونيو - سنة ١٥٤٧ م) حيث نصت المعاهدة على إقامة هدنة بين الدولة العثمانية والنمسا مدتها خمس سنوات، بشرط أن يدفع أرشيدوق النمسا - فرديناند جزية سنوية قدرها ثلاثين ألف دوكا مقابل احتفاظه بما احتلته جيوشه من بلاد المجر. وأن تبقى بلاد المجر تحت حكم أميرها ابن زابولي تحت وصاية أمه (إيزابيلا) ورعاية الدولة العثمانية وحمايتها.

كان من المفروض أن تؤدي هذه المعاهدة لنوع من الهدوء والاستقرار والأمن على الجبهة المجرية - النمساوية، ولكن ذلك لم يتحقق بسبب الجهود التخريبية والمؤامرات التي شرع في ممارستها راهب اسمه (مارتنوزي) استطاع التأثير على الملكة (ايزابيلا) وحملها على مهادنة أرشيدوق النمسا - فرديناند - والتنازل له عن إقليم ترانسلفانيا وطمشوار (تمسفار). وكان ذلك يتناقض مع شروط الهدنة المعقودة مع السلطان سليمان. وكان إرسال فرديناند لجيوشه لاحتلال ما تنازلت عنه ملكة المجر للنمسا بمثابة تحد واستفزاز للسلطان سليمان الذي بادر لإرسال جيوشه للمحافظة على تنفيذ شروط الهدنة، وإعادة قوات النمسا فوراً الى مواقعها. ووصل هذا الجيش الذي ضمّ ثمانين ألف مقاتل الى بلاد المجر في أيلول - سبتمبر - سنة ١٥٥١ م. وعمل على فتح كافة القلاع والحصون التي كانت تحتلها القوات النمساوية بدون مقاومة تذكر. ذلك أن هذه القوات كانت تنسحب من مواقعها بمجرد اقتراب الجيوش الإسلامية الظافرة، متجنبة كل صدام معها.

أدرك الراهب (مارتنوزي) فشل جهوده ومحاولاته، وكان يطمع في حكم إقليم ترانسلفانيا، ولهذا عمل على الاتصال بالسلطان سليمان، وأرسل له رسائل متتالية أظهر فيها ولاءه للسلطان وإخلاصه له، مع إعلامه بمخططات فرديناند وأهدافه، وكشف السلطان سليمان كذب هذا الراهب ومطامعه، كما عرفها الارشيدوق فرديناند الذي بادر إلى تكليف من قام بقتل هذا الراهب الخائن (سنة ٩٥٩ هـ = ١٥٥١ م). ونجح

الجيش العثماني في السنة التالية بفتح مدينة طمشوار (بقيادة الوزير الثاني أحمد باشا) كما ألقت الحصار على مدينة (آرلو) الواقعة ببلاد النمسا. غير أنها اضطرت لرفع الحصار بعدئذ بسبب قوة تحصينات المدينة ومنعتها، وبسبب اقتراب فصل الشتاء.

استمرت الحرب بين الدولة العثمانية والمجر، فيما كانت الاتصالات الدبلوماسية بدورها مستمرة، وأمكن في سنة ٩٦٣ هـ = ١٥٥٥ م التوقيع على هدنة بين الطرفين لمدة ستة أشهر. وحدثت مثل هذه الهدنة بعد سنتين (٩٦٥ هـ = ١٥٥٧ م). وأمكن الوصول الى صلح لمدة ثماني سنوات (سنة ٩٧٠ هـ = ١٥٦٢ م) وتضمنت معاهدة الصلح هذه، إقراراً من النمسا باستمرار دفع الجزية التي تم الاتفاق عليها في المعاهدات السابقة. غير أن هذه الاتفاقات والمعاهدة لم تمنع حدوث اشتباكات كثيرة على حدود النمسا والمجر. حتى إذا ما كانت سنة ٩٧١ هـ = ١٥٦٤ م ومات أرشيدوق النمسا فرديناند، تجددت الحرب ببلاد المجر. فقد قام (مكسمليان) [١] الملك الجديد للنمسا بقيادة جيشه واحتلال مدينة (توكاي) [٢] رداً على قيام ابن ملك المجر (اسطفان بن زابولي) باحتلال إحدى المدن النمساوية. ورغم أن السلطان سليمان كان يعاني من آلام مرض النقرس فقد قاد جيشه بنفسه، وسار به لصد هجمات الجيش النمساوي (في ٩ شوال سنة ٩٧٣ هـ = ٢٩ نيسان - ابريل - سنة ١٥٦٦ م) وعندما وصل الى بلاد المجر، استقبله اسطفان بن زابولي، فأكرمه السلطان وأحسن إليه وسار الى قلعة (آرلو) لفتحها، ولكن علم وهو في الطريق أن أمير (سكدوار) قد جابه إحدى الفرق العثمانية وانتصر عليها. فسار إلى سكدوار. وحاصرها لمدة اسبوعين - واشتد مرض السلطان سليمان فترك جيشه، وعاد الى عاصمته - حيث وافته المنية، بينما تابع الجيش العثماني حصار (سكدوار) [٣] إلى أن تمكن من اقتحامها (يوم ٢٣ صفر سنة ٩٧٤ هـ = ٨ - أيلول - سبتمبر - ١٥٦٦ م).

---

(١) مكسيميليان الثاني: (MAXIMILIEN-II) من مواليد ڤيينا وهو ابن فرديناند الأول (١٥٢٧ - ١٥٧٦ م خلف والده على حكم النمسا سنة ١٥٦٤ م. وقضى حياته في محاربة المسلمين.

(٢) توكاي: (TOKAJ) مدينة صغيرة تقع على نهر تيتسا: (TIZSA) الى الشمال الشرقي في بلاد المجر.

(٣) سكدوار: (SZEGED) مدينة ببلاد المجر - تقع في الجنوب على الحدود اليوغوسلافية.

لا ـ الحروب البحرية العثمانية.

ما كان للعثمانيين أن يهملوا الجبهة البحرية، وقد عرفوا ما حملته هذه الجبهة من موجات الحملات الصليبية المتتالية، وما كان لهم أن ينتقصوا من قيمة هذه الجبهة وقد باتت دولتهم على خط الاتصال المباشر مع الدول الصليبية في الغرب. وبالاضافة الى ذلك فقد ضمت جبهتهم البحرية مجموعة المضائق الفاصلة بين القارتين الأوروبية والآسيوية، كما أن انتشار الدول الإسلامية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، لاسيما بعد فتح الشام ومصر وأقطار المغرب العربي الإسلامي، حيث برزت أهمية البحرية لتأمين الاتصال بين هذه الأقطار جميعاً بعضها مع بعض، وبينها وبين قاعدة الدولة في (إسلام بول). ومن هنا لم يكن غريباً أن تظهر الدولة العثمانية منذ البدايات الأولى لتشكلها إرادة صلبة لركوب البحر والجهاد فيه.

لقد انطلق العثمانيون لبناء قدرتهم البحرية من خلال التحدي الذي فرضه عليهم البنادقة سنة ٨١٩ هـ = ١٤١٦ م، عندما دمروا القوات العثمانية في (غاليبولي). ولكن النهضة الكبرى التي اكسبت الاسطول العثماني شهرته الواسعة قد حدثت في عهد السلطان محمد الفاتح، الذي أطلق في سنة ٨٦١ هـ = ١٤٥٦ م قوة بحرية ضمت مائة وثمانون سفينة شراعية، غادرت غاليبولي للعمل في سواحل بحر إيجه. وتابع السلطان سليم بعدئذ دعمه للقدرة البحرية، حتى إذا ما كان عهد الفتوحات ـ عهد السلطان سليمان القانوني ـ ارتفع عدد هذه السفن الى ثلثمائة سفينة. وكان انضمام اسطول الجزائر بقيادة (خير الدين بربروس) [1] الى الاسطول العثماني، كافياً لإلقاء الرعب

---

(١) خير الدين بربروس: (١٤٧٠ ـ ١٥٤٧م = ٨٧٧ ـ ٩٥٢هـ) ولد في جزيرة (مدلي) في أرخبيل بحر إيجه، وعاش وإخوته حياة القلق والذعر من أعمال القرصنة التي كان يمارسها الصليبيون، فبدأ حياته بالقرصنة ضد قرصنة الفرنج الصليبيين، واكتسب شهرة واسعة وقام =

الذي بسط جناحه حتى سواحل الأندلس. وقد خصص العثمانيون موارد ضخمة لبناء الاسطول ودعمه، وأمدتهم الغابات القائمة على شواطىء البحر الأسود بما كانوا يحتاجونه من الأخشاب، كما قدمت لهم مناجم البغدان والأفلاق (بولونيا) ما هم بحاجة إليه من المعادن لصناعة السفن. وكان باستطاعتهم استيراد قماش الأشرعة من فرنسا. ولم تكن هناك مشكلة في الحصول على الأيدي العاملة في صناعة السفن، بعد أن سيطر العثمانيون على اليونان وقسماً من إيطاليا بالإضافة الى جزر بحر إيجه. بحيث وقفت أوروبا مرات كثيرة وهي في حالة من الذهول لما تميزت به دور الصناعة العثمانية من المرونة في العمل والسرعة في الانتاج والتطوير. إذ بقي إنشاء السفن الحربية الصغيرة وتسليحها متروكاً لقادة السفن - حتى في عهد السلطان سليم الأول - وكان بينهم في سنة ١٠٠١ هـ = ١٥٩٢ م ما يقارب ٤٦٠ رباناً - مما أفسح المجال للابداع في تطوير النماذج المتنوعة للسفن. ويظهر أن عدد السفن، وعدد البحارة، لم يكن ثابتاً أو مستقراً، وإنما يتبع الحاجة في كل مرحلة، بحيث يتم حشد القوى والوسائط عندما تنشب الحرب، ثم يتم صرف القوى عندما تعود الأمور الى الهدوء. وكان البحارة يتسارعون من كل الأقاليم عندما تعلن التعبئة، سواء من أوروبا أو آسيا. وقد عمل - الانكشارية - في البحرية، وقد أظهروا هنا أيضاً تفوقهم، فكانت شجاعتهم، وخاصة في اقتحام السفن والانقضاض على المدن الساحلية، تلقي الرعب في قلوب أعدائهم الصليبيين. وكان الأسطول العثماني يتكون من سفن ثقيلة (ماعون - أو ماونه) تعمل كبراها بقوة ٥٧٦ مجذافاً يعمل على استخدامها العبيد (وقد بنيت سنة ١٥٧٥ م) ومن

= وأخوه (عروج) في مهاجمة الإسبانيين الذين كانوا يحتلون بجاية - الجزائر - سنة ٩١٨ هـ = ١٥١٢ م. وخصص جهده بعدئذ لمحاربة الاسبانيين في الجزائر والبحر. وكان استشهاد أخيه عروج سنة ٩٢٤ هـ = ١٥١٨ م نقطة تحول حاسمة في حياة خير الدين الذي انتقم لأخيه في السنة التالية بتدمير الاسطول الاسباني أمام الجزائر. وتوالت انتصارات خير الدين، وحصل على دعم السلطان سليمان القانوني الذي عمل على تعيينه سنة ٩٣٩ هـ = ١٥٣٣ م قائداً عاماً للأساطيل العثمانية (قبودان باشا) مما دفعه للعمل بحماسة أكبر ضد أكبر عدو للإسلام (شارلكان) وشغل في نهاية حياته منصب وزير البحرية العثمانية. وتوفي في العاصمة حيث أقيم له ضريح يليق بمؤسس البحرية العثمانية.

طرادات خفيفة (جكتري أو جكدري) متوسط تعمل بقوة مائة وخمسين مجذافاً - وكان بحارتها من العبيد الذين عادة ما كان يشد وثاقهم الى مراكزهم -. وكانت مدفعية الاسطول قوية، وقد طورت باستمرار ودعمت حتى باتت تمتلك قدرة كبيرة. وكانت سفن القراصنة العاملة في شواطىء إفريقيا الشمالية - وخاصة الجزائر - تشكل منذ أيام خير الدين بربروس - جزءاً هاماً جداً من الأسطول العثماني، فقد كانت هذه السفن تنضم إلى الاسطول العثماني بمجموعات كبيرة، كلما قرر السلطان شن حرب بحرية، لينزلوا بسفن العدو - التجارية والحربية - أفدح الخسائر. وكانت سفنهم مجهزة تجهيزاً جيداً بالرجال والأسلحة. وهكذا وبفضل تعاون الاسطول العثماني واسطول الجزائر، أمكن وضع حدّ لقرصنة سفن الفرنج وأساطيلهم الحربية في مياه البحر الأبيض المتوسط. وبذلك تزايدت واجبات قائد الاسطول مع تعاظم قدرته القتالية، وكان والي محافظة (سنجق) غاليبولي، هو الذي يقود القوات البحرية في بداية الأمر، ولكن عندما تعين خير الدين قائداً عاماً للأساطيل العثمانية، شملت سلطته بحر إيجه، وامتد مجال عمله الى أربعة عشر سنجقاً (محافظة). وصار وزير البحرية - أو أمير البحر - أحد أركان اتخاذ القرار السياسي في الدولة، وعلى سبيل المثال فقد كان لخير الدين بربروس دوره في حمل السلطان سليمان على التحالف مع ملك فرنسا - فرانسوا الأول - ضد ملك اسبانيا وامبراطور الغرب - شارلكان -.

لقد تضمن العرض - في الفقرات السابقة - إيجازاً لدور البحرية العثمانية في فتح القسطنطينية وفي فتح رودس وبعض الأعمال القتالية البحرية الأخرى. وقد يكون من المناسب إجراء وقفة قصيرة عند ما تم إنجازه من أعمال تحت قيادة مؤسس البحرية العثمانية (قبودان باشا خير الدين بربروس) والذي ركّز جهده في بداية أمره على محاربة قرصنة الصليبيين، والاستيلاء على سفنهم التجارية، وأخذ كافة ما بها من البضائع. وبيع ركابها وملاحيها بصفة رقيق - تماماً على نحو ما كانت تفعله سفن الصليبيين بالمسلمين -. وفي إحدى المرات أرسل إلى السلطان سليم الأول إحدى المراكب المأسورة إظهاراً لخضوعهم لسلطانه، فقبلها، وأرسل خلعاً سنية وعشر سفن للاستعانة بها على غزو مراكب الفرنج، فقويت شوكة خير الدين وأخوه عروج، وقررا

العمل على احتلال بعض سواحل الغرب ـ باسم السلطان العثماني ـ فاستولى خير الدين على ثغر (شرشال) الواقعة على بعد مائة كيلومتر من الجزائر والى الغرب منها ـ. ثم عاد إلى تونس ومنها أرسل إلى السلطان سليم الذي كان إذ ذاك بمصر رسولاً يدعى (كرد أوغلي) يؤكد لديه إخلاصه وولاءه للدولة العثمانية. أما (عروج) فبعد أن استولى على مدينة الجزائر نفسها، وهزم الجيوش الإسبانية التي أرسلها شارلكان لمساعدة الجزائريين على محاربة عروج. وفتح أيضاً مدينة تلمسان، وقتل بعدها بقليل في معركة ضد الإسبانيين الذين فشلوا في إعادة احتلال تلمسان والجزائر. وأرسل خير الدين الى السلطان سليم ـ وكان قد أتم فتح مصر ـ رسولاً من قبله (اسمه الحاج حسين) ليعلمه بفتح الجزائـر. وبذا صار هذا الإقليم ولاية عثمانية يدعى فيه في خطبة الجمعة باسم السلطان سليم، وتضرب النقود باسمه. واستمر خير الدين بعد ذلك في مطاردة سفن الفرنج، وإنزال قواته على سواحل إيطاليا وفرنسا واسبانيا، لتدمير ما يمكن تدميره والاستيلاء على ما يقع فى أيدى قواته من الأموال وأسر من يمكن أسره. كما فتح الحصن الذي أقامه الإسبانيون على أرض الجزيرة الصغيرة المقابلة لمدينة الجزائر.

أرسل السلطان سليمان بعدئذ إلى خير الدين طلباً بالكف عن التعرض للسفن الفرنسية وعدم مهاجمة السواحل الفرنسية، تنفيذاً لشروط التحالف الذي تم ابرام معاهدته بين الدولة العثمانية وفرنسا. فعمل خير الدين عندها على تركيز كل جهده ووسائطه ضد إسبانيا، انتقاماً من أهلها الذين ارتكبوا بحق المسلمين جميع أنواع الفظائع والمنكرات. وساعد كثيراً من المسلمين على الانتقال من الأندلس الى بلاد المغرب العربي ـ الإسلامي، وخاصة إلى الجزائر، حيث استقروا فيها، وتخلصوا من اضطهاد المسيحيين الذين كانوا يحملونهم قسراً وقهراً على الارتداد عن دينهم واعتناق المسيحية.

عمل السلطان سليمان في سنة ٩٣٩ هـ = ١٥٣٣ م على استدعاء خير الدين للحضور الى الآستانة فعينه أميراً للبحر (قبودان باشا) واتفق معه على التدابير الواجب اتخاذها لايقاف الأعمال العدوانية التي كان يمارسها قائد اسطول شارلكان (أندريا دوريا) ضد المدن والسفن الإسلامية، وتم دعم الاسطول بالقدرة الكافية، وانصرف خير الدين طوال فصل الشتاء لبناء المزيد من السفن. فلما أقبل صيف سنة ١٥٣٤ م، خرج خير

الدين باسطوله من مضيق الدردنيل، وهدفه الوصول الى تونس، ولكنه لم يتوجه إليها مباشرة، بل سار إلى مالطة، وهاجم بعض موانىء جنوب إيطاليا حيث عمل على تدمير ما عثر عليه من السفن ثم اتجه بصورة مباغتة إلى تونس (في أوائل سنة ١٥٣٥ م) وأعلن أنه إنما جاء لعزل السلطان مولاي حسن ـ آخر سلالة بني حفص التي حكمت تونس من سنة ٦٠٣ هـ = ١٢٠٦ م ـ وكان الأهالي ناقمين عليه لتعاونه مع عدو الدين شارلكان ـ وقام خير الدين بعزل حسن ونصب أخيه الرشيد مكانه، وبذلك احتل مدينة تونس وثغرها المسمى (حلق الوادي) بدون عناء كبير. وعندما علم شارلكان بذلك أسرع بتحركه، وتعاون مع طائفة فرسان الاسبتارية (رهبنة القديس حنّا الأورشليمي) والتي كانت قد نزلت بجزيرة مالطة بعد أن أخرجهم السلطان سليمان من جزيرة رودس، وقاد شارلكان بنفسه حملة قوية شاركه فيها أشراف اسبانيا، وانطلق باسطوله من ثغر برشلونه، فوصل الى حلق الوادي في صيف سنة ١٥٣٥ م. وحاصرها هي ومدينة تونس لمدة شهر تقريباً. ولما تم له فتحها، استولى على ما بقلعتها وثغرها من المدافع والمراكب، وسمح لجنده باستباحة تونس انتقاماً من أهلها الذين ساعدوا خير الدين، فقام جند شارلكان بقتل ونهب المدينة، وارتكبوا فيها أشد أنواع الفجور والفسق والمحرمات، وهدموا المساجد، وحرقوا ومزقوا ما ضمته المكتبات من أنواع الكتب الثمينة والنادرة. وقام شارلكان بعدئذ بتنصيب حليفه ـ مولاي حسن ـ وفرض عليه معاهدة تضمنت شروطاً قاسية، منها إخلاء سبيل الارقاء المسيحيين، والسماح لجميع المسيحيين بالاستيطان في إقليم تونس، وإقامة شعائر دينهم بدون معارضة، وأن يتنازل لشارلكان عن مدائن بونه (عنابة) وبنزرت وحلق الوادي، وأن يدفع له مبلغ اثني عشر ألف دوكا مصاريف الحرب، وأن يقدم له سنوياً اثني عشر حصاناً واثني عشر فرساً من الخيول العربية الأصيلة، تعبيراً عن ولائه وشكره. وأنه لو خالف أحد هذه الشروط، فيتوجب عليه دفع خمسين ألف دوكا في المرة الأولى، وإذا تكررت المخالفة فإنه يغرم بمائة ألف دوكا، ويسقط حقه في الملك إذا ما ارتكب المخالفة للمرة الثالثة. وعندما غادر شارلكان تونس، ترك فيها عشرة مراكب حربية وألف جندي إسباني. ووصل خير الدين متأخراً، لإنقاذ تونس، ووجد أنه لا يستطيع

معاودة الهجوم عليها بالقوة القليلة التي كانت معه، فأجل عملية إعادة فتحها إلى وقت آخر تتوافر فيه له ظروف مناسبة.

كان الصراع على الجبهة البرية ـ الأوروبية ـ خلال تلك الفترة مستمراً. كما كان الصراع بين ملك فرنسا وملك اسبانيا ـ شارلكان ـ مستمراً. وأرسل ملك فرنسا سفيراً الى السلطان سليمان أعلمه بتجدد الصراع بينه وبين شارلكان، وأبدى رغبته في تجديد التحالف بين الدولة العثمانية وفرنسا لمحاربة شارلكان، وكان الملك فرانسوا ـ ملك فرنسا قد وقع في سنة ١٥٣٩ م معاهدة مع شارلكان (معاهدة نيس) وتوسط لدى الباب العالي للتوقيع على هدنة بين الباب العالي وشارلكان، إلا أن السلطان سليمان أجاب بأنه غير مستعد لمهادنة شارلكان إلا إذا ردّ لملك فرنسا جميع القلاع والحصون التي انتزعها من ملك فرنسا. ورفض شارلكان هذا الشرط، فترددت العلاقات بينهما بالإضافة إلى ما كانت عليه من التدهور، وظهر أن الحرب هي المخرج الوحيد من هذا المأزق (سنة ١٥٤١ م) وفي هذه الفترة أرسل ملك فرنسا سفيره (المسيورنسـون) للتفاوض مع السلطان سليمان والاتفاق معه على الترتيبات اللازمة لتنظيم التعاون.

لم يصل السفير الفرنسي (المسيورنسون) على كل حال الى العاصمة (إسلام بول) فقد عمل حاكم ميلانو الذي كان تابعاً لشارلكان، على قتل السفير عند مروره ببلاده، وذلك على أمل العثور على رسائل أو وثائق يمكن لشارلكان استخدامها ضد عدوه فرانسوا الأول، بتهمة عدائه للمسيحية ومروقه عن الدين، فينشرها على ملوك أوروبا وأمرائها، ويستثيرهم بها ضده. ولكن السفير لم يكن يحمل معه ما يفيد شارلكان، وذهب دم السفير هدراً. وعندما علم فرانسوا الأول بقتل سفيره، أوفد أحد ضباطه (المسيوبولان) الى السلطان سليمان لطلب المساعدة على محاربة شارلكان بسفنه وقائدها (خير الدين). فتردد السلطان سليمان بسبب عدم استقرار فرانسوا على سياسة ثابتة، ولما عرفه فيه من التردد. ولكن السفير، وخير الدين تمكنا من إقناعه، لاسيما بعد أن وصل خبر مهاجمة شارلكان بجيوشه لمدينة الجزائر وارتداده عنها خائباً (في ٣١ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٥٤١ م) واستغرقت الاستعدادات وقتاً غير قصير، حتى إذا ما أقبل فصل الربيع من سنة ١٥٤٣ م، وبينما كان السلطان سليمان ينطلق بجيوشه براً

لحرب المجر، كان الاسطول العثماني بقيادة خير الدين يغادر مياه الآستانة ـ ومعه السفير الفرنسي بولان ـ قاصداً إحدى موانىء فرنسا الجنوبية ـ مارسيليا ـ حيث وصلها بعد أن أغار في طريقه على سواحل جزيرة صقلية، **واستقبل الفرنسيون الاسطول العثماني بالحفاوة والترحاب، وانضمت السفن الفرنسية الى الاسطول العثماني، الذي لم يلبث أن أقلع إلى (نيس) التي تمت محاصرتها براً وبحراً حتى تم فتحها (في ٢١ جمادى الأولى سنة ٩٥٠ هـ = ٢٢ ـ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٥٤٣ م) . وأعقب ذلك حدوث خلاف بين خير الدين والقوة البحرية الفرنسية، مما حمل ملك فرنسا على منح ميناء طولون للاسطول العثماني ـ لقضاء فصل الشتاء فيه . كما منح مبلغ ثمانمائة ألف فرنك فرنسي لتغطية نفقات الاسطول ورواتب جنده .**

استطاع شارلكان، وبالتعاون مع الكنيسة، استثارة الرأي العام الأوروبي ـ والفرنسي خاصة ـ ضد الملك فرنسوا الأول الذي تحالف مع أعداء دينه ـ المسلمين ـ. مما حمل الملك فرنسوا على رفض مساعدته للاسطول العثماني في السنة التالية (سنة ١٥٤٤ م). واضطر أيضاً للتوقيع على معاهدة صلح مع شارلكان (معاهدة كريسي). فعاد خير الدين باسطوله الى العاصمة (إسلام بول). ولم يلبث أن توفي فدفن بحي بشكطاش على شاطىء البوسفور، في الموقع المجهز لرسو سفن الاسطول العثماني.

كان السلطان سليمان قد استقبل (في سنة ٩٤٤ هـ = ١٥٣٧ م) سفيراً من قبل صاحب دهلي بالهند يستنجده ضد همايون بن ظاهر الدين محمد الشهير ببابر، والذي كان قد استولى على دهلي. كما وصل سفير آخر من قبل صاحب الجوزرات (أو الكجرات) بالهند أيضاً، وطلب المساعدة ضد البرتغاليين الذين أغاروا على بلاده واحتلوا أهم ثغورها. فما كان من السلطان سليمان إلا أن أرسل إلى والي مصر (سليمان باشا) وأمره بتجهيز أسطول ضخم بثغر السويس ـ على البحر الأحمر، لمحاربة البرتغاليين وفتح عدن وبلاد اليمن حتى لا تستولي عليها البرتغال، أو أي دولة أوروبية أخرى، فتعيق قوات الدولة العثمانية عن العمل في جهات الشرق، وتشكل في الوقت

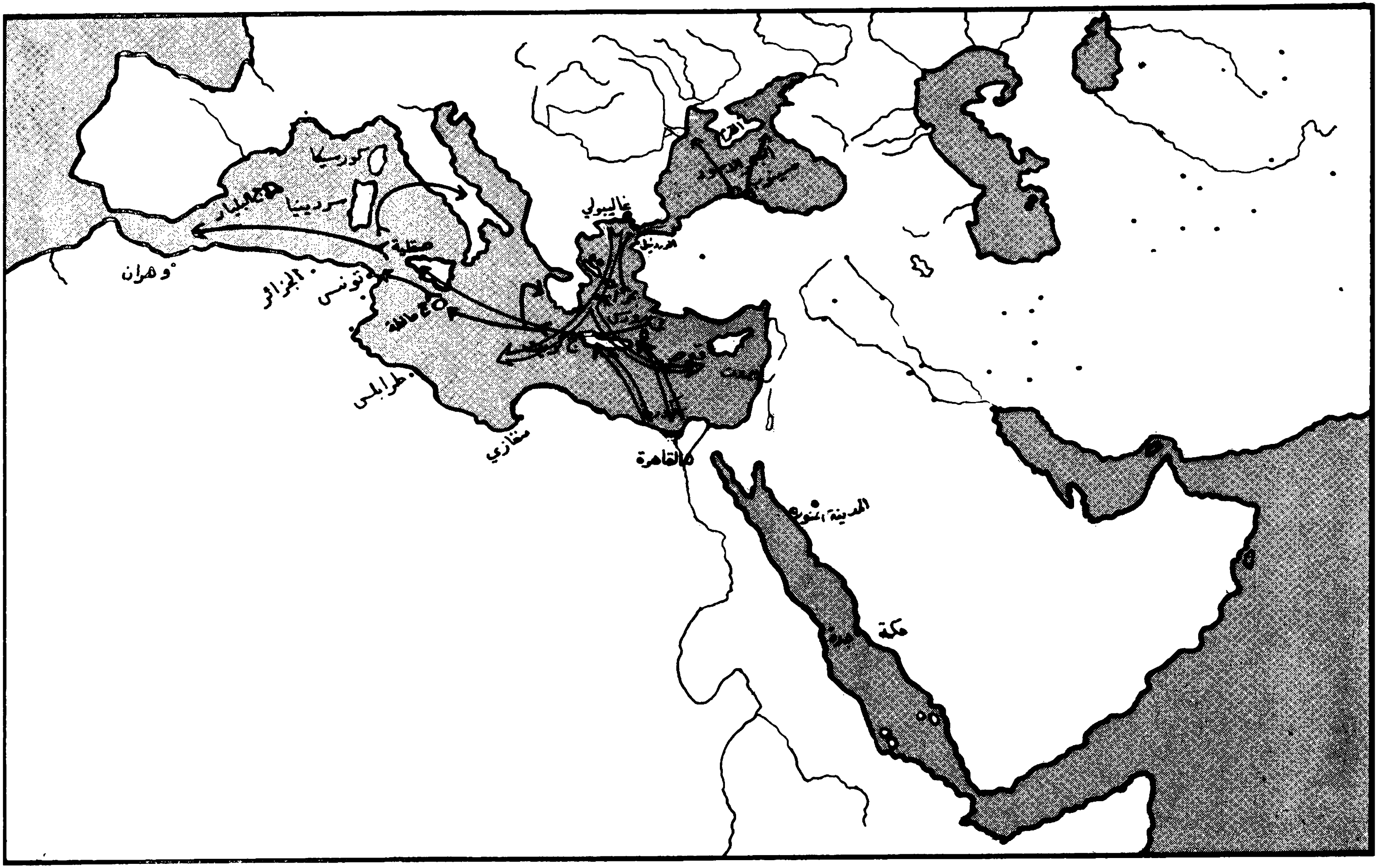
ذاته قاعدة للعدوان على مصر وسواها من بلاد المسلمين. فعمل (سليمان باشا) على بناء اسطول كبير شمل سبعين سفينة جرى تسليحها بالمدافع الضخمة، وأمكن انجاز العمل بسرعة مذهلة، **وسار والي مصر باسطوله في سنة ٩٤٥ هـ = ١٥٣٨ م ومعه عشرون ألف مقاتل، وفتح مدائن: عدن ومسقط، وحاصر جزيرة هرمز عند مدخل بلاد فارس، ثم توجه الى سواحل الجوزرات (أو الكجرات التي عاصمتها أحمد آباد) وفتح أغلب الحصون التي احتلها البرتغاليون هناك، لكنه لم يتمكن من فتح (ديو) فانصرف عنه بعد أن حاصره لمدة محدودة. وعاد الى اليمن حيث أكمل فتحها وجعل منها ولاية عثمانية.**

تجددت الحرب بين فرنسا ـ هنري الثاني ابن فرانسو الأول ـ وبين (شارلكان). سنة ٩٦٠ هـ ـ فأوفد ملك فرنسا الجديد سفيراً الى (إسلام بول) بمهمة تنسيق التعاون بين الاسطول العثماني والقوات البحرية الفرنسية للعمل المشترك ضد **(جزيرة كورسيكا)** عقاباً للجنويين المحتلين لهذه الجزيرة، والذين ساعدوا شارلكان ضد فرنسا. واستخدم هذه الجزيرة قاعدة لأعمال الاسطولين العثماني والفرنسي من أجل غزو سواحل إسبانيا وإيطاليا. وتم التوقيع على معاهدة لتحقيق هذا الهدف★ وسارت سفن العثمانيين والفرنسيين ففتحت جزيرة كورسيكا، بعد الإغارة على كلابريا وجزيرة صقلية. وتكرر وقوع ما حدث في المرة السابقة، فسرعان ما افتعل الفرنسيون الخلاف، وعاد الاسطول العثماني إلى الأستانة. وكانت هذه هي آخر مناسبة قاتل فيها الاسطول العثماني الى جانب الاسطول الفرنسي.

وجه السلطان سليمان بعدئذ جهده لدعم اسطوله الحربي وتعزيزه، لحماية الجزائر وطرابلس الغرب التي افتتحها (طرغود باشا) سنة ٩٧٣ هـ = ١٥٦٥ م. والتي بقيت عرضة لتهديد الاساطيل الاسبانية والجنوية. حتى إذا ما كانت سنة ٩٧٣ هـ = ١٥٦٥ م. توجه اسطول عثماني من مائتي سفينة لفتح **(جزيرة مالطة)** التي أصبحت قاعدة للفرسان الاسبتارية (رهبنة القديس حنا الأورشليمي) والتي بقيت مركز تهديد

(★) انظر قراءات ٢ في نهاية الكتاب (العلاقات الفرنسية العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني).

خطير لقطع الاتصالات البحرية بين تونس وجنوب إيطاليا (صقلية). واستمر الحصار لمدة أربعة أشهر دون توقف، رغم وفاة قائد الاسطول الجديد الذي خلف خير الدين في منصبه (قبودان باشا طرغول المشهور عند الفرنج باسم دراجوت). إلا أن قدوم فصل الشتاء، وكثرة الأعاصير البحرية، أرغمت الاسطول العثماني على رفع الحصار والعودة الى قاعدته - في الآستانة -.



النشاط البحري العثماني

١١ ـ الحرب في بلاد فارس .

ليس أمراً غريباً أن يرتبط ظهور أمة من الأمم بظهور أمة أخرى، فتاريخ الأمم والشعوب قد ضم أمثولات لا نهاية لها عن هذه الظاهرة التي ترتبط بدورة الحياة الإنسانية على أرض الله. وهكذا وبينما كانت الدولة العثمانية تشق طريقها نحو الظهور، كانت هناك سلالة أخرى قد أخذت في الظهور على أرض بلاد فارس. فقد جاءت مع رياح المغول التتار قبائل شتى من الترك وسواهم. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك الصراع الذي نشب بين قبائل القره قيونلي (الخروف الأسود) بقيادة جهان شاه، ومن بعده شروان شاه ـ تحت راية الشيعة والتشيع ـ. وبين قبائل آق قيونلي (الخروف الأبيض) بقيادة اوزون حسن ـ تحت راية السنة والجماعة ـ. وقد قدر لهذا الصراع أن يستمر طويلاً، وأن يسير في متاهات معقدة، إلى أن أسفر عن وصول (إسماعيل ابن الشيخ حيدر) [1] الى موقع قيادة الشيعة وتأسيس السلالة الصفوية التي كانت قد استقلت في أمورها بعد وفاة حيدر، واستحدثت لباساً جديداً للرأس هو (تاج حيدر) الأحمر ذو الاثنتي عشرة ذؤابة، رمزاً للاثني عشر إماماً ـ ومن هنا دعا العثمانيون مصطنعي لباس الرأس الجديد هذا ـ اسم (قزل باش ـ أي الرؤوس الحمراء). وجدت بعد وفاة حيدر أن تمزق شمل الأسرة، ودخلت في صراعات دموية، فخرج اسماعيل مطالباً بإرث أبيه وليس له من العمر إلا ثلاثة عشر عاماً؛ وليس معه من الأنصار والأتباع إلا سبعة رجال، فانطلق الى بلاد الأناضول وبلاد

(١) اسماعيل ابن الشيخ حيدر، وأمه هي دسبينة خاتون أميرة طرابزون (٨٩٣ ـ ٩٣٠ هـ = ١٤٨٧ ـ ١٥٢٤ م) وينتهي نسبه الى الشيخ صفي الدين ابن جبرائيل العلوي الحسني. وقد خلفه ابنه طهماسب (٩٢٠ ـ ٩٨٤ هـ = ١٥١٤ ـ ١٥٧٦ م). ثم خلفه ابنه اسماعيل الثاني الذي لم يحكم أكثر من سنة ومات سنة ٩٨٥ هـ = ١٥٧٧ م. ثم خلفه ابنه عباس الكبير (٩٩٧ ـ ١٠٣٩ هـ = ١٥٨٨ ـ ١٦٢٩ م) والذي بلغت الدولة الصفوية في عهده ذروة مجدها وقوتها.

الشام لجمع الأنصار وتنظيم القوات، حتى إذا ما كانت سنة ٩٠٦ هـ = ١٥٠٠ م. أصبح لدى اسماعيل من القوة ما يسمح له بخوض الصراع المسلح، فقاد جيشه لقتال خصمه ـ وخصم أبيه من قبل. (شروان شاه) حيث دارت معركة حاسمة عند كلستان، قتل فيها (فرخشاه) فانتهت بموته سلالته التي كانت تعتبر نفسها منحدرة من (كسرى أنوشروان الساساني) ثم إن اسماعيل احتل دربند (باب الأبواب ـ أوباكو)، لينقلب بعدها لقتال خان السنة ألوند (زعيم قبائل الآق قيونلي) في أذربيجان، والواقع أن انتصاره على (ألوند) قد مهد أمامه السبيل إلى تبريز حيث توج ملكاً (شاه) على بلاد فارس. ومع أن علماء الشيعة في تبريز. قد أعلموه بأن ثلثي سكان المدينة على الأقل ـ وكانت تضم ثلثمائة ألف ـ من أهل السنة، فقد سارع الى جعل التشيع مذهب الدولة الرسمي، ثم أردف ذلك بإكراه رعاياه جميعاً على سبّ وشتيمة الخلفاء أبي بكر وعمر وعثمان ـ رضوان الله عليهم ـ. وتابع اسماعيل توسيع حدود دولته بالاستيلاء على شيراز واستراباد ـ يزد ـ ثم إنه فتح الجزيرة الفراتية والعراق في سهولة ويسر، وهكذا انتهت إليه السيادة على المدينتين اللتين يقدسهما المتشيعون وهما النجف وكربلاء. ولما تم لاسماعيل إخضاع بلاد فارس، لم يبق أمامه من عدو غير العثمانيين في الغرب، والاوزبك الأتراك في تركستان بزعامة الخان محمد شيباني ـ وهم من السنة أيضاً. ولقد استثارت أعمال اسماعيل واجراءاته المضادة للسنة ـ وللدين الإسلامي ـ حمية الخان محمد شيباني الذي كتب الى اسماعيل ونصحه بالعودة الى النهج القويم ـ نهج السنة، غير أن اسماعيل ردّ بعنف، وتزايدت لهجة الخطابات المتبادلة مع الأيام شدة وضراوة. مما أدى في النهاية الى نشوب الحرب (سنة ٩١٦ هـ = ١٥١٠ م) فقاد اسماعيل جيشاً ضخماً، أتاح له زيارة ثاني الأماكن المقدسة الكبرى عند الشيعة (ضريح الإمام علي الرضا في مدينة مشهد). والتقى الجمعان عند طاهر آباد قرب مرو، فدارت الدائرة على (الخان محمد شيباني) وسقط شهيداً. فما كان من اسماعيل إلا أن بعث بجثته محنطة إلى السلطان بايزيد، في حين وضع جمجمته في غشاوة من الذهب ليتخذ منها كأساً للشراب. ولكن هذه الهزيمة لم تقض على قوة (الأوزبك السنة) وبقيت هذه القوة مصدر تهديد للدولة الصفوية من جهة الشرق.

لم يقف (الشاه اسماعيل) عند حدود ما وصل إليه، بل أخذ في التآمر ضد الدولة العثمانية التي كان لها ما يشغلها على جبهة الغرب ضد الفرنج الصليبيين. ولكن حجم التآمر بلغ درجة لم يعد بالمستطاع إغفالها أو تجاوزها. فقد عمل الشاه اسماعيل على تحريض الناقمين على السلطان العثماني من أبنائه وإخواته الطامعين في السلطة على نحو ما فعله عندما استضاف الأمير أحمد وحرضه ضد والده بايزيد الثاني ثم ضد أخيه سليم الأول، محاولاً بذلك تفجير الدولة العثمانية وتمزيقها من الداخل. كما أنه أرسل وفداً إلى سلطان مصر - قانصوه الغوري - وطلب التحالف معه لايقاف تعاظم قدرة الدولة العثمانية، وبين له بأنهما إذا لم يتحالفا، تمكنت الدولة العثمانية من محاربة كل منهما على التتابع وقهره وسلبه الملك.

ولم يكن السلطان سليم الأول غافلاً عما يحدث حول حدود بلاده، فبدأ بإحصاء عدد الشيعة المنتشرين في الولايات المتاخمة لبلاد الفرس (العجم) بطريقة سرية، ثم أمر بقتلهم جميعاً، وكان عددهم - على ما قيل - أربعين ألفاً تقريباً. ثم أعلن الحرب على الشاه اسماعيل، وارتحل بجيوشه من مدينة أدرنه. (في ٢٢ محرم سنة ٩٢٠ هـ = ١٩ آذار - مارس - سنة ١٥١٤ م).

وتبادل في أثناء مسيره مع الشاه اسماعيل رسائل مفعمة بالإهانات والشتائم. وسار الجيش العثماني تحت قيادة السلطان سليم ذاته، على نحو ما جرت به العادة - قاصداً عاصمة بلاد عدوه (تبريز). ولم يحاول جيش الشاه اسماعيل مجابهة تقدم الجيش العثماني على الحدود، بل عمل على التراجع أمامه لاستدراجه الى عمق بلاد فارس واستنزافه، ثم الانقضاض عليه في المكان والزمان المناسبين. وأخيراً، وقعت المعركة في وادي (جالدران أوغالدران) في أرباض تبريز يوم ٢ رجب سنة ٩٢٠ هـ (٢٤ - آب - أغسطس - سنة ١٥١٤ م). وأسفرت المعركة الحاسمة عن انتصار العثمانيين انتصاراً رائعاً - بفضل تفوقهم بالمدفعية بالدرجة الأولى -. وهرب الشاه اسماعيل، بما بقي من جيشه، ووقع كثير من قادته في الأسر، كما وقعت إحدى زوجاته في الأسر أيضاً، ولم يقبل السلطان سليم ردها بل زوجها من أحد موظفيه - كتابه - انتقاماً من الشاه وتحقيراً له، وفتحت مدينة (تبريز) أبوابها للسلطان الظافر سليم الذي دخلها بعد

انقضاء اسبوعين تقريباً على المعركة، واستولى على خزائن الشاه، وأرسلها الى عاصمته (إسلام بول). وكذلك أرسل إليها أربعين شخصاً من أمهر صناع هذه المدينة. غير أن تبريز كانت تفتقر للطعام والمواد التموينية اللازمة لامداد الجيش العثماني الكبير، مما حمل السلطان سليم على الانسحاب منها بجيشه بعد ثمانية أيام من إقامته فيها. وانطلق لمطاردة الشاه اسماعيل حتى وصل الى شاطىء نهر آراس - في شمال بلاد فارس (العجم). وعندها امتنع الانكشارية عن التقدم لاشتداد البرد وعدم توافر الألبسة الشتوية، والافتقار للمواد التموينية، فرجع بجيشه إلى مدينة (أماسية) بآسيا الصغرى للاستراحة وقضاء فصل الشتاء وإعادة التنظيم لاستئناف الحرب. حتى إذا ما أقبل فصل الربيع، رجع السلطان سليم إلى بلاد الفرس (العجم) ففتح قلعة كوماش الشهيرة، وإمارة (ذي القدر) في شرق الأناضول. ثم رجع الى (إسلام بول) تاركاً لقادته مهمة فتح الولايات الفارسية الشرقية. ولما وصل إليها أمر بقتل عدد كبير من ضباط الانكشارية الذين كانوا سبب الامتناع عن التقدم في بلاد فارس وذلك خشية من انتشار روح التمرد وضعف الانضباط في الجيوش العثمانية كما أمر بقتل قاضي عسكر هذه الفئة (واسمه جعفر جلبي) لأنه كان من كبار المحرضين على رفض الأوامر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جعل لنفسه حق تعيين قائدهم العام، بدون أن يكون هذا القائد من بين قادة الإنكشارية ليضمن بذلك السيطرة عليهم، وكان التقليد المتبع من قبل هو تعيين أكثر ضباط الإنكشارية قدماً في منصب القائد العام.

نجحت الجيوش العثمانية - بعد عودة السلطان سليم الى العاصمة - في فتح مدن إقليم ديار بكر مثل ماردين وأورفة والرقة والموصل. ولم تحاول قبائل الأكراد مقاومة الجيوش العثمانية غير أنها اشترطت البقاء تحت حكم رؤساء قبائلها وشيوخها.

توفي الشاه اسماعيل سنة ٩٣١ هـ = ١٥٢٤ م وخلفه ابنه (طهماسب) فسار على نهج أبيه في التصدي للأوزبك في الشرق والعثمانيين في الغرب. مما حمل الأوزبك - بقيادة عبيد خان بن شيباني خان - على توجيه سبع حملات ضد بلاد فارس (ما بين سنة ٩٣٢ - ٩٤٧ هـ = ١٥٢٥ - ١٥٤٠ م) وكان من نصيب هراة أن تعاني أكثر من أي مدينة أخرى شرّ هذه الحروب. وتعرض الشيعة للاضطهاد والتنكيل بهم، بمثل ما

كانوا يفعلونه مع أهل السنة. أما على جبهة العثمانيين، فقد تكرر تقريباً ما سبق حدوثه، إذ قام خان مدينة بدليس ـ أو بتليس (شريف بك) بالانحياز الى طهماسب، مستفيداً من موقع مدينته على الحدود بين الدولتين الفارسية والعثمانية.

ولما كان السلطان سليمان القانوني منصرفاً للقتال على جبهة أوروبا، فقد وجّه جيشاً كبيراً لقتال الشيعة الصفويين بقيادة وزيره الأول ـ الصدر الأعظم ابراهيم باشا ـ.

وسار الجيش العثماني عبر الأناضول، ولكن قبل وصوله الى (قونية) وصل إليه (في ٢ ربيع الآخر سنة ٩٤٠ هـ = ٢١ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٥٣٣ م) شمس الدين ابن حاكم أذربيجان الذي كان تابعاً لطهماسب، وانضم إلى الجيوش العثمانية، ومعه رأس شريف بك، الذي حاربه والده وقتله. ولذلك ارتحل ابراهيم باشا بجيشه الى حلب لقضاء فصل الشتاء فيها، فلما أقبل ربيع السنة التالية (١٥٣٤ م). عاد فقاد جيشه وسار به عبر بلاد فارس، وفتح في طريقه جميع الحصون والقلاع المجاورة لبحيرة (وان) حتى وصل الى تبريز، فدخلها بدون أن يصطدم بأي مقاومة. (في غرة شهر محرم الحرام سنة ٩٤١ هـ = ١٣ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٥٣٤ م) وبنى بها قلعة وخصص حامية عثمانية قوية للإقامة فيها، وذلك لمنع محاولات التمرد أو الاضطراب.

وجاء السلطان سليمان إلى تبريز (في ١٦ صفر سنة ٩٤١ هـ = ٢٧ أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٥٣٤ م) فاستقبله أهلها بحفاوة بالغة. فعين ابن الأمير شيروان قائداً لحامية مدينة تبريز ـ. كما استقبل الملك فطفر خان ملك غيلان ـ أو كيلان ـ. وغيره من أمراء الفرس الذين تخلوا عن ولائهم للشاه طهماسب وانحازوا للسلطان سليمان، وأعلنوا ولاءهم له. وسار السلطان سليمان بجيوشه الى مدينة سلطانية التي تقهقر إليها الشاه بجيوشه، غير أن صعوبة الطرق ووعورتها مما جعل من المحال تقديم المدافع الضخمة والعربات التي زادت الأمطار والوحل من صعوبة تحركها، مما حمل السلطان سليمان على العودة والتوجه إلى مدينة بغداد. وتقدم ابراهيم باشا ـ الصدر الأعظم وسرعسكر الجيوش العثمانية ـ لاحتلالها قبل وصول السلطان، فدخلها ووجدها خاوية

من الجنود، إذ تركها حاكمها بكل جنوده هرباً من الوقوع في قبضة العثمانيين. وأقام السلطان سليمان في مدينة بغداد لمدة أربعة أشهر عمل خلالها على إعادة تنظيم الأمور الداخلية للبلاد، وزار قبور الأئمة العظام، وقبر الإمام علي كرّم الله وجهه في مدينة النجف وقبر ابنه الحسين في كربلاء. وأرسل رسله الى البندقية وفيينا للإعلان عن انتصاره على الشاه طهماسب وإعادة فتح تبريز وبغداد.

عاد السلطان سليمان بجيوشه إلى مدينة (تبريز) في ٢٨ رمضان سنة ٩٤١ هـ (٢ نيسان - ابريل - سنة ١٥٣٥ م) ومرّ ببلاد الأكراد وإقليم المراغة في الشمال الغربي من ايران ومن قزوين، وذلك بعد أن ترك في بغداد حامية من ألفي جندي بقيادة أحد قادته. وعندما وصل الى تبريز أقام فيها لمدة اسبوعين تقريباً عمل خلالها على إعادة تنظيم أمور البلاد وتعيين الولاة والقادة، ثم رجع الى الآستانة.

وصل إلى (إسلام بول) في سنة ٩٥٤ هـ = ١٥٤٧ م أخ للشاه طهماسب (اسمه القاصب مرزا) وقابل السلطان سليمان دعمه ضد أخيه الذين اهتضم له حقوقاً، فانتهز السلطان هذه الفرصة للهجوم من جديد على بلاد فارس، ولم يلبث أن سار بجيوشه قاصداً مدينة تبريز في بداية سنة ١٥٤٨ م، وفتح في طريقه الجزء التابع لحكم طهماسب من بلاد الأكراد، كما فتح قلعة وان الشهيرة. وعاد الى عاصمته. أما القاصب مرزا فأخذ أسيراً في إحدى المعارك بعد أن سار مع جيش من الأكراد إلى قرب مدينة أصفهان.

يظهر أن الشاه طهماسب قد أفاد من تجاربه السابقة في علاقاته مع السلطان سليم ثم مع ابنه سليمان القانوني، ولهذا فعندما تمرد الأمير بايزيد ضد أبيه سليمان القانوني، ثم لجأ هو وأولاده - بعد هزيمته في القتال - إلى طهماسب، اتصل طهماسب سراً بالسلطان سليمان، وعمل على تسليمه بايزيد وأبنائه فتم إعدامهم (سنة ٩٦٩ هـ = ١٥٦١ م).

لم تتحسن العلاقات العثمانية الصفوية بموت السلطان سليمان القانوني وطهماسب. فقد انتقلت الى خلفاء الطرفين مشاعر الثأر، وروح المنافسة، فعندما توفي طهماسب (سنة

٩٨٤ هـ = ١٥٧٦ م) وقتل معه ابنه حيدر بعد ساعات قليلة، **تولى الحكم اسماعيل الثاني الذي حاول تغيير سياسة دولته، وأظهر كراهيته علناً للمذهب الشيعي، وأغفل شعار الشيعة على ما ضرب من نقود، وحظر التعرض بالسب أو الشتيمة للخلفاء الراشدين الثلاثة الأول، الأمر الذي أغضب الشيعة المتعصبين (القزل باش) فدسوا له من قتله بالسم - على الأغلب - ولما تمض سنة على تسلمه الحكم (سنة ٩٨٥ هـ = ١٥٧٧ م). وعمل الشيعة (القزل باش) على تنصيب أخيه (محمد خدابنده - أي محمد عبد الله) في منصب الشاه.**

أفادت الدولة العثمانية من انقسام الصفويين وانصرافهم لصراعاتهم الداخلية، فوجهت جيوشها بقيادة (لاله مصطفى باشا). الذي سار بجيوشه قاصداً إقليم الكرج - في جنوب بلاد القفقاس - أو القوقاز - من بلاد الجركس، وذلك سنة ٩٨٥ هـ = ١٥٧٧ م. باعتبار أن هذا الإقليم كان خاضعاً لحكم شاه الصفويين، واستطاع (لاله مصطفى باشا) فتح الإقليم والاستيلاء على عاصمة الكرج (تفليس) بعد أن انتصر على جيش الشاه والتغلب على قائده (دقماق) بالقرب من حصن جلدر (غلدر). وحاول جيش الشاه تنظيم قواته والقيام بهجوم جديد، ولكنه مني بهزيمة ثانية بعد ثلاثة أشهر من هزيمته السابقة (وكان ذلك في ٨ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٥٧٨ م). وعاد (لاله مصطفى باشا) بجيشه الى (طرابزون) لقضاء فصل الشتاء وإعادة تنظيم قواته. وعمل قبل عودته الى تقسيم بلاد الكرج الى أربعة ألوية (سناجق): شيروان وتفليس والقسمين الأصليين. وعين ولاة من الكرج أنفسهم لإدارة هذه الألوية (المحافظات). وحصن مدينة (قارص) فجعلها من أمنع معاقل الدولة على الحدود (وبقيت كذلك الى أن احتلتها القوات الروسية سنة ١٨٧٧ م).

عمل الأمير حمزة ميرزا على قيادة أربعة جيوش ضخمة وسار بها لمحاربة العثمانيين، وهاجم بلاد شيروان من جميع جهاتها، مما حمل القائد العثماني على الإنسحاب من مدينة شيروان إلى مدينة (دربند - باكو أو باب الأبواب). ثم تابع (حمزة ميرزا) تقدمه وحاصر مدينة (تفليس) غير أن حامية المدينة صمدت للحصار، ثم جاءتها قوات الدعم العثمانية، مما أرغم قوات الصفويين على رفع الحصار (سنة ٩٨٧ هـ =

١٥٧٩ م). وانطلق حاكم اقليم شيروان العثماني (عثمان باشا) فسار بجيشه لفتح بلاد (طاغستان) [1] حيث دارت معركة طاحنة انتهت بانتصار العثمانيين انتصاراً حاسماً (في ٩ - أيار - مايو - سنة ١٥٨٣ م) وفتح اقليم طاغستان. ثم سار الى بلاد القرم واخترق جبال القوقاز (قاف) وسهول روسيا الجنوبية، لعزل خانها عقاباً له على امتناعه عن إرسال القوات والدعم للدولة العثمانية في حرب قواتها للصفويين.

وعانى الجيش العثماني أقصى المشاق وأشد الصعوبات بسبب وعورة الطريق وهجمات عصابات الروس، حتى وصل إلى عاصمة الخان محمد كراي (كافا). فجمع الخان جيشاً ضخماً من فرسان القوقاز المشهورين بالإقدام والشجاعة، وحاصر عثمان باشا وجيوشه المستنزفة والمتعبة. وجابه الجيش العثماني مأزقاً صعباً تهدده بالدمار والفناء لولا أن تدخل شقيق الخان (إسلام كراي) الذي وعده العثمانيون بالإمارة، فقاد جيشه، ودس من قتل أخيه (محمد كراي) غيلة وغدراً، فتفرقت قواته وتمزقت (سنة ١٥٨٤ م). وخرج الجيش العثماني بقيادة قائده (عثمان باشا) وعاد إلى الآستانة. حيث استقبل استقبال المنتصرين الكبار، **وعين في منصب رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) والقائد الأعلى للجيش (سرعسكر). فقاد جيشاً ضخماً من مائتي وستين ألف مقاتل، قاصداً بلاد فارس، فاخترقها بدون مقاومة كبيرة، ثم اتجه الى مدينة (تبريز) فدخلها بعد أن انتصر على (الأمير حمزة ميرزا) وترك فيها حامية قوية.**

وهكذا، وبعد حروب استمرت ست سنوات متواليات، استنزفت فيها قوات الطرفين، جرت اتصالات للوصول الى الصلح. وتم التوقيع على معاهدة الصلح في ٢١ - آذار - مارس - سنة ١٥٨٥ م، وتضمنت هذه المعاهدة شروطاً منها تنازل الصفويين للدولة العثمانية عن إقليم الكرج وشيروان ولورستان (بين خوزستان وأصفهان في الجنوب الغربي من بلاد فارس) وجزء من أذربيجان ومدينة تبريز. وعرفت الحدود نوعاً من الهدوء والاستقرار.

---

(١) طاغستان: ومعناها البلاد الجبلية، إقليم بآسيا يقع شرقي بلاد كرجستان. ومحصور بين بحر الخزر وجبال القوقاز، كان تابعاً للفرس. ثم تنازلوا عنه لحكومة الروسيا القيصرية سنة ١٨١٦ م. أهم مدنه مدينة (باكو) الواقعة على بحر الخزر (قزوين) والتي تشتهر بحقول البترول.

٩ ـ ليبانتي والطريق للهزائم.

وصلت الدولة العثمانية إلى أوج قوتها واقتدارها، ولكن هذه القوة لم تتمكن من إخفاء بذور الضعف ونوبات المرض الدفين الكامنة في تفجر الصراعات على كافة تخوم الدولة المترامية الأطراف. وبلغت الدولة العثمانية ذروة تماسكها واتحادها، غير أن ذلك لم يتمكن من اخفاء عوامل التفتت والتمزق الكامنة وراء الصراعات الداخلية، وتعاظم دور (العسكرتاريا) إذا ما جاز التعبير، من خلال انحرافات الانكشارية، ومن خلال الحروب المذهبية. ولقد كان باستطاعة الخلفاء العثمانيين الأقـوياء معالجة نقاط الضعف وعوامل التفتت بتدخلهم الشخصي، وبما لهم من السلطة المادية والمعنوية. غير أن الخلف لم يتملكوا فضائل السلف، ووجدوا في الدعة ومتاع الدنيا ما يصرفهم عن اداء واجبهم وتحمل مسؤولياتهم. فتخلوا في معظم الحالات عن قيادة الحرب وإدارة الدولة، فكان لا بد للتصدع من الظهور، وكان لا بد للإنحراف من أن يتزايد، وكان لا بد للمرض من أن يتفاقم ويستشري. غير أن الدولة كانت قادرة على الاحتفاظ بمكانتها الرفيعة بفضل قوة الاستمرار أحياناً، وبحكم انصراف الأعداء الخارجيين والداخليين لما يشغلهم عن أمورهم في أحيان أخرى، وبحكم ظهور خلفاء أقوياء في بعض الأحيان أيضاً.

وهكذا، وبعد انقضاء أجل الجيل المؤسس للدولة (العشرة الأوائل) بدأ ألق الدولة الذي بهر الأبصار في الكسوف التدريجي. وقد بدأ ذلك في أيام (السلطان سليم الثانـي)[١]. الذي بدأ خلافته بعقد معاهدة مع النمسا (في ١٧ شباط ـ فبراير ـ

(١) السلطان الغازي سليم خان الثاني، ابن السلطان سليمان القانوني، وهو الحادي عشر بين الخلفاء العثمانيين (٩٣٠ ـ ٩٨٢ هـ = ١٥٣٣ ـ ١٥٧٤ م) أمه روسية واسمها روكسلان. كان لها تأثير كبير على السلطان سليمان، وعرفت بالتاريخ العثماني باسم (خرم أو خورم). ومارست دوراً في =

سنة ١٥٦٨ م. احتفظت بموجبها النمسا بما احتلته من بلاد المجر مقابل الجزية السنوية التي سبق الاتفاق على قيمتها أيام السلطان سليمان، مع اعترافها بتبعية أمراء تراتسلفانيا والفلاخ والبغدان إلى الدولة العثمانية. وتجددت أيضاً الهدنة مع ملك بولونيا باعتراف السلطان سليم الثاني بالتحالف الذي تم عقده بين ملك بولونيا وأمير البغدان. كما تجددت المعاهدات التي عقدت بين فرنسا والدولة العثمانية. وزاد عليها السلطان سليم الثاني امتيازات قنصلية أخرى ومنها إعفاء كل فرنسي من دفع الخراج الشخصي، وأن يكون للقناصل الفرنسيين حق البحث عمن يكون عند العثمانيين من أسرى الفرنسيين وإطلاق سراحهم، والبحث عمن أسرهم ومعاقبته. وأن يرد السلطان كافة الأشياء والمتاع مما يستولي عليه قراصنة البحر من المراكب الفرنسية ومعاقبة الذي استولى عليها. وأن تكون المراكب العثمانية ملزمة بمساعدة السفن الفرنسية على شواطىء الدولة العثمانية وحماية من بها من الرجال والمتاع، وأن يكون لفرنسا كل الامتيازات الممنوحة لجمهورية البندقية (فينيسيا) وقد عمل ملك فرنسا (شارل التاسع)[1] على دعم التحالف مع السلطان سليم الثاني فاتفق معه على ترشيح أخي ملك فرنسا (هنري دي فالوا) لعرش بولونيا، ليكون لهما عوناً ضد النمسا من جهة والروسيا من

= إدارة الدولة وتعيين رؤساء الوزراء والقادة. وأوغرت صدر زوجها (سليمان القانوني) لقتل ابنه مصطفى وابنه الرضيع، ثم قتل ابنه الثاني (بايزيد) وأولاده الخمسة، حتى لا يكون هناك من ينافس ابنها سليم في الإرث والسلطان. فكان سلوك السلطان سليمان تجاه أهله ـ أولاده ـ بتحريض روكسلانه، هو الصفحة السوداء في حياة هذا الفاتح العظيم.

(١) شارل التاسع: (CHARLES IX) ملك فرنسا (١٥٥٠ ـ ١٥٧٤ م) وهو ابن هنري الثاني وكاثرين دي مديتشي: (CATHERINE DE MEDICIS). تم تنصيبه ملكاً على فرنسا بعد موت أخيه فرانسوا الثاني سنة ١٥٦٠ م. ونظراً لصغر سنه فقد أصبحت أمه كاثرين دي مديتشي وصية على العرش. وكان عهده عهد حرب طاحنة بين الكاثوليك والبروتستانت، إلى أن تم الصلح بينهما سنة ١٥٧٣ م. واتفق الفريقان على أن يزوج الملك أخته لملك نافار البروتستانتي الذي حكم فرنسا بعدئذ باسم هنري الرابع. لكن كاثرين لم ترض عن هذا الزواج، فدبرت حملة من المذابح كان من أشهرها مذبحة سان بارثيلمي: (SAINT BARTHELEMY) والتي تم فيها على ما قيل ذبح ستين ألف بروتستانتي، كان من بينهم عدد كبير من النبلاء والأمراء لعل من أشهرهم الأميرال كوليني. وقد نفذت هذه المذبحة في ١٣ ربيع الثاني سنة ٩٨٠ هـ = ٢٣ ـ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٥٧٢ م.

جهة أخرى، وقد تم ذلك فعلاً، وصارت بولونيا تحت حماية الدولة العثمانية حماية فعلية.

وصارت فرنسا هي المسيطرة على التجارة في البحر الأبيض المتوسط وجميع البلاد التابعة للدولة العثمانية، وأرسلت فرنسا تحت ظل هذه المعاهدات عدة إرساليات دينية كاثوليكية إلى كافة بلاد الدولة التي يوجد بها مسيحيون، لاسيما في بلاد الشام لتعليم أولادهم وتربيتهم على محبة فرنسا والولاء لها والارتباط بها.

حدثت خلال هذه الفترة ثورة في اليمن (سنة ٩٧٦ هـ = ١٥٦٩ م) فوجهت الدولة جيشاً ضخماً لقمع هذه الثورة التي تولى قيادتها الشريف مطهر بن شرف الدين يحي، وقد دعم الجيش العثماني بجيش آخر من مصر، فتم القضاء على الثورة، وتم فتح جميع القلاع، ودخل الجيش العثماني الى عاصمة الإقليم (صنعاء). مما أرغم الشريف مطهر على الاعتراف بسلطة الدولة العثمانية في السنة التالية (٩٧٧ هـ = ١٥٧٠ م).

كانت قبرص تابعة لدولة البندقية، وبقيت تمارس العدوان على الدولة العثمانية، فكان لزاماً اقتلاعها من قبضة الفرنج الصليبيين. فأرسلت إليها قوة من مائة ألف مقاتل بقيادة (لاله مصطفى باشا) وكانت السفن الحربية والسفن الناقلة للجند بقيادة (بيالى باشا). وقد تحركت هذه القوة الى قبرص في سنة ٩٧٨ هـ = ١٥٧٠ م.

وألقى الاسطول العثماني مراسيه أمام مدينة (ليماسول) وأمكن فتحها بعد حصار استمر شهر ونيف. وانتقلت القوات العثمانية لحصار (فاماغوستا) التي تأخر فتحها بسبب فصل الشتاء، فأعيد احكام الحصار مع قدوم فصل الربيع التالي، إلى أن تم فتحها في ٢ - آب - أغسطس - سنة ١٥٧١ م (١٠ ربيع الأول سنة ٩٧٩ هـ) وبذلك دانت الجزيرة لحكم المسلمين، العثمانيين. وتبع ذلك إغارة الاسطول العثماني على جزيرة (كريت) وجزيرة زنطه (زاكينثوس). كما تم فتح مدن دلسنيو وأنتيباري على البحر الأدرياتيكي - قرب الحدود الالبانية -.

لم تقف جمهورية البندقية مكتوفة الأيدي من فتح العثمانيين لجزيرة قبرص،

وخروجها من أيدي البنادقة، فوجهت اسطولها الى سواحل كريت لحمايتها والدفاع عنها. وفي الوقت ذاته بعثت بطلب النجدات من البابا بولس الخامس، ومن ملك اسبانيا فيليب الثاني، وتمت الاستجابة لطلب البندقية فتم حشد سبعين سفينة اسبانية و١٢ سفينة للبابا و٩ سفن قدمتها طائفة الاسبتارية (رهبنة القديس حنا الأورشليمي) بالإضافة ١٤٠ سفينة قدمتها البندقية. وأسندت قيادة هذه القوة الى ابن ملك النمسا شارلكان (واسمه دون جوان ـ وهو ابن غير شرعي لفيليب الثاني ١٥٤٥ ـ ١٥٧٨ م). **فكان عدد سفن أسطول هذه الحملة الصليبية هو ٢٣١ سفينة. وأثناء ذلك كان الاسطول العثماني قد ضم ثلاثمئة سفينة حربية،** وقد عاد من قبرص الى خليج ليبانتي ـ ناوباقتوس قديماً ـ عند فم خليج كورنثوس. فتحرك اسطول الصليبيين من قاعدة تجمعه في (مسينا) وانطلق لقتال الاسطول العثماني، الذي تحرك بقيادة قائده (قبودان باشا والي الجزائر). فدارت معركة طاحنة في المياه الإقليمية لقاعدة ليبانتي. استمرت ثلاث ساعات متوالية، **وأسفرت عن انتصار الاسطول الصليبي، حيث دمرت وأغرقت ٩٤ سفينة عثمانية وأخذت ١٣٠ سفينة عثمانية، وغنمت قوات الحملة الصليبية ٣٠٠ مدفعاً، و٣٠ ألف أسير.** (سنة ٩٧٩ هـ = ١٥٧١ م).

استقبل العالم المسيحي هذا النصر بكل مظاهر البهجة والفرح. واستقبل البابا قائد الحملة ـ دون جوان ـ في كنيسة القديس بطرس، وهنأه على ما حققه في خدمة الصليبية. ومقابل ذلك اهتاج العالم الإسلامي، واجتاحته حمى الغضب، لاسيما في الآستانة، حيث كاد المسلمون يفتكون برجال الإرسالية الكاثوليكية لولا تدخل الوزير محمد باشا صقللي، وعمله على احتجاز المرسلين ووضعهم تحت الحماية إلى أن تدخل سفير فرنسا، فأطلق سراحهم.

انصرف الوزير محمد باشا صقللي لإعادة بناء الاسطول العثماني بسرعة. وأفاد من فصل الشتاء لانجاز العمل الذي خصص له كل جهده وكل ما يحتاجه من الأموال والرجال والمواد، **وبوغت العالم الصليبي، عندما ظهر الاسطول العثماني الجديد في صيف سنة ١٥٧٢ م، وقد ضم مائتي وخمسين سفينة.**

حدث خلال ذلك اختلاف بين أمير البحر الإسباني وأمير البحر البندقي، وعرفت جمهورية البندقية أنها ليست في ظروف مناسبة لمجابهة احتمال الحرب ضد الاسطول العثماني، فسعت لابرام عقد صلح منفرد مع الدولة العثمانية، وجرت اتصالات متتالية، أمكن في نهايتها عقد صلح (في ٣ ذي القعدة سنة ٩٨٠ هـ = ٧ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٥٧٣ م). تنازلت بموجبه البندقية عن حقها في جزيرة قبرص، بالإضافة إلى دفع غرامة حربية للدولة العثمانية قدرها ثلثمائة ألف دوكا.

اتجه الاسطول الاسباني بقيادة ـ دون جوان ـ بعد معركة ليبانتي، إلى تونس، ووصلها مع نهاية سنة ١٥٧٢ م، واحتلها بدون مقاومة بسبب جلاء الحامية العثمانية عنها، عند قدوم سفن الاسطول الصليبي، وإدراكها أنها لا تستطيع مواجهة قوات الحملة. ورجع سلطان تونس مولاي حسن الذي كان قد لجأ الى الاسبانيين عندما فتح العثمانيون بلاده. غير أنه لم يستقر أكثر من ثمانية أشهر، فقد استطاع العثمانيون إعادة فتح تونس (سنة ١٥٧٥ م). وحقق العثمانيون انتصاراً مماثلاً على جبهة البغدان بعد معركة كبيرة أهرقت فيها دماء غزيرة (في ٩ حزيران ـ يونيو ـ ١٥٧٤ م) وذلك بسبب تمرد الأمير (ايوونيا) على الدولة العثمانية، حيث تم صلبه بعد انتصار العثمانيين ليكون عبرة لغيره.

ترك ملك بولونيا (هنري دي فالوا) مقر حكومته، ورجع إلى فرنسا في بداية سنة ١٥٧٥ م (٩٨٢ هـ). وكان السلطان سليم الثاني قد توفي وخلفه (مراد لثالث)[1] الذي ما إن علم بإجراء هنري دي فالوا حتى أوصى نبلاء بولونيا وأمراءها بانتخاب أمير ترانسلفانيا (باتوري) ليصبح ملكاً عليهم، فانتخبوه. وبذلك صارت بولونيا ذاتها تحت حماية الدولة العثمانية.

---

(١) السلطان الغازي مراد خان الثالث: (٩٥٣ ـ١٠٠٣هـ = ١٥٤٦ ـ ١٥٩٥ م) تولى الحكم بعد وفاة أبيه سليم الثاني سنة ٩٨٢ هـ = ١٥٧٤ م. واعتبر الثاني عشر في تسلسل الخلافة العثمانية. بدأ حكمه باصدار أمر بمنع الإنكشارية من شرب الخمر، بعد أن شاع شربه في عهد أبيه، فثار الإنكشارية لذلك، واضطروه لإباحته لهم بمقدار لا يترتب منه ذهول العقل، أو إثارة الفوضى واقلاق الراحة العامة. كان شاعراً مجيداً فطناً، إلا أنه كان كثير الميل لاقتناء الجواري الحسان.

بقي الموقف على حدود العثمانية - النمساوية لاهباً - رغم البرودة الشديدة المهيمنة عادة على هذه الحدود. وسالت الدماء بغزارة على التخوم، رغم عدم إعلان الحرب. وتم في النهاية التوقيع على معاهدة سلام بين السلطان مراد الثالث والامبراطور (رودولف)[1] لمدة ثماني سنوات، بدأ تنفيذها اعتباراً من مطلع سنة ١٥٧٧ م (٩٨٥ هـ). واحتفظت الدولة العثمانية - في بنود هذه المعاهدة - بحق الحماية لبولونيا والسيادة عليها. وأعقب ذلك قيام التتار بالإغارات على الحدود الشرقية لبولونيا، فاستنجد (باتوري) بالسلطان مراد الثالث الذي تعهد بتأمين الحماية، وتم التوقيع على شروط هذه الحماية بمعاهدة رسمية (في ٣٠ تموز - يوليو - سنة ١٥٧٧ م).

تطورت علاقات الدولة العثمانية مع دولة فرنسا وجمهورية البندقية، إذ عمل السلطان مراد الثالث على تجديد الامتيازات القنصلية والتجارية لها، مع زيادة البنود لصالحها، والتي كان من أهمها أن يكون سفير فرنسا مقدماً على كافة سفراء الدول الأخرى في المقابلات والاحتفالات الرسمية، حيث كثر عدد السفراء الواردين من مختلف الدول للعمل لدى الدولة العثمانية من أجل عقد معاهدات تجارية تسمح لهذه الدول بحرية العمل في داخل الدولة العثمانية. وقد حصلت ملكة انكلترا - ايزابيلا - على امتياز خاص لتجار بلادها، وهو أن تحمل مراكبها وسفنها العلم الانكليزي، وكان ذلك محظوراً من قبل، حيث كانت سفن الدول جميعها - باستثناء سفن البندقية، تدخل موانىء الدول العثمانية تحت ظل العلم الفرنسي.

وقعت فتنة داخلية في مملكة مراكش - بالمغرب الأقصى - سنة ٩٨٦ هـ = ١٥٧٨ م. حيث ظهر زعيم أراد منافسة سلطان مراكش على ملكه، والاستعانة بملك البرتغال لعزل منافسه واحتلال مكانته، ووقعت بين قوات السلطان ومنافسه معارك

---

(١) رودولف: (RODOLPHE II DE HABSBOURG) ابن ماكسيميليان الثاني (MAXIMILIEN II) ولد في ڤيينا (١٥٥٢ - ١٦١٢ م) أصبح ملكاً للمجر سنة ١٥٧٦ م. ثم ملكاً للنمسا، ثم انتخب امبراطوراً لألمانيا (جرمانيا) حارب الأتراك العثمانيين الذين انتصروا عليه في أكثر من معركة. عرف بالضعف والانصراف عن السياسة وأمور الدولة لدراسة الفلك والكيمياء. عزله أخوه ماتياس سنة ١٦١١ م، والذي انتخب امبراطوراً بعده.

متتالية، مما حمل السلطان على طلب الدعم من الدولة العثمانية، فأصدر الوزير محمد باشا صقللي أمره إلى والي طرابلس لإرسال قوات للوقوف إلى جانب السلطان الشرعي، فأسرع والي طرابلس للنجدة. والتقت القوات التركية والبرتغالية بالقرب من القصر الكبير - جنوب مدينة طنجة - ودارت معركة قاسية وحاسمة انتصر فيها الأتراك على البرتغاليين وقتل زعيم الفتنة. وانسحبت القوات التركية بعد إعادة الأمن والاستقرار الى ربوع مراكش التي دخلت يومها تحت الحماية العثمانية، وصارت أقاليم المغرب العربي الإسلامي جميعها تابعة للعثمانيين. **وكانت الاتصالات المستمرة بين الدولة العثمانية وإسبانيا قد وصلت الى نهايتها** بعد خمس سنوات من المفاوضات، فتم في هذه السنة أيضاً (٩٨٦ هـ = ١٥٧٨ م) عقد معاهدة للصلح بين الدولتين. غير أن هذه المعاهدة لم تحد من نشاط القراصنة لدى الطرفين، حيث استمرت عمليات السطو على السفن التجارية والسبي والاسترقاق لمن بها من النساء والرجال. فكان من يريد الركوب في البحر للسفر، يستعد لذلك كما لو كان يستعد للاشتراك في حملة حربية، بسبب فقد الأمن، وكثرة أعمال القرصنة، مما لم يسبق له مثيل، إذ كان كل من الطرفين يعتبر أن غزو سفن الطرف الآخر هو من الواجبات الدينية، ومن فروض الجهاد.

عقدت الدولة العثمانية صلحاً مع الصفويين - الفرس - سنة ٩٩٣ هـ = ١٥٨٥ م. غير أن الانكشارية لم يعجبهم هذا الصلح. فقد كانوا يفضلون استمرار الحروب، فأعلنوا تمردهم على جري عادتهم، وامتد عصيانهم لعدد من البلاد المقيمين فيها، وامتد الى الآستانة ذاتها. وطالبوا في - إسلام بول - تسليمهم وزير المالية (الدفتردار) ووالي الروملي (محمد باشا) لقتلهما بحجة أنهما أرادا صرف نقود ناقصة العيار، وحاصروهما في منزلهما إلى أن قتلوهما شرّ قتله.

ولم يتمكن السلطان من حماية وزيريه. كما عاد الإنكشارية فتمردوا سنة ١٠٠٢ هـ = ١٥٩٣ م في الأستانة وفي بودا - حيث قتلوا واليها - وفي القاهرة وفي تبريز. فرأى الصدر الأعظم - سنان باشا - أن يصرف الإنكشارية للحرب والاستجابة لرغباتهم،

وأوعز إلى والي بلاد البشناق (البوسنة) حسن باشا، بأن يعلن الحرب على بلاد المجر، وأن يشرع في ممارسة الأعمال القتالية.

فشلت القوات العثمانية في انتزاع النصر، وكان لغياب السلطان مراد الثالث عن قيادة قواته دور كبير في هذا الفشل، فقتل والي الهرسك (حسن باشا) وانهزم والي (بودا). وفتحت جيوش النمسا التي انحازت إلى المجر عدة قلاع عثمانية، مما حمل رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) سنان باشا على قيادة القوات العثمانية بنفسه (سنة ١٠٠٤ هـ = ١٥٩٥ م) لاسترداد ما أضاعته القوات العثمانية في بلاد المجر. وتحركت النمسا على الاتجاه المضاد، فعمل امبراطورها - رودولف الثاني - على التحالف مع امبراطور ألمانيا، ومع امراء الفلاخ والبغدان وترانسلفانيا الذين أعلنوا تمردهم على سيادة الدولة العثمانية، **فما كان من الصدر الأعظم (سنان باشا) إلا أن قاد جيوشه في السنة ذاتها (١٠٠٤ هـ = ١٥٩٥ م) ودخل عاصمة الفلاخ (بوخارست) عنوة.** ولكن أمير الفلاخ (ميخائيل) استطاع تحقيق نصر على سنان باشا، ثم دخل (ميخائيل) بقواته الظافرة مدينة (ترجوفتس)[1] وأباد حاميتها وقائد هذه الحامية. فأخذ العثمانيون في التقهقر إلى ما وراء نهر الدانوب، وتبعهم (ميخائيل) وانتصر عليهم مرة ثانية بالقرب من مدينة (جورجيوا)[2] وفتح المدينة وعدة مدائن أخرى أهمها مدينة (نيقوبوليس). وأفاد (ميخائيل) من موت السلطان مراد، وانتقال الملك إلى (محمد الثالث)[3] فضم إلى بلاده إقليم البغدان وقسماً كبيراً من ترانسلفانيا.

---

(١) ترجوفتس: (TIRGOVISTE) مدينة تقع شمال بوخارست وإلى الغرب قليلاً.

(٢) جورجيوا: (GIURGIU) مدينة تقع في الجنوب الشرقي من المجر، على حدود بلغاريا، وإلى الجنوب من بوخارست.

(٣) السلطان الغازي محمد خان الثالث (٩٧٤ - ١٠١٢ هـ = ١٥٦٦ - ١٦٠٣ م) تولى الحكم بعد موت أبيه مراد الثالث سنة ١٠٠٣ هـ = ١٥٩٥ م. واعتبر الثالث عشر بين الخلفاء العثمانيين. وأمه اسمها (بافو) سباها القراصنة، وبيعت في سرايا السلطان مراد الذي تزوجها وسماها (صفية) وأصلها ايطالي، وتدخلت كثيراً في السياسة الخارجية للدولة. وساعدت بلادها الأصلية، شأنها في ذلك شأن معظم الأجنبيات اللواتي تزوجن من السلاطين العثمانيين.

أدرك السلطان محمد أن غياب السلطان عن ممارسة إدارة الحرب وعدم قيادتها بنفسه هو العامل الأساسي في ضعف الروح القتالية للجيوش العثمانية. فسار إلى بلغراد، وفتح قلعة (أرلو) الحصينة والتي عجز السلطان سليمان فتحها (سنة ٩٦٤ هـ = ١٥٥٦ م) .

ودمر تدميراً تاماً جيوش المجر والنمسا في معركة كبيرة حاسمة جرت في سنة ١٠٠٥ هـ (٢٦ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٥٩٦ م) في سهل (كرزت). غير أن هذه المعركة لم تقض نهائياً على مقاومة المجريين، فاستمرت الاشتباكات سجالاً بين القوّتين المتصارعتين.

كانت إحد الفرق التي اشتركت في معركة (كرزت) الظافرة، من المرتزقة (التي كان يسميها الأتراك الباشبوزق). وهي فرقة غير نظامية، فلما احتدم القتال في المعركة، لم تصمد لصدمة المعركة، وهرب أفرادها ، فتم نفيها وإبعادها إلى ولايات آسيا ، وأطلق عليها اسم (فراري) تحقيراً لأفرادها وعبرة لسواهم. وهناك زعم أحد قادة هذه الفرقة واسمه (قره يازيجي) أن النبي ﷺ قد جاءه في المنام ووعده بالنصر على العثمانيين، وفتح ولايات آسيا ، فتبعه معظم أفراد فرقة (الفراري) وأعلن التمرد والعصيان، وتغلب على والي القرمان، ودخل مدينة (عين تاب) عنوة. فأرسلت الدولة الجيوش لمحاصرته، فلما رأى بأنه مشرف على الهلاك لا محالة، عرض على قائد الجيوش - الوزير الذي يحاصره، الطاعة للسلطان بشرط تعيينه والياً على أماسيا ، فقبل الوزير شرطه، ورفع عنه الحصار ، **ولكن ما إن ابتعدت الجيوش العثمانية، حتى عاد ورفع راية التمرد والعصيان، وانضم إليه أخيه والي بغداد (دلي حسن) . فوجه السلطان محمد جيشاً كبيراً بقيادة (صقللي حسن باشا) الذي انتصر على (قره يازيجي) وألجأه إلى الاحتماء بجبال جانق - أو جانك - على البحر الأسود ، ولم يلبث أن مات متأثراً بجراحه.**

ولكن (دلي حسن) انتقم لمصرع أخيه وانتصر على (صقللي حسن باشا) وقتله على

أسوار مدينة (توقات)[1] ثم هزم ولاة ديار بكر وحلب ودمشق، وحاصر مدينة (كوتاهيه)[2] سنة ١٠١٠ هـ = ١٦٠١ م. واستفحل أمره. وهنا لجأت الدولة للأساليب الديبلوماسية في محاولة لتطويق الفتنة، فأجزلت إليه العطايا، وأغدقت عليه الهبات، وعرضت عليه ولاية البوسنة (البشناق) ليكون شوكة في جنب الأعداء. فقبل بعد ممانعة، ووضع السلاح، وأعلن ولاءه وإخلاصه للدولة سنة ١٠١٢ هـ = ١٦٠٣ م. وارتحل بجيشه ومن انضم إليه من الأكراد وتركمان القرمان، وشرع في محاربة الفرنج على جبهة أوروبا، ولكن جيوش النمسا والمجر تمكنت من استنزاف قوته بسرعة، ودمرت جيشه بعد مجموعة من الاشتباكات على الحدود.

اشتقت عن حركة التمرد سابقة الذكر حركة تمرد أخرى غير أنها كانت حركة أشد خطراً على الدولة من سابقتها لوقوعها في عاصمة الدولة ـ الآستانة ـ. ذلك أن جند الفرسان الخفيفة ـ الصبايحية أو السباهية ـ طالبوا الدولة بالتعويض عليهم مقابل ما فقدوه من ريع العقارات والممتلكات الممنوحة لهم في آسيا الصغرى ـ والتي كانوا يسمونها تمارا ـ بسبب فتنة (قره يازيجي) و(دلي حسن). ولما لم يكن في وسع الدولة الاستجابة لطلبهم، أعلنوا تمردهم وعصيانهم، وطلبوا نهب ما في المساجد من التحف الذهبية والفضية، فاستعانت الدولة عليهم بجنود الإنكشارية وأخضعتهم بعد اشتباكات سفكت فيها الدماء.

مات السلطان محمد والدولة تعاني من الحروب على جبهاتها الخارجية، ومن الفتن على الجبهة الداخلية، وجاء (السلطان أحمد)[3] فورث عن أبيه هذا الارث الثقيل الذي لم يكن باستطاعته حمل أعبائه، لو لم يقيض له وزير مخلص (هو الصدر الأعظم قويوجي) وبالرغم من أن الصدر الأعظم مراد باشا الملقب بقويوجي كان قد تجاوز

---

(١) توقات: (TOKAT) في شرق الأناضول، الى الشمال والى الجنوب الشرقي من أماسيا.

(٢) كوتاهية: (KUTAHYA) مدينة تقع في غرب الأناضول ـ إلى الجنوب من باليقيصر واسكي شهر.

(٣) السلطان الغازي أحمد خان الأول (٩٩٨ ـ ١٠٢٦ هـ = ١٥٩٠ ـ ١٦١٧ م) تولى الحكم سنة ١٠١٢ هـ = ١٦٠٣ م وعمره أربعة عشر عاماً، وكان ترتيبه الرابع عشر في تسلسل خلفاء العثمانيين.

الثمانين من عمره، إلا أنه قاد بنفسه الجيش للقضاء على أخطر الثورات، وهي تلك التي أعلنها الكردي **(جان بولاد)، والدرزي فخر الدين المعني ـ في لبنان ـ**. وتمكن من إلحاق الهزيمة بقوات فخر الدين وجان بولاد (جنبلاط) وطارد الزعيمين حتى اختفيا في بادية الشام. واستمال أحد زعماء الثورة في بلاد الأناضول (وهو قلندر أوغلي) وعينه والياً على أنقره، وقبض على آخر (يدعى أحمد بك) وقتله بعد أن مزق جيشه بالقرب من قونية. ولما رأىٰ جان بولاد الكردي عدم نجاح حركة تمرده، توجه إلى الآستانة، وأظهر الطاعة للسلطان أحمد الذي عفا عنه وعينه والياً على (طمشوار). ثم انتصر على من بقي من العصاة المتمردين بقرب مدينة (وان ـ أو فان في الجنوب الشرقي من الأناضول) سنة ١٠١٧ هـ = ١٦٠٨ م. وتمكن في السنة التالية من قتل آخر زعمائهم (يوسف باشا) الذي كان قد استقل بأقاليم صاروخان ومنتشا وآيدين. وبذلك عاد الهدوء والاستقرار في أقاليم البلاد.

أفاد ملك الصفويين (الشاه عباس) [1] **مـن انشغال الدولة العثمانية بالقضاء على أعمال التمرد والعصيان، فقاد جيوشه وضم بلاد العراق لملكه، واحتلال مدن تبريز ووان وغيرها**. واضطرت الدولـة العثمانيـة، وقـد استنـزفـت الحروب قدرتها، للدخول في مفاوضات مع الشاه عباس، اعترفت فيها للشاه عباس بالسيادة على بلاد الفرس وأن تتخلى الدولة العثمانية للشاه عن جميع الأقاليم والبلاد والقلاع والحصون التي فتحها العثمانيون منذ أيام السلطان سليم الأول. وقد تم عقد هذا الصلح سنة ١٠٢١ هـ = ١٦١٢ م. والذي كان أول صلح تنازلت فيه الدولة عن سيادتها لبعض الأقاليم التي فتحتها.

حدثت خلال هذه الفترة تطورات مثيرة على جبهة أوروبا، فقد عملت

---

(١) الشاه عباس ـ ولقب بالشاه الكبير، خلف محمد ميرزا في الحكم سنة ٩٩٣ هـ = ١٥٨٥ م ونودي به ملكاً في خراسان، ثم سار إلى مدينة مشهد التي كانت قوات الأوزبك قد احتلتها، فاستخلصها منهم، وانتصر عليهم قرب مدينة هراة سنة ١٠٠٦ هـ = ١٥٩٧ م. ثم حارب الأتراك، وانتزع منهم ما كانوا قد احتلوه، واحتل مدن بغداد والموصل وديار بكر، ثم اتحد مع شركة الهند الشرقية (الإنكليزية) وطرد البرتغاليين من ثغر هرمز، وتوفي سنة ١٠٣٧ هـ = ١٦٢٨ م.

النمسا على التحكم ببلاد المجر مستفيدة من انصراف القوات العثمانية للحرب على جبهتها الداخلية. وأساءت معاملة أشراف المجر وأمرائها بسبب ولائهم للدولة العثمانية التي لم تتدخل في شؤونهم الداخلية أو أمورهم الدينية.

فما كان من هؤلاء المجريين إلا أن انتخبوا الأمير (بوسكاي) عليهم سنة ١٠١٤ هـ = ١٦٠٥ م. ونصبوه ملكاً للمجر. وطلبوا من الدولة العثمانية مساعدتهم لخلع نير الاستبداد النمساوي. وبالرغم من وفرة المتاعب التي كانت تجابهها الدولة العثمانية، فقد استجابت لطلب المجريين. واعترفت بانتخاب (بوسكاي) ملكاً على المجر، ودعمته بجيش ضخم، تمكن خلال فترة قصيرة من فتح حصون (جران) و(يسجراد) [1] و(سيريم) [2].

خشيت النمسا من امتداد الفتوح العثمانية، **فعملت على فصل (بوسكاي) عن دولة النمسا في سنة ١٠١٥ هـ = ١٦٠٦ م. واعترفت بانتخابه ملكاً على المجر وأميراً على** ترانسلفانيا، وتنازلت له عن كافة الأقاليم المجرية التي كانت **تحت حكم الملك** (باتوري) بشرط إعادة ما يكون منها الى ألمانيا - وخاصة إقليم ترانسلفانيا - إلى أمير ألمانيا بعد موت (بوسكاي).

وشرعت النمسا في الوقت ذاته لاجراء مفاوضات مع الدولة العثمانية، للإفادة من ضعف الدولة الداخلي، وعجزها عن خوض حرب في أوروبا ما لم تنضم إليها قوات المجر، **ففرضت في السنة ذاتها (١٠١٥ هـ = ١٦٠٦ م) معاهدة صلح على الدولة العثمانية عرفت باسم (معاهدة ستواتوروك أو سيتفاتورك)** تضمنت إعفاء النمسا من دفع الجزية السنوية التي كانت محددة بمبلغ ثلاثين ألف دوكا مقابل ضمها لحصون (جران) و(ارلو) و(كانيشا). **واجتمع نواب النمسا والمجر في**

---

(١) يسجراد أو فيسغراد: (VISEGRAD) مدينة في وسط بلاد المجر، تقع على نهر الدانوب.

(٢) سيريم أو فيسبريم: (VISZPREM) مدينة تقع في الجنوب الغربي من بلاد المجر. الى الشمال من بحيرة بالاتون: (BALATON).

مدينة (برسبورغ) [1] وصــادقوا على هذه المعاهدة . وكذلك صادق عليها ولمدة عشرين سنة اعتباراً من تاريخ توقيعها ، مندوبين عن الامبراطورية الالمانية بعد اجتماعهم على هيئة مؤتمر في مدينة ڤيينا (سنة ١٠٢٤ هـ = ١٦١٥ م). أما بلاد المجر ، فبقيت تابعة للدولة العثمانية ، بعضها بصورة مباشرة وبعضها تبعية حماية .

توفي ملك المجر (بوسكاي) بعد التصديق النهائي على المعاهدة السابقة ، وكان من المفروض وفقاً لنصوص هذه المعاهدة أن تستعيد ألمانيا (جرمانيا) إقليم ترانسلفانيا ، غير أن أهالي هذا الاقليم أعلنوا أنهم يفضلون الحماية العثمانية - الإسلامية على حكم الجرمان . واستجابت الدولة العثمانية لرغبتهم ، فعينت لهم (سيجسموندراغوتسكي) ثم (جبرييل باتوري) ثم (بتلن جابور) وهو من ألد أعداء الدولة النمساوية . وقد تعهد هذا الأمير بمنع أمـراء الفلاخ والبغـدان مـن اقتنـاء الأراضي والقصـور في إمـارتـه (ترانسلفانيا) حتى لا يلجؤوا إليها إذا ما تمردوا على الدولة العثمانية ، كما تعهد بتسليمهم للدولة العثمانية لو فروا إليها . وبذلك صارت ترانسلفانيا حاجزاً بين إمارتي الفلاخ والبغدان (بولونيا) وبين بلاد المجر .

هكذا تحقق الهدوء والاستقرار على معظم جبهات الدولة الداخلية منها والخارجية ، بجهود كبيرة وتضحيات ضخمة ، ولكن جبهة البحر لم تعرف الهدوء ولا الاستقرار وخاصة في الفترة ما بين سنة ١٠٢٠ و ١٠٢٣ هـ (١٦١١ - ١٦١٤ م) حيث وقعت اشتباكات كثيرة ما بين السفن العثمانية وسفن اسبانيا وايطاليا علاوة على سفن طائفة الاسبتارية (طائفة فرسان حنا الأورشليمي). ولذلك أمر الصدر الأعظم - نصوح باشا - أمره بحشد سفن الدولة جميعها للعمل في مياه البحر الأبيض المتوسط لاحباط الأعمال العدوانية التي تقوم بها سفن الصليبيين ، وحماية طريق الاتصال البحري ما بين الآستانة ودول المغرب العربي الإسلامي (مـراكش والجزائـر وتـونس وطـرابلس). وانتهزت بعض فئات القوقاز (القفقاس) فرصة غياب الاسطول العثماني عن البحر

---

(١) برسبورغ : (PRESBURG) بلدة مجرية تقع على نهر الدانوب الى الشرق من ڤيينا - على الحدود المجرية - النمساوية .

الأسود فأغارت على ثغر ـ ميناء ـ سينوب. ونهبت ما به. ولما علم السلطان بذلك غضب على الصدر الأعظم. وسعى به بمبغضيه والطامعين في الحصول على منصبه، فأوغروا صدر السلطان ضده حتى أصدر أمراً بقتله ـ فخنق في قصره (في ١٤ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٦١٤ م).

تزايدت علاقات الدولة العثمانية وثوقاً مع الدول الغربية (فرنسا وبولونيا) غير أن أهم تطور هو ذاك الذي حدث سنة ١٠٢١ هـ = ١٦١٢ م. حيث عملت ولايات (الفلمنك) [١] على الحصول على امتيازات تجارية تضارع ما منحته لكل من فرنسا وانكلترا، وهم (أي الفلمنك) الذين أدخلوا في البلاد الإسلامية استعمال التبغ، أي تدخين الدخان، فعارض المفتي في استعماله، وأصدر فتوى بمنعه، فهاج الجند، واشترك معهم بعض موظفي السرايا، حتى اضطروه إلى إباحته.

تعاقب على سدة السلطنة بعدئذ، وبشكل متشابك ومتسارع (مصطفى الأول) [٢] ثم (عثمان الثاني)[٣] فقد تولى مصطفى الأول منصب الخلافة بموجب وصية أخيه

---

(١) الفلمنك: (FLAMANDS) هم سكان الفلاندر (FLANDRE) أو البلاد المنخفضة والمعروفة الآن باسم هولاندا، وهي مكونة من عدة ولايات كانت في الأصل تابعة لمملكة النمسا، ثم استقلت سبعة من الولايات الشمالية في أواخر القرن السادس عشر، وشكلت بهيئة جمهورية سميت بالولايات المتحدة، واستمرت الباقية تابعة لملك اسبانيا، لانتقالها إليه بالإرث، وأعطيت إلى النمسا في سنة ١٧١٤ م وبقيت تحت حكمها حتى سنة ١٧٩٠ م تقريباً، حيث فتحتها فرنسا، وشكلت جميع البلاد المنخفضة بما فيها الولايات التي كانت متحدة والأراضي المكونة لمملكة بلجيكا الآن بهيئة حكومة ملكية مستقلة في سنة ١٨١٤ م. وانقسمت هذه المملكة في سنة ١٨٣٠ م الى قسمين: شمالي حمل اسم هولندا، وجنوبي حمل اسم بلجيكا.

(٢) مصطفى الأول: (١٠٠١ ـ ١٠٤٩ هـ = ١٥٩٢ ـ ١٦٣٩ م) تسلم الحكم بعد أخيه سنة ١٠٢٦ هـ = ١٦١٧ م. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتسلم فيها أخ بعد أخيه منصب السلطنة. ولكنه لم يستمر في الحكم أكثر من ثلاثة أشهر حيث عزل، ونصب مكانه عثمان بن السلطان أحمد. ثم أعيد الى السلطنة سنة ١٠٣١ هـ = ١٦٢٢ م، ولكنه لم يمارس عملياً الحكم.

(٣) السلطان عثمان خان الثاني: (١٠١٣ ـ ١٠٣١ هـ = ١٦٠٤ ـ ١٦٢٢ م) واعتبر السادس عشر بين خلفاء العثمانيين. وكان عهده عهد اضطراب وفوضى. وقتل ولما يتجاوز الثامنة عشرة من عمره. وكانت مدة حكمه أربعة سنين وأربعة أشهر.

السلطان أحمد، وذلك بسبب صغر عمر (عثمان - ابن السلطان أحمد) الذي لم يكن يتجاوز الثالثة عشرة سنة. وكان كل ما فعله هو أنه خلق أزمة مع فرنسا كادت تؤدي لاندلاع الحرب بين الدولة العثمانية وفرنسا، وذلك لأن كاتم أسرار السفارة الفرنسية ساعد أحد أشراف بولونيا - وكان مسجوناً بالآستانة - على الهرب منها، فأمر مصطفى بسجن كاتم السر والمترجم والسفير. وبعدئذ تدخل المفتي (وقيز لرأغاسي - أو آغا المحضيات) وساعده الإنكشارية وأرباب الغايات، فتم عزل مصطفى بعد ثلاثة أشهر فقط من بداية خلافته. وبويع (عثمان الثاني) بالخلافة، فأمر باطلاق سراح سفير فرنسا وكاتبه ومترجمه، وأرسل مندوباً لملك فرنسا لويس الثالث عشر (يسمى حسين جاووش) ومعه رسالة اعتذار عمّا لحق بسفيره من الإهانة، وطويت المشكلة.

تدخلت بولونيا خلال هذه الفترة في شؤون إمارة البغدان، لمساعدة (غراسياني) الذي عزل بناء على مساعي (بتلن جابور) أمير ترانسلفانيا وأضيفت إمارته إلى أمير الفلاخ (إسكندر شربان) وصارت الإمارتان تابعتين له.

فاتخذ السلطان عثمان هذا التدخل سبباً في إشهار الحرب على مملكة بولونيا، وتحقيق أمنيته وهي فتح هذه المملكة وجعلها فاصلاً بين أملاك الدولة ومملكة الروسيا التي ابتدأت في الظهور. وكان عليه قبل كل شيء اتخاذ بعض الاجراءات والتدابير. فأصدر مرسوماً بالحد من اختصاصات المفتي، وحرمه مما كان يتمتع به من السلطة في تعيين الموظفين وعزلهم، وجعل واجبه هو في حدود الافتاء، حتى يأمن شرّ دسائسه التي ربما تكون سبباً في عزله، كما كانت سبب عزل سلفه. وعمل السلطان عثمان بعدئذ على توجيه الجيوش والكتائب لشن الحرب على مملكة بولونيا، فالتقت بالجيش البولوني الذي كان يقوده أمير (ولنا - الى الشرق من أستونيا) والذي كان قد احتل موقعاً حصيناً بالقرب من بلدة يقال لها (شوك زم). فهاجمت القوات العثمانية الحصون البولونية مرات متتالية، ولكنها لم تتمكن من إخراج البولونيين من معاقلهم. وتعبت الإنكشارية فطالبت بإيقاف الحرب. وتعب البولونيون وضعفت إرادتهم لفقد قائدهم، فطلبوا الصلح، وجرت مفاوضات انتهت بإبرام معاهدة الصلح سنة ١٠٣٠ هـ =

١٦٢٠ م. وغضب السلطان عثمان لما أظهره الإنكشارية من التخاذل، وطلبهم للراحة، وارغام الدولة على الصلح مع بولونيا، وإحباط مخططه لضم بولونيا إلى الدولة، وصمم على اتخاذ التدابير لابطال هذه المعاهدة. وشرع في تنظيم وحشد جيوش جديدة في آسيا حتى يستغني بها عن الانكشارية، وعرف الانكشارية ما ينتظرهم لو أكمل السلطان عثمان استعداداته، فأعلنوا تمردهم **وقاموا بعزل السلطان (في ٩ رجب سنة ١٠٣١ هـ = ٢٠ أيار - مايو - سنة ١٦٢٢ م). ونصبوا مكانه السلطان مصطفى، وهاجموا السرايا، وانتزعوا السلطان عثمان من بين أهله، بصورة بشعة، واقتادوه الى قلعة السبع قلل (يدي قلة).**

حيث كان في انتظاره داود باشا وعمر باشا الكيخيا وقلندر أوغلي، والذين عملوا على قتل السلطان المعزول.

صارت الحكومة بعد ذلك ألعوبة في قبضة الانكشارية، ينصبون الوزراء ويعزلونهم، ويمنحون المناصب لمن يجزل إليهم العطايا والمنح. وصارت الوظائف تباع جهراً. وانحلت الدولة، وسارت عدوى الانحلال الى الأقاليم، فأعلن والي طرابلس الشام استقلاله، وطرد الإنكشارية من ولايته، واقتفى أثره والي أرضروم - بحجة الانتقام لشهيد الإنكشارية السلطان عثمان - وسار بقواته الى سيواس وأنقره ففتحها. وصادر إقطاعات الإنكشارية وممتلكاتهم، وقتل كل من وقع في قبضته من الإنكشارية، وتبعه والي سيواس وأمير (قره شهر). ثم سار إلى مدينة بورصة، فحاصرها ودخلها بعد ثلاثة أشهر - غير أن قلعتها بقيت صامدة ولم تستسلم.

استمرت الاضطرابات الداخلية في العاصمة (إسلام بول) مدة ثمانية عشر شهراً. وشعر الجميع بما تضمنته موجة ضياع الأمن والحرمان من الاستقرار، من خطر مدمر للدولة. وشبع الإنكشارية نهباً وسلباً وقتلاً في نفوس الناس وأموالهم. فعينوا (كما نكش علي باشا) لمنصب الصدر الأعظم، فأشار عليهم بعزل السلطان مصطفى ثانية، لضعف عزيمته ووهن قواه العقلية، فعزلوه في (١٥ ذي القعدة سنة ١٠٣٢ هـ =

١١ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٦٢٣ م) وبقي معزولاً إلى أنه توفي. وتم تنصيب (مراد الرابع)[١] سلطاناً جديداً للدولة.

استمر الإنكشارية في عبثهم غير المسؤول، فبدأ الطامعون في استثمار مناخ الضعف والفوضى للقفز إلى مراكز السلطة، وكان في جملتهم قائد شرطة بغداد (بكير آغا) الذي تمرد على والي بغداد واستبد في الحكم، فأرسلت إليه الدولة العثمانية جيشاً بقيادة الوزير (حافظ باشا) الذي حارب (بكير آغا) وحاصره في بغداد. فاتصل هذا بالشاه عباس واستنجد به، ووجد الشاه عباس أن الفرصة مناسبة له لتوسيع ممتلكاته، فسار بجيشه. وأثناء ذلك، دخل بكير آغا في مفاوضات مع حافظ باشا، لمنحه الولاية على بغداد مقابل اعترافه بسلطة الدولة العثمانية وسيادتها، وتم الصلح على هذا الأساس. وجاء جيش الصفويين ـ الشاه عباس ـ فحاصر بغداد ثلاثة أشهر الى أن فتحها. وأصبحت بغداد من جديد تحت حكم الدولة الصفوية.

أفاد خصوم الصدر الأعظم من سقوط بغداد في قبضة الصفويين، فأوغروا صدر السلطان مراد ضده، فأمر بقتله (سنة ١٠٣٣ هـ = ١٦٢٤ م) وعين (جركس محمد باشا) في منصب الصدر الأعظم المكان السابق (كمانكش علي باشا). ولكن جركس توفي بعد فترة قصيرة، وحلّ محله (حافظ أحمد باشا) الذي كان قد نجح في اخضاع حركات التمرد في أرضروم. فقاد حافظ باشا الجيش الى بغداد، وحاصرها، وضيق عليها، ولما طال الحصار أظهر الإنكشارية تمردهم. مما أرغم حافظ باشا على رفع الحصار والعودة بجيشه إلى الموصل، وسار منها إلى (ديار بكر). ولكن الإنكشارية عادوا إلى تمردهم وعصيانهم. فأصدر السلطان أمره بتعيين (خليل باشا) مكانه. وخاف (حافظ باشا) من أن يفتك به (خليل باشا) فرفع راية العصيان، وقتل من كان بحامية أرضروم من الإنكشارية، فسار إليه (خليل باشا) وحاصره، ثم رفع عنه الحصار بعد شهرين. فعمل السلطان على عزل خليل باشا، وعين مكانه (خسرو باشا)

---

(١) السلطان الغازي مراد خان الرابع (١٠١٨ ـ ١٠٤٩ هـ = ١٦٠٩ ـ ١٦٤٠) م تولى الحكم سنة (١٠٣٢ هـ=١٦٢٣ م). واعتبر السابع عشر بين الخلفاء العثمانيين. تميز حكمه بالضعف خلال السنوات العشر الأولى، غير أنه لم يلبث أن سيطر على الدولة بقوة، وقمع حركات التمرد جميعها.

الذي تمكن من إخضاع (أباظة باشا) لطاعة الدولة، وعينه والياً على البوسنة (البشناق) سنة ١٠٣٧ هـ = ١٦٢٨ م. وكانت ثورات الإنكشارية أثناء ذلك متتالية في الآستانة، حتى إذا ما توفي الشاه عباس، وتولى مكانه شاه ميرزا سار خسرو باشا بجيشه ودخل همذان بصورة مباغتة (سنة ١٠٣٩ هـ = ١٦٣٠ م).

وانتصر على جيوش الصفويين في ثلاث معارك متتالية، لكنه عجز عن فتح بغداد (في سنة ١٠٤٠ هـ = ١٦٣٠ م). وأثناء ذلك عزل السلطان (خسرو باشا) وعين مكانه في منصب الصدر الأعظم (حافظ باشا). فعمل خسرو باشا على تحريض الإنكشارية الذين دخلوا سرايا السلطان وقتلوا حافظ باشا. فأصدر السلطان أمره بقتل رستم باشا. وعين (بيرم محمد باشا) صدراً أعظماً، وأنزل العقاب بقادة الإنكشارية، وأمر بقتل كل من اشترك في حركات التمرد، وبذلك هيمن الرعب على قادة الإنكشارية، فانصرفوا لأعمالهم، وعاد الأمن والاستقرار. ووقعت آخر ثورة للإنكشارية سنة ١٠٤١ هـ = ١٦٣٢ م. فأمر السلطان بقتل قائد الثورة (رجب باشا) وإلقاء جثته من نافذة السرايا. وساد الهدوء وأمن الناس.

أراد السلطان مراد الرابع، بعد أن أخضع حركات التمرد، وقضى على نفوذ الإنكشارية، استعادة السيطرة على بلاد الشام. ولقد سبقت الإشارة الى تمرد الكردي (جان بولاد) في الشام والدرزي فخر الدين المعني في جبل لبنان، واخضاعهما (سنة ١٠١٢ هـ = ١٦٠٣ م) ولكن الأمير فخر الدين المعني عاد للتمرد.

وكان دوق توسكانيا ـ فرديناند الأول ـ قد وجد في فخر الدين رجلاً يستطيع الاعتماد عليه لفتح أسواق جديدة لتجارة فلورنسا في بلاد الشام، ولم يكن هذا هو ما يريده فخر الدين، بل إنه كان يريد الاستعانة بفرديناند هذا وبالبابا وباسبانيا أيضاً من أجل فتح فلسطين واخضاعها لحكمه. ثم إن فخر الدين استولى على بعلبك سنة ١٠١٩ هـ = ١٦١٠ م. وهدد دمشق نفسها بالاحتلال. ولكن اسطولاً عثمانياً ما عتم أن ظهر على الشاطىء (سنة ١٠٢٢ هـ = ١٦١٣ م). فاضطر الأمير فخر الدين الى

الفرار إلى (ليغورنو). وكان كوسموس الأول ابن فرديناند قد تولى مقاليد الحكم في توسكانيا، **فقام فخر الدين بتقديم عرض على كوسموس لتجريد حملة صليبية جديدة لاحتلال بلاد الشام. ولكن كوسموس كان أعقل من أن ينساق وراء مثل هذه المغامرة الحمقاء.**

وقضى فخر الدين خمس سنوات في فلورنسا، استطاعت خلالها أمه (نسب) أن تحتفظ بالحكم والسيطرة على بلاده باسم حفيده (أحمد علي) ضد باشا دمشق. حتى إذا رجع فخر الدين من إيطاليا، اضطر للاعتراف بابنه أميراً على البلاد، ولكنه قاد بالنيابة عنه الحرب ضد العثمانيين. وأفاد من انصراف الدولة العثمانية لحرب الصفويين، فبسط نفوذه حتى أنطاكية. حتى إذا ما كانت سنة ١٠٤٢ هـ = ١٦٣٣ م. وجه السلطان مراد الرابع أسطوله الذي احتل جميع مدن ساحل بلاد الشام. كما أصدر أمره إلى والي دمشق لمحاربة فخر الدين، وإخضاعه لطاعة الدولة، فقام والي دمشق بتنفيذ المهمة على أفضل وجه، وهزم فخر الدين وولديه وأرسلهم إلى (إسلام بول) حيث عاملهم السلطان بجفاوة وإكرام. ولكن ابن أخيه ملحم قام بمحاولة فاشلة من أجل الثأر لشرف أسرته، في سنة ١٠٤٤ هـ = ١٦٣٥ م. فهزم هزيمة شنيعة، وعندها أمر السلطان بقتل فخر الدين وابنه الأكبر، فتم قتلهما في ذي القعدة سنة ١٠٤٤ هـ (ابريل - نيسان - سنة ١٦٣٥ م).

صار باستطاعة السلطان مراد الرابع توجيه جهد الدولة ضد الصفويين في بلاد فارس، وتمكن من فتح مدينة (يريفان - أو اريوان)[١] في ٢٥ صفر سنة ١٠٤٥ هـ = ١٠ آب - أغسطس - سنة ١٦٣٥ م. وأرسل رسولين إلى الآستانة لتزيين المدينة مدة سبعة أيام احتفالاً بهذا النصر. وسار في الوقت ذاته بجيشه إلى مدينة (تبريز) ففتحها عنوة بعد شهر تقريباً من فتح يريفان، ثم عاد إلى الآستانة، وترك لجيوشه مهمة متابعة الفتح. ولكن هذه الجيوش أظهرت التخاذل بسبب غياب السلطان. فاستطاعت جيوش الفرس أن تعيد تنظيم قواتها، وتصدت بحزم للجيوش العثمانية التي

---

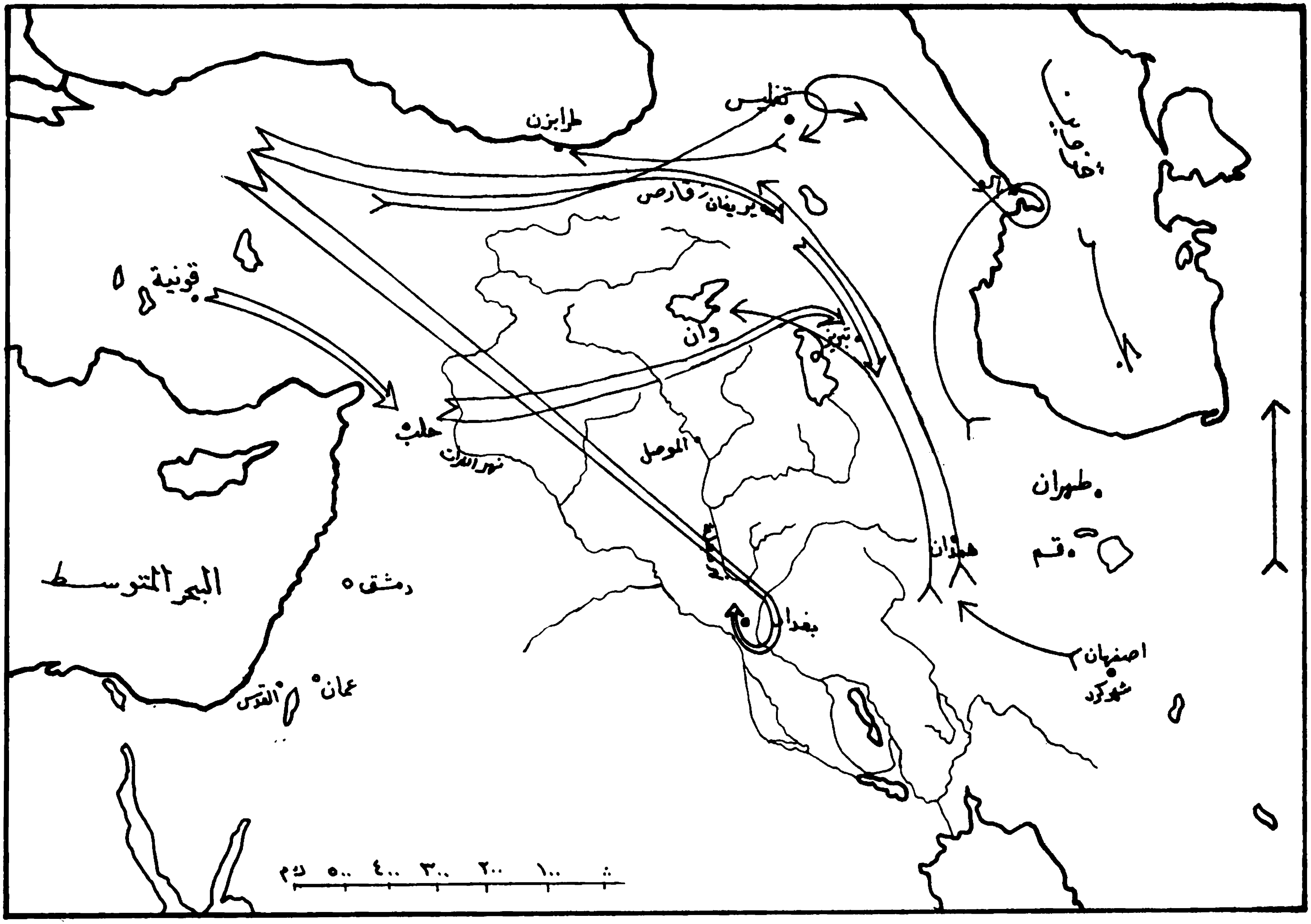
(١) يريفان: (YEREVAN) مدينة تقع إلى الشمال الغربي من ايران - في الاتحاد السوفييتي حالياً.

أخذت في الفرار عند كل صدام، وتمكنت جيوش الفرس من استرداد مدينة يريفان، ثم انتصرت انتصاراً حاسماً على الجيوش العثمانية في وادي مهربان (سنة ١٠٤٦ هـ = ١٦٣٦ م). وما إن علم السلطان مراد بما حلّ بساحة جيوشه من الهزائم، حتى تولى قيادة جيش ضخم، وسار به إلى بغداد، وفرض عليها الحصار، وأشرف بنفسه على تنظيم الاشتباكات، وسلط على أسوارها المدافع الضخمة التي نقلها إليها، فتم إحداث ثغرات كافية، وبعد أربعين يوماً من الحصار المحكم والقصف المستمر، أصدر السلطان أمره للهجوم العام (يوم ١٨ شعبان سنة ١٠٤٨ هـ = ٢٥ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٦٣٨ م). واستمر القتال العنيف على الأسوار يومين بلياليها، وقتل أثناء ذلك الصدر الأعظم، وأمكن في النهاية دخول بغداد وإعادتها للحكم العثماني. وسارع الشاه لطلب الصلح، ودارت مفاوضات استمرت نحواً من عشرة أشهر أمكن في نهايتها عقد صلح احتفظت بموجبه الدولة العثمانية (بمدينة بغداد) بينما احتفظ الشاه بسيطرته على مدينة يريفان. وبذلك استطاع السلطان مراد ايقاف عجلة التدهور، وإعادة توحيد الجبهة الداخلية. ولم يبق عليه إلا إخضاع القوزاق - القفقاس - الذين هاجموا مدينة (آزاق - أو آزوف)[1] فترك هذه المهمة لخلفه (ابراهيم الأول)[2] الذي أرسل جيشاً ضخماً لمحاربة القوزاق، فحاربهم وانتصر عليهم واستعاد مدينة آزاق، بعد أن تم إحراقها (سنة ١٠٥١ هـ = ١٦٤٢ م). وعاد الهدوء إلى القرم.

---

(١) آزاق - أو آزوف: (AZOV) مدينة تقع في الشمال الشرق من بحر آزوف - ويطلق اسم (بحر آزوف) على الخليج الكبير الواقع الى الشمال من البحر الأسود.

(٢) السلطان الغازي ابراهيم خان الأول (١٠٢٤ - ١٠٥٨ هـ = ١٦١٥ - ١٦٤٨ م) تولى الحكم بعد وفاة السلطان مراد الرابع سنة ١٠٤٩ هـ = ١٦٤٠ م. واعتبر الثامن عشر في تسلسل الخلفاء العثمانيين. لم يكن ميالاً للحرب، ولهذا بدأ قيادته (حكمه) بارسال رسالة إلى أمير ترانسلفانيا بالامتناع عن كل استفزاز ضد النمسا. غير أنه كان في الوقت ذاته حريصاً على كرامة الدولة وهيبتها، مما دفعه لقيادة بعض الحروب على جبهة الغرب.



الحرب في بلاد فارس

١٠ ـ الحروب المتجددة على جبهة الغرب.

بقي للبندقية سيطرتها القوية على بحر إيجه، بفضل امتلاكها لجزيرة أقريطش (كريت). وقد عرف الخلفاء العثمانيون من خلال تجاربهم المتتالية ضعف البنادقة، وتجنبهم لكل صدام يقع على حدود دالماسيا، أو على جبهة المغرب العربي ـ الإسلامي، وسعيهم باستمرار شراء الصلح بالأموال ـ ثم نقضهم لهذا الصلح في كل فرصة. وزاد الأمر سوءاً باستخدامهم لجزيرة كريت من أجل ممارسة أعمال القرصنة ضد الثغور الإسلامية، وضد القوافل التجارية الإسلامية، فكان لزاماً اقتلاع هذه القاعدة الصليبية من وسط قواعد المسلمين.

أصدر السلطان ابراهيم أمره بإعداد أسطول ضخم عهد بقيادته الى (يوسف باشا). وعندما انتهت الاستعدادات للحملة غادر الاسطول مياه الآستانة في احتفال مهيب، وتوجه الى كريت، ثم ما لبث أن توقف في مياه (كانيه)[١] أهم ثغور الجزيرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٠٥٥ هـ (٢٤ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٦٤٥ م) وافتتحها بدون حرب تقريباً بسبب ابتعاد اسطول البندقية، وعدم وصوله إليها في الوقت المناسب. فانتقم البنادقة بحرق ثغور بتراس وكورون ومودون من بلاد موره. وتابعت القوات العثمانية أعمالها القتالية وتقدمها حتى تم لها فتح معظم أرجاء الجزيرة. ولم يبق إلا عاصمة الجزيرة (كانديا)[٢] التي تم إلقاء الحصار عليها في السنة التالية.

استطاع السلطان ابراهيم كبح جماح الانكشارية، غير أنه لم يتمكن من اجتثاث الفساد من رؤوسهم، فقرر الفتك بقادتهم، وحدد لذلك موعداً هو ليل زفاف إحدى بناته على ابن الصدر الأعظم. وشعر قادة الإنكشارية بما يعتزم السلطان تنفيذه،

---

(١) كانيه أو خانيه: (CANEA) مدينة تقع في الشمال الغربي من جزيرة كريت.

(٢) كانديا ـ أو كنديا: (CANDIA) مدينة تقع في منتصف جزيرة كريت من الجهة الشمالية.

فنظموا مؤامرة لعزله، واجتمعوا بمسجد (الجامع الوسط - أورطه جامع) وانضم إليهم بعض العلماء والمفتي عبد الرحيم أفندي، وحرّضوا جند الإنكشارية والفرسان (الصبايحية) ونادى الجميع بعزله، وتولية ابنه (محمد الرابع)[1] رغم أنه لم يكن قد أكمل السابعة من عمره. وتم تنفيذ العزل يوم (١٨ رجب سنة ١٠٥٨ هـ = ٨ - آب - أغسطس - سنة ١٦٤٨ م). لكن فرسان الصبايحية عادوا بعد عشرة أيام فأظهروا عدم ارتياحهم من اسناد منصب السلطنة لصبي لم يبلغ الحلم. وطالبوا بإعادة السلطان ابراهيم. وخشي قادة المؤامرة من إعادة السلطان رغم أنوفهم، نظراً لما قد يقوم به السلطان من انتقام، فساروا الى السرايا ومعهم الجلاد (قره علي) وقتلوه خنقاً.

أصبح باستطاعة الإنكشارية العودة لممارسة نشاطاتهم بحرية تامة، فانطلقوا لعبثهم بدون رحمة ولا شفقة، وسعوا في الأرض فساداً. وانتقلت عدوى - التمرد وعدم الانضباط - الى البحرية، مما أدى إلى ضعف الروح القتالية، ومن ثم إلى هزيمة الأسطول العثماني أمام اسطول البنادقة، بالقرب من مدينة (فوقيه)[2] سنة ١٠٥٩ هـ = ١٦٤٩ م. وزاد الأمر خطورة بتفجر ثورة بآسيا الصغرى في هذه السنة أيضاً بقيادة رجل يدعى (قاطرجي أوغلي) وانضم إليه آخر يدعى (كورجي يني) وهزما أحمد باشا والي الأناضول، وسارا إلى (إسلام بول). غير أن الخلاف قد نشب بينهما قبل الوصول الى العاصمة، فافترقا، وحاربهما الجند، وهزم كورجي يني وقتل وأرسل رأسه إلى السلطان. وتمكن (قاطرجي أوغلي) من الحصول على العفو عنه وتعيينه والياً للقرمان، وبذلك انتهت هذه الثورة. ولكن نار الثورة لم تخمد، فكان الإنكشارية هم الذين يضرمون لهيبها أحياناً، وكان الفرسان الصبايحية - السباهية - هم الذين يعملون

---

(١) السلطان الغازي محمد خان الرابع (١٠٥١ - ١١٠٤ هـ = ١٦٤٢ - ١٦٩٢ م) تولى السلطنة سنة ١٠٥٨ هـ = ١٦٤٨ م. وتم عزله سنة ١٠٩٩ هـ = ١٦٨٧ م. واعتبر التاسع عشر بين الخلفاء العثمانيين. وكانت مدة حكمه أربعين سنة وخمسة أشهر.

(٢) فوقيه - أو فوسيه: (FUÇA) مدينة قديمة على ساحل البحر المتوسط، تبعد عن مدينة أزمير - وإلى الشمال منها - مسافة ٤٢ كيلومتراً. وهناك مدينة فوقيه الجديدة: (YENI FUÇA) وتقع إلى الشمال من فوقيه الأولى.

على ايقادها. وكان الأهالي هم الذين يشعلونها في أحيان أخرى رداً على ما كان يصيبهم من الظلم والجور، **فيما توالى عزل رؤساء الوزراء وتنصيبهم بسرعة مثيرة، تبعاً لتباين الأهداف واختلاف الغايات، واضطرب النظام فصار عدم النظام هو نظام الدولة.**

وأفاد أسطول جمهورية البندقية من غياب المسؤولية، فهاجم الاسطول العثماني عند مدخل الدردنيل وانتصر عليه، واحتل مدن (تينيـــدوس)[1] و(جزيرة لمنـوس)[2] وغيرهما. ومنع بذلك المراكب الحاملة للقمح والمواد التموينية من الوصول الى العاصمة (إسلام بول) فارتفعت أسعار جميع الأصناف وخاصة الأطعمة.

واستمر الموقف على هذا التدهور الذي لم تعرفه الدولة من قبل، إلى أن تولى منصب الصدر الأعظم (محمد باشا الشهير بكوبريلي) سنة ١٠٦٧ هـ = ١٦٥٦ م.

وبدأ عمله بفرض النظام والانضباط على الإنكشارية، وإخضاعهم، فقتل منهم أعداداً كبيرة عندما ثاروا كعادتهم. وأمر بعد تعيينه بقليل بشنق بطريرك الروم، بسبب التأكد من تدخله في إثارة الفتن الداخلية. كما استصدر من السلطان أمراً بمنع قتل سلفه، وكان قد أمر بقتله، وعينه والياً على (كـانيشـا)[3]. ثم وجه سفن الاسطول في السنة التالية لمحاربة سفن البنادقـة التي كـانـت تحاصر مـدخـل مضيـق الدردنيل، وأمكن بعد صراع مرير الانتصار على البنادقة واسترداد ما كانوا قد احتلوه من المدن والجزائر.

كان ملك السويد (شارل غوستـــاف)[4] يخوض في هذه الفترة حرباً ضارية ضد

---

(١) تينيدوس: (TENEDOS) جزيرة صغيرة تقع عند مدخل الدردنيل.

(٢) لمنوس: (LEMNOS) جزيرة صغيرة تقع الى الغرب من تيندوس.

(٣) كانيشا: (KANIZA) مدينة في شمال يوغوسلافيا.

(٤) شارل غوستاف: (CHARLESX = CHARLES-GUSTAVE) ملك السويد (١٦٢٢ - ١٦٦٠ م) تولى ملك السويد سنة ١٦٥٤ م، فانصرف لتوسيع حدود مملكته، وخاض من أجل ذلك حروباً متتالية، فحارب بولونيا وانتصر على جيوشها بالقرب من وارسو سنة ١٦٥٥ م. وهاجم الدانمرك، =

مملكة بولونيا، وقد حاول الاستعانة بالدولة العثمانية، فأرسل سفراءه الى (إسلام بول) لعقد معاهدة هجومية ـ دفاعية ضد بولونيا. ولكن الدولة العثمانية رفضت هذا التحالف. فعمل ملك السويد (شارل) على الالتفاف من حول الدولة العثمانية وتجاوزها بأن تحالف مع أمير ترانسلفانيا (راكوكسي) ومع أمير الفلاخ والبغدان (قسطنطين الأول). وأقام اتحاداً لشن الحرب ضد بولونيا. وعندما علم الصدر الأعظم (محمد باشا كوبريلي) بذلك أصدر أمره بعزل أميري ترانسلفانيا والفلاخ، وعين (ميهن) مكان أمير الفلاخ. وتحرك (راكوكسي) بسرعة، فأعلن تمرده، وقاد قواته، وانتصر على القوات العثمانية قرب (ليبـا)[1] سنة ١٠٦٩ هـ = ١٦٥٨ م. فما كان من الصدر الأعظم (كوبريلي) إلا أن قاد الجيش العثماني، وانضم إليه أمير الفلاخ (ميهن) بجنده ـ والذي كان يرغب ضمناً بمساعدة (راكوكسي) ـ غير أنه لم يكن قادراً على الامتناع عن مرافقة كوبريلي، خوفاً من ظهور خيانته، في وقت غير مناسب. ونجح كوبريلي من قهر (راكوكسي) وتمزيق قواته، وطرده من البلاد. وعين (أشاتيوس بركسي) أميراً على ترانسلفانيا مقابل دفع خراج سنوي مقداره أربعون ألف دوكا. وعاد الصدر الأعظم إلى الآستانة، بعد تحقيق الأمن والاستقرار. ولكن ما إن وصل (كوبريلي) الى عاصمة بلاده حتى علم بإعلان أمير الفلاخ (ميهن) عن تمرده وعصيانه، وقيامه باضطهاد المسلمين، وقتل منهم أعداداً كبيرة، وصادر أموالهم وممتلكاتهم، واستدعى ـ راكوكسي ـ المعزول ووعده بإرجاعه إلى ولايته بعد النصر على العثمانيين. وأرسل إلى والي البغدان (غيكا) واقترح عليه الانضمام له ودعمه، فرفض اقتراحه. ورد (ميهن) على ذلك فسار بجيشه لقتال (غيكا) وانتصر عليه بالقرب من عاصمة إمارته (ياسـي)[2]. وأسرع الصدر الأعظم (كوبريلي) لمعالجة الموقف من قبل

= ودخل عاصمتها بانقضاض مباغت سنة ١٦٥٧ م. ثم عاد فهاجم (كوبنهاغن) من جديد، ومات أثناء حصاره لها.

(١) ليبا: (LEBA) مدينة في بلاد المجر ـ هنغاريا ـ الى الشمال الشرقي من العاصمة بودابست.

(٢) ياسي: (JASI) ويسميها الأتراك أيضاً مدينة (باش) وهي مدينة رومانية قديمة، وعاصمة اقليم البغدان. تقع في الشمال الشرقي من رومانيا، قرب الحدود الرومانية ـ السوڤييتية.

أن يتزايد تدهوراً، فقاد جيشه، وانتصر على (ميهن) وحليفه (راكوكسي) انتصاراً حاسماً. وعزل (ميهن) عقاباً له على خيانته، وعين أمير البغدان (غيكا) على الفلاخ أيضاً سنة ١٠٧٠ هـ = ١٦٥٩ م. وقام والي (بودا) في السنة التالية باحتلال (غروس واردين) [1] التي كانت تابعة للنمسا. فاعتبرت النمسا أن هذا العمل هو بمثابة إعلان للحرب، وبدأت الأعمال القتالية والاشتباكات في السير على خط بياني متصاعد.

كانت العلاقات مع فرنسا ثابتة ووطيدة، إلا أن هذه العلاقات بدأت بالتدهور تدريجياً، وأخذ نفوذ فرنسا لدى الدولة العثمانية بالضعف شيئاً فشيئاً، وصرفت فرنسا جهدها خلال فترة رئيس وزرائها (الكاردينال ريشيليو) [144] لبناء (عظمة فرنسا) و (إضعاف النمسا) حتى لا تقوى على مناهضة نفوذ فرنسا في الغرب. وافادت جمهورية البندقية من ذلك، فحصلت من الدولة العثمانية على حق مشاركة فرنسا في حماية الكنائس المسيحية في غلطة - أيام السلطان مراد الرابع الذي طرد طغمة الآباء اليسوعيين من الآستانة سنة ١٠٣٨ هـ - ١٦٢٨ م. وذلك بالاستناد إلى إلحاح سفراء انكلترا وهولاندا سعياً وراء إضعاف نفوذ الكاثوليك ودعم نفوذ البروتستانت، حيث كانت هولاندا وانكلترا هما الدولتين البروتستانتيتين في أوروبا. وكذلك اختص اليونانيون بخدمة بيت المقدس، بينما كان ذلك منوطاً بالرهبان الكاثوليك وفقاً للمعاهدات التي أبرمها السلطان سليمان القانوني، والتي أقرها خلفاؤه من بعده. **وزاد الموقف تدهوراً بنتيجة تدخل فرنسا سراً ودعمها للبنادقة خلال فتح كريت، وإمدادها لهم بالسلاح.**

---

(١) غروس واردين - وتسمى باللغة الإلمانية PETERWARDEIN - وتقع الى الشمال الغربي من يوغوسلافيا - وهي على خط مستقيم مع بلغراد.

(٢) الكاردينال ريشيليو: (CARDINAL ARMAND JEAN DU PLESSIS RICHELIEU) عمل وزيراً للملك الفرنسي لويس الثالث عشر. وقد اعتبر من أعظم رجالات الدولة الذين عرفتهم فرنسا. وهو من مواليد باريس (١٥٨٥ - ١٦٤٢ م). أصبح كاردينالاً سنة ١٦٢٢ م، ورئيساً للوزراء سنة ١٦٢٤ م. فانصرف لقمع البروتستانت، وحاصرهم في لاروشيلي LA ROCHELLE ومونتوبان (MONTAUBAN) سنة ١٦٢٩. وحد من سلطة النبلاء. وقام بإصلاحات مالية وتشريعية.

وحصلت الدولة في تلك الفترة على مجموعة من الرسائل المكتوبة بالرموز - الشيفرة - كانت الحكومة الفرنسية قد أرسلتها إلى سفيرها (المسيو دي لاهي) مع موظف فرنسي يعمل في بحرية البندقية فقام هذا الموظف بتسليمها لرئيس الوزراء العثماني (كوبريلي) سنة ١٠٧٠ هـ = ١٦٥٩ م طمعاً في الحصول على المال. ولما لم يتمكن - كوبريلي - من فك رموز الرسالة، أرسل من مقره في أدرنه باستدعاء السفير الفرنسي من الآستانة. غير أن السفير الفرنسي تظاهر بالمرض، وأرسل إلى أدرنه ابنه مكانه. فلما مثل هذا بين يدي الصدر الأعظم وسأله عن معنى هذه الرموز، أظهر قدراً من القحة والسوء مما لم يحتمله (كوبريلي) فأمر بسجنه على الفور. ولما علم السفير الفرنسي بسجن ابنه، زال عنه المرض الدبلوماسي، وسارع الى أدرنه خوفاً على حياة ولده، وقابل (كوبريلي). إلا أن السفير امتنع عن شرح ما تتضمنه الرسائل المرموزه، وامتنع الصدر الأعظم بالمقابل عن إطلاق سراح ابن السفير، وتوجه إلى (ترانسلفانيا)، ولم يطلق سراحه إلا بعد عودته في سنة ١٠٧١ هـ = ١٦٦٠ م. ولما علم رئيس وزراء فرنسا (الكاردينال مازاران)[1] بالحادث، أرسل إلى الآستانة سفيراً فوق العادة (المسيودي بلونديل) ومعه رسالة من ملك فرنسا، طلب فيها تقديم اعتذار عن الحادث، وعزل الصدر الأعظم (محمد باشا كوبريلي). ولكنه لم يسمح لهذا السفير بمقابلة السلطان محمد الرابع، بل قابله الصدر الأعظم بكل ترفع وكبرياء، وردت فرنسا على ذلك بأن انتقلت لمساعدة (كريت) بصورة علنية، وأرسلت إليها أربعة آلاف جندي، وسمحت للبندقية بجمع المقاتلين المتطوعين - المرتزقة - من فرنسا، كما أمدت النمسا بالمال، على أمل الانتقام من الدولة العثمانية، ولاستنزاف جهدها على كافة الجبهات، مما يتيح لفرنسا فرصة فرض إرادتها على السلطان العثماني. لكن هذه

---

(١) الكاردينال مازاران: (CARDINAL, JULES MAZARINI, DITMAZARIN) كاردينال من أصل ايطالي، (١٦٠٢ - ١٦٦١ م) عينه ريشيليو خلفاً له، لما عرفه فيه من الكفاءة فأصبح رئيساً لوزراء الملك لويس الثالث عشر، حتى سنة ١٦٣٩، ثم في عهد الملك لويس الرابع عشر. وقد نجح بإنهاء حرب الثلاثين عاماً - بصلح ويستفاليا: (WESTPHALIE) سنة ١٦٤٨ م. وقد اعتبر بدوره من أكبر الرجال السياسيين والدبلوماسيين الذين عرفتهم فرنسا.

الجهود كافة اصطدمت بعناد الصدر الأعظم (كوبريلي) وتصميمه على محاربة أعداء الدولة في الخارج والداخل، وعندما شعر هذا الوزير أنه يقترب من منيته، واشتدت وطأة المرض عليه، وطلب إليه السلطان تعيين من يخلفه، اقترح عليه تعيين ابنه (**كوبريلي زاده أحمد باشا**). وأغمض كوبريلي عينيه عن الدنيا (سنة ١٠٧٢ هـ = ١٦٦١ م) وهو مطمئن إلى أنه أسلم الحكم ليد أمينة وقوية وقادرة على متابعة الجهد الذي أفنى فيه عمره، لإعزاز الإسلام والمسلمين. وسار (كوبريلي زاده أحمد باشا) على نهج أبيه، ورفض العرض الذي تقدمت به النمسا وجمهورية البندقية لإجراء صلح لا يناسب مصالح الدولة. وقاد الجيش بنفسه لمحاربة النمسا، وعبر نهر الدانوب (الطونه) وفرض الحصار على (**قلعة نوهزل**) [1] التـــي كان يعتبرها الغرب بأنها أمنع الحصون في أوروبا، وأنه من المحال على أية قوة احتلالها أو الوصول إليها. وقد بدأ هذا الحصار في يوم ١٣ محرم سنة ١٠٧٤ هـ = ١٧ ـ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٦٦٣ م. واستمر الحصار المحكم لمدة ستة أسابيع مما أرغم قائد الحامية المدافعة عنها لطلب الاستسلام، ووافق الصدر الأعظم (كوبريلي زاده أحمد باشا) للحامية بالجلاء بشرط أن يتركوا فيها كل الأسلحة والذخائر مقابل التعهد بعدم التعرض لأفراد الحامية بأي ضرر أو أذى، وانسحب قائد حامية (نوهزل) بجنده يوم ٢٥ صفر (٢٨ أيلول ـ سبتمبر) من السنة ذاتها.

اهتزت أوروبا بعنف لنبأ فتح المسلمين لقلعة نوهزل، ونزل الهلع بقلوب ملوك الغرب عامة. وكان أكثرهم تأثراً امبراطور النمسا (ليوبولد الأول) [1] الـــذي شعر

---

(١) قلعة نوهزل: (NEVHAUSEL) قلعة ومدينة تقع الى الشرق من ڤيينا ـ في تشيكوسلوفاكيا.

(٢) ليوبولد الأول: (LEOPOLD-I) ولد في ڤيينا (١٦٤٠ ـ ١٧٠٥ م) أصبح امبراطوراً للامبراطورية الجرمانية سنة ١٦٥٨ م. خلفاً لأبيه فرديناند الثالث (FERDINAND-III). وقد قبل ليوبولد الأول شروط صلح نيميج (NIMEGUE) سنة ١٦٧٩ م. ثم انضم الى حلف اوغسبرغ (AUGSBOURG) سنة ١٦٨٦ م. ووقع على معاهدة ريزويغ: (RYSWICK) سنة ١٦٩٧ م وزج بألمانيا في حرب الوراثة الاسبانية التي استمرت من سنة ١٧٠٠ إلى سنة ١٧١٣ م. ومات الملك ليوبولد قبل أن تصل هذه الحرب إلى نهايتها. وعلى الرغم من وفرة الحروب التي جرت في عهد هذا الملك، إلا أن حروبه ضد العثمانيين المسلمين هي التي أكسبته شهرته ـ لاسيما مقاومته الضارية في موقعة (سانت جوتار).

بقرب ضياع مملكته، سيما وأن جنود المسلمين العثمانيين قد انطلقوا بجحافلهم الظافرة لاجتياح اقليمي (مـورافيـا)[١] و(سيليزيـا)[٢]. وباتت عاصمة النمسا ذاتها (ڤيينا) وهي معرضة للتهديد المباشر، مما حمل الملك ليوبولد على طلب وساطة البابا (اسكندر السابع) من أجل الحصول على دعم ملك فرنسا (لويس الرابع عشـر)[٣]. وكان ملك فرنسا قد عرض عليه من قبل دعمه ومساعدته بأربعين ألف مقاتل من الألمان المتحالفين معه، فرفض ذلك حتى لا يظهر الضعف، وحتى لا يقع تحت سيطرة الملك الفرنسي، غير أن التطورات اللاحقة أرغمته على التماس الدعم بوساطة البابا الذي نجح في حمل لويس الرابع عشر على إرسال ستة آلاف جندي فرنسي وأربعة وعشرين ألفاً من محالفيه الألمان بقيادة (الكونت دي كوليني). وانضم هذا الجيش إلى الجيش النمساوي الذي كان يعمل بقيادة (الكونت دي ستروتزي). وبدأت الاشتباكات بين الجيشين المتحاربين، فقتل القائد النمساوي، فتسلم القيـادة خلفـه القـائـد (مـونـت كوكوللي). وتلقى الجيش الفرنسي خلال ذلك دعماً إضافياً ضم عدداً كبيراً من

---

(١) مورافيا: (MORAVIE) اقليم من أقاليم تشيكوسلوفاكيا إلى الشرق من بوهيميا. وقد سمي بهذا الاسم نسبة لمجموعة الأنهار المعروفة باسم موراڤا، وعاصمته برنو: (BRNO). وكانت مورافيا قاعدة امبراطورية عظيمة قضي عليها سنة ٩٠٨ م، وانضمت نهائياً الى مملكة بوهيميا سنة ١٢٠٩ م.

(٢) سيليزيا: (SILESIE) إقليم في أوروبا الوسطى يخترقه نهر الأودر ODER. وقد استولت بولونيا على الجزء الجنوبي من الاقليم سنة ١٩٢١ م، للإفادة من مناجم الفحم. ثم استولى الألمان عليه في سنة ١٩٤٥ م. وأعيدت إلى بولونيا ما عدا الجزء التشيكي، فطردت بولونيا الألمان الذين استوطنوها.

(٣) لويس الرابع عشر: (LOUIS XIV LE GRAND) ابن لويس الثالث عشر وآن ديتريش (ANNE D'AUTRICHE) ولد سنة ١٦٣٨ م وأصبح ملكاً سنة ١٦٤٣ وتوفي سنة ١٧١٥ م. وحكم في البداية تحت وصاية أمه ورئيس وزرائه مازاران. حتى سنة ١٦٦١ م حيث شرع في ممارسة الحكم بنفسه وعبر عن ذلك بقوله: (الدولة هي أنا: L'ETAT C,EST MOI). وكانت أيامه أيام حروب مع اسبانيا والنمسا وغيرهما، وتألبت عليه أغلب الدول أكثر من مرة، وقد ضم تاريخه مجموعة من الوقائع الشهيرة التي برزت من خلالها عدد كبير من مشاهير قادة القرن. وتقدمت في عصره جميع العلوم، وتطورت التجارة والزراعة. غير أن الحروب المتتالية استنزفت قدرة الدولة. وتم في عهده أيضاً اضطهاد البروتستانت، مما أرغم عدداً كبيراً من البروتستانت على الهجرة والنزوح.

الشبان أبناء النبلاء بقيادة (الدوق دي لافوياد). واحتفظ العثمانيون برايات النصر في معاركهم الأولى، واستأثروا بالظفر، ونجح الصدر الأعظم (كوبريلي أحمد باشا) باحتلال مدينة (سارفار)[1]. وأقام معسكره على شاطىء نهر (راب) في مواجهة معسكر أعدائه. وقد حاول جند العثمانيين عبور النهر، ومهاجمة المعسكر الصليبي، لكن الجند النمساوي - الفرنسي نجح في إحباط هذه المحاولة. ثم إن الصدر الأعظم (أحمد باشا) جمع كل قواته وتمكن من عبوره عنوة (يوم ٨ محرم سنة ١٠٧٥ هـ = أول آب - أغسطس - سنة ١٦٦٤ م).

وأمكن له الانتصار على قلب جيش العدو، ولولا تدخل الفرنسيين - وخاصة الشباب النبلاء - لتم للعثمانيين النصر. غير أن جند الإنكشارية لم يتمكنوا من الصمود في وجه قوات العدو المتفوقة عددياً، بحيث كانوا كلما أبيد منهم صف - نسق - تقدم النسق التالي، وبذلك انتهى القتال ولما يتمكن أحد الطرفين من إحراز نصر حاسم. وحافظ العثمانيون على مواقعهم - وسميت هذه المعركة الشهيرة باسم معركة (سان جوتار)[2] - نسبة لكنيسة قديمة حصلت الحرب بالقرب منها. وتبع ذلك اجراء اتصالات ومفاوضات، انتهت باتفاق للصلح، وأبرمت بين الطرفين معاهدة بعد عشرة أيام، كان من أهم بنودها إخلاء الجيش لإقليم ترانسلفانيا وتعيين (أبافي) حاكماً عليها تحت سيادة الدولة العثمانية وتقسيم بلاد المجر بين الدولتين بأن يكون للنمسا ثلاث ولايات، وللدولة العثمانية أربعة، مع بقاء حصني (نوفيغراد)[3] ونوهزل تابعين للدولة العثمانية.

استمرت فرنسا خلال ذلك بإرسال سفنها الحربية لمهاجمة سفن المسلمين في المغرب العربي - الإسلامي بحجة تعرض سفن المغرب لسفنها، واستمرت هذه الحرب غير المعلنة حتى سنة ١٠٧٧ هـ = ١٦٦٦ م. حيث أرسل الوزير الفرنسي

---

(١) سارفار: (SARVAR) أو سرنوار، وتقع إلى الشرق من نهر راب، والى الجنوب الشرقي من ڤيينا.

(٢) سان جوتار: (ST.GOTAR) مدينة في النمسا تقع على الجانب الغربي من نهر الراب.

(٣) نوفيغراد: (NOVEGRAD) مدينة تقع في المجر، الى الشمال من بودابسب ومن نهر الدانوب.

(كولبير)[1] الــذي خلف مازاران، سفيراً لتحسين العلاقات بين بلاده وبين الدولة العثمانية، غير أنه لم يوفق باختيار السفير، إذ أنه أرسل ابن (المسيودي‌لاهي) الذي كان الوزير كوبريلي أحمد باشا قد سجنه ـ على نحو ما سبق ذكره ـ فكان من نتيجة ذلك فشل مهمة السفير، وعدم تجديد الامتيازات التجارية الفرنسية، وحرمان فرنسا من حق إرسال بضائعها عن طريق مصر والسويس الى الهند، وليس ذلك فحسب، بل إن الدولة العثمانية منحت (جمهورية جنوا) امتيازات خاصة مماثلة لامتيازات انكلترا. فعادت فرنسا وجهرت بالعداء، وأرسلت دعماً الى (كانديا ـ في كريت) لمقاومة العثمانيين، ومحاربتهم. فقاد الصدر الأعظم الجيش العثماني، ومضى بنفسه لفتح مدينة كانديا التي بقيت قاعدة صلبة ضد المسلمين في الجزيرة والتي أتعبت الدولة العثمانية، واستمر الحصار والقتال لمدة زادت على السنتين، بسبب إمداد فرنسا لها بالمال والرجال والسفن الحربية، ولكن بالرغم من كل هذا الدعم الذي كانت آخر دفعة فيه ارسال الاسطول الفرنسي ومعه سبعة آلاف رجل، في صيف سنة ١٦٦٩ م، وبالرغم أيضاً من الدعم الذي أرسله امبراطور النمسا. فقد استطاع العثمانيون انتزاع النصر النهائي، **واضطرت الحامية بقيادة قائدها (موروزيني) للاستسلام في يوم ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٠٨٠ هـ = ٢٦ أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٦٦٩ م.** ووقع قائد هذه الحامية بالنيابة عن جمهورية البندقية مع الصدر الأعظم معاهدة تنازلت البندقية بموجبها للدولة العثمانية عن جزيرة كريت. وصدقت البندقية على هذه المعاهدة في شباط ـ فبراير ـ سنة ١٦٧٠ م. وبذلك انتقلت جزيرة كريت نهائياً لحكم المسلمين.

كان سفير فرنسا (المسيو دي لاهي) مقيماً طوال هذه الفترة في الآستانة، وبذل كل جهده لتجديد الامتيازات لبلاده، فلم يفلح. فلما كانت سنة ١٠٨١ هـ = ١٦٧٠ م، أرسل ملك فرنسا (لويس الرابع عشر) سفيراً جديداً اسمه (الماركيز دي نوانتل)

---

(١) كولبير: (COLBERT, JEAN BAPTISTE) رجل دولة فرنسي من مواليد ريمس: (REIMS) (١٦١٩ ـ ١٦٨٣ م) خلف مازاران في الحكم وكان تلميذاً له، وسمي المراقب العالم للمالية، بعد سقوط فوكيه: (FOQUET) سنة ١٦٦٤ م وشرع في بسط نفوذه تدريجياً حتى شمل كل مجالات الدولة وإداراتها، وازدهرت بتوجيهاته الصناعة والتجارة والأمور المالية، وشجع الآداب والفنون.

ومعه اسطول فرنسي، في محاولة لإرهاب الصدر الأعظم، وتهديده بالحرب إذا لم يذعن لطلبات فرنسا .لكن تظاهرة القوة لم ترهب الصدر الأعظم الذي استقبل السفير الفرنسي، وقال له: **« إن تلك المعاهدات لم تكن إلا منحاً وهبات من السلطان، لا حقوقاً إلزامية يجب تنفيذها. وإنه إن لم يقتنع بهذه الإجابة فما عليه إلا الرحيل».**

وغضب ملك فرنسا عندما بلغه رد الصدر الأعظم، وأراد إعلان الحرب، غير أن وزيره (كولبير) أقنعه بأنه ليس من مصلحة فرنسا خوض غمار حرب لا يمكن معرفة أو ضمان نتائجها ضد الدولة العثمانية. ومضى - كولبير - لمعالجة الموقف بمرونة وحكمة، وأظهر الخضوع للدولة، فتمكن بذلك من تجديد المعاهدات القديمة، وأعيد إلى فرنسا حق حماية المراكز الدينية الكاثوليكية في القدس. وعادت العلاقات بين الدولتين إلى سابق عهدها.

كان القوقاز - القفقاس - المستوطنين في جنوب بلاد الروسيا، قد دخلوا جميعاً في حمى حامي الإسلام (السلطان محمد الرابع) من غير حرب، بل التزاماً منهم بمبدأ الطاعة والجماعة. فكان لزاماً بالتالي على الدولة العثمانية دعم الأخوة تتار القفقاس إذا ما تعرضوا للتهديد أو جابهوا الخطر.

وكانت فكرة الواجب المشترك الذي يفرض على العالم الصليبي جميعه العمل ضد الأتراك المسلمين، قد بعثت من جديد أيضاً في ڤيينا وفرنسا وبولونيا وعصبه أمراء هبسبورغ (اتحاد الراين). وتولت بولونيا قيادة الهجوم فعملت على اجتياح (أوكرانيا)[1] مما دفع أمير أوكرانيا لطلب الدعم. فأسرع السلطان محمد وقاد بنفسه جيشاً ضخماً، ووصل خلال فترة زمنية قصيرة الى (حصن رامنيك) يوم ٢٣ ربيع آخر سنة ١٠٨٣ هـ = ١٨ - آب - أغسطس - سنة ١٦٧٢ م - واحتل هذا الحصن عنوة

(١) اوكرانيا: (UKRAINE) إحدى جمهوريات الاتحاد السوڤييتي، وعاصمتها كييف: (KIEV) وتقع الى الشمال من البحر الأسود وبحر آزوف: (AZOV). سكانها من التتار المسلمين. استولى عليها الألمان سنة ١٩٤١ م. فلما عاد إليها الروس سنة ١٩٤٣ م عملوا على تهجير أهلها المسلمين بالملايين، الى سيبيريا، ومات أكثر من مليون منهم في الطريق.

بعد حصار لم يستمر أكثر من عشرة أيام، ثم تابع تقدمه فاحتل مدينة (لمبـرغ)[١] الشهيرة، فطلب (ميخائيل أبافي) ملك بولونيا عقد صلح مع السلطان، وتعهد بترك اقليم اوكرانيا للقوزاق، وولاية (بودوليا)[٢] للـدولة العثمانية، ودفع جزية سنوية قدرها مائتان وعشرون ألف بندقي ذهباً. فقبل السلطان محمد هذه الشروط، وتم التوقيع على معاهدة الصلح يوم ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٠٨٣ هـ = ١٨ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٦٧٢ م. وسميت هذه المعاهدة باسم معاهدة بوزاكس.

رفض أمراء بولونيا وقادتها الاعتراف بهذه المعاهدة، وأظهروا تصميمهم على متابعة الحرب، وحملوا ملكهم (ميخائيل) على إرسال الجيش بقيادة القائد الشهير (سوبيسكي)[٣] الـذي استطاع استعادة (لمبرغ). واستمرت الحرب بين الدولتين سجالاً حتى سنة ١٠٨٧ هـ = ١٦٧٦ م. حيث اضطر سوبيسكي - وقد فقد معظم جيوشه، إلى التنازل عن كل ما كان قد تنازل به سلفه - ميخائيل - للدولة العثمانية.

توفي الصدر الأعظم (كوبريلي أحمد باشا) سنة ١٠٨٧ هـ = ١٦٧٦ م. وقد استطاع هو ووالده من قبله أن يعيدا للدولة العثمانية قدرتها وهيبتها، فأصبحت على نحو ما كانت عليه أيام مجدها وقوتها في عهد السلطان سليم والسلطان سليمان القانوني.

ولكن هذا الجهد الضخم لم يلبث أن تداعى بسرعة، على يد الصدر الأعظم الجديد (قره مصطفى) زوج أخت كوبريلي أحمد باشا، والذي كان يفتقر الى الكفاءة التي تميز

---

(١) لمبرغ: (LEMBERG) عاصمة إقليم غاليسيا التي كانت تابعة للنمسا، وتبعد عن مدينة ڤيينا، والى الشمال الشرقي منها، مسافة ٥٨٠ كيلومتراً. واشتهرت في التاريخ بدخول ملك السويد شارل الثاني إليها عنوة سنة ١٠٧٤ هـ. وكذلك تنصيب ستانسلاس فيها، ملكاً على بولونيا، ضد رغبة الدول. وأصبحت تابعة للاتحاد السوڤييتي.

(٢) بودوليا: (PODOLIE) إقليم يقع في غرب اوكرانيا، ويحده من الجنوب نهر الدنيستر.

(٣) سوبيسكي: (SOBIESKI-JEAN III) من مواليد اوليسكو: (OLESKO) (١٦٢٩ - ١٦٩٦ م) تولى قيادة الجيش البولوني، وعندما توفي ملك بولونيا ميخائيل أبافي - سنة ١٦٧٣ م. جرى انتخابه ملكاً على بولونيا، حارب العثمانيين، واشتهر بارغام العثمانيين على رفع الحصار عن ڤيينا سنة ١٦٨٣ م.

بها أسلافه. وقد ظهرت سياسة قره مصطفى الفاشلة، أول ما ظهرت، في إساءة العلاقة مع القوزاق، وابعادهم عن الدولة، مما دفع بخان اقليم اوكرانيا لإعلان تمرده سنة ١٠٨٨ هـ = ١٦٧٧ م واستنجد بالروسيا التي كانت آخذة إذ ذاك في تنظيم دولتها داخلياً على اسس جديدة، تتناسب مع رغبتها في التكيف مع المجتمع الأوروبي. فأمدته روسيا بالرجال، وحاربت الجيوش العثمانية، واستمرت الحرب بين القوزاق وحلفائهم الروس من جهة وبين العثمانيين من جهة ثانية حتى سنة ١٠٩٢ هـ = ١٦٨١ م. حيث تم عقد معاهدة (رادزين)[١] والتي قضت بإعادة الأمور إلى مثل ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب.

فيما كانت هذه الأحداث تأخذ مساراتها على أرض القوزاق، كانت هناك أحداث مضادة ترسم ملامحها على أرض المجر، فقد عمل امبراطور النمسا - الكاثوليكي - على اضطهاد البروتستانت المجريين، وتتبع كل من يشتبه بأمره بالقتل، مما أثار أحد نبلاء المجر وأمرائهم (تيليكي) والذي استطاع تنظيم المقاومة المجرية ضد النمسا وامبراطورها. وطلب الدعم والمساعدة من الدولة العثمانية التي ما فرغت من حربها مع الروس والقوقاز (سنة ١٠٩٢ هـ = ١٦٨١ م) حتى وجدت نفسها متورطة في حرب أخرى.

فقد تولى (قره مصطفى) بنفسه قيادة الجيش العثماني الى بلاد المجر، وانتصر على النمساويين في معارك متتالية قادته إلى (ڤيينا) حيث ألقى الحصار عليها لمدة شهرين متتاليين (سنة ١٠٩٤ هـ = ١٦٨٣ م). واستولى على كافة قلاعها الأمامية، وهدم أسوارها - بالمدافع وألغام البارود، ولما لم يبق إلا الانقضاض الأخير لفتح عاصمة النمسا، جاء ملك بولونيا (سوبيسكي) على رأس جيش ضخم ومعه منتخبي (الكتر) اقليمي (ساكس)[٢]

---

(١) رادزين: (RADZYN) بلدة بولونية تقع الى الجنوب الغربي من العاصمة وارسو.

(٢) ساكس: (SAXE) إقليم يقع الآن في الجزء الشرقي - الجنوبي من المانيا الديموقراطية.

و(بـافاريـا)[1] بجيشيها، وذلك بنـاء على الحاح البـابـا عليهـم، وأستنهـاضـه حماستهم لمحاربة المسلمين العثمانيين.

وقام (سوبيسكي) بالهجوم بالقوات جميعها، في يوم ٢٠ رمضان سنة ١٠٩٤ هـ = ١٢ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٦٨٣ م. على القوات العثمانية في المرتفعات المتحصنين بها، واستمر القتال العنيـف طـوال النهـار، وكـان قتـالاً كما يقـال - شـاب لهولـه الولدان -. وانتهت المعركة الحاسمة في نهاية اليوم بهزيمة القوات العثمانية التي تمزقت وهربت وتركت على أرض المعركة مدافعها وذخائرها وموادها التموينية. وحاول (قره مصطفى باشا) انقاذ الموقف، فجمع شتات قواته الممزقة على شاطىء نهر راب، وتراجع بها إلى (بودا). غير أن (سوبيسكي) لم يسمح للقوات العثمانية بالراحة أو إعادة التنظيم، فانطلق بجيشه لمطاردتها، وعمل على إبادة كل من أمكن العثور عليه من بقايا القوات العثمانية المتخلفة، وفتح مدينة (غران) بكل سهولة. ولما وصل خبر هذه الهزيمة التي لم تتعرض لمثلها الجيوش العثمانية، أصدر السلطان محمد الرابع أمره بقتل الصدر الأعظم (قره مصطفى باشا). وأرسل أحد رجال حاشيته فقتله، وأرسل برأسه الى العاصمة (إسلام بول) وعين مكانه ابراهيم باشا (سنة ١٠٩٥ هـ = ١٦٨٤ م).

انقلبت الدنيا على الدولة العثمانية، فقد كان رفع الحصار عن ڤيينا هو الحدث الذي هزّ أوروبا الصليبية بعنف وقوة، فتم تشكيل (التحالف المقدس) الذي ضم النمسا وبولونيا والروسيا مضافاً إليها قوات البابا وقوات فرسان الاسبتارية - الذين أصبحوا يحملون يومها اسم رهينة مالطا - وكان هدف هذا التحالف هو شن حرب شاملة ضد الدولة الإسلامية العثمانية، وإزالتها من خارطة العالم السياسي.

لم تتخلف فرنسا عن هذا الذي أطلق عليه اسم (التحالف المقدس). بل إنها كانت قد تحركت على اتجاهه من قبل، فقطعت علاقاتها مع الدولة العثمانية

---

(١) بافاريا: (BAVIERE) إقليم يقع إلى الجنوب من ألمانيا الاتحادية، وعاصمته ميونيخ.

بحجة الاشتباكات البحرية المستمرة بين سفنها وسفن دول المغرب العربي - الإسلامي (الجزائر خاصة).

وقام الأميرال (دوكين)[1] بمطـاردة ثماني مراكب من ميناء طرابلس الغرب إلى (جزيرة ساقز)[2]. ولما التجأت إلى خليجها، وأراد الأميرال دوكين الدخول إلى الميناء خلفها، ومنعه حاكم الجزيرة، أطلق مدافعه على المدينة بدون إعلان حرب، وردت عليه قلاعها، ولم يمتنع عن إلقاء القنابل على بيوت السكان حتى دمّر المدينة. وعمل دوكين أيضاً على إطلاق مقذوفات مدافعه على مدينة الجزائر بالغرب سنة ١٠٩٥ هـ = ١٦٨٤ م. ولم يتوقف عن إلقاء المقذوفات النارية عليها حتى دفع إليها أهلها مليوني ومائتي ألف قرش غرامة حربية، وأطلقوا سراح من كان في قبضتهم من الأسرى الفرنسيين. وكرر (دوكين) مثل هذه العملية في السنة التالية، حيث قصف طرابلس الغرب بوحشية بالغة. ولم تتمكن الدولة العثمانية من الرد على هذه الأعمال العدوانية - الاستفزازية - والمخالفة لقوانين الحرب بحسب ما كان سائداً ومعترف به. وتجاوزت ذلك لتركز اهتمامها وجهدها ضد قوات (الحلف المقدس) التي شرعت في الانقضاض على تخوم الدولة العثمانية من كافة الاتجاهات. فقد انطلق (سوبيسكي) بجيوشه للعمل ضد إقليم (البغدان). فيما كانت سفن البنادقة تهدد سواحل اليونان وبلاد موره، وأفادت هذه السفن من عدم وجود سفن عثمانية كافية لصد هجمات سفن البنادقة التي دعمتها سفن البابا وسفن رهبنة مالطا، فقامت جيوش البندقية واحتلت معظم مدن اليونان، حتى كورينث وأثينا (سنة ١٠٩٧ هـ = ١٦٨٦ م). وانطلقت جيوش النمسا خلال ذلك، فأغارت على بلاد المجر، واحتلت مدينة (بست) الواقعة أمام (بودا). وحاصرت هذه المدينة أيضاً، ولولا صمود حاميتها

(١) دوكين: (DUQUESNE-ABRAHAM) بحار فرنسي شهير من مواليد بلدة دييب: (DIEPPE) (١٦١٠ - ١٦٨٨ م) نشأ على حب ركوب البحر، وصار قبطاناً وعمره سبعة عشر عاماً، عمل في خدمة السويد، ثم في خدمة ملك فرنسا، وقام بقصف طرابلس سنة ١٦٨١ م والجزائر سنة ١٦٨٢ م. وجنوه سنة ١٦٨٤ م. قلده ملك فرنسا عصا الماريشالية بشرط التخلي عن مذهبه البروتستانتي، ولكنه أصر على التمسك بمذهبه ورفض عصا الماريشالية.

(٢) ساقز: (CHAOIS) جزيرة تقع في بحر إيجه. أمام برّ الأناضول.

وحاكمها صموداً رائعاً لسقطت في أيديهم. واحتل النمساويون مجموعة من الحصون والقلاع الشهيرة (أهمها قلعة نوهزل). وقد أثارت هذه الهزائم غضب السلطان محمد، فأصدر أمره بعزل الصدر الأعظم ابراهيم باشا وأبعاده - نفيه - الى جزيرة رودس. وعين مكانه القائد العام - السرعسكر - سليمان باشا، الذي كان شهيراً بحسن التدبير والشجاعة والإقدام. ولكن الدولة كانت قد وصلت إلى درجة متدنية من الضعف، أمام مجموعة هذه القوى المتحالفة ضدها، بحيث بات إنقاذ الموقف أمراً صعباً للغاية. وكان أول عمل قام به سليمان باشا هو الإسراع لنجدة مدينة (بودا) التي كانت تحاصرها قوة من تسعين ألف جندي، لكن سليمان باشا لم يتمكن من إنقاذ الموقف، واقتحمت القوات النمساوية دخلت (بودا) عنوة يوم ١٣ شوال سنة ١٠٩٧ هـ = ٢ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٦٨٦ م. بعد أن قتل حاكمها عبدي باشا وأربعة آلاف من جنوده في الدفاع عن المدينة.

أراد الصدر الأعظم (سليمان باشا) الانتقام لهذه الهزيمة، فانصرف لإعادة تنظيم القوى والوسائط، مستفيداً من فصل الشتاء، فنظم جيشاً من ستين ألف مقاتل، ودعمه بسبعين مدفعاً، وحشد له ما يحتاجه من الذخائر، والمواد التموينية، وأشرف على تدريبه القتالي، حتى إذا ما انقضى فصل الشتاء وفصل الربيع في تلك الربوع المعروفة بقسوة مناخها، ووفرة ثلوجها، عمل على قيادة جيشه، وهاجم جيوش التحالف المقدس في سهل موهاج (موهاكس) والذي كان قد شهد انتصار العثمانيين على المجريين انتصاراً حاسماً قبل هذا التاريخ بمائة وستين سنة. والتحم الجيشان في معركة ضارية يوم ٣ شوال سنة ١٠٩٨ م (١٢ - آب - أغسطس - سنة ١٦٨٧ م). وبعد قتال عنيف وصراع مرير، انتصر الصليبيون على العثمانيين، وتمزق الجيش العثماني تمزقاً تاماً، وغنم الصليبيون مدافع الجيش العثماني وأسلحته وذخائره ومواده التموينية. واستثمر الصليبيون انتصارهم أفضل استثمار، فانطلقت جيوشهم واجتاحت إقليم ترانسلفانيا، ومجموعة من قلاع اقليم (كرواتيا)[1]. ولما ذاع خبر هزيمة الجيوش

---

(١) كرواتيا: (CROITIE) إحدى جمهوريات يوغوسلافيا، وعاصمتها (زغرب) وأكثر أهلها من المسلمين. وأهلها الكروات يلفظون اسم بلادهم فيقولون (خروات).

العثمانية الموجودة في الآستانة، اجتاحتها روح التمرد والعصيان؛ وانتقلت عدوى التمرد لبقية القوات التي بقيت وهي تعمل تحت قيادة الصدر الأعظم سليمان باشا، فأشهروا عليه العصيان، مما حمله على الفرار إلى (بلغراد). ثم أرسل الإنكشارية والسباه وفداً للأستانة يطلب الى السلطان إصدار أمر بقتل الصدر الأعظم، فلم يرَ بداً من ذلك، وأمر بقتله تسكيناً لثورة الجند وتهدئة لغضبهم. ولما لم يفد شيئاً ولم تعد السكينة بين الجيوش، وجابهت الدولة العثمانية خطر الدمار والانهيار. فقرر الوزير الثاني (القائمقام قره مصطفى) بالتعاون مع العلماء والفقهاء، عزل السلطان (محمد الرابع) فعزلوه يوم ٢ محرم سنة ١٠٩٩ هـ = ٨ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٦٨٧ م. وبقي في عزلته إلى أن وافته المنية. وتم تعيين أخيه (سليمان - الثاني) [١] سلطاناً، فبدأ عهده باغداق المنح والعطايا على الجنود، ولم يعاقبهم على عصيانهم وتمردهم. فكان من نتيجة ذلك أن عاد التمرد للظهور من جديد، وقام الجند بقتل قادتهم، وحاصروا الصدر الأعظم الجديد (سياوس باشا) وقتلوه وسبوا أزواجه، فعاشت الآستانة من جديد حالة الاضطراب والفوضى وضياع الأمن. وأفاد أعداء الدولة من انصراف جهدها لمعالجة مشكلاتها الداخلية، فقام النمساويون باحتلال قلاع (أرلو) و(ليبا) وسواهما، واحتل البنادقة بقيادة (موروزيني) مدينة (ليبة) من بلاد اليونان، وكافة سواحل (دلماسيا - دالماتيا) سنة (١٠٩٨ هـ = ١٦٨٧ م). وسقطت في يد النمساويين في السنة التالية مدن (سمندرية وكولمباز أو قلومباز - وبلغراد). ثم فقدت الدولة العثمانية في سنة (١١٠٠ هـ = ١٦٨٩ م) (مدن نيش وودين) من بلاد الصرب. فما كان من السلطان سليمان الثاني إلا أن عزل الصدر الأعظم (مصطفى باشا) لما أظهره من الضعف والتخاذل، وعين مكانه (كوبريلي مصطفى باشا ابن كوبريلي محمد باشا الكبير) الذي حمل من الكفاءة والقدرة والشجاعة قدراً يعادل ما ميّز والده من قبل، فبذل جهده لفرض الانضباط على الجند، تارة باللين وأخرى بالشدة، وصرف لهم ما هو متأخر من رواتبهم حتى لا يلجؤوا للعدوان على المواطنين، فانتظمت الأمور في الجيش، وبات

---

(١) السلطان الغازي سليمان خان الثاني (١٠٥٢ - ١١٠٢ هـ = ١٦٤٢ - ١٦٩١ م) تولى السلطنة بعد خلع أخيه (محمد الرابع سنة ١٠٩٩ هـ = ١٦٨٧ م). وهو العشرين في تسلسل الخلفاء العثمانيين.

بالمستطاع الاعتماد عليه في الحرب. كما أباح للمسيحيين بناء ما كان قد تهدم من كنائسهم في الأستانة، وعاقب بأشد العقاب كل من تعرض لهم في إقامة شعائر دينهم، فاستمال بذلك جميع مسيحيي الدولة. وكانت نتيجة معاملته المسيحيين بالعدل والقسط أن ثار الروم من أهالي موره على حكامهم البنادقة، وطردوهم من بلادهم، لتعرضهم لهم في إقامة شعائر مذهبهم الأرثوذكسي، وإرغامهم على اعتناق المذهب الكاثوليكي، ودخلوا في حماية الدولة العثمانية طائعين مختارين.

ما إن شعر الصدر الأعظم (كوبريلي مصطفى باشا) باستقرار الجبهة الداخلية، والسيطرة على الجيش، حتى تولى بنفسه قيادة الجيش ومضى به للحرب، فاستعاد بسرعة مدن نيش ووديـن وسمندرية وبلغراد في سنة (١١٠١ هـ= ١٦٩٠ هـ). بينما كان خان القرم (سليم كراي) يخضع ثائري الصرب. وبينما كان أمير المجر (تيكلي) يستعيد أيضاً السيطرة على إقليم ترانسلفانيا. وبذلك أعاد (كوبريلي مصطفى باشا) بعض ما فقدته الدولة من المجد والسؤدد.

ولكنه ما عتم أن استشهد في معركة ضد النمساويين (سنة ١١٠٢ هـ = ١٦٩١ م) وكان السلطان سليمان الثاني قد سبقه إلى دار الخلود، وخلفه (أحمد الثـانـي)[١]. فبدأت الأطراف المتصارعة في الخلود الى السكينة، وعرفت تخوم الدولة العثمانية نوعاً من الهدوء والاستقرار ـ إلا من بعض الاشتباكات الثانوية ـ. وكان قيَام البنادقة باحتلال جزيرة ساقز، سنة ١١٠٥ هـ = ١٦٩٤ م هو من أبرز أحداث هذه الفترة. وعندما توفي السلطان أحمد الثاني وخلفه (مصطفى الثـاني)[٢]. أعلن بعد ثلاثة أيام فقط من بدء ولايته أنه سيقود الجيوش بنفسه، وسار باتجاه بولونيا، ومعه فرسان القوزاق، وانتصر على البولونيين في معارك متتالية، غير أنه كان لزاماً عليه الانصراف من هذه الجبهة لمجابهة خطر أكبر.

---

(١) السلطان الغازي أحمد خان الثاني: (١٠٥٢ ـ ١١٠٦ هـ = ١٦٤٣ ـ ١٦٩٥ م) تولى السلطنة سنة ١١٠٢ هـ = ١٦٩١ م) وكان السلطان الحادي والعشرين بين الخلفاء العثمانيين.

(٢) السلطان الغازي مصطفى خان الثاني: (١٠٧٤ ـ ١١١٥ هـ = ١٦٦٤ ـ ١٧٠٣ م) تولى السلطنة =

١١ ـ روسيا تفتح جبهة جديدة.

يظهر أن هذه الجبهات التي انفتحت على الدولة العثمانية، في أوروبا وآسيا، في الشرق والغرب، في الداخل والخارج، في البر والبحر، لم تكن جميعها كافية لمعادلة ثقل الدولة العثمانية، فانفتحت عليها جبهة جديدة لم تكن في الحسبان. فقد كانت (الروسيا) غير موجودة على الخارطة السياسية للعالم، وإنما كانت هناك إمارات في المدن الكبرى مثل إمارة (سوزدال) و(سمولنسك) و(نوفغورود) و(كييف) و(فلاديمير). غير أن هذه الإمارات التي سميت شعوبها باسم (القبجاق ـ أو الروس) كانت ـ في القرنين الثالث عشر والرابع عشر وحتى الخامس عشر، أضعف من أن تقاوم الغزوات الخارجية، فاجتاحها المغول التتار أكثر من مرة، ومزقوها. ولم تلبث قبائل المغول (القبجاق) من المسلمين أن استقرت هناك وهي التي عرفت باسم (القبائل الذهبية). ولكن إمارة موسكو شرعت منذ القرن الخامس عشر بممارسة دور قيادي على إمارات الإخوة السلاف فأخذت دولة روسيا في الظهور إلى الوجود، وعندما أصبح (ميخائيل رومانوف) قيصراً على روسيا سنة ١٦١٣م. كان ذلك ايذاناً بانطلاقة جديدة لم تلبث أن أخذت أبعادها في عهد **(بطرس الأكبر)** [١] الذي

= سنة (١١٠٦ هـ= ١٦٩٥ م). وكان السلطان الثاني والعشرين بين الخلفاء العثمانيين.

(١) بطرس الأكبر: (PIERRE-I LE GRAND) قيصر روسيا، من مواليد موسكو (١٦٧٢ - ١٧٢٥ م) تولى الملك سنة ١٦٨٢ م. فنازعه أخوه الأكبر (ايفان) وأخته (صوفيا) الحكم. لكنه انتصر عليهما، وحجز أخته صوفيا في أحد الأديره. وأعاد تنظيم الجيش والبحرية تنظيماً حديثاً، واستعان بالخبراء من هولاندا وانكلترا والنمسا، ووضع هدفه محاربة المسلمين، وأبطل الجيش القديم (استرلتش) وأسس مدينة (بيتر سبورغ) ونقل إليها عاصمته. انتصر على ملك السويد شارل الثاني عشر في معركة بولتافا الشهيرة (POLTAVA) سنة ١٧٠٩ م. وفتح آزوف، وضم أقاليم ليفونيا واستونيا وفنلندا لبلاده سنة ١٧٢١ فأصبحت مملكته تمتد من البلطيق الى الفولغا. ووضع وصية لخلفائه بقيت هي أساس السياسة العسكرية لروسيا.

شرع في توسيع حدود بلاده شمالاً وغرباً وجنوباً وشرقاً. وإذا كانت مقاومة هذا التوسع ضعيفة على معظم الجبهات، إلا أنه كان لا بد من أن تتعثر على جبهة الجنوب، عند الاصطدام بالدولة العثمانية.

كان السلطان (مصطفى الثاني) يقود جيوشه في بولونيا عندما علم بقيام بطرس الأكبر بإلقاء الحصار على مدينة (آزاق - أو آزوف) ليجعل منها ثغراً لبلاده على البحر الأسود. وكانت قبائل القوقاز تحول بين هذا البحر وبين بلاده، كما كان البحر الأسود يخضع بكامله للاسطول العثماني، لا ينازعه فيه منازع. فعاد الجيش العثماني بسرعة، وأرغم بطرس الأكبر على رفع الحصار عن (آزاق) في سنة ١١٠٧ هـ = ١٦٩٥ م. وعاد السلطان مصطفى بعد ذلك بجيشه لمحاربة المجر. وفتح (حصن ليبا). وانتصر على القائد المجري الشهير (الجنرال فتراني) في موقعه (لوجوس) وأخذه أسيراً وقتله، كما قتل ستة آلاف جندي من جيشه الذي تمزق شرّ ممزق (في ١٢ - صفر سنة ١١٠٧ هـ = ٢٢ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٦٩٥ م. وتبع ذلك تحقيق نصر حاسم على جيش (ساكس) في موقعة أولاش (سنة ١٦٩٦ م). فتولى الدوق **(أوجين دوسافوا)** [١] قيـادة جيش ساكس، فعمل على تجنب الصراع مع الجيش العثماني في الأراضي السهلية، وانسحب بجيشه، حتى إذا ما شرع الجيش العثماني بعبور نهر (تيـس) [٢] بالقرب من قرية اسمها (زينتا) [٣] انقـض الأمير أوجين بجيشه بصورة مباغتة على الجيش العثماني الذي لم تتح له فرصة دخول المعركة بصورة منتظمة، فقتل الصدر الأعظم (الماس محمد باشا) وقتل من الجيش العثماني عدد كبير، وغرق منه عدد أكبر، وتمزق شرّ ممزق، ولولا وجود السلطان مصطفى الثاني على الضفة المقابلة من النهر، لسقط أسيراً في أيدي الأمير اوجين (يوم ٢٥ صفر سنة ١١٠٩ هـ = ١٢ -

---

(١) أوجين دوسافوا: (EUGENE DE SAVOIE-CARIGNAN) قائد نمساوي، ولد في باريس (١٦٦٣ - ١٧٣٦ م) اعتبر من أكبر قادة الحرب في عصره. حارب الأتراك المسلمين، واشترك في حرب الوراثة الإسبانية.

(٢) تيس: (THIESS) نهر ينبع من اوكرانيا ويمر في المجر ويتحد مع الدانوب في يوغوسلافيا.

(٣) زينتا: (SENTA) بلدة في الشمال الشرقي من يوغوسلافيا، بالقرب من الحدود الرومانية.

أيلول - سبتمبر - سنة ١٦٩٧ م) واستثمر الأمير اوجين هذا الانتصار فانطلق لمطاردة الجيش العثماني، واجتاح بلاد البوسنة (البشناق). فعمل السلطان مصطفى على تعيين (عموجه زاده حسين باشا كوبريلي) في منصب الصدر الأعظم. فقام عموجه بإعادة تنظيم القوات، وتصدى للأمير أوجين وأرغمه على الإنسحاب من بلاد البوسنة، وطارده إلى ما وراء نهر (ساف)[1] وكان الأميرال البحري العثماني (مزومورتو) قد تمكن خلال ذلك من الانتصار على اسطول البندقية مرتين واستعاد جزيرة ساقز. وأفاد بطرس الأكبر من انصراف القوات العثمانية للحرب على جبهة الغرب، فقاد قواته من جديد، **وهاجم آزاق (آزوف)**[2] وتمكن من فتحها سنة ١١٠٨ هـ = ١٦٩٦ م. وبذلك أصبح لروسيا منفذاً إلى المياه الدافئة.

وأدت هذه الانتصارات إلى إجراء مفاوضات للصلح. وتدخل ملك فرنسا لويس الرابع عشر في هذه المفاوضات. وأراد أن يدخل الدولة العثمانية في معاهدة (ريسويك)[3] لكن السلطان مصطفى رفض هذه الوساطة لقناعته - عن خبرة وتجربة - بأن الصليبيين بعضهم أولياء بعض، وأنهم جميعاً في جبهة واحدة ضد الإسلام وأهله، وأنه إذا ما أظهرت إحداها اللين، فعن ضعف وإلى حين.

وهكذا استمرت المفاوضات لفترة طويلة أمكن في نهايتها التوقيع على معاهدة في ٢٤ رجب سنة ١١١٠ هـ = ٢٦ كانون الثاني - يناير - سنة ١٦٩٩ م. بين الدولة العثمانية من جهة والروسيا والنمسا والبندقية وبولونيا من جهة ثانية، وعرفت بإسم

---

(١) ساف: (SAVE) نهر ينبع من جبال الألب الشرقية ويمر من يوغوسلافيا، ويرفد نهر الدانوب.

(٢) آزاق - أو آزوف: (AZOV-OU-AZOF) خليج على البحر الأسود، ويطلق عليه أيضاً اسم بحر زاباش: (MER DE ZABACHE) يصب فيه نهر الدون. وهو على الحدود الجنوبية لروسيا.

(٣) ريسويك: (RYSWICK) بلدة في هولاندا، وقعت فيها في ٢٠ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٦٩٧ م المعاهدة التي أنهت تحالف اوغسبرغ: (AUGSBOURG) وتم توقيعها بين فرنسا من جهة وألمانيا واسبانيا وانكلترا وهولاندا من جهة ثانية، وأقرت هذه المعاهدة لفرنسا امتلاك بلاد الألزاس واستراسبورغ. وتكتب ريسويك بالهولاندية: (RIJSWYK).

(معاهدة كارلوفتس)[1] وقـــد فرضت هذه المعاهدة على الدولة العثمانية التخلي عن بلاد المجر بكاملها وعن إقليم ترانسلفانيا لامبراطورية النمسا. كما تنازلت عن مدينة آزاق (آزوف) وخليجها لدولة الروسيا. وأرجعت لبولونيا مدينة (كـامينـك)[2] وإقليمي بودوليا وأوكرانيا. وتنازلت للبندقية عن قسم من جزيرة مورا وإقليم دالماتيا على البحر الأدرياتيكي. واتفقت مع النمسا على هدنة لمدة خمس وعشرين سنة، وأن لا تدفع النمسا أو سواها شيئاً من الجزية للدولة العثمانية - خلافاً لما كان عليه الأمر من قبل -. وفقدت الدولة العثمانية بذلك قسماً كبيراً من الأقاليم الأوروبية التي خضعت لسيادتها. والأهم من ذلك أيضاً أنها أصبحت على خط الصدام المباشر مع دولة الروسيا.

أدرك الصدر الأعظم (كوبـريلي حسين بـاشـا) أن مجابهة التحـديـات الخارجيـة المتعاظمة، بات يتطلب إعادة تنظيم الجبهة الداخلية، لتصبح أكثر تماسكاً وأشد قوة، فصرف جهده لإعادة تنظيم الأمور المالية، واجراء الإصلاحات العسكرية، وتوسيع شبكات الطرق، وأصدر أمراً بالعفو عن الضرائب المتأخرة على الأهالي - وخاصة المسيحيين - حتى لا يفسح المجال أمام المؤامرات الخارجية. حتى إذا ما عرف أنه حقق أهدافه الإصلاحية، استقال من منصبه (سنة ١١١٤ هـ = ١٧٠٢ م) فعين السلطان مصطفى الثاني مكانه (دال طبان مصطفى باشا) الذي كان جندياً، يميل للحرب، ولهذا لم يأخذ بنهج سلفه، وأخذ في الإعداد للحرب، ووضع هدفه نقض معاهدة كارلوفتس، والهجوم على النمسا. وأدرك المواطنون والجند خطر هذه السياسة في وقت لم تلتقط الدولة بعد أنفاسها، ولم تستعد قواها. وظهر التذمر بسرعة، وطلب المواطنون والجند عزل الصدر الأعظم، واستجاب السلطان لهذا الطلب (ولما يمض أكثر من خمسة أشهر على تعيين (دال طبان مصطفى باشا) في منصب الصدر الأعظم. وعين مكانه (رامي محمد باشا) الذي عاد للأخذ بنهج الصدر الأعظم السابق (كوبريلي حسين

---

(١) كارلوفتس: (CARLOVITZ) بلدة يوغوسلافية، تقع على نهر الدانوب، الى الجنوب الغربي من زغرب.

(٢) كامنك: (KAMENETS) بلدة تقع الى الجنوب من أوكرانيا - على حدود رومانيا.

باشا) وشرع في ابطال المفاسد، ومنع المظالم، ومعاقبة المرتشين. غير أن الإنكشارية الذين كانوا يميلون للعيش في مناخ الضعف والفوضى لما يوفره لهم من الفرص للسلب والنهب وهتك الأعراض، لم تعجبهم الشدة، فاهتاجوا واستثاروا معهم من هو مثلهم من المواطنين، فأرسل اليهم السلطان فرقة لتأديبهم وقمعهم، ولكن هذه الفرقة انضمت الى الثائرين الذين نجحوا في عزل السلطان مصطفى الثاني (يوم ٢ ربيع الآخر سنة ١١١٥ هـ = ١٥ - آب - أغسطس - سنة ١٧٠٣ م). ونصبوا مكانه أخيه (أحمد ابن محمد الـرابع)[١] الذي بدأ عهده بتوزيع الأموال - بوفرة - على الإنكشارية، ووافق على طلبهم بقتل المفتي (فيض الله أفندي) لمقاومته لهم في أعمالهم. وعندما هدأت الأمور واستقرت، عمل السلطان أحمد الثالث على انزال العقاب العادل بقادة الإنكشارية، فقتل منهم عدداً كبيراً، وعزل الصدر الأعظم (نشانجي أحمد باشا) الذي كان قد انتخبه الإنكشارية إبان ثورتهم (في ٦ رجب سنة ١١١٥ هـ = ١٥ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٧٠٣ م) وعين مكانه زوج أخته داماد★ (حسن باشا) فانصرف للإصلاح، وعمل على بناء تجديد الترسانة، وأنشأ كثيراً من المدارس، ولكن لا هذه الإصلاحات وسواها، ولا قرابة الصدر الأعظم من السلطان، ضمنت حماية الصدر الأعظم من المؤامرات التي أدت إلى عزل (حسن باشا) في ٢٨ جمادى الأولى سنة (١١١٦ هـ = ٢٨ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٧٠٤ م). وتبع ذلك استبدال عدد من الرجال في منصب الصدر الأعظم. وكان من نتيجة ذلك انصراف الدولة العثمانية عن متابعة ما كان يجري حولها من تطورات، حيث كان (بطرس الأكبر) يعمل على إضعاف الأقوياء من مجاوريه: أي السويد وبولونيا والدولة العثمانية، وبدأ بتنفيذ مشروعه بـأن حـارب ملـك السـويـد (شـارل الثـاني عشـــر)[٢] وانتصر عليـه في

(١) السلطان الغازي أحمد خان الثالث: (١٠٨٣ -١١٤٩هـ=١٦٧٣- ١٧٣٦ م) تولى الحكم بعد عزل أخيه مصطفى الثاني (سنة ١١١٥ هـ = ١٧٠٣ م) واعتبر الثالث والعشرين في تسلسل الخلفاء العثمانيين. وقد تم عزله سنة ١١٤٣ هـ = ١٧٣٠ م وبقي في عزلته إلى أن وافته المنية.

(★) داماد: لفظ فارسي استعمل في التركية، ومعناه الصهر، وكان هذا اللفظ يستعمل مضافاً إلى الاسم بمعنى التشريف لمن كان متزوجاً من بنت السلطان أو من أخته.

(٢) شارل الثاني عشر: (CHARLES XII) ابن شارل الحادي عشر ملك السويد. ولد في استوكهولم =

(بولتافـــا)[1] بعد مجموعة من المعارك المتتالية. وكان شارل الثاني عشر يأمل في الحصول على دعم الدولة العثمانية لمجابهة الخطر الروسي المشترك، فلجأ إلى مدينة (بنـــدر)[2] وحاول استثارة الدولة العثمانية لشن الحرب على الروسيا. غير أن محاولاته المتتالية باءت بالفشل بسبب معارضة الوزير (كوبريلي نعمان باشا) للحرب. ولكن عندما عزل السلطان أحمد الثالث هذا الوزير ـ الصدر الأعظم ـ وعين مكانه (بلطه جي محمد باشا). اتجهت الدولة العثمانية إلى طريق الحرب مع الروسيا. وتولى الصدر الأعظم (بلطه جي) قيادة الجيش بنفسه، وتوجه به نحو الشمال.

توافرت المعلومات عند (بطرس الأكبر) عن تدهور الموقف في الشرق. كما علم أن سفيره في الآستانة قد حبس في (السبعة أبراج). وأن الباب العالي يحشد قوات ضخمة في سهول (أدريانوبل) فقرر عدم إتاحة الفرصة أمام العثمانيين للإمساك بالمبادأة. وأعلن الحرب على الدولة العثمانية وشرع بنقل ثقل قواته من مسرح عمليات البلطيق، إلى حدود دار الخلافة الإسلامية.

استطاع بطرس الأكبر استثارة مشاعر الروس كلهم ضد تركيا، فاستقبلوا إعلان الحرب بالبهجة، وباتوا وهم يعتقدون أنهم زاحفون لتحرير إخوانهم مسيحي المشرق من عبودية الأتراك المسلمين، وأنهم سيدمـرون أعداء السلاف القدماء. وكان بطـرس الأكبر قـد نجح أيضـاً في استثـارة عـواطـف سكـان

= (١٦٨٢ ـ ١٧١٨ م) تولى الملك سنة ١٦٩٧ م. ولصغر سنه طمع في ملكه ملك الدانمرك وملك بولونيا وقيصر روسيا. فحارب ملك الدانمرك وانتصر عليه في كوبنهاغن سنة ١٧٠٠ م. ثم انتصر على روسيا (في نارفا) وعلى ملك بولونيا ـ اوغستا ـ في كيسوم: (KISSWO) سنة ١٧٠٣م. ثم اتجه لحرب روسيا. فانتصر عليه بطرس الأكبر في بولتافا سنة ١٧٠٩ م. فلجأ إلى مدينة بندر. وعاد الى بلاده سنة ١٧١٥ م. ولم يلبث أن قتل برصاصة أثناء حصار: (FREDRIKSHALD). أو (HALDEN) في النروج. واعتبر شارل الثاني عشر من كبار قادة الحرب في عصره.

(١) بولتافا: (POLTAVA) مدينة تقع الى الجنوب الغربي من مدينة خاركوف (KHARKOV) من اقليم اوكوانيا ـ في الاتحاد السوڤييتي حالياً ـ. أو الى الجنوب الشرقي من كييف (KIEV).

(٢) بندر: (BENDERY) مدينة تقع على نهر دينيستر في الاتحاد السوڤييتي ـ شرق رومانيا ـ الى الشمال الغربي من أوديسا. وتعرف اليوم باسم: (BENDERIS).

(مولدافيا) [1] والصـــرب والجبل الأسود واليونان ضد العثمانيين المسلمين. وبات هؤلاء ينتظرون قيام بطرس الأكبر بتنفيذ وعوده لتحريرهم.

وقع بطرس الأكبر عند توجهه لحرب العثمانيين (سنة ١١٢٣ هـ = ١٧١١ م) بالخطأ الذي وقع فيه خصمه شارل الثاني عشر عندما شن الحرب ضد الروسيا قبل سنتين من ذلك، إذ أنه اعتمد في حربه على دعم غير مؤكد وغير مضمون من تلك الأقاليم والبلاد، كما أنه لم ينتظر وصول القوات التي كان قد وعده بإرسالها حليفه أمير ساكسونيا ـ اوغست ـ والتي كانت تضم ثلاثين ألف مقاتل. وهكذا تحرك بقواته من البلطيق شمالاً، وانحدر بها نحو الجنوب، وتجاوز نهر الدنيبر، واجتاح (مولدافيا) فوجدها شبه صحراء مقفرة تكاد تكون خالية من السكان. وقد أتى الجراد على ما تبقى فيها من المواد التموينية. وأعلن حاكم (مولدافيا) في الوقت ذاته انحيازه الى السلطان. وعندما وصل بطرس بجيشه الى ضفاف نهر (بروث) [2] لـم يكن معه أكثر من ثلاثين ألف مقاتل، وقد استنزف المسير الشاق والجهد المستمر قدرتهم، فيما كان هنـاك ٢٠٠ ألف جندي مسلم قد أحاطوا بنهر بروث، وطوقوا قوات الغزو الروسية. وتقرر مصير المعركة من قبل أن تبدأ. غير أن القوات الروسية حاولت مقاومة المسلمين العثمانيين والتتار، ولكن هذه المقاومة كانت ضرباً من العبث. إذ لم تلبث مضارب الجيش الروسي (خيامه) أن غصت بالجرحى من الرجال والنساء. وانتشرت روح الذعر والهلع فسيطرت على كافة المقاتلين الروس. وهنا تدخلت الامبراطورة (كـاترينـا) [3]

---

(١) مولدافيا: (MOLDAVIE-OU-MOLDOVA) مقاطعة على الدانوب، اتحدت سنة ١٨٥٩ م مع فالاشي (VALACHIE) وشكلت الدولة الرومانية التي استمرت حتى سنة ١٩١٨ م. وتتاخم سهولها في الشرق جبال الكربات، ويمر منها نهر سرت: (SIRET) وعاصمتها ياشي: (IASHI) ويقع قسم من مولدافيا على الضفة اليسرى لنهر دنيستر (وقد شكل هذا القسم جمهورية سوفييتية مرتبطة باوكرانيا سنة ١٩٢٤.

(٢) بروث: (BRUT) نهر ينبع من جبال الكربات ويصب في نهر الدانوب. ويفصل مولدافيا عن رومانيا، وطوله ٨١١ كيلومتراً.

(٣) كاترينا الأولى: (CATHERINE I) زوجة بطرس الأكبر. أصلها من عائلة فقيرة من إحدى ولايات ليفونيا، تزوجت أولاً بجندي سويدي، ثم أخذت أسيره سنة ١٧٠٢ م عند فتح روسيا

فأضرمت نار الحماسة في نفوس الجند بما أظهرته من الحزم والشجاعة. وجمعت كل ما كان في معسكر الروس من حلي ومجوهرات، وأرسلتها إلى الصدر الأعظم (بلطه جي محمد باشا) الذي كان يتولى قيادة الجيش بنفسه. كما ألحت على القيصر بطرس بأن يرسل مفاوضين من قبله إلى معسكر الأتراك للتفاوض معهم على شروط مناسبة يمكن لها إنقاذ الجيش الروسي من المأزق الذي بات يتهدده بالفناء. وأظهر القيصر بطرس استعداده للتضحية بكل ما يطلبه الصدر الأعظم، على أن يضمن له المحافظة على ملكية آزوف وليفونيا وأستونيا وكارليا. وأظهر بطرس تمسكه خاصة (بانغريا) ورغبته في المحافظة عليها، واعتبر أن ضياعها منه معادل لضياع عاصمته الجديدة (بيتر سبورغ). وأكد أنه مستعد لخسارة بسكوف وعدم خسارة (أنغريا). ومقابل ذلك، أعلن بطرس عن استعداده للتسليم بمسألة بولونيا، وأعلن أيضاً رفضه للاستسلام حتى لو أدى الأمر لمتابعة الحرب حتى فناء القوة الروسية عن آخرها. وفي النهاية، تم التوقيع على معاهدة **(فلكزن ـ أوبروث) في يوم ٩ جمادى الآخرة سنة ١١٢٣ هـ = ٢٥ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٧١١ م.**

وسمح للقوات الروسية بالانسحاب، مع إخلاء مدينة (آزاق ـ آزوف) والتعهد بعدم التدخل في شؤون القفقاس (القوقاز) مطلقاً. وقد أظهر الصدر الأعظم من التساهل ما لم يكن يتوقعه القيصر بطرس، والذي كان مقتنعاً أنه من المحال بأن يطلق العثمانيون سراحه، أو السماح له ولقواته بالانسحاب، غير أن الصدر الأعظم كان يرغب في إقامة علاقات حسنة مع بطرس الأكبر، وعدم إذلاله بشروط شائنة، فاكتفى باسترجاع آزوف، وهدم قلاع وحصون (طيغان ـ أو تاغانروغ كما باتت معروفة). وكان ملك السويد (شارل الثاني عشر) يحتدم غيظاً وهو يتابع المفاوضات، إذ كان يرغب أن تدمر له القوات العثمانية عدوه بطرس الأكبر وقواته، ولهذا فعندما

= مدينة مريم بورغ. فاتخذها الأمير منشكوف خليلة له، وعرفها بطرس الأكبر فأعجبته واتخذها لنفسه سنة ١٧١١ م ورافقته في معظم حروبه. وتزوجها بطرس الأكبر بعد أن رزق منها بعدة أولاد، وجعل منها امبراطورة سنة ١٧٢٤. وتولت الحكم بعده حتى ماتت سنة ١٧٢٧ م.

فشلت جهوده، عمل بمساعدة خان القرم (دولت كراي) على استصدار مرسوم من السلطان أحمد الثالث بعزل الصدر الأعظم (بلطه جي محمد باشا) ونفيه - ابعاده - الى جزيرة لمنوس. وتولى بعده (يوسف باشا) منصب الصدر الأعظم، فوقع مع الروسيا معاهدة جديدة تقضي بإيقاف الأعمال العدوانية لمدة خمس وعشرين عاماً. ولكن لم تمض على هذه المعاهدة أكثر من بضعة أشهر حتى اندلعت نار الحرب من جديد، بسبب امتناع بطرس الأكبر عن تنفيذ شروط معاهدة (فلكزن أو بروث) وأهمها تخريب قلاع (تجانزك - أو تاغانروغ) [1] وتدمير السفن الروسية في البحر الأسود. فتدخلت انكلترا وهولاندا في منع الحرب لما تلحقه من الضرر بتجارتها. ونفذ بطرس الأكبر كل الشروط التي فرضتها الدولة العثمانية والتي سبق ذكرها، بالإضافة الى الالتزام بعدم التعرض لملك السويد، والسماح له بالعودة إلى مملكته، والانسحاب من جميع الأراضي الواقعة على ابحر الأسود، حتى لم يبق للروسيا موانيء أو ثغور. ومقابل ذلك نصت هذه المعاهدة الجديدة التي عرفت باسم **(معاهدة أدرنه) والتي وقعت في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١١٢٥ هـ (١٨ حزيران - يونيو - سنة ١٧١٣ م)** على ابطال ما كانت روسيا تدفعه سنوياً لأمراء القرم بصفة جزية حتى لا يتعرضوا لقوافلها التجارية. وعندئذ يئس ملك السويد من الحصول على دعم الدولة العثمانية لسحق دولة الروسيا. فغادر (بندر) بعد أن أقام فيها لمدة سنتين تقريباً في حماية (خان القرم دولت كراي) وضيافته، ورجع الى بلاده في أول تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٧١٣ م.

وعمل (بطرس الأكبر) على تغطية هزيمته بإقامة الاحتفالات والمهرجانات - لعودته سالماً إلى عاصمته -. غير أن ذلك لم يحجب ما هيمن عليه من الحزن وما داخله من الكآبة، فقد زحف لتخليص المسيحيين وتحريرهم من حكم المسلمين، ولكنه عاد بعفو من السلطان العثماني أحمد الثالث، فكان في

---

(١) تاغانروغ - تجانزك: (TAGANROG) مدينة في الاتحاد السوفييتي، تقع على بحر آزوف. وكانت منذ القديم تحت حكم الأتراك المسلمين، الذين عرفوها باسم (طيغان).

ذلك من الإذلال ومن الاحباط قدراً يزيد على ما يستطيع بطرس احتماله، فمضى للبحث عن النصر في أمكنة أخرى.

أفاد الصدر الأعظم (داماد علي باشا) الذي جاء بعد (علي باشا) من توقف القتال على الجبهة الروسية، فوجه جهد الدولة نحو جبهة الغرب، وأعلن الحرب على البندقية، واستطاع الجيش العثماني بالتعاون مع الاسطول أن يستعيد السيطرة على شبه جزيرة المورة بكاملها، وتم طرد بقايا البنادقة من جزيرة (كريت) ولم يبق للبنادقة في بلاد اليونان إلا جزيرة كورفو. فاستعانت البندقية بامبراطور النمسا شارل الثالث باعتباره أحد الموقعين على معاهدة (كارلوفتس). ونظراً لانتهاء الحرب بين النمسا وفرنسا بالتوقيع على معاهدة (اوتريخت) [1] فقد بات باستطاعته تقديم الدعم للبندقية، غير أنه عمل قبل ذلك على ارسال مذكرة الى السلطان أحمد الثالث طلب إليه فيها إعادة كل ما فتحته القوات العثمانية من بلاد البنادقة مما كان قد أقرّ لهم بملكيته في معاهدة (كارلوفتس). وتضمنت المذكرة بأن امتناع الدولة العثمانية عن تنفيذ هذا الشرط هو بمثابة إعلان للحرب. ورفضت الدولة العثمانية قبول هذه المذكرة. فوجهت النمسا جيوشها بقيادة (الأمير أوجين دوسافوا) ـ والذي سبقت الإشارة إليه ـ. ووقعت معركة (بتروادين) بين الجيشين العثماني والنمساوي يوم ٥ ـ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٧١٦ م. وبعد قتال ضار، انتصر الجيش النمساوي، وقتل الصدر الأعظم (داماد علي باشا) الذي زجّ بنفسه في مواقع الخطر حتى لا يعيش بعد الهزيمة. واستثمر الأمير (أوجين) انتصاره في (بتروادين) [2] فانطلق بجيشه الى مدينة (طمشوار) وألقى الحصار عليها لمدة أربعة وأربعين يوماً إلى أن تمكن من فتحها. ثم انتقل الى (بلغراد) فحاصرها إلى أن تمكن من فتحها بعد أن انتصر على الصدر الأعظم الجديد (خليل

---

(١) اوتريخت: (UTRECHT) مدينة في الجنوب الغربي من هولاندا، عند نهاية خليج يقع على المحيط الأطلسي، اشتهرت بالمعاهدة التي وقعت فيها فرنسا واسبانيا وانكلترا وهولاندا سنة ١٧١٣ م، والتي وضعت حداً لحرب الوراثة الإسبانية.

(٢) بتروادين: (PETERWARDEIN-PETROVARDIN) مدينة في غوسلافيا، تقع على نهر الدانوب. اشتهرت بانتصار الأمير أوجين على العثمانيين سنة ١٧١٦ م.

باشا) الذي قاد قوات الدعم لمساعدة المدينة. ثم بدأت الاتصالات والمفاوضات للصلح، وتم الوصول إلى ذلك بمعاهدة (بيساروفتش)[1]في ٢٢ شعبان سنة ١١٣٠ هـ (٢١ تموز - يوليو - سنة ١٧١٨ م) ونصت هذه المعاهدة على أن تحتفظ النمسا بولاية (طمشوار) ومدينة (بلغراد) مع قسم كبير من بلاد الصرب وآخر من بلاد الفلاخ. وأن تبقى جمهورية البندقية محتلة لثغور شاطىء (دالماتيا). وأن تعاد بلاد الموره الى الدولة العثمانية.

واستثمرت الروسيا هذا الموقف فعادت وطلبت إلى الدولة العثمانية إضافة بنود إلى المعاهدة السابقة، تسمح لتجارها بالمرور عبر الأراضي التابعة للدولة العثمانية، وبيع سلعهم فيها، والسماح لحجاجها بالتوجه للقدس وغيرها من الأماكن الدينية، بدون دفع خراج مدة إقامتهم، أو رسوم على جوازات المرور.

فوافقت الدولة العثمانية. وأضافت إلى هذه المعاهدة الجديدة المؤرخة في ٩ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٧٢٠ م، شرطاً وهو تعهد كل من الروسيا والباب العالي بمنع زيادة نفوذ الملك المنتخب ببولونيا على نفوذ الأمراء. وعدم تمكينه من جعل منصبه وراثياً في عائلته، ومنع حدوث هذين الأمرين بكل الوسائل المتاحة - بما فيها الحرب -. ونجحت روسيا بذلك من حد حرية العمل السياسي للدولة العثمانية، وتمكنت من عزل الدولة العثمانية عن بولونيا، كما نجحت من قبل في عزلها عن السويد، وبذلك صار بوسع الروسيا إضعاف جوارها على التتابع.

حدث خلال هذه الفترة اضطراب على جبهة الفرس (العجم) فقد أقدم أمير أفغانستان (مير محمد) بمهاجمة بلاد فارس، وأرغم الشاه حسين على التنازل عن ملكه، فأسرع الصدر الأعظم (داماد ابراهيم باشا) والذي تم تعيينه سنة ١١٣٠ هـ = ١٧١٨ م. فقاد الجيش العثماني، واحتل بلاد الكرج وأرمينيا.

إلا أن بطرس الأكبر تحرك بسرعة أكبر، واجتاز جبال القوقاز (القفقاس) التي كانت تحد بلاده من جهة الجنوب، واحتل اقليم

---

(١) بساروفتش: بلدة تقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة بلغراد.

(طاغستان) [1] **مـع كافة سواحل بحر الخزر الغربية**، ووقعت احتكاكات كادت تؤدي الى حرب بين الجيوش العثمانية والجيوش الروسية. وأدرك بطرس الأكبر أن جيوشه لا تستطيع الصمود في مواجهة الجيوش العثمانية المتفوقة، فأسرع بطلب وساطة فرنسا التي كلفت سفيرها بالآستانة (المسيو دوبو) بإجراء الوساطة، والتوفيق بين الطرفين. ونجح السفير الفرنسي في تنفيذ مهمته، وتم الاتفاق على أن يحتفظ كل طرف بما احتله من البلاد، وتم التوقيع على معاهدة بهذه الشروط (في ٢ شوال ـ سنة ١١٣٦ هـ = ٢٤ حزيران ـ يونيو سنة ١٧٢٤ م).

لم يقبل الفرس بهذا التقسيم المهين لشرفهم وعزّتهم، والقاضي بضياع جزء كبير من بلادهم. واتحدوا لمحاربة الأجانب وإخراجهم من ديارهم، لكنهم لم يتمكنوا من الصمود في وجه هجوم القوات العثمانية التي فتحت في سنة ١١٣٧ هـ = ١٧٢٥ م عدة مدن وقلاع من أهمها: همذان واريوان وتبريز، وساعد على ذلك استمرار الصراع على جبهة شرقي فارس بين ملك أفغانستان (الشاه أشرف الذي قتل مير محمد وحلّ محله) وبين ملك الصفويين ـ الساسانيين ـ الشاه طهماسب. وانتهت هذه الحرب بالصلح مع الشاه أشرف في ٢٥ صفر سنة ١١٤٠ هـ (١٢ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٧٢٧ م). ولكن الشاه أشرف لم يعمر طويلاً، وعاد طهماسب للملك، فطلب الى الدولة العثمانية أن ترد إليه كل ما أخذته من بلاد أجداده. فلم تجبه الدولة العثمانية لما طلب، وعندها قاد قواته وأغار على بلاد الدولة العثمانية. ووجد السلطان أحمد أن من مصلحة الدولة عقد صلح مع طهماسب، إلا أن الإنكشارية أظهروا تمردهم ـ كالعادة ـ واستثاروا حماسة المواطنين، وطلب زعيم التمرد (بطرونا خليل) من السلطان قتل الصدر الأعظم والمفتي وأمير البحر (قبودان باشا) بحجة رغبتهم في عقد

---

(١) طاغستان: ومعناها البلاد الجبلية، إقليم بآسيا يقع شرقي بلاد كرجستان، ومحصور بين بحر الخزر وجبال القوقاز، كان تابعاً لحكم الفرس، ثم تنازلوا عنه لحكومة الروسيا سنة ١٨١٦ م. أهم مدنه (مدينة باكو ـ باب الأبواب) الواقعة على بحر الخزر والشهيرة بآبار البترول، وقد أنشئت منها حديثاً خط حديدي يصل إلى ثغر باطوم على البحر الأسود، مروراً بمدينة (تفليس) لتسهيل نقل البترول وتصديره إلى الخارج.

صلح مع العجم (الفرس) وذلك يوم ١٥ ربيع الأول سنة ١١٤٣ هـ (٢٨ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٧٣٠ م). فامتنع السلطان أحمد عن الاستجابة لطلب المتمردين في بداية الأمر، لكنه عندما عرف قوة المتمردين وتصميمهم على تنفيذ مطالبهم بالقوة، سلم لهم بقتل الوزير والأميرال ـ دون المفتي ـ فقبلوا وألقوا جثثهم إلى البحر. ثم ما لبثوا وقد طمعوا فيما أظهره السلطان أحمد الثالث من التراجع والتساهل، أن أعلنوا خلع السلطان في مساء اليوم ذاته، ونادوا بأخيه السلطان (محمود الأول)[1] خليفة للمسلمين وأميراً للمؤمنين. فتنازل السلطان عن الملك بدون معارضة، ولم تشفع له انجازاته عند الإنكشارية، والتي كان في جملتها أنه أول من أدخل المطبعة إلى بلاده، وأسس داراً للطباعة في الآستانة، بعد الحصول على موافقة المفتي، واصدار فتوى بذلك نصت على عدم طبع القرآن الكريم خوفاً من التحريف.

تولى السلطان محمود الأول الخلافة وليس له من الأمر شيء، فقد مضى (بطرونا خليل) في عتوه وطغيانه وقد أثمله النصر، حتى عيل صدر السلطان من استبداده وجبروته، واتفق زعماء الإنكشارية على الفتك به تخلصاً من شرّه، ولاعتدائه على حقوقهم، ولم يتمكن أنصاره من إنقاذه. فتم قتله، وخمدت نار الفتنة، واستتب الأمن، وصار باستطاعة الدولة العثمانية توجيه جهدها لمتابعة الحرب ضد الفرس (العجم). فانطلقت جيوش العثمانيين، وانتصرت على جند طهماسب في مجموعة من المعارك المتتالية، أهرقت خلالها سيول من الدماء، وأزهقت فيها أرواح كثيرة. فطلب الشاه طهماسب الصلح. وعقدت اتفاقية الصلح في ١٢ رجب سنة ١١٤٤ هـ = ١٠ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٧٣٢ م. وتضمنت تخلي دولة الفرس (العجم) للدولة العثمانية عن كل ما فتحته، ما عدا مدن تبريز وأردهان وهمذان وباقي أقاليم لورستان. ولكن

---

(١) السلطان الغازي محمود خان الأول (١١٠٨ ـ ١١٦٨ هـ = ١٦٩٦ ـ ١٧٥٤ م) تولى الخلافة سنة ١١٤٣ هـ = ١٧٣٠ م. وهو ابن السلطان مصطفى الثاني، واعتبر السلطان الرابع والعشرين في تسلسل الخلفاء العثمانيين. اشتهرت فترة خلافته بالعدل. وأمر ببناء أربع دور ضخمة للكتب ألحقها بجوامع آيا صوفيا ومحمد الفاتح وسرايا غلطة. وتمكن في فترة خلافته من إعادة هيبة الدولة. ولهذا فقد ترك موته حزناً عميقاً في نفوس المسلمين جميعاً.

أكبر ولاة الدولة (نادر خان) [1] عارض هذه الاتفاقية، وتصدى لمقاومتها وإحباطها، وسار بجيوشه إلى مدينة أصفهان، وعزل الشاه طهماسب، وولى مكانه ابنه القاصر (عباس الثالث) وأقام نفسه وصياً عليه. ثم قصد البلاد العثمانية، وانتصر على العثمانيين، وحاصر مدينة (بغداد) فأسرع الصدر الأعظم طوبال (أي الأعرج) عثمان باشا، وقاد الجيش العثماني، وجرت بينهما اشتباكات ومعارك قتل فيها الصدر الأعظم عثمان باشا. فطلبت الدولة العثمانية الصلح، وجرت مفاوضات طويلة انتهت باتفاق الدولة مع نادرخان في ١٨ جمادى الأولى سنة ١١٤٩ هـ = ٢٤ أيلول - سبتمبر - سنة ١٧٣٦ م. في مدينة تفليس، حيث نودي بنادرخان ملكاً على الفرس (العجم) على أن تعيد الدولة العثمانية لبلاد الفرس كل ما أخذته منها، وأن تكون حدود الدولتين كما سبق الاتفاق عليه في معاهدة سنة ١٦٣٩ م. والذي تم ابرامه في زمن السلطان الغازي مراد الرابع.

تجددت الحرب خلال ذلك بين الدولة العثمانية ودولة الروسيا بسبب المسألة البولونية، ذلك أن دول الروسيا وبروسيا والنمسا كانت قد عقدت اتفاقاً سرياً فيما بينها سنة ١١٣٥ هـ = ١٧٢٢ م. بعدم السماح لبولونيا بتعيين ملك من أهلها. وفرض ملك ترضى عنه الدول الثلاث.

---

(١) الشاه نادر خان - زعيم قبائل الافشار التركمانية، ولد في خراسان (١١٠٠ - ١١٦٠ هـ = ١٦٨٨ - ١٧٤٧ م) انضم الى الشاه طهماسب عندما حارب الأفغان سنة ١٧١٦ م. وعندما تنازل طهماسب عن دعواه بأنه سلطان وإمام للمسلمين - بمرتبة الخليفة العثماني. انبرى نادرخان - قولي - لحرب الأفغانيين، فهزمهم وهزم طهماسب عند (مهمان دوست) سنة ١٧٣٠ م. وتسمى باسم (نادر طهماسب قولي خان) تيمناً باسم متبوعه شاه فارس، وما لبث أن خرج على مولاه، وتوج ابن الشاه - عباس - وكان طفلاً في المهد. ونصب نفسه وصياً. وعقد معاهدة مع الروسيا، ووجه جهده لمحاربة العثمانيين. وعمل (الشاه نادرخان) على فرض مذهب جديد (باسم المذهب الخامس) اتخذ اسمه من الإمام جعفر الصادق. وقام بالحج الى مدن العراق المقدسة، وحصل على الاعتراف بهذا المذهب من مؤتمر للعلماء الشيعة - عقد في النجف -. ولكن الدولة العثمانية رفضت الاعتراف بهذا المذهب، غير أن نادرخان وجد نفسه في النهاية مرغماً على الاعتراف بإمامة السلطان العثماني، والتخلي عن مزاعمه. وتميز حكم نادر خان بالقسوة المفرطة، وبتلال الجماجم التي كانت تخلفها جيوشه حيثما سارت، مما أدى في النهاية الى حمل رجاله على قتله.

وكان هدف الروسيا من ذلك هو إضعاف الحكم ببولونيا، من خلال تعيين حكام (ملوك) عملاء لا ينتسبون للشعب البولوني أو يستجيبون لرغباته، مما يتيح الفرصة أمام الروسيا لابتلاع بولونيا، أو على الأقل تقسيمها بينها وبين المجاورين لبولونيا بحيث تحتفظ هي بالقسم الأكبر من بولونيا. فلما توفي ملك بولونيا (اوغست الثاني)[1]في سنة ١١٤٦ هـ = ١٧٣٣ م. انتخب المواطنون (ستانسلاس لكزنيسكى)[2] ملكاً عليهم بدعم من ملك فرنسا الذي كانت سياسته تعتمد على الإبقاء على بولونيا قوية، يحكمها ملك من أهلها. وردت الروسيا والنمسا على ذلك بإعلان الحرب على بولونيا، وعملتا على تنصيب أوغست الثالث - ابن أوغست الثاني - ملكاً على بولونيا. ولم تعترفا بانتخاب البولونيين لملكهم. فما كان من فرنسا إلا أن أعلنت بدورها الحرب على النمسا، دفاعاً عن حق البولونيين في اختيار ملكهم. وأرسلت الى الخليفة العثماني وسيطاً لإقناعه بضرورة وقوف الدولة العثمانية الى جانب فرنسا. وكان هذا الوسيط هو - المسيو دونفال الذي أشهر إسلامه ووضع نفسه في خدمة الدولة العثمانية واشتهر باسم قائد المدفعية أحمد باشا -. فعمل على شرح سياسة بلاده الهادفة للمحافظة على استقلال بولونيا حتى تبقى حاجزاً منيعاً في وجه مطامع الروسيا، والتي لا تقف عند حدود، بل إنها تمتد لإزالة الدولة العثمانية ذاتها وفقاً لما تضمنته وصية (بطرس الأكبر) لخلفائه. ولكن الدولة العثمانية تجنبت الاستجابة

---

(١) أوغست الثاني: (AUGUSTE II) منتخب الساكس - الكتر - (١٦٧٠ - ١٧٣٣م) ولد في دريسد DRESDE - وانتخب ملكاً على بولونيا بعد وفاة سوبيسكي: (J.SOBIESKI) سنة ١٦٩٧ م. وقد عزله ملك السويد شارل الثاني عشر، وحلّ محله ابنه الشرعي موريس دوساكس (MAURICE DE SAXE). ثم جاء ابن أوغست الثاني باسم (أوغست الثالث) والذي كان من مواليد دريسد أيضاً، سنة ١٦٩٦ م. فدخل في منافسة مع ستانسلاس لكزنيسكي على حكم بولونيا، وأصبح ملكاً على بولونيا (١٧٣٣ - ١٧٦٣ م) وكانت ابنته ماري جوزيف هي أم ملك فرنسا لويس السادس عشر.

(٢) ستانسلاس لكزنيسكي: (STANISLAS LECZINSKI) من مواليد لفوف (LWOW) (١٦٧٧ - ١٧٦٦ م) أصبح ملكاً على بولونيا سنة ١٧٠٤ م ثم ملكاً لدوقيات بار: (BAR) واللورين، وأصبح عماً - والد زوجة الملك الفرنسي لويس الخامس عشر، إذ زوجه ابنته، ثم خلفه ستانسلاس الثاني، وهو آخر ملك بولوني (١٧٣٢ - ١٧٩٨ م) وقد تنازل عن العرش سنة ١٧٩٥ م.

لرغبات فرنسا، مما ساعد الروسيا على هزيمة (ستانسلاس) واجتاحت جيوشها مملكة بولونيا كلها. وخشيت النمسا من نجاح فرنسا في مسعاها للتحالف مع الدولة العثمانية، مما قد يحبط جهودها المشتركة مع الروسيا في بولونيا، فسارعت لإرضاء فرنسا. وأبرمت معها معاهدة ڤيينا في سنة ١١٤٨ هـ = ١٧٣٥ م.

وأخذت في الإعداد للاشتراك مع الروسيا في شن الحرب على الدولة العثمانية، وأوعزت النمسا الى الروسيا ببدء الحرب. فاتخذت روسيا من مرور بعض قوزاق القرم من أراضيها - في آذار - مارس - ١٧٣٦ - متجهين الى بلاد الكرج لمساعدة الجيش العثماني في حربه ضد بلاد فارس، حجة لإعلان الحرب، وأغارت بكل قواها على بلاد القرم، واحتلت ميناء آزاق (آزوف) وغيرها من الثغور البحرية.

جابهت الدولة العثمانية موقفاً صعباً، فقد انفتحت عليها جبهتان في وقت واحد. فانطلق الصدر الأعظم (الحاج محمد باشا) للعمل بكل شجاعة وحكمة، وأخذ في حشد القوى، وتجهيز الوسائط وأمكن له خلال فترة قصيرة ايقاف زحف الجيوش الروسية التي كانت قد اجتاحت إقليم البغدان، واحتلت عاصمته (ياسي). ونجحت الجيوش العثمانية الأخرى في تحقيق انتصارات حاسمة على جيوش النمسا التي كانت قد اجتاحت بلاد البوسنة والصرب والفلاخ، وانطلق المسلمون الظافرون لطرد النمساويين وإرغامهم على الانسحاب والجلاء عن الصرب، تاركين في كل موضع قدم جثث قتلاهم، حتى تقهقروا إلى ما وراء نهر الدانوب (سنة ١١٥٠ هـ = ١٧٣٧ م) وتابع المسلمون انتصاراتهم مما أعاد لأذهان الروس والنمساويين ذكريات انتصارات محمد الفاتح وسليمان القانوني. وأسرعت النمسا الى فرنسا تطلب وساطتها لإيقاف الحرب. فكلفت فرنسا سفيرها (فلنوف) الذي قبل الوساطة بكل ارتياح. وسار إلى معسكر الصدر الأعظم، وتقدم إليه بعرض الصلح - بالنيابة عن النمسا - فاشترط الصدر الأعظم شروطاً ما كانت النمسا لتقبلها لولا انتصار المسلمين ذاك الانتصار الحاسم على الجيش النمساوي يوم ٢٣ تموز - يوليو - سنة ١٧٣٩ م. وكان هذا الفوز الأخير هو العامل الأساسي في الصلح الذي تم بين الدولة العثمانية والنمسا والروسيا، والذي تضمنته

بنود **(معاهدة بلغراد - يوم ١٤ جمادى الآخرة سنة ١١٥٢ هـ = ١٨ - أيلول - سبتمبر - ١٧٣٩ م)** حيث تنازلت النمسا للدولة العثمانية عن مدينة بلغراد، وما أعطي لها من بلاد الصرب والفلاخ بمقتضى معاهدة بساروفتش. كما تعهدت قيصرة روسيا (حنة ايفانوفنا) بهدم قلاع ميناء آزاق، وعدم تجديدها في المستقبل، وبعدم إدخال سفن حربية أو تجارية إلى البحر الأسود أو بحر آزاق، بحيث تقوم روسيا بنقل تجارتها على سفن أجنبية وبأن ترد للدولة كل ما فتحته من الأقاليم والبلاد.

استثمرت فرنسا - كعادتها - التحولات الجديدة لمصلحتها، فبذل سفيرها (المسيو فلنوف) جهده لإقناع السلطان محمود الأول من أجل التحالف مع السويد للوقوف في وجه مطامع لروسيا، ومحاربة روسيا إذا ما اعتدت على السويد حتى لا يلحق بها ما لحق ببولونيا. فاقتنع السلطان محمود، وأبرمت الدولة العثمانية مع السويد معاهدة هجومية - دفاعية ضد الروسيا (في سنة ١١٥٣ هـ = ١٧٤٠ م). كما عمل سفير فرنسا على تجديد الامتيازات القنصلية وكافة المزايا الممنوحة للتجار الفرنسيين. ووقع الطرفان على هذه المعاهدة الجديدة في ١٧ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٧٤٠ م. وأرسل السلطان محمود الأول سفيراً (اسمه سعيد) ليقدم صورة المعاهدة إلى ملك فرنسا لويس الخامس عشر، مع كثير من الهدايا الثمينة. فقابله ملك فرنسا بحفاوة بالغة، وأكرمه إكراماً يليق ومقام السلطان الذي أرسله. وشيعه عند عودته بالتبجيل والإجلال، وأرسل معه مركبين حربيين، وجملة من المدفعية الفرنسية هدية منه للخليفة، كما أرسل عدداً من الخبراء بالمدفعية، لتدريب الجنود العثمانيين على الأنظمة الجديدة التي تم تبنيها في الجيش الفرنسي.

توفي امبراطور النمسا (شارل السادس) في ٢٠ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٧٤٠ م، وخلفته بعدئذ في الحكم ابنته (ماريا تيريزا)[١] فتحالفت فرنسا مع بعض

---

(١) ماريا تيريزا: (MARIE THERESE D'AUTRICHE) امبراطورة جرمانيا وملكة هنغاريا وبوهيميا. ولدت في ڤيينا (١٧١٧ - ١٧٨٠ م) تزوجت من فرانسوا دوق اللورين (FRANCOIS I DE LORRAINE). وأصبحت أم جوزيف الثاني وماري انطوانيت، اشتهرت بالحزم والشجاعة خلال =

الدول لمحاربة النمسا واقتسام أملاكها نظراً لما كان بين (آل بـوربـون)[1] و(آل هبسبورغ)[2] مـن المنـافسـة التقليـديـة بين الأسرتين الحاكمتين واللتين تعـودان في جذورهما إلى القرن العاشر الميلادي. فكانت سياسة فرنسا التقليدية هي تدمير منافستها النمسا والقضاء على وجودها. وقد أفاد ملك فرنسا (لويس الخامس عشر) من مـوت شارل السادس ليبدأ ما عرف باسم (حرب الوراثة النمسـاويـة)[3]. وقد حاول ملك فرنسا عندما بدأ الحرب، أن يجتذب إليه من جديد الدولة العثمانية، فأرسـل إلى سفيره في الآستانة ليقنع السلطان محمود الأول بما تحصل عليه الدولة العثمانية من الفائدة لو أنها تحالفت مع فرنسا لشن الحرب ضد النمسا، وعرضت فرنسا على السلطان أن تحتل جيوشه بلاد المجر، وأن تعيدها لحكم العثمانيين. مما يساعدهم بالتالي على التصدي لدولة روسيا وإيقاف توسعها. وأكدت لها مرة أخرى بأنها إن لم تستثمر هذه الفرصة فإن الروسيا ستتابع سياستها التوسعية، وستتزايد قوتها، بحيث تصبح خطراً على الدولة

= حرب السبع سنوات، وشاركت في تقسيم بولونيا.

(١) آل بوربون: (MAISON DE LA BOURBON) أسرة حاكمة عرفتها أوروبا وتمتد جذورها إلى القرن العاشر الميلادي عبر أسرة دامبيير: (DAMPIERRE) والكابيسيين: (CAPETIENNE) والتي حكمت فرنسا واسبانيا، ومنها لويس الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر، وقد دمرت الثورة الفرنسية هذه السلالة.

(٢) آل هبسبـورغ: (MAISON DE HABSBOURG) أسرة حـاكمـة تعـود في أصـولها الى الجرمـان وعاصرت آل بوربون في نشأتها الأولى وتوسعها فيما بعد، غير أنها بقيت مرتبطة بأصلها (السواب: SOUABE) وحكمت بصورة رئيسة في ألمانيا وسويسرا والالزاس وبوهيميا وبالرغم من المصاهرة التي كانت تتم بين هذه الأسرة والبوربونيين، إلا أن المنافسة والحروب بقيت قائمة ومتجددة بين الأسرتين. وكانت هنغاريا وأسبانيا والبلاد المنخفضة وقسماً من ايطاليا هي مسرح الصراع الرئيسي بين الأسرتين (المعسكرين).

(٣) حـرب الوراثـة النمسـاويـة: (GUERRE DE LA SUCCESSION D'AUTRICHE) هـي حـرب تفجرت بسبب طموح فريدريك الكبير - ملك بروسيا، لتوحيد الجرمان تحت قيادته وضم سيليزيا لبلاده. وقد استمرت سبع سنوات (١٧٤٠ - ١٧٤٨ م) ووقفت فيها فرنسا وبروسيا ضد (ماريا تيريزا) وعملتا على تنصيب أمير بافاريا باسم شارل السابع، واجتاح فريدريك الكبير سيليزيا سنة ١٧٤٥ م. وتوفي أثناء ذلك شارل السابع، غير أن الحرب استمرت مع فرنسه في البلاد المنخفضة والمانيا وايطاليا. وانتهت هذه الحرب بمعاهدة (اكس لاشابيل).

العثمانية ذاتها. ولكن السلطان محمود امتنع عن قبول هذا الاغراء، وكتب إلى ملوك الدول المتحاربة دعاهم إلى الصلح فيما بينهم.

وقعت الدولة العثمانية خلال هذه الفترة في خطأ في إدارة اقليمي الفلاخ والبغدان، أفادت منه الروسيا واستثمرته إلى أبعد الحدود، فقد عملت الدولة على نزع السلطة من أشراف البلاد خوفاً من تمردهم وعصيانهم بتأثير تحريض الروسيا لهم على الاستقلال، وعملت على تعيين أغنياء تجار الروم المقيمين في الآستانة، أمراء ممتازين لحكم الفلاخ والبغدان مقابل خراج سنوي يتم دفعه لخزانة الدولة، وكانت تمنح هذه المناصب لمن يدفع خراجاً أكثر من غيره. فكان هؤلاء الحكام يمارسون الظلم الفادح للحصول على أضعاف ما يقدمونه لخزانة الدولة. مع ما يلازم هذا الظلم من الفتك بأمراء البلاد ونبلائها - الأصليين، وقتل من يخالف سياستهم الإدارية الجائرة. فهاجرت عائلات كثيرة، وانقرضت، وحلّت محلها عائلات جديدة أكثرها من تجار الروم. الأمر الذي أفسح المجال الرحب أمام التحريض الروسي، حيث بات المواطنون في الإقليمين المذكورين يتطلعون إلى الروسيا على أنها المنقذ لما هم فيه من الظلم والجور وسوء الإدارة.

جاء بعد ذلك السلطان (عثمان الثالث)[1] فلم يعمر طويلاً، ولم يتميز عهده بإحداث مثيرة على مستوى السياسة الخارجية، أو حتى على مستوى الإدارة الداخلية، باستثناء قتله للصدر الأعظم (نشانجي علي باشا) والذي اعتمد على الظلم في إدارته للبلاد، فلما علم السلطان بذلك، خلال جولاته التي كان يقوم بها متنكراً لتفقد أحوال الرعية والوقوف على حقيقة أحوالهم. ولما تأكد بنفسه بما يرتكبه وزيره من أنواع المظالم والمغارم، أمر بقتله ووضع رأسه في طبق أمام السرايا عبرة لغيره (في ١٦ محرم سنة ١١٦٩ هـ = ٢٢ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٧٥٥ م. وعين مكانه (محمد راغب باشا) الذي خدم الدولة طويلاً وعرف بالكفاءة والقدرة والعدل.

---

(١) السلطان الغازي عثمان خان الثالث (١١١٠ - ١١٧١ هـ = ١٦٩٦ - ١٧٥٧ م) تولى السلطنة سنة ١١٦٨ هـ = ١٧٥٤ م بالمراسم المعتادة، وهي تقلد السيف والراية في جامع أبي أيوب الأنصاري، لكنه لم يحكم أكثر من أربعة سنوات تقريباً، وهو الخامس والعشرين بين الخلفاء العثمانيين.

تولى منصب الخلافة العثمانية بعدئذ السلطان (مصطفى الثـالث)[1] فصرف جهده في بداية الأمر إلى الإصلاحات الداخلية وتطوير البلاد، واعتمد على الصدر الأعظم (محمد راغب باشا) الذي كان قد عينه سلفه السلطان عثمان. واختار لمناصب الدولة الكبرى الأكفاء من الرجال، وأسس المحاجر الصحية على تخوم البلاد وثغورها لمنع انتشار الأوبئة، وحجز القادمين من بلاد تنتشر فيها الأمراض السارية، وأنشأ مكتبة عمومية. وفكر في مشروع شقّ قناة تربط بين دجلة وخليج الآستانة، لنقل المواد التموينية والتجارة غير أن الظروف لم تساعد على تنفيذ هذا المشروع الحيوي الكبير.

عادت الحرب فتفجّرت من جديد بين الدولة العثمانية ودولة الروسيا، فقد توفي ملك بولونيا (اوغست الثالث) سنة ١٧٦٣ م. فعملت امبراطورة الروسيا (كاترينا الثانية)[2] الـتي تولت الحكم بعد قتل بطرس الثالث، على تعيين عاشقها (ستانسلاس بونياتوسكي) ملكاً على بولونيا، واستخدمت نفوذها في مجلس الأمة البولوني عند الانتخاب، وذلك خلافاً لما كانت قد تعهدت به الروسيا للدولة العثمانية. ولم يكن ذلك إلا تنفيذاً، وإلا تطويراً، لسياسة بطرس الأكبر الهادفة لإزالة العوائق الثلاثة بينها وبين التوسع في أوروبا الغربية وهي: السويد وبولونيا والدولة العثمانية. وقد أزيل الحاجز الأول باستيلاء الروسيا على جميع الولايات السويدية الفاصلة بينها وبين ألمانيا

---

(١) السلطان الغازي مصطفى خان الثالث ابن السلطان أحمد الثالث (١١٢٩ - ١١٨٧ هـ = ١٧١٦ - ١٧٧٤ م) تولى السلطنة سنة ١١٧١ هـ = ١٧٥٧ م. وهو السادس والعشرين بين تسلسل الخلفاء العثمانيين، اشتهر بأنه كان عادلاً ومحباً للخير، أنشأ الكثير من المدارس والتكايا والمساجد.

(٢) كاترينا الثانية: (CATHERINE II - LA GRANDE) امبراطورة الروسيا (١٧٢٩ - ١٧٩٦ م) ابنة دوق انهالت زيربست الالماني: (ANHALT-ZERBST) تزوجت بالأمير الألماني الذي عينته الامبراطورة أليزابيت وارثاً لها في الملك، ثم لما تولى زوجها الملك باسم بطرس الثالث، استمالت كاترينا أهالي الروسيا إليها، وعزلته في سنة ١٧٦٢ م وبعد موته - ويقال قتله بايعاز من كاترينا - توجت نفسها امبراطورة على الروسيا. وسـارت على نهج بطـرس الأكبر فـاستـولـت جيوشها على بلاد القرم وقلعة آزاق، واقتسمت مملكة بولونيا مع النمسا والروسيا. وعملت على احتضان الأدباء والفنانين والعلماء لكن ذلك كله لم يحجب صورة سلوكها الشائن، وقسوتها، وقتلها لعدد كبير من عشاقها بعد اشباع رغبتها منهم، وكان من بينهم بعض رجال دولتها، بل ربما من خدمها.

بحيث لم يبق للسويد أي من الأملاك الخارجة عن بلادها الأصلية والتي تم تحديدها والاعتراف بها بموجب معاهدة (ني ستاد) لسنة ١٦٧٢ م. وأزيل الثاني تقريباً بتعيين أحد أتباع الامبراطورة كاترينا ملكاً على بولونيا. وأدركت الدولة العثمانية أن الخطر الروسي قد بات يتهددها بصورة مباشرة. فقررت العمل لوضع حدّ لتقدم نفوذ الروسيا في بولونيا، حتى لا تعمل الروسيا على إزالة بولونيا من الخارطة السياسية للعالم بالحاقها بالروسيا أو بتجزئتها بينها وبين مجاوريها. ولهذا أوعزت إلى خان القرم (كريم كراي) بأن يعمل على ايجاد الحجة لتفجير الحرب مع الروسيا، فوجه (كريم كراي) بعض القوزاق التابعين - أو الخاضعين - لحكم الروسيا للإغارة على إحدى المدن العثمانية وقتل بعض سكانها، فأعلنت الدولة العثمانية الحرب على الروسيا، وافتتحها (كريم كراي) بأن اجتاح بقواته من المشاة والفرسان اقليم سربياً الجديدة، والذي كانت الروسيا قد عملت على بناء مدنه، وإقامة المنشآت الروسية فيه، رغم أن المعاهدات التي كانت قد أبرمت مع الدولة العثمانية نصّت بترك هذا الإقليم على وضعه الصحراوي حتى يكون حاجزاً واضحاً بين حدود الدولتين. وكان هدف روسيا من إعماره ووضع القوات فيه هو منع وصول المساعدة من خان القرم إلى بولونيا إذا ما تطلب الأمر. وكان من نتيجة إغارة (كريم كراي) على هذه الولاية تدمير كثير من المستعمرات الروسية، وعودته بكثير من الأسرى الروس.

كان القائد الروسي (غالتسين - أوجالستين) قد ألقى بجيوشه الحصار على مدينة (شوكزيم) فوجه السلطان (مصطفى الثالث) جيشاً بقيادة وزيره - محمد أمين باشا - وأعطاه تعليمات واضحة، غير أن هذا الوزير لم يلتزم بتوجيهات السلطان الذي كان يشرف على الأعمال القتالية بنفسه، مما أدى إلى فشل الجيش العثماني في رفع الحصار عن مدينة (شوكزيم). فما كان من السلطان مصطفى إلا أن أمر بقتل وزيره، وأرسل رأسه إلى الآستانة حتى يكون عبرة لغيره من القادة (في ٩ ربيع الآخر سنة ١١٨٣ هـ = ٢٢ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٧٦٨ م) وعين مكانه في الوزارة القائد (مولدواني علي باشا) الذي عرف بكفاءته القيادية وخبرته القتالية، غير أن الظروف لم تخدمه، إذ

بينما كان يعبر بجيشه (نهر دنيستـر)[1] على جسر من المراكب لمهاجمة معسكر الجيش الروسي، زادت مياه النهر بصورة مباغتة، وفاضت على شواطئه، فجرفت المراكب وأغرقتها، وغرق معها ستة آلاف جندي تقريباً، ووقع الذين كانوا قد عبروا النهر تحت نار المدفعية الروسية، ونيران بنادق جندهم التي صوبت عليهم من كل فجّ، حتى أبيدوا عن آخرهم (يوم ١٧ جمادى الأولى سنة ١١٨٣هـ = ١٨ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٧٦٩ م). ووجد (مولود واني علي باشا) نفسه مضطراً للانسحاب ببقية جيشه الممزق، وإخلاء مدينة شوكزيم، واستثمر (غالستين) هذا النصر الذي لم يكن له فضل في احرازه، فانطلق بجيشه واجتاح ولايتي الفلاخ والبغدان. وكانت شبكة عملاء الروس تعمل خلال ذلك على تحريض أهل شبه جزيرة موره للقيام بالثورة، حتى إذا ما استعد الأهالي للثورة، خرجت بعض المراكب الروسية من بحر بلطيق، وطافت حول أوروبا، واتجهت إلى بلاد اليونان، واستولت على مدينة كورون لتشجيع الروم على العصيان، لكن جهود الروس منيت بالفشل. وأمكن القضاء على الفتنة في مهدها، فخرجت سفن الروس ومراكبهم من ميناء كورون، واتجهت إلى جزيرة ساقز، فالتقت بالمراكب العثمانية في المضيق المار بين الجزيرة وساحل آسيا. وبعد أن استمر القتال عدة ساعات، انتصر العثمانيون، وكان انتصارهم حاسماً، رجعوا بعده إلى ميناء (جشمة ـ أو غشمة) فتبعتهم حراقتان من مراكب الروس، وظن العثمانيون أنهما قد هربتا من الاسطول الروسي، وأنهما في سبيلها للانضمام إلى الاسطول العثماني، فلم يتعرضوا لهما عند دخولها ميناء (جشمـــة)[2] ولكن ما إن اقتربت الحراقتان من الاسطول العثماني حتى قذفتا بنيرانهما على السفن العثمانية، فاحترقت واشتعلت عن آخرها بسبب اشتعال ما كان عليها من البارود (في يوم ١١ ربيع الأول سنة ١١٨٤هـ = ٥ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٧٧٠ م).

أراد الأميرال الروسي (ألفنستون) الهجوم على أسلام بول، لعدم وجود تحصينات

---

(١) دنيستر: (DNIESTR) نهر يفصل بين أوكرانيا ومولدافيا، ويصب في البحر الأسود.

(٢) جشمه ـ أو غشمه: معناها اللغوي عين الماء، وهي مدينة تقع عند الرأس الممتد من برّ الأناضول ـ إلى الغرب من أزمير.

تمنع المرور من مضيق الدردنيل. غير أن القائد الروسي (أرلوف) عارضه في هذا الهجوم، وفضل احتلال جزيرة لمنوس قبل ذلك لتكون قاعدة لأعمالهم القتالية، فحاصرها. وتمكن في أثناء ذلك (البارون دي تـوت)[1] المجري، والذي كان قد دخل في خدمة الدولة العثمانية، من تحصين مضيق الدردنيل وبناء القلاع فيه على ضفتيه وتسليحها بالمدافع الضخمة، حتى صار من المحال المرور عبر المضيق. ثم حول عدة مراكب تجارية إلى سفن حربية بوضع المدافع فيها. وزيادة على ذلك، كلفه السلطان مصطفى الثالث بانشاء مسبك لصب المدافع بالآستانة، وبتدريب المدفعية على الأنظمة الجديدة، فقام بتنفيذ الواجب على أفضل وجه، وأسس مـدرسـة لتخـريـج ضبـاط المدفعية، وأركان حرب يتم تدريبهم وتعليمهم على الفنون العسكرية الحديثة، وأخرى لتربية ضباط البحرية وإعدادهم - كان مركزها بالترسانة - وتخرج منها في فترة قصيرة عدد من قادة البحر، والملاحين القادرين على رسم بعض الشواطىء بالطرق الهندسية الدقيقة.

حملت هذه الإصلاحات ثمارها بسرعة مذهلة، فقد هاجم القبطان حسن بك مع بعض السفن الحربية سفن الروس المحاصرة لجزيرة لمنوس، وأرغمتها على رفع الحصار بعد اشتباكات خفيفة (في سنة ١١٨٥ هـ = ١٧٧١ م).

وعمل السلطان مصطفى الثالث على مكافأة القبطان حسن بك على ما حققه من نصر، فعينه أميرالاً عاماً للأساطيل العثمانية (قبودان باشا). وحاول الروس خلال ذلك الاستيلاء على طرابزون، ولكن الفشل كان من نصيبهم في الأعمال القتالية البرية بمثل ما كان حليفهم في الأعمال القتالية البحرية.

وكان النصر الوحيد الذي حققه الروس هو نجاحهم في فتح بلاد القرم،

---

(١) البارون دي توت: من مواليد فرنسا سنة ١٧٣٣ م. عمل في سفارة فرنسا بالآستانة، وعين قنصلاً لها في القرم سنة ١٧٦٧ م. ثم استخدمه السلطان مصطفى الثالث، فأخلص في خدمته، ونظم المدفعية وحصن الدردنيل حتى أصبح من أقوى الحصون البحرية، ثم عاد إلى فرنسا وعين مفتشاً عاماً لقنصليات فرنسا بالشرق والغرب. ولما تفجرت الثورة الفرنسية، هاجر سنة ١٧٩٠ م إلى بلاد المجر، وأقام بها إلى أن توفي سنة ١٧٩٣ م.

وفصلها عن الدولة العثمانية، ووضعها تحت حماية الامبراطورة كاترينا الثانية، وتعيين (جاهين كراي) خاناً عليها باسم امبراطورة روسيا .

توسطت النمسا وبروسيا لعقد هدنة بين الدولة العثمانية والروسيا، وتم التوقيع على هذه الهدنة في مدينة (جورجيو) من مدن البلغاريا (في يوم ٩ ربيع الأول سنة ١١٨٦ هـ = ١٠ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٧٧٢ م). وأرسل كل من الطرفين ـ العثماني والروسي ـ مندوبيه الى مدينة (فوكشان)[1] بولاية بغدان لاجراء المفاوضات بشأن الصلح، وتقدم الوفد الروسي بطلبات الامبراطورة كاترينا: وهي اعتراف الدولة العثمانية باستقلال تتار القرم وضمان الدولة العثمانية، لحرية الملاحة لسفن روسيا التجارية في البحر الأسود وجميع بحار الدولة العثمانية. ورفضت الدولة العثمانية هذه الطلبات، وانتهى المؤتمر بالفشل، فتم تمديد الهدنة المرة بعد المرة، واجتمع المؤتمر من جديد في مدينة بخارست (في ١٣ شعبان سنة ١١٨٦م = ٩ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٧٧٢ م). وفيه تقدمت الامبراطورة كاترينا بطلبات أكثر جوراً وإجحافاً من سابقتها، وأرسلت بها بلاغاً نهائياً، وتضمنت:

أولاً: أن تتنازل الدولة العثمانية للروسيا عن حصن (كريش ـ في رومانيا) وقلعة (يكي ـ في القرم) حفظاً لاستقلال التتار.

ثانياً: تسليم ما بقي من حصون القرم مع الدولة العثمانية إلى التتار.

ثالثاً: أن تمنح السفن الروسية ـ تجارية كانت أو حربية ـ حرية الملاحة في البحر الأسود وبحر جزائر اليونان.

رابعاً: إعطاء والي الفلاخ (غريغوار ـ غيكا) وكان أسيراً في الروسيا ـ هذه الولاية، له ولورثته الشرعيين، على أن يدفع جزية معينة كل ثلاث سنوات مرة.

خامساً: التنازل عن مدينة (قلبورن ـ عند مضيق أوزي) للروسيا. وهدم حصون مدينة (أوكزاكوف ـ أو ـ أوزي) ـ الواقعة على البحر الأسود شمال أوديسا ـ.

سادساً: أن يعطى لقب باديشاه ـ ملك الملوك ـ إلى قيصر أو قيصرة الروسيا في المعاهدات والمراسلات الرسمية.

---

(١) فوكشان: تقع إلى الجنوب الغربي من ياسي في رومانيا.

سابعاً: أن يكون للروسيا حق حماية جميع المسيحيين الأرثوذكسيين في بلاد الدولة العثمانية.

كان من الواضح بأن الامبراطورة كاترينا قد تقدمت بهذه الطلبات - الاستفزازية - وهي تتوقع رفضها مسبقاً، من أجل متابعة الحرب. واستجابت الدولة العثمانية لنداء الحرب، ورفضت النظر في طلبات كاترينا (يوم ٢٨ ذي الحجة سنة ١١٨٦ هـ = ١٧٧٣ م) وأصدرت أوامرها باستئناف القتال وخاصة في بلاد الدانوب - الطونة -. فانهزم الروس أمام مدينة (روستجوق)[١] وكذلك أمام مدينة (سليتريا)[٢] التي حاولوا الاستيلاء عليها. وقتل منهم ثمانية آلاف جندي. ومنح السلطان لقب (غازي) للقائد (عثمان باشا) الذي حمى مدينة سلستيريا، ودحر الروس الذين تراجعوا الى مدينة (بازارجق)[٣] وعندما لم يجدوا بها حامية تدافع عنها، ذبحوا جميع سكانها من شيوخ ونساء وأطفال - على جري عادتهم - ثم ما لبثوا أن انسحبوا بسرعة، وتركوا متاعهم، عندما علموا باقتراب الجيش العثماني.

كان حاكم مصر (علي بيك الملقب بشيخ البلد) قد استقل في حكم مصر تقريباً، واتصل بقائد الاسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط، وقدم له الأسلحة والذخائر، حتى ينفرد بحكم مصر. فساعده القائد الروسي على تحقيق هدفه، فقاد علي بيك شيخ البلد قواته، وفتح مدن غزة ونابلس والقدس ويافا ودمشق. وأخذ في الاستعداد لمتابعة هجومه نحو الشمال للوصول إلى الأناضول، عندما علم بقيام ثورة ضده في مصر بقيادة (محمد بيك أبي الذهب). فعاد علي بيك الى مصر، ولكن أبي الذهب انتصر عليه، فرجع إلى عكا، ولجأ إلى واليها (الشيخ طاهر) واتفق معه على محاربة العثمانيين بالتعاون مع الروس. وفتح مدينة صيدا التي كانوا يحاصرونها.

---

(١) روستجوق: اسم تركي للمدينة التي تعرف اليوم باسم رازغارد: (RAZAGARD) وهي تقع الى الجنوب الغربي من سيلسترا - على نهر الدانوب.

(٢) سلسيتريا: (SILISTRA) مدينة تقع على نهر الدانوب - الى الجنوب الشرقي من مدينة بخارست.

(٣) بازارجق: اسم تركي لمدينة حملت أيضاً اسم (حاج أوغلي) وتعرف اليوم باسم مدينة توبولخين: (TOBULKHIN) وهي إلى الجنوب من سلسيتريا.

فسارا إلى هذه المدينة، والتقيا بالعثمانيين خارجها، وانتصرا عليهم بدعم السفن الروسية التي كانت تطلق مقذوفاتها على الجيش العثماني. ثم أطلقت السفن الروسية قنابلها على مدينة بيروت، فدمرت فيها ثلثمائة منزل تقريباً. وعاد (علي بيك) بعدها إلى مصر لمحاربة (محمد بيك أبي الذهب) في محرم سنة ١١٨٧ هـ = نيسان - ابريل - سنة ١٧٧٣ م، وانضم الى قواته أربعمائة جندي روسي. ودارت معركة عند الصالحية - بالشرقية في مصر - فانتصر (أبو الذهب) وأسر علي بك وأربعة من الضباط الروس بعد أن قتل كل من كان معهم من القوات. ورجع إلى القاهرة - ولم يلبث علي بيك أن مات متأثراً بجراحه، فقطع رأسه، وأرسل مع الضباط الروس الأربعة الى العاصمة (إسلام بول). وتوفي السلطان مصطفى الثالث، وخلفه (السلطان عبد الحميد الأول)[1] والحرب مستمرة مع الروسيا، فأقر الصدر الأعظم (محسن زاده) في منصبه، كما أقر كبار الموظفين في مناصبهم، وكذلك فعل بالنسبة لقادة الجيوش البرية وأميرالات البحر، وذلك حتى لا يقع أي اضطراب أو تغيير في مرحلة كانت الروسيا خلالها قد أنهت استعداداتها الضخمة للحرب، وأسندت قيادة قواتها لأفضل قادتها، فكان الفيلد مارشال (رومانتسوف) هو القائد الأعلى وكان (سوفوروف)[2] على رأس قيادة أحد الجيوش بينما كان (كرامنسكي) على رأس قيادة جيش آخر. وقد بدأت هذه الجيوش تحركها في حزيران - يونيو - سنة ١٧٧٤ م وبعد عدة اشتباكات

---

(١) السلطان الغازي عبد الحميد خان الأول - ابن السلطان أحمد الثالث - (١١٣٧ - ١٢٠٣ هـ = ١٧٢٤ - ١٧٨٩ م. تولى منصب الخلافة سنة ١١٨٧ هـ = ١٧٧٤ م. وتسلم سيف السلطان عثمان والراية النبوية - كالمعتاد - في مسجد أبو أيوب الأنصاري. وكانت خزانة الدولة فارغة بسبب استنزاف موارد الدولة في الحروب. فلم يتمكن من منح الجند الاعطيات المعهودة عند تولى كل سلطان سدة الخلافة. وقضى ١٥ سنة وثمانية شهور كانت كلها صراعاً وحروباً - وهو الخليفة العثماني السابع والعشرين.

(٢) سوفوروف: (SOUVOROV-ALEXANDRE) قائد روسي كبير من مواليد موسكو (١٧٢٩ - ١٨٠٠ م) برز اسمه خاصة في الحروب الروسية التركية ١٧٨٧ - ١٧٩١ م. كان مجدداً عسكرياً. وكتب كتاب (العلم ينتصر) اهتم بتدريب الجند على الحرب بصورة واقعية وعملية. واعترف السوفييت بفضله فأحدثوا وساماً في الحرب العالمية الثانية باسمه الذي أطلقوه أيضاً على عدد من المعاهد العسكرية.

ومناورات، اجتاز الفيلد مارشال رومانتسوف بجيوشه نهر الدانوب، وسار إلى مدينة (فارنا ـ على البحر الأسود). فالتقى مع الجيش العثماني الذي كان الصدر الأعظم قد أرسله من معسكره بمدينة (شوملا)[1] ودارت رحى معركة ضارية عرفت باسم (موقعة كاجول) إلى الشرق من مدينة فولكشاني. واستطاعت القوات الروسية خلال المعركة أن تقوم بحركة التفاف واسعة تمكنت بواسطتها من تدمير التنظيم القتالي للجيش العثماني، وتمزيقه. وأسرع رومانتسوف لاستثمار هذا الظفر، فقاد الجيوش الروسية نحو معسكر الصدر الأعظم في (شوملا). مما أرغم الصدر الأعظم (محسن زاده) على ارسال طلب للهدنة وايقاف القتال. وأرسل إلى (رومانتسوف) مندوبين للاتفاق على عقد الصلح، وقبول الشروط التي كانت الدولة العثمانية قد رفضتها عند اجتماع مؤتمر بخارست. فاجتمع المندوبان العثمانيان مع سفير الروسيا في مدينة (قينارجه)[2].

وجرت مفاوضات طويلة انتهت بقبول المعاهدة التي حملت اسم معاهدة قينارجه والتي تم الاتفاق عليها في يوم ٢١ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٧٧٤ م (١١٨٨ هـ). وقد تضمنت هذه المعاهدة ثمانية وعشرين بنداً: أهمها استقلال تتار القرم وإقليم (بسارابيا)[3] و(قوبان)[4] مع حفظ سيادة الدولة العثمانية فيما يتعلق بالأمور الدينية، وتسليم كافة البلاد والأقاليم التي احتلتها الروسيا إلى خان القرم ـ ما عدا قلعتي كريش و ـ ويكي قلعة. ورد ما أخذ من أملاك الدولة العثمانية باقليمي الفلاخ والبغدان وبلاد الكرج ومنكديل ـ في جزيرة القرم ـ. وجزائر الروم ـ ما عدا قبرطه الصغيرة ـ وقبرطه

---

(١) شوملا (SHUMEN) مدينة تقع إلى الغرب من مدينة فارنا ـ وتكتب شوملة أيضاً.

(٢) قينارجه: (KAJNARJA-KAINARJA) مدينة تقع الى الجنوب الشرقي من سيلسيتريا في بلغاريا. ولمطالعة بنود معاهدة قينارجه يمكن الرجوع إلى (تاريخ الدولة العلية العثمانية ـ ص: ٣٤٢ ـ ٣٥٨. ولمطالعة تفاصيل الحرب من وجهة نظر روسيا (تاريخ فن الحرب ـ ستروكوف ـ ١/١٧٢ ـ ١٨٩).

(٣) بسارابيا: (BASARBI) مدينة تقع على البحر الأسود الى الغرب من مدينة كونستنزا.

(٤) قوبان: إقليم في القفقاس يحده من الغرب بحر آزوف ومن الجنوب البحر الأسود.

الكبيــرة[1] وآزاق ـ آزوف ـ وقلبورن. وأن يعطى الى امبراطور الروسيا لقب باديشاه ـ ملك الملوك ـ في المعاهدات والمراسلات الرسمية. وأن تكون للسفن الروسية حرية الملاحة في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. وأن تبني الروسيا كنيسة في حي ـ بيرا ـ بالأستانة، وأن يكون لها حق حماية جميع المسيحيين التابعين للمذهب الأرثوذكسي من رعايا الدولة. ومن الغريب أنه لم يذكر في المعاهدة أي شيء عن مملكة بولونيا (لهستان) التي كانت سبب هذه الحرب. وقد أضيف إلى المعاهدة بندان سريان جاء في أولها أن تدفع الدولة إلى الروسيا مبلغ خمسة عشر ألف كيسة بصفة غرامة حربية على ثلاثة أقساط متساويـة، في أول كـانـون الثـاني ـ ينـايـر ـ مـن سنـوات ١٧٧٥ و ١٧٧٦ و ١٧٧٧ م. أما الثاني فتضمن تعهد الدولة العثمانية بتقديم المساعدات الضرورية لجلاء القوات الروسية عن الجزائر التي احتلتها، وسحب أساطيلها منها.

بذلك انتهت هذه الحرب، ونالت الروسيا كل ما تريده، فقد أزالت من الخارطة السياسية دولتي السويد وبولونيا، وبات باستطاعتها توجيه كل جهدها ضد الدولة العثمانية. وبالرغم من التأكيدات التي تضمنتها (معاهدة قينارجه) بأن هذه المعاهدة قد جاءت لضمان سلام دائم وثابت بين الدولتين. إلا أن الروسيا التي استشعرت قوتها ضد الدولة العثمانية ـ للمرة الأولى ـ انطلقت للعمل في ظل المعاهدة من أجل تحقيق أهدافها التوسعية على حساب الدولة العثمانية ـ وأقاليمها الإسلامية.

انصرفت الدولة العثمانية لإعادة تنظيم قواتها البرية، وإعادة بناء قدرتها البحرية التي دمرتها الحرب الروسية. واستطاع أمير البحر (حسن باشا) أن يعيد تشكيل اسطول قوي جرت تجربته في عكا، حيث أصدر السلطان أمره إلى والي مصر (محمد بيك أبي الذهب) للقضاء على تمرد والي عكا (طاهر عمر) فقاد أبو الذهب جيشه وحاصر عكا براً فيما كان الاسطول يحاصرها بحراً، مما أرغم (طاهر عمر) على محاولة النجاة بنفسه، فهرب نحو جبال صفد، ولكنه قتل أثناء فراره، وتمت إعادة فتح عكا. وانتهت عملية التمرد.

---

(١) قبرطه: إقليم يقع في شمال شرق البحر الأسود، من بلاد القفقاس.

عملت الروسيا خلال ذلك على ارسال عملائها الى بلاد القرم، لإثارة الفتن الداخلية، وذلك لايجاد سبب للتدخل وضم القرم الى بلادها. وتبين أن هدفها من دعم استقلال القرم هو مرحلي لقطع روابط مسلمي القرم بإخوانهم العثمانيين. ونجحت المؤامرة الروسية.

فثار أهل القرم، وخلعوا أميرهم (دولت كراي) الذي كان المواطنون قد انتخبوه على أساس نصوص معاهدة قينارجه. وأقاموا مكانه (جاهين كراي). فلم يقبل تعيينه عدد كبير من زعماء التتار وشيوخهم؛ وظهر خطر وقوع حرب أهلية. وهذا هو ما كانت تنتظره الروسيا التي زجّت سبعين ألف جندي بقيادة الجنرال (بوتمكين) على الحدود. وكلفته باحتلال كافة السواحل الشمالية للبحر الأسود (وذلك سنة ١١٨٧ هـ = ١٧٧٣ م).

واستثارت هذه الاستفزازات الدولة العثمانية التي هيمنت عليها جائحة هياج الحرب، وكادت تعلن الحرب على الروسيا لإلزامها باحترام بنود معاهدة قينارجه ـ رغم كل ما تضمنته هذه المعاهدة من إجحاف لحقوق الدولة العثمانية ـ.

ولكن فرنسا تدخلت، فأقنعت الدولة العثمانية بما أجرته امبراطورة روسيا ـ كاترينا ـ من استعدادات للحرب، كما اعلمتها بالاتفاق السري الذي عقدته كاترينا الثانية مع امبراطور النمسا (جوزيف الثاني) عندما اجتمعت به في مدينة (كارزون)[1]. وهو الاتفاق الذي تضمن شنّ الحرب على الدولة العثمانية، لتشكيل دولة مستقلة من الفلاخ والبغدان واقليم بساربيا تكون حاجزاً بين الروسيا والدولة العثمانية ويطلق عليها اسم (دولة داسي)[2] ويعين لها ملك من المذهب الأرثوذكسي.

---

(١) كارزون: (KARSON) ميناء يقع غرب شبه جزيرة القرم على البحر الأسود.

(٢) داسي: (DACIE) إسم كان يطلق قديماً في أيام الرومانيين على الإقليم الواسع الذي يقع على الشاطىء الأيسر لنهر الدانوب، والذي يشمل البلاد المسماة الآن رومانيا وترانسلفانيا والجزء الشرقي من بلاد المجر. فتحه الامبراطور الروماني تراجان: (TRAJAN) سنة ١٠٠ م. ثم لما حكم الامبراطور اورليان، أطلق هذا الاسم على الإقليم الذي عرفه الاتراك باسم الروملي الشرقية وجزء من بلاد مقدونية.

وتأخذ الروسيا ميناء (أوزي - أو تشاكوف) وبعض الجزر. كما تأخذ النمسا بلاد الصرب وبوسنة وهرسك من بلاد الدولة العثمانية، بالاضافة الى دلماسيا من البندقية وتعطيها عوضاً عنها بلاد موره وجزيرتي كريت وقبرص - بعد انتزاعها من الدولة العثمانية. وكذلك تعطى باقي دول أوروبا أجزاء أخرى يتم الاتفاق عليها فيما بعد، وإذا ما أمكن فتح الاستانة (إسلام بول). فتعاد دولة الروم - البيزنطيين - كما كانت قبل الفتح العثماني ويعين الغراندوق الروسي قسطنطين بن بولس ملكاً عليها، بشرط أن يتنازل عن حقوقه في مملكة الروسيا، حتى لا تكون مملكة الروسيا والدولة البيزنطية الجديدة تحت حكم ملك واحد. هكذا، تم الاتفاق (المؤامرة) بين الروسيا والنمسا، ولم يبق إلا التنفيذ. فحاولت الدولة العثمانية الأخذ بنصيحة فرنسا، وكسب الوقت للاستعداد، وحرمان الروسيا من الحجة التي يمكن أن تتخذ منها ذريعة لتنفيذ أهدافها، فاعترفت لها بضم القرم.

غير أن هذا التنازل زاد من نهم الروسيا وشرهها. فأخذت في تصعيد التوتر، وزيادة حجم الاستفزاز، وشرعت في تحصين (سيفاستوبول) وأقامت ترسانة ضخمة في ميناء (كرزن). وشكلت قوة بحرية - اسطولاً - من الطراز الأول في البحر الأسود، وأرسلت عملاءها وجواسيسها إلى بلاد اليونان وولايتي الفلاخ والبغدان من أجل استثارة المسيحيين وتحريضهم ضد الدولة العثمانية - الإسلامية -. وتمكنت (كاترينا) من إخضاع ملك الكرج (هرقل) ووضعه تحت حمايتها، مقدمة لضم بلاده نهائياً للروسيا.

وأخيراً، قامت (كاترينا) بجولة استعراضية استفزازية في الأقاليم الجنوبية وبلاد القرم (سنة ١٢٠٢ هـ = ١٧٨٧ م). ورافق الجولة إقامة احتفالات ضخمة ومهرجانات مثيرة، ونصب القائد - الجنرال بوتمكين - أقواس النصر التي كتب عليها (طريق بيزنطة).

وأدركت الدولة العثمانية أن الهدف من هذه الجولة هو اشعال نار الحرب، وتأكد لها ذلك عندما اجتمعت (كاترينا) خلال جولتها بملك بولونيا وامبراطور النمسا.

فقررت إمساك المبادأة وإعلان الحرب قبل أن تكون الروسيا قد فرغت من استعداداتها. فأرسلت بلاغاً إلى سفير الروسيا بالأستانة (المسيو جولفاكوف) وطلبت منه تسليم حاكم الفلاخ (مورو كرداتو) الذي كان قد تمرد على الدولة العثمانية والتجأ إلى الروسيا، كما طلبت منه أن تقوم الروسيا بالتنازل عن حماية الكرج باعتبارها من الأقاليم التابعة للدولة العثمانية، وكذلك عزل بعض قناصلها الذين ثبت اشتراكهم في تحريض المواطنين واستثارتهم للقيام بأعمال الشغب، وقبول قناصل للدولة العثمانية في موانئ البحر الأسود. وأن يكون للدولة العثمانية الحق في تفتيش المراكب التجارية الروسية عند مرورها من مضيق الأستانة، للتأكد من أنها لا تحمل أسلحة أو ذخائر حربية. ورفض السفير هذه الطلبات باسم حكومته، فأعلنت الدولة العثمانية الحرب على الروسيا فوراً، وتم سجن سفيرها (في آب - أغسطس - سنة ١٧٨٧ م).

لم يكن الجنرال بوتمكين قد أنهى استعداداته للحرب، فجابه مأزقاً صعباً، وكتب الى كاترينا يعلمها بصعوبة الموقف في القرم، وينصحها بالجلاء عن القرم بأسرع ما يمكن، لاسيما وأن ملك السويد (غوستاف الثالث) قد أراد الإفادة من هذه الفرصة التي توافرت له لاستعادة ما فقدته دولته من الأقاليم والمقاطعات والتي جرّدتها الروسيا منها. إلا أن كاترينا أظهرت تصميمها على دخول الحرب في القرم. وكتبت للجنرال بوتمكين بالإسراع للاستيلاء على مدينتي (بندر - وأوزي) وعدم انتظار بدء العثمانيين بالهجوم. وتحرك (بوتمكين) بالجيش الروسي نحو (أوزي) فحاصرها مدة، ثم دخلها عنوة في ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٢٠٣ هـ = ١٩ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٧٨٨ م.

كانت النمسا قد أعلنت خلال ذلك الحرب على الدولة العثمانية تنفيذاً لاتفاقها مع الروسيا. وحاول امبراطورها (جوزيف الثاني) [1] الاستيلاء على مدينة بلغراد، فردته

---

(١) جوزيف الثاني: (JOSEPH-II) هو ابن الامبراطورة ماريا تيريزا من زوجها دوق دولورين - الذي عرف بعد أن أصبح ملكاً باسم فرانسوا الأول (FRANCOIS-I) ولد في ڤيينا (١٧٤١ - ١٧٩٠ م) أصبح امبراطوراً للامبراطورية الجرمانية المقدسة سنة ١٧٦٥ م. وهي الامبراطورية التي =

عنها القوات العثمانية، وأرغمته على التراجع واللجوء الى مدينة (طمشوار) بعد أن ترك القيادة لقائده (لودن). وتوفي أثناء ذلك السلطان عبد الحميد الأول، وخلفه (سليم الثالث)[1]. فانصرف لمجابهة مشكلات الحرب المتفجرة على كافة الجبهات، وبذل جهده في العمل بلا انقطاع لدعم الجيوش وتقويتها وإرسال الذخائر والمواد التموينية، وبالرغم من الجهود المبذولة فقد بدأ التعب من الحرب المستمرة على الجنود الذين أخذ كثير منهم في مغادرة ميادين القتال. وزاد الموقف سوءاً باتحاد الجيوش الروسية مع الجيوش النمساوية، وتنسيق التعاون بين قادة جيوش الدولتين مما ساعد على هزيمة الجيوش العثمانية (في ٣١ تموز - يوليو - وفي ٢٢ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٧٨٩ م). وكان من نتيجة ذلك نجاح القوات الروسية في الاستيلاء على مدينة بندر (باكو أو باب الأبواب) واحتلال معظم بلاد الفلاخ والبغدان وبسارابيا. ودخل النمساويون مدينة بلغراد وفتحوا بلاد الصرب. ووقفت الدولة العثمانية على حافة جرف مدمر وانهيار مريع.

ولكن يد القدر تدخلت في الوقت المناسب، فمات امبراطور النمسا (جوزيف الثاني) في ٢٠ شباط - فبراير - سنة ١٧٩٠ م، وخلفه (ليوبولد الثاني)[2] فشغلته أحداث الثورة الفرنسية التي اندلعت ضد لويس السادس عشر، خوفاً من امتداد لهيبها. وسعت في مصالحة الدولة العثمانية - بوساطة بعض الدول المعادية لفرنسا الثورة، ووقعت معها معاهدة أبرمت في مدينة (زشتوي - أو ستووا) الواقعة على نهر الدانوب - الى الشرق من

= ضمت النمسا وهنغاريا وسيليزيا وبعض الإمارات الألمانية، والتي وصفها (فريدريك الكبير) بأنها ليست امبراطورية ولا جرمانية ولا مقدسة.

(١) سليم الثالث ابن السلطان مصطفى الثالث (١١٧٥ - ١٢٢٣ هـ = ١٧٦٢ - ١٨٠٨ م) أصبح سلطاناً سنة ١٢٠٣ هـ = ١٧٨٩ م. وعزل سنة ١٢٢٢ هـ = ١٨٠٧ م وخلفه مصطفى الرابع - وهو الثامن والعشرين بين الخلفاء العثمانيين.

(٢) ليوبولد الثاني: (LEOPOLD II). امبراطور الامبراطورية الجرمانية المقدسة. ولد في ڤيينا (١٧٤٧ - ١٧٩٢ م) أصبح امبراطوراً سنة ١٧٩٠ م. ولكنه لم يعش أكثر من سنتين وخلفه ابنه فرانسوا الثاني.

نيقوبوليس. وذلك في شهر أيلول سبتمبر - سنة ١٧٩٠ م، ثم أبرمت بصورة نهائية في ٢٢ ذي الحجة سنة ١٢٠٥ هـ = ٢٢ - آب - أغسطس - سنة ١٧٩١ م. ونصت هذه المعاهدة على أن تعيد النمسا للدولة العثمانية كل بلاد الصرب ومدينة بلغراد. ولم تحتفظ النمسا إلا بعدد من القلاع الثانوية.

لم تتوقف روسيا عن الحرب، رغم انسحاب حليفتها النمسا، بل تابعت أعمالها القتالية التي كان من أبرزها الاستيلاء على (مدينة اسماعيل) [1] المحصنة والتي كانت قد بنيت منذ سنة ١٧٧٤ م، وجرى تحصينها باشراك المهندسين الألمان والفرنسيين، وبالإفادة من موقعها المنيع حيث أنها تتربع على هضبة منحدرة بميل حاد على نهر الدانوب. وكان الجدار الخارجي للمدينة يمتد على مسافة ٦ كم مع ٧ حصون حجرية وترابية و٤ بوابات تحيط بالمدينة من ثلاث جهات: من الشمال والغرب والشرق، وكان القسم الجنوبي من المدينة محمياً بنهر الدانوب الذي كان يبلغ عرضه هنا حوالي خمسمائة متر. وبلغ ارتفاع الجدار الخارجي من ٦ إلى ٨ أمتار. وكان الخندق المحيط بالمدينة بعرض ١٢ متراً، وعمقه ٦ - ١٠ متراً. وحصن داخل المدينة بعدد من الأبنية الحجرية.

نظم القائد الروسي (سوفوروف) قواته للهجوم، والتي كان عدد أفرادها ٣١ - ألف رجل. وشكل منها ٦ أرتال للهجوم على المدينة من جميع اتجاهاتها في وقت واحد. ودعمت قوات الهجوم بخطين من السفن ضم الخط الأول منها ١٤٥ زورقاً والثاني ٥٨ زورقاً كبيراً - لتغطية انزال القوات على شاطىء الدانوب بنيران كثيفة. كما حشد ستمائة مدفع ظلّت ترمي المدينة طوال يومين متتاليين.

كانت الحامية العثمانية المدافعة عن المدينة مكونة من ٣٥ ألف جندي ومعهم حوالي مائتي وخمسين مدفعاً. وبالرغم من المقاومة المنظمة والضارية التي أبدتها الحامية بقيادة (حسن باشا البحري).

فقد نجحت القوات الروسية باقتحام مدينة اسماعيل يوم ١٦ ربيع الآخر سنة

---

(١) إسماعيل: (IZMAIL) مدينة في رومانيا تقع الى الغرب من (كونستنتزا) ومن ابرائيل: (BRAILA).

١٢٠٥ هـ (٢٣ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٧٩٠ م). وأبيدت الحامية العثمانية عن آخرها (٢٦ ألف قتيل و ٩ آلاف جريح) وغنم الروس ٤٢ مركباً والمدفعية. وخسر الروس ٤ آلاف قتيل و٦ آلاف جريح. ويشير ذلك إلى ما قام به الروس من قتل الأسرى جميعاً حتى ارتفع عدد القتلى وشمل جميع أفراد الحامية. ليس ذلك فحسب، بل عمل الجند الروس الظافرون على ارتكاب الأعمال الوحشية - كعادتهم - بما يعجز عنه الوصف، وبما تقشعر له الأبدان، من قتل وفتك وسبي، شمل جميع الشيوخ والنساء والأطفال.

تدخلت بعدئذ انكلترا وبروسيا وهولاندا لعقد صلح بين الدولة العثمانية وروسيا وجرت مفاوضات طويلة انتهت بعقد الصلح في معاهدة (ياسي - أو ياش) في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٠٦ هـ = ١٠ كانون الثاني - يناير - سنة ١٧٩٢ م. وانضمت بلاد القرم بموجب هذه المعاهدة الى الروسيا بصورة نهائية مع جزء من بلاد القوبان وبسارابيا والأقاليم الواقعة بين نهري بوغ ودنيستر، بحيث أصبح هذا النهر - دنيستر - هو الحد الفاصل بين العثمانيين والروس.

انصرفت الدولة العثمانية بعد الصلح مع النمسا والروسيا لتضميد جراحها، وإعادة تنظيم قواتها البرية والبحرية، وأصدر السلطان سليم الثالث مرسوماً - فرماناً - بتعيين **(كوشك حسين باشا)** أميرالاً للبحرية - قبودان باشا - وكان من الشبان الذين درسوا أحوال أوروبا، وعرفوا سياساتها واتجاهاتها. وأبدى كوشك هذا من الكفاءة ومن الإخلاص ما حمل السلطان على جعله من المقربين - حتى أنه زوجه بإحدى أخواته - وبذل (كوشك) جهده لمطاردة قراصنة الفرنج في البحر، لحماية التجارة، وعمل على إصلاح الثغور وبناء القلاع الحصينة لحمايتها، ثم عمل على بناء عدد من المراكب الحربية المنافسة لأحدث السفن الفرنسية والانكليزية، واستحضر عدداً كبيراً من المهندسين الخبراء من السويد وفرنسا، لصب المدافع في معامل السكب العثمانية. وأصلح مدرسة البحرية ومدرسة المدفعية، وترجم لطلابها مؤلفات الفرنسي (فوبان)[١] في فن التحصين - الاستحكامات -. وألحق بمدرسة المدفعية مكتبة جمع

(١) فوبان: (PRINCE DE VAUBAN-SEBASTIEN LE-PRESTRE) جندي فرنسي، عاش في عهد

فيها أهم ما كتب في فن الحرب الحديث والرياضيات من أجل رفع كفاءة المدفعية وتطويرها. ثم شرع في تنظيم سلاح المشاة، وأنشأ فرقاً جديدة على النظام الأوروبي (سنة ١٢١٠ هـ = ١٧٩٦ م). وجعل عدد أفراد أول فرقة جرى تنظيمها ١٦٠٠ جندي، وأسند قيادتها إلى ضابط انكليزي اعتنق الإسلام ديناً، وحسن إسلامه (وسمي انكليز مصطفى). وكان الهدف من هذا التنظيم أن يحل محل (الإنكشارية) الذين تجاوزهم الزمن وتحولوا إلى عبء طالما أرهق كاهل الدولة -. ثم وجه جهده لدعم السلطة المركزية، ودعم روابط الولاء بين الولاة والعاصمة، بعد أن وصلت هذه الروابط إلى درجة متدنية من الضعف، بسبب انصراف الدولة للحرب على الجبهات الخارجية. على نحو ما حدث في مصر - حيث استبد المماليك في حكمها - وعلى نحو ما حدث أيضاً في الصرب، حيث عمل والي دين (عثمان باشا الملقب ببازوند أوغلي) الذي أعلن استقلاله، وضم إليه كثير من أهالي الصرب، فحارب الجيش الذي أرسلته الدولة العثمانية لقمع تمرده، وانتصر عليه، مما حمل (كوشك حسين باشا) على التوجه بنفسه، واستطاع بعد عدد من الاشتباكات أن يقنع (بازوند أوغلي) بالخضوع للدولة مقابل منحه ولاية ودين طوال حياته. وبذلك حسمت الفتنة سنة ١٢١٢ هـ = سنة ١٧٩٧ م. وعاد الهدوء والأمن والاستقرار لربوع الصرب.

= ملك فرنسا لويس الرابع عشر. ولد فقيراً (١٦٣٣ - ١٧٠٧ م) ووصل بجهده وذكائه وفضائله إلى أعلى مراتب الدولة. قاد ٥٣ عملية حصار وعمل على تحصين الحدود الفرنسية، فنظم ٣٣ موقعاً، وحصن أكثر من ٣٠٠ موقعاً آخر. وقد اعتبر من أوائل منظمي وحدات الهندسة العسكرية في الجيوش الحديثة.

١٢ ـ نابليون في مصر ورياح الثورة.

وقف الشاعر الألماني (غوته) على مرتفعات (فـالـمـي)[١] وأطلق كلمته الشهيرة: «في هذا اليوم ومن هذا المكان، ينطلق فجر يوم جديد يضيء العالم. ويستطيع أن يفخر من شهد ميلاد فجر هذا اليوم الجديد». وقد تمخض هذا اليوم من أيام الثورة الفرنسية التي حفلت بأحداث كثيرة ومثيرة، عن ظهور قائد على المسرح السياسي والعسكري ـ اسمه (نابليون بـونابـرت)[٢] قاد أعمالاً قتالية ناجحة في إيطاليا، واكتسب ثقة حكومة الثورة، فكلفته بقيادة حملة إلى مصر (في سنة ١٢١٣ هـ = ١٧٩٨ م). وذلك بهدف تهديد طريق التجارة البريطانية مـع الهنـد، حيـث كـانـت بريطانيا في طليعة الدول التي قادت الصراع ضد الثورة الفرنسية. وكان الوصول إلى مصر يتطلب ركوب البحر، وكان ركوب البحر يعني احتمال مجابهة البحرية البريطانية التي كانت قد امتلكت منذ أكثر من قرن مفاتيح السيادة على البحار، ولهذا فقد حرص نابليون على إحاطة استعداداته بنطاق محكم من تدابير الأمن والمحافظة على السر، وأمكن له حشد ٣٦ ـ ألف مقاتل في مدينة (طولون) مع تجهيز اسطول من

---

(١) فالمي: (VALMY) بلدة في المارن قرب سانت مينيهولد، انتصر فيها القائدان الفرنسيان ديموريبه: (DUMOURIEZ) وكيلرمان: (KELLERMAN) على البروسيين سنة ١٧٩٢ م.

(٢) نابليون بونابرت: (NAPOLEON-BONAPARTE) قائد فرنسي وامبراطور ـ من مواليد مدينة أجاكسيو في جزيرة كورسيكا (١٧٦٩ ـ ١٨٢١ م) دخل الكلية العسكرية وتخرج برتبة ملازم في سلاح المدفعية سنة ١٧٨٥ م. واشتهر في تحرير مدينة طولون التي كان يحتلها الانكليز وقاد حملة إلى إيطاليا سنة ١٧٩٦ م. وانتصر فيها على النمساويين، ثم قاد حملة مصر سنة ١٧٩٨ م. ورجع بعد فشله إلى فرنسا فقلب حكومة المديرين وأصبح قنصلاً (سنة ١٨٠٤ م) ثم امبراطوراً. وانتصر على جيوش اوروبا المتحالفة ضده مرات متتالية، واجتاح روسيا، ثم هزم سنة ١٨١٤ م ثم في واترلو سنة ١٨١٥ م، وأبعد الى جزيرة سانت هيلانة في أفريقية وبقي فيها حتى مات.

٣٠ سفينة حربية و ٧٢ سفينة خدمة ـ كورفيت ـ و ٤٠٠ سفينة نقل. وضم إلى جيشه ١٢٢ عالماً من العلماء في مختلف العلوم والآداب والفنون لمساعدته في دراسة أحوال المشرق الإسلامي ـ في مصر بخاصة ـ.

وغادرت الحملة ميناء طولون يوم ١٩ ـ أيار ـ مايو ـ سنة ١٧٩٨ م. وتوقفت في مالطا ريثما تمكنت من إخضاع طائفة فرسان الاسبتارية (رهبان القديس حنّا الأورشليمي). ثم تابعت تحركها فوصلت إلى مياه الاسكندرية يوم ١٧ محرم سنة ١٢١٣ هـ = ١ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٧٩٨ م. فتم إنزال القوات، وأمكن القضاء على حامية المدينة التي بوغتت بالانزال، ودخل الفرنسيون الاسكندرية. وترك نابليون فيها قوة بقيادة (الجنرال كليبر)[١] ثم مضى بجيشه نحو القاهرة ـ عبر الطريق الصحراوي الممتد غرب فرع رشيد. حيث اصطدم بجيش للمماليك بقيادة (مراد بيك) عند مدينة شبرا بالبحيرة، وانتصر نابليون وتابع تقدمه حتى وصل إلى مدينة إنبابة مقابل القاهرة، وهناك وقعت معركة الأهرام الشهيرة، والتي أظهر فيها المماليك بقيادة الأميرين ابراهيم بيك ومراد بيك، من ضروب الشجاعة والكفاءة ما أدهش الفرنسيين وأذهلهم. وبعد أن بذل المماليك ما بوسعهم للدفاع عن مصر، وجدوا أنفسهم مرغمين على التراجع أمام تفوق المدفعية الفرنسية، ودخل نابليون وجيشه مدينة القاهرة، وأعلن أنه لم يأت من أجل الاستيلاء على مصر، وأنه حليف للسلطان العثماني ـ سليم الثالث ـ بدلالة عدم إعلان الحرب على الدولة العثمانية، وأن هدفه هو توطيد سلطة السلطان سليم ومحاربة المماليك المتمردين على أوامره. ولم يلبث أن وجه جيشه بقيادة (الجنرال دوسكس)[٢] للاستيلاء على الصعيد، ومطاردة فلول المماليك. فسار

(١) كليبر: (KLEBER-JEAN BAPTIS'TE) قائد فرنسي من مواليد استراسبورغ. (١٧٥٣-١٨٠٠م) تطوع في الجيش سنة ١٧٩٢ م. واشترك في مذابح الفاندية للقضاء على الثورة التي قادها الملكيون ورجال الكنيسة، وعين بعدها قائداً لجيش الراين، ثم رافق نابليون في حملة مصر ـ وأصبح قائداً للجيش الفرنسي بعد رجوع نابليون من مصر إلى فرنسا. وقتله أحد تلاميذ الأزهر ـ سليمان الحلبي ـ في بستان سرايا الأزبكية ـ في موضع فندق شبرد حالياً ـ.

(٢) الجنرال دوسكس: (DESAIX DE VEYGOUX LOUIS) جنرال فرنسي (١٧٦٨ ـ ١٨٠٠ م) برز اسمه في حملة جيش الراين سنة ١٧٩٦ م، ودافع عن كيهل (KEHL) لمدة شهرين، ورافق نابليون

دوسكس حتى وصل جزيرة فيله (قصر أنس الوجود) في ٢٥ رمضان سنة ١٢١٣ هـ (٢ آذار ـ مارس ـ سنة ١٧٩٩ م). كما أرسل قوة أخرى استولت على مدينة القصير ـ على البحر الأحمر ـ بعد ذلك بشهرين تقريباً ـ وبذلك صار القطر المصري بكامله تحت حكم نابليون بونابرت الذي شرع على الفور بتنظيم المجلس العلمي من أجل مساعدته على تحويل الاحتلال إلى حكم دائم. ولكنه لم يلبث طويلاً حتى وصله خبر انتصار الاسطول الانكليزي بقيادة الأميرال (نلسون)[1] ونجاحه في تدمير الاسطول الفرنسي في خليج أبي قير (يوم ١٧ صفر سنة ١٢١٣ هـ ـ أول آب ـ أغسطس سنة ١٧٩٨ م). وسيطرة الاسطول الانكليزي على البحر الأبيض المتوسط، وقطع خط المواصلات البحري بين مصر وفرنسا.

كانت الدولة العثمانية قد شرعت في الإعداد لمحاربة نابليون ـ منذ أن علمت بنزول قواته على أرض مصر. وتقدمت الحكومة الانكليزية بعرض لمساعدة الدولة العثمانية على محاربة نابليون، فقبلت الدولة العثمانية هذا العرض. وكذلك تقدمت الروسيا بعرض مماثل من أجل إرسال اسطولها للعمل مع الاسطول العثماني، فتم قبول هذا العرض أيضاً. وأعلنت الدولة العثمانية الحرب رسمياً على فرنسا في ٢١ ربيع الأول سنة ١٢١٣ هـ (٢ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٧٩٨ م). وشرعت في حشد جيوشها بمدينة دمشق، وبجزيرة رودس، لإرسالها إلى مصر. وتقدم الاسطول الروسي من البحر الأسود إلى مضيق الأستانه، وخرج الى البحر الأبيض المتوسط، جنباً إلى جنب مع سفن الاسطول العثماني، وذلك بموجب معاهدة أبرمت بين الدول الثلاث؛ العثمانية

الى مصر. واستولى على مصر العليا (الصعيد) وقد اضطلع بدور أساسي وحاسم لاحراز النصر في معركة مارنغو: (MARENGO) في إيطاليا. وقتل في لحظة احراز هذا النصر (يوم ١٤ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٠٠ م).

(١) نلسون: (NELSON-HORACE) أميرال انكليزي (١٧٥٨ ـ ١٨٠٥ م) انتصر في معركة أبي قير ودمر الاسطول الفرنسي، كما انتصر على الاسطولين الفرنسي والاسباني في معركة الطرف الأغر. وقتل في لحظة انتصاره. فنقلت جثته الى لندن، ودفنت في كنيسة ويستمانيستر وأقيم له نصب رائع في ساحة حملت اسم معركته الأخيرة (ساحة الطرف الأغر).

والانكليزية والروسية، والتي اتفقت على عمل حربي مشترك، مع ما كان بين الدولة العثمانية والروسيا من العداء التقليدي والثابت والمستمر.

توافرت المعلومات عند نابليون بونابرت عن حشود القوات العثمانية، وأدرك بأنه من المحال عليه الاحتفاظ بسيطرته على مصر ما لم يبسط نفوذه على بلاد الشام أيضاً. فقرر التحرك بسرعة لمباغتة القوات العثمانية في منطقة دمشق قبل أن تكمل هذه القوات استعدادها. فقاد قوة ـ هزيلة ـ لم يتجاوز عدد أفرادها ثلاثة عشر ألف مقاتل. ومضى بها عبر سيناء حتى وصل مدينة العريش. فاحتلها في أواخر شعبان سنة ١٢١٣ هـ = شباط، فبراير، ١٧٩٩ م، وقام باحتلال غزة بعد ذلك بعشرين يوماً تقريباً. ثم سار منها إلى الرملة فاصطدم بمقاومة ضارية أرغمته على التوقف، وفرض الحصار، إلى أن فتحها عنوة. وتابع تقدمه إلى يافا، ثم تحرك نحو عكا، ووجد بأن أرتال أسرى المسلمين قد باتت تثقل تحركه، فأمر بذبحهم، وذبح معهم جميع الجرحى والمرضى من جنده. ثم حاصر مدينة (عكا) من جهة البر، وهاجمها مراراً، لكنه لم يتمكن من فتحها لوصول الامدادات إليها تباعاً من طريق البحر، واستيلاء الأميرال الانكليزي (سيدني سميث)[1] على مدافع الحصار التي جاء بها نابليون من مصر، لتدمير أسوار عكا. كما أبدى والي عكا (أحمد باشا الجزار) كفاءة عالية في قيادة الحامية المدافعة عن المدينة، وتمكن من افساد المتفجرات والملاغم التي كان يصنعها الفرنسيون لتدمير الأسوار. وعلم نابليون أثناء حصار (عكا) أن الجيش العثماني قد تحرك من دمشق لدعم الحامية المدافعة عن عكا، فأرسل قوة بقيادة الجنرال كليبر في محاولة لمنع هذا الجيش من الوصول إلى عكا. والتقى كليبر بالجيش العثماني عند جبل طابور ـ الى الجنوب الشرقي من مدينة الناصرة. فأحاط الجيش العثماني بقوة كليبر، وكاد يدمرها لولا وصول نابليون مع ثلاثة آلاف جندي وقيامه بالهجوم من وراء ـ خلف ـ الجيش العثماني، فتمكن بذلك من انقاذ كليبر، وتشتيت الجيش العثماني.

(١) سيدني سميث: (SMITHW-SIDNEY) أميرال انكليزي من مواليد مدينة ويستماينستر: (WESTMINSTER) (١٧٦٤ ـ ١٨٤٠ م). أصبح قائداً عاماً للقوات البحرية البريطانية سنة ١٨٢١ م.

وعاد نابليون إلى عكا، فعلم بأن القوات العثمانية التي كانت محتشدة في رودس قد ركبت البحر، فتعرضت بذلك مصر ذاتها للتهديد، ولم تعد قاعدة قوية ولا مأمونة بالنسبة للجيش الفرنسي، فقرر نابليون العودة إلى مصر بسرعة، وقاد من بقي من جيشه. ورجع إلى القاهرة.

تحرك الجيش العثماني من رودس - وقد ضم ثمانية عشر ألف مقاتل بقيادة (مصطفى باشا). ونزل على أرض خليج أبي قير، فقاد نابليون جيشه، وحارب هذا الجيش، وانتصر عليه، وتمكن عدد من أفراد هذا الجيش - ليس بالقليل - من العودة الى السفن والفرار من القتل، فيما وقع قائد هذا الجيش مع عدد من جنده في أسر القوات الفرنسية (وذلك في يوم ٢٤ صفر سنة ١٢١٤ هـ = ٢٨ تموز - يوليو - ١٧٩٩ م).

علم نابليون - من خلال الصحف التي سرّبها إليه الأميرال سميث عن عمد - بانتصار النمساويين على الفرنسيين، وبتدهور موقف الجبهة الداخلية الفرنسية، وتفاقم الفوضى والاضطراب، فقرر العودة بسرعة إلى فرنسا، وغادر الاسكندرية بصورة سرية ومعه بعض قادته - حتى لا يقع أسيراً في قبضة الاسطول البريطاني. وترك جيشه في مصر بقيادة (الجنرال كليبر). وكانت قوة هذا الجيش قد نقصت بسبب وباء الطاعون الذي فتك بالجيش أثناء المسير الى عكا وحصارها، ثم بسبب الخسائر التي نزلت به في معاركه المتتالية. فوصلت قوته حتى خمسة عشر ألف رجل لا أكثر. وظهر للجنرال كليبر بوضوح أنه من المحال على مثل هذا الجيش حماية السواحل. والسيطرة على الطرق والمحافظة على الأمن، فدخل في مفاوضات مع الدولة العثمانية ومع الأميرال سدني سميث لتأمين انسحاب القوات الفرنسية من مصر بسلاحها ومدافعها، وأن تعود إلى فرنسا على السفن البريطانية. وتم الاتفاق على ذلك (في ٢٤ كانون الثاني - يناير - سنة ١٨٠٠ م). ولكن ما إن أخذت القوات الفرنسية بالجلاء عن بعض القلاع، حتى أرسل قائد الاسطول الانكليزي إلى كليبر من أعلمه بأن الحكومة البريطانية قد رفضت هذا الاتفاق. وأنها تصر على أن يقوم الفرنسيون بالقاء أسلحتهم وتسليمها إلى الانكليز. فقرر كليبر أن يبذل ما بوسعه للاحتفاظ بسيطرته على مصر، وسار بجيشه

لقتال الجيش العثماني الذي كان قد وصل إلى مصر بقيادة الوزير (يوسف باشا)، والتقى به عند المطريه يوم ٢٣ شوال سنة ١٢١٤ هـ = ٢٠ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٨٠٠ م، ودارت معركة ضارية انتهت بانتصار كليبر، وتمزق الجيش العثماني، وعاد كليبر إلى القاهرة فوجد أن الأمير ابراهيم بيك قد احتلها ونشر قواته فيها أثناء انصرافه لقتال جيش الوزير يوسف باشا. فما كان منه إلا أن أمر بقصف القاهرة بالقنابل. فدمر قسماً كبيراً من أحيائها، واقتحم الفرنسيون المدينة حيث دارت في شوارع القاهرة اشتباكات عنيفة استمرت طوال عشرة أيام، أمكن للفرنسيين بعدها فرض سيطرتهم على القاهرة. ولكن (سليمان الحلبي) استطاع طعن كليبر وقتله يوم ٢١ محرم سنة ١٢١٥ هـ = ١٤ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٠٠ م. فحل محله الجنرال منو الذي كان قد اعتنق الإسلام (وتسمى باسم عبدالله منو). وتسلم قيادة القوات الفرنسية.

وجه العثمانيون والبريطانيون حملة جديدة ـ عبر البحر ـ ضمت ثلاثين ألف مقاتل بقيادة (الجنرال ابركرومبي) في مطلع سنة ١٨٠١ م. وجرى انزالها بأبي قير. فسار القائد منو لقتالها، غير أنه لم يتمكن من الصمود في مواجهتها، وتراجع نحو الاسكندرية ليمتنع بها، فقطع الانكليز سدّ أبي قير، الذي يحجز مياه البحر عن الفيضان وغمر مناطق واسعة من الأرض؛ وذلك حتى يتم احتجاز (مينو) وقواته في الاسكندرية. ثم سارت القوات العثمانية والانكليزية نحو القاهرة، وحاصرت بقية القوات الفرنسية، وقام قائد هذه القوات باجراء مفاوضات للجلاء وأمكن التوقيع على اتفاق انسحبت بموجبه هذه القوات ومعها أسلحتها ومدفعيتها، وتحركت الى ثغر رشيد تحت حماية القوات العثمانية الانكليزية المشتركة. وركبت البحر على سفن انكليزية أما القائد منو، فبقي في الاسكندرية ضمن دائرة الحصار. واشتبك مع القوات العثمانية ـ الانكليزية في معركة ضارية قتل فيها عدد كبير من قوات الطرفين. ووجد نفسه في النهاية مرغماً على الاستسلام، (في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٢١٦ هـ = الفاتح من أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٨٠١ م) وجاءت السفن الانكليزية فحملت مينو ومن بقي معه من القوات، وعادت بهم إلى بلادهم ـ فرنسا ـ.

استطاع نابليون بونابرت بعد عودته إلى فرنسا أن يزيل حكومة المديرين، وأن يمارس السلطة باسم (قنصل) ثم (امبراطور). وقد عمل خلال فترة صعوده على إعادة تنظيم علاقات فرنسا مع الدول الأجنبية، وكان من مصلحته دعم نفوذه لدى الدولة العثمانية، فاتصل بالسفير العثماني (أسعد أفندي). وأظهر له خطر تحالف الدولة العثمانية مع الروسيا وانكلترا، لاسيما وقد احتلت الروسيا جزر اليونان الواقعة بين جنوب ايطاليا وشبه جزيرة موره. كما أن انكلترا قد أبقت على جندها في مصر وهي تماطل في الجلاء عنها، أو في الجلاء عما احتلته من ثغور ـ موانىء ـ بلاد الشام. وأقنعه بضرورة تجديد العلاقات الودية مع فرنسا. وقام السفير العثماني (أسعد أفندي) باجراء الاتصالات مع دولته، وحصل منها على الموافقة بعقد معاهدة صداقة مع نابليون بونابرت. **فتم التوقيع على مشروع معاهدة في الأول من جمادى الآخرة سنة ١٢١٦ هـ (١٩ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٨٠١ م) وتضمنت ما يلي:**

البند الأول: ينعقد السلم والولاء بين الجمهورية الفرنسية والدولة العثمانية، فيزول بناء على ذلك ما وقع بينهما من العداء ابتداء من اليوم الذي يتم فيه تبادل التوقيع على بنود مشروع هذه المعاهدة، وتقوم القوات الفرنسية بالجلاء فوراً عن مصر. وترد فرنسا للدولة العثمانية كافة الأراضي والممتلكات كمثل ما كانت عليه قبل الحرب الحالية، على أنه من المقرر بعد جلاء الفرنسيين أن يسمح لفرنسا بكافة الامتيازات الممنوحة لسائر الدول الأجنبية في الأراضي المصرية.

البند الثاني: تعترف الجمهورية الفرنسية بتشكيل جمهورية السبع جزائر وبلاد البندقية السابقة، وتكفل استمرارها، وتقبل الدولة العثمانية ذلك بكفالة فرنسا وروما.

البند الثالث: ستتفق الجمهورية الفرنسية والدولة العثمانية على تعيين طريقة نهائية تختص بأموال رعاياهما وأمتعتهما التي احتجزت أو أخذت مصادرة أثناء الحرب، ويطلق سراح الموظفين السياسيين والوكلاء التجاريين والأسرى على اختلاف درجاتهم ومرتباتهم، فور التصديق على هذه البنود الابتدائية.

البند الرابع: تتجدد بذلك كافة المعاهدات التي سبق عقدها بين فرنسا والدولة

العثمانية ـ قبل الحرب الحالية، ويحق للجمهورية الفرنسية أن تتمتع في كافة أنحاء المالك العثمانية بجميع الحقوق التجارية وحقوق الملاحة التي كانت متمتعة بها من قبل أو تلك التي ستمنح لغيرها من الدول الأكثر تفضيلاً في المستقبل. ويتم تبادل التوقيع على هذه البنود، والمصادقة عليها خلال ثمانين يوماً.

أبرم نابليون عقب ذلك معاهدة مع عامل الجزائر، ومعاهدة مماثلة مع تونس، تضمنتا احترام سفن فرنسا التجارية، كما كان مطبقاً في أيام السلطان سليمان القانوني.

حاول نابليون في هذه الفترة ذاتها تحسين علاقاته مع انكلترا، فشرع باجراء مباحثات معها، وأمكن له بعد مفاوضات طويلة عقد (معاهدة أميـان)[1] التي حاولت انكلترا ادخال الدولة العثمانية فيها حتى تثبت اشتراكها وتحالفها معها بصفة دولية. لكن الدولة العثمانية رفضت ذلك، كما رفضته فرنسا، حيث أصر نابليون على الاتفاق مع الدولة العثمانية بصورة مباشرة. وتم هذا الاتفاق بينهما في ٢٣ صفر سنة ١٢١٧ هـ (٢٥ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٠٢ م) على أن تعود مصر إلى الدولة العثمانية مع كافة ما كان لها من الحقوق، وأن تقام في جزائر اليونان جمهورية مستقلة تحت حماية الدولة العثمانية (وكان ذلك بالاتفاق مع الروسيا). وتعهدت الدولة العثمانية بردّ ما تمت مصادرته من أملاك الفرنسيين ببلادها، ومنح فرنسا جميع امتيازاتها السابقة والمضمونة لها بمعاهدة سنة ١٧٤٠ م. وأن يكون لمراكبها التجارية حق الملاحة في البحر الأسود أسوة بمراكب الروسيا، وبعد ذلك سحبت انكلترا قواتها من مصر والاسكندرية. (في ذي القعدة سنة ١٢١٧ هـ = شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٠٣ م).

---

(١) أميان: (AMIENS) مدينة فرنسية قديمة، كانت عاصمة دولة بيكاردي: (PICARDIE) تقع على نهر السوم: (SOMME) وتبعد عن باريس مسافة ١٣٠ كم. عقدت فيها معاهدة بين فرنسا وانكلترا وهولاندا واسبانيا في ٢٥ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٨٠٢ م احتفظت فرنسا بموجبها بجميع ما استولت عليه جيوشها ـ ما عدا روما ونابولي وجزيرة البا ـ وأعادت انكلترا لفرنسا واسبانيا وهولاندا ما كانت استولت عليه من مستعمراتها ـ ما عدا جزيرة سيلان بجنوب الهند وجزيرة ترينتي بأمريكا الوسطى.

لم تكن ظروف الحرب ضد نابليون عندما اجتاح مصر هي المناسبة الوحيدة التي أبرزت مدى الحاجة لإجراء إصلاحات داخلية. فلقد تبين من خلال متابعة الأحداث أن الدولة العثمانية كانت متيقظة باستمرار لاستخلاص الدروس من كل تجربة تعيشها.

وكان السلطان سليم الثالث قد شرع في تنظيم الجيوش تنظيماً جديداً وحديثاً، غير أن الإنكشارية قاوموا هذه الإصلاحات العسكرية خوفاً من أن تكون مقدمة لالغاء تنظيماتهم. فلما مات الجنرال الفرنسي (دوبيت) سنة ١٧٩٧ م، والذي كان قد استحضر للاشراف على التدريب في التنظيم الجديد، عمل الإنكشارية مع بعض العلماء المعارضين لكل أمر مستحدث لالغاء الفرق المنظمة حديثاً. فما كان من أمير البحر (كوجك حسين باشا) إلا أن جمع ستمائة مقاتل منهم ونظمهم في كتيبة جديدة - على نفقته الخصوصية - وأجزل إليهم الهبات، مما شجع الشبان للانضمام إليها، فأخذ الإنكشارية في الوقوف أمام السرايا وقت تدريب الجند، للسخرية بهم والهزء منهم والتهديد لهم، غير أن حسين باشا تجاوز هذه الاستفزازات، وتابع العمل لتنفيذ مشروعه. فلما سار بونابرت من مصر إلى الشام، ارتحل هو بفرقته إلى عكا، فكانت القوة النظامية الجديدة في مقدمة القوات التي صمدت في الدفاع عن عكا، وكانت من أشدها بأساً على الجيش الفرنسي. فلما عادت من عكا، تحت ظل رايات النصر، أمر السلطان سليم الثالث أن تكون نفقة هذه القوة على الدولة، وأن يزاد عدد أفرادها، حيث ظهر بوضوح أهمية وفائدة النظام في حياة الجيش في مواجهة جيوش اوروبا النظامية. ثم انتهز فرصة وجود أكبر قادة الإنكشارية بمصر - لقتال الفرنسيين - فأصدر مرسوماً (خط شريف) بفصل المدفعية عن الإنكشارية، وتنظيمها على الطراز الأوروبي، وكذلك البحرية، مع إنشاء فوجين من الفرسان ولواءين من المشاة النظاميين، وحددت الآستانة قاعدة لهذه القوة، وأن يكون لها موسيقى عسكرية وإمام لتعليم الدين وإقامة الصلاة. وأن يتم بناء معسكرين. وخصصت لها الموارد المالية الضرورية. ثم أصدر السلطان أمره إلى والي بلاد القرمان (عبد الرحمن باشا) بتنظيم عدد من الألوية وتدريبها على النظام الجديد، ولم تمض أكثر من ثلاثة أعوام حتى تم

تنضم ثمانية ألوية كاملة العدد والأعتدة والتجهيزات.

لقد جاءت حملة نابليون بونابرت على مصر لتشكل نقطة التحول الحاسمة في حياة الدولة العثمانية. فقد أثارت هذه الحملة رياح الثورة العاتية، إذ أنها أظهرت ضعف الدولة العثمانية في مواجهة القوى الجديدة التي برزت على المسرح العالمي. لقد تعرضت الدولة العثمانية من قبل لعدد من الهزائم، غير أنها كانت قادرة في كل مرة على إعادة تنظيم قواتها والعودة لاحراز نصر كبير يزيل ما لحق بها من هزيمة أو فشل. ولكنها في هذه المرة لم تعمل وحدها، بل عملت معها الروسيا وبريطانيا، مما جعل للدولتين المذكورتين ولسواهما دوراً أكبر في التدخل بشؤون الدولة الداخلية. وقد انعكس ذلك على شكل حركات تمرد عنيفة كان مسرحها أرض أوروبا.

ولقد أفادت مراكز القوى في الدول العظمى الناشئة من التناقضات الداخلية الكامنة في التنظيم الإداري للدولة العثمانية. ذلك أن هذه الدولة قد اعتمدت منذ فتوحاتها المبكرة للأقاليم الأوروبية على ما يمكن تسميته (نظام الإدارة المحلي) فتركت لكل اقليم أن يحكم نفسه بنفسه، وتحت قيادة أمرائه المحليين الذين يتم انتخابهم من صفوفهم وبحيث تتم إدارة الحكم بحسب عادات أهل الاقليم وشرائعهم، واكتفت الدولة العثمانية بفرض جعل أو خراج محدد لدعم الخزانة المركزية للدولة، مع اقطاع الفرسان الصبايحية (السباه) اقطاعات يعيشون منها. وبذلك احتفظ أهل البلاد بلغتهم ودينهم ولم يتم دمجهم وربطهم دينياً ولغة بالدولة العثمانية. وكان بالمستطاع أن تعتنق الجماهير الواسعة في أوروبا الدين الإسلامي، وأن تتبنى اللغة العربية لو استقرت الأمور، غير أنه ظهر من خلال العرض السابق أن التحريض الخارجي، والحملات الصليبية المتتالية، قد حرمت الأقاليم الأوروبية من نعمة الاستقرار الذي يفسح المجال لبناء المجتمع الإسلامي. وزاد الأمر سوءاً من جراء عسف ملتزمي الاقطاعات وظلمهم في جبايتهم للخراج، مما ساعد على تفاقم النقمة، وتكوين المناخ المناسب للتحريض الخارجي. فلما نشبت الحرب الأخيرة بين الدولة العثمانية من جهة والروسيا والنمسا من جهة ثانية، انضم عدد كبير من أبناء الصرب الى الجيش النمساوي، وانتقلوا إلى بلاد المجر. فلما وضعت هذه الحرب أوزارها، عادوا الى بلادهم وقد اكتسبوا خبرات قتالية جيدة،

كما تم ربطهم فكرياً ودينياً بالغرب الصليبي، وأشبعوا بروح الاستقلال. مما جعلهم يصطدمون بالإنكشارية الذين كان السلاح هو اللغة الوحيدة التي يتقنون استخدامها. فعملوا على نهب قرى الصرب وتوسيع دائرة العدوان والإذلال مما زاد النقمة حدة، والهياج تفاقماً. وحمل أهل الصرب شكواهم ونقلوا ما أحاق بساحتهم من الظلم الى الدولة التي أمرت والي بلغراد بمعاقبة الإنكشارية وإخراجهم من أراضي الصرب كافة، فلم ينفذ الإنكشارية ما طلب إليهم تنفيذها، مما حمل والي بلغراد على محاربتهم بمساعدة الفرسان الصبايحية (السباه) وانتصر عليهم، وأخرجهم من ولاية بلغراد، بعد أن قتل قائدهم (دلي أحمد). فالتجؤوا الى - بازوند أوغلي - الذي سبق ذكر تمرده واستقلاله تقريباً بولاية (ودين). وهو الذي توسط لهم لدى السلطان واستحصل لهم على الأذن بالعودة إلى بلغراد بشرط التزام الهدوء والمحافظة على النظام. لكنهم لم يرجعوا عن غيهم، فعملوا على متابعة اضطهادهم للصرب بمجرد عودتهم، وزادوا طغياناً بإقدامهم على محاصرة مدينة بلغراد بمساعدة (بازوند أوغلي) ودخلوها عنوة وقتلوا واليها، وانتشروا في أطراف البلاد، يعبثون فيها فساداً. وضاق الصربيون ذرعاً، فاجتمع كبار رجالهم، وقرروا الدفاع عن أرواحهم وأعراضهم وأموالهم، وانتخبوا لهم زعيماً منهم وهو (جورج بتروفتش)[1] وطاردوا الإنكشارية حتى أبعدوهم عن البلاد والقرى، ولم يعد باستطاعتهم الخروج من ثكناتهم في المدن لتربص الأهالي بهم. وأرسل السلطان سليم الثالث أمراً إلى والي بوسنة (بكير باشا) يأمره بمساعدة الصرب على محاربة الإنكشارية وطردهم ثانية من بلغراد، فقاد بكير باشا جيشه، وحاصرهم مع بتروفتش حتى دخلاها وأخرجا الإنكشارية منها. ورجع بكير باشا إلى ولايته (بوسنة). غير أن أهالي الصرب الذين حققوا انتصاراً على طريق الاستقلال، لم يقنعوا بما حصلوا عليه، فتابعوا صراعهم لانجاز الاستقلال الكامل (الإداري ثم السياسي).

---

(١) جورج بتروفتش: ثائر صربي - ولد بمدينة بلغراد (١١٨٤ - ١٢٣٣ هـ = ١١٨٤ - ١٢٣٣ م) وكان يلقب بقره جورج (أي جورج الأسود) وهو أول من جمع كلمة الصربيين ضد الدولة العثمانية وطلب الاستقلال. وبدأ بقتل أبيه وأخيه بسبب ولائهم للدولة العثمانية. ونال بعض الامتيازات =

كانت الاضطرابات تهيمن في هذه الفترة ذاتها على ألبانيا (بلاد الأرناؤوط) بسبب تمرد والي (يانية) (علي باشا) وعصيانه على الدولة العثمانية، واستئثاره بالسلطة. وكان علي باشا هذا هو ابن أحد زعماء الروم الذين اعتنقت عائلاتهم الإسلام في بداية الفتح العثماني، ثم أصبح قائداً لإحدى العصابات التي نظمت بدعم من الروسيا وتوجيهها، للعمل على قطع الطرق وايقاف الحركة التجارية بين جبال اليونان وألبانيا، غير أنه ما لبث أن اقتنع بخطر نهجه على بلاده، وأدرك ما تريده الروسيا من التوسع والسيطرة. فأقلع عن ممارسة السلب والنهب، والتمس من السلطان تعيينه حاكماً على موطنه الأصلي (أبيروس العليا - باليونان). واستجاب السلطان لطلبه، وكلفه بمحاربة والي اشقودره ووالي (دلونيو - في شمال البانيا والى الغرب من أشقودره) اللذين أعلنا تمردهما وعصيانهما فحاربهما وانتصر عليهما. ولما اندلعت الحرب مع الروسيا (سنة ١٧٨٧ م) ونشطت العصابات المسلحة في ممارسة أعمال التخريب وقطع الطرق، كلفه السلطان بالمحافظة على الطرق والقضاء على العصابات، ثم عينه والياً على (يانية) سنة ١٧٩٧ م. ولما استولت فرنسا على كافة السواحل والثغور التابعة لجمهورية البندقية. راسلهم علي باشا، وأكد لهم ولاءه لنابليون وحكومته، ولم يكن ذلك منه إلا لحماية البلاد العثمانية من عدوان فرنسا.

عندما جاء نابليون إلى مصر، وجاءت معه رياح الثورة، عادت أعمال العصيان إلى بلاد الصرب. فوجهت الدولة العثمانية جيشاً احتل ثغري (بوترنتو) و(بروازه) في ألبانيا، وحارب الفرنسيين وانتصر عليهم. ثم تابع هذا الجيش أعماله (سنة ١٢١٧ هـ = ١٨٠٢ م) للقضاء على قبيلة (السوليين) التي كانت قد اعتصمت في جبال البانيا الوعرة، والمنيعة، وانضم إلى هذا الجيش المسلمون الألبان والمسلمون الروم الذين استوطنوا هذه الجبال وعرفوا وهادها ومنافذها فحاصروا (السوليين) من كل

= سنة ١٨٠٦م. ثم حرمته الدولة العثمانية من هذه الامتيازات، وطردته من بلاد الصرب سنة ١٨١٣ م. فهرب الى روسيا التي أكرمته وعينته قائداً في جيوشها. ثم إنه حاول الرجوع الى الصرب بهدف إثارة الفتن، فقبض عليه والي الصرب (ميلوش أورسوفتش) وقتله. وأرسل رأسه الى الأستانة.

الاتجاهات، وضيقوا عليهم الخناق. فلم يرَ الثائرون مخرجاً إلا الاستسلام أو الموت، فطلبوا الأمان (سنة ١٢١٨ هـ = ١٨٠٣ م). والتمسوا السماح لهم بالهجرة إلى جزر اليونان، فسمح لهم. وعاد الأمن والنظام الى جبال ألبانيا وأبيروس. **وصار باستطاعة الدولة توجيه جهدها لقمع الثورة في (مقدونيا)** والتي رفعت بدورها شعار الاستقلال. فسار الصدر الأعظم (علي باشا) على رأس جيش من ثمانين ألف مقاتل، وأمكن القضاء على الثورة، وتم إحباط جهود التحريض الروسي.

لم تكن بلاد الروملي - والتي كانت القاعدة الأساسية للدولة، بعيدة بدورها عن الفوضى والاضطراب. فقد انتشرت فيها العصابات المسلحة بأكثر من انتشارها في بقية ولايات الدولة بأوروبا. بحيث لم يتمكن الإنكشارية من قمع نشاط هذه العصابات التي نجحت في تحقيق عدد من الانتصارات على الإنكشارية، وصارت البلاد في كرب عظيم، وبلاء شديد. لاسيا وقد أخذت العصابات في تهديد مدينة أدرنة ذاتها رغم قوتها ومنعتها. وعندها قرر السلطان سليم الثالث استخدام الجيوش النظامية، واختبار قدرتها وكفاءتها، فأرسل في سنة ١٢١٩ هـ = ١٨٠٤ م من الأستانة لواء مع فرقة من المدفعية وفرقة من الخيالة وثلاثة ألوية نظامية من التي نظمها والي بلاد القرمان. فقامت هذه القوة بتنفيذ مهمتها على أفضل وجه، ولم تتمكن العصابات من الصمود في وجهها، ولم تمض أكثر من فترة وجيزة حتى أمكن تطهير بلاد الروملي من فلول العصابات الممزقة، وعاد الأمن والاستقرار للاقليم. ورجع جند هذه القوة الى الآستانة تحت رايات النصر. وأفاد السلطان سليم من هذه التجربة الناجحة فأصدر مرسوماً (خط شريف) في آذار - مارس - سنة ١٨٠٥ م إلى جميع الولايات بتركيا وأوروبا لجمع الشبان كافة من الإنكشارية والمواطنين البالغين سن الخمسة والعشرين، وتدريبهم على النظام الجديد. ورفض الإنكشارية تنفيذ هذا المرسوم. وأعلنوا تمردهم. فأرسل السلطان إلى والي بلاد القرمان (عبد الرحمٰن باشا) الذي كان من أكبر دعاة الإصلاح العسكري، وطلب إليه الحضور بجيوشه النظامية إلى الآستانة، من أجل التوجه الى البلاد التي اعتصم بها الإنكشارية وامتنعوا عن تنفيذ مرسوم الإصلاح. فجاء (عبد الرحمن باشا) الى العاصمة (إسلام بول) في أوائل سنة ١٨٠٦، ومكث فيها

شهراً تقريباً، جرى خلاله استعراض القوات وعرضها على السلطان سليم، ثم تـوجهت إلى أدرنه بقيادة (عبد الرحمن باشا) الذي وجد لدى وصوله إليها بأن الانكشارية قد أوصدوا أبواب المدينة. وجرت مجموعة من الاشتباكات غير الحاسمة. وظهر للسلطان احتمال امتداد العصيان، وانضمام العلماء والطلبة ضد النظام الجديد، فأعلن قبوله لطلب الإنكشارية بسحب القوات النظامية وإعادتها إلى آسيا، وعزل الوزراء وتعيين قائد الإنكشارية في منصب الصدر الأعظم (رئيس الوزراء). فأمكن تهدئة ثائرة الإنكشارية بصورة مؤقتة.

لقد كانت تلك بعض الانعكاسات غير المباشرة لحملة نابليون على مصر. أما النتائج المباشرة فقد ظهرت بعد خروج القوات الفرنسية من مصر. حيث أرسل نابليون الجنرال سيباستياني إلى الآستانة لتجديد التحالف ولتنسيق التعاون مع الدولة العثمانية. وتمكن خلال إقامته بالآستانة من عزل أميري الفلاخ ـ الأفلاق ـ والبغدان بسبب انحيازهما للروسيا (في ٥ جمادى الثاني سنة ١٢٢١ هـ = ٢٠ آب ـ أغسطس ـ سنة١٨٠٦م). وعين بدلاً عنهما أميرين ممن عرفوا بصدق ولائهم للدولة العثمانية، فثارت ثائرة الروسيا، وخشيت من تعاظم نفوذ فرنسا، فأرسلت جيوشها لاحتلال اقليمي الأفلاق والبغدان بدون إعلان حرب، بحجة أن تغيير أميري الاقليمين هو أمر مضر بحقوق جوارها. وبدأت الأعمال القتالية بينها وبين الجيوش العثمانية.

ووقفت انكلترا إلى جانب الروسيا، فأرسلت أحد أساطيلها الى الدردنيل بقيادة اللورد (دوق وورث) . وأرسل سفير انكلترا (السيراربوثنوت) انذاراً إلى السلطان سليم، طلب فيه تحالف الدولة العثمانية مع انكلترا، وتسليم الأساطيل العثمانية وقلاع الدردنيل إلى إنكلترا، والتنازل عن ولايتي الأفلاق والبغدان إلى الروسيا، وطرد الجنرال سبستياني من الآستانة، وإعلان الحرب على فرنسا.

ورفضت الدولة العثمانية هذا الإنذار، وشرعت في تحصين مضيق الدردنيل، وإقامة القلاع على ضفتيه، غير أن ضيق الوقت لم يسمح بإكمال بناء التحصينات بطريقة تجعل من المحال عبور الدردنيل. فاجتاز الأميرال اللورد (دوق وورث) بأسطوله الدردنيل يوم ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٢١ هـ = ٢٠ شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٠٧ م، ووصل

إلى مرفأ (غاليبولي) ودمر كافة السفن الحربية العثمانية الراسية في المرفأ. ومكث خارج البوسفور ينتظر تنفيذ بنود الإنذار. وجابهت الحكومة العثمانية مأزقاً صعباً، وهيمن على العاصمة جوّ من الهلع، فقد باتت القصور الملكية والدواوين الحكومة المنتشرة على ضفتي البوسفور تحت رحمة الاسطول الانكليزي. وانصرف مجلس الوزراء لبحث الموقف وبعد مناقشات طويلة تقرر الإذعان لانذار انكلترا، وأرسلت الحكومة طلباً إلى الجنرال سبستياني بمغادرة الآستانة. ولكن سبستياني امتنع عن إجابة الطلب، والتمس مقابلة السلطان سليم الثالث على انفراد، فلما جرت المقابلة أظهر سبستياني استعداد فرنسا لمساعدة الدولة العثمانية، وأعلمه أن نابليون بونابرت قد أصدر أمره فعلاً إلى كافة جيوشه المنتشرة على سواحل البحر الأدرياتيكي بالتوجه إلى الآستانة لدعم القوات العثمانية ضد القوات الإنكليزية، ولرفض انذارها. فاقتنع السلطان سليم وقرر المقاومة. وأصدر أوامره بتحصين العاصمة، وبناء القلاع حولها، وتسليحها بالمدافع الضخمة. وشكل الفرنسيون بالآستانة قوة من مائتي مقاتل، معظمهم من رجال المدفعية، وانضم إليهم الاسبانيون الذين كان سفيرهم (المركيز دالمنيرا) ممن يناهضون سياسة انكلترا في الشرق ويقاومونها. وهب أبناء العاصمة بشيوخهم ونسائهم وأولادهم لتحصين مدينتهم والدفاع عنها. وبذل الإنكشارية من الجهد، وأظهروا من الحماسة بأكثر مما كان متوقعاً منهم، وكان السلطان سليم يشرف بنفسه على أعمال التحصين وتنظيم المقاومة، واتصل العمل في الليل والنهار، ولم تمض إلا أياماً قليلة حتى صار باستطاعة المدينة مجابهة العدوان.

ورأى الأميرال الانكليزي أنه بات من المحال على سفن اسطوله الوصول الى البوسفور، وشاهد قرب الانتهاء من تحصين الدردنيل، فخشي أن تقع سفنه في الحصار بين مضيقي البوسفور والدردنيل بحيث يصبح من السهل تدميرها، فقرر الانسحاب الى عرض البحر الأبيض المتوسط، ونفذ هذا القرار يوم ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٢١ هـ = أول آذار - مارس - سنة ١٨٠٧ م. ولم يكن انسحابه بدون ثمن، فقد قتل من رجاله ستمائة، وغرق من سفنه اثنتان - من مقذوفات قلاع الدردنيل، والتقى بسفن الروسيا عند مدخل مضيق الدردنيل.

وحاول الأميرال (اللورد دوق وورث) الانتقام لهزيمته على ضفاف البوسفور، فتوجه بأسطوله الى ثغر الاسكندرية ومعه خمسة آلاف جندي من المشاة - بقيادة الجنرال فريزر - فاحتلها في ١٠ محرم سنة ١٢٢٢هـ = ٢٠ - آذار - مارس - سنة ١٨٠٧م. ثم وجه قوة إلى ثغر رشيد لاحتلاله، فأرسل والي مصر - محمد باشا - قوة هزمت القوة الانكليزية وردتها على أعقابها. وتكررت المحاولة الانكليزية لاحتلال رشيد، وتكرر فشلها، مما أرغم القوات الانكليزية على الانسحاب والجلاء عن مصر (في ١٠ رجب سنة ١٢٢٢هـ = ١٣ - أيلول - سبتمبر - ١٨٠٧م).

بقيت الحرب بين الدولة العثمانية والروسيا خلال ذلك، فعمل والي البوسنة - أميرها على زج جيشه في بلاد الصرب ليمنع الثائرين من الانضمام إلى الجيش الروسي. كما تولى الصدر الأعظم قيادة فرقتين من الإنكشارية وجيوش آسيا النظامية إلى مدينة (شومله). وكان حاكم مدينة (روستجوق) مصطفى باشا البيرقدار يستعد لاجتياح بلاد الأفلاق بخمسة عشر ألف جندي قام هو بتنظيمهم وتدريبهم. وخصص مجموعة قتالية كبيرة من قوات النظام الجديد لحماية قلاع البوسفور والدردنيل والدفاع عن تحصيناتها. وتصادف خلال هذه المرحلة الحرجة أن توفي المفتي الذي كان يدعم السلطان سليم لادخال الاصلاحات العسكرية، وخلفه في منصب الافتاء قاضي عسكر الروملي الذي كان على النقيض من سلفه، فعمل مع قائم مقام الصدر الأعظم مصطفى باشا - والذي ناب عن الصدر الأعظم خلال تغيبه في الحرب ضد روسيا - وانضم إليهما لفيف من العلماء للمطالبة بإلغاء النظام العسكري الجديد، بحجة أن هذا النظام هو بدعة مخالفة للشرع. وشرعوا في تحريض الجنود غير النظاميين الذين انضموا الى الفرق النظامية، وأشاعوا بينهم أنهم لم ينقلوا من بلادهم إلا لارغامهم على الانخراط في سلك النظام الجديد، وإكراههم على ارتداء الثياب الغربية، ولبس زي النصارى، مع ما في ذلك من مخالفة للقرآن الكريم والشرع الحنيف - على حد زعمهم -. وعندما أدرك مصطفى باشا والمفتي الجديد أن تحريضهما قد لقي نجاحاً، عمل مصطفى باشا على ارسال مندوبين إلى إحدى القلاع التي تقيم فيها قوة مشتركة من الجند النظاميين

وغير النظاميين، وتظاهروا بأنهم قد حضروا لارغام الجند غير النظاميين على ارتداء ثياب الجند النظاميين، فاجتاح الهياج القلعة، وحاول غير النظاميين قتل المندوبين، فمنعهم النظاميون. ووقعت معركة سالت فيها الدماء بغزارة، وما لبثت نار الفتنة أن امتدت الى جميع القلاع، ووقعت اشتباكات عنيفة بين الفريقين، في عدد من المواقع، وكان من نتيجتها قتل المندوبين - مثيري الفتنة، واعتصم الجند النظاميون بثكناتهم، ولما علم السلطان ببعض ما حدث، تدخل مصطفى باشا، وأعلم السلطان سليم بأن الأمر لا يستحق الاهتمام. ثم تابع مصطفى باشا دوره في المؤامرة، فأوعز إلى مثيري الشغب وزعماء الفتنة بالتجمع في (يبيوكدره) من ضواحي إسلام بول حيث انتخبوا لهم قائداً اسمه (قباقجي أوغلي). سار بهم إلى الآستانة وانضم نحواً من مائتي جندي من البحرية وثمانمائة من الإنكشارية، حتى إذا وصلوا إلى (آت ميدان) وهي ضاحية أخرى في إسلام بول، جاؤوا بقدور الإنكشارية وصفوها - وكانت هذه هي التعبير الثابت والمعروف لإعلان العصيان -. وقرىء عليهم أسماء جميع المؤيدين لمشروع التنظيم العسكري الجديد والداعين له، من الوزراء أو القادة أو رجال الدولة، فتوجه المتمردون إلى منازلهم وقتلوهم وحملوا رؤوسهم ووضعوها أمام القدور. ولما علم السلطان سليم بأمر هذه الثورة، أصدر على الفور أمراً بإلغاء النظام الجديد، وتسريح الجند النظاميين. ولكن هذه الإجراءات لم تقنع المتمردين، فقرروا عزل السلطان خوفاً من أن يعود لتنفيذ مشروعه بعد تهدئة الموقف، وساعدهم المفتي الذي مارس حتى الآن الدور الأساسي في التحريض على الفتنة، فأصدر فتوى: **«بأنه لا يصلح للملك كل سلطان يعمل على إدخال أنظمة الفرنج وعوائدهم»**.

واستمرت هذه الفتنة يومين، تم بعدها عزل السلطان سليم الثالث. وتنصيب (مصطفى الرابع)[1] في يوم ٢١ ربيع الآخر سنة ١٢٢٢ هـ = ٢٨ حزيران -

(١) السلطان الغازي مصطفى خان الرابع - ابن السلطان عبد الحميد الأول - (١١٩٣ - ١٢٢٣ هـ = ١٧٧٩ - ١٨٠٨ م). لم تستمر فترة حكمه لأكثر من ثلاثة عشر شهراً، فقد استمر أطراف المؤامرة في صراعاتهم التي حاول السلطان ايقافها عند حدودها، وانتهى الأمر بخلع السلطان مصطفى يوم ٤ جمادى الأولى سنة ١٢٢٣ هـ = ٢٨ حزيران - يونيو - سنة ١٨٠٨ م. وبقي =

يونيو - سنة ١٨٠٧ م. وكان لا بد للمتمردين الذين عملوا على إجراء هذا التغيير من فرض إرادتهم، فكان السلطان مصطفى أداة طيعة في قبضة أعداء التنظيم الجديد، فتم تثبيت الوزراء ممن لم يقتلوا في الثورة - في مناصبهم، وتم تعيين (قباقجي أوغلي) قائداً عاماً لجميع قلاع البوسفور. فأعاد الإنكشارية قدورهم إلى ثكناتهم، دلالة على عودتهم للهدوء والتزام النظام.

ما إن علم الإنكشارية الذين كانوا يخوضون الحرب ضد القوات الروسية عند نهر الدانوب، بما حققه اخوانهم من النصر في تغيير السلطة وخلع السلطان، حتى هيمنت عليهم البهجة لإلغاء النظام الجديد. فعملوا بدورهم على قتل الصدر الأعظم (حلمي ابراهيم باشا) الذي كان معروفاً بتبنيه للنظام الجديد، وحماسته له. وعينوا مكانه (جلبي مصطفى باشا) وتبع ذلك تدهور في الموقف بسبب ما ظهر على الإنكشارية من التهاون في القتال. ولم ينقذ الموقف إلا هزيمة القوات الروسية على يد نابليون في (فريدلاند)[١]. فانسحبت القوات الروسية من ولاية البغدان دونما حرب ولا قتال. وتم في عقب ذلك صلح (تلسيت)[٢] بين فرنسا والروسيا، والتي جاء في البند الثاني والعشرين وما بعده، من أن الروسيا تتوقف عن شنّ الحرب ضد الدولة العثمانية، حتى يتوسط نابليون بين الطرفين، وأنه بمجرد التوقيع على الهدنة الابتدائية (بالأحرف

= السلطان محجوزاً في السرايا لفترة قصيرة، ثم قتل، وهو التاسع والعشرين بين الخلفاء العثمانيين وخلفه السلطان محمود الثاني.

(١) فريدلاند: (FRIEDLAND) وتعرف اليوم باسم: (TEHERNLAKOWSK) وهي مدينة في ليتوانيا - في الاتحاد السوفييتي، وكانت من قبل تابعة لألمانيا، اشتهرت بانتصار نابليون على القوات الروسية يوم ٦ ربيع الثاني سنة ١٢٢٢ هـ = ٣ حزيران - يونيو - سنة ١٨٠٧ م.

(٢) تلسيت: (TILSIT) وتعرف اليوم باسم: (SOVIETSK) وهي بلدة في ليتوانيا في الاتحاد السوفييتي، تقع على نهر نييمن: (NIEMEN) الفاصل بين الروسيا وبروسيا. وبها اجتمع الامبراطور الفرنسي نابليون بونابرت وقيصر الروسيا الاسكندر الأول. يوم ١ - جمادى الأول سنة ١٢٢٢ هـ = ٧ تموز - يوليو - سنة ١٨٠٧ م، واتفقا على تقسيم اوروبا بينهما. ولكنهما اختلفا بشأن الآستانة حيث كان كل طرف يرغب في الحصول عليها. ونسب لنابليون يومها قوله: «إن الأستانة هي مفتاح العالم، ومن يستولي عليها يستطيع السيطرة على العالم بأسره».

الأولى) تنسحب القوات الروسية من ولايتي الأفلاق والبغدان، بدون أن تدخلها الجيوش العثمانية حتى يتم الصلح النهائي.

وجاء في المعاهدة السرية التي وقعها نابليون وقيصر الروسيا الاسكندر الأول بأنه إذا لم يقبل السلطان العثماني بوساطة فرنسا - بسبب الأحداث الأخيرة التي وقعت بالآستانة - أو إذا لم يتم بلوغ الهدف بطريقة مرضية، بعد قبول هذه الوساطة بمدة خمسة وثلاثين يوماً، فإن فرنسا تتحد مع الروسيا على سلخ جميع الولايات العثمانية بأوروبا ما عدا الأستانة وما حولها. وتقسيمها فيما بينهما، مع إرضاء النمسا بجزء يسير، بحيث تكون بلاد البوسنة والبانيا - بلاد الأرناؤوط - وأبيروس وبلاد اليونان ومقدونيا لفرنسا. وتعطى للنمسا بلاد الصرب، وتحصل الروسيا على الأفلاق والبغدان والبلغار وإقليم حتى نهر (ماريتسا).

لقد كان عقد المعاهدة العثمانية - الفرنسية عاملاً في تفجر هذه الحرب مع الروسيا، ولكن ها هي فرنسا تعود لسياستها التقليدية، فتتخلى عن الدولة العثمانية وتتركها وحدها في مجابهة الروسيا، ليس ذلك فحسب، بل إنها عقدت مع الروسيا صفقة سرية لاقتسام الإمارات الأوروبية التابعة للدولة العثمانية. وقد أرسل نابليون أحد القادة في هيئة أركان حربه (الجنرال جلليمينو) في يوم ٣ جمادى الأولى سنة ١٢٢٢ هـ = ٩ تموز - يوليو - سنة ١٨٠٧ م. لإبلاغ نصّ المعاهدة الرسمية لقادة الجيوش العثمانية والروسية وإبلاغهم بوساطة فرنسا التي قبل بها الطرفان. وتم التوقيع على هدنة ابتدائية بين قادة الجيوش العثمانية وقادة الجيوش الروسية بحضور المندوب الفرنسي. غير أن الروسيا لم تنسحب من ولايتي الأفلاق والبغدان، وهو أول نكوص عن تنفيذ شروط معاهدة (تلسيت). ولذا لم يحاول الطرفان الوصول الى اتفاق بشأن شروط صلح نهائي. ولكنهما لم يستأنفا القتال بسبب انصرافهما لمعالجة مشكلاتهما.

لم يكن خلع السلطان مصطفى الرابع، وتنصيب أخيه (محمود الثاني)[1] بالأمر

---

(١) السلطان الغازي محمود خان الثاني - ابن السلطان عبد الحميد الأول (١١٩٩ - ١٢٥٥ هـ = =

غير المألوف أو غير المعهود في نظام الخلافة العثمانية. غير أن هذا العمل الذي أصبح إجراء اعتيادياً في حياة الإنكشارية وحياة مراكز القوى في الدولة، قد اكتسب شكلاً مثيراً خلال تلك المرحلة الحرجة. فكان أول عمل قام به السلطان (محمود الثاني) هو تعيين (مصطفى باشا البيرقدار) في منصب الصدر الأعظم وتكليفه بإعادة تنظيم الإنكشارية وإرغامهم على الالتزام بأنظمتهم القديمة التي حددت لهم أعمالهم وواجباتهم منذ أيام السلطان سليمان القانوني، والتي أهملت يوماً بعد يوم حتى أصبحت نسياً منسياً، **فانصرف البيرقدار للقضاء على عناصر المقاومة الرئيسة. ثم استدعى جميع كبار رجال الدولة والوزراء والأمراء. وعقد مؤتمراً كبيراً، شرح فيه ما كان عليه الإنكشارية، وما وصل إليه تنظيمهم من التدهور والانحطاط، وما يجب أن تلتزم به من النظام والانضباط. وأظهر ضرورة تسليحهم بالأسلحة النارية المخترعة حديثاً، والتي كان استخدامها في جيوش الروسيا هو سبب انتصاراتها الأخيرة على جيوش الدولة العثمانية. وتقدم بعدد من الاقتراحات منها إلزام الإنكشارية بالسكن في ثكناتهم، خصوصاً غير المتزوجين منهم، وحرمان الذين يقيمون خارج الثكنات من جعالة الاطعام والسكن، وإلزامهم بالخضوع للتدريب، وتسليحهم بالأسلحة النارية، والإفادة من قواعد التدريب التي تطبقها الجيوش الأوروبية لتطوير التدريب.**

وغير ذلك من الاصلاحات الضرورية. وأقر الجميع ما جاء في خطة رئيس الوزراء (البيرقدار). كما استحصل على فتوى بضرورة تنفيذ أنظمة الإنكشارية بكل دقة وحزم. وأصدر أوامره بذلك، وضم معظم ضباط الجيش النظامي الذي كان قد أمر بإلغائه إلى جيش الإنكشارية، وأسند إليهم القيادات العليا، فأخذوا في تنفيذ توجيهاته بعناية وشدة. وثار الإنكشارية ـ كعادتهم ـ ووقعت بينهم وبين القوات النظامية معارك عنيفة واشتباكات ضارية. قتل فيها الصدر الأعظم (البيرقدار) بعد أن بذل

= ١٧٨٥ ـ ١٨٣٩ م). نصب سلطاناً سنة ١٢٢٣ هـ = ١٨٠٨ م. وهو الثلاثين في تسلسل الخلفاء العثمانيين. أخذت (المسألة الشرقية) في عهده شكلها الواضح حيث تكالبت كل دول الغرب ضد الدولة العثمانية. وقد حاول جهده لايقاف عجلة التدهور، وحقق بعض النجاح.

جهده في المقاومة. وقام الإنكشارية بإحراق الآستانة، وكادت النار تلتهم المدينة بكاملها، مما حمل السلطان على الاستجابة لطلبات الإنكشارية.

وجد السلطان محمود الثاني أنه من المحال تطوير الدولة ما لم يتم اجراء إصلاح داخلي يبدأ بالقضاء على الإنكشارية، وأنه من المحال أيضاً البدء بهذا الإصلاح الداخلي ما لم تتم تهدئة الجبهة الخارجية، وتأمين استقرارها. **فوجد نفسه مرغماً بالتالي على عقد صلح مع انكلترا، وتم له ذلك في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٢٢٤ هـ = ٨ تموز - يوليو - سنة ١٨٠٩ م.** ثم بدأ باجراء مفاوضات مع الروسيا، غير أن المطامع الروسية أعاقت الوصول الى اتفاق مشرف. فتجددت الأعمال القتالية. وتولى الصدر الأعظم - ضيا يوسف باشا - إدارة الحرب وهو الذي كان قد انتصر على الفرنسيين في معركة المطرية بمصر - سنة ١٧٩٩ م. غير أنه لم يتمكن من إحراز النصر في هذه المرة، وتمكنت القوات الروسية من احتلال مدن اسماعيل وسيليستريا وروستجق ونيقوبوليس وبازارجق (في سنتي ١٨٠٩ و ١٨١٠ م). فما كان من السلطان محمود الثاني إلا أن عزله وعين مكانه (أحمد باشا) الذي قاد جيشاً من ستين ألف مقاتل، وانتصر على الروس، وأرغمهم على الجلاء عن مدينة (روستجق) في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٢٢٦ هـ = ٥ تموز - يوليو سنة ١٨١١ م. وذلك بعد أن هدموا قلاعها وأسوارها بالمتفجرات وأضرموا النار في منازلها. وعبروا نهر الدانوب - الطونة - راجعين إلى شاطئه الأيسر، وتبعهم أحمد باشا بجيشه ودارت رحى معارك متتالية واشتباكات ضارية نجح الروس بعدها في استعادة السيطرة على (روستجق).

كانت العلاقات الروسية الفرنسية قد تدهورت خلال هذه الفترة بسبب امتناع الروسيا عن تنفيذ شروط معاهدة تلسيت. فبذلت الروسيا جهدها لعقد صلح مع الدولة العثمانية التي استجابت لطلب الروسيا، **وأرسلت مندوبين عنها للتفاوض مع المندوبين الروس في مدينة بوخارست. وجرت مباحثات مستفيضة انتهت بعقد (معاهدة بوخارست) في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٢٢٧ هـ = ٢٨ أيار - مايو - سنة ١٨١٢ م.** وكان من أهم شروطها بقاء ولايتي الأفلاق والبغدان تابعتين للدولة

العثمانية مع إعادة الصرب للدولة العثمانية أيضاً، واحتفظت الروسيا لنفسها بإقليم بسارابيا وأحد روافد نهر الدانوب.

اعتبر نابليون بونابرت أن عقد هذه المعاهدة هو خيانة من الدولة العثمانية للروابط التقليدية القائمة بين هذه الدولة وبين فرنسا. إذ أن ابرام هذه المعاهدة قد سمح للروسيا بسحب جيوشها التي كانت تخوض الحرب ضد العثمانيين، وتوجيهها لقتال جيش نابليون، مما أرغمه على التقهقر عن موسكو ـ بعد إحراقها ـ وأدى ذلك إلى تدمير معظم قواته عند عبورها نهر (بيريزينا)[1]. **ونسي نابليون أو تناسى ما فعله عندما عقد مع الروسيا معاهدة ـ تلسيت ـ التي تضمنت بنودها السرية بتجزئة الدولة العثمانية.**

رفض قادة الصرب، وزعماء ثورتها، قبول معاهدة بوخارست، وأعلنوا امتناعهم عن الخضوع مجدداً لسلطة الدولة العثمانية، بعدما بذلوه من الجهود والتضحيات للحصول على نوع من الاستقلال الإداري. وزاد من غضبهم ونقمتهم نكث قيصر الروسيا الاسكندر الأول بوعوده لهم بالدعم، فقرروا المضي في مقاومتهم، فوجهت الدولة العثمانية جيشاً تمكن من إخضاعهم بالقوة. وعاد الموظفون العثمانيون الى مراكز أعمالهم التي كانوا يشغلونها قبل الثورة. واستعاد جند الفرسان الصبايحية ـ السباه ـ اقطاعاتهم، فهاجر زعماء الثورة إلى النمسا والمجر وهم مصممون على متابعة نضالهم للحصول على الاستقلال. ولم يبق إلا (ميلوش أو برينوفتش) الذي قرر البقاء في بلاده، وتظاهر بالولاء للدولة العثمانية، وسعى جهده حتى عينته الدولة حاكماً لاحدى القرى، فانطلق من قريته للعمل بصورة سرية ومنظمة لاستثارة حماسة الصربيين وتحريضهم على حمل السلاح والثورة طلباً للاستقلال. حتى إذا ما أدرك بأن الظروف قد باتت مناسبة، قرر تفجير ثورته في يوم (عيد الزحف) وهو اليوم الذي يحتفل به المسيحيون في يوم الأحد السابق لعيد الفصح (من سنة ١٨١٥ م). واندلعت نار

---

(١) نهر بيريزينا: (BEREZINA) هو أحد روافد نهر دنيبر، ويبلغ طوله ٥٨٧ كم. وقد اشتهر في التاريخ بسبب عبور جيش نابليون (الجيش الكبير) له بين ٢٦ و٢٩ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٨١٢ م.

الثورة، بسرعة، وعاد زعماء الصربيين وانضموا إلى مـواطنيهـم الثـائـريـن. والتحـق المهاجرون ببلادهم، وشملت الثورة معظم بلاد الصرب. وبدأ القتال العنيف ضد القوات العثمانيين، غير أن قوات الثورة عجزت عن احراز النصر الحاسم في القتال الذي استمر سنتين. مما أرغم (ميلوش أوبـريـنـوفتش)[1] على إعلان خضوعه للدولة العثمانية ـ باسم الصربيين جميعاً ـ وذلك مقابل عدم تدخل الدولة العثمانية في إدارة الشؤون الداخلية للصرب، أو في جباية الضرائب. وترك الإدارة المحلية وتوزيع الضرائب وجبايتها لمجلس تنتخبه الأمة الصربية باختيارها وحريتها وهذا المجلس هو الذي ينتخب من بين أعضائه الحاكم العام للصرب. وتكتفي الدولة العثمانية بالإشراف والمراقبة، وتحتفظ بحامياتها في القلاع والحصون. وأصدر السلطان أمره بتعيين (مرعشلي باشا) والياً على الصرب، وأعطيت إليه التوجيهات الصارمة بمعاملة الصربيين معاملة جيدة ـ بالرفق واللين ـ وذلك للمحافظة على ولاء الصربيين، وعدم إتاحة الفرصة لهم لفصم ما بقي من عرى السيادة (سنة ١٨١٧ م). ثم عين (ميلوش أوبـرينوفتش) رئيساً لمجلس الصرب (سوبرانيا) وصارت الصرب مستقلة تقريباً. واستبد ميلوش بالسلطة. وتصرف كالملك، ولم يكن له من منافس في السلطة إلا (قره جورج) أكبر زعماء الثورة ـ والذي هاجر إلى الروسيا ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فاستقبله القيصر بحفاوة ومنحه رتبة جنرال وقلده وسام (سانت آن). وخشي ميلوش من نفوذه ومن مساعدة الروسيا له، فتربص له، حتى إذا حضر إلى بلاد الصرب متنكراً، للتوجه الى بلاد اليونان، بناء على طلب زعمائها، أرسل إليه (ميلوش) من قتله وأرسل رأسه الى الآستانة للبرهان على صدق ولائه وإخلاصه للدولة العثمانية، صاحبة السيادة الإسمية على بلاده.

---

(١) ميلوش أوبـرينوفتش: هو أحد زعماء الثورة الصربية ـ واسمه الحقيقي هو (تيودوروفيتش) وانما سمي أوبرينوفتش نسبة لابرن زوج والدته. وكان أبوه من رعاة الخنازير. أما هو فثار أول بالتعاون مع (قره جورج) وانفرد بممارسة القيادة بعد هرب (قره جورج) الى الروسيا. وصار هو قائداً للحركة الثورية الصربية.

١٢ ـ محمد علي باشا الألباني .

عصفت رياح الثورة الفرنسية بحكم المماليك في مصر ، فقد استطاع نابليون بونابرت تدمير القوى التي استأثرت طويلاً بحكم مصر . ونشأ عن ذلك فراغ ملأته القوى الإسلامية التي زجتها الدولة العثمانية لحرب نابليون وطرده وقواته من مصر . وكان من بين هذه القوى مجموعة من المقاتلين الألبان (الأرناؤوط) بقيادة شاب طموح اسمه (محمد علي باشا)[١]. جاء واشترك في معركة (أبي قير). ورغم أن قوته لم تتجاوز الأربعة آلاف مقاتل، إلا أنه استطاع استخدامها بمهارة لضرب مراكز القوى بعضها ببعض حتى استطاع الانفراد بالحكم على وادي النيل. وبدأ محمد علي بالتعاون مع المماليك ـ أو بقايا المماليك ـ مما أغضب الوالي (خسرو باشا) الذي عينته الدولة العثمانية بعد خروج الفرنسيين من مصر ، فحاول خسرو باشا الإيقاع بمحمد علي، لكن الجنود الألبان أحبطوا المحاولة، وعملوا على طرده من القاهرة بحجة عدم دفعه لرواتبهم ـ وكان ذلك بإيعاز من محمد علي ـ. وعين أمراء مصر مكانه (طاهر باشا) مؤقتاً حتى تعين الدولة العثمانية بديلاً عن خسرو باشا . لكن الإنكشارية عملوا على قتل

---

(١) محمد علي باشا ـ الشهير بالألباني، ولد في مدينة قوله ـ في مقدونية القديمة موطن الاسكندر الكبير ـ وتبعد عن سالونيك ـ جنوباً ـ مقدار ١٢٨ كيلومتراً. وكان مولده سنة ١١٨٢ هـ = ١٧٦٩ م. وتوفي والده وهو صغير، فرباه عم له حتى بلغ الرشد فزوجه ابنته، ثم اشتغل بتجارة التبغ والتنباك ـ الدخان ـ وأصاب ثراء كافياً. ثم جاء إلى مصر على رأس القوة التي أرسلها والي ألبانيا لقتال نابليون، وأظهر كفاءة عالية ـ وعكف منذ وصوله إلى مصر لدراسة أحوالها دراسة التاجر لسوق رابحة. وشرع في العمل بحماسة. وتمكن من الحصول على فرمان بتعيينه والياً على مصر. وتوفي سنة ١٣٦٥ هـ = ١٨٤٩ م. وقد اعتبر أنه هو مؤسس السلالة الخديوية التي حكمت مصر من سنة ١٢٢٠ هـ = ١٨٠٥ م، حتى سنة ١٣٧٢ هـ = ١٩٥٢ م حيث قامت ثورة بقيادة اللواء محمد نجيب وزعامة المقدم جمال عبد الناصر وألغت النظام الملكي وأحلت محله النظام الجمهوري.

طاهر باشا لأنه عمل على دفع الرواتب لجند محمد علي - الألبان - ولم يدفع لهم رواتبهم. وأراد الإنكشارية تعيين أحد الأمراء العثمانيين واسمه (أحمد باشا) وكان قد وصل إلى مصر في طريقه الى الحجاز. ولكن محمد علي تحرك على الاتجاه المضاد، واستدعى أمراء المماليك للحضور الى القاهرة، فأقبلوا عليه، وكان من بينهم (عثمان بيك البرديسي). وعندها أدرك محمد علي أنه بات يمتلك قوة كافية لمحاربة الإنكشارية، فحاصر (أحمد باشا) وقتل معظم الإنكشارية الذين كانوا يقومون على حراسته، وفرّ الباقون. ثم سار محمد علي ومعه البرديسي وسواه لمحاربة خسرو باشا الذي كان قد اعتصم بدمياط. فحاربه وأسره وعاد به الى القاهرة وسجنه بالقلعة (في ١٤ ربيع الأول سنة ١٢١٨ هـ (٤ تموز - يوليو - سنة ١٨٠٣ م). ولكن لم تمض سوى فترة قصيرة حتى وصل الى القاهرة قادماً من انكلترا أحد زعماء المماليك (واسمه محمد بيك الألفي) وكان قد توجه الى انكلترا لطلب المساعدة على الاستقلال بمصر مقابل تسليم بعض الثغور لانكلترا. وخاف محمد علي، من انضمام (البرديسي) الى (الألفي) فعمل على الايقاع بينهما. وشعر (الألفي) بما يدبره له محمد علي، فارتحل الى الصعيد. وعمل (محمد علي) على استثارة المصريين وتحريضهم ضد البرديسي، فحاصروه في منزله، وأطلق عليه (محمد علي) المدافع حتى أخرجه من مصر هو وكافة المماليك. ثم أخرج خسرو باشا من سجنه استجابة لطلب المصريين، وأرسله إلى (إسلام بول). وهكذا تخلص محمد علي من الإنكشارية ثم من المماليك. ونصب (خورشيد باشا) والياً على مصر، ونصب نفسه وكيلاً له، وأعد (محمد علي) العدة، وحمل المصريين على انتخابه والياً، وكتبوا الى السلطان سليم الثالث، فأصدر مرسوماً (فرماناً) باعتماد (محمد علي) والياً على مصر (سنة ١٢٢٠ هـ = ١٨٠٥ م).

كان الانكليز يتابعون عن قرب ما يمارسه (محمد علي) من نشاط للاستئثار بحكم مصر. وتملكهم الخوف من أن يتصدى لمشروعاتهم في السيطرة على مصر. فطالبوا الى السلطان سليم عزله أو نقله إلى ولاية أخرى، واستجاب السلطان لذلك، وأمر بنقله إلى ولاية (سالونيك) فحرض (محمد علي) العلماء وقادة الجيش الذين كتبوا إلى السلطان سليم يلتمسون ابقاء محمد علي والياً على مصر. فقبل السلطان، وأرسل إليه مرسوماً

بتثبيته (سنة ١٢٢١ هـ = ١٨٠٦ م) وتوفي في تلك الفترة أيضاً (محمد بيك الألفي) و(عثمان بيك البرديسي) وبذلك أصبح محمد علي والياً على مصر بدون منافس ولا منازع. فوجه محمد علي جهده للنهوض بمصر وجعلها قاعدة صلبة لحكمه، فلم يكتف بتجميل القاهرة والاسكندرية بعدد كبير من المباني المشيدة على الأسلوب العثماني. بل إنه أتم فوق ذلك إنشاء مرفأ الاسكندرية، ووصله بالفرع الغربي من النيل بواسطة قناة أمر بشقها. ولما كان همه الأول هو أن يجني من مصر أعظم محصول، فقد وضع يده في سنة ١٢٣١ هـ = ١٨١٥ م على محاصيل القطن والقنب والكتان وأضاف إليها بعد سنتين محاصل النيلة والسمسم والنباتات الزيتية الأخرى. ولكن هذه الموارد لم تستطع على وفرتها وغناها تأمين متطلباته المتعاظمة، وكان قد صادر منذ سنة ١٢٢٨ هـ = ١٨١٢ م جميع الاقطاعات وحتى الأوقاف الدينية، ثم ألف لجنة للتحقيق في صحة سندات التمليك العقارية - الكواشين -. وتعين على كل من لا يحتفظ سنداً صحيحاً - كوشاناً - أن يعمل في أرضه بصفته عاملاً زراعياً لا مالكاً للأرض. ولما كان معظم الفلاحين في مصر آنذاك يعملون في أراضيهم المتوارثة جيلاً بعد جيل بدون سندات تمليك، فقد تعين عليهم العمل عند الدولة - التي يمثلها الباشا -. ليس هذا فحسب بل إنه لجأ إلى نظام السخرة القديم لجمع النجارين وعمال البناء من أجل بناء اسطول حديث، واشترى الخشب بأسعار محددة، فكانت الدولة هي الاقطاعي الأكبر، وهي المالكة الرئيسة للتجارة والزراعة والصناعة، مما وضع الشعب في ضيق وضنك.

أدرك محمد علي أن من مصلحته فتح بوابات مصر على العالم الغربي، بعد أن تبين له بأن هذا الغرب قد بات وهو يمارس دوراً متعاظماً في أمور المشرق العربي الإسلامي فأخذ بنهج ما يمكن تسميته بسياسة الانفتاح على الغرب. وبدأ بإنشاء معاهد التعليم على الأسلوب الأوروبي، وفتح مدرسة لتعليم الرياضيات تقرر أن يتم التعليم فيها باللغة الانكليزية.

أما فيما عدا ذلك فقد كانت اللغة الفرنسية هي المعتمدة. واستعان بفئة من رجال مصر المخلصين الذين توجه جهدهم لخدمة مصر وتطويرها. وأقام المصانع، فعرفت

مصر نهضة سبقت بها بقية أقطار العالم الإسلامي. وكان وقوع الأخطاء الكثيرة أمراً ملازماً لعمليات البناء المتسرعة.

كانت الحركة الوهابية قد اكتسبت في هذه الفترة قدرة كافية لفرض سيطرتها على الجزيرة العربية وباتت تهدد بالزحف على بلاد الشام. وخشيت الدولة العثمانية خطر هذه الحركة الإصلاحية التي أرادت العودة بالدين الإسلامي إلى مناهله ومصادره الأساسية (كتاب الله وسنة رسوله) وتطهير الدين مما علق به من البدع والضلالات. فأصدر السلطان محمود إلى (محمد علي باشا) وقد بات يمتلك أكبر قوة، بمحاربة الوهابيين وانتزاع مكّة المكرمة والمدينة المنورة من قبضتهم. وأرسل إليه مرسوماً (فرماناً) بذلك في ذي القعدة سنة ١٢٢٢ هـ = كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٨٠٧ م. فقرر (محمد علي باشا) ارسال قواته عن طريق البحر الأحمر، حتى يتجنب تحرك القوات على الطرق البرية الوعرة والصعبة، ونقلها من مصر إلى ميناء (ينبع). وأقيمت مصانع السفن في (بولاق) وحمل إليها الخشب من جميع جهات القطر المصري، فكان يتم بناء السفن في بولاق، ثم تحمل من هناك على ظهور الجمال إلى السويس، ويتم تركيبها بعدئذ بسهولة.

ولكن كان على (محمد علي باشا) وقد فرغ من حشد قواته وتجهيز السفن أن يتخلص من طائفة المماليك، التي بقيت تشكل قوة كافية تهدد مشاريعه. فأقام حفلاً في القلعة يوم الجمعة ٥ صفر سنة ١٢٢٦ هـ = أول آذار - مارس - سنة ١٨١١ م. لتسليم ولده (طوسن باشا) المرسوم (الفرمان) بتقليده قيادة الجيش المتوجه لحرب الوهابيين، وتسليمه السيف الذي أهداه إليه السلطان محمود.

وجاء قادة المماليك جميعهم إلى القلعة في موكب منتظم، ولما دخل الجميع من باب الغرب، وانحشروا في المضيق الموصل منه إلى الباب الأوسط، أغلقت الأبواب، وأطلقت عليهم نيران البنادق من خلف الأسوار ومن أعلاها، حتى قتلوا عن آخرهم. وكان جند محمد علي باشا قد انطلقوا أثناء ذلك لنهب منازل قادة المماليك، وقتل من تخلف منهم عن الحضور. ثم أرسل إلى عماله في الأقاليم بقتل جميع المماليك القاطنين

خارج العاصمة، فقتلوهم، وصاروا يتنافسون في ارسال رؤوسهم إليه، **وبذلك زالت من الوجود طائفة كانت تحمل اسم المماليك.**

سافر (طوسن باشا) بعدئذ بجيشه الى الجزيرة العربية، وحارب الوهابيين، وانتزع منهم المدينة المنورة بعد أن نسف أسوارها بالمتفجرات والألغام، ودخلها عنوة. وكتب إلى والده بذلك. ثم حاصره الوهابيون في مدينة (الطائف). فتوجه محمد علي باشا بنفسه الى مكة المكرمة (في ٢٨ شعبان سنة ١٢٢٨ هـ = ٢٦ آب - أغسطس - سنة ١٨١٢ م) وقبض على شريف مكة (الشريف غالب) وأرسله إلى مصر، وأقام مكانه الشريف يحي ابن سرور. واحتل عدداً من المراكز الهامة التي كانت في قبضة الوهابيين؛ مما أضعف من موقفهم؛ والذي زاده ضعفاً وفاة زعيم الوهابيين وقائدهم (سعود) في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٢٢٩ هـ (١٠ نيسان - أبريل - سنة ١٨١٤ م) فساد الأمن، وسار الحج على ما هو معتاد، وقام (محمد علي باشا) وجميع من كان معه بأداء فريضة الحج، ثم عاد إلى مصر. وكان (طوسن باشا بن محمد علي) قد سار أثناء ذلك إلى بلاد نجد لمهاجمة قاعدة الوهابيين في مدينة (الدرعية). فاحتل بلدة الرس القريبة من الدرعية. وجرت اتصالات مع (عبدالله بن سعود) الذي تولى القيادة والزعامة بعد وفاة أبيه، وتم الاتفاق على هدنة لمدة عشرين يوماً، يقوم (طوسن) خلالها بإجراء اتصالات مع والده للاتفاق على الصلح. ولكن عودة (محمد علي) إلى مصر حملت (طوسن) على الاتفاق - بدون رأي والده - مع عبدالله بن سعود، على أن يحتل طوسن مدينة الدرعية، وأن يعيد الوهابيون ما أخذوه من المجوهرات والنفائس من الحجرة النبوية الشريفة - وخصوصاً الكوكب الدرّي الذي زنته مائة وثلاثة وأربعون قيراطاً من الماس -. وكتب (طوسن) إلى والده بما تم عليه من من الاتفاق، فرد (محمد علي باشا) بتكليف (عبدالله بن سعود) بالتوجه إلى الآستانة، لتقديم الولاء للسلطان، ومحاربته إن رفض. إلا أن (طوسن) علم في تلك الفترة بوقوع حركة تمرد في القاهرة وقيام المتمردين بنهب المدينة. فكلف (طوسن) أحد كبار قادته بمهمة قيادة القوات المصرية، وعاد هو بسرعة إلى القاهرة. ولم يكن من الصعب القضاء على حركة التمرد وقد استطاع (محمد علي) من قبل أن يزيل من الوجود جميع مراكز

القوى. فلما تم ذلك، عمل (محمد علي باشا) على تجهيز حملة جديدة لمحاربة الوهابيين، وأسند قيادتها إلى ابنه الأكبر (ابراهيم باشا) الذي تحرك بجيشه الى قنا فالقصير، وأبحر من (بولاق) وأنزل قواته في (ينبع) في ٩ ذي القعدة سنة ١٢٣١ هـ (١ - تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٨١٦ م) وسار منها إلى المدينة المنورة للقيام بزيارة قبر الرسول ﷺ. ثم سار بجيشه إلى نجد، ونظم في طريقه مجموعة من مراكز الاتصال لحماية محاور العمليات وطرق المواصلات ما بين ينبع وجوف الصحراء. واحتل الرس وعنيزة وسواهما. وكان جيش ابراهيم باشا يضم خبراء فرنسيين - أبرزهم المسيو فسيير - فكانت هذه هي المرة الأولى - ربما - والتي يقتحم فيها الصليبيون أرض الجزيرة العربية تحت راية محمد علي وجيشه. وقد عمل ابراهيم باشا على عزل (الدرعية) وحصارها والاستيلاء على القرى المحيطة بها. مما حمل (عبدالله بن سعود) على التقدم بطلب ايقاف القتال واجراء مفاوضات للصلح. وجاء (عبدالله بن سعود) بنفسه إلى معسكر ابراهيم باشا، ووافق على تسليم الدرعية لابراهيم باشا بشرط عدم تعرضه للمواطنين بسوء، ووافق أيضاً على السفر إلى الآستانة. وتوجه (عبدالله بن سعود) الى القاهرة، حيث قابل محمد علي باشا، ثم توجه إلى الآستانة، ولكن العثمانيين غدروا به، وعملوا على قتله فور وصوله الى الآستانة. وعاد ابراهيم باشا الى القاهرة، بعد أن ظن أنه قد دمر الوهابيين تدميراً نهائياً.

١٤ ـ حرب اليونان ـ ومعركة نافاران.

لقد سبقت الإشارة إلى محاولة حاكم إقليم أبيروس في أعالي اليونان (علي باشا) على الاستقلال بإقليمه وما يجاوره، والتمرد على الدولة العثمانية، مستفيداً من انشغالها عنه بمشكلاتها الداخلية الكبرى وصراعاتها الخارجية المعقدة، مما حملها على التمهل في اخضاعه. الأمر الذي شجعه على المضي قدماً في تمرده، حتى أنه امتنع عن تنفيذ الأوامر التي كانت ترسلها له الدولة، وتوقف عن إرسال الخراج، ولم يرسل ما طلبت الدولة إرساله من القوات. وليس ذلك فحسب، بل إنه أرسل بعض عملائه لقتل أحد رجال السلطان ـ من العاملين في الديوان ـ بسبب معارضته له وعدم مساعدته، وقام هؤلاء العملاء بقتل المقصود قتله في أحد شوارع الآستانة. وتبين خلال محاكمة القتلة دور (علي باشا) في القضية، فأصدر السلطان محمود الثاني أمراً بتقديمه للمحاكمة واستدعائه إلى العاصمة (إسلام بول) لمعاقبته أو تبرئة ساحته بحسب ما يظهر في التحقيق. ولكن (علي باشا) امتنع عن الحضور، وجاهر بالعصيان، وأرسل إلى زعماء اليونان طلباً بمساعدته. غير أن الدولة لم تمهله فوجهت جيشاً بقيادة (خورشيد باشا) تمكن من اجتياح (أبيروس) وحصار (يانية). مما أرغم علي باشا على الاستسلام (في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٢٣٧ هـ = ٥ شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٢٢ م) فجرى قتله. وأرسل رأسه الى الآستانة، وهدأت الثورة في ألبانيا.

كانت أوروبا الملكية قد وقفت صفاً واحداً ضد الثورة الفرنسية وضد ما أفرزته هذه الثورة إلى أن تم القضاء على نابليون بونابرت، وأعيدت الملكية إلى فرنسا من جديد. ولكن هذه الدول الأوروبية الملكية أدركت قوة تأثير المبادىء التي طرحتها الثورة الفرنسية (الحرية والمساواة والإخاء) في إلهاب عواطف الجماهير واستثارتها، فشرعت في الترويج لهذه المبادىء لتدمير الدولة العثمانية من الداخل، وتمزيقها. ولما

كان لا بد لكل تنظيم ثوري من جهاز (كادر) للاضطلاع بأعباء القيادة، فقد عملت الدول الغربية الصليبية على فتح أبوابها أمام الشبان اليونان للتخصص في مختلف العلوم، مع التركيز على التوجيه السياسي، لربط الأنشطة والفعاليات في حدود تيار واحد يصب في النهاية بهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية. وأمكن تنظيم عدد من الجمعيات السرية التي شرعت في نشر شبكاتها التنظيمية في أرجاء اليونان، سهلها وجبلها، قراها ومدنها، وهدفها نشر الوعي الثوري. واتخذت القيادة العليا لهذه التنظيمات الثورية من الروسيا والنمسا قواعد لتحركاتها وأعمالها. وكان من أكثرها أهمية وأوفرها نشاطاً الجمعية السرية (هيتيري) ★ التي تشكلت بتحريض من قيصر الروسيا (الاسكندر الأول) والتي ترافق مع ظهور جمعية الفحامين (الكاربوناري) ★. وقد استطاعت جمعية (هيتيري) بفضل ما تلقته من دعم كبير، أن تنشر فروعها في كافة أرجاء اليونان، وفي إقليم موره بخاصة، بحيث تجاوز عدد أفرادها في بداية سنة ١٨٢١ م، أكثر من عشرين ألفاً، جميعهم من الشبان الأقوياء القادرين على حمل السلاح، والمستعدين للثورة عند أول إشارة تصدرها القيادة. وقد أفادت الجمعية من توجه قوات الدولة العثمانية

(★) هيتيري: كلمة يونانية - معناها جمعية الأخوة، أطلقت على جمعيتين أسست أولاهما في عاصمة النمسا (ڤيينا) تحت شعار تنظيم المدارس، ونشر العلوم والمعارف بين اليونانيين، فيما نظمت الثانية بهدف تحقيق استقلال اليونان وفصلها عن الدولة العثمانية، فكانت جمعية سياسية وبقيت هذه الجمعية تمارس نشاطها بصورة سرية حتى سنة ١٨٢١ م، حيث عملت على تفجير الثورة، وانتقلت الى العمل العلني، وكان مركزها في مدينة (أوديسا) في بداية الأمر ثم انتقلت الى مدينة (كييف) عاصمة اوكرانيا. وكانت روسيا القيصرية هي التي تنفق على هذه الجمعية وتدعمها وتوجهها.

(★) الكاربوناري: جمعية سرية نشأت بايطاليا في مطلع القرن التاسع عشر، وانتشرت فروعها في فرنسا واسبانيا والبرتغال، وكان هدفها في ايطاليا هو طرد الأجانب وتوحيدها. وكان من أشهر رجالها غاريبالدي: (GARIBALDI-GLUSEPPE) وهو من مواليد نيس (١٨٠٧ - ١٨٨٢ م) حارب النمسا ثم دولة الصقلتين ثم البابوية لتوحيد إيطاليا. ثم وضع سيفه تحت خدمة فرنسا سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢ م. وكان لجمعية الكاربوناري دور في فرنسا إذ أنها أسهمت في إسقاط حكومة ملك فرنسا شارل العاشر (سنة ١٨٣٠ م). وكان من رجالها في فرنسا - لافاييت رجل الثورة (MARIE JOSEPH MARQUIS DE LAFAYETTE) (١٧٥٧ - ١٨٣٤ م) والذي برز دوره في حرب الاستقلال الأمريكية، وفي ثورة سنة ١٨٣٠ م في فرنسا.

لمحاربة (علي باشا) حاكم (يانية). فأصدرت أمرها ببدء الأعمال القتالية، وسرعان ما انتشرت أعمال العصيان، وشرعت قوات الثورة بالهجوم على الحاميات العثمانية المتمركزة في الحصون والقلاع. مما دفع الدولة العثمانية لتوجيه الجيش الذي قضى على ثورة ألبانيا (علي باشا). وتكليفه بالقضاء على ثورة اليونان. غير أن اليونانيين تمكنوا من مجابهته والانتصار عليه في موقعة (الترموبيل)[1] في (ذي الحجة سنة ١٢٣٧ هـ = آب - أغسطس - سنة ١٨٢٢ م) حيث تمزق الجيش العثماني شرّ ممزق. وقتل قائده (خورشيد باشا) وقيل أنه قتل نفسه بالسم - منتحراً - حتى لا يحمل عار الهزيمة. ولقد كان وقع هذه الهزيمة ثقيلاً جداً على الدولة العثمانية، لاسيما وأنها جاءت بعد نجاح البحارة اليونانيين بإحراق الاسطول العثماني في ميناء جزيرة (ساقز) في ٢٧ رمضان سنة ١٢٣٧ هـ = ١٧ حزيران - يونيو - سنة ١٨٢٢ م. واستشهاد ثلاثة آلاف من جند البحرية الإسلامية. وقد أمكن الانتقام لهذه الهزيمة، بالقضاء على قوات الثورة في جزائر ساموس وساقز وغيرها، مع انزال العقاب الصارم بالسكان الذين ساعدوا قوات الثورة وذلك بقتل رجالهم وسبي نسائهم ومصادرة ممتلكاتهم. وبقيت الحرب بعدئذ سجالاً بين الدولة العثمانية والثوار اليونانيين حتى سنة ١٨٢٤ م. فوجد السلطان محمود الثاني بأن أمد هذه الحرب قد استطال بأكثر مما ينبغي، وأدرك عجز القوات العثمانية التي تم إرسالها عن حسم الصراع في مواجهة قوات غير نظامية، تعتصم بالجبال والمناطق الوعرة. وكانت قوات (ابراهيم باشا) قد فرغت من حرب الوهابيين وأحرزت هناك انتصاراً حاسماً، **فقرر الاستعانة بجيش مصر وأسطوله، وأصدر مرسوماً (فرماناً) بتعيين محمد علي باشا والياً على جزيرة كريت وإقليم موره - في ٥ رجب سنة ١٢٣٩ هـ = ٦ - آذار - مارس - سنة ١٨٢٤ م. وكلفه بالقضاء على الثورة.**

---

(١) الترموبيل: (THERMOPYLES) أو الأبواب الساخنة: (LES PORTES CHAUDES) مضيق في تساليا: (THESSALIE) بين جبال أنوبية وخليج مالياك. اشتهر بدفاع ملك اسبارطة (LEONIDAS I) ليونيداس الأول ضد هجوم ملك الفرس أكسرخس: (XERXES) سنة ٤٨٠ ق.م. حيث قتل ليونيداس وثلثمائة من رجاله دفاعاً عن اسبارطه عند مضيق الترموبيل. ثم نقلت جثثهم الى اسبارطه، وأقيم لهم نصب ضخم تمجيداً لبطولتهم.

وأسرع محمد علي باشا فجهز جيشاً مصرياً ضم سبعة عشر ألف جندي من المشاة، مع قوات من الفرسان والمدفعية، وأسند قيادته الى ابنه (ابراهيم باشا). وضم إليه لخبراء الفرنسيين الذين أشرفوا على تدريب الجيش (وفي طليعتهم الكولونيل الفرنسي سيف الذي سبق ذكره والذي عرف باسم سليمان بيك). وركب هذا الجيش البحر من ميناء الاسكندرية، وصحبه الأسطول الحربي الذي كان محمد علي باشا قد جهزه وسلّحه تسليحاً حديثاً. فغادر مياه مصر في ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٣٩ هـ = ١٦ تموز - يوليو - سنة ١٨٢٤ م. ووصل الاسطول المصري الى جزيرة رودس، حيث انضم إليه الأسطول العثماني، وترك (ابراهيم باشا) حامية للدفاع عن رودس بقيادة الكولونيل سيف. وسار بقوات الحملة الى (كريت) فاحتلها. ثم انطلق منها للهجوم على بلاد موره، ولقي مقاومة ضارية من الثوار اليونانيين. غير أنه استطاع بعد صراع عنيف أن ينزل قواته على أرض ميناء (مودن). ولم يكن قد بقي في قبضة القوات العثمانية يومها إلا هذه المدينة ومدينة (كورون). ولم يلبث (ابراهيم باشا) أن وجّه قوات الدعم وأرسل الذخائر إلى مدينة (كورون) التي كان يحاصرها الثوار اليونانيون، ثم حاصر مدينة (نافاران)[١] حصاراً شديداً حتى تمكن من فتحها في ٢٨ رمضان سنة ١٢٤٠ هـ = ١٦ - أيار - مايو - سنة ١٨٢٥ م. وعمل بعدئذ على فتح (كلاماتا) و (تريبوليس[٢] ثم استدعاه رشيد باشا الذي كان محاصراً مدينة (ميسولونجي)[٣] لمساعدته على فتحها بعد أن عجز عن فتحها باتباع مختلف الأساليب، لوقوعها على البحر، ووصول الامدادات إليها بصورة منتظمة عن طريق

---

(١) نافاران: (NAVARIN) مدينة في شبه جزيرة البيلوبونيز: (PELOPONNES) اقليم مسينا، وبها خليج - مرفأ - على البحر الأيوني: (IONIENNE) لم تشتهر إلا بسبب قيام القوات البحرية المشتركة لدول الروسيا وانكلترا وفرنسا بتدمير الأسطول العثماني في ٢٠ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٨٢٧ م.

(٢) كلاماتا: (KALAMAI) مدينة تقع في نهاية الخليج الغربي من شبه جزيرة موره. أما تريبوليس: (TRIPOLIS) فتقع في وسط جزيرة موره.

(٣) ميسولونجي - أو ميسولونجين: (MESOLONGION) مدينة تقع عند رأس الخليج في شمال شبه جزيرة موره.

البر. فأسرع ابراهيم باشا بجيشه، وتمكن من فتحها. كما نجح العثمانيون في فتح مدينة أثينا (سنة ١٢٤١ هـ = ١٨٢٦ م) وتم فتح قلعتها الشهيرة أيضاً (الاكروبول) رغماً عن دفاع اللورد كوشران القائد البحري الانكليزي الذي تم تعيينه قائداً عاماً للقوات البرية والبحرية اليونانية.

لقد تبين خلال هذا الصراع أنه كان من المحال على اليونانيين الصمود لثقل الهجمة العثمانية ـ المصرية، ومقاومة القوات الإسلامية بمثل تلك الضراوة، والعناد، لو لم يتوافر لقوات الثورة اليونانية دعم غير محدود ـ بالمال والرجال ـ. فتشكلت في أوروبا جمعيات كثيرة حملت اسم (محبي اليونان) أو (أصدقاء اليونان) وجمعت كثيراً من المال، وأرسلته الى قيادة الثورة، مع كميات وافرة من الأسلحة والذخائر. وقدم قيصر الروسيا (الاسكندر الأول)[1] الدعم الأكبر لقوات الثورة، غير أن جمعيات (أصدقاء اليونان) في أوروبا قد عملت بدورها على تقديم دعم لا يستهان به، حيث تطوع كثير من أعضائها للقتال إلى جانب الثوار اليونانيين، وكان من بينهم عدد كبير من مشاهير أوروبا وأمريكا من أمثال واشنطن ـ ابن محرر أمريكا جورج واشنطن ـ والشاعر الانكليزي (بيرون) وغيرهما ممن ألهبوا مشاعر الأوروبيين ضد الدولة العثمانية. وذلك بالإضافة الى الفرنسيين من أمثال (فيكتور هيغو)[2] و(كازيمير

---

(١) الاسكندر الأول: (ALEXANDRE-I) ابن بول الأول (PAUL-I) قيصر روسيا (١٧٦٧ ـ ١٨٢٥ م) أصبح قيصراً سنة ١٨٠١ م. أدخل عدة إصلاحات داخلية في بلاده، منها إلغاء المصادرات ومنع التعذيب وتخفيف الضرائب. تحالف مع دول أوروبا جميعها للوقوف في وجه نابليون بونابرت، وانتصرت في عهده الروسيا على غزو نابليون، واستمر في حربه له حتى دخل باريس سنة ١٨١٤ م على رأس الجيوش المتحالفة ثم عاد لقيادة التحالف ضد نابليون عندما رجع هذا من منفاه، وانتصر عليه في واترلو سنة ١٨١٥ م، واشتهر بمحاربته للنزعات التحررية، فشكل مع النمسا والبروسيا ما عرف باسم التحالف المقدس: (SAINTE-ALLIANCE). غير أن ذلك لم يمنعه من دعم الصرب واليونان. فكان نهجه المتناقض من مفهوم الحرية والاستقلال نموذجاً لما بات يعرف حديثاً بالفحش، أو العهر ـ السياسي والذي بات سمة مميزة من سمات الأزمنة الحديثة.

(٢) فيكتور هيغو: (HUGO-VICTOR) أشهر الشعراء الفرنسيين في القرن التاسع عشر (١٨٠٢ ـ ١٨٨٥ م) قضى معظم المرحلة الأولى من حياته في اسبانيا وإيطاليا، قبل أن يستقر في باريس حيث صدرت له مؤلفاته التي وضعته رائداً للمدرسة الرومانسية، وعضواً في الأكاديمية الفرنسية.

دولافـين)[1] . وقد استطاع هؤلاء الكتاب والشعراء حشد الرأي العام الأوروبي لتأييد القضية اليونانية، بعضهم تحت شعارات الثورة الفرنسية (الحرية والمساواة والإخاء) وبعضهم لأهداف سياسية ضمنية، في وقت كان ملوك أوروبا وقادتها قد أحكموا الحصار في بلادهم ضد كل ما صدر عن الثورة الفرنسية من شعارات ومبادىء. وكانت الروسيا في طليعة البلاد التي استمرت في دعم الثورة اليونانية. وفتحت ملف (المسألة الشرقية) وعملت على تأمين الحماية للثوار الذين يلجؤون إلى بلادها، الأمر الذي دفع الدول الغربية وخاصة انكلترا لتوجيه اللوم إلى قيصر الروسيا لتدخله السافر، ولعمله على توجيه الجهـد لاحتلال الآستـانـة وجعلهـا عـاصمـة للمـذهـب الأرثوذكسي بحيث تكون منافسة لعاصمة المذهب الكاثوليكي (روما). ولكن الروسيا امتنعت عن سماع الاحتجاجات الأوروبية، ومضت في سياستها العسكرية التقليدية، وحاولت التدخل مباشرة مع الدولة العثمانية بحجة الوساطة لاعطاء اليونان استقلالها، ولكن السلطان محمود اعتبر أن الصراع مع اليونان هو مسألة داخلية لا يجوز للروسيا أن تفرض عليه تدخلها من خلال المسألة اليونانية. وتصادف في تلك الفترة، وبينما كان ابراهيم باشا يستعد لفتح ما بقي من بلاد اليونان. والقضاء على القواعد الأخيرة للثورة أن مات قيصر الروسيا اسكندر الأول (في ١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٤١ هـ = أول كانون الثاني - ديسمبر - سنة ١٨٢٥ م) وتولى بعـده (نقـولا الأول)[2] الذي سـار على نهج سلفه في دعم الثورة اليونانية، واستطاع أن يكتسب دعم انكلترا للقضية، **وألقت**

---

(١) كازيمير دولافين: (CASIMIR DELAVIGNE) شاعر فرنسي (١٧٩٠ - ١٨٦٨ م) له مؤلفات ومسرحيات - وهو بدوره عضو في الأكاديمية الفرنسية.

(٢) نقولا الأول: (NICOLAS-I) قيصر الروسيا، وهو الابن الثالث لبول الأول (١٧٩٦ - ١٨٥٥ م) تولى السلطة بعد موت أخيه اسكندر الأول في سنة ١٨٢٥ م. وقد ورث الحكم كما ورث الحقد الدفين ضد الإسلام وأهله، فكان من أشد ملوك الروسيا - قياصرتها - عداء للدولة العثمانية. فحاربها ووقع معها اتفاق (آق كرمان) ثم حاربها ووقع معها معاهدة أدرنة، وحارب الفرس - العجم - وانتزع منهم ايريفان. وكان من أكبر مساعدي اليونان على الاستقلال. وحارب بلاد المجر وأرغمها على البقاء تحت حكم النمسا، ثم حارب الدولة العثمانية. ومات قبل أن تنتهي هذه الحرب.

الدول العظمى ثقلها ضد الدولة العثمانية التي وجدت نفسها مرغمة على الدخول في مفاوضات انتهت بمعاهدة (آق كرمان) التي تم التصديق عليها في ٢٨ صفر سنة ١٢٤٢ هـ = ١ - تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٨٢٦ م. وكان من أهم ما تضمنته:

أن يكون للروسيا حق الملاحة في البحر الأسود، والمرور من مضيقي البوسفور والدردنيل بدون أن يكون للدولة العثمانية حق تفتيش سفنها، وأن تنتخب حكام ولايتي الأفلاق والبغدان بمعرفة أمرائها وكبار رجالها لمدة سبع سنوات، مع عدم جواز عزلها أو عزل أحدهما إلا بعد الحصول على موافقة الروسيا. وأن تكون ولاية الصرب مستقلة تقريباً. وأن لا تحتل القوات العثمانية إلا قلعة بلغراد وثلاث قلاع أخرى. وغريب ما في الأمر أن الروسيا التي فرضت هذه المعاهدة، لم تتعرض للمسألة الأساسية التي نشب من أجلها الصراع، وهي (المسألة اليونانية). وانما تركتها معلقة لايجاد حل لها مع بقية الدول الأوروبية. وعلى هذا تقدمت انكلترا رسمياً بعرض وساطتها على الدولة العثمانية - باسمها وباسم بقية الدول - من أجل تسوية المسألة اليونانية، وايقاف الحرب. وتقدمت بهذه الوساطة يوم ٨ رجب سنة ١٢٤٢ هـ = ٥ شباط - فبراير - سنة ١٨٢٧ م. ولما كانت القوات العثمانية - المصرية على وشك تحقيق النصر النهائي على قوات الثورة، ولما كان تدخل الدول الأوروبية يمس بسيادة الدولة العثمانية، فقد جرى بحث طلب الوساطة - الذي كان بمثابة انذار عملي - وبعد دراسة مستفيضة تقرر رفض طلب انكلترا، وأبلغ السفير الانكليزي في الآستانة بذلك يوم ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٤٢ هـ = ١٠ حزيران - يونيو سنة ١٨٢٧ م.

وعند ذلك أجرت الدول الثلاث: إنكلترا والروسيا وفرنسا مباحثات انتهت بالاتفاق على استخدام القوة لارغام الدولة العثمانية على منح اليونان استقلالها، وتم التوقيع على ميثاق هذا الاتفاق يوم ١١ ذي الحجة سنة ١٢٤٢ هـ = ٦ تموز يوليو - سنة ١٨٢٧ م.

وتضمن الميثاق بأن تدفع اليونان للدولة العثمانية جزية معينة يتم تحديد مقدارها فيما بعد، كما يتم الاتفاق على حدود الفريقين. وحددت للدولة العثمانية فترة شهر من أجل

ايقاف الأعمال القتالية ضد اليونانيين، مع احتفاظ الدول الثلاث بحرية العمل لتنفيذ هدفها إذا ما امتنعت الدولة العثمانية عن تنفيذ ما هو مطلوب منها تنفيذه.

ولم يكن باستطاعة الدولة العثمانية قبول هذا التحدي السافر والاستفزاز المثير. فلما مضت مدة الشهر المحدد لتنفيذ الانذار، أصدرت الدول الثلاث أوامرها إلى قادة أساطيلها بالتوجه إلى سواحل اليونان.

وهكذا تكونت قوة انكليزية فرنسية روسية قوامها اثنتان وتسعون قطعة حربية شراعية - من بينها عشر بوارج وعشر فرقاطات. وعهد بقيادة الأسطول هذا إلى الأميرال الانكليزي السير (ادوارد كودرينغتون) وعمره ٥٧ سنة، وكان تحت أمرته قائد الأسطول الفرنسي (الأميرال هنري دوريني) وعمره ٤٥ سنة، والأميرال الروسي هايدن. واحتشد هذا الأسطول في خليج نافاران - غير بعيد عن ميدان المعركة التاريخي لمعركة (اكتيوم) ومعركة (ليبانت) ونزل الأميرال الكونت الفرنسي (الأميرال هنري دوريني) وقابل ابراهيم باشا في ميناء نافاران - يوم ٢٢ أيلول - سبتمبر - سنة ١٨٢٧ م. وأنذره بطبيعة الخطر الذي يتعرض له فيما إذا استمر في إصراره على متابعة أعماله القتالية. واستمر الاجتماع لمدة ساعتين كاملتين، وكان مما قاله الأميرال الفرنسي: **«نحن نطلب منكم عقد هدنة طوعاً أو كرهاً».** فأجابه ابراهيم باشا: «أنا في حيرة من أمري، فعيون الأتراك مفتحة علينا، وإذا أذعنا لكم فسيغضبون، وأنا لا أستطيع أن أتلقى الأوامر إلا من أبي أو من السلطان». فقال له الأميرال الفرنسي: **«فكر جيداً في وراثتك العرش، فأبوك رجل عجوز، قلق ومهدد، فكر في مصر الغنية أكثر مما تفكر في شبه جزيرة المورة اليونانية التي تعمل على تحويلها إلى صحراء».**

وانتهت المناقشة بالاتفاق على هدنة لمدة عشرين يوماً. وأرسل ابراهيم باشا كتابين إلى السلطان محمود وإلى أبيه محمد علي باشا، يستشيرهما في الموقف الذي يجابهه، وتعهد بعدم إخراج اسطوله من نافاران خلال فترة الهدنة الى عرض البحر. وكانت هذه الهدنة بحرية فقط، لأن المعارك ظلّت محتدمة على البر اليوناني، وبخاصة في مسينا وفي

أركاديا. ولم يكن الأسطول الصليبي المحتشد أمام نافاران بحاجة لسبب حتى يبدأ العدوان، وقد أكمل استعداداته. إلا أن قائده فضل ابتداع هذا السبب نظراً لعدم إعلان الحرب على الدولة العثمانية، فتقدم اسطول يوناني صغير بقيادة اللورد الانكليزي (كوكرين) ودخل ميناء باتراس فهدد بذلك قلعة (ڤاسيلادي) القريبة من مدينة (ميسولونجي). وما إن علم ابراهيم باشا بهذا الاستفزاز المثير حتى اعتبره بمثابة انتهاك للهدنة - وكان هو كذلك - وأصدر أمره بأن تقلع من ميناء نافاران بارجتان وفرقاطة ونقيرتان وبعض الحراقات، وعهد بقيادتها لأمير البحر (بترونابيك) وحدد له مهمته بالاقتراب من الميدان، وطرد السفن الحربية التي يقودها (كوكران). وكان هذا هو بدقة ما ينتظره (الأميرال كودرنغتون) وما يتوقعه، فأسرع لاعتراض سبيل هذه القوة البحرية قرب رأس (بابا). رغم أنها كانت متوقفة تنتظر هبوب الرياح الموائمة لأشرعتها حتى تدخل خليج (ليبانت). ونقل الأميرال كودرنغتون تعليماته إلى قائد القوة البحرية التركية (بترونابيك) وأفهمه بوجوب احترام الهدنة، وأمره بالعودة من حيث أتى. وتأكيداً لانذاره، أطلقت سفنه بعض القذائف من فوق رؤوس البحارة المصريين والأتراك. فما كان من قائد القوة (بترونابيك) إلا أن رجع إلى ميناء نافاران وهو يحتدم غيظاً لهذا الاستفزاز الوقح الذي حرمه من حرية العمل العسكري، في الوقت الذي كانت فيه القوة اليونانية بقيادة اللورد الانكليزي (كوكرين) تمارس عملها بحرية تامة، وكأنها لا علاقة لها بشروط الهدنة.

انضمت إلى السفن الانكليزية والفرنسية - قرب ميناء زنطة - قوة بحرية روسية ضمت أربع بوارج وأربع فرقاطات وذلك يوم ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٤٣ هـ = ١٤ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٨٢٧ م. حتى إذا ما كان ظهر يوم ٢٠ تشرين الأول - اكتوبر - هبّت ريح ملائمة، فدخل الأسطول الصليبي المشترك خليج نافاران، ورابط فيه، وأنذر الأتراك والمصريين انذاراً شديد اللهجة، بالانسحاب والعودة الى موانىء بلادهم الأصلية. وكان (كودرنغتون) يتقدم في الطليعة في سفينة قيادته (البارجة آسيا ذات الأربعة وثمانين مدفعاً) وفي أثرها البارجتان آلبيون وجنوا وفرقاطتان. وكان في مؤخرته قائد الأسطول الفرنسي الأميرال دوريني على متن سفينة

قيادته (سيرين) التي كانت تواكبها البوارج سيبيون وترايدن وبرسلاو والفرقاطة آرميد. وسار وراءه الأميرال الروسي (هايدن) على متن سفينة قيادته البارجة آزوف، تتبعه ثلاثة بوارج وأربع فرقاطات.

وهكذا حشرت في خليج نافاران سفن الأساطيل الصليبية كافة. ووقفت في مواجهة مائة وعشرين سفينة حربية ـ بين تركية ومصرية ـ كانت قد توقفت منذ الثامن من أيلول ـ سبتمبر ـ وعلى متنها خمسة آلاف مقاتل مع أسلحتهم وذخائرهم بهدف احتلال جزيرة هيدر اليونانية.

وكان هذا الاسطول الإسلامي، قد انتظم على شكل هلال وقد ضم ثلاث بوارج كبيرة وبارجة مسطحة وست فرقاطات وسبعاً وعشرين نقيرة ـ سفينة ـ وسبعاً وعشرين حراقة وسفن نقل عديدة. وكان هذا الأسطول مسلحاً بحوالي ١٩٦٢ مدفعاً مقابل ١٢٩٤ مدفعاً تحملها سفن الأساطيل الصليبية. ولكن المدافع التركية ـ المصرية، كانت موزعة على سفن من نوعية أدنى، وعاجزة عن التصدي للبوارج الأوروبية ذات الطوابق الثلاث وسواها من الفرقاطات الضخمة. وكان يدافع عن كل طرف من طرفي الهلال ـ لتشكيل الأسطول الإسلامي ـ قوة من ثلاث حراقات، تحتل موقعاً مناسباً. كما كان مدخل الخليج الذي لا يزيد عرضه على ميل واحد، محصناً من طرف نافاران. بقلعة حصينة مع بطارية مدفعية احتلت مربضها عند رأس جزيرة سفكتريا. وكان الجنود المسلمون في وضع الاستنفار.

دخلت بارجة قائد الأسطول المشترك (آسيا) ميناء نافاران في الساعة الثانية ظهراً، متجاهلة وجود البطاريات العثمانية الصامتة. وألقت مراسيها إلى جانب سفينة قائد الأسطول الإسلامي، الذي اشتهر بكفاءته (الأميرال حسن بيك). وحذت كل السفن البريطانية حذوها. ومن ثم توقفت البارجة الفرنسية سيرين على مرمى رصاص المسدس من أول فرقاطة إسلامية في خط الدفاع، وهي الفرقاطة ايزانيا المزودة بأربعة وستين مدفعاً والتي كانت هي سفينة القيادة للأميرال (حسن بيك).

بدأت المعركة عندما أطلقت حراقة مصرية قذيفة قتلت ضابطاً بريطانياً ضمن

قارب تابع للفرقاطة (دارماوث). فردت الفرقاطة الانكليزية بنيران كثيفة. وحاول الأميرال (ريني) على حد زعمه - السيطرة على الموقف، بأن خاطب الأميرال حسن بيك بمكبرات الصوت. ولكن البارجة ايزانيا ردت بطلقتي مدفع أودت بحياة أحد بحارته. كما حاول كودرنغتون - على حد زعمه أيضاً - تجنب المعركة فأرسل زورقاً لمفاوضة ابراهيم باشا، وأمره بإيقاف إطلاق النار. ولكن قنبلة قتلت البحار الانكليزي الذي كان فوق المركب المذكور. وهنا امتد لهيب المعركة، وتحول خليج نافاران إلى جحيم بسبب كثافة التراشق وتلاحم السفن. وبينما كان الروس منهمكين في التقرب لاحتلال مواقعهم المحددة لهم في تنظيم المعركة، سقطت سفنهم تحت وابل من نيران البطاريات الساحلية والقلاع التي كانت تستهدف البارجتين الفرنسيتين: ترايدن وبرسلاو. وعندها خاضت سفن الحلفاء تم التخطيط لها بإحكام، وتم تنفيذها بانضباط تام وخبرة كبيرة، فضلاً عن تنسيق كامل للتعاون بين بعضها البعض. ولم تستمر المعركة طويلاً، ففي الساعة الخامسة مساء (١٧٠٠) كانت معظم سفن الأسطول العثماني - المصري قد تعرضت للدمار، بعد أن حارب رجاله بكفاءة عالية وشجاعة نادرة، فلم يستسلم أي قائد - قبطان - بل عمل الكثيرون على تدمير سفنهم وإغراقها. وقفز الذين بقوا على قيد الحياة من سطح سفنهم إلى الماء، لبلوغ الشاطىء سباحة. أما سفينة القيادة العثمانية (ايزانيا) فقد اشتبكت مع نظيرتها الفرنسية (سيرين) وتعرضت لتدمير شديد أطاح بصواريها، واحترقت، وقفز قائدها حسن بيك مع ٥٦٠ من رجاله في البحر، وسط انفجارات مروعة، وحطام سفن محترقة، أحاطت بسفينة الأميرال دوريني، والتي تمكنت من تدمير حراقة تركية وسفينة حربية صغيرة، ونالها الحريق الذي أمكن السيطرة عليه، مثلما تعرضت لهجوم قوات تركية، كلفها تحطيم عدد من صواريها، فضلاً عن ست قذائف حطمت كل قوارب النجاة فيها. وأثناء ذلك تعرضت بارجة الأميرال الانكليزي الى نيران تركية شديدة أطاحت بصاريها الرئيسي، واقتلعت عدداً من مدافعها. كما لم تنج البارجة الروسية (آزوف) من أضرار، فقد احترقت معظم أشرعتها، وسقطت أكثر من خمسين قذيفة على سطحها، وبقرت سبع منها مجنّبتها. أما البارجة الفرنسية (سيبيون) فقد تعرضت لهجوم حراقة عثمانية كادت

ترسلها إلى قاع الخليج، وجنحت بصورة خطيرة نحو البارجة (دفنة) لولا إشارة استطاعت أن تحرفها عن مجموعة من السفن التركية. كما حوصرت الفرقاطة الفرنسية (أرميد) من قبل عدد من السفن الإسلامية، إلا أنها تملصت من الحصار.

التهم الحريق الأشرعة وحطام السفن الجانحة في سائر أرجاء الخليج. وظهرت صورة مرعبة على سطح البحر في خليج نافاران، الذي تحول الى صفحة محترقة تتوهج منها ألسنة اللهب وسط سحب الدخان الكثيفة والتي كانت تتمزق في وسطها أعمدة الشرر، قاذفة معها أنقاض السفن والجثث المشوهة للبحارة، وشهد هذا المنظر رجال البحر الذين نجوا بأنفسهم، ومعهم الجند، الذين كانت تعتصر قلوبهم مشاعر الحزن والغضب. وكانت السماء صافية الأديم، وقد ارتسمت في أجوائها صورة كئيبة عن آخر معركة بحرية كبرى خاضتها البحرية العثمانية الإسلامية. وكانت بدورها آخر معركة خاضتها السفن ذات الصواري والأشرعة.

غربت شمس يوم ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٤٣ هـ (١٩ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٨٢٧ م) وغرب معها وجود الأسطول العثماني ـ المصري.
واستطاعت الأساطيل الصليبية لدول الروسيا وانكلترا وفرنسا تدمير مائة سفينة حربية إسلامية ـ ما بين تدمير كامل أو غرق ـ. فكانت المعركة عبارة عن عملية إبادة منظمة ومتعمدة، في حين جنحت البقية الباقية من فلول الأسطول الإسلامي الى الساحل، أو أحرقها بحارتها عن عمد حتى لا تقع غنيمة سهلة ورخيصة في قبضة المعتدين. وفقد العثمانيون والمصريون ستة آلاف قتيل وألف جريح. مقابل ١٧٥ قتيل من الصليبيين: حيث خسر الفرنسيون ثلاثة وأربعون بحاراً ـ منهم عشرون قتلوا على سطح البارجة سيرين ـ بالإضافة إلى عشرين جريحاً. وخسر الانكليز ثلاثة وستون قتيلاً ومائة وتسع وعشرون جريحاً. أما الروس فكانت خسائرهم ٥٩ قتيلاً و١٤١ جريحاً.

أخذت سفن الاسطول الصليبي المشترك بالانسحاب بعد خمسة أيام من المعركة فأبحرت السفن الفرنسية نحو ميناء مرسيليا وميناء طولون، في حين تم سحب السفن

الانكليزية والروسية إلى أحواض جزيرة مالطا لاصلاحها. ونقل الأميرال الفرنسي دوريني مقر قيادته الى البارجة ترايدن والتي لم تتضرر كثيراً، حتى يبقى في البحر الأبيض المتوسط لمواجهة كل احتمال. وعملت الحكومة الفرنسية - فيما بعد - على مكافأته فعينته وزيراً للحربية، ومنحه ملك بريطانيا (وسام الحمام) كما كافأه قيصر الروسيا بالوشاح الماسي من رتبة (القديس الكسندر نيوسكي).

أثارت معركة نافاران ردود فعل متناقضة في الغرب، وعكست صحافته وجهات النظر المتضادة والمختلفة. فقد أذهلت شدة (تظاهرة القوة) عقول الكثيرين، وزاد من بشاعة هذه التظاهرة ما رافقها من قسوة بالغة في سفك الدماء، ومن تطرف عنيف في تدمير البحرية الإسلامية. وتظاهرت الحكومة البريطانية بالاستجابة للانتقادات الموجهة إليها، فاستدعت الأميرال كودرنغتون الى لندن للدفاع عن موقفه. ثم تجاوزت تصرفه، وعينته قائداً للبارجة (كنال فليت).

استقبلت الدولة العثمانية بذهول أكبر أنباء معركة نافاران، لأنها وقعت بدون إعلان حرب، وذلك خلافاً لما جرت عليه العادة - حتى ذاك الوقت - بين الدول المتمدنة والمتحضرة، وأرسل السلطان محمود بياناً الى سفراء الدول الثلاث، احتج فيه على هذا العمل العدواني والمخالف للقوانين الدولية، وطلب فيه أن تمتنع هذه الدول امتناعاً نهائياً عن التدخل في شؤون الدولة العثمانية - وأن تدفع له تعويضاً عن الخسائر التي نجمت عن تدمير السفن العثمانية. فلم يجب السفراء على هذا البيان، وعملوا على قطع علاقاتهم مع الدولة، وأسرعوا لركوب السفن (في ٨ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٨٢٧ م) وفي ١٨ منه، **نشر السلطان بياناً عاماً (خط شريف) جرى تعميمه على كافة الولايات، أظهر فيه النوايا السيئة لكافة الدول عامة - وللروسيا منها بصورة خاصة - تجاه الدولة الإسلامية الوحيدة - الدولة العثمانية -. وأكد للمواطنين أن الباعث على هذا العدوان هو الدين لا السياسة. وختمه بحض المسلمين وتحريضهم على الجهاد، دفاعاً عن الدين وأوطان المسلمين. فأظهرت الروسيا غضبها لذلك، وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية في ١١ شوال سنة ١٢٤٣ هـ (٢٦ نيسان - ابريل - سنة ١٨٢٨ م).**

عملت فرنسا على انزال جيش ضخم في اليونان في ١٧ صفر سنة ١٢٤٤ هـ = ٢٩ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٨٢٨ م بقيادة الجنرال (ميزون) لإجلاء القوات الإسلامية عن اليونان، وتحقيق استقلال اليونان. وكان ابراهيم باشا قد أدرك عمق التجربة التي عاشها على أرض اليونان، وعرف قدرة الدول المتحالفة وسياساتها تجاه الدولة العثمانية، فاتفق مع الفرنسيين على الانسحاب من موره، والرجوع إلى مصر على ما بقي من السفن المصرية، وذلك بعد أن تلقى أمراً من والده ـ محمد علي باشا ـ بذلك. وشرع في تنفيذ هذا الانسحاب اعتباراً من يوم ٢٦ صفر ـ ٧ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ولم يترك إلا ألفاً ومائتي جندي للمحافظة على مودون وكورون ونافاران، ريثما يتم تسليمها للقوات العثمانية. وكانت القوات الفرنسية تسرع للانتشار في كل مكان تنسحب منه القوات المصرية.

ولم تلبث الدول الثلاث: الروسيا وانكلترا وفرنسا أن عقدت مؤتمراً في لندن (بتاريخ ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ هـ = ١٦ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٨٢٨ م) للاتفاق على تسوية المسألة اليونانية، ودعيت الدولة العثمانية لحضوره، غير أنها امتنعت عن إرسال مندوب عنها ليمثلها في هذا المؤتمر، وذلك حتى لا يعتبر ذلك إقراراً منها على ما يتم الاتفاق عليه، واستنكاراً لما قامت به الدول المشتركة في المؤتمر من تقديم المساعدة لليونانيين ضد الدولة العثمانية.

غير أن امتناع الدولة العثمانية عن الاشتراك في مؤتمر لندن، لم يمنع الدول الثلاث عن الاجتماع في الموعد المحدد، حيث اتفق المندوبون على استقلال موره وجزائر سكلاده ـ الواقعة الى الشرق من شبه جزيرة موره ـ وتكوين حكومة مستقلة لحكمها برئاسة أمير مسيحي تختاره الدول الثلاث ويكون تحت حمايتها. وتقرر أيضاً أن تدفع الحكومة اليونانية للدولة العثمانية جزية سنوية قدرها خمسمائة ألف قرش. ورفضت الدولة العثمانية مقررات مؤتمر لندن والتي اتخذتها دول لا علاقة لها فيما يقع بين دولة وبين اقليم من أقاليمها. **وانصرفت لمحاربة روسيا، ومتابعة أعمال الإصلاح الداخلي والتي كان من أهمها (إلغاء الإنكشارية).**

كان السلطان محمود يتابع باهتمام الأعمال القتالية في اليونان، حيث أكدت له

التجارب المتتالية أفضلية الأنظمة والأساليب التي تتبعها الجيوش الأوروبية وتعمل على تطبيقها. كما كانت الأعمال الرائعة التي اضطلعت بها القوات المصرية النظامية في شبه جزيرة مورة، وما أنجزه ابراهيم باشا من انتصارات على اليونانيين، بمثابة برهان ثابت على ضرورة القيام بالإصلاح العسكري. وتنفيذ المشروع الذي لم يتمكن السلطان سليم من تنفيذه. فعمل على عقد اجتماع لحكام الدولة وامرائها وكبار قادة الإنكشارية ـ في منزل المفتي في أوائل سنة ١٢٤١ هـ = ١٨٢٦ م. وترأس الصدر الأعظم (سليم محمد باشا) هذا الاجتماع. فعمل على اجراء عرض سريع لما وصلت إليه تنظيمات الإنكشارية من الضعف والانحطاط وانهيار أسس الانضباط، وانعدام الطاعة والانقياد للرؤساء والقادة حتى صارت من أكبر عوامل ضعف الدولة العثمانية بالمقارنة مع ما وصلت إليه الدول الأوروبية من التقدم والتطور، ثم أظهر ضرورة تطبيق النظام العسكري على كتائب الإنكشارية التي ظهر أنه من المحال عليها في وضعها الراهن مجابهة الجيوش الأوروبية النظامية. وأظهر الحضور قناعتهم بضرورة إصلاح الجيش. فنهض أمين سرّ الصدر الأعظم وتلا عليهم مشروعاً من ستة وأربعين بنداً ذكر فيها بكل وضوح ما هو مطلوب تنفيذه من الاصلاحات. ووافق المجتمعون على المشروع، وتم تحرير محضر للجلسة حمل تواقيع جميع الحاضرين، حتى ضباط الإنكشارية. وأفتى المفتي بجواز العمل بها شرعاً، ومعاقبة من يعارض في تنفيذها. ثم جرت قراءة المشروع على جميع ضباط الإنكشارية، فأقروا ما جاء فيه. غير أن موافقتهم عليه لم تكن إلا ظاهرية، لكسب الوقت من أجل الاعداد لاحباطه، إذ لم يكد يبدأ تدريب الضباط بإشراف الخبراء الذين تمت الاستعانة بهم من الافرنج، حتى بدؤوا في التحضير للثورة وإعلان العصيان، وتمكنوا من استثارة بعض الرعاع، ومحبي الاضطراب والفوضى والشغب، وتعرض بعضهم للجند في وقت التدريب (يوم ٨ ذي القعدة سنة ١٢٤٠ هـ = ٢٤ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٢٦ م).

فأصدر السلطان أمره بمعاقبة كل من يتعرض لهم بالقتل. ولذا تجمع المتعصبون في مساء ذلك اليوم، وقرروا القيام بالعصيان. وكان السلطان في سراي بشكطاش، فحضر على الفور إلى مقر الحكومة (السرايا) وجمع العلماء،

وأعلمهم بما قرره الإنكشارية، فاستنكروه، وشجعوا السلطان محمود على المقاومة. فاستدعى ألوية المدفعية التي نظمها عقب توليته. واستعد لقتال المتمردين. وأخرج الراية النبوية الشريفة - التي كان يتم إخراجها عند الخروج لقتال الكفار - في صباح يوم الجمعة ٩ ذي القعدة = ٢٥ حزيران - يونيو - وسار بجنود المدفعية تتقدمه الراية إلى ساحة (آت ميداني) حيث كان الثائرون في حالة هياج شديد. وتبعه كثير من العلماء والطلبة.

وما هي إلا فترة وجيزة حتى أحاطت المدفعية بالميدان، واحتلت جميع المرتفعات المشرفة عليه، وسلطت فوهاتها على الإنكشارية، وانطلقت مقذوفاتها من كل اتجاه. فخرج جميع جند الإنكشارية، وتوجهوا نحو المدافع لمهاجمتها والاستيلاء عليها، ولكن مقذوفات المدافع مزقت تجمعاتهم. شرّ ممزق. فحاولوا العودة للتجمع في ثكناتهم، غير أن مقذوفات المدفعية كانت قد دمرتها وأشعلت فيها النيران. فلما كان اليوم التالي أصدر السلطان محمود مرسوماً (فرماناً) بإلغاء تنظيم الإنكشارية وإزالة اسمهم وشاراتهم، وإبطال ملابسهم واصطلاحاتهم، من جميع أقاليم الدولة العثمانية، ونودي بذلك في الشوارع. وصدرت الأوامر الى جميع الولايات بالبحث عن كل من بقي منهم وإعدامه أو نفيه إلى أطراف البلاد حتى لا تبقى منهم باقية. ومن ثم شرع السلطان محمود في إعادة تنظيم الجيوش، وعين لجنة من كبار الوزراء لتطبيق هذه الاصلاحات وتنفيذها، وعين (حسين باشا) الذي اضطلع بالعبء الأكبر في إبادة الإنكشارية، قائداً عاماً للجيش. وبذل السلطان ومستشاريه جل اهتمامهم لتطوير الجيش الجديد، فلم تمض السنة حتى أمكن تنظيم عشرين ألفاً، وجرت الاستعدادات لرفع هذا العدد حتى مائة وعشرين ألفاً في السنة التالية.

غير أن الروسيا لم تترك للدولة العثمانية فرصة لإكمال تنظيم قواتها والمضي قدماً في تنفيذ إصلاحاتها، إذ أنها بمجرد إعلانها الحرب على الدولة العثمانية في ١١ شوال سنة ١٢٤٣ هـ = ٢٦ نيسان - ابريل - سنة ١٨٢٨ هـ - أمرت جيوشها التي كانت منتظرة ومتأهبة على الحدود، باجتياز نهر (بروث) الذي كان يفصل بين حدود الدولتين، واحتلت مدينة (ياش) عاصمة البغدان، ولم

تلبث أن دخلت عاصمة الأفلاق (بـوخـارسـت) يـوم ٢٨ ذي القعـدة سنـة ١٢٤٣ هـ = ١٣ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٢٨ م) .

وعملت القوات الروسية على إلقاء القبض على حاكمي ولايتي الأفلاق والبغدان، وقامت بتعيين مندوبين عنها لإدارة الولايتين. ثم اجتاحت الجيوش الروسية البلاد العثمانية حتى نهر الدانوب (الطونة). واحتلت عدة مدن على ضفتي الدانوب، واجتازته بعد اشتباكات ثانوية. ثم حاصرت مدينة (ڤارنا) براً وبحراً، لعدم وجود سفن عثمانية تحميها من جهة البحر ـ بعد معركة نافاران ـ. وحضر القيصر نقولا ذاته للإشراف على الحصار، ثم تولى قيادة جيش ضخم لمحاصرة القائد الأعلى العثماني ـ حسين باشا ـ الذي كان مقيماً في (مدينة شوملة) واحتل مدينة (اسكي استانبول) تمهيداً لعزلها ومحاصرتها. ولكنه لم يلبث أن رفع عنها الحصار، بسبب المقاومة الضارية والمنظمة للجيش العثماني الجديد، واكتفى بحشد كل قواته حول (ڤارنا). ولكـن أمير البحـر ـ قبودان باشا ـ (عزت محمد) استطاع إمداد الحامية المدافعة عن فارنا، عن طريق البحر، رغماً عن سيطرة السفن الروسية على البحر، ودخل هو أيضاً إليها، وتولى قيادة الدفاع عنها، حتى كاد اليأس يداخل القيصر نيقولا من إمكان احتلالها، لولا خيانة أحد القادة (واسمه يوسف باشا). عمل على تسليم المدينة للروس في أول ربيع الثانـي سنة ١٢٤٤ هـ (١١ ـ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٧٢٨ م). والتجأ إلى بلادهم فراراً من العقاب، وليتمتع بثمرة خيانته.

تابعت القوات الروسية أعمالها القتالية على جبهة آسيا، واستطاعت احتلال عدد من القلاع والحصون التي كان من أشهرها قلعة (قارص). ثم توقف القتال بسبب اشتداد قسوة البرد، وتراكم الثلوج، وبسبب حاجة الروس لإعادة تنظيم قواتهم، فقد كانت نتائج الحرب أقل بكثير مما كانوا يتوقعون، نتيجة الكفاءة العالية التي أظهرتها قوات الجيش النظامي العثماني. وهذا ما أكده سفير الروسيا بباريس (بوتزودي بورجو) الذي كتب رسالة في تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٨٢٨ م. جاء فيها: **« لقد عانت القوات الروسية من مقاومة الجيوش العثمانية الجديدة، ما لم تعرفه من قبل في**

قتالها مع الإنكشارية. ولو تأخرت الروسيا في إعلان الحرب على الدولة العثمانية سنة واحدة، لما استطاعت تحقيق النتائج التي حققتها في هذه السنة».

غير أن قوات الجيش العثماني الجديد، كانت قليلة جداً في عددها بالمقارنة مع الجحافل الروسية الضخمة، ولهذا فعندما استؤنف القتال في ربيع سنة ١٨٢٩ م. كان الفوز غالباً للجيوش الروسية، وذلك رغم ما أظهره القادة العثمانيون من الكفاءة الفذة في إدارة الحرب، ورغم ما أظهره جند الجيش الجديد من الشجاعة. فتمكنت الجيوش الروسية بعد عبور نهر الدانوب من اختراق جبال البلقان، ودمرت في طريقها المقاومات العثمانية حتى وصلت إلى مدينة (أدرنة) فاحتلتها عنوة. وعندها لم يبق أمامها عائق يوقفها عن التقدم إلى مدينة (الآستانة). وكانت سياسة انكلترا - خاصة - ومعها فرنسا وبقية الدول الأوروبية، ترغب في إضعاف الدولة العثمانية ومنعها من التقدم والتطور، ولكن مع بقائها عقبة في مواجهة الروسيا، وحاجزاً لمنعها من الوصول الى البحر الأبيض المتوسط. ولهذا فعندما استولت الروسيا على أدرنة، هبّت الدول الغربية، وألقت بثقلها ضد الروسيا - سياسياً - وبدأت باجراء المباحثات بين الدولتين المتحاربتين بواسطة - بروسيا - **إلى أن تم عقد الصلح - بموجب معاهدة أدرنة - التي تم التوقيع عليها في ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٥ هـ = ١٤ أيلول - سبتمبر - سنة ١٧٢٩ م.**

كان من أهم ما تضمنته معاهدة أدرنة، أن يبقى نهر البروث هو الحد الفاصل بين الروسيا والدولة العثمانية، على نحو ما كان عليه قبل الحرب، وأن تتنازل الدولة العثمانية للروسيا عن مصبات نهر الدانوب وما حولها من الأراضي. وعن وادي الخور والقلعة التي به، في حدود الأناضول، لتكون حاجزاً يمنع الاتصال بين الدولة العثمانية وقبائل الجركس المسلمة والمستقلة، وذلك تمهيداً لاستيلاء الروسيا على بلاد هذه القبائل الجركسية. وأن يكون للروسيا حق الملاحة ما بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط - بما في ذلك حقّ المرور من مضيقي البوسفور والدردنيل بدون التعرض لأي تفتيش من قبل موظفي الدولة العثمانية. وأن تعطي الدولة العثمانية إلى تجار الروسيا الذين أصابهم ضرر بسبب الحروب تعويضاً مالياً قدره ستة عشر مليون

فرنك. وأن يكون تعيين أمراء ولايتي الأفلاق والبغدان لمدة حياتهم، وعدم عزلهم، إلا لأسباب قوية، وبموافقة الروسيا، وأن تمنح ولاية الصرب الامتيازات التي تضمنتها معاهدة (آق كرمان). أما بخصوص اليونان، فقد وافق السلطان محمود على كل ما جاء في اتفاق لندن، والذي تم ابرامه بين الدول الثلاث سنة ١٧٢٧ م. وأن يعين بعد اتمام الصلح مندوباً مفوضاً من قبله للاتفاق مع مندوبي الروسيا وفرنسا وانكلترا على حدود الدولة اليونانية الجديدة، التي شكلتها الدول الصليبية لاضعاف الدولة الإسلامية الوحيدة.

أضيف إلى معاهدة أدرنة ملحق حدد فيه مبلغ التعويض الذي اتفق على دفعه للتجار الروس ـ على مدى أربع سنوات ـ. وأن تدفع الدولة العثمانية للروسيا مبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني ـ انكليزي ـ تعويضاً حربياً يتم دفعه على عشرة أقساط سنوية متساوية، وأن تبقى الجيوش الروسية في الممالك العثمانية، ثم تنسحب منها تدريجياً، فتبدأ بالجلاء عن مدينة أدرنة بعد دفع القسط الأول. وترجع الى ما وراء جبال البلقان بعد دفع القسط الثاني، ثم إلى ما وراء نهر الدانوب بعد دفع القسط الثالث، وتنسحب من إمارة البلغار، ولا تتخلى تماماً عن ولايتي الأفلاق والبغدان إلا بعد دفع آخر قسط، أي بعد عشر سنوات، **وأن يتم إخراج جميع المسلمين من الأفلاق والبغدان وسواهما بعد ثمانية عشر شهراً، على أن يسمح لهم ببيع عقاراتهم وممتلكاتهم. وأعلنت الدولة العثمانية التصديق على ما ورد من بنود في اتفاقية لندن يوم ٧ ذي الحجة سنة ١٢٤٥ هـ = ٣٠ أيار ـ مايو ـ سنة ١٨٣٠ م.**

لم تكتسب الروسيا من الدولة العثمانية ـ وفقاً لبنود معاهدة أدرنة ـ مناطق جغرافية جديدة، غير أنها فرضت عليها من القيود ما يكفل بإضعاف مقاومتها، وما يحرمها من تطوير قدراتها القتالية أو بناء قدرة بحرية جديدة عوضاً عن تلك التي تم تدميرها في نافاران. فقد كانت الغرامات المالية ـ الحربية التي فرضتها الروسيا على الدولة العثمانية ثقيلة إلى درجة مذهلة لاسيما وأنها جاءت في مرحلة كانت فيها الحروب المستمرة على الجبهة الخارجية قد اعتصرت ما بقي من الموارد في خزانة الدولة. ولقد

زاد من ثقل هذه الغرامات سلخ أقاليم الصرب والأفلاق والبغدان عن الدولة العثمانية، بالإضافة الى احتلال القوات الروسية لبلاد الدولة العثمانية.

سار السلطان محمود في تنفيذ خطة الإصلاح الداخلي رغم هذه الاحباطات جميعها، ورغم العوائق كلها. وعمل بعزم وتصميم دونما تعب ولا نصب، فأبطل طوائف القوات غير النظامية (مثل السلاحدارية والعلوفه جيه وسواهما) وصار الجيش كله مؤلفاً من الجند النظاميين والمسلحين بأفضل الأسلحة. وألغى جميع الامتيازات السابقة. ولم يلتفت الى المقاومات التي كانت تعترض سبيله والتي كان ينظمها المتضررون من التنظيمات الجديدة. وأنزل العقاب الصارم بكل من حاول احباط جهود الاصلاح. حتى أنه لما رأى جماعة (البكطاشية) التي كانت تدعم الإنكشارية، تحاول استعمال نفوذها المعنوي لاستثارة الجماهير وتحريضها، أصدر أمره بإلغائها ومصادرة جميع تكاياها، فألغيت، وشتت رجالها في جميع أطراف الدولة، وقتل ثلاثة من كبار قادتها بناء على فتوى شرعية.

ظنّ السلطان محمود، وهو في غمرة حماسته لخطة الإصلاح، أنه قد يمكن التخفيف من حدة الحقد الصليبي، إذا ما أخذ بظواهر الحضارة الغربية، وإذا ما عمل على تغيير العادات والتقاليد، فاستبدل العمامة بالطربوش الرومي، وأخذ باللباس الغربي وأمر بأن يكون هو الزي الرسمي للمدنيين والعسكريين. ووضع وساماً أطلق عليه اسم (وسام الافتخار).

ثم قام بجولة في إمارات الدولة الأوروبية لاستطلاع أحوالها، ودراسة أمورها ميدانياً - على الطبيعة - ومعرفة مشكلاتها وما يشتكي منه المواطنون ويتذمرون. وعمل على إعادة تنظيم المدارس العسكرية - وخاصة مدارس المدفعية - كما أسس مدرسة حربية لتخريج الضباط على نحو مماثل للمدرسة الحربية الفرنسية (سانت سير) ★.

(★) مدرسة سانت سير: (SAINT-CYR-L'ECOLE) بلدة في مقاطعة سين و - واز (SEINE ET OISE) في دائرة فرساي من ضواحي العاصمة باريس. وبها المدرسة التي أسسها الملك لويس الرابع عشر سنة ١٦٨٥م، لتكون منزلاً لتعليم ٢٥٠ بنتاً من بنات الأشراف الفقراء، في السنة، ثم حولها =

كان من نتائج معركة (نافاران) أيضاً، وتدمير الأسطول العثماني، ضعف الاتصال مع أقاليم المغرب العربي - الإسلامي (المغرب والجزائر وتونس) .
وكانت انكلترا قد أفادت من ظروف حروب الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية لتجريد فرنسا من معظم ممتلكاتها فيا وراء البحار. فأخذت بعد عودة الملكية إليها بالتطلع للتعويض عن خسائرها وذلك بالحصول على مستعمرات جديدة، استجابة لمتطلبات الثورة الصناعيـة وكانت سيطرة بريطانيا على خوانق البحر الأبيض المتوسط باستيلائها على جبل طارق وجزيرة مالطا وهيمنتها على مصر، تشكل حافزاً إضافياً لاحتلال موقع مهيمن على البحر الأبيض المتوسط، لاسيا وأن فرنسا تمتلك قواعد بحرية ولها جبهة ساحلية واسعة على البحر الأبيض المتوسط، بينما لا تمتلك بريطانيا مثل هذه الجبهة. فهي دخيلة على المنطقة، بينما كانت فرنسا تعتبر نفسها صاحبة حق في التوسع على حساب ما حولها. وإذا كانت الروسيا قد وسعت حدودها على حساب الدولة العثمانية، فإن باستطاعة فرنسا السير على هذا النهج أيضاً.

وبالإضافة إلى ذلك كله، فقد عادت الملكية إلى فرنسا لتتربع على أنقاض مخلفات الثورة الفرنسية. ولهذا فقد كانت تتطلع لإحراز انتصارات خارجية تسمح لها بممارسة ضغوطها على الجبهة الداخلية لاخماد نار البركان المتفجر، والذي جعل عرش الملكية الفرنسية يترنح تحت وطأة المعارضة المتصاعدة بحيث أن اشتراك فرنسا في معركة (نافاران) لم يخفف من حدة المقاومة ضد الاجراءات الظالمة التي اتخذها ملك فرنسا (شارل العـاشر)[1] ضد الحريات - وخاصة الحرية السياسية والصحافية - فأخذ

= نابليون بونابرت سنة ١٨٠٨ م إلى كلية حربية لتخريج الضباط - برتبة ملازم - ودمرت في سنة ١٩٤٠ - ١٩٤٤ م. فنقلت مؤقتاً إلى كوتكيدام (COTQUIDAM) سنة ١٩٤٧ م إلى أن أعيد إصلاحها.

(١) شارل العاشر: (CHARLES-X) ملك فرنسا - من مواليد فرساي (١٧٥٧ - ١٨٣٦ م) وهو حفيد الملك لويس الخامس عشر، وشقيق لويس السادس عشر ولويس الثامن عشر والذي خلفه على عرش فرنسا سنة ١٨٢٤ م. عرف بمزاجه المتقلب، وحرم نفسه من دعم الشعب الفرنسي بسبب القوانين الرجعية التي أصدرها، وبسبب اعتماده على (الجزويت) المتعصبين، مما أدى في النهاية، وبعد سلسلة من الاضطرابات في جهاز الحكم، إلى قيام ثورة ٢٥ تموز - يوليو - سنة =

شارل العاشر ـ وحكومته ـ في التطلع لتحقيق نصر خارجي، ووقع الاختيار على (الجزائر) لتكون مركز استقطاب الجهد الاستعماري ـ الصليبي ـ. والمعروف أن فرنسا كانت قد استدانت مبالغ ضخمة من الجزائر، ثمناً للقمح وسواه مما كانت تحتاجه أثناء حملة نابليون على مصر ـ خاصة ـ. وكان مؤتمر ڤيينا قد اتخذ في جملة مقرراته (سنة ١٨١٥ م) قراراً بإلغاء القرصنة البحرية وإلغاء الرق. ولم تعترف الجزائر بهذا القرار، نظراً لقيام أوروبا بممارسة ما هو مضاد له على نطاق أوسع (تحت اسم الاستعمار). وهكذا ـ وكما بات معروفاً ـ فقد كان باستطاعة فرنسا افتعال أي سبب للعدوان على الجزائر، وجاء قنصل فرنسا (المسيو دوفال) بهذا السبب، إذ أنه تصرف خلال إحدى مقابلاته لوالي الجزائر (**حسين باي**) تصرفاً مهيناً وبعيداً عن قواعد اللياقة الديبلوماسية مما حمل (حسين باي) على التلويح بالمنشة التي كان يحملها بيده في وجه القنصل الفرنسي. وأمسكت الحكومة الفرنسية بهذا السبب الذي بات معروفاً في عالم الديبلوماسية باسم (**منشة الداي**) تعبيراً عن اصطناع الأسباب الواهية لإشهار الحرب، **وقررت فرنسا احتلال الجزائر في ١٣ شعبان سنة ١٢٤٥ هـ (٧ شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٣٠) ووجهت جيشاً من ثمانية وعشرين ألفاً من مقاتليها مع أسطول من مائة سفينة، وثلاثة سفن تحمل سبعة وعشرين ألف جندي بحري، للقيام باحتلال الجزائر، التي كان الأسطول الفرنسي يحاصرها منذ سنة تقريباً بحجة تنفيذ قرار مؤتمر ڤيينا بمنع القرصنة.**

حاولت إنكلترا إبعاد فرنسا عن منازعتها نفوذها في البحر الأبيض المتوسط، فلم تجد وسيلة أفضل من تقديم النصح للسلطان محمود بالتساهل مع فرنسا، وتقديم ما تطلبه من التعويضات، والايعاز إلى عامل الجزائر بالاستجابة لمتطلبات فرنسا، ووافق السلطان محمود على الأخذ بهذه (الموعظة) نظراً لعدم تمكنه في تلك الفترة بالذات من اتخاذ إجراء آخر، فأوفد مندوباً عنه لتبليغ تعلياته إلى والي الجزائر (حسين باي). لكن الاسطول الفرنسي اعترض سبيل السفينة التي كانت تحمل المندوب العثماني،

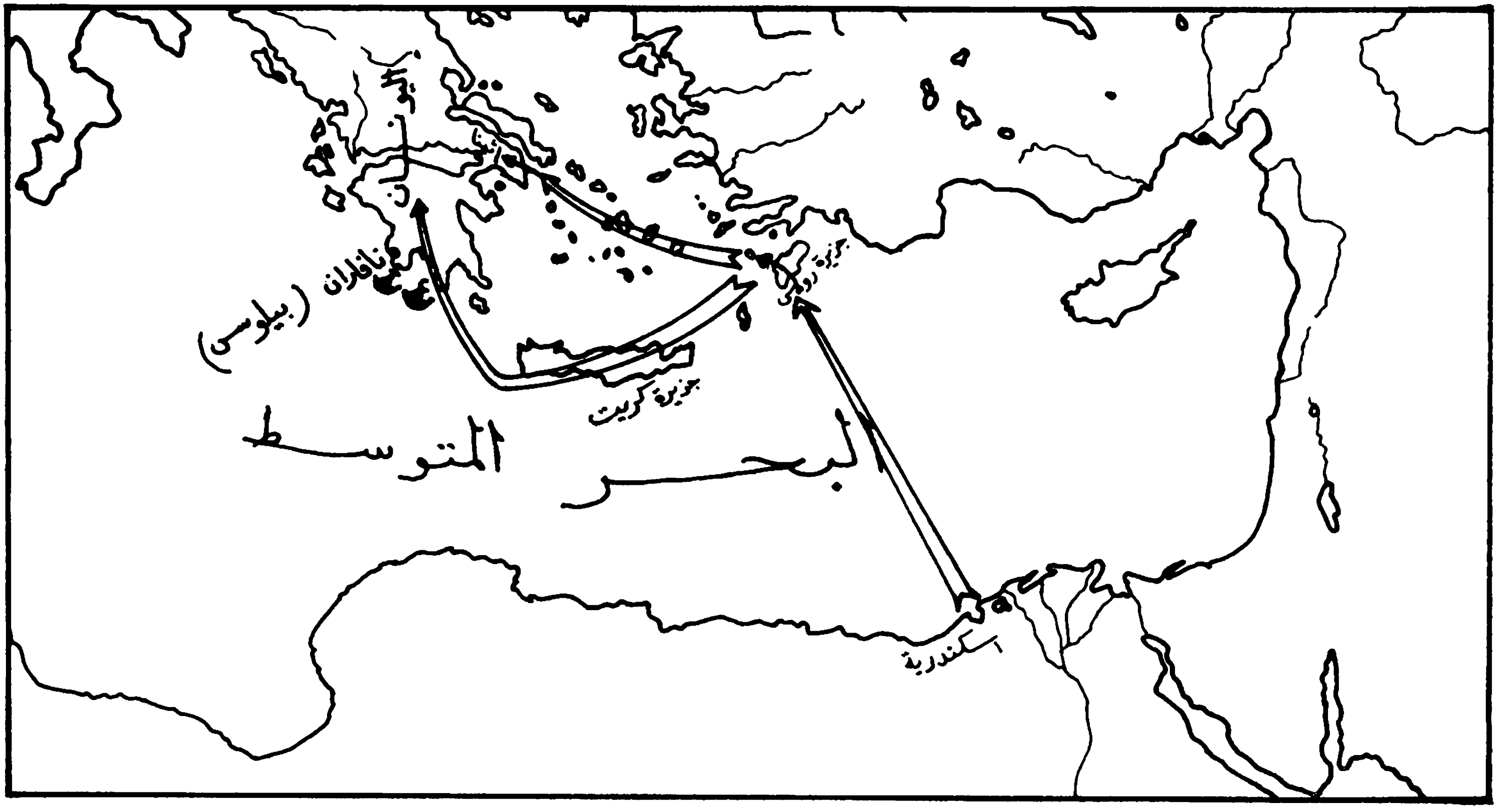
= ١٨٣٠ م. ولم تفلح جهوده في فتح الجزائر واستعمارها في تخفيف النقمة ضده، وحلّ محله الملك لويس فيليب: (LOUIS-PHILIPPE) الذي أكمل عملية استعمار الجزائر.

واحتجزها في ميناء طولون بعد أن اقتادها إليه، ولم يسمح لها بمغادرته إلا بعد أن تم انزال القوات الفرنسية بالقرب من مدينة الجزائر في يوم ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٤٥ هـ (١٢ حزيران - يونيو - سنة ١٨٣٠ م).

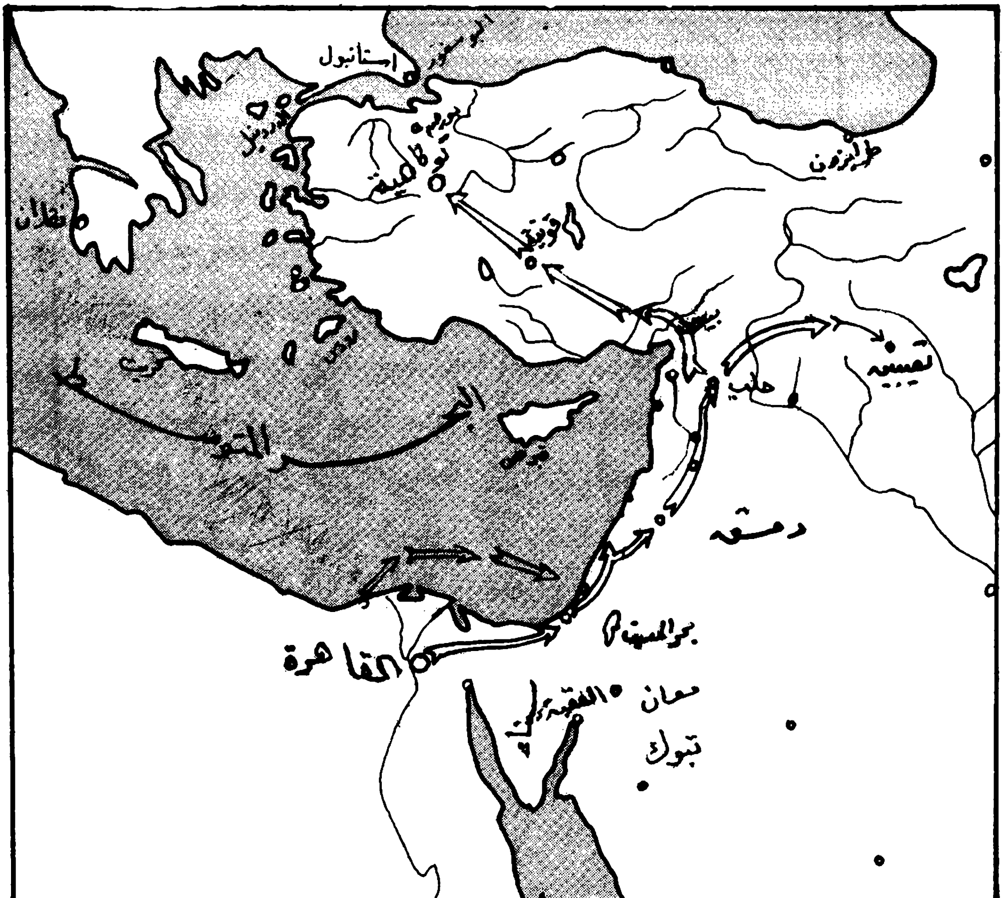
لقد جاءت الأعمال العدوانية ضد الجزائر بعد مرحلة طويلة من الإعداد الذي بدأ في عهد نابليون بونابرت والذي أراد بسط نفوذه على أقطار المغرب العربي الإسلامي. ولكن الأحداث المتتالية والمتسارعة صرفت نابليون عن تنفيذ مشروعه، وشغلته عنه بأمور أكثر خطورة - مثل اجتياح الروسيا والحرب الاسبانية. ولكن مشروع احتلال الجزائر لم يسقط بسقوط نابليون وإنما بعث من جديد. وجرت عليه تطورات في كل مرحلة بحسب المعلومات المستحدثة التي كان عملاء فرنسا يعملون على جمعها، وبحسب تطورات الموقف الدولي. وقد فكرت فرنسا بالاستعانة بحاكم مصر (محمد علي باشا) بعد أن فتح لفرنسا أبواب مصر على مصاريعها، ووافق محمد علي على ضم المغرب العربي الإسلامي لحكمه مقابل مساعدات (أربع قطع بحرية - سفن - و ٢٨ مليون فرنك). ثم ارتفعت الى مائة مليون فرنك، ولكن فرنسا قررت في النهاية الانفراد بالعمل وحدها، بحيث وصف مشروع (محمد علي - بولينياك) للتعاون المشترك من أجل فتح الجزائر بأنه: **«مشروع غير عملي، وغير ممكن، وفظيع، وغير مفيد لفرنسا لأنها تستخدم مسلماً ضد مسلم»**. كما اعترضت الروسيا وانكلترا على هذا المشروع فمضت فرنسا لتنفيذ الاحتلال بقواتها وأسطولها، ووقف وزير الحربية (كليرمونت تونير) فوصف الحملة أمام الملك لويس العاشر، وقال: **«إنها حملة صليبية هيأتها العناية الإلهية لينفذها الملك الافرنسي الذي اختاره الله للثأر من أعداء الدين والإنسانية. ولغسل الاهانة التي لحقت بالشرف الفرنسي. ولعل الوقت سيجعل من حظنا نحن الفرنسيين تمدين الجزائريين بجعلهم مسلمين»**.

لم تكن عملية احتلال الجزائر بالعملية السهلة، فقد اصطدمت القوات الفرنسية بمقاومة الجزائريين. واستطاعت الموجة الأولى التي حملتها مائتي قطعة بحرية، أن تستولي على ميناء (سيدي فرج) وعلى قلعة صغيرة مجاورة للميناء. ثم جاءت الموجة الثانية وهي مكونة من (١١٠) قطع بحرية من أنواع مختلفة وأحجام متباينة، وألقت مراسيها أمام

الجزائر يوم ١٦ حزيران - يونيو - وقامت بانزال ما تحمله من الجنود والذخائر والمواد التموينية، ثم استمرت عملية نقل القوات من طولون الى الجزائر. ودارت خلال ذلك معارك ضارية، كان من أهمها الهجوم على معسكر الفرنسيين في سيدي فرج يوم ١٩ حزيران - يونيو - واستطاعت القوات الفرنسية في النهاية الوصول الى الجزائر - المدينة - واحتلالها يوم ٥ تموز - يوليو - ووقعت الجزائر المحروسة تحت قبضة القراصنة الكبار. وكان ذلك هو البداية فقط لليل الاستعمار الطويل - والذي صمد فيه شعب الجزائر المسلم صموداً مذهلاً أمام أقسى محنة عرفها شعب من شعوب الأرض. ووقفت الدولة العثمانية عاجزة عن تقديم الدعم لاخوة الجهاد. فقد شغلتها الدول الصليبية بأمورها الخارجية، وبشؤونها الداخلية. لقد تمزق ثوب الدولة العثمانية في الجزائر. وكان لا بد لهذا التمزق من الاتساع.



حرب اليونان ومعركة نافاران



محاور عمليات محمد علي باشا ضد الدولة العثمانية

١٥ ـ محمد علي في مواجهة الدولة العثمانية.

وضعت معركة (نافاران) الدولة العثمانية تحت رحمة مبضع الدول الصليبية، فظهرت مخططات كثيرة للاجهاز على الدولة الإسلامية، وتقسيم أقاليمها. وكانت فرنسا ـ منذ حملة نابليون بونابرت ـ تطمع في أن تجعل من مصر قاعدة لها. فلما انتهت الحملة الفرنسية الى الفشل وظهر محمد علي باشا، شرعت فرنسا في تغذية أطماعه وتوجيهها لخدمة مصالحها. وفي هذا الإطار أرسلت بعثة عسكرية الى محمد علي بقيادة الجنرال بوير (في ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٨٢٤ م). وحددت الوزارة الفرنسية للجنرال بوير مهمته: «بأن يقنع محمد علي بعدة مبادىء، وأن يجعله يتصرف بشكل يكسب فيه عطف أوروبا المسيحية.. وأن يركز قواه من أجل إعادة البناء الداخلي، عن طريق إصلاح البنى القائمة، إذ أن ذلك يجعله يحقق كسباً أكبر في نظر العالم المتمدن ـ المتحضر ـ أما إذا أراد أن ينطلق في سياسة توسع وطنية، فإن أفريقيا وسوريا تشكلان إمكانات عظيمة لا تحمل معها مجازفات ذات شأن». ولم يكن باستطاعة محمد علي التوسع في أفريقيا، إذ أن السفير الانكليزي (سالت) كان قد حذره (منذ ٢٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٨٢٠ م) بعدم التفكير في غزو الحبشة عندما قال له: «تقع الحبشة ـ أثيوبيا ـ تحت حمايتنا، وهي البلد الوحيد في أفريقيا الذي اعتنق الدين المسيحي، وصمدت صموداً مظفراً خلال أجيال أمام هجمات المسلمين، ولا ينبغي لأحد أن يتوقع من أوروبا عامة ـ ومن انكلترا خاصة ـ أن تقف موقف اللامبالاة إذا ما تعرض هذا البلد للهجوم.. وهناك كثيرون من ـ جمعية الكتاب المقدس ـ في بريطانيا، يهتمون بمستقبل هذا البلد». وهكذا وجد محمد علي نفسه بعد الانسحاب من اليونان، مدفوعاً للتوسع على حساب البلاد الإسلامية ذاتها، ولم يكن أمامه غير بلاد الشام التي تقوده نحو خط الصدام المباشر مع

الدولة العثمانية، وكانت الدول الصليبية ـ عامة ـ تشجع هذا النهج الذي يزيد ضعف الدولة العثمانية على ما هي عليه من الضعف؛ ويتيح للدول الصليبية أفضل الظروف للتحكم بالدولة العثمانية وأقاليمها.

ولما كانت سياسة محمد علي الداخلية ـ قد أرغمت اعداداً كبيرة من المصريين على الهجرة الى بلاد الشام ـ وخاصة من الصناع والحرفيين ـ هرباً من نظام السخرة والمصادرات. ووجد محمد علي في ذلك حجة للتوسع وضم بلاد الشام لحكمه، فكتب إلى والي عكا (عبد الله باشا الجزار) بإعادة من لجأ إليه من المصريين الى مصر. فرد والي عكا بالامتناع على أساس أن الاقليمين هما من أقاليم الدولة العثمانية، وأنه من حق أبناء الدولة التنقل بحرية والاستيطان حيث يريدون، فما كان من (محمد علي باشا) إلا أن أمر بإعداد الجيوش، البرية والبحرية، للتوجه لبلاد الشام. وأسند قيادة القوات الى ابنه (ابراهيم باشا) وعين سليمان بيك الفرنساوي ـ الجنرال سيف ـ معاوناً له. وغادر ابراهيم باشا بجيشه مصر في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٤٧ هـ (٢ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٨٣١ م) مخترقاً صحراء سيناء، فيما كان الاسطول المصري يواكب حركة القوات البرية.

استولى ابراهيم باشا على مدن العريش وغزة ويافا والقدس ونابلس وحيفا الذي جعل منها قاعدة لأعماله القتالية ومقراً لهيئة أركان حربه ومستودعاً لمواده التموينية وذخائره، **ثم ارتحل عنها لمحاصرة مدينة عكا. فحاصرها براً وبحراً في ٢٠ جمادى الثاني سنة ١٢٤٧ هـ (٢٦ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٨٣١ م)** حتى لا تصلها الامدادات عن طريق البحر فلا يتمكن من فتحها على نحو ما تعرض له نابليون بونابرت عندما قام بحصارها سنة ١٧٩٩ م.

ما إن علم السلطان محمود باجتياح الجيش المصري بقيادة ابراهيم باشا بلاد الشام، وإلقاء الحصار على عكا، حتى اعتبر ذلك تمرداً وعصياناً من محمد علي باشا. فأصدر أمره إلى والي حلب (عثمان باشا) بالسير لمحاربة ابراهيم باشا وإعادته وجيشه إلى حدود مصر. فقاد (عثمان باشا) جيشاً من عشرين ألف جندي وانحدر به جنوباً نحو عكا، غير أن ابراهيم باشا لم يمهله، بل إنه ترك قوة كافية لمتابعة حصار عكا، وسار

بمعظم جيشه لقتال جيش حلب، **والتقى الجيشان بالقرب من مدينة حمص، وانتصر المصريون، وتمزق جيش حلب.** ورجع ابراهيم باشا إلى عكا، وشدد الحصار عليها، واستطاع فتحها بالقوة في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٤٧ هـ (٢٨ - أيار - مايو - سنة ١٨٣٢ م) وأخذ عبد الله باشا الجزار أسيراً، وأرسله إلى مصر.

أصدر السلطان محمود أمره بجمع ما هو متوافر من القوات النظامية، وذلك فور إعلامه بسقوط عكا في قبضة المصريين. فأمكن له حشد ستين ألف مقاتل خلال فترة وجيزة، وكلّف قائده (حسين باشا) بقيادة هذا الجيش، فسار (حسين باشا) بجيشه متمهلاً، حذراً، مما ساعد ابراهيم باشا على الاستعداد للقتال، والتوجه بجيشه شمالاً. فالتقى بمقدمة الجيش العثماني قرب حلب، فانتصر عليها ومزقها ودخل مدينة حلب الشهباء (في ١٨ صفر سنة ١٢٤٨ هـ = ٧ تموز - يوليو - ١٨٣٢ م). وعندها تراجع (حسين باشا) بالكتلة الرئيسة للجيش العثماني. **وتحصن بمضيق بيلان الشهير،** في جبال طوروس الفاصلة بين بلاد الشام والأناضول.

فتحرك ابراهيم بجيشه، وسار بسرعة حتى لا يترك له فرصة كافية لانهاء استعدادات خصمه. وخاض ضده معركة حاسمة، أمكن له فيها تمزيق الجيش العثماني - بعد مضي شهر واحد على معركته السابقة - وقام بمطاردة فلول الجيش العثماني حتى الاسكندرونه، حيث ركب هؤلاء البحر، وعادوا الى العاصمة (إسلام بول).

وأسرع السلطان محمود فجمع جيشاً جديداً أسند قيادته إلى (رشيد باشا) الذي أظهر كفاءة عالية في إدارة حرب موره. وأرسله الى الأناضول لصد هجمات ابراهيم باشا، ومنعه من التقرب من العاصمة إسلام بول، حيث كان ابراهيم باشا في هذه الفترة قد اجتاز بجيشه جبال طوروس، واحتل اقليم أضنه وما وراءه حتى مدينة قونية في وسط الأناضول. والتقى بالقرب من هذه المدينة برشيد باشا وجيشه فانتصر عليه، وأخذه أسيراً في ٢٧ رجب سنة ١٢٤٨ هـ (٢٠ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٨٣٢ م) وعندها اجتاحت الآستانة موجة من القلق، فقد تقدم ابراهيم باشا

بجيشه حتى وصل إلى ضواحي مدينة بورصة، وظهر خطر استيلاء الجيش المصري على عاصمة الدولة العثمانية.

أثارت انتصارات ابراهيم باشا هياجاً في عواصم أوروبا، إذ أن استيلاء ابراهيم باشا على عاصمة الدولة العثمانية من شأنه ضياع التوازن الذي حرصت أوروبا على إقامته والتمسك به. وكانت الروسيا هي الدولة الأكثر تأثراً بهذا التطور الذي قد يحرمها من تحقيق هدفها بالاستيلاء على الدولة العثمانية وتحويل عاصمتها إلى مدينة صليبية. ولهذا تقدمت بعرض لمساعدة الدولة العثمانية، ودعمها بالقوات، وأنزلت على شواطىء الأناضول خمسة عشر ألف جندي لحماية الآستانة والدفاع عنها. ووجدت فرنسا وانكلترا أن التدخل العسكري الروسي قد حرمها من حرية العمل، وأن هذا التدخل سيدعم من مكانة روسيا ونفوذها ـ على حساب مكانتها ونفوذهما، فتدخلتا لدى السلطان، وحملتاه على الاتفاق بسرعة مع محمد علي باشا لإنهاء الأزمة.

وجرت مباحثات ومفاوضات انتهت بعقد اتفاق تضمن قيام القوات المصرية بالجلاء عن الأناضول والعودة إلى ما وراء طوروس. وتعطى لمحمد علي ولايات الشام الأربع (عكا وطرابلس وحلب ودمشق). وعلى جزيرة كريت. وأن يعين ابنه ابراهيم باشا والياً على (أضنه). وصدرت بذلك معاهدة كوتاهية ١٣ ذي الحجة ١٢٤٨ هـ = ٥ أيار ـ مايو ـ سنة ١٨٣٣ م.

أفادت الروسيا من وجود جيشها على أراضي الدولة العثمانية، ففرضت عليها إبرام معاهدة هجومية ـ دفاعية عرفت باسم معاهدة (خونكار اسكله سي) وعقدت يوم ١٧ محرم سنة ١٢٤٩ هـ = ٧ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٣٣ م. وتعهدت بها الروسيا بالدفاع عن الدولة العثمانية إذا ما هاجمها المصريون أو سواهم. وصارت الدولة العثمانية تحت حماية الروسيا.

ما كانت التسوية بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا أكثر من هدنة مؤقتة، فقد بقي ابراهيم باشا مصمماً على متابعة فتوحاته في أقرب فرصة ـ وعندما تسنح له ظروف دولية أفضل، كما بقي السلطان محمود مصمماً على استرداد بلاد الشام، وجعل مصر

ولاية عثمانية محرومة من كل امتياز، وكان بحاجة أيضاً لعامل الوقت حتى يعيد تنظيم قواته وحشد جيوشه. وبات كل طرف ينتظر الفرصة السانحة للانقضاض على شروط معاهدة كوتاهية. وقد جاءت هذه الفرصة من جوف بلاد الشام ذاتها. فقد أدّت سياسة محمد علي القمعية الى انفجارات ثورية ضد محمد علي، كما قام الدروز بإشهار العصيان وقد تلقوا من الانكليز مساعدات بالمال والسلاح للعمل ضد ابراهيم باشا وإضعافه. فحاول محمد علي باشا إعداد الظروف الدولية لاجراء تسوية نهائية تكون في مصلحته، وتجنبه في الوقت ذاته خوض حرب جديدة قد لا تكون نتيجتها في مصلحته. فأجرى مباحثات مع قناصل الدول المعتمدين في مصر للتدخل لدى السلطان محمود من أجل تكوين مملكة تكون تحت حكمه وحكم أبنائه من بعده على أن تضم هذه المملكة مصر والجزيرة العربية وبلاد الشام. وقامت الدول الكبرى بإبلاغ السلطان محمود طلبات محمد علي بطرائق مختلفة، وعملت فرنسا على دعم مطالب محمد علي باشا، بينما عارضتها انكلترا والروسيا والنمسا وبروسيا. وشجعت السلطان على محاربته واخضاعه. وأفاد سفير فرنسا في الآستانة من مكانته المميزة لدى الدولة العثمانية، للقيام بوساطة هدفها الوصول الى تسوية يقبل بها الطرفان العثماني والمصري. وجرت مباحثات مستفيضة انتهت الى اتفاق بمنح ولايتي مصر والجزيرة العربية لمحمد علي باشا وورثته من بعده، مع منحه حق حكم بلاد الشام مدى حياته - حتى جبال طوروس. -إلا أن السلطان محمود لم يقبل بهذا الاتفاق وأصر على أن تكون جبال طوروس ومضائقها تحت حكم الدولة العثمانية. وكذلك صمم محمد علي باشا على الاحتفاظ بهذه الجبال ومضائقها بحجة أن إعادتها إلى الدولة العثمانية سيساعدها على مهاجمة بلاد الشام في أي وقت أرادته. وظهر أن الحل العسكري قد أصبح هو المخرج الوحيد للمأزق. فأصدر السلطان محمود أمره الى القائد العام (سرعسكر) حافظ باشا، بقيادة الجيوش المحتشدة في سيواس بأرمينية، للتقدم في بلاد الشام بأقصى سرعة ممكنة. فعبر حافظ باشا بجيشه نهر الفرات عند مدينة (بلاجيق - أو بيره جك) الى الشمال الشرقي من مدينة حلب.

ولم يلبث أن التقى بالجيش المصري - بعد عدة مناورات - بالقرب من بلدة نصيبين. ودارت معركة حاسمة يوم ١١ ربيع الثاني سنة ١٢٥٥ هـ (٢٤

حزيران - يونيو - سنة ١٨٣٩) وخرج ابراهيم باشا منتصراً، وتمزق الجيش العثماني، وغنم المصريون ١٦٦ مدفعاً وعشرين ألف بندقية، وكميات ضخمة من الذخائر والمواد التموينية (وكان الجنرال البروسي الشهير فون مولتكه في هيئة أركان حرب الجيش العثماني، ففر مع الهاربين وترك ملابسه وأوراقه الخاصة التي وقعت في قبضة المصريين).

لم يعلم السلطان محمود بأنباء هذه الكارثة الجديدة. فقد وافته المنية قبل وصول خبرها إليه، وخلفه (السلطان عبد المجيد)[1] الذي تولى الحكم أثناء تقدم الجيش المصري واحتلاله لمدن عين تاب وقيصرية وملطية. فكان موقف الدولة في بداية عهده سيئاً وخطيراً. **ولقد زاد من خطورته خروج الأسطول العثماني بكامل سفنه من العاصمة (الآستانة) وانتقاله الى الاسكندرية وانضمامه الى الأسطول المصري؛** نظراً لما كانت تربط بين قائد هذا الأسطول (الأميرال أحمد باشا) وبين حاكم مصر (محمد علي باشا) من روابط الولاء والمحبة. غير أن مجابهة هذا الموقف الصعب لم تكن من القضايا الملقاة على عاتق السلطان وحده، بعد أن أصبحت الدول العظمى أطرافاً لها دورها المباشر في إدارة أمور الدولة العثمانية، إذ لم تكد الدول الغربية تعلم بانضمام الأسطول العثماني إلى محمد علي باشا، حتى انتابتها المخاوف من قيام ابراهيم باشا بالتقدم **لاحتلال الآ**ستانة مما سيحمل **روسيا** على اغتنام الفرصة **لإرسال** الجيوش لقتاله بالاستناد لمعاهدة خونكار أسكله سي -. لاسيما بعد أن فقدت الدولة كافة جيوشها البرية وقواتها البحرية.

فأسرعت الدول الخمسة: فرنسا وانكلترا والروسيا والنمسا والبروسيا بإرسال مذكرة مشتركة وقعها سفراء هذه الدول، ورفعوها الى السلطان عبد المجيد (في ١٦ جمادى الأول سنة ١٢٥٥ هـ = ٢٨ تموز - يوليو - سنة ١٨٣٩ م) وتضمنت طلباً الى السلطان بأن يمتنع عن اتخاذ أي قرار بشأن المسألة

---

(١) السلطان الغازي عبد المجيد خان (١٢٣٧ - ١٢٧٧ هـ = ١٨٢٢ - ١٨٦١ م) تولى السلطة بعد وفاة أبيه السلطان محمود (سنة ١٢٥٥ هـ = ١٨٣٩ م) واعتبر الخليفة ٣١ في تسلسل الخلفاء العثمانيين.

المصرية، إلا بعد اطلاعهم والاتفاق معهم. وأظهرت الدول الخمس استعدادها للوساطة بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا من أجل تسوية هذه المسألة الهامة.

قبل السلطان عبد المجيد وساطة الدول العظمى، ولم يكن أمامه خيار آخر غير قبولها، واجتمع السفراء عند رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) يوم ١٨ جمادى الأولى سنة ١٢٥٥ هـ (٣٠ تموز - يوليو - سنة ١٨٣٩ م). وجرى بحث ما يمكن تقديمه لمحمد علي باشا، فأظهر سفير فرنسا وسفير الروسيا أن دولهما ترغب في منح محمد علي باشا ملك مصر وولايات الشام الأربع (عكا وطرابلس وحلب ودمشق). في حين أبدى سفير انكلترا وسفير النمسا رغبة دولتيهما في إعادة الشام لحكم الدولة العثمانية، وانحاز سفير بروسيا الى سفيري انكلترا والنمسا، فتقرر الأخذ بهذا الرأي - بالأغلبية. ثم طلب رئيس وزراء النمسا (مترنيخ)[1] عقد مؤتمر دولي في (ڤيينا) أو (لندن) لإكمال البحث في المسألة المصرية، فرفض السفراء هذا الطلب - وخاصة سفير فرنسا وسفير انكلترا. لعدم توافر الثقة بسياسة (مترنيخ) كما أن الروسيا لم توافق على تخويل مؤتمر دولي حق تحديد علاقاتها مع الدولة العثمانية، وأعلنت اصرارها على التمسك بنص معاهدة (خونكاراسكله سي) وخاصة ما يتعلق بحماية الدولة العثمانية بقواتها البرية والبحرية، وبالتالي احتلال بلادها بدون حرب فيما إذا تجاوز ابراهيم باشا حدود بلاد الشام. وعندها طلبت كل من فرنسا وانكلترا من السلطان عبد المجيد السماح لسفن دولتيهما بالمرور من مضيق الدردنيل لحمايته عند الضرورة من الروسيا ومن المصريين. وجاء الأميرال ستوبفورد بنفسه الى إسلام بول للحصول على هذا التصريح. وظهر خطر الإنقسام بين الدول القائمة بالوساطة، وأعلن سفير الروسيا بأنه إذا دخلت

---

(١) مترنيخ: (KLEMENS LOTHER WENZEL, PRINCE DE METTERNICH-WINNERBURG) رجل دولة نمساوي - من مواليد كوبلنتز (١٧٧٣ - ١٨٥٩ م) عمل سفيراً لبلاده في باريس من سنة ١٨٠٦ حتى سنة ١٨٠٩ م، وهو الذي أوصى بزواج ماري لويس من نابليون بونابرت، ثم أصبح مستشاراً للنمسا. وانتخب رئيساً لمؤتمر ڤيينا في سنة ١٨١٤ وسنة ١٨١٥ م. والذي عقد لإعادة تنظيم أمور أوروبا بعد انهيار حكم نابليون بونابرت، حيث شغل منصب عميد - أو عراب - السياسة الأوروبية في التحالف المقدس. ولم يلبث أن اعتزل السياسة بعد سنة ١٨٤٨ م لفشله في قمع الثورات التي اجتاحت أوروبا.

السفن الفرنسية والانكليزية مضيق الدردنيل، فإن دولته ستقطع علاقاتها الديبلوماسية مع الدولة العثمانية على الفور، ويغادر الآستانة، وأرسلت له الروسيا مركباً حربياً خاصاً ليستقله إذا ما تطلب الموقف. وكتب (مترنيخ) الى وزارتي لندن وباريس بأن طلبهما هذا قد يهدد السلم في أوروبا، وأنهما إذا ما أصرا عليه فإن النمسا تنسحب من التحالف وتحتفظ لنفسها بحرية العمل. وأدرك السلطان عبد المجيد أن هذا التطور قد جاء في مصلحة بلاده فرفض طلب فرنسا وانكلترا، وطلب إليهما إبعاد سفنهما عن مدخل المضيق. وتوقفت المباحثات والمفاوضات حتى مستهل شهر رجب سنة ١٢٥٥ هـ = أيلول - سبتمبر - سنة ١٨٣٩ م. حيث عرض سفير انكلترا لدى الدولة العثمانية (اللورد بونسوبني) استعداد انكلترا لإرغام (محمد علي باشا) على إعادة الأسطول العثماني مقابل منح انكلترا حق إدخال سفنها الى خليج إسلام بول لصد الروسيا عند الضرورة. فلما علمت بذلك حكومة فرنسا، أرسلت إلى قائد أسطولها في المياه التركية (الأميرال لالاند) أمراً بتاريخ ١٨ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٨٣٩ م. بالامتناع عن العمل مع الأسطول الانكليزي في تنفيذ أية مهمة ضد محمد علي باشا.

سرعان ما شاع أمر الخلاف بين فرنسا وانكلترا بشأن المسألة المصرية، وأخذت الدول المهتمة بهذه المسألة حذرها تجاه علاج مختلف المواقف. فأعلنت النمسا بأنها لا ترغب في التورط بعد احباط طلبها بشأن عقد مؤتمر دولي في ڤيينا أو لندن، فيما أعلنت الروسيا وبروسيا أنهما تقبلان كل ما تقرره الدول بهذا الشأن. ولكن بشرط الحصول على موافقة السلطان عبد المجيد، وأن تتم هذه الموافقة دونما إكراه، وبحريته الكاملة، فكان ذلك بمثابة قبول لما كانت انكلترا وفرنسا قد اتفقتا عليه مع السلطان عبد المجيد، غير أن هذا الاتفاق قد أصيب بشرخ بسبب رغبة انكلترا بإرجاع المصريين إلى حدود مصر، بينما رفضت فرنسا ذلك استجابة لرغبتها في دعم محمد علي باشا ومساعدته.

وكانت فرنسا تريد أن تبقى ولايتي مصر والشام ملكاً لمحمد علي وذريته بالإضافة لمنحه حكم إقليمي أضنه وطرسوس طوال حياته. بينما كانت انكلترا ترفض إعطاءه حكماً إلا على ولاية مصر، ولكنها أظهرت تساهلاً لارضاء فرنسا، فقبلت أن يعطى

مدة حياته النصف الجنوبي من بلاد الشام، بشرط ألا تكون مدينة عكا من هذا النصف. ورفضت فرنسا هذا الاقتراح بحجة أن حرمان محمد علي من ثمار فتوحه، لاسيما بعد أن قهر الجيوش العثمانية (في نصيبين)، سيترك باب الحرب مفتوحاً على مصراعيه، مما يسمح للروسيا بالتدخل بشكل أوسع بأمور الدولة العثمانية، مما قد يفجر حرباً عامة. ولهذا فإن إعطاء محمد علي باشا البلاد التي فتحها لأنه أقدر على إدارتها، وأكثر حقاً بهذه الإدارة نظراً لما تعرض له من المشاق الصعبة والنفقات الباهظة. وما لبثت النمسا وبروسيا أن أعلنتا ـ رسمياً ـ بأنها تنحازان إلى إحدى الدولتين التي لا تحرم الدولة العثمانية من أقاليمها، وبعبارة أخرى الى انكلترا. وأما الروسيا فإنها أرادت اغتنام فرصة اختلاف الدولتين لدعم نفوذها في الشرق، وتأكيد حق حمايتها للدولة العثمانية دون غيرها. وأرسلت إلى لندن (البارون دي برونو) بصفة سفير فوق العادة، فوصلها في أواخر أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٨٣٩ م. وعرض على حكومتها استعداد الروسيا لأن تترك لانكلترا حرية العمل في مصر، وأن تساعدها على إذلال محمد علي، بشرط أن تسمح لها بإنزال جيش بالقرب من إسلام بول، في مدينة (سينوب) الواقعة بالأناضول على شاطىء البحر الأسود، وذلك حتى تتمكن من دعم السلطان العثماني، فيما إذا حاول ابراهيم باشا التقدم الى إسلام بول. وأظهر (بالمرستون ـ رئيس وزراء انكلتـــر)[1] استعداده لتبني الاقتراحات الروسية، غير أن معارضة الصحافة البريطانية وهياج الرأي العام حملته على تقديم اقتراح للسفير الروسي وذلك بأن تعلن الروسيا قبل كل شيء تنازلها عما تخوله لها معاهدة (خونكار اسكله سي) من حق حماية الدولة العثمانية. فرفضت الروسيا ذلك، وتوقفت عن اجراء الاتصالات والمباحثات بشأن تسوية المسألة المصرية حتى شهر تموز ـ يوليو ـ سنة ١٨٤٠ م حيث عادت وأرسلت

---

(١) بالمرستون: (HENRY TEMPLE LORD PALMERSTON) رجل دولة انكليزي. (١٧٨٤ ـ ١٨٦٥ م) أتم دراسته في جامعة كمبريدج، وانتخب عضواً في مجلس العموم، وانضم الى حزب المحافظين سنة ١٨٠٦ م. ثم انفصل عن حزب المحافظين وانضم الى حزب الأحرار وعمل وزيراً للخارجية، ودافع عن سياسة بلاده ضد فرنسا طوال أربعين عاماً. وكانت مقاومته لمحمد علي باشا هي السبب الرئيسي ـ إن لم تكن السبب الوحيد ـ في إحباط مخططات محمد علي ومشاريعه.

سفيرها من جديد إلى لندن بهدف طلب تعديل المشروع الأول، بحيث تمنح انكلترا وفرنسا حق إرسال ثلاث سفن حربية الى بحر مرمره للاشتراك مع الجيش الروسي في حماية إسلام بول - إذا ما هاجمها ابراهيم باشا. ولكن الحكومة الانكليزية رفضت مجدداً - هذا التعديل الروسي -.

كان (محمد علي باشا) يتابع بدقة ما يجري بين الدول العظمى من مفاوضات ومباحثات. وأيقن أن هذه الدول الأوروبية - وخاصة منها انكلترا - تعتزم إعادة جيوشه إلى مصر، وتريد إرغامه على إعادة كل ما فتحه من البلاد للدولة العثمانية، وأن فرنسا عاجزة عن دعمه دعماً حقيقياً، قرر القيام بتظاهرة قوة حتى يحتفظ بما يمكن له الاحتفاظ به. فكلف (سليمان باشا الفرنساوي - سيف) بالقيام بجولة لتحصين ساحل بلاد الشام وتنظيم الدفاع عنه، لاسيما مدينتي عكـا وبيروت. وأمر بتدريب كل قادر على حمل السلاح - في بلاد الشام - للدفاع ومساعدة الجيش المصري، كما استدعى جيشه من الجزيرة العربية (الحجاز والنجد). وأطلق سراح شريف مكة (محمد ابن عون) الذي كان قد ألزمه على الإقامة بمصر، وأخذ في حشد الموارد الاقتصادية والمالية لتأمين متطلبات الحرب المحتملة. كما أصدر أمره الى ابنه ابراهيم باشا بقمع كل ثورة والقضاء على كل تمرد قد يعلنه سكان جبل لبنان - من أي طائفة -.

عادت النمسا في مطلع سنة ١٨٤٠ م فطلبت إلى الدول الخمس عقد مؤتمر في ڤيينا لتسوية المسألة المصرية التي تورط بها الجميع، فوافقت الدول على عقد المؤتمر في لندن لا في ڤيينا. وطلبت فرنسا أن يكون للدولة العثمانية مندوباً خاصاً في هذا المؤتمر نظراً لما لها من السيادة العظمى على البلاد المتنازع عليها. فلما اجتمع المؤتمر طلبت فرنسا إبقاء الشام كلها تحت حكم محمد علي باشا، فعارضتها انكلترا في ذلك، وتمسكت بموقفها السابق بحيث لا يعطى لمحمد علي إلا النصف الجنوبي منها. لكنها قبلت أخيراً، وبناء على إلحاح فرنسا إدخال عكا ضمن هذا القسم - بشرط أن يكون ذلك لمحمد علي مدة حياته فقط، ولا ينتقل إلى ورثته، بل يعود إلى الدولة العثمانية. وقبلت الروسيا والنمسا وبروسيا بهذا الاقتراح الذي رفضته فرنسا بحجة أن حرمان ورثة محمد علي باشا من بلاد بذل جهداً كبيراً وتضحيات ضخمة لفتحها حتى يتركها لهم بعد موته، هو مما

يزيد من غضبه على دول أوروبا. ثم إنه قد يرفض هذا القرار المجحف، فتلتزم الدول بإكراهه، مما قد يؤدي إلى حرب تجري فيها الدماء بغزارة، وهو الأمر الذي لم ينعقد المؤتمر إلا من أجل منعه. فأصرت انكلترا على التمسك بموقفها ـ وأبدى رئيس وزرائها بالمرستون ـ تصمياً لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه ـ وانتهى هذا المؤتمر الى الفشل في اتخاذ موقف موحد. وعاد المؤتمرون الى بلادهم دونما أي نتيجة ايجابية. وبقي الموقف مجمداً إلى أن تولى (المسيو تيير)[1] رئاسة الوزارة الفرنسية في أول ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٨٤٠ م قرر العمل مباشرة مع طرفي الصراع: السلطان عبد المجيد ومحمد علي، لانهاء المسألة المصرية، وذلك بأن يلزم السلطان العثماني بترك ولايات مصر والشام لمحمد علي باشا ولورثته، وتهديده إذا رفض بتقديم الدعم لمحمد علي. وأرسل إلى محمد علي باشا وطلب إليه رفض مطالب انكلترا، والتمسك بموقفه، والاستعداد للحرب، وأعلمه أن فرنسا مستعدة لدعمه ومساعدته ضد انكلترا.

وجابه رئيس وزراء انكلترا ـ بالمرستون ـ الموقف الفرنسي بحزم، وسارع للاتفاق مع الروسيا وبروسيا والنمسا على إعادة محمد علي باشا إلى حدود مصر، وإلزامه بالقوة إن هو رفض ذلك. ونجح بالمرستون في مسعاه، فوقع معاهدة ـ وافق عليها المندوب العثماني ـ يوم ١٥ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٨٤٠ م. وتضمنت ما يلي:

أولاً: أن يلزم محمد علي باشا بإعادة ما استولى عليه من بلاد الدولة العثمانية، ويحتفظ لنفسه بالجزء الجنوبي من بلاد الشام، مع عدم إدخال مدينة عكا في هذا القسم.

(١) تيير: (ADOLPHE THIERS) رجل دولة ـ ومؤرخ فرنسي. من مواليد مرسيليا (١٧٩٧ ـ ١٨٧٧ م) بدأ حياته محامياً في (ايكس) ثم انتقل الى باريس، وعمل في الصحافة. وأصدر جريدة الأمة (لاناسيون) سنة ١٨٣٠ م. وكان من أكبر العاملين على الانقلاب الذي أطاح بالملك شارل العاشر، فلما تولى لويس فيليب الملك عينه وزيراً (سنة ١٨٣٢ م) ثم أصبح رئيساً لمجلس الوزراء (سنة ١٨٣٦ م). وانتخب رئيساً للجمهورية بعد انتصار بروسيا على نابليون الثالث (سنة ١٨٧١ م) ومن مؤلفاته (تاريخ الثورة الفرنسية ـ في ١٠ مجلدات) و(تاريخ القنصلية والامبراطورية).

ثانياً: أن يكون لانكلترا بالاتفاق مع النمسا. حق محاصرة المدن الساحلية في بلاد الشام، ومساعدة كل من أراد من سكان بلاد الشام خلع طاعة المصريين، والرجوع الى الدولة العثمانية، وبعبارة أوضح، تحريضهم على العصيان لاشغال الجيوش المصرية في الداخل، حتى لا تتمكن من مقاومة السفن النمساوية والانكلنزية.

ثالثاً: أن يكون لسفن الروسيا والنمسا وانكلترا معاً حق الدخول في البوسفور لحماية القسطنطينية إذا ما تقدمت الجيوش المصرية نحوها.

رابعاً: أن لا يكون لأحد الحق في الدخول في مياه البوسفور ما دامت القسطنطينية غير مهددة.

خامساً: يجب على الدول التي وقع مندوبوها على هذا الاتفاق، أن تصادق عليه خلال فترة لا تزيد على الشهرين، وبحيث تتم هذه المصادقة في مدينة لندن.

وضمت هذه المعاهدة ملحقاً صادق عليه مندوب الدولة العثمانية وتضمن الحقوق والامتيازات التي يمكن منحها لمحمد علي باشا. **وشرعت انكلترا - قبل التوقيع على المعاهدة - بتحريض سكان لبنان من دروز وموارنة ونصيرية على شق عصا الطاعة والتمرد على السلطة المصرية.** حيث أرسل السفير الانكليزي في العاصمة العثمانية (اللورد بونسونبي) أحد موظفي سفارته (المستر وود) الى بلاد الشام بمهمة التحريض على الثورة. وكتب بذلك رسالة الى رئيس الوزراء الانكليزي بالمرستون يوم ٢٩ ربيع الثاني - سنة ١٢٥٦ م (٣٠ حزيران - يونيو - سنة ١٨٤٠ م). ونجح المستر وود في تنفيذ مهمته، فأعلنت طوائف الاقليات الثورة في جبل لبنان، وامتنعت عن تقديم المواد التموينية والضرائب المفروضة. غير أن التحرك المبكر للثورة، وعدم ارتباطها بالدعم الخارجي - عسكرياً - ساعد ابراهيم باشا وسليمان باشا الفرنسي على قمع الثورة وهي في مهدها. ومن ثم أخذ سليمان باشا في تحصين مدينة بيروت لأنها كانت المدينة الأكثر تعرضاً لتهديد الأسطول الانكليزي. وكذلك شرع في تشييد القلاع لحماية كل الثغور البحرية، ووضع بها المدافع الضخمة. ولكن هذه

الوسائط الدفاعية على وفرتها وقدرتها بقيت أقل من الوسائط المتوافّرة للأسطولين الانكليزي والنمساوي.

علمت الحكومة الانكليزية أن محمد علي باشا يعتزم ارسال قواته والأسلحة والذخائر الى بلاد الشام عن طريق البحر. فأرسلت أمراً الى قائد أسطولها في شرق البحر الأبيض المتوسط (الكومودور نابير) في أوائل شهر تموز - يوليو - سنة ١٨٤٠ م. وكلفته بالتوجه بأسطوله إلى مياه بلاد الشام ومصر، لاستخلاص الأسطول العثماني إذا ما غادر مياه الأسكندرية، وتدمير وإحراق سفن الأسطول المصري. وعلمت فرنسا بهذا الأمر، فأرسلت إحدى بوارجها التجارية الى بيروت لابلاغ ابراهيم باشا بهذه المعلومات. فعادت المراكب المصرية على الفور الى الاسكندرية. ولما وصل الكومودور نابير، ولم يجد سفن الأسطول المصري، أصيب بخيبة أمل، ولم يحصل على الغنيمة التي كان يتوقعها.

انتشرت في مدن مصر والشام، مع بداية شهر آب - أغسطس - سنة ١٨٤٠ م، أنباء معاهدة لندن، في الوقت الذي تلقى فيه قائد الأسطول الانكليزي (نابير) أمراً جديداً بمحاصرة سواحل بلاد الشام، وأسر المراكب والسفن المصرية، حربية كانت أو تجارية، فعاد (نابير) إلى بيروت واستولى في طريقه على كل ما قابله من السفن، ووصل الى بيروت يوم ١٥ جمادى الثاني سنة ١٢٥٦ هـ = ١٤ - آب - أغسطس - سنة ١٨٤٠ م، وطلب الى القوات المصرية بالجلاء عن بيروت وعكا، ووزع على بلاد الشام منشورات تضمنت مقررات الدول التي اتخذت في لندن، وتحريض المواطنين على الثورة ضد الحكومة المصرية، وإعلان الولاء للدولة العثمانية. وفي هذا اليوم ذاته (١٥ جمادى الثاني = ١٤ - آب - أغسطس) تم إبلاغ محمد علي باشا رسمياً بنص معاهدة لندن، وأمهلوه عشرة أيام لإعطاء جوابه، وأعلمه سفراء الدول الأربعة الموقعة على معاهدة لندن - بعجز فرنسا عن مساعدته، وأبلغوه أن الدول مصممة على تنفيذ ما اتفقت عليه ولو أدى ذلك إلى حرب أوروبية. ولكن محمد علي رفض قبول ما جاء في المعاهدة، وأظهر تصميمه على الدفاع - عن حقه - حتى آخر رمق من حياته. وعندما انتهت مهلة الإنذار - العشرة أيام - جاءه قناصل الدول الأربعة ومعهم مندوب

الدولة العثمانية (يوم ٢٥ جمادى الثاني = ٢٤ ـ آب ـ أغسطس) وأعلموه بأنه لم يعد له الحق بعد الآن بولاية عكا، وأن الدول لا تسمح له إلا بولاية مصر فقط له ولذريته، واهتاج محمد علي، وثار غضباً، وطرد القناصل وهو يقول لهم: **«كيف يمكن لي أن أسمح لكم بالإقامة في بلادي وأنتم وكلاء أعدائي في هذه الديار، فانصرفوا».**

وامتثل القناصل، غير أنهم منحوه مهلة عشرة أيام أخرى لإعطاء رده. وأنذروه بأنه إذا لم يقدم إجابته، فإنه يتحمل مسؤولية ما قد يتعرض له من الضرر. وانقضت المهلة، ولم يقدم محمد علي الردّ المطلوب، فكتب القناصل بذلك إلى سفرائهم في إسلام بول، فاجتمع هؤلاء مع الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) واتفقوا بالإجماع على أخذ مصر والشام من محمد علي. وجابه رئيس وزراء فرنسا مأزقاً صعباً، فقد عمل على توريط محمد علي، وأقنعه بالصمود، ووعده بالدعم والمساعدة. ولكن ها هي انكلترا تقود التحالف بحزم وتصميم، ولم يبق أمام رئيس الوزراء الفرنسي (تيير) إلا التملص، فأعلن أن مجابهة الدول المتحالفة تتطلب فترة ستة أشهر لاعداد الأسلحة والذخائر الكافية. وأصدر أمره الى الأسطول الفرنسي بالابتعاد عن سواحل مصر والشام والانسحاب الى مياه اليونان، ثم العودة إلى فرنسا. ونفذ الأسطول الفرنسي الأمر، فرجع يوم ١٤ شعبان سنة ١٢٥٦ هـ = ٩ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٨٤٠ م. واهتاج الرأي العام الفرنسي، وأفاد خصوم (تيير) من فشل سياسته، فحملوه على الاستقالة (يوم ٣ رمضان سنة ١٢٥٦ = ٢٩ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٨٤٠ م) ولم تكن استقالة تيير تعني شيئاً بالنسبة لمحمد علي باشا، فقد بات لزاماً عليه مجابهة العاصفة وحده.

وقع عبء العمل ضد محمد علي باشا على عاتق الدولة العثمانية وبريطانيا بصورة رئيسة، إذ لم تشترك النمسا إلا بقوة بحرية رمزية مع وحدات قليلة للإنزال، أما بروسيا فلم تكن تمتلك سفناً تستطيع زجها في العملية. وفضلت الروسيا عدم الابتعاد عن هدفها وهو العاصمة العثمانية ـ إسلام بول ـ.

كان سليمان باشا الفرنسي (أو سيف الفرنساوي) هو المسؤول عن الدفاع لحماية

ساحل بلاد الشام، فلما علم بارسال قائد الأسطول البريطاني (الكومودور نابير) لمنشورات الداعية الى الثورة، أصدر أمره على الفور بإعلان الأحكام العرفية، واعتبر أن البلاد قد أصبحت في حالة حرب. وعمل على زج قوات إضافية في مدينة بيروت، وأرسل إلى ابراهيم باشا - الذي كان معسكراً بالقرب من بعلبك - يستدعيه لقيادة جيشه والانتقال الى بيروت للدفاع عن ساحل بلاد الشام. وتحرك ابراهيم باشا بسرعة فوصل وجيشه الى ضواحي بيروت وأقام معسكره فيها.

قام أميرال البحر الانكليزي (ستوبفورد) بقيادة أسطوله للقيام بجولة استعراضية في مياه الاسكندرية، ثم تحرك من هناك نحو بيروت ليشترك مع قوة (الكومودور نابير) في الأعمال القتالية على سواحل بلاد الشام. فوصل الى بيروت يوم ١٢ رجب سنة ١٢٥٦ هـ = ٩ - أيلول سبتمبر - سنة ١٨٤٠ م. وانضم إليه في اليوم التالي جند المشاة (وعددهم ثمانية آلاف جندي من الأتراك والألبان - الأرناؤوط -. مع ألف وخمسمائة من الانكليز). وتم انزال هذا الجند على بعد عشرة كيلومترات الى الشمال من بيروت، ولم يتمكن ابراهيم باشا من منعهم من النزول، بسبب ما وفرته مدافع الأسطول من الحماية لعملية الإنزال. وتبع ذلك قيام أميرال البحر الانكليزي وزميله النمساوي بتوجيه انذار الى سليمان باشا بالجلاء عن بيروت على الفور. فطلب سليمان باشا منحه مهلة لمدة أربع وعشرين ساعة ريثما يناقش الموقف مع إبراهيم باشا، فرفض طلبه وبدأت المدفعية بإطلاق نيرانها على بيروت طوال فترة بعد الظهر وحتى المساء من يوم ١٤ رجب (١١ - أيلول - سبتمبر). ثم استأنفت المدفعية عملها منذ فجر اليوم التالي، ولم تتوقف إلى أن تم تدمير معظم أحياء المدينة وإحراقها. وفي هذه الفترة كانت كافة المدن الساحلية ببلاد الشام تتعرض لقصف مماثل، وبذلك أمكن إخراج المصريين من كافة المدن الساحلية ببلاد الشام. ووجد محمد علي باشا أنه بات مكرهاً لتنفيذ مطالب أوروبا والإذعان لها، فأصدر أمره الى ابنه ابراهيم باشا بالامتناع عن مقاومة لم تعد لها أية فائدة، وسحب القوات من أطراف بلاد الشام، والجلاء عنها، مع اتخاذ تدابير الحيطة والأمن لحماية القوات من هجمات أهل جبل لبنان، وقبائل البدو الضاربة في عرض الصحراء.

عمل ابراهيم باشا على إعادة تجميع قواته، ثم قسمها إلى مجموعات قتالية أسند قياداتها إلى القادة الذين عرف كفاءتهم عبر التجارب القتالية المتتالية، ثم شرع بتنفيذ عملية الجلاء، والانسحاب نحو مصر (في شوال سنة ١٢٥٦ هـ = منتصف شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٤٠ م). وكانت رحلة العودة مثيرة للحزن، فقد تعرض الجند لأنواع المعاناة من جوع وتعب، فيما كانت قبائل البدو تنقض على مؤخرات القوات، وتنزل بها أفدح الخسائر. وبالرغم من ذلك، فقد استطاع سليمان باشا أن يضمن انسحاب مائة وخمسين مدفعاً مع خيولها، بالإضافة إلى خيول الفرسان ـ السواري ـ التي هلك قسم كبير منها بسبب العطش وشدة التعب. وأما إبراهيم باشا وفرقته، فلم يتمكن من العودة إلى القاهرة عن طريق صحراء العريش، بسبب ما تعرض له وقواته خلال الإنسحاب من فلسطين على أيدي العصابات وقبائل البدو التي سيطرت على محاور تحرك القوات المصرية، واحتلت كافة الجسور القائمة على الأنهر، مما أرغم قوات ابراهيم باشا على الاشتباك طوال ساعات النهار من كل يوم. حتى إذا ما وصل ابراهيم باشا إلى غزة، وجد أنه فقد أكثر من ثلاثة أرباع قوته، علاوة على عدد كبير من الموظفين المدنيين الذين رافقوا وعائلاتهم الحملة للاضطلاع بأعباء إدارة البلاد. فكتب ابراهيم باشا إلى والده بطلب السفن اللازمة لنقله وقواته ومتاعها وذخائرها ومؤونتها إلى الاسكندرية. وجاء الأسطول المصري فنفذ عملية النقل بشكل رائع.

كان (الكومودور نابير) قد عرض على حاكم مصر (محمد علي باشا) ما تبذله الحكومة الانكليزية من الجهد لدى السلطان عبد المجيد من أجل اقناعه بإعطائه حكم مصر له ولورثته لو تنازل عن الشام، ورد الأسطول العثماني إلى الدولة العثمانية. فوافق (محمد علي باشا) على هذه الشروط. وتم بينهما الاتفاق في ٢ شوال سنة ١٢٥٦ هـ = ٢٧ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٨٤٠ م. وقام السلطان عبد المجيد بإجراء مباحثات مع مندوبي الدول الأربعة الذين كانوا يعقدون مؤتمراً مفتوحاً ومستمراً في مدينة (لندن) وصدر بذلك (مرسوم) أو (فرمان) أقر لمحمد علي باشا بحكم مصر ـ وورثته ـ وحدد شروط الحكم والإدارة.★

(★) انظر قراءات ٣ ـ في نهاية الكتاب «مرسوم منح محمد علي باشا حكم مصر».

لقد كان إخراج محمد علي من بلاد الشام بمثابة انتصار للسياسة الانكليزية ليس على حساب السياسة الفرنسية فحسب، بل على حساب السياسة الروسية أيضاً. ولهذا فما إن فرغت انكلترا من تصفية (المسألة المصرية) وتسويتها على نحو ما تتطلبه مصلحتها. حتى سارعت للاتفاق مع فرنسا للعمل ضد الروسيا، لإلغاء شروط معاهدة (خونكار اسكله سي) القاضية بأن يكون لمراكب الروسيا حق المرور من مضيقي البوسفور والدردنيل في أي وقت أرادت.

جرت مباحثات مستفيضة واتصالات متشعبة ومعقدة، انتهت باتفاق الدول أجمع - بما فيها الروسيا - على أن لا يكون لاحداها أبداً حق المرور من مضائق الآستانة التي يجب أن تبقى مقفلة أمام جميع سفن الدول. **وتم التوقيع بذلك على معاهدة في لندن يوم ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٢٥٧ هـ = ١٣ تموز - يوليو - سنة ١٨٤١ م.** وقد أطلق على هذه المعاهدة التي ضمت موافقة الدول: الدولة العثمانية والنمسا وفرنسا وانكلترا والروسيا وبروسيا، اسم **(معاهدة المضائق)** وبذلك تساوت الروسيا بباقي الدول، وفقدت كل ما اكتسبته بمساعيها السابقة - وتضمنت هذه المعاهدة:

البند الأول: يعلن السلطان - عبد المجيد - عزمه وتصميمه على حفظ واتباع القاعدة القديمة في المستقبل، والتي بموجبها منعت جميع مراكب الدول الأجنبية الحربية من المرور من مضيقي البوسفور والدردنيل، وإنه ما دام في حالة السلم لا يسمح لأي مركب حربي أجنبي بالمرور من هذين المضيقين. ويعلن كل من جلالة أمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا، وملك فرنسا وملكة بريطانيا العظمى وارلنده المتحدة، وملك البروسيا وامبراطور جميع الروسيا باحترام هذا العزم الصادر من جلالة السلطان العثماني واتباع القاعدة المقررة سابقاً.

البند الثاني: وقد تقرر أنه مع الإقرار بعدم جواز النيل من هذه القاعدة المقررة قديماً، فإن السلطان يحتفظ لنفسه بحق كما كان له ذلك في السابق في إصدار المراسيم بجواز مرور بعض السفن الحربية الخفيفة لتكون في خدمة سفارات الدول المتحالفة.

البند الثالث: وكذلك يحتفظ جلالة السلطان لنفسه بحق إبلاغ نص هذا الاتفاق لجميع الدول التي بينها وبين الدولة العثمانية اتصالات ودية وعلاقات صداقة ودعوتهم إلى القبول بأحكامه.

البند الرابع: يتم التصديق على هذا الاتفاق في مدينة لندن ويتم تبادل التوقيع عليه بعد شهرين أو قبل ذلك إن أمكن. وبمقتضى ذلك فقد وقع مندوبو الدول المذكورة، ومهروه بأختامهم.

تحريراً ـ لندن ـ ١٣ ـ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٨٤١ م.

بذلك أمكن الوصول إلى تسوية مقبولة ـ ظاهرياً على الأقل ـ بالنسبة للمسألة المصرية، وبالنسبة للعلاقات الروسية ـ العثمانية. وكان باستطاعة الدولة العثمانية الإفادة من هدوء العاصفة لاتخاذ الإجراءات المناسبة قبل هبوب العاصفة الجديدة، وقد باتت الأعاصير تعصف بالدولة العثمانية من كل مكان. وكانت هناك حاجة لإجراء مجموعة من الإصلاحات الداخلية للقضاء على الرواسب المتتالية التي تركتها حرب نابليون، ثم ضياع اليونان، ثم الحرب مع محمد علي. وقد أدركت الدولة العثمانية هذه الحقيقة واستوعبتها. وشرعت في إجراء ما هو ضروري من الإصلاحات. غير أن عجلة الأحداث دهمتها من جديد، فقد انطلقت من الغرب عاصفة ثورية جديدة، فيما كانت هناك عاصفة أخرى تتجمع على تخوم الدولة الشمالية المجاورة لدولة الروسيا.

١٦ ـ حرب القرم.

استطاعت الأنظمة الملكية أن تستعيد بعضاً من سيطرتها وبعضاً من هيبتها في كل من المانيا والنمسا وفرنسا والروسيا. غير أن هذه الأنظمة لم تدرك عمق التحولات التي جاءت مع رياح الثورة الفرنسية فكانت كمن يجلس على فوهة بركان يهدد في كل وقت بالانفجار. ولم يتأخر موعد هذا الانفجار على كل حال، ففي سنة ١٢٦٥ هـ = ١٨٤٨ م، اجتاحت أوروبا عاصفة عاتية اتخذت من شعارات الثورة الفرنسية حجة لها، وحددت هدفها بإقامة أنظمة دستورية ووضع حد للملكية المستبدة. وكان العرش الفرنسي هو أول ما أطاحت به هذه العاصفة التي لم يحاول الملك الفرنسي (لويس فيليب)[١] مجابهتها، بل تسلل في هدوء من الباب الخلفي لقصر التويلري ومضى إلى انكلترا ليقضي فيها ما بقي له من العمر في هذه الحياة الدنيا، وقامت في فرنسا (الجمهورية الثانية) غير أن العاصفة لم تقف عند حدود فرنسا بل انتقلت الى برلين وڤيينا وبراغ وغيرها من العواصم فلقيت مقاومة ضارية حيث عمدت الأنظمة الملكية الى قمعها بقوة الجيش وباستخدام المدفعية. واستقبلت بولونيا العاصفة الثورية بالأمل في إعادة توحيد أقاليمها الممزقة، والتي قسمت بين الروسيا والنمسا والبروسيا بعد فصلها عن الدولة العثمانية.

---

(١) لويس فيليب: (LOUIS PHILIPPE I) ابن فيليب المساواة ووالدته لويز دو بوربون بانثييغر ـ من مواليد باريس سنة ١٧٧٣ ـ أصبح ملكاً لفرنسا من سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٨٤٨ م ومات في كلارمونت ـ بانكلترا (CLAREMONT). انضم الى قوات الثورة الفرنسية وكان له دوره الكبير في معركتي فالمي وجماب (سنة ١٧٩٢ م) ثم غادر فرنسا وعاش حياة غامضة، وتزوج ماري ـ اميل دوبوربون. ثم عاد الى فرنسا مع لويس الثامن عشر، وعين قائداً أعلى لقوات المملكة سنة ١٨٣٠ م وعندما أصبح ملكاً، استعان بالأحرار ـ الليبيراليين ـ. ثم تحول عنهم واستعان بالمحافظين. ونشبت ضده ثورات كثيرة ومتفرقة في الأقاليم، تمكن من قمعها. وعندما نشبت ثورة سنة ١٨٤٨ م. تنازل عن العرش. وارتحل الى انكلترا حيث قضى فيها بقية سني حياته.

وتصدت الروسيا للموقف، إذ لم يكن من سياستها إعادة توحيد بولونيا، وكانت تعارض في انفصال المجر عن النمسا وتشكيل دولة مستقلة فيها حتى لا تشكل عائقاً يعيق تقدمها نحو الآستانة. ولهذا أرسلت جيوشها الى بولونيا للقضاء على الثورة وهي في مهدها، وساعدت النمسا على محاربة المجر وإخضاعها. **وطلبت من الدولة العثمانية - بإلحاح وصل الى حد التهديد بإعلان الحرب - لتسليم زعماء المجر الذين لجؤوا إلى الدولة العثمانية، ولكن الدولة العثمانية امتنعت عن تسليمهم، والتزمت بالقانون الدولي الذي يحرم تسليم المجرمين السياسيين.**

غير أن الدولة العثمانية لم تتمكن من البقاء بعيداً عن (عاصفة الثورة الأوروبية). فقد كان المواطنون في الأفلاق والبغدان يميلون إلى الاستقلال ويرغبون في الانضمام الى إخوانهم (السلاف) في ترانسلفانيا وبكوفين لتكوين مملكة رومانية جديدة. فثارتا على أميريها وأرغمتها على الفرار، وعملتا على تشكيل حكومة مؤقتة، مما حمل الدولة العثمانية على إرسال جيوشها بقيادة أحد رجالها المشهود لهم بالكفاءة (عمر باشا) من أجل إعادة الاستقرار لاقليمي الأفلاق والبغدان. وأرسلت الروسيا في الوقت ذاته جيوشها الى اقليم البغدان (في ٢٢ رجب سنة ١٢٦٥ هـ = ١٣ حزيران - يونيو - سنة ١٨٤٨ م) وطردت الحكومة المؤقتة، واحتلت إمارة الأفلاق. وعارضت الدولة العثمانية هذا التدخل السافر في ولايتين كانتا تعتبران تابعتين للدولة العثمانية، وكادت هذه المعارضة تؤدي للصدام فالحرب، التي لم يكن أي من الطرفين يرغب في اندلاعها خلال تلك الفترة المضطربة.

فجرت مفاوضات في (بلطه ليمان الواقعة على مضيق البوسفور من جهة أوروبا) وانتهت بتوقيع معاهدة أقرت للدولة العثمانية بحق تعيين الأمراء في ولايتي الأفلاق والبغدان - كمثل ما كان عليه الأمر من قبل - وأن يقوم جيش تركي - روسي مشترك باحتلال الولايتين لمدة سبع سنوات بهدف القضاء على الحركات الثورية، وضمان الاستقرار.

كانت الروسيا خلال ذلك تتابع جهودها لاضعاف الدولة العثمانية من الداخل، واتخذت من حجة (حماية الارثوذكسية) ستاراً لتوحيد جهد

الأرثوذكس المقيمين في كافة البلاد العثمانية والذين كان عددهم في حدود عشرة ملايين. وأخذت في توجيههم لدعم سياستها، ونشر نفوذها بين رعايا الدولة العثمانية.

وأفادت (الروسيا) من تناقضات فرنسا خلال فترة الثورة والحروب النابوليونية لتضعف من قوة الروابط التي كانت قائمة بين فرنسا وأتباع المذهب الكاثوليكي) في بلاد الدولة العثمانية، وهي الروابط التي تم دعمها بمجموعة من الامتيازات وفقاً للمعاهدات المتتالية التي عقدتها فرنسا مع الدولة العثمانية والتي كان من أهمها (معاهدة سنة ١٧٤٠ م) حيث ضمنت هذه المعاهدة للقسس الكاثوليك حق امتلاك الكنائس في مدينة القدس - خاصة -. فلما جاء نابليون الثالث لحكم فرنسا (سنة ١٨٤٨ م) حاول اكتساب الرأي العام الفرنسي عن طريق إعادة دعم الكاثوليكية وحمايتها - في القدس - وفي سائر أقطار الدولة العثمانية. وأرسل الى السلطان العثماني طلباً بذلك لمساعدته على تحقيق هدفه - فشكلت الدولة العثمانية لجنة ضمت ممثلين عن مختلف المذاهب لإعادة فصل الكنائس والأديرة، واخضاعها لمن كانوا يملكونها من قبل بموجب المعاهدات المبرمة سابقاً. وأجرت اللجنة تحقيقاتها، وانتهت باتخاذ قرار بأولوية الكاثوليك في امتلاك عدد من الكنائس والأديرة. فعارضت روسيا هذا القرار الذي أخذ شكل معاهدة (في ١٤ ربيع الثاني - سنة ١٢٦٨ هـ = ٦ شباط - فبراير - سنة ١٨٥٢ م). وهددت الدولة العثمانية بالحرب فيما إذا أمرت بتنفيذها. ولكن الدولة العثمانية رفضت التهديد - بعد فترة من التردد - وقررت تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين أعضاء اللجنة الاختصاصية التي تم تشكيلها لهذا الغرض.

اتخذت الروسيا من ذلك حجة للعدوان على الدولة العثمانية، غير أنها كانت راغبة في إلقاء مسؤولية هذا العدوان على السلطان العثماني. ولهذا عملت على ارسال (الأمير منتشيكوف)[1] وكلفته بتنفيذ مهمة مزدوجة: التظاهر باجراء

---

(١) منتشيكوف: (MENTCHIKOV-ALEXANDRE) قائد عسكري ورجل دولة روسي ولد في سانت بيترسبورغ: (SAINT-PETERSBOURG) والتي كانت معروفة قديماً باسم بيتروغراد ثم أصبحت تعرف حديثاً باسم لينينغراد. (١٧٨٧ - ١٨٦٩ م). قام بدور كبير في حرب القرم. وانتصرت =

مباحثات مع الدولة العثمانية في مسألة الأماكن الدينية في القدس، وافتعال الأسباب لدفع الدولة العثمانية لخوض الحرب.

عمل قيصر روسيا (نيقولا الأول) خلال ذلك على اجراء مفاوضات مع انكلترا - عن طريق سفيرها في بيترسبورغ - فشرح له ضرورة اتحاد دولتي روسيا وانكلترا معاً وتحالفهما لإضعاف نفوذ فرنسا في الشرق. واتخاذ التدابير لتجزئة أقاليم الدولة العثمانية، التي أصبحت (**الرجل المريض**) والذي لا يرتجى أمل بشفائه، وذلك حتى لا تتبدد تركة هذا المريض عند وفاته. وعرض قيصر روسيا على سفير انكلترا استعداده للتساهل فيما إذا ساعدته انكلترا على تنفيذ مشروعه وذلك بإعطائها القطر المصري وجزيرة كريت. ولما كانت سياسة انكلترا قائمة - حينذاك - على الحد من مطامع روسيا التوسعية في البلاد الآسيوية - الإسلامية - حتى لا تشاركها نفوذها البحري في المياه الدافئة، فقد عارض السفير الانكليزي مشروع القيصر الروسي (نيقولا) وأجابه بأنه «من الأفضل معالجة (**الرجل المريض**) وتعهده بالعناية حتى يشفى من مرضه، وحتى يستعيد قوته، إذ أنه لو مات لحصلت حروب طاحنة تهدر فيها سيول من الدماء، لدى اقتسام التركة».

كان نابليون الثالث يتابع تحركات الروسيا، فقام بتحرك مضاد، وأجرى مباحثات مع ملكة بريطانيا العظمى (فيكتوريا)[1] للتحالف مع الدولة العثمانية ومساعدتها على تنفيذ تعهداتها بشأن الأماكن المقدسة، وذلك للحد من نفوذ روسيا في وسط رعايا الدولة العثمانية - الارثوذكس - سيما وأن سيطرة الروسيا على الأماكن المقدسة في القدس وما يجاورها، هو مما يهدد طرق انكلترا الى مستعمراتها في الهند. وتم الاتفاق بين انكلترا وفرنسا على العمل المشترك ضد المطامع الروسية. إلا أن هذا

= عليه القوات الفرنسية - الانكليز في معركة آلما - ALMA سنة ١٨٥٥ م.

(١) فيكتوريا: (VICTORIA) ملكة انكلترا (١٨١٩ - ١٩٠١ م) توجت ملكة سنة ١٨٣٧ م. وأصبحت امبراطورة لبريطانيا العظمى سنة ١٨٥٢ م. وكانت قد تزوجت سنة ١٨٤٠ م من أحد أمراء ألمانيا (البرنس البرت) وأنجبت ثمانية أولاد. وخلفها ابنها باسم (ادوارد السابع (EDOUARD VII) الذي حكم الامبراطورية البريطانية حتى سنة ١٨٠٩ م.

الاتفاق لم يحبط من عزيمة القيصر نيقولا الأول، فقرر الدخول في مباحثات مع فرنسا لاقناعها بقبول ما كانت انكلترا قد رفضته (وهو اقتسام تركة الرجل المريض). فقابل سفير فرنسا في البلاط الروسي، وعرض عليه استعداد الروسيا للتساهل في قضية الأماكن المقدسة في فلسطين، ودعمها لاحتلال تونس، مقابل مساعدة الروسيا على دعم نفوذها في الغرب، والحد من نشاط انكلترا في جزيرة مالطة. ولكن السفير الفرنسي اتخذ موقفاً مشابهاً لموقف زميله الانكليزي. ولم يترك لقيصر روسيا ثغرة للمساومة.

قرر قيصر روسيا (نيقولا الأول) المضي للعمل بصورة منفردة، فأوفد (منشيكوف) إلى الآستانة، ومضى هذا وهو يحمل لقب سفير فوق العادة، فغادر عاصمة الروسيا في الأول من جمادى الأولى سنة ١٢٦٩ هـ = ١٠ شباط - فبراير - سنة ١٨٥٣ م. وتوجه الى الأقاليم الجنوبية من روسيا - والمتاخمة لحدود الدولة العثمانية - حيث أشرف على حشد الجيوش وتفقدها. وقام باستعراضها بطريقة استفزازية مثيرة، في محاولة لارهاب الدولة العثمانية والضغط عليها. ثم مضى الى الآستانة بعد الانتهاء من تظاهرة القوة، ومعه عدد من كبار قادة القوى البرية والبحرية والذين لازموه خلال مقابلاته الرسمية وزياراته للوزراء. وتجاوز ذلك كله لدى مقابلته للسلطان عبد المجيد، حيث تعمد التصرف بفظاظة وسماجة تجاوزت حدود الأعراف الديبلوماسية والسلوك السياسي، مما خلق أزمة كادت تؤدي للحرب لولا إسراع سفيري انكلترا وفرنسا لبذل الجهود من أجل تطويق الأزمة. غير أنه تبين بوضوح أن هدف منشيكوف هو استفزاز السلطان عبد المجيد لإعلان الحرب على الدولة العثمانية والاستيلاء عليها. مما حمل فرنسا على الإسراع بإرسال أسطولها البحري الى مياه اليونان، حيث وصل الى ميناء (سلامين - أو سالامين) في ٢٤ جمادى الثاني سنة ١٢٦٩ هـ = ٤ نيسان - ابريل - سنة ١٨٥٣ م. بينما أصدرت بريطانيا أمرها إلى أسطولها بالاستنفار والبقاء في مالطة حتى صدور أوامر لاحقة. وتابع الأمير منشيكوف خلال ذلك بذل جهده لتجديد شروط معاهدة (خونكار اسكله سي). ولكن السلطان عبد المجيد لم يظهر تسرعاً في تلبية طلب الروسيا بأن يكون لها حق حماية جميع

المسيحيين في البلاد العثمانية، ومضى السلطان عبد المجيد الى ما هو أبعد من ذلك، فأعاد (رشيد باشا) الى منصب رئيس الوزراء (الصدر الأعظم) وكان قد عزله من قبل إرضاء لروسيا، واستجابة لطلبها. فكان أول عمل قام به رشيد باشا هو رفض طلبات الأمير منشيكوف. فأرسل هذا انذاراً نهائياً (يوم ٢٦ رجب سنة ١٢٦٩ هـ = ٥ أيار - مايو - ١٨٥٣ م) تضمن تنفيذ مطالب دولته خلال خمسة أيام، فلما انقضت هذه المهلة ولما يصله الرد، عمل على تمديد مهلة الانذار لفترة ثمانية أيام أخرى. ولكن السلطان عبد المجيد أعلن عن رفضه للإنذار مع الإعلان باحترام حقوق الكنيسة الأرثوذكسية. فرد منشيكوف على ذلك بإعلان قطع العلاقات مع الدولة العثمانية. وغادر الآستانة على مركب روسي (يوم ١٧ شعبان = ٢٦ أيار - مايو). ولم ينس قبل رحيله أن يوجه تهديداً باستعداد القوات الروسية لاجتياح ولايتي الأفلاق والبغدان إذا ما استمرت الدولة العثمانية في رفض الطلبات الروسية. وقامت الدولة العثمانية بإبلاغ نص هذا التهديد إلى السفير البريطاني في الآستانة (اللورد ستراتفورد) فعمل هذا على نقل صورة التهديد الى حكومته التي أصدرت أمرها إلى أسطولها بمالطة بالانضمام إلى الأسطول الفرنسي، والتعاون معه. وأصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية أوامرهما الى أسطوليهما بالتوجه الى مضيق الدردنيل، وتقديم المساعدة للدولة العثمانية إذا ما تطلب الأمر. ووصلت سفن الأسطولين إلى خليج (بزيكا) ★ في ٢٢ رمضان - ١٨ حزيران - يونيو، من السنة ذاتها.

كان وزير الخارجية الروسية (المسيو دي نسلرود) (١) قد عمل بعد مغادرة الأمير منشيكوف لمدينة الآستانة على توجيه انذار جديد إلى الباب العالي، وأبلغ صورته إلى جميع الوزارات وجاء فيه:

(★) بزيكا: مدينة لها خليج رحب تقع على مدخل مضيق الدردنيل، على شاطىء آسيا، وتبعد مسافة ٢٧٥ كيلومتراً عن مدينة الآستانة، ولهذا فهي ذات أهمية استراتيجية.

(١) نسلرود: (CHARLES ROBERT-COMTE DE NESSELRODE) ديبلوماسي روسي، من مواليد لشبونه (١٧٨٠ - ١٨٦٢ م) كان ممثلاً لقيصر روسيا في مؤتمر ڤيينا (سنة ١٨١٥ م) وعمل قطباً من أقطابه، ثم مارس دوراً أساسياً في توجيه السياسة الروسية خلال عهد الكسندر الأول - ثم في عهد نقولا الأول (أي من سنة ١٨١٦ م حتى سنة ١٨٥٦ م).

« إذا لم تقبل الدولة العثمانية اقتراحاته الأخيرة، فإن الجيوش الروسية ستحتل ولايتي الأفلاق والبغدان، وتبقى فيها حتى تعود الدولة العثمانية عن إصرارها، وترضخ لطلبات الروسيا ».

رفضت الدولة العثمانية هذا الإنذار الجديد، فقامت الجيوش الروسية باجتياح ولايتي الأفلاق والبغدان، بعد اجتيازها لنهر البروث الفاصل بين حدود الدولتين وذلك في ٢٥ رمضان سنة ١٢٦٩ هـ = ٢١ تموز - يوليو - سنة ١٨٥٣ م. وتبين أن قيصر روسيا (نيقولا الأول) قد أقدم على هذا العمل وهو على ثقة من أن الدول الغربية لن تعمل بجد لدعم الدولة العثمانية. كما كان على ثقة أيضاً من أن امبراطور النمسا (فرانسوا جوزيف) لن يحرك ساكناً، نظراً لما قدمه له من المساعدة على قمع ثورة المجر (في سنة ١٨٤٨ م). غير أن (فرانسوا جوزيف) وجد نفسه أمام مأزق صعب، إذ لم يكن باستطاعته التحالف مع الروسيا أو حتى البقاء على الحياد. وفاء لما قدمته الروسيا له من المساعدة في السابق، مع معرفته بمطامع الروسيا التي لا تقف عند حد، كما لم يكن من مصلحة بلاده الوقوف بعيداً عن فرنسا وانكلترا. ولهذا وجد الحل الأمثل - بالنسبة له - هو في بذل الجهد للتوفيق بين الروسيا وبين الدولة العثمانية، والعمل على منع الحرب، فأعلن عن عقد مؤتمر في مدينة (ڤيينا) برئاسة وزير خارجيته، وطلب الى الروس والعثمانيين الامتناع عن إعلان الحرب إلى أن يتم عقد المؤتمر، وأن تتوقف جيوش الدولتين على ضفتي نهر الدانوب. فوافقت الدول على طلبه، وتم عقد المؤتمر في شهر ذي الحجة (آب - أغسطس). وبذل ممثلو بروسيا والنمسا جهودهم للتحالف مع ممثلي فرنسا وانكلترا للتوفيق بين الطرفين المتصارعين، وتجنب إشعال فتيل حرب لم يكن من مصلحة أحد تفجيرها في وقت كانت فيه كافة عروش الأنظمة الملكية تهتز قلقة تحت ضغط الشعوب التي لا زالت تعيش في مناخ ثورة سنة ١٨٤٨ م. ووصل المؤتمر بعد جلسات متتالية إلى صورة وفاق قبلته الروسيا نظراً لصياغته بعبارات غامضة تحمل تأويلات متناقضة، ورفضته الدولة العثمانية لهذا السبب ذاته، وهي التي تعرف أكثر من سواها أساليب الدولة الروسية وأهدافها. وانفض المؤتمر دون الوصول الى حسم المسألة التي انعقد من أجلها، وتأكد الجميع من سوء نوايا

الروسيا، فعملت فرنسا وانكلترا على تشجيع السلطان عبد المجيد للصموذ في وجه الضغوط الروسية، ورفض طلباتها. ووعدتاه بالدعم المادي. فأرسل السلطان عبد المجيد انذاراً إلى الأمير غورتشاكوف قائد الجيوش الروسية في ولايتي الأفلاق والبغدان - في الأول من محرم سنة ١٢٧٠ هـ (٤ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٨٥٣ م) وطلب إليه الجلاء عن هاتين الولايتين خلال فترة خمسة عشر يوماً، وإلا فإن الدولة العثمانية تعتبر بأن بقاء القوات الروسية في الأفلاق والبغدان هو بمثابة إعلان حرب. وأمرت قائد جيوشها (سرعسكر عمر باشا)[1] باعداد جيوشه لعبور نهر الدانوب، وابتداء الحرب، إذا لم تنسحب القوات الروسية عند انتهاء مدة الانذار. وانتهت مدة الانذار ولما تنسحب الجيوش الروسية فكان لا بد من الحرب.

قاد (عمر باشا) جيشه، وعبر نهر الدانوب في أول صفر سنة ١٢٧٠ هـ (٣ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٨٥٣ م) وجرت معركة رهيبة انتصرت فيها القوات العثمانية انتصاراً رائعاً، وأرغمت القوات الروسية على الانسحاب من مواقعها ومعاقلها القائمة على الضفة اليسرى للنهر. ووقفت دول العالم الغربي وهي في حالة من الذهول، إذ لم تكن تتوقع أن تنتصر القوات العثمانية على القوات الروسية. غير أن (عمر باشا) لم يتمكن من استثمار هذا النصر ومطاردة القوات الروسية بسبب قسوة المناخ وتراكم الثلوج وشدة البرد. فعاد بقواته لقضاء فصل الشتاء في الحصون والمواقع.

أحرزت القوات العثمانية نصراً آخر على جبهة القفقاس في آسيا، حيث اجتازت هذه القوات بقيادة (عبده باشا) حدود الروسيا، واحتلت قلعة (سانت نيقولا) بعد معركة حاسمة، وحاولت القوات الروسية استعادة هذه

---

(١) عمر باشا - هو قائد عثماني شهير، من مواليد كرواتيا - كرواسيا - سنة ١٨٠٦ م. حمل الجنسية النمساوية بحكم مولده، وخدم في الجيش النمساوي، ثم هاجر الى البوسنة، واعتنق الإسلام ديناً، وتطوع للخدمة في الجيش العثماني، وأظهر من الكفاءة ومن الإخلاص ما أهله للوصول إلى أرفع الرتب العسكرية. انتصر على الروس في معركة أوباتوريا - في حرب القرم - وتوفي سنة ١٨٧١ م.

القلعة إلا أن القوات العثمانية صدتها بنجاح، وهنا أيضاً توقفت الأعمال القتالية بسبب هجوم فصل الشتاء.

حاول القيصر نيقولا الأول الإفادة من العطالة التي فرضها الشتاء لإعادة تنظيم قواته العسكرية والاستعداد لهجوم الربيع، كما حاول إعادة تنظيم علاقاته السياسية، فعقد لقاء قمة مع امبراطور النمسا (فرانسوا جوزيف) وطلب إليه التحالف معه ضد فرنسا وانكلترا، ولكن امبراطور النمسا أظهر بوضوح أن مثل هذا التحالف لا يخدم مصلحة بلاده.

كانت القوات البحرية الفرنسية ـ الانكليزية قد غادرت خلال هذه الفترة خليج (بزيكا) وتقدمت من مضيق البوسفور ـ بموافقة السلطان عبد المجيد ـ حتى تصبح أكثر قرباً من البحر الأسود، وأكثر قدرة على حماية الآستانة فيما إذا حاولت البحرية الروسية مهاجمتها. وعملت فرنسا في الوقت ذاته على ارسال سفير فوق العادة إلى الآستانة من أجل بذل الجهود الممكنة للصلح مع روسيا، ولدراسة الموقف عسكرياً ـ في الوقت ذاته ـ حتى تتخذ فرنسا ما هو ضروري من التدابير والاجراءات لخوض الحرب إذا ما تدهور الموقف. واستقبل السلطان عبد المجيد السفير الفرنسي باحتفال مهيب (يوم ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٦٩هـ = ١٩ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٨٥٣م).

ولم يلبث الموقف الهادىء أن تفجر فجأة عندما قام الأسطول الروسي بالهجوم على سفن الأسطول العثماني المحتشدة في ميناء سينوب، على البحر الأسود، ودمرها تدميراً كاملاً تقريباً يوم ٢٨ صفر سنة ١٢٧٠هـ = ٣٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٨٥٣م. فنقضت الروسيا بذلك التعهد الذي قدمته لدولتي فرنسا وانكلترا بعدم شن أي عمل عدواني في البحر الأسود إذا ما بقيت سفن اسطولي الدولتين المذكورتين في البوسفور، ولم تدخل الى البحر الأسود.

ردّت فرنسا وانكلترا على هذا العدوان الغادر بأن أصدرتا أمراً بإدخال سفنهما الى

البحر الأسود. وأعلمتا الروسيا - رسمياً - بأنها تعتبران أي عدوان على موانىء الدولة العثمانية أو إحدى سفنها هو عدوان يستوجب الرد بالقوة. وأرسل امبراطور فرنسا (نابليون الثالث) رسالة الى قيصر روسيا (نيقولا الأول) في ٢٩ كانون الثاني - يناير - ١٨٥٤ م، ضمنها شرحاً للمسألة في أصولها وتفرعاتها وما قامت به الروسيا من المماطلة والتلاعب فيها، وما ارتكبته من الغدر والخيانة، وعرض عليه عقد مؤتمر للصلح بشرط جلاء القوات الروسية عن ولايتي الأفلاق والبغدان. وتعهد له بسحب سفن الأسطولين الفرنسي والانكليزي من البحر الأسود مقابل الانسحاب من الأفلاق والبغدان. ورد القيصر (نيقولا الأول) بأنه ليس باستطاعته التراجع عن خطته، إذ أن سحب القوات الروسية سيؤدي إلى احباط عزيمة القوات الروسية، وهو أمر غير مقبول حتى لو لم يبق إلا جندي روسي واحد. وإذ تبين للقيصر (نيقولا الأول) أن الحرب باتت هي المخرج الوحيد للمأزق الذي يجابهه، أصدر أمره الى سفيريه في فرنسا وانكلترا بالعودة الى روسيا. كما أرسل سفراء فوق العادة الى ڤيينا وبرلين، لاجراء مباحثات مع امبراطور النمسا وملك بروسيا من أجل وقوفها على الحياد عند تفجر الحرب - طالما أنها لا يستطيعان مساعدته. وسرعان ما تبين لقيصر روسيا بأن النمسا وبروسيا ستقفان - على الأغلب - الى جانب فرنسا وانكلترا. وأنهما قد لا تلتزمان بموقف الحياد. هذا من جهة، **ومن جهة ثانية قامت فرنسا وانكلترا بعقد معاهدة مع الدولة العثمانية، تم توقيعها في الآستانة يوم ١٢ جمادى الثاني سنة ١٢٧٠ هـ = ١٢ - آذار - مارس - سنة ١٨٥٤ م. وتضمنت تعهد الدولتين بالوقوف الى جانب الدولة العثمانية في حربها ضد الروسيا. وتضمنت هذه المعاهدة أيضاً بأن ترسل فرنسا قوة من خمسين ألف جندي، وأن ترسل انكلترا خمسة وعشرين ألف جندي، وبشرط أن تعمل القوتان الفرنسية والانكليزية على الانسحاب من بلاد الدولة العثمانية بعد انقضاء خمسة أسابيع من يوم عقد الصلح مع الروسيا.**

ولم يلبث (نابليون الثالث) أن وجه رسالة الى مجلس النواب الفرنسي أعلمه فيها بإعلان الحرب على الروسيا، بالتحالف مع انكلترا وذلك يوم ٢٧ جمادى الثاني سنة

١٢٧٠ هـ = ٢٧ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٨٥٤ م. وكانت فرنسا وانكلترا تجريان مباحثات خلال ذلك، انتهت بعقد معاهدة بينهما (في ١٢ رجب = ١٠ نيسان ـ ابريل) في مدينة لندن، وتعهدت فيها الدولتان بالدفاع عن الدولة العثمانية، ومنع روسيا من ضم أي جزء أو اقليم منها إلى بلادها، وأن تقوم الدولتان بتقديم المال والرجال لإرسال عدد أكبر من القوات إذا ما تطلب الموقف. وألا تنفرد أحدهما باجراء اتصالات مع الروسيا لايقاف القتال أو الصلح، إلا بالاتفاق مع حليفتها. وأخذت بعدئذ الدولتان المتحالفتان فرنسا وانكلترا في حشد قواتها. ووضعت فرنسا قواتها تحت قيادة الجنرال (سانت ارنو)[١] فيما وضعت انكلترا قواتها تحت قيادة (اللورد راغلان)[٢] وبدأت قوات الدولتين في الوصول الى الأستانة وخليج (غاليبولي) خلال شهري نيسان ـ وأيار (ابريل ـ ومايو) من سنة ١٨٥٤ م.

كانت الأعمال القتالية قد بدأت من قبل في منطقة البحر الأسود، فقد حدث أن أرسلت البحرية الانكليزية السفينة (فوريوس) الى ميناء (أوديسا)★ بمهمة إجلاء القنصل الانكليزي والرعايا الانكليز منها وذلك يوم ٨ رجب سنة ١٢٧٠ هـ = ٦

---

(١) سانت آرنو: (ARMAND-LEROY DE SAINT ARNAUD) ماريشال فرنسي (١٨٠١ ـ ١٨٥٤ م) اكتسب شهرته في قتال العرب المسلمين خلال فترة فتح الجزائر واستعمارها، وحصل على الترفيع في سلم الرتب العسكرية بسرعة، ورفع الى رتبة مشير (ماريشال) من قبل نابليون الثالث لاشتراكه في الإنقلاب الذي وقع في ٢ كانون الأول ـ ديسمبر ـ سنة ١٨٥٢ م والذي جاء به الى حكم فرنسا. وتوفي أثناء حرب القرم بسبب مرض عادي.

(٢) اللورد راغلان: (JAMES HENRY LORD RAGLAN) قائد انكليزي (١٧٨٨ ـ ١٨٥٥ م) كان في هيئة أركان الدوق ويلينغتون في معركة واترلو ضد نابليون بونابرت ـ وخسر بها أحد ذراعيه، ثم قاد القوات الانكليزية في حرب القرم. ومات بمرض الكوليرا أثناء حصار سيفا ستوبول.

(★) اوديسا: (ODESSA) مدينة اوكرانية في جنوب روسيا تقع على البحر الأسود كان اسمها (حاجي بيك). قبل أن تحتلها قوات روسيا القيصرية. وقد أدركت القيصرة كاترينا الثانية أهميتها، فأمرت (في سنة ١٧٩٥ م) بتحصينها وتوسيعها وأطلقت عليها اسم اوديسا، تيمناً باسم مستعمرة يونانية قديمة كانت بالقرب منها تدعى أودسوس. وينسب فضل توسيعها وتطويرها إلى الدوق الفرنسي (دوريشيليو) الذي حكمها سنتي ١٨٠٣ و١٨٠٤ م.

نيسان - ابريل - سنة ١٨٥٤ م. وتعرضت هذه السفينة للقنابل التي أطلقتها القلاع الروسية مع أنها كانت ترفع العلم الأبيض - فكان ذلك انتهاكاً لقواعد (لعبة الحرب) رد عليه الأسطول الفرنسي - الانكليزي باطلاق مدافع السفن على المدينة، وذلك بعد انذار حددت مدته بيوم وليلة لتقديم اعتذار امتنع الروس عن تقديمه، وقد استمر إطلاق المدافع حتى تم تدمير القلاع والتهمت النار قسماً من المدينة. ثم انسحبت سفن الأسطول الفرنسي - الانكليزي واصطفت أمام ميناء سيفاستوبول، ودعت الأسطول الروسي للقتال. ولكن الأسطول الروسي رفض هذه الدعوة (الكريمة). فقرر قائد الأسطولين ضرب الثغور الروسية الواقعة على البحر الأسود. وتم تنفيذ هذا القرار. وأثناء ذلك **أعلن الامبراطور نيقولا الأول الحرب على الدول المعادية (في ١٣ رجب = ١١ نيسان - ابريل). وأصدر أوامره إلى قائد الجيوش المحتشدة على الضفة اليسرى لنهر الدانوب بعبور النهر ومحاصرة (سلستريا). ونفذت القوات الروسية هذا الحصار (من ١٧ شعبان حتى ٢٣ رمضان = ١٥ أيار - مايو - حتى ٢٠ حزيران - يونيو). وبالرغم من تفوق القوات الروسية التي ضمت ستين ألف مقاتل، فإنها لم تتمكن من إضعاف مقاومة الحامية العثمانية - المصرية التي كانت تضم خمسة عشر ألف مقاتل بقيادة القائد الشهير (موسى باشا) والذي استشهد أثناء الدفاع عن (سلستريا) ★. ولقد أبرزت هذه المقاومة الضارية القيمة القتالية للجندي المسلم، فاعترف الحلفاء الانكليز والفرنسيون بشجاعة التركي وقوة بأسه.**

وقرر قادة قوى الحلفاء التقدم بقواتهم نحو مدينة (فارنا) من أجل تقديم المساعدة للحامية المدافعة عن سلستريا. ولكن القوات الروسية لم تنتظر وصول قوات الحلفاء، وأيقنت بعجزها عن فتح المدينة المحاصرة، فاكتفت من الغنيمة بالاياب، ورفعت الحصار عن سلستريا. وأفاد (عمر باشا) من تحول الموقف، وأعاد تنظيم قواته بسرعة،

(★) سيلستريا: (SILISTRIE) مدينة بلغارية تقع على المجرى الأسفل لنهر الدانوب - وهي مدينة قديمة تحتل موقعاً منيعاً.

وانطلق لمطاردة القوات الروسية، وعبر نهر الدانوب، واصطدم بمؤخرة القوات الروسية عند مدينة (جورجيو) فألحق بها الهزيمة.

استطاعت النمسا أن تقف على الحياد، واحتفظت لنفسها بحق استثمار الصراع بعدم دعمها لأي طرف من الأطراف. واتخذت موقف الحكم، وكان هدفها هو منع الروسيا من التوسع نحو الدانوب، مما يساعدها على بسط سيطرتها على ضفتي النهر. ولهذا فعندما علمت بنصوص معاهدتي الآستانة ولندن، سارعت لعقد معاهدة مع بروسيا (في ٢٢ رجب سنة ١٢٧٠ هـ = ٢٠ نيسان - أبريل - سنة ١٨٥٤ م) تضمنت اتفاق الدولتين - النمسا وبروسيا - على اتخاذ موقف موحد من (المسألة الشرقية) وعملتا على ابلاغ هذه المعاهدة الى بقية الدول.

ثم عقدت النمسا معاهدة مع فرنسا وانكلترا والدولة العثمانية في ١٧ رمضان سنة ١٢٧٠ هـ = ١٣ حزيران - يونيو - ١٨٥٤ م. وذلك لقيام النمسا باحتلال ولايتي الأفلاق والبغدان إذا ما قامت القوات الروسية بالجلاء عنهما، وأن تتحالف مع هذه الدول ضد روسيا فيما إذا اجتازت جيوشها جبال البلقان. ولما كانت روسيا تفضل أن تقوم النمسا - الصليبية - باحتلال الأفلاق والبغدان بدلاً من إعادة تسليمها للدولة العثمانية الإسلامية -. وكانت ترغب أيضاً في منع النمسا من التحالف مع فرنسا وانكلترا خلال تلك المرحلة الصعبة. فقد أصدر القيصر نيقولا الأول أمراً إلى جيوشه بالانسحاب الى ما وراء نهر البروث وهو الحد الفاصل بين الدولة العثمانية وروسيا. وسارعت القوات النمساوية لاحتلال كل موقع في إثر جلاء القوات الروسية. وكان الجيش العثماني بقيادة (عمر باشا) قد فرغ من تدمير مؤخرة القوات الروسية عند (جورجيو). وتوجه لإعادة احتلال (الأفلاق والبغدان) فوجد بأن القوات النمساوية قد انتشرت في الولايتين، ومنعت القوات العثمانية من العودة إليهما.

قرر قادة قوات الحلفاء عقد مؤتمر لهم لإعادة بحث الموقف بعد أن زال الخطر الروسي الذي كان يتهدد جبهة البلقان. وعقدوا هذا المؤتمر في مدينة (فارنا) (يوم ٢٥ شوال = ٢١ تموز - يوليو) واتخذوا قراراً بنقل مسرح الأعمال القتالية الى الأراضي الروسية - لاسيما بعد أن أخذ وباء الكوليرا في الفتك بقواتهم -. وتم الاتفاق

على نقل القوات الى شبه جزيرة القرم، وإلقاء الحصار على (سيفاستوبول) الشهيرة بقوة تحصيناتها ومنعة حصونها.

وبدأ تنفيذ عملية الانزال في ميناء (ايباتوريا)★ في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٧٠ هـ = ١٣ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٨٥٤ م حيث جرى إرسال اثني وستين ألف مقاتل من الفرنسيين والانكليز والأتراك والمصريين. ووقعت بعد ذلك بأسبوع واحد أول معركة مع القوات الروسية التي منيت بهزيمة ساحقة أعقبها قيام القوات الفرنسية باحتلال المرتفعات المشرفة على نهر (آلما). ونصب المارشال دي سانت آرنو خيمته في ذات الموضع الذي كان القائد الروسي (منشيكوف) قد أقام خيمته فيه.

وارتكبت قوات الحلفاء خطيئة فادحة - بسبب جهلها بحجم القوات الروسية وقوتها، ولاعتقاد قيادة قوات الحلفاء بمنعة التحصينات وقوتها، فسمحت للقوات الروسية بالانسحاب من (آلما) إلى (سيفاستوبول) ولم تقم بمطاردتها على الفور حتى لا تسمح لها بإعادة تنظيم قواتها ودعم حامياتها. ثم هاجمت قوات الحلفاء ميناء (بالاكلافا)★★ يوم ٣ محرم سنة ١٢٧١ هـ = ٢٦ أيلول - سبتمبر - سنة ١٨٥٤ م.

وتمكنت من الاستيلاء عليها بعد يومين. وصار باستطاعتهم الإفادة من هذا الميناء لانزال الجنود والذخائر والمواد التموينية التي يتم استيرادها من أوروبا. وأفاد الروس من هذا التأخير، فعملوا على دعم تحصينات (سيفاستوبول) براً وبحراً، بقيادة قائدهم الشهير (تودلبين)(١) حتى بات من المحال مهاجمتها واحتلالها. وقد بدأ الحلفاء

(★) ايباتوريا: (JEV PATORIJA) ميناء يقع الى الغرب من شبه جزيرة القرم.

(★★) بالاكلافا: (BELGOROD) ميناء يقع في الخليج الكائن الى الجنوب من مدينة أوديسا.

(١) تودلبين: (EDOUARD FRANCOIS COMTE DE TODLEBEN) مهندس وقائد روسي من مواليد ميتو: (MITAU-JELGAVA) في اقليم ليتوانيا (١٨١٨ - ١٨٨٤ م) برز اسمه في الأعمال القتالية في القفقاس سنة ١٨٤٨ م، وتولى قيادة الدفاع وتنظيمه عن سيفاستوبول سنة ١٨٥٤، فأظهر كفاءة عالية. ثم قام بتنظيم حصار بلغنه.

بإطلاق النار عليها في يوم (١٧ محرم = ١٠ تشرين الأول ـ اكتوبر) ثم هاجموها بعنف وضراوة بعد ذلك باسبوع. ولكن القوات المهاجمة اضطرت للتراجع، فانطلقت القوات الروسية بهجوم مضاد هدفه الوصول الى (بالاكلافا) وجرت معركة طاحنة اضطرت القوات الروسية بدورها للتراجع بعد أن تعرضت كافة الأطراف لخسائر كبيرة.

غير أن القوات الروسية عادت للهجوم بعد عشرة أيام من هجومها السابق (في ١٣ صفر = ٥ تشرين الثاني ـ نوفمبر) وعلى الرغم من تفوق القوات الروسية على القوات الانكليزية التي تعرضت لثقل الهجوم بنسبة عشرة إلى واحد، فقد صمد المشاة الانكليز وفرسانهم صموداً رائعاً، حفظته لهم وثائق الحرب البريطانية بالفخر والاعتزاز، وقاوموا بعناد الهجمات الروسية إلى أن تقدمت القوات الفرنسية والعثمانية وردت القوات الروسية على أعقابها. وتوقفت بعدئذ الأعمال القتالية بسبب شدة البرد، وبسبب انتشار الأوبئة ـ الكوليرا ـ فيما استمرت أعمال الحصار والدفاع حول مدينة سيفاستوبول وداخلها.

عملت بريطانيا وفرنسا خلال ذلك على ارسال أسطوليهما إلى بحر البلطيق وبحر الشمال والمحيط الهادي من أجل ضرب الموانىء البحرية الروسية. غير أن هذه الحملة الباهظة التكاليف لم تحقق من الفائدة ما يغطي نفقاتها. وكل ما أمكنها تحقيقه هو الاستيلاء على جزيرة (رومرسند) في بحر البلطيق في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٧٠ هـ = ١٦ ـ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٨٥٤ م.

شهدت عاصمة النمسا (ڤيينا) نشاطاً ديبلوماسياً مكثفاً مع اقتراب السنة من نهايتها. فتقدمت فرنسا وانكلترا الى النمسا بعرض للتحالف معها ضد الروسيا. ووافقت النمسا على إقامة هذا التحالف الذي وقعت معاهدته في ١١ ربيع الأول سنة ١٢٧١ هـ (٢ كانون الأول ـ ديسمبر ـ سنة ١٨٥٤ م). وتبع ذلك اعلام السفير الروسي في ڤيينا ـ بطلبات الدول المتحالفة لتحقيق الصلح. وهي:

أولاً: عدم استئثار الروسيا بحماية المسيحيين في الدولة العثمانية وحماية ولايتي الأفلاق والبغدان.

ثانياً: ضمان حرية الملاحة لجميع الدول في نهر الدانوب.

ثالثاً: تعديل المعاهدات المتعلقة بالمرور من مضيقي الآستانة، ولاسيا معاهدة سنة ١٨٤١ م.

رابعاً: وضع قاعدة جديدة لتوازن القوى في البحر الأسود.

ووافقت روسيا مبدئياً على هذه الشروط، غير أنها طلبت اجراء بعض التعديلات، كما طلبت مهلة زمنية لمناقشة هذه الشروط والحصول على موافقة قيصر روسيا. وانتهى العام ١٨٥٤ م ومضى وهو يحمل الأمل بالوصول الى الصلح فيما كانت الاستعدادات القتالية مستمرة حول سيفاستوبول وداخلها طوال أيام فصل الشتاء.

انطلقت القوات الروسية لشن هجوم حاسم بعد أن أنهت استعداداتها، وركزت هجومها على القوات العثمانية - والقوات المصرية العاملة معها - وذلك يوم ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ هـ = ١٧ شباط - فبراير - سنة ١٨٥٥ م. واستشهد قائد القوات المصرية (سليم باشا الشهير بأبي طربوش) وصمدت القوات الإسلامية صموداً رائعاً أذهل الحلفاء والأعداء على السواء. وأظهر قائد القوات الإسلامية (عمر باشا) ما عرف عنه من الكفاءة، فتمكن من رد القوات الروسية على أعقابها بعد أن أنزل بها خسائر فادحة. ولم تجد قوات الحلفاء - الانكليز والفرنسيين - فرصة للتدخل، فقد استطاع المسلمون حسم الصراع وحدهم. وهذا مما زاد من ثقل الهزيمة على نفس قيصر روسيا - نقولا الأول - الذي قيل بأنه مات غماً وكدراً (يوم ١٠ جمادى الثاني - ٢٨ شباط - فبراير) وخلفه على حكم روسيا ابنه (الاسكندر - الكسندر - الثاني)[1].

---

(١) الكسندر الثاني: (ALEXANDRE-II) قيصر روسيا (١٨١٨ - ١٨٨١ م) قام بمجموعة من الاصلاحات منها إلغاء الرق - الاقنان - سنة ١٨٦١ م. وحارب المسلمين بضراوة فاستولى على سمرقند وإمارات جنوة وبخارى وخوقند KOKAND. وساعد الصرب على محاربة العثمانيين، ثم عاد فأعلن الحرب على العثمانيين (١٨٧٦ - ١٨٧٧ م) وهي الحرب التي انتهت بمعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ م. وقد حاول العدميون NIHILISTES قتله عدة مرات الى أن تمكنوا من ذلك. وكان =

كانت ايطاليا قد أخذت طريقها إلى الوجود، وأراد ملكها (فيكتور عمانوئيل)[1] على ما يظهر أن يفرض وجود دولته على الحلبة الدولية، فوقع مع الدولة العثمانية والحلفاء معاهدة هجومية دفاعية ضد روسيا (في ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ هـ = ٢٦ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٨٥٥ م) وأرسل إلى شبه جزيرة القرم جيشاً من ثمانية عشر ألف مقاتل بهدف الاشتراك في فتح قلعة سيفاستوبول. ولكن المعارك لم تتجاوز مرحلة الاشتباكات بالنيران. إلى أن قامت القوات الانكليزية ـ الفرنسية بهجوم تمكنت بواسطته من احتلال مدينة كيرش ومضيق بيريكوب وبحر آذاق مما ضمن عزل سيفاستوبول، ومنع الامدادات من الوصول إليها، وتبع ذلك الاستيلاء على القمة الخضراء (ماملون فير) في ٢١ رمضان سنة ١٢٧١ هـ (١٨ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٥٥ م). فاعتقد الجميع بقرب الاستيلاء على سيفاستوبول. فقام الفرنسيون بالهجوم على حصن (ملاكوف) فيما قام الانكليز في الوقت ذاته بالهجوم على (غراندريدان). ولكن القوات الروسية صدت المهجومين بنجاح، وأنزلت بالقوات المهاجمة أفدح الخسائر.

حققت قوات الحلفاء انتصاراً حاسماً على القوات الروسية في معركة تراكيتو التي وقعت يوم ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٧١ هـ (٢٦ ـ آب ـ أغسطس ـ ١٨٥٥ م). وكانت مدفعية الحلفاء قد شرعت في إطلاق مقذوفاتها باستمرار وبدون توقف من يوم ٣ حتى ٢٥ ذي الحجة (١٧ ـ آب حتى ٨ أيلول ـ سبتمبر). حيث تمكنت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال ملكاهون من احتلال حصن ملاكوف في هذا اليوم بعد أن دافع الروس عنها دفاع الابطال. واحتلت القوات الانكليزية قلعة (غراند

= هؤلاء العدميون يعتنقون مذهب التدمير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وقد انتشر مذهبهم انتشاراً كبيراً قبل أن تستوعبه الشيوعية.

(١) فيكتور عمانوئيل: (VICTOR-EMMANUEL) أو فيكتور الثاني (١٨٢٠ ـ ١٨٧٨ م) ملك سردينيا سنة ١٨٤٩ م، ثم ملك ايطاليا سنة ١٨٦١ م. اشتهر بأنه محرر ايطاليا وموحدها. اعتمد في حكمه على الوزير كافور (CAMILLO BENSO COMTE DE CAVOUR) فتحالف مع نابليون الثالث وحارب النمسا وانتصر عليها وضم لومبارديا، ثم ضم إليه أقاليم ايطاليا الوسطى. ودخل روما سنة ١٨٧٠ م. وتنازل لفرنسا عن مدينة نيس وولاية سافوا مقابل مساعدتها له.

ريدان) إلا أنهم لم يتمكنوا من الاحتفاظ بها بسبب قيام القوات الروسية بتركيز رمايات مدفعيتها عليها وقصفها باستمرار مما حمل القوات الانكليزية على تدمير القلعة بالمتفجرات والملغومات (الملاغم) والانسحاب منها.

وفي مساء هذا اليوم المشهود. انسحبت القوات الروسية من (سيفاستوبول) بعد أن أحرقوها ودمروها تدميراً تاماً بحيث أن قوات الحلفاء التي دخلتها (يوم ٢٦ ذي الحجة = ٩ أيلول - سبتمبر) لم تجد إلا الإطلال والخرائب.

سارت قوات الحلفاء بعد ذلك نحو مدينة (قلبرون) واحتلتها (في ٢ صفر سنة ١٢٧٢ هـ = ١٤ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٨٥٥ م. وقامت القوات الروسية في اليوم التالي بهدم قلاع مدينة (أوتشاكوف). وانسحبوا منها إلى الداخل، ولولا هجوم فصل الشتاء الذي يأتي مبكراً في هذا الاقليم، لما تمكنت القوات الروسية من ايقاف قوات الحلفاء أو منعها من الوصول الى عاصمة أوكرانيا (كييف) وهي المدينة المقدسة عندهم.

كانت الأساطيل الفرنسية والانكليزية قد عملت خلال ذلك على قصف الثغور والموانىء البحرية الروسية الواقعة على بحر البلطيق. وفرضت حصاراً بحرياً محكماً في وجه التجارة الروسية، كما حاصرت مدخل بحر الشمال، ومنعت المراكب التجارية من الدخول إليه. كما احتلت ميناء (بتروباولوسك - في المحيط الهادي). وكان التعويض الوحيد الذي وجدت روسيا فيه بعض العزاء عما نزل بها من الكوارث المتتالية والنكبات المتعاقبة، هو استيلاء قواتها على قلعة قارص الشهيرة والواقعة على حدود آسيا الصغرى (الأناضول) وذلك في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٧٢ هـ (٢٨ تشرين الثاني - نوفمبر ١٨٥٥ م).

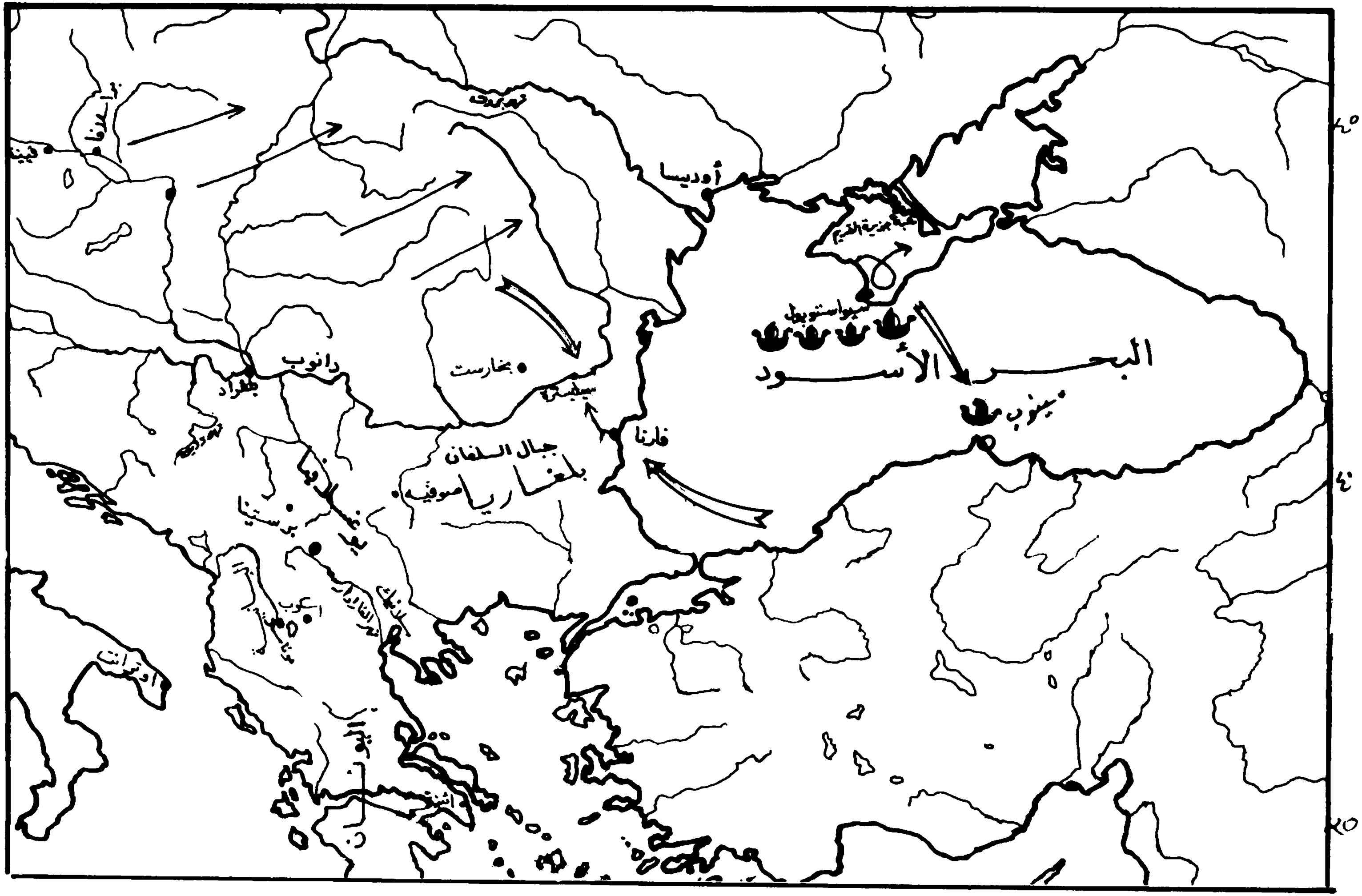
توقفت بذلك الأعمال القتالية المثيرة، والمعارك الكبيرة، واقتنع القيصر اسكندر الثاني بعقم هذه الحرب فقرر إفساح المجال لمتابعة العمل السياسي، وأوعز إلى سفيره في ڤيينا (غورتشاكوف) بمتابعة المفاوضات مع الحلفاء على أساس الشروط الأربعة التي كان الحلفاء قد وضعوها من قبل - والتي سبقت الإشارة إليها -. وقام سفراء انكلترا

وفرنسا والنمسا والروسيا والدولة العثمانية بعقد عدد من الجلسات في (ڤيينا) **لكن** المؤتمر فشل في الوصول إلى تسوية، إذ تقدم الحلفاء بطلب جديد وهو أن يكون البحر الأسود حراً لجميع الدول، وأن لا تحتفظ روسيا فيه بأكثر من ثمان مراكب حربية. ورفضت روسيا هذا الشرط. وأخذت في المماطلة على أساس تحقيق نصر حاسم في سيفاستوبول يسمح لها بفرض الشروط التي تريدها، غير أن هزيمتها في سيفاستوبول قلب الموقف بصورة سيئة ضد مصلحة روسيا. **مما شجع السويد على التحرر من سياسة التهديد والوعيد التي كانت تستخدمها روسيا ضدها للحصول على امتيازات تختص بالصيد على شواطىء النروج. فأبرمت مع فرنسا وانكلترا معاهدة هجومية دفاعية ضد روسيا (في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٢ هـ = ٢٠ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٨٥٥ م). وأعلمت كافة الدول بذلك.**

أيقن قيصر روسيا بأنه بات من المحال عليه إحراز نصر وقد تألبت كافة الدول ضده وبات مستعداً لقبول الصلح الذي تفرضه الدول المتحالفة. وتقدمت النمسا باقتراح ـ في أواخر سنة ١٨٥٥ م ـ بأن يتم ارسال بلاغ نهائي الى روسيا، لقبول الشروط الأساسية وما أضيف إليها من الشروط. فإذا رفضت روسيا قبول هذه الشروط، فإن للدول المتحالفة، وللدول التي انضمت إليها مؤخراً، وهي النمسا والسويد والنروج، أن ترسل جيوشها لاستئناف القتال، واجتياح روسيا في ربيع سنة ١٨٥٦ م. ووافقت روسيا ـ مبدئياً ـ على قبول هذه الشروط، وجرت مباحثات طويلة واتصالات كثيرة أدت إلى اتفاق لعقد مؤتمر جديد في مدينة باريس لاقرار السلم. وتم التوقيع على ميثاق بذلك في مدينة (ڤيينا) في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٢٧٢ هـ = أول شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٥٦ م. وعقد هذا المؤتمر فعلاً في باريس ـ برئاسة وزير الخارجية الفرنسي ـ في ١٨ جمادى الثانية (٢٥ شباط، فبراير). واستمرت هذه الاجتماعات حتى ٢٣ رجب (٢٨ آذار ـ مارس). حيث تم التوقيع على معاهدة باريس الشهيرة★ والتي حفظت للدولة العثمانية أراضيها، وأسدل الستار على الحرب الروسية ـ التركية. ولكن إلى حين.

(★) انظر قراءات في نهاية الكتاب (معاهدة باريس ـ ونهاية حرب القرم).

لقد كانت حرب القرم مختبراً للأسلحة الحديثة (البارودة المحلزنة والمدافع الجديدة، والسفن التجارية) كما كانت تجربة لتنظيم التحالفات السياسية والعسكرية. بالاضافة الى التنظيمات العسكرية الجديدة والخدمات الصحية. فكانت هذه الحرب هي القاعدة لمجموعة التطورات التي أدت إلى الحرب العظمى (الحرب العالمية الأولى).


البحر الأسود
أوديسا
سيواستوبول
سينوب
فارنا
بخارست
دانوب
بلغراد
جبال البلقان
بلغاريا
صوفيه
البانية

١١ ـ المسألة اللبنانية [طوشة النصارى].

لم يكن الصراع بين محمد علي باشا والدولة العثمانية سوى الثغرة التي أرادت صنعها الدول العظمى لاختراق الجبهة الداخلية في بلاد الشام وتمزيقها، فبمجرد جلاء القوات المصرية من بلاد الشام، تحركت الدول العظمى لمتابعة تنفيذ مخططاتها للتوغل في المنطقة عن طريق استخدام الطوائف الدينية (الأقليات) ودعمها، فتبنت فرنسا مساعدة الكاثوليك ـ الموارنة ـ فيما اعتمدت انكلترا على الدروز ودعمتهم للضغط على الكاثوليك وإرغامهم على اعتناق المذهب البروتستانتي. مما يفسح المجال الرحب أمام الدولتين المتنافستين لزيادة تدخلها في بلاد الشام من أجل (حماية الأقليات). وقد أفادت الدولتان العظميان من تجاربها ـ وتجارب سواهما ـ في أوروبا، سواء في اليونان أو في بلاد البلقان. لتطوير مخططاتها. وسرعان ما استجاب الموارنة والدروز لعامل التحريض الخارجي، وبدون التفكير فيما ينجم عن هذه الاستجابة من تدمير ذاتي تكون الأطراف المتورطة هي أول من يتعرض لهذا التدمير، وهي أول من يحترق به. وهكذا اجتاح الهياج الطائفي جميع أنحاء لبنان، **فقام الدروز سنة ١٢٥٧ هـ = ١٨٤١ م بالانقضاض على الموارنة، ودخلوا (دير القمر) وارتكبوا فيه ما تقشعر منه الأبدان من النهب والسلب وقتل النساء والولدان، وسبي الحرائر. ولكن القوات العثمانية تحركت بسرعة واستطاعت تطويق الأزمة، والقضاء على الفتنة.**

وأصدر السلطان عبد المجيد مرسوماً (فرماناً) بعزل (الأمير بشير الشهابي)[1].

---

(١) كانت الدولة العثمانية قد عينت الأمير بشير الشهابي حاكماً على جبل لبنان، ومنحته بعض الامتيازات، فلما فتح ابراهيم باشا بلاد الشام، انضم الى ابراهيم باشا، ثم انقلب ضده على أمل أن تمنحه الدولة العثمانية اسم (أمير الجبل). ولكن الدولة العثمانية عزلته، وأرغمته على مغادرة بلاد =

وابطال جميع امتيازات سكان الجبل التي كانت ممنوحة لهم قديماً ، وما منح لهم مؤخراً باتفاق الدول عقب جلاء القوات المصرية ، حيث ظهرت للسلطان عبد المجيد ضرورة اخضاع الجبل لحكم وال واحد ، مما يحسم نار الطائفية الدينية بين الدروز والموارنة ، وعمل على تعيين وال عثماني. غير أن الدول العظمى - انكلترا وفرنسا -.لم تقبل بذلك ، وحملت السلطان عبد المجيد على أن يعيد للجبل بعض امتيازاته ، وأن يتم تعيين نائبين للوالي العثماني (قائم مقام) أحدهما ماروني والآخر درزي يتولى كل منهما معالجة شؤون أبناء طائفته ، وذلك سنة ١٢٥٨ هـ = ١٨٤٢ م. إلا أن هذه الطريقة لم تحقق الاستقرار ، ولم تضمن الأمن ، وذلك بسبب اختلاط سكان بعض القرى من موارنة ودروز . فقررت الدولة العثمانية فصل اقليم الجبل الآهل بالموارنة من حكومة الجبل ، وضمه الى ولاية طرابلس - بدون امتيازات مثله كمثل بقية أقاليم الجبل -. **فاعترض بطريق الموارنة على ذلك، وأرسل الى جميع القناصل مذكرة احتجاج ضد هذا الاجراء المنافي للاتفاق الأخير.**

وزعم أن الدولة العثمانية قد أرادت من ذلك إضعاف العنصر الماروني وتقوية العنصر الدرزي. فما كان من السلطان عبد المجيد إلا أن رد على هذه الشكوى بارسال وال على الشام اشتهر بالاستقامة وأصالة الرأي (أسعد باشا العظم) لتسوية هذه المسألة ، فاقترح إعادة (بشير الشهابي) إلى إمارة الجبل كما كان، فرفض السلطان هذا الاقتراح. وانتدب آخر يدعى (خليل باشا) للتحقيق في شكاوي الطرفين، وتقديم تقرير عما يراه حلاً حاسماً للنزاع. فاختلف مع أسعد باشا في الرأي. واقترح اعتبار جبل لبنان مثله كمثل باقي الولايات العثمانية ، بدون أدنى امتياز. لكن قناصل الدول الغربية رفضوا هذا الاقتراح، واتفقوا في سنة ١٢٥٩ هـ (١٨٤٣ م) على أن يعين في القرى المختلطة وكيلان أحدهما درزي والآخر ماروني. ويكون كل منهما تابعاً للقائم

= الشام. حيث نقلته سفينة انكليزية مع بعض اتباعه الى جزيرة مالطة (في ٦ رمضان سنة ١٢٥٦ هـ = أول تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٨٤٠ م) وكان عمره يومها خمساً وثمانين عاماً. وما لبث أن أظهر ندمه، فانتقل الى إسلام بول حيث قضى الأيام الأخيرة من حياته، وتوفي فيها (سنة ١٢٦٧ هـ = ١٨٥٠ م) ودفن في حي غلطة في العاصمة.

مقام الذي على مذهبه. فرفض الدروز ذلك، وأصروا على أن تكون لهم السيادة على الموارنة في الجهات المختلطة. بينما أعلن الموارنة أنهم يفضلون التبعية لاحدى الولايات العثمانية على أن يكونوا تحت سيادة الدروز. ووافقت الدولة العثمانية على هذا الرأي الأخير، واعتمدته.

إلا أن الدروز رفضوه، وقاموا بتنظيم هجوم جديد في جمادى الأولى سنة ١٢٦١ هـ = ١٨٥٤ م. حيث قتلوا رئيس أحد الأديرة (واسمه شارل دي لوريت) واثنين من رهبان الدير وحرقوا جثثهم، ثم أضرموا النار في الدير حتى تحول الى ركام. وذلك بعد أن نهبوا كل ما به من المنقولات والأمتعة، كما اعتدوا على القسس الكاثوليك الفرنسيين، وقتلوا المسيحيين. ولم يتعرض أحد من رجال الارساليات البروتستانت ـ من الانكليز والأمريكيين ـ لأي ازعاج أو أذى.

فما كان من الدولة العثمانية إلا أن وجهت قوات ضخمة قامت باحتلال لبنان ـ سهله وجبله ـ احتلالاً عسكرياً. وأعلنت فيه الأحكام العرفية. وأسرعت الدول العظمى لاجراء المباحثات مع الدولة العثمانية من أجل إعادة الأمن والاستقرار فوراً، وضمان بقائه في المستقبل. وتم الاتفاق بعد مداولات كثيرة ومناقشات مستفيضة على أن يبقى في القرى المختلطة وكيلان درزي وماروني. وأن يعين لكل من القائمي مقام الدرزي والماروني ـ مساعدي الوالي ـ مجلس يشاركه في الإدارة مع بقائه تحت رئاسته. ويتشكل كل من هذين المجلسين من عشرة أعضاء: خمسة قضاة وخمسة مستشارين: اثنان منهم من الدروز واثنان من الموارنة واثنان من المسلمين واثنان من المدنيين واثنان من المتمذهبين بمذهب الروم الأرثوذكس. ويكون من اختصاصها توزيع الضرائب بالعدل والمساواة على الجميع ـ بدون نظر إلى اختلاف دين أو مذهب ـ. وتجري جبايتها بمعرفة القائمي مقام ووكلائهما في القرى والمدن والأرياف. ومن اختصاصها أيضاً النظر في القضايا الجنائية والحقوقية، ويرفع إلى الوالي العثماني أي اعتراض لأي مندوب من مندوبي الطوائف المختلفة، على قائمة توزيع الضرائب إذا ما اعتقد هذا المندوب بوقوع ظلم أو سوء تقدير على أبناء طائفته، حيث يصدر الوالي

العثماني حكمه النهائي بشأن مثل هذه الاعتراضات. كما يوقع القائم مقام المختص بالتوقيع على قائمة الضرائب قبل تنفيذها. وخصص راتب ضخم لكل عضو من أعضاء المجلسين. وراتب للقائم مقام ووكلائه.

لقد ظهر يومها أن المسألة اللبنانية قد سويت بطريقة نهائية، غير أنه كان من المحال تسوية أية مسألة تسوية نهائية طالما أن عامل التحريض الخارجي مستمر في ممارسة دوره، وطالما أن هناك استعداد لقبول هذا التحريض الخارجي. ولهذا لم يوافق الدروز على التسوية، بعد أن أشاع الانكليز في صفوفهم أنهم سيعملون على منحهم السيادة الكاملة على الجبل، إلا على أساس أن هذه التسوية هي بمثابة (هدنة مؤقتة).

كما أن الانكليز من جهتهم تابعوا ممارسة دورهم هذا ـ التحريضي التخريبي ـ في مناطق أخرى ـ كالصرب والجبل الأسود ـ. وامتد تحريضهم إلى (جدة) ذاتها. حيث قام النصارى ـ وهم أقلية هناك ـ بأعمال استفزازية (سنة ١٢٧٥ هـ = ١٨٥٨ م) مما دفع المسلمين للرد عليها، فقتل بعض المسيحيين، وأصيب قنصل فرنسا وكاتبه إصابات بالغة وقتلت زوجته.

ولما علم وزير الخارجية (فؤاد باشا) بذلك أسرع لارسال قوة بقيادة (اسماعيل باشا) للسيطرة على الفتنة وقتل القتلة، ولكن فرنسا وانكلترا تحركتا بسرعة أيضاً، ووجهتا إلى السلطان العثماني مذكرة مشتركة أعلمتاه فيها بأنهما أصدرتا أوامرهما إلى سفنهما للتدخل وانهاء الفتنة. فرد (فؤاد باشا) بأن الدولة العثمانية تعرف واجباتها، وأنها أرسلت قوة لتسوية الأزمة، وأن الدولة مستعدة لتقدير التعويضات الواجب دفعها لمن لحقهم الضرر.

كان والي مكة (نامق باشا) قد أسرع في هذه الفترة بالانتقال إلى جدة، وقبض على من ثبت ارتكابهم لجرائم القتل، وحكم على كثير منهم بالاعدام ـ. ولكن سفينة حربية انكليزية (اسمها سيكلوب) وصلت في هذه الفترة إلى جدة، ووجه قبطانها انذاراً إلى (نامق باشا) بتنفيذ حكم الإعدام فوراً، وأمهله فترة أربعة وعشرين ساعة، يتم بعدها قصف جدة. ولم يكن باستطاعة (نامق باشا) تنفيذ حكم الإعدام قبل اكمال

المحاكمات، **فسلطت السفينة (سيكلوب) مدافعها على جدة. واستمرت في إطلاق قذائفها لمدة عشرين ساعة.**

وكان في نية القبطان الانكليزي متابعة القصف حتى تدمير المدينة تدميراً كاملاً. ولكن وصول (اسماعيل باشا) وسفينته أوقف المجزرة. ونزلت القوات العثمانية ومعها القوات الانكليزية حيث تم إعدام المتهمين، ورجعت القوات الانكليزية الى سفينتها.

لم تكن (جدة) على كل حال هي التربة المناسبة لاستقبال بذور الفتنة، نظراً لعدم وجود طوائف مختلفة يمكن استثمارها لمشاريع الفتنة وإثارة الاضطراب، بينما كانت لبنان هي التربة الصالحة لتحقيق الهدف. ولهذا لم يكن غريباً أن ينهض الموارنة للعدوان (سنة ١٢٧٦ هـ = ١٨٥٩ م) فعملوا على اجراء مذبحة قتل فيها عدد من الدروز، وتبع ذلك - بالضرورة - قيام الدروز للثأر والانتقام. ولم يلبث شرر الفتنة المتطاير أن امتد ليشمل جميع بلاد الشام، فكثر القتل والنهب، ووقعت المذابح في طرابلس وصيدا واللاذقية وزحلة ودير القمر ودمشق. وقام الأمير عبد القادر الجزائري وكبار رجال دمشق بحماية عدد كبير من المسيحيين. ووجه الأوروبيون اتهامهم إلى قائم مقام حاصبيا واعتبروه مسؤولاً عن تسهيل المذبحة، كما اتهموا والي دمشق (أحمد باشا) بمساعدة الدروز وقتل كل من لجأ إلى دار الحكومة - السرايا - من المسيحيين. وشنوا حملة إعلامية من الافتراءات والتحرضات في جميع أرجاء الدولة - تمويهاً وخداعاً - للرأي العام الإسلامي المتعصب بحسب مزاعمهم. ولم يكن هدف هذه الحملة الإعلامية العالمية إلا إعداد الرأي العام الأوروبي قبل الإسلامي للتدخل، الذي قد يؤدي إلى حرب مثل (حرب القرم) التي كانت ذكرياتها المريرة ماثلة أمام أنظار الأوروبيين بسبب قرب العهد بها.

كانت فرنسا، وقد بسطت نفوذها على الجزائر، وصار هدفها إضعاف روابط المسلمين بالدولة العثمانية، هي أول دولة تطوعت للعمل، فأعلمت الدول الغربية أنها مستعدة لإرسال جيوشها لاحتلال بلاد الشام والقضاء على الفتنة وانزال العقاب بمثيري الشغب، وتأمين الحماية للموارنة.

ولكن الدول الغربية رفضت الاقتراح - أو المشروع - الفرنسي، وعارضته، حتى لا تفسح لفرنسا المجال أمام احتلال أقاليم جديدة. وعندما وقعت مذبحة دمشق - التي قتل فيها على ما أعلنته الدول ستة آلاف مواطن - وجهت جميع الدول، كل بمفردها، انذارات الى الدولة العثمانية، هددتها فيها بالتدخل إن هي لم تضع حداً لهذه الفتن. فعقد رئيس الوزراء (الصدر الأعظم فؤاد باشا) جلسة وزارية خاصة جرت فيها مناقشة الموقف، وضرورة دعم الجيش العثماني ببلاد الشام، واخماد الثورة، قبل أن تتفق الدول على التدخل عسكرياً. وتقرر الإجماع توجيه جيش ضخم لإعادة الأمن والاستقرار في بلاد الشام. وانزال العقاب بكل من تثبت إدانته. وتولى (فؤاد باشا) بنفسه قيادة الجيش، وتحرك بسرعة فوصل الى بيروت في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٧٦ هـ = ١٧ تموز - يوليو - سنة ١٨٦٠ م. وتوجه منها على رأس قوة من خمسة آلاف مقاتل إلى دمشق، حيث شكل فيها على الفور مجلساً عرفياً، وحاكم قادة الفتنة، وشنق عدداً كبيراً ممن ثبت اشتراكهم في الفتنة والقتل، سواء كانوا من الدروز أو المسيحيين أو المسلمين أو حتى من كبار موظفي الدولة.

استطاعت فرنسا حمل الدول الأوروبية على السماح لها بارسال جيش الى بلاد الشام من أجل مساعدة الجيش العثماني على تحقيق الأمن والاستقرار، فيما إذا عجز الجيش العثماني عن تحقيق ذلك. وتم التوقيع على اتفاقية بهذا الشأن في باريس يوم ١٥ محرم سنة ١٢٧٧ هـ (٣ - آب - أغسطس - سنة ١٨٦٠ م) وحدد عدد أفراد الجيش الفرنسي بستة آلاف جندي يمكن زيادتهم إذا ما اقتضت الضرورة الى اثني عشر ألفاً. مع السماح لهذا الجيش بالبقاء في بلاد الشام إلى أن يستتب الأمن، ويتم انزال العقاب بالمجرمين.

وصل الأسطول الفرنسي إلى بيروت يوم ٢٢ محرم (١٠ - آب - أغسطس) فوجد أن الهدوء والأمن مستتبان. وبالرغم من ذلك فقد صمم الفرنسيون على انزال ستة آلاف جندي، على أمل القيام بأي تحرك عسكري أو إجراء استعراض للقوة. ولكن هذا الأمل لم يلبث أن تبدد بفضل الجهود الكبيرة التي بذلها (فؤاد باشا) للسيطرة على الموقف وضمان الاستقرار، فلم يتحقق للفرنسيين مجال للعمل، إلا أن قائد

القوة الفرنسية (الجنرال دوبول) أصر على إرسال قوة من ألف وخمسمائة جندي إلى الجبل بحجة إعادة الموارنة الى قراهم، وحمايتهم من اعتداءات الدروز.

انعقدت خلال ذلك في مدينة بيروت لجنة أوروبية مشكلة من مندوبين معتمدين من قبل الدول الموقعة على معاهدة باريس. واتفق المندوبون بعد مداولات طويلة مع (فؤاد باشا) على أن يعطى للمسيحيين الذين حرقت دورهم مبلغ خمسة وسبعين مليون قرش (٧٥٠ ألف ليرة ذهبية) باسم تعويض. وأن يمنح أهالي الجبل حكومة مستقلة تحت سيادة الدولة العثمانية، يكون حاكمها مسيحي المذهب. وأن يكون للدولة العثمانية حامية من ثلثمائة جندي في حصن على الطريق الموصل من دمشق إلى بيروت. واتفق المندوبون أيضاً - وبالاجماع - على تعيين رجل أرمني (اسمه داود أفندي) ليعمل أميراً للجبل لمدة ثلاث سنوات، وألا يتم عزله إلا بعد الحصول على موافقة الدول. وبذلك تمت تسوية المسألة على حساب هيبة الدولة العثمانية وكرامتها -.

لم يبق للقوات الفرنسية ما تعمله، وهي لم يكن لها في الأصل ما تعمله، وبالرغم من ذلك فقد تمهلت فرنسا في سحب قواتها حتى ٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ هـ (٦ حزيران - يونيو - سنة ١٨٦١ م). حيث رجعت القوات الفرنسية إلى بلادها، غير أن فرنسا حاولت قبل الجلاء اقناع مسيحيي الشام بأنها ضمنت حمايتهم من عدوان - المسلمين المتعصبين المتوحشين -.

توفي السلطان عبد المجيد بعد انسحاب الفرنسيين من بيروت بمدة عشرين يوماً. وخلفه السلطان (عبد العزيز)★ فأقر الوزراء في مناصبهم، ومضى على نهج أسلافه الذين حاولوا اخراج الدولة العثمانية من مأزقها الذي زجتها فيه الصليبية الحاقدة.

(★) السلطان الغازي عبد العزيز خان - ابن السلطان محمود الثاني (١٢٤٥ - ١٢٩٣هـ = ١٨٣٠ - ١٨٧٦ م) تولى السلطنة سنة ١٢٧٧ هـ = ١٨٦١ م. وبذل جهداً كبيراً لانقاذ الدولة العثمانية، وحقق نجاحاً كبيراً، غير أنه انتهى نهاية سيئة، حيث تم عزله - وتبع ذلك موته في ظروف غامضة تشير المؤشرات إلى أنه قد قتل بمؤامرة من الدول العظمى وأشيع أنه انتحر.

﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ، وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ. قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾

سورة آل عمران - الآية: ١١٨

الفصل الثاني

١ - الصراع على جبهة الصرب.

٢ - الحرب العثمانية - الروسية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ م.

٣ - الدولة العثمانية، ومحاولات الإصلاح.

٤ - الانقلاب العثماني (١٩٠٩ م).

٥ - الحرب العالمية الأولى.

٦ - مصطفى كمال، ونهاية الاتحاديين.

٧ - إلغاء الخلافة، ونهاية الدولة العثمانية.

٨ - الخلافة - والجدل العقيم.

٩ - قصة التخلف الإسلامي.

١٠ - ليست حضارة عسكرية عقيمة.

١١ - فضل الدولة العثمانية على العرب المسلمين.

١٢ - العثمانيون والمذهب العسكري الإسلامي.

١٣ - البداية الرائعة والنهاية المأساة.

١ ـ الصراع على جبهة الصرب.

بقيت بلاد الصرب[1] مركزاً للصراع، وبؤرة متفجرة، بسبب التحريض الخارجي االذي كانت تعصف رياحه من النمسا أحياناً ومن روسيا في أحيان أخرى. واستطاعت هذه القوى الخارجية أن تجد لها باستمرار من يستجيب لتحريضها في داخل بلاد الصرب. فقد ظهر منذ البداية أمير صربي استقل باقليم (الجبل الأسود)[2] وضم إليه قسماً من بلاد الصرب وجعل عاصمته مدينة اشقودره. غير أن القوات العثمانية تمكنت

---

(١) الصرب: (SERBIE) كانت مملكة قديمة في أوروبا الوسطى، على الضفة اليمنى لنهر الدانوب، وهي اليوم إحدى الجمهوريات الاتحادية اليوغوسلافية، وعاصمتها بلغراد ومساحتها ٨٧ ألف كيلومتر مربع تقريباً. انضمت إلى أقاليم الدولة العثمانية من سنة ١٣٣٩ م حتى سنة ١٨١٧ م حيث استطاعت بقيادة ميلوش او برينوفتش (MILOCHE OBRENOVITCH) الحصول على استقلال إداري. ووضعت سنة ١٨٥٦ ـ بموجب معاهدة باريس، تحت حماية أوروبا مع بقائها تابعة ـ اسمياً ـ للدولة العثمانية. حتى إذا ما كانت سنة ١٨٧٨ م. تفجرت ثورة في (البوسنة والهرسك BOSNIE ET HERZEGOVINE) بتحريض روسيا التي لم تلبث أن زجت قواتها في الحرب وأرغمت الدولة العثمانية على منح الاستقلال للصرب بموجب معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ م. فتشكلت فيها مملكة سنة ١٨٨٢ م حكمتها اسرة اوبرينوفتش اعتباراً من سنة ١٨٨٢ م. وجلت محلها سنة (١٩٠٣ م) أسرة قره جورج (KARAGEORGEVITCH) التي شنت حرباً على الدولة العثمانية سنة ١٩١٢ ـ ١٩١٣ م. إلى أن وقعت حادثة ساراجيفو (SARIEVO) التي قتل فيها ولي عهد النمسا وزوجته وأدت الى انفجار الحرب العالمية الأولى، فقامت القوات الألمانية النمساوية باجتياح الصرب من الشمال بينما اجتاحتها القوات البلغارية من الجنوب الغربي. وعادت صربيا فشكلت مملكة من سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٤١ م، وأصبحت صربيا قلب الدولة اليوغوسلافية التي ضمت اليها ـ بالإضافة الى الصرب ـ اقليم سلوفينيا SLOVENES ـ وكرواتيا: CRATES.

(٢) الجبل الأسود: (MONTENEGRO) ويسميه الأتراك قره طاغ. وهو اقليم صغير في يوغوسلافيا ـ على شاطىء الأدرياتيكي الى الشمال من البانيا. استقل بموجب معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ م، وأصبح مملكة سنة ١٩١٠ م. وانضم الى يوغوسلافيا سنة ١٩١٨ م وعاصمته تيتوغراد (مدينة تيتو).

من طرده فاعتصم بمنطقة الجبل الأسود، وتحصن بها، وتمكن من صد القوات العثمانية مستفيداً من وعورة المسالك وصعوبة المفاوز، حتى إذا ما كانت سنة ١٤٩٩ م. انتقلت حكومة الجبل إلى أيدي رئيس الأساقفة. وانحصرت السلطة الدينية والملكية في قبضته، وابتدأت العلاقات بينه وبين روسيا بتأثير عامل الدين والمذهب، ولم تلبث هذه العلاقات في عهد بطرس الأكبر أن تحولت إلى نوع من التبعية، حيث صار الصربيون يلجؤون الى قيصر روسيا إذا ما نزل بهم ظلم أو وقع عليهم اعتداء من قبل حاكمهم. وصار من المفروض أن يتوجه رئيس الأساقفة الصربي إلى مدينة (سانت بيتر سبورغ ـ لينينغراد) لتنصيبه في منصب وظيفته الدينية، باعتبار بطرس روسيا هو الرئيس الديني لجميع الأرثوذكس. ولما تعين الأمير دانيلو ـ أو دانيال ـ (١٨٢٨ ـ ١٨٦٠ م) حاكماً على الجبل الأسود، عمل على فصل السلطة الدينية عن السلطة الملكية، مع بقاء منصب رئيس الأساقفة محصوراً بالعائلة الملكية، ومن بعدها بعائلات النبلاء ـ وكان دانيلو ـ هذا! ـ بحكم نشأته في ڤيينا ـ يميل الى النمسا، فلجأ إليها لتدعمه على حفظ استقلاله. وكان ذلك مناقضاً للاتفاقات المعقودة مع الدولة العثمانية التي جابهت الموقف بإرسال جيوشها بقيادة (عمر باشا) لمحاربة دانيلو، سنة ١٨٥٣ م. وكادت القوات العثمانية تنهي احتلال الاقليم عندما تدخلت روسيا والنمسا، فأرغمتا الدولة العثمانية على ايقاف الأعمال القتالية.

انصرفت الدولة العثمانية بعدئذ مباشرة لحرب روسيا (حرب القرم) حتى إذا ما انتهت هذه الحرب على نحو ما سبق ذكره ـ وعقد مؤتمر باريس، توجه دانيلو إلى هذا المؤتمر بطلب الاعتراف باستقلاله. ولكن ممثلي الدول العظمى رفضوا طلبه ونصحوه بالخضوع للدولة العثمانية مقابل ضم قسم من اقليم الهرسك لحكمه ومنحه رتبة ماريشال ـ مشير ـ وتخصيص مرتب مالي له على سبيل المساعدة. ولم يكن باستطاعة دانيلو إلا الخضوع لإرادة الدول العظمى. ولكن هذا الخضوع الذي تم على كره، لم يلبث أن تفجر عن صراع بين أهالي الجبل الأسود وجند الجيش العثماني بسبب الاختلاف على تحديد خط الحدود.

وتدخلت الدول العظمى، وأوقفت الحرب، وعينت لجنة من مندوبيها ـ بالإضافة

إلى مندوب من الدولة العثمانية ومندوب آخر عن حكومة الجبل الأسود لفصل الحدود. وقامت اللجنة بعملها. ولم يلبث أن قتل الأمير دانيلو، فتولى الحكم من بعده ابن أخيه - ميركو -. ولكن الاستقرار والأمن بقيا بعيدين عن بلاد الصرب. فقد نشبت أعمال الثورة في (الهرسك) وحاول - ميركو - الإفادة من الاضطرابات فأوعز إلى أهالي بلاد الجبل الأسود بمساعدة الثورة. وأسرعت الدولة العثمانية فأرسلت جيشاً بقيادة (عمر باشا) للقضاء على ثورة الهرسك. واستطاع هذا الجيش اخماد ثورة الهرسك، ثم طلب عمر باشا من أمير الجبل (نيقولا ابن ميركو) سحب الجيوش التي حشدها على حدود بلاد الهرسك، وإلا اضطر لتشتيتها بالقوة. ورفض نيقولا الطلب. فقسم عمر باشا جيشه الى ثلاث مجموعات قتالية، واجتاح الجبل من كل جهاته، والتقت قوات الجيش العثماني في قلب الاقليم، بعد أن مزقت وشتتت كافة القوى المعادية التي جابهتها. وتقدم عمر باشا بوثيقة تضمنت الشروط التي يجب على أمير الجبل الالتزام بها. فوقعها نيقولا في ٤ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ هـ = ٣٠ - آب - أغسطس - سنة ١٨٦٢ م. وكان من أهم ما تضمنته الوثيقة المذكورة، بألا يقيم ميركو - والد الأمير نيقولا - في بلاد الجبل الأسود مطلقاً، وأن تقوم الدولة العثمانية ببناء مجموعة من القلاع والحصون على الطريق التي تصل مدينة (اشقودرة) ببلاد الهرسك - مروراً باقليم الجبل -. وشرعت القوات العثمانية على الفور في بناء حصن على طريق الجبل.

ولكن سرعان ما تدخلت الدول العظمى - وخاصة فرنسا وروسيا - لايقاف تنفيذ هذا الاتفاق بحجة أنه مجحف وجائر بحق أمة مسيحية. كما ضغطت على الدولة العثمانية من أجل عدم ابعاد الأمير ميركو. وقبلت الدولة العثمانية أيضاً عدم بناء قلعة في الجبل بشرط أن يتعهد الأمير نيقولا بالمحافظة على أمن هذا الطريق، وللتعويض مالياً عما يسلب من أموال التجار العثمانيين. فوافق الأمير نيقولا على ذلك. ولم يهدم العثمانيون القلعة التي شيدوها في وسط بلاد الجبل إلا في محرم سنة ١٢٨١ هـ = حزيران - يونيو - سنة ١٨٦٤ م، وذلك بعد أن شيدوا على الحدود قلعة منيعة على قمة عالية تصل مقذوفات مدافعها إلى أبعاد شاسعة من بلاد الجبل. وبذلك عاد الهدوء الى اقليم الهرسك.

لقد تضمنت معاهدة باريس (١٨٥٦ م) والمعاهدات التي سبقتها، بأن تبقى جميع بلاد الصرب مستقلة تحت السيادة العثمانية، وأن يكون للدولة العثمانية الحق في إقامة حاميات في ست قلاع، بما فيها قلعة مدينة بلغراد ـ عاصمة الصرب ـ. ولكن أضيف بعدئذ شرط وهو أن لا يسكن المسلمون خارج هذه الحصون. غير أن هذا الشرط لم ينفذ، وأقام كثير من المسلمين منازلهم بين منازل المسيحيين. وعمل قائد الحامية العثماني على إقامة عدد من المخافر في المدينة لحماية المسلمين.

وعندما تفجرت الثورة في إقليم الهرسك، سنة ١٨٦١ م وما بعدها، وتبعتها حرب الجبل الأسود، وخشيت الدولة العثمانية من مساعدة الصربيين لقوات الثورة، حشدت على حدود الصرب عدداً كبيراً من كتائب الجيوش الشعبية (الباشيبوزوق) ونظراً لتحلل هؤلاء الجنود من قواعد الانضباط الصارم، وقعت بينهم وبين مواطني الصرب اشتباكات كثيرة وقعت فيها ضحايا من الجانبين. فثار المواطنون في بلغراد، وأظهروا تمردهم على الدولة العثمانية. وحدث في غضون ذلك أن اعتدى أحد الصربيين على جندي عثماني، فقتله الجندي (يوم ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٧٨ هـ = ١٠ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٦٢ م) فثار الفريقان الصربيون من جهة والعثمانيون من جهة ثانية، ووقعت معركة ضارية اضطر القائد العثماني للتدخل، وسحب جميع المسلمين الساكنين بين النصارى إلى القلعة مع نسائهم وأطفالهم. ثم سلّط المدافع ـ من القلعة ـ على المدينة، وأطلقها عليها لمدة أربع ساعات متواليات. فتدخل قناصل الدول العظمى، وأوقفوا إطلاق القنابل. وقبل قائد الحامية سحب مخافر المسلمين من المدينة، وإلزام المسلمين بالسكن داخل حدود القلعة. وأفاد الوزير الصربي ـ ميشيل ـ من هذا الحادث فأرسل رسالة الى وزير الخارجية البريطاني ـ اللورد رسل ـ يوم ١١ محرم سنة ١٢٧٩ هـ = ٩ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٨٦٢ م، طلب إليه فيها التوسط لدى الدولة العثمانية لحسم هذه المسألة، فأجابه وزير الخارجية البريطاني بضرورة الخضوع للدولة العثمانية، وأظهر له عدم استعداد بريطانيا لدعمه ضد الدولة العثمانية. ولكن روسيا وفرنسا أصرتا على التدخل في هذه المسألة. وانعقد في الآستانة مؤتمراً ضم مندوبي

الدول الموقعة على معاهدة باريس. وجرت مناقشات طويلة، تقدم خلالها مندوب فرنسا باقتراح لجلاء القوات العثمانية عن قلعة بلغراد. غير أن بقية المندوبين لم يؤيدوا اقتراحه، وفي النهاية تقرر بالأغلبية جلاء القوات العثمانية عن قلعتين فقط وبقائها في أربع قلاع هي: بلغراد وفتح إسلام★ وشباتس وسلمندرية. وأن لا يتدخل القادة العثمانيون أبداً في الإدارة الداخلية للبلاد، **وأن يلتزم المسلمون القاطنون خارج القلاع الأربع المذكورة ببيع ممتلكاتهم، والنزوح عن البلاد، أو الإقامة في حدود الحصون الأربعة. وعلى حكومة الصرب أن تدفع لهم تعويضات عن ذلك.**

وتم التوقيع على هذا الاتفاق بتاريخ ١١ - ربيع الأول سنة ١٢٧٩ هـ = ٦ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٨٦٢ م. ولكن التحريض الخارجي لم يتوقف، ولاسيما في الهرسك، حيث مارس الصرب وسكان الجبل الأسود استثارة الهرسك حتى تحصل على ما حصلتا هما عليه من الاستقلال الإداري. وكانت النمسا تمارس بدورها دوراً تحريضياً في الهرسك طمعاً منها في ضم ولايتي البوسنة والهرسك لبلادها. وأمكن لهذه الجهود أن تثمر في مطلع سنة ١٨٧٥ م. حيث اجتاحت موجة من الهيجان اقليم الهرسك، وتقدم أهلها الى السلطان العثماني عبد المجيد بطلب تخفيض الضرائب، وتخفيض بدل الخدمة العسكرية، وأن يعدهم السلطان بعدم فرض ضرائب جديدة عليهم في المستقبل. بالإضافة إلى تشكيل جهاز خاص بهم للأمن (شرطة) من أهالي البلاد. فلم يجبهم السلطان لطلبهم. وأمر بدعم الحاميات المتمركزة في الهرسك، فتظاهر أهالي الهرسك، وأعلنوا العصيان، وأشهروا السلاح ضد جند الدولة العثمانية. فأصدرت الدولة العثمانية أمرها بقمع التمرد فوراً. وأمكن القضاء على الثورة في مهدها، رغماً عن مساعدة الصرب وأهالي الجبل الأسود لقوات الثورة - سراً وجهراً، ودعم جمعيات الصقالبة - السلاف - للثورة بالمال والسلاح. ولجأت الدولة العثمانية بعد أن قضت على الثورة لاجراء إصلاح. فأصدر السلطان مرسوماً (فرماناً) في ١٢

(★) فتح إسلام - مدينة تعرف اليوم باسم تورنو - سيفيرين: (TURNO-SEVERIN) وتقع على الضفة لنهر الدانوب، الى الشرق من بلغراد، أما شباتس: (SABAC) فتقع إلى الجنوب الغربي من نهر سافا - الى الجنوب الغربي من بلغراد.

كانون الأول ـ ديسمبر ـ سنة ١٨٧٥ م. قضى بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وتعيين قضاة من المواطنين بطريق الانتخاب، وتوحيد الضرائب والمساواة بين المسلمين والمسيحيين. ولم تقبل القوى الخارجية وعصب الصقالبة هذه الاجراءات الاصلاحية، وصممت على متابعة القتال لاشغال الدولة العثمانية بشؤونها الداخلية، وإضعاف جيوشها، واستجاب الثائرون للتحريض، فعادوا وطلبوا بجلاء القوات العثمانية عن جميع بلادهم، كما سبق لها أن قامت بالجلاء عن بلاد الصرب. واستمر القتال ضد القوات العثمانية التي كان يقودها (صاحب الدولة الغازي مختار باشا).

وانتصر العثمانيون وأمكن لهم القضاء على الثورة. ولما رأت النمسا أن نار الثورة قد أخمدت بأسرع مما كانت تتوقعه، مما لم يفسح لها مجالاً للعمل العسكري، أقدم رئيس وزرائها (الكونت آندراسي)[1] على إجراء اتصالات مع ألمانيا والروسيا لتقديم لائحة سياسية للدولة العثمانية لدعم طلبات الثائرين.

وتم الاتفاق بعد مفاوضات على وضع لائحة **(عرفت باسم لائحة الكونت آندراسي)** وأرسلت إلى فرنسا وانكلترا ولم ترسل الى السلطان العثماني (في ٣٠ كانون الأول ـ ديسمبر ـ سنة ١٨٧٥ م). فطلبت الدولة العثمانية إلى انكلترا ابلاغها صورة اللائحة التي أرسلت إليها لبحثها ودراستها، فقامت السفارة الانكليزية ـ بالآستانة ـ بابلاغها لوزارة الخارجية العثمانية ـ ولكن ليس بصفة رسمية. وكان أهم ما تضمنته هذه اللائحة توصية بتشكيل لجنة من أهالي الهرسك ـ يكون نصف عدد أعضائها من المسلمين والنصف الثاني من المسيحيين لمراقبة تنفيذ ما تضمنه المرسوم الذي أصدره

---

(١) الكونت أندراسي: (COMTE JULES ANDRASSY) رجل دولة هنغاري ـ من مواليد كاسا: (KASSA=KOCHICE) (١٨٢٣ ـ ١٨٩٠ م) أصبح رئيساً لمجلس الأمة ثم رئيساً لمجلس وزراء المجر. وحضر بهذه الصفة تتويج فرنسوا جوزيف ملكاً على المجر. ثم عين وزيراً لخارجية النمسا والمجر سنة ١٨٧١ م. واستمر في عمله هذا حتى سنة ١٨٧٩ م. ولزم الحياد عندما نشبت الحرب الروسية التركية (سنة ١٨٧٧ م) ولم يساعد الدولة العثمانية مما أغضب المجريين الذين دعوه بالخائن. مما أرغمه على اعتزال العمل السياسي.

السلطان العثماني من قبل (في ١٢ كانون الأول - ديسمبر - ١٨٧٥ م). وأن يتعهد السلطان العثماني بتنفيذ كل ما تضمنه المرسوم من الاصلاحات. وجرى بحث ما تضمنته اللائحة، فقرر السلطان الموافقة على ما جاء بها - حسماً للصراع وحتى لا يفسح المجال أمام الدول الأجنبية للتدخل -. وتجاوز ذلك أيضاً فأصدر عفواً عاماً عن جميع المتهمين والمشتركين في هذه الثورة. وطمع أهالي البوسنة والهرسك بما أظهرته الدولة العثمانية من التسامح. فعادوا وطلبوا إجلاء القوات العثمانية عن بلادهم - أو أن يقتصر الوجود العسكري العثماني على امتلاك القلاع والحصون فقط. بالاضافة إلى منح ثلث الأراضي للمسيحيين، وأن يصدر السلطان اعفاء من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وأن تدفع لهم الحكومة العثمانية تعويضاً عمّا تهدم من البيوت والكنائس أثناء الحرب، وبشرط أن يتم دفع هذه التعويضات عن طريق اللجنة الأوروبية. وبينما كانت المفاوضات والاتصالات مستمرة تفجر في سالونيك - سلانيك - حدث مثير يوم ٥ - أيار - مايو - سنة ١٨٧٦ م. إذ أعلنت فتاة بلغارية اعتناقها للدين الإسلامي وتوجهت الى سلانيك لاشهار إسلامها شرعاً. فأقدم بعض النصارى واختطفوها بينما كانت متوجهة الى دار الحكومة، واعتدوا على المسلمين الذين كانوا يرافقونها، وأخفوها أولاً بالقنصلية الأمريكية، ثم نقلوها إلى أحد بيوت زعمائهم. ولما علم المسلمون بذلك اجتاحتهم ثورة الغضب، وتجمعوا في دار الحكومة، وطلبوا البحث عن البنت، وانقاذها من قبضة مختطفيها. فوعدهم الوالي باتخاذ الاجراءات الضرورية. ولما رأى المسلمون فشل الحكومة في بحثها، عادوا للتجمع من جديد في اليوم الثاني - في أحد الجوامع المساجد -. وهاجموا الحكومة في كلماتهم. وبينما المسلمون في هياجهم، وصل كل من قنصل فرنسا وقنصل ألمانيا اللذين دخلا المسجد، فازداد الهياج بسبب ما أشيع من اخفاء البنت في بيت قنصل ألمانيا، ووصلت ثورة الهياج زروتها عندما هاجم المتجمعون القنصلين وقتلوهما.

ولما وصل خبر هذه الحادثة إلى الدول الأوروبية، سارع وزراء خارجيتها لتبادل الاتصالات اللاسلكية - والاتفاق على سبب للتدخل. واجتمع وزير خارجية روسيا

(الأمير غورتشاكوف) [1] ووزير النمسا (أندراسي) بالأمير بسمارك - بمدينة برلين -. وناقشوا الموقف يومي ١١ و ١٢ أيار - مايو -. واتفقوا يوم ١٣ منه على توجيه مذكرة الى السلطان العثماني (**عرفت باسم لائحة برلين**). ووافقت عليها كل من ايطاليا وفرنسا. وتضمنت الطلب الى السلطان العثماني تنفيذ ما جاء في المرسوم الذي أصدره السلطان يوم ١٢ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٨٧٥ م.

وتعيين مجلس دولي لمراقبة تنفيذه، وإجراء كل ما فيه إصلاح حال المسيحيين في هذه الولايات. وأن تبرم الدولة العثمانية مع الثوار هدنة لمدة شهرين أو ستة أسابيع على الأقل للوصول إلى اتفاق يرضى به الثائرون ويقبلونه. وأنه إذا لم تتفق الدولة العثمانية مع الثائرين خلال فترة الهدنة، تكون الدول الموقعة على هذه اللائحة مضطرة لاستخدام القوة لارغام الدولة العثمانية على تنفيذ ما تتضمنه هذه اللائحة. ورفضت الدولة العثمانية هذه اللائحة، غير أنها كانت ملزمة في الوقت ذاته على اتخاذ ما هو ضروري لمجابهة (ثورة البلغار). فالمعروف أن عدداً كبيراً من أمراء الروس، وكبار العائلة المالكة الروسية، كانوا قد شكلوا عدداً من الجمعيات لنشر النفوذ الروسي بين الطوائف التي تنتسب الى العرق السلافي (الصقالبة).

وقد بذلت هذه الجمعيات جهوداً كبيرة لإثارة (البوسنة والهرسك) وكان لها عدة فروع في بلاد البلغار، عملت على توزيع المال والسلاح سراً على المسيحيين من سكانها، وحرضتهم على الثورة والعصيان ضد الدولة العثمانية، وطلب الاستقلال. كما نظمت مركزاً لها في عاصمة النمسا (ڤيينا). وكانت تلك الجمعيات الروسية ترسل من هذا المركز الأسلحة والأموال للثوار - الأخوة السلاف - عن طريق رومانيا. وكانت النمسا على علم بهذه الأعمال، إلا أنها كانت تتجاهلها - بل تشجعها ضمناً - لتعمل على استثمار نتائجها أيضاً.

---

(١) الأمير غورتشاكوف: (PRINCE GORTCHAKOV ALEXANDRE) ديبلوماسي روسي (١٧٩٨ - ١٨٨٣ م) أصبح وزيراً للخارجية الروسية سنة ١٨٥٦ م وبقي في منصبه هذا حتى سنة ١٨٨٢ م. وهو الذي تمكن من تصحيح علاقات بلاده مع أوروبا بعد حرب القرم.

كانت الدولة العثمانية قد سمحت لبعض الجراكسة المسلمين والذين هربوا من حكم الروسيا التي احتلت بلادهم، بالإقامة في بلغاريا والاستيطان فيها. وأفاد المحرضون على الثورة من هذا الاجراء فأشاعوا بأن الدولة العثمانية تريد إقطاع أراضي بلغاريا لهؤلاء الجراكسة وأن تحرم المسيحيين منها. فظهرت أعمال تمرد وعصيان متفرقة في شهري أيلول - وتشرين الأول (سبتمبر واكتوبر) سنة ١٨٧٥ م. واستطاعت الدولة العثمانية القضاء على أعمال التمرد هذه بسرعة، ثم أرسلت عدة ألوية من قوات الجيش الشعبي غير النظامية (الباشبوزوق) منعاً لعودة الثائرين إلى العصيان. وسرعان ما توافد قادة التنظيمات الثورية من الخارج، ووصلوا الى بلغاريا، في أوائل شهر نيسان - ابريل - سنة ١٨٧٦ م. وعقدوا اجتماعاً ضخماً ضم أعداداً كبيرة من هؤلاء المحرضين على التمرد، وفيهم مندوبون عن اللجان المركزية في ڤيينا وبخارست - عاصمة رومانيا - التي كانت تابعة للدولة العثمانية. وقرروا بالاجماع المباشرة فوراً بإعلان الثورة، بعد أن وعدتهم روسيا بدعمهم بالجيوش إذا ما انتصرت عليهم جيوش الدولة العثمانية، وأن تدفع لهم أيضاً قيمة ما تدمره الثورة من مساكنهم ومزارعهم. وأن تبدأ الثورة بذبح المسلمين، وايقاد الحرائق في مائة موضع في مدينة أدرنة، وفي ستين موضعاً من مدينة فيليبه، ثم يقوم ثلاثة آلاف ثائر بالهجوم على مدينة (بازارجق). وباشرت قوات الثورة البلغارية أعمالها القتالية في أول أيار - مايو - سنة ١٨٧٦ م. فتعرضت أعداد كبيرة من المسلمين في القرى للقتل، بسبب تجردهم من السلاح، وعدم تمكنهم من مجابهة العدوان بالعدوان. وأسرع الوالي بطلب الدعم من العاصمة - الآستانة - بعد أن أخذ نطاق الثورة بالاتساع شيئاً فشيئاً. كما وزع كميات من الأسلحة على المسلمين، ونظمهم للعمل في تشكيلات قتالية احتياطية. واستطاع قمع الثورة بعد أن وصلته الامدادات وقوات الدعم التي ضمت ألوية من القوات النظامية ومن الجيش الشعبي غير النظامي. وتم استخدام الشدة في انزال العقاب بمن ألقي عليه القبض من المجرمين. وعملت الدول العظمى على استثارة الرأي العام في بلادها بما نشرته من معلومات عن أعمال (البرابرة المتوحشين المسلمين) ضد (البلغار المسيحيين). وتحدث بعض وزراء هذه الدول في مجالس نوابهم بما يمس من كرامة الدولة العثمانية الإسلامية،

وخاصة زعيم حزب الأحرار البريطاني (غلادستون)[1] الذي ألقى خطاباً تحريضياً مثيراً، وألف الرسائل المطولة طعناً على الدولة العثمانية ناسباً إليها ما لم يسمع بمثله في التاريخ من الفضائع والأعمال الشريرة، واهتاج الرأي العام الأوروبي لهذه التخرصات والاتهامات التي لم تتعرض أبداً لما قام به البلغاريون من جرائم ضد المسلمين.ـ وأرسل وزير خارجية انكلترا (دربي)[2] رسالة الى سفيره في الاستانة بتاريخ ١٨ ـ أيلول سبتمبر ـ سنة ١٨٧٦ م، ضمنها خلاصة تقرير كان قد تلقاه من سكرتير سفارة انكلترا بالآستانة. ـ المستر بارنغ ـ والذي كلف بإعداد تقرير عما نسب للمسلمين. وأصدر (دربي) أمره الى سفيره بالآستانة بطلب مقابلة السلطان. ولوم الدولة العثمانية لما نسبه الأجانب إليها من التقصير. وأن يطلب الى السلطان ـ باسم ملكة بريطانيا العظمى ـ التعويض على الثائرين. وإعادة بناء ما تهدم من الكنائس والبيوت على نفقة الدولة العثمانية. وتقديم المساعدة الى الصربيين المسيحيين ـ الذين اشتد بهم الفقر والبؤس ـ للعودة الى أعمالهم الطبيعية، وانزال العقاب بالمسؤولين من رجال الدولة والقادة العثمانيين الذين أشرفوا على ارتكاب الأعمال (الفضيعة). ومن ثم إسناد إدارة هذه البلاد لحاكم ـ وال ـ عادل، تتوافر له الهمة العالية ـ بشرط أن يكون مسيحياً. وتعيين مستشارين من المسيحيين إذا ما تم تعيين وال مسلم حتى يتمكن النصارى من منح ثقتهم للحكم.

ولكن إذا كان تحرك بريطانيا قـد جـرى عبر القنـوات الديبلـومـاسيـة،

(١) غلادستون: (GLADSTONE WILLIAM EWART) رجل دولة انكليـزي. مـن مـواليـد ليفـربـول (١٨٠٩ ـ ١٨٩٨ م) عمل زعيماً لحزب الليبيراليين ـ العمل، وشغل منصب رئيس وزراء بريطانيا أربع مرات. وعمل خلال فترة حكمه على دعم التجارة الحرة في العالم.

(٢) دربي: (EDWARD GEOFFROY-LORD DERBY) رجل دولة انكليزي (١٧٩٩ ـ ١٨٦٩ م) كان زعيماً لحزب التوري TORY ـ الذي تحول الى حزب المحافظين. وشغل منصب رئيس وزراء بريطانيا، وكـان صـديقـاً لفـرنسـا فعمـل على إقـامـة علاقـات طيبـة معهـا. وكـذلـك ابنـه ادوارد: (YELNATS HHTIMS YRNEH DRAWDE) الذي اشتهر أيضاً باسم لورد ستانلي. وكان بدوره رجل دولة. وعمل وزيراً للخارجية البريطانية (١٨٢٦ ـ ١٨٩٣ م) ومن أشهر أعماله فرض هيمنه بريطانيا على قناة السويس. والحصول على القسط الأكبر من أسهمها.

وبالاتصال المباشر مع الدولة العثمانية، فإن تحرك روسيا قد أخذ بنهج آخر تم تحديده مع زعماء الثورة الصربية. فأوعزت روسيا إلى أمراء الصرب والجبل الأسود بإعلان الحرب على الدولة العثمانية.

وأرسلت أحد كبار قادتها واسمه (تشرنايف) كان قد اكتسب شهرته في حروبه ضد المسلمين، وفتح مدينة (طشقند)★ وكلفته بقيادة الجيوش الصربية، كما أرسلت معه عدداً كبيراً من القادة والضباط الروس ـ بعد فصلهم مؤقتاً عن الخدمة في الجيوش الروسية العاملة ـ للالتحاق بالجيش الصربي والخدمة فيه. وشرع أمير الصرب وأمير الجبل الأسود باجراء الاستعدادات للحرب، والحصول على المدافع والأسلحة والذخائر، وجمع الجيوش وتدريبها وتنظيمها. فردت الدولة العثمانية على ذلك بأن حشدت جيشاً من أربعين ألف مقاتل بمدينة (نيش) لصد الصربيين فيما إذا عبرت قواتهم الحدود. ثم أرسل السلطان العثماني رسالتين إلى أميري الصرب والجبل الأسود (في ٨ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٧٦ م) للاعلام عن سبب جمع هذه الجيوش. فجاء الرد إلى السلطان بأن ذلك هو لمنع عدوان قبائل الأرناؤوط ـ الألبان ـ على الحدود، والمحافظة على الأمن الداخلي. وكذلك لمجابهة الحشد الذي قامت به الدولة العثمانية على حدود إمارتيهما. ولم تتأخر الإمارتان عن اصطناع السبب المباشر للحرب ـ وقد أكملتا استعداداتهما ـ فأرسل أمير الصرب ـ الأمير ميلان ـ رسالة إلى الدولة العثمانية طلب فيها تكليفه وجيوشه بقمع الثورة في أقليمي البوسنة والهرسك، وسحب القوات العثمانية منها باعتبار أن وجود هذه القوات في الاقليمين المذكورين يهدد أمن بلاده. أما أمير الجبل ـ نيقولا ـ فقد طلب الى الدولة العثمانية أن تتنازل له عن قسم من أراضي إقليم الهرسك ـ. ورفضت الدولة العثمانية هذه الطلبات وهي مدركة بأنها ليست إلا حجة للبدء بالحرب. فقامت الجيوش البلغارية ـ الصربية ـ باجتياز الحدود ـ بقيادة الجنرال تشرنايف ـ في الأول من تموز ـ يوليو ـ سنة ١٨٧٦ م.

(★) طشقند: (TACHKENT) كانت حاضرة الإسلام لاقليم ما وراء النهر. وبها آثار إسلامية عظيمة. احتلها تشرنايف والقوات الروسية سنة ١٨٦٥ م. وضمها الى روسيا وهي اليوم عاصمة جمهورية ازبكستان (UZBEKISTAN) السوفيتية في أواسط آسيا.

وتبعتها جيوش الجبل الأسود. ولم تحاول الدول العظمى التدخل لايقاف هذا العدوان السافر على الدولة العثمانية، بل أرجأت تدخلها إلى وقت لاحق، ومكثت تتابع الموقف على أمل أن ينتصر الثوار الصربيون وعندها تقوم هذه الدول بدعم طلباتهم. أما إذا انتصر العثمانيون، فإن باستطاعة هذه الدول التدخل لارغام الدولة العثمانية على عدم انزال العقاب بالثوار، وحماية بلاد الصرب وأهلها.

بقيت الحرب على جبهة الجبل الأسود محدودة للغاية، ولم تتجاوز حدود الاشتباكات، بسبب صعوبة التحرك في تلك المناطق الوعرة، وضيق المسالك، مما جعل من العسير زج قوات ضخمة. فاقتصرت الأعمال القتالية على اشتباكات بين وحدات صغرى، يتناوب الطرفان كسب الظفر فيها. ولم تتمكن القوات العثمانية من مطاردة الثوار عبر المفاوز الخطرة والمجهولة، كما لم تتمكن قوات الجبل الأسود من اختراق نطاق جيوش العثمانيين التي طوقت بلادهم من كافة الجهات. وهذا ما أدى الى حرمان الصربيين من مساعدة مقاتلي الجبل الأسود ودعمهم. أما بالنسبة للقتال على جبهة الصرب، فقد ارتكب الجنرال تشرنايف خطيئة فادحة عندما قسم جيشه إلى أربع مجموعات قتالية لاختراق النقطة الوحيدة - الاستراتيجية - التي تصل بين اقليمي البوسنة والهرسك، والتي لو أمكن له ضمان السيطرة عليها. تحقيق الاتصال مع قوات هذين الاقليمين ومع قوات الجبل الأسود. وكان من نتيجة هذه الخطيئة - التي نصحه قادته بتجنبها وزج قواته جميعها دفعة واحدة لبلوغ الهدف. أن تمكنت القوات العثمانية من احباط هجوم الفرق الصربية الأربعة وتمزيقها، ولم يتمكن تشرنايف بالتالي من الوصول إلى الطريق المؤدية الى عاصمة بلغاريا - صوفيا -. كما أن الحزم والاقدام الذي أظهره المقاتلون العثمانيون والمصريون وسواهم، كعهدهم، أحبط إرادة قتال الصربيين، وأذهلهم، فلم يقدموا لجيش تشرنايف ما كان يتوقعه من الدعم والمساعدة.

وهكذا لم تمض على بداية القتال أكثر من عشرة أيام، حتى لاذت القوات الصربية بالفرار، وخرج أمين سر الجيش العثماني - عبد الكريم باشا - ءالغازي قائد الجيش - عثمان باشا - بنصر مؤزر كلّل هامات المجاهدين المسلمين. قرر أمين سر الجيش عبد الكريم باشا استثمار هذا النصر، والعمل على فتح عاصمة بلاد الصرب - بلغراد -.

ولكن كان لا بد له قبل كل شيء احتلال مدينتي (الكسيناس)★ و(دليغراد)★★ الواقعتين على طريق العاصمة، وعزل الفرقة التي كان يتولى قيادتها (تشرنايف) عن الفرقة الثانية التي كانت معسكرة بمدينة (زايتسار)[1] وقطع كل اتصال بينهما، وكان ذلك يتطلب بالتالي احتلال مدينة (نياشيواز)[2]. فأصدر عبد الكريم باشا إلى قوتين من قواته بالتوجه من جهتين مختلفتين (ضربة متلاقية) وفتح نياشيواز بعد أن تلتقي القوتان وتحكمان الحصار حول الهدف. وجرت معارك طاحنة دوت أصداؤها بعنف في العالم الغربي - وفي الدولة العثمانية بداهة - وتمكنت القوتان من فتح (نياشيواز) في يوم ٣ - آب - أغسطس - سنة ١٨٧٦ م. وعمل - عبد الكريم باشا بعد هذا النصر على إعادة تنظيم قواته، ومنحها فترة قصيرة للراحة، ثم استأنف الأعمال القتالية بعنف وقوة يوم ٢٠ - آب - أغسطس -. ودارت معارك طاحنة خلال أربعة أيام متوالية لم تتمكن خلالها القوات العثمانية من انتزاع النصر، وفتح مدينة (الكسيناس). فعقد مؤتمراً للقادة، فتقرر عدم إضاعة الوقت في الصدام مع هذه المدينة الحصينة ومدينة (دليغراد). والعمل على نقل القوات بصورة سرية عبر نهر (مورافا) الى الضفة اليسرى، والانقضاض على بلغراد بهجوم مباغت.

وقامت القوات العثمانية بتنفيذ مناورة العبور بكفاءة عالية وفي إطار من السرية المحكمة ما بين يوم ٢٥ ويوم ٢٩ - آب - أغسطس -. فيما كانت القوة المكلفة بتغطية العملية تشتبك مع القوات الصربية بعنف وضراوة طوال أيام العبور الأربعة، وبوغتت القوات الصربية عندما وجدت أمامها الفراغ، ولم تجد أثراً للقوات العثمانية، فأسرعت بالعبور خلف القوات العثمانية التي كانت تتوقع مثل هذا الاجراء، فنظمت قواتها للمعركة التي تم اختيار ميدانها بكفاءة عالية، وجرى اللقاء في اليوم الأول من

(★) الكسيناس: (ALEXSINAC) مدينة تقع إلى الشمال الغربي من مدينة نيش - والى الشرق من نهر مورافا.

(★★) دليغراد: (DELICRAD) مدينة تقع إلى الشمال الغربي من مدينة الكسيناس - بالقرب من نهر مورافا.

(١) زايتسار: (ZAJEGAR) مدينة تقع الى الشمال الشرقي من مدينة نيش على نهر بيلي. تيموك: (BELI TIMOK).

(٢) نياشيواز: (KNJAZEVAC) مدينة تقع بين نيش وزايتسار.

أيلول ـ سبتمبر ـ وأفادت القوات العثمانية من تفوقها بالمدفعية، فمزقت قوات الصربيين، وهربت كثير من ألوية الصربيين بدون أن تضطر لاطلاق طلقة واحدة.

وأصبح الطريق الى ـ بلغراد ـ مفتوحاً وخالياً من كل عائق. وبينما كان قائد الجيش عبد الكريم باشا يستعد لاقتحام عاصمة الصرب ـ في مساء يوم المعركة ذاته ـ وصله أمر من الأستانة بايقاف الأعمال القتالية حتى إشعار آخر، وعدم دخول العاصمة ـ بلغراد ـ.

كان أمير الصرب ـ ميلان ـ قد أدرك حتى قبل وقوع المعارك الأخيرة ـ أن نتيجة هذه الحرب لن تكون في مصلحة بلاده ـ عسكرياً ـ فطلب الى قناصل الدول المعتمدين في إمارته يوم ٢٤ ـ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٨٧٦م الاتصال بدولهم للوساطة بينه وبين الدولة العثمانية ـ منعاً لسفك الدماء. وأسرعت الدول العظمى ـ كعادتها ـ لتلبية طلب أمير الصرب، واتصلت بالسلطان العثماني الذي تمهل في إعطاء الرد إلى أن تمكنت قوات المسلمين من الوصول الى قرب بلغراد ـ فأصدر أمره السري إلى قائده ـ عبد الكريم باشا بايقاف القتال. ثم أبلغ سفراء الدول العظمى يوم ١٤ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ بأنه لا يقبل الصلح مع أمير الصرب إلا ببعض الشروط منها: أولاً ـ أن يحضر أمير الصرب الى عاصمة الدولة العثمانية ليعلن خضوعه للسلطان العثماني ويؤكد التزامه بواجبات التبعية للدولة العثمانية. ثانياً ـ قيام القوات العثمانية بإعادة احتلال القلاع الأربع التي أقرت الدول العظمى بحق الدولة العثمانية في احتلالها وإقامة حاميات فيها. ثالثاً ـ إلغاء نظام الاحتياط في بلاد الصرب، وأن لا يزيد عدد مقاتلي الجيش الصربي على عشرة آلاف مقاتل وبطاريتي مدفعية، لأن مثل هذه القوة كافية لحفظ الأمن الداخلي.

لقد كان من المتوقع أن ترفض الدول العظمى ـ الصليبية ـ شروط الدولة العثمانية، غير أنه لم يكن من المتوقع أن تتقدم هذه الدول بشروط جديدة مضادة، فقد أعلنت هذه الدول رفضها لشروط الدولة العثمانية، واعتبرتها (مجحفة بامتيازات الصرب اجحافاً كلياً). وزادت على ما كانت قد اقترحته بخصوص الصرب، طلبات أخرى، لمصحلة البوسنة والهرسك والبلغار، وهي الولايات

التي كانت أخمدت ثورتها منذ مدة. وعادت الدول الست الموقعة على معاهدة سنة ١٨٥٦، والتي التزمت بالمحافظة على الدولة العثمانية ووحدتها، فاتفقت على ارسال مذكرة جديدة للسلطان العثماني. وعمل وزير الخارجية البريطاني (اللورد دربي) الى سفيره في الأستانة رسالة الى السلطان، فقام السفير بتسليمها الى السلطان، يوم ٢٥ - أيلول - سبتمبر - وتضمنت فيما تضمنته ما يلي: «إن طلبات الدولة العثمانية هي طلبات لا يمكن قبولها أبداً. وترغب الدول العظمى إرجاع حالة الصرب والجبل الأسود إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وأن توقع الدولة العثمانية مع الدول الست اتفاقاً بتنظيم إدارة وطنية مستقلة في البوسنة والهرسك، حتى يكون للمواطنين حق مراقبة أعمال موظفي الدولة وعمالها، وكذلك في بلاد البلغار، وإيقاف الحرب فوراً مع الصرب».

اجتمع مجلس الوزراء العثماني وبحث في هذه الطلبات على ضوء المواقف السلبية التي اتخذتها الدول عندما شرعت الصرب والجبل الأسود بالعدوان، وعلى ضوء الانتصارات التي حققتها القوات العثمانية ودفعت ثمنها دماً غزيراً وتضحيات ضخمة حفظاً لكرامة الدولة وشرفها. وأجاب السلطان العثماني على هذه المذكرة السياسية: **«بأنه ما من سبب يدعو لإعطاء هذه الولايات امتيازات إدارية. وبما أن مجلس المبعوثان - النواب - سيشكل قريباً، وفيه مندوبون منتخبون من جميع الولايات بدون استثناء، فإن الدولة العثمانية لا ترى ضرورة لابرام اتفاق جديد مع الدول بهذا الخصوص»**. ولم يتعرض الرد لمسألة الهدنة.

فلما رفضت الدول العظمى هذه المذكرة، أوعز السلطان العثماني إلى وزير الحربية - عبد الكريم باشا - باستئناف الحرب. فعمل هذا على نقل الفرقة التي كانت معسكرة في (نيش) وزجها في القتال ضد قوات الجنرال الروسي تشرنايف التي كانت معسكرة في مدينة (جونيس). ودارت معركة ضارية يوم ٢٩ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٨٧٦ م. وأنزل الله نصره على المسلمين، وانهزم الصربيون وأنصارهم، وانسحبوا من هذه المدينة ومن مدينة (دليغراد) وتقدمت القوات الإسلامية الظافرة الى عاصمة بلاد الصرب - بلغراد -.

لم تكن روسيا تتوقع - على ما يظهر - أن تتعرض القوات الصربية لمثل هذه الهزيمة المدمرة. فأسرع وزير خارجية روسيا (غورشاكوف) وأرسل الى سفيره في الآستانة (الجنرال اغناتيف) رسالة برقية في مساء يوم ٣٠ تشرين الأول - اكتوبر - أعلمه فيها بالاتفاق مع بقية الدول التوجه فوراً الى السلطان العثماني بطلب ايقاف الحرب، وعقد هدنة مع الصرب والجبل الأسود لمدة ستة أسابيع أو شهرين. وأنه إذا لم يجب السلطان على هذا الطلب خلال مهلة ثمانية وأربعين ساعة، فعليه هو وجميع موظفي السفارة الانسحاب من الأستانة، وقطع العلاقات مع الدولة العثمانية، ولكن السلطان وافق على هذا الطلب حتى لا يزيد من تعقيد الأمور. ومنح المحاربين هدنة لمدة شهرين.

تقدم وزير خارجية انكلترا يوم ٥ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٨٧٦ م، بعرض على الدول الست التي انتحلت لنفسها حق التدخل في شؤون الدولة العثمانية، لعقد مؤتمر في مدينة الأستانة لتسوية أمور مسيحيي الدولة بطريقة ثابتة تمنع وقوع الحرب بينها وبين روسيا، التي كانت قد أخذت بحشد جيوشها، واستعدت للحرب. فتجاهلت الدول الست هذا العرض ولم ترد عليه بصراحة خشية رفض أحد الطرفين لقرارات المؤتمر، فتضطر للعمل ضده على نحو ما حدث من قبل في حرب القرم سنة ١٨٥٦ م. ولكن تزايد الخطر، واقتراب شبح الحرب، لاسيما بعد أن ألقى قيصر روسيا خطاباً في مدينة موسكو (يوم ١٢ تشرين الثاني - نوفمبر). وأثنى فيه على شجاعة أهل الجبل الأسود وثبات الصربيين. وأتبعه في اليوم التالي بتوجيه إعلام الى الدول الست مفاده: **«بأن روسيا قد أمرت بجمع جيوشها على الحدود لحماية المسيحيين ببلاد الدولة العثمانية بأية طريقة كانت بعد أن وجدت أن الاتصالات السياسية قد فشلت في تحقيق هدفها».**

كل ذلك دفع الدول الست الى تلبية طلب انكلترا بعقد مؤتمر في الأستانة، وأرسلت كل دولة مندوباً أو مندوبين عنها. وأرسلت انكلترا اللورد سالسبوري، وكلفته بأن يمر في طريقه على باريس وبرلين وفيينا وروما ليستطلع آراء وزراء خارجيتها قبل انعقاد مؤتمر الأستانة، واتخاذ موقف موحد.

ولما وصل المندوبون إلى الأستانة عقدوا اجتماعات تمهيدية من يوم ١١ حتى يوم ١٧ كانون الأول - ديسمبر - للاتفاق على الطلبات قبل عرضها بصورة رسمية على المؤتمر، وقد عقدت هذه الاجتماعات في دار السفارة الروسية، ولم يدع لحضورها مندوب عن الدولة العثمانية، مما أبرز انحياز هذه الدول إلى جانب روسيا.

وقرر المندوبون تقسيم بلاد بلغاريا الى ولايتين يكون ولاتها من المسيحيين الأجانب أو التابعين للدولة العثمانية. وأن لا تحتل القوات العثمانية إلا القلاع وبعض المدن الكبيرة، وأن تشكل من المسيحيين قوات مسلحة للمحافظة على الأمن - شرطة - وأن يكون ضباطها من المسلمين والمسيحيين الذين تعينهم الدولة. وأن تشكل لجنة دولية لدة سنة مهمتها مراقبة تنفيذ الإصلاحات التي وردت في **(لائحة الكونت أندراسي)**. وأن تمنح هذه الامتيازات إلى ولايتي - البوسنة والهرسك - وأن يشترط في الصلح الذي يعقد مع الصرب والجبل الأسود أن تتنازل لهما الدولة عن بعض الأراضي. وأخيراً إذا لم تقبل الدولة هذه الاقتراحات - والتي كان واضحاً أنه من المحال على الدولة العثمانية قبولها - فإن جميع أعضاء المؤتمر ينسحبون من الأستانة ويقطعون علاقات بلادهم الديبلوماسية مع الدولة العثمانية، ويحتفظون - لبلادهم بحرية اتخاذ الاجراءات لاكراه الدولة العثمانية وارغامها على قبول هذه الاقتراحات.

اجتمع المؤتمر بصفة رسمية في سرايا البحرية يوم ٢٣ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٨٧٦ م. وانتخب وزير الخارجية العثماني - صفوت باشا - رئيساً للمؤتمر بصفته وزير خارجية الدولة المضيفة للمؤتمر على أرضها. وتم إبلاغ ما تم الاتفاق عليه. وانفضّ الاجتماع بانتظار ردّ الدولة العثمانية.

جرى في هذا اليوم ذاته اطلاق المدافع من جميع القلاع والمراكب ايذاناً باعلان الدستور التأسيسي الذي ساوى بين جميع رعايا الدولة. وبعد أن عقد المجلس التأسيسي عدة جلسات، عملت الدولة على جمع مجلس عام ضم كبار رجال الدولة وأعيانها ورؤساء الطوائف الدينية في يوم ١٨ كانون الثاني - يناير - سنة ١٨٧٧ م. وعرضت

عليهم اقتراحات مندوبي الدول الست، فأعلن الجميع رفضها، **ووقف بطريرك الأرمن وحاخام اليهود فكانا من أشد المعارضين في قبولها، وقالا بأن جميع أبناء طوائفهم مستعدون للدفاع عن شرف الدولة العثمانية - العليا - واستقلالها،** كمثل استعداد المسلمين لذلك، حيث تساوى العثمانيون أمام القانون، طبقاً للدستور التأسيسي. وكان عدد حضور المؤتمر مائتي مندوب، أعلنوا جميعاً وجوب الاستعداد للحرب، وخوضها، دفاعاً عن شرف الدولة وكرامتها.

اجتمع المؤتمر الدولي بعد ذلك بيومين (يوم ٢٠ كانون الثاني - يناير) وتلا صفوت باشا على المندوبين ما قررته الجمعية العمومية يوم ١٨ كانون الثاني - يناير -. ثم قال لهم: «بأن الدولة العثمانية مستعدة لقبول تشكيل مجالس نيابية انتخابية في البوسنة والهرسك والبلغار، يكون انتخاب أعضائها لمدة سنة فقط، ونصف أعضائها من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين، وأنها مصرة على رفض اللجان المختلطة كل الرفض، لأن ذلك يدل على عدم ثقة الدول بوعود جلالة السلطان. وهي مصرة أيضاً على عدم إعطاء الصرب والجبل الأسود شيئاً من أراضيها».

تحدث بعدئذ بعض أعضاء المؤتمر الدولي، فوجهوا تهديدهم للدولة العثمانية، ثم انفضّ المؤتمر، وعاد أعضاء المؤتمر للاجتماع في اليوم التالي - بدون حضور مندوبي الدولة العثمانية - ووقعوا على محضر أعمال المؤتمر. وسافر المندوبون والسفراء يوم ٢٣ كانون الثاني - يناير - ايذاناً بقطع العلاقات مع الدولة العثمانية، وبدون أن يقابلوا جلالة السلطان. وأخذ كل من الطرفين العثماني - والروسي - بالاستعداد للحرب.

عادت الدول الصليبية فشكلت جبهة متماسكة ضد الدولة العثمانية الإسلامية، ولم يشذ عن هذا الموقف إلا بلاد المجر التي بقي أهلها هم الأمة المسيحية الوحيدة الوفية للدولة التي حكمتها قروناً متتالية، فوقفت الى جانبها في هذه الفترة الصعبة حيث تألبت جميع الدول المسيحية ضدها. وكان ذلك اعترافاً بجميل الدولة العثمانية التي وقفت إلى جانب الشعب المجري عندما أعلن ثورته سنة ١٨٤٨ م. وعملت على حماية قادة الثورة الذين لجؤوا اليها، وامتنعت عن تسليمهم إلى النمسا

والروسيا رغماً عن تهديداتهم. ولولا ذلك لأعدم جميع زعماء المجر، بينما عملت الروسيا على مساعدة النمسا بقواتها لقمع الثورة وإذلال الأمة المجرية، بعد أن كادت تفوز بالنجاح وتتمتع بالحرية، وتحقق امنيتها بالانفصال عن النمسا. فلما جهرت الروسيا بالعداء للدولة العثمانية - خلال انعقاد مؤتمر الآستانة - اجتمع طلاب المدارس العليا في بودابست عاصمة المجر، وجرى البحث عن وسيلة للاعراب عن ولائهم للدولة العثمانية، فقرروا إرسال وفد من اثني عشر طالباً منهم، ليقدم سيفاً ثميناً للقائد العام للجيوش التركية - عبد الكريم باشا -. وجاء الوفد إلى الأستانة، في أوائل كانون الثاني - يناير - سنة ١٨٧٧ م. وطلب مقابلة القائد العام. فلما قابلوه ألقى أحدهم خطاباً ذكر فيه ما للدولة العثمانية من المواقف المشرفة تجاه بلادهم، وحمايتها لزعماء حريتها، وتمنى له وللدولة العثمانية النصر على الروس أعداء الحرية، ومدمريها في بلاد لهستان (بولونيا) والمجر، ثم قدم له السيف. فقبل عبد الكريم باشا السيف شاكراً، وكان وزير الخارجية العثماني -صفوت باشا - حاضراً هذه المقابلة، فارتجل كلمة جاء فيها: «**الاشادة بارتباط الأمتين العثمانية والمجرية عبر قرون طويلة، والأسف لانفصال المجر عن الدولة العثمانية نتيجة المؤامرات الأجنبية - وقال في ختام كلمته - بأن انفصال الولايات المسيحية عن الدولة العثمانية - الواحدة بعد الأخرى - لم يكن إلا نتيجة لحسن معاملة الدولة للسكان المسيحيين، وعدم إرغامهم منذ البداية على اعتناق الدين الإسلامي - وترك الحرية الدينية لهم، والسماح لهم بحكم أنفسهم كمثل عادات أجدادهم الأقدمين في الحكم**».

عمل وزير الخارجية الروسية بعد فشل مؤتمر الأستانة، على توجيه مذكرة الى سفراء الروسيا في فرنسا وانكلترا والنمسا وألمانيا وايطاليا، (يوم ٣١ كانون الثاني - يناير - سنة ١٨٧٧ م) تضمنت شرحاً لما قامت به الدولة العثمانية من رفض لقرار المؤتمر، وطلب الى سفرائه استطلاع موقف الدول التي يعمل فيها هؤلاء السفراء عما سيتخذونه من الاجراءات ضد الدولة العثمانية، حتى يكون عملهم متوافقاً مع ما سيتخذه سيد روسيا - الامبراطور من تدابير لحماية المسيحيين، ولو اضطر لاستخدام القوة.

تابعت الدولة العثمانية تحركها السياسي - الديبلوماسي - فوجه وزير الخارجية - صفوت باشا - مذكرة إلى سفراء الدولة في الدول العظمى، يوم ٢٥ كانون الثاني - يناير - «ذكر فيها ما قام به أعضاء المؤتمر من عقد عدة جلسات تمهيدية بدون حضور مندوبي الدولة العثمانية، واتفاق هؤلاء المندوبين على ما يجب عرضه على السلطان العثماني قبل انعقاد المؤتمر بصفة رسمية. حتى كأن المؤتمر لم يعقد إلا لفرض طلبات متفق عليها من قبل، والطلب إلى الدولة العثمانية تنفيذها.

ولم يكن باستطاعة الدولة العثمانية، ولن يكون باستطاعتها، على تنفيذ شيء من هذه الاقتراحات المزرية بشرفها والمحطة من قدرها أمام أمتها». وطلب صفوت باشا الى سفراء الدولة العثمانية تسليم صورة هذه المذكرة الى الدول التي يعملون فيها. وأثناء ذلك، **أبرمت الدولة العثمانية صلحاً مع إمارة الصرب على أساس جلاء القوات العثمانية عن بلاد الصرب. وإعادة هذه البلاد لمثل ما كانت عليه قبل الحرب، بشرط أن لا تعمل الصرب على بناء قلاع جديدة. وأن يرفع عليها العلم العثماني بجوار العلم الصربي، تعبيراً عن الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية. وأما الجبل الأسود، فلم يتم عقد صلح معه بسبب طلبه أن تتنازل له الدولة العثمانية عن بعض الأراضي بحيث يصير له ميناء على البحر الأدرياتيكي، بل اكتفت الدولة بتمديد أجل الهدنة معه.**

ووقفت الدول العظمى وهي في حالة مربكة أمام هذه التطورات، وامتنعت عن الرد على المذكرة الروسية، مما خلق جواً من الارتباك في روسيا ذاتها التي باتت تخشى من ضياع فرصة طالما بذلت الكثير من الجهود لاعدادها، وبالاضافة الى ذلك فإن الصلح مع الصرب، واحتمال عقد صلح مماثل مع الجبل الأسود، هو مما سيحرم روسيا من حرية العمل العسكري ومن التدخل. فأسرع وزير الخارجية الروسي - غورتشاكوف - وأرسل الى سفيره في لندن مذكرة يوم ١١ - آذار - مارس - سنة ١٨٧٧ م. ضمنها لائحة لاطلاع الحكومة البريطانية عليها، حتى إذا ما وافقت عليها جرى عرضها على باقي سفراء الدول بلندن. وإذا حازت لديهم قبولاً، يصير التوقيع عليها منهم، وإرسالها للسلطان العثماني للعمل بها، وإلا فإن هذه الدول تصبح حرة

لاتخاذ ما تراه مناسباً لضمان حماية رعايا الدولة العثمانية من المسيحيين. ووافقت انكلترا على اللائحة موافقة مبدئية، **ثم اجتمع السفراء يوم ٣٠ ـ آذار ـ مارس ـ في وزارة الخارجية في لندن ـ ما عدا سفير الدولة العثمانية ذات الشأن ـ ووقعوا هذه اللائحة، وأرسلوها الى السلطان العثماني ـ وكان مما تضمنته:** « إن الدول التي اتفقت على إجراء الصلح في الشرق، واشتركت في مؤتمر الأستانة، تعترف أن أضمن الوسائل للحصول على هذه الغاية التي وطنت نفسها عليها هو المحافظة على الاتفاق الذي تم بينها، **ويتطلب هذا الاتفاق بالضرورة تحقيق الفائدة التي قصدوها لتحسين أحوال النصارى سكان الممالك العثمانية.** واجراء الاصلاح في البوسنة والهرسك والبلغار الذي قبله الباب العالي ـ السلطان العثماني ـ واشترط أن يجريه هو فعلاً. وقد أخذت الدول علماً باجراء الصلح مع الصرب. أما بالنسبة للجبل الأسود فإن الدول ترى أن تعيين الحدود وضمان حرية السفر هو أمر مرغوب لاحكام الاتفاق والمحافظة عليه، كما ترى أن هذا الاتفاق الذي تم أو الذي سيتم بين الدولة العثمانية وهاتين الولايتين هو وسيلة الصلح الذي هو غايتها وهدفها. ولهذا فانها تدعو السلطان العثماني لأحكامه وتأكيده **بأن يعيد قواته إلى ما كانت عليه في حالة السلم ـ باستثناء ما هو ضروري من القوات للمحافظة على الأمن والاستقرار.** وأن يسرع دونما تأخير لإجراء الإصلاح من أجل إعادة الطمأنينة لنفوس سكان الولايتين وغيرهما مما جرى بحث شروطه في المؤتمر. وتعترف الدول بأن السلطان العثماني كان قد صرح بأنه سيجري ما هو أكثر أهمية من هذه الاصلاحات. وهي تعلم أيضاً بأمر اللائحة التي نشرها السلطان العثماني في ١٣ شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٧٦ م وكذلك البيان الذي أصدره خلال مدة انعقاد المؤتمر بواسطة سفرائه. واستناداً لهذه النوايا الحسنة التي أبداها، وما يجنيه من الفوائد الظاهرة بإجراء هذه الاصلاحات حالاً، **فإن الدول تعتقد أن لديها أسباباً تحملها على أن ترجو بأن يستفيد السلطان العثماني من هذه الفترة الحاضرة فيبذل جهده لاتخاذ الوسائل التي يمكن لها تحسين أحوال النصارى وفقاً لما اتفقت عليه الدول لضمان الأمن والسلام بأوروبا.** فإذا ما أخذ بهذا المشروع، يكون معلوماً عنده أن شرفه ونفعه أيضاً يوجبان

المحافظة عليه بالوفاء والإخلاص والإنجاز. ومن رأي الدول والحالة هذه، **أن يقوم سفراء الدول بالأستانة بمراقبة الأعمال في الولايات لمتابعة ما تنجزه الدولة العثمانية من المواعيد**. فإذا خابت آمالها مرة أخرى ولم تتحسن حال رعية السلطان على وجه يمنع من إعادة الارتباكات التي تتعاقب في الشرق، وتكدر موارد السلم فيه، ترى من الصواب أن تعلن أن مثل هذه الأمور لا تناسب مصلحتها ومصلحة أوروبا عامة. **وهي تحتفظ لنفسها في مثل هذه الحال أن تنظر بالاتفاق في اتخاذ الوسائل التي تراها الأصلح لتأمين خير النصارى** والمحافظة على السلام بصورة عامة» حرر في لندن - ٣١ - آذار - مارس - ١٨٧٧ م (تواقيع مندوبي الدول الست).

ما إن وصلت هذه اللائحة إلى السلطان العثماني، وشاع خبرها بين العامة، حتى أيقن الجميع أن الحرب قد فرضت على الدولة العثمانية فرضاً، وأنه لم يعد هناك ثمة مجال لتجنبها أو تفاديها. فقد كان من المحال أن توافق عليها أية دولة تحترم كرامتها وتدافع عن وجودها على الخارطة السياسية للعالم. فأصدرت الدولة العثمانية نشرة إلى سفرائها لدى الدول الست لابلاغها برفض هذه اللائحة. وقد تضمنت النشرة ما يلي:

«استلم الباب العالي البروتوكول الذي تم التوقيع عليه في لندن بتاريخ ٣١ - آذار - مارس - سنة ١٨٧٧م. ووقعه وزير الخارجية البريطاني وسفراء ألمانيا والنمسا وفرنسا وايطاليا والروسيا، مع الاعلام الذي ألحقه به وزير الخارجية البريطانية وسفيري الروسيا وايطاليا. وشعر السلطان العثماني بالأسف العميق لدى مطالعته للبروتوكول المشار إليه، إذ رأى الدول العظمى وقد تجاهلت بأنه من الواجب أن تشترك الدولة العثمانية في المباحثات التي أثيرت فيها مسائل مهمة تتعلق بالدولة التي عملت في جميع الأحوال على مراعاة نصائح الدول، وتضامنها معها إذ قرنت مصالحها بمصالحهم، وأخذت بأسس العدالة التي لا نزاع فيها وهذا مما حمل الدولة العثمانية على الاعتقاد بأنه كان من الضروري أن تقوم الدول بدعوة الدولة العثمانية للمشاركة في عمل يراد منه إجراء الصلح في الشرق، وتحقيق الاتفاق الشامل على أساس راسخ وعادل. وحيث جرى الأمر على خلاف المأمول، فقد رأى الباب العالي أنه من الواجب عليه أن يعارض فيه، وأن يبين ما عسى أن ينتج عنه في المستقبل من المحاذير. ولو أن الدول

أمعنت النظر فيما اعترض من الخطر، ومن التغيير الذي جرى بعد انعقاد مؤتمر إسلام بول، لأمكن الوصول إلى هذا الاتفاق المنشود. أما في أثناء انعقاد المؤتمر، فإن الباب العالي كان معتمداً على الدستور التأسيسي الذي تفضل به سلطاننا المعظم، متكفلاً بتحقيق إصلاح عام، لم يعهد له نظير منذ قيام الدولة العثمانية. **فرأى أنه من الواجب عليه أن ينكر الطلب المجحف والجائر في تمييز بعض الولايات بالاصلاح دون غيرها، وينبذ أيضاً كل ما من شأنه أن يجحف باستقلال الدولة العثمانية وبسلامة ممالكها.**

وهذا عين ما أعلنته دولة انكلترا وقبلته سائر الدول، فإن هذا الإعلان بني على استقلال الدولة وعلى أن يكون في بعض الولايات تنظيمات تتكفل بمنع سوء الإدارة من قبل المأمورين - الموظفين - ومنعهم من التصرف بصورة مطلقة، فهذه التنظيمات المطلوبة مضمونة حقاً في النهج السياسي الجديد الذي تم الأخذ به في الممالك من دون فرق ولا تمييز في لغات أهلها ولا في مذاهبهم. ثم عقد مجلس الشورى العثماني في الأستانة، فاجتمعت فيه أعضاؤه بانتخاب جرى على وجه الاختيار والحرية. فإن كان أحد يعارض في طريقة هذا الإصلاح الذي لم يعط بعد الثمرة المطلوبة منه لقرب العهد به، يقال له أن هذه المعارضة هي ضد ما أرادته الدول من الإصلاح. أما التأمين في داخل المملكة فإن الصلح استقر بين الباب العالي والصرب، وما زالت المفاوضات مستمرة مع وفد الجبل الأسود، وأظهر فيها الباب العالي تساهلاً عظيماً.

وقد طرأ خلال ذلك لسوء الحظ تطور جديد، وهو مبالغة دولة الروسيا في تجهيز عساكرها، فأوجب ذلك على الباب العالي أن يستعد لدفع الخطر عنه، مع أن أقصى ما يريده هو أن يتشبث بالوسائل المؤدية إلى السلم والأمن، وأن يوافق الدول على قدر ما يمكنه. وأن يزيل كافة الشكوك والريب في الاخلاص لما اعتزم تنفيذه من الاصلاح. وأن يتخلص من الفتن التي توجب عليه بذل المال في غير ما طائل ولا هدف. وعلى هذا فإن اضطراره الى اتخاذ الاجراءات الدفاعية هو الذي أرغمه على الاستعانة بسكان الممالك على غير إرادة منه، ولا رغبة، إذ أن هذه الحرب قد تكون سبباً في تهديد السلم في جميع الأقطار والأمصار. وكان من الضروري أن تهتم الدول

العظمى بهذه القضية، غير أن الدولة العثمانية فضلت لبعض الأسباب عدم التقدم إليها بطلب رسمي بذلك لتهتم بهذه المسألة الهامة. ولكن بعد أن بيّن اللورد دربي والكونت شوفالوف. ما بيناه عند توقيعهما على البروتوكول، رأى الباب العالي ضرورة إطلاع الدول العظمى لانهاء هذه الارتباكات التي تفضي للحظر، والتي لا تستطيع الدولة العثمانية ـ وحدها ـ وضع نهاية لها. وأول ذلك هو أن يبين لها جواباً عما قاله الكونت شوفالوف في البروتوكول الملاحظات التالية:

أولاً: إن الباب العالي في نهجه طريقة المصالحة مع أمير الجبل الأسود، على نحو ما نهجه مع حكومة الصرب منذ شهرين، أفاد بأن الدولة العثمانية تبذل جهدها للاتفاق معه عن طيب نفس، ولو كان في ذلك بعض الخسارة للدولة العثمانية. وحيث أن الباب العالي يرى أن الجبل هو جزء من الممالك العثمانية، فقد خيره في تعديل الحدود بما فيه نفع لحكومة الجبل، وبما ينْهي الخلاف في المستقبل، فصار تحقيق الصلح متعلقاً بالجبل الأسود.

ثانياً: لقد شرعت الدولة العلية في إجراء الاصلاحات التي وعدت بها، لكن هذا الاجراء لن يكون متوافقاً مع ما ورد في الدستور التأسيسي ـ على الأرجح ـ إلا إذا توافرت للدولة الحرية لتطبيقه على الوجه المذكور.

ثالثاً: إن الدولة العثمانية مستعدة لإعادة قواتها إلى حالة السلم إذا ما فعلت روسيا مثل ذلك، وهي لم تحشد قواتها إلا للدفاع، وإنها ترغب الى روسيا مراعاة العلاقات الودية، فلا تصر وحدها على الظن بأن رعية الدولة العلية من النصارى معرضون من طرف حكومتهم لخطر يوجب غزو بلادها، وما يعقبه من الكوارث المدمرة.

رابعاً: أما بالنسبة لما يقال عن احتمال حدوث اضطراب يمنع روسيا من سحب قواتها وجندها، فإن الدولة العثمانية تجيب على هذا الافتراض المؤلم **بأنه قد ثبت للدول أن الاضطراب الذي وقع في بعض الولايات فأفقدها نعمة الأمن والاستقرار، إنما نشأ عن إغواء المحرضين من الخارج، فالدولة العلية غير**

مسؤولة عنه ولا مطالبة به، ولاحق لدولة الروسيا في أن تربط بين تسريح قواتها وبين ما يحتمل حدوثه من الاضطراب.

خامساً: وأما بالنسبة لموضوع ارسال معتمد خاص من الدولة العلية إلى ـ سان بيتر سبورغ ـ لاجراء مفاوضات بشأن تسريح القوات. فإن الدولة لا ترى سبباً لرفض إجراء يدخل في مجال الأعراف والتقاليد الديبلوماسية من كل من الطرفين، لكنها لا ترى أن هناك ثمة علاقة بين هذا الاجراء وبين وضع السلاح الذي لا يجب تأخيره لأي سبب كان. إذ يمكن إنجازه بمجرد اتصال هاتفي ـ بالتلغراف ـ فالدولة العلية تطلب من الدول أن تعيد النظر فيما تضمنه البروتوكول، وفيما وصل اليه الموقف حالياً من الخطر الذي لا تقع مسؤوليته على الدولة العلية. ولعل من الغريب أن تذكر الدول في البروتوكول: «أن من مصلحتها المشتركة اجراء الاصلاح في البوسنة والهرسك والبلغار. وأنه بالنظر الى حسن مقاصد الباب العالي، وإلى ظهور الفائدة له من الاصلاح، تؤمل أن يبادر إلى إجرائه فعلاً في تلك الولايات من دون إمهال. كما جرى بحثه والاتفاق عليه في المؤتمر، وأنه متى شرع في تنفيذه أول مرة، يكون معلوماً عنده أن شرفه ومصلحته يقضيان بالاستمرار فيه».

فالباب العالي لا يقبل الاصلاح المخصوص بالولايات الثلاث المذكورة، وليس عنده شك أيضاً أن مصلحته، ومن الواجب عليه، أن يضمن حقوق رعيته من النصارى ضماناً كافياً، ولكن لا يسلم أن الاصلاح يجب أن يكون مقصوراً على النصارى فقط، بل يجب أن يكون شاملاً لجميع سكان الممالك المحروسة، رعية الدولة العلية، المتصفين بالولاء والطاعة، حتى يكونوا بمنزلة جسم واحد.

وعلى هذا فإن للباب العالي الحق في تبديد الأوهام التي تثيرها عبارة البروتوكول ـ من موضوع نواياه وإخلاصه في غايته تجاه رعاياه المسيحيين. وأن يعترض على عدم المبالاة الواضحة في مضمون هذه العبارة تجاه رعيته من المسلمين وغيرهم. إذ من المنكر ألا تنظر عيون أهل أوروبا المنصفة الى المسلمين حتى يشملهم الاصلاح بما يعود عليهم

بالأمن والمنفعة، وألا تبالي بهم أو تلتفت إليهم. ولذا كان من قصد الدولة العثمانية اليوم إحداث تنظيمات خاصة يستفيد منها جميع الرعايا لضمان حقوقهم ومنافعهم المعنوية والمادية بالمساواة ومن دون فرق. وتحسب أن من موجبات شرفها أن تحافظ على الدستور التأسيسي وذلك أثبت ضمان وأقوى عهد. ولكن إذا رأت نفسها مضطرة إلى دفع المقاصد المراد بها إبقاء حالة العداء بين رعاياها، وحملهم على عدم الثقة بها، فإن لها الحق بعدم تنفيذ ما بني عليه البروتوكول من قصد الاصلاح. كيف لا، وقد جاء في هذا البروتوكول: «أن قصد الدول هو مراقبة النهج الذي تنجز به الدولة العثمانية مواعيدها، بواسطة سفراء هذه الدول وعمالهم في الولايات؟» ثم كيف لا وقد جاء في البروتوكول أيضاً: «إذا ما خاب أمل الدول مرة أخرى، فإنها تحتفظ لنفسها بأن تتخذ بالاتفاق فيما بينها الوسائل التي تراها مناسبة لتأمين مصالح النصارى وتحقيق السلم بصورة عامة؟» إن ذلك يفرض على الدولة العثمانية أن تقيم الحجة على ما جاء في البروتوكول وأن تستنكره أشد الانكار. **وإن الدولة من حيث كونها مستقلة، لا تذعن بأن تكون تحت مراقبة الدول منفردة كانت أو مجتمعة. كما أن علاقاتها الودية مع الدول قد أقيمت على أساس الحقوق المتفق عليها بين الأمم، ولهذا فهي لا تعترف لسفراء الدول وعمالها الذين حددت واجباتهم بحماية مصالح رعاياهم، بأن يكون لهم حق المراقبة على وجه رسمي، وإن هذا أمر مهين لها ولم يعهد له نظير لدى سائر الدول. وهو أيضاً مناقض لما تقرر في معاهدة باريس التي اتفقت عليها الدولة العثمانية مع سائر الدول.**

إن الدولة العثمانية تصرح برفضها لمبدأ التدخل، وتتخذه أساساً في سياستها. فلا يصح إذاً الغاء شيء من دون موافقة السلطان العثماني. وإذا كانت الدول تحتج بتلك المعاهدة، فإن تلك المعاهدة لا تخولها حقوقاً ليست لها. ولتذكر الدول بأن الأسباب الخطيرة التي حملتها منذ عشرين سنة على أن تتعهد بحقوق سلطنة الدولة العلية، وعدم إضعافها، من أجل المحافظة على السلم في أوروبا. أما ما تقرر في البروتوكول: «من أن الدول إذا رأت عدم انجاز الاصلاح فإن لها الحق باستخدام الوسائط الفعالة لانجازه». فإن الدولة العثمانية ترى في ذلك امتهاناً لشرفها واجحافاً بحقوقها وتخويفاً من شأنه أن

يجرد أفعالها التي تنفذها برضاها وبمبادرة عمالها من أهدافها، بالإضافة الى أنه يزيد من الاضطراب في الحاضر والمستقبل. وحيث ظهر لها أن موضوع البروتوكول هو إثارة الظنون وتوجيه الاتهامات ونقض لحقوق الدولة الذي هو نقض لحقوق الناس بصورة عامة، **فقد وطّدت نفسها على الدفاع حماية لوجودها. وهي تعلن الآن أنها اتكالاً على الباري تعالى، واعتماداً على العدل، أنها تنكر كل ما يحكم به عليها أحد من دون الاتفاق معها. وهي مصممة على المحافظة على المقام الذي أقامها فيه القادر عزّ وجل وقدره لها**. وهي مستمرة في دفع كل ما من شأنه أن يجحف بالقواعد العامة وبصحة ذلك العهد الذي أوجبته الدول على أنفسها، ولاعتقادها أن البروتوكول من قبيل المعدوم. وتناشد ضمائر الدول الذين تعتقد فيهم بقاء الصداقة والمودة، على نحو ما كانت في السابق. وبصورة عامة فإن الوسيلة الوحيدة لإزالة الخطر الذي يخشى منه على السلم، هي المبادرة الى وضع السلاح، وعدم الاحتكام إليه، وإن الإجابة التي صرحت بها الدولة آنفاً عن سفير الروسيا، هي مما يسهل على الدول بلوغ هذه النتيجة. ولا ريب أن الدول لا تريد أن تفرض على الدولة العثمانية ما يخل بحقوقها، وما يلحق بها الضرر والخسائر ـ فأنت مكلف بإبلاغ هذه اللائحة إلى وزير الخارجية، وترك نسخة منها عنده».

٢ ـ الحرب العثمانية ـ الروسية ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ م.

لقد كانت الروسيا تتوقع، وهي تدفع عجلة الأحداث نحو التسارع، أن ترفض الدولة العثمانية ما طلبته إليها الدول الغربية الست من شروط مجحفة بحجة (حماية المسيحيين) فمضت لانهاء استعداداتها للحرب، وعقدت مع إمارة رومانيا (الأفلاق والبغدان) معاهدة سرية في ١٦ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٨٧٧ م. وضعت رومانيا بموجبها جميع مخازنها ومؤنها وذخائرها تحت تصرف الروسيا. وفي ٢٤ منه، كتب وزير الخارجية الروسي رسالة الى سفير الدولة العثمانية في (سانت بيترسبورغ) جاء فيها: **« بأن سيده الامبراطور رأى نفسه مضطراً بكل أسف أن يعتمد على قوة السلاح لتنفيذ مطالبه »** . وكلفه بأن يخبر دولته بأن الروسيا تعتبر نفسها من هذا اليوم في حالة حرب مع الدولة العثمانية، وأن يعلمه عن عدد مستخدمي السفارة ليعطى لهم جواز السفر بعد قطع العلاقات بسبب الحرب. فتم ابلاغ السلطان العثماني باقدام الروسيا على إعلان الحرب. فوجه السلطان برقية ـ تلغرافاً ـ الى سفرائه لدى الدول الست الموقعة على معاهدة باريس في سنة ١٨٥٦، يكلفهم بإعلام الدول المعتمدين لديها بإعلان روسيا الحرب، مخالفة بذلك المادة الثامنة من المعاهدة المذكورة والتي تقضي باللجوء الى تحكيم هذه الدول قبل إعلان الحرب ـ حيث نصت المادة الثامنة على ما يلي: **« إذا حدث بين الدولة العثمانية وإحدى الدول المتحالفة خلاف يهدد بقطع العلاقات الودية، يجب على الدولة العثمانية وتلك الدولة المنازعة لها عدم اللجوء الى القوة ووسائل القهر، بل يعملان على اللجوء للدول الأخرى الموقعة على المعاهدة لتعمل هذه وسيطاً بينهما، منعاً لما ينشأ عن النزاع من الضرر »** . وأصدر السلطان في الوقت ذاته أمره الى جميع قادة جيوشه بالتصدي لجيوش العدو. وأصدر شيخ الإسلام فتويين يوم ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤ هـ = ٢١ ـ أيار ـ مايو ـ

سنة ١٨٧٧ م، أولاهما بوجوب القتال على كل مسلم. وثانيتهما بإضافة لقب (غازي) على اسم السلطان في الأوامر وعلى المنابر، استناداً لما جاء في الحديث الشريف: «من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا».

وقفت الدول الأوروبية جميعها موقفاً سلبياً، وهو موقف شجع روسيا ضمناً للمضي في حربها، باستثناء انكلترا التي خشيت أن تطور روسيا حربها بما يتهدد مصر - على أساس أنها إحدى الولايات العثمانية - فعمل وزير الخارجية البريطاني اللورد دربي رسالة في الأول من أيار - مايو - رسالة الى سفيره في بيتر سبورغ، أظهر فيها مخاوفه من تهديد حرية الملاحة في السويس. وأجاب وزير الخارجية الروسي - غورتشاكوف - في ٧ - أيار - مايو -: «بأن الروسيا لا تعتزم إلقاء الحصار على مضيق السويس، ولا أن تتعرض لمنع السفن من السيرفيه، لأنها تعتبر الملاحة فيه هو لفائدة جميع الأمم. ولهذا فإنه يجب أن يبقى بعيداً عن كل خطر. أما مصر، فبالرغم من أنها جزء من المالك العثمانية، وبالرغم من أن جندها يقاتلون مع الجند العثمانيين، مما يفرض على الروسيا أن تعتبرها دولة معادية لها. إلا أن الروسيا لا تتخذها هدفاً لأعمالها الحربية، بسبب ما لأوروبا عامة وانكلترا خاصة من المصالح فيها». وبذلك ضمنت انكلترا عدم تعرض مصالحها للخطر.

خشيت الدولة العثمانية من قيام عملاء روسيا بأعمال تخريبية في العاصمة (الأستانة). فأعلنت الأحكام العرفية فيها يوم ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤ = ٢٤ - أيار - مايو - سنة ١٨٧٧ م. وأوقف العمل بالقوانين العادية، واستنفرت قوات خاصة للمحافظة على الأمن، واتخذت ترتيبات مشددة لحماية الأرواح والممتلكات.

كانت روسيا قد بدأت أعمالها القتالية قبل يوم من إعلان الحرب (٢٤ ساعة). حيث عبرت قواتها حدود رومانيا التي كانت تابعة اسمياً لحماية الدولة العثمانية. وتوجهت هذه القوات نحو نهر الدانوب الذي كان يعتبر خط حدود الدولة العثمانية مع رومانيا. فاحتجت الدولة العثمانية ضد تحالف رومانيا - التابعة لها - مع روسيا، ولكن دول أوروبا تجاهلت هذا الاحتجاج. فأرسلت الدولة العثمانية بعض سفنها عبر نهر

الدانوب لاطلاق قنابلها على بعض الأهداف في المدن الساحلية الواقعة على نهر الدانوب. وردت رومانيا على ذلك بإعلان استقلالها عن الدولة العثمانية (في ١٤ - أيار - مايو). ووجهت جيشها الذي ضم ستين ألف مقاتل، لخوض الحرب إلى جانب القوات الروسية.

نظمت القوات العثمانية دفاعها عن الحدود الغربية عند حاجزين طبيعيين كانا بمثابة سد منيع في وجه أي تقدم نحو الدولة العثمانية: أولهما هو نهر الدانوب، وثانيهما جبال البلقان. بحيث أنه لو استطاعت قوات الغزو اجتياز الحاجز الأول، فإنه يجب ايقافها أمام الحاجز الثاني. ولهذا فقد دارت المعارك الأولى على ضفاف نهر الدانوب. واستطاعت القوات الروسية عبور نهر الدانوب بعد مجموعة من المعارك (يوم ٢٢ حزيران - يونيو) ولم يلبث الجيش الروسي بكامله أن أكمل العبور يوم ٢٧ منه، وتوجه الى مدينة (ترنوه) فاحتلها، ثم تابعت قوات الجيش الروسي تقدمها فاحتلت مدينة (نيقوبوليس) في منتصف شهر تموز - يوليو - .فيما قامت قوات أخرى باحتلال مضائق جبال الموصلة لمضيق (شيبكا)★ الشهير. وعندما وصلت هذه الأخبار الى (الآستانة) اجتاحتها نوبة من الهياج خوفاً من استيلاء القوات الروسية على عاصمة الدولة العثمانية. ولكن تدابير الأمن الصارمة تمكنت من السيطرة على الموقف، ومنعت كل اضطراب. واتخذ السلطان مجموعة من التدابير لمجابهة الموقف، فعزل وزير الحربية عبد الكريم باشا وقائد الجيش (يوم ٢٢ تموز - يوليو) وعين - محمد علي باشا - قائداً عاماً للجيوش العثمانية واستدعى الجيش العثماني الذي كان يحارب الثائرين في الجبل الأسود، وكلفه بايقاف تقدم الجيوش الروسية. وتم عزل وابعاد القادة ممن نسب إليهم التقصير أو الاهمال في احباط هجوم القوات الروسية. وأثناء ذلك، تحرك جيش عثماني من معسكره بمدينة (ودين) بقيادة الغازي عثمان باشا. لانقاذ مدينة (نيقوبوليس). فلما علم بسقوطها في قبضة القوات الروسية، توجه الى

(★) شيبكا: SIPKA مضائق جبلية تقع في وسط بلغاريا، عند منتصف المسافة ما بين صوفيا وبين البحر الأسود.

مدينة (بلفنـه)★ ذات الموقع الاستراتيجي الهام بسبب وجودها على مفترق الطرق العامة التي تصل بين مضائق جبال البلقان وبلغاريا الغربية ونهر الدانوب. وأقام حولها المعاقل والتحصينات الدفاعية التي دعمت من قوتها وزادت من منعتها. فلما وصلتها القوات الروسية استهانت بهذه التحصينات، وقامت بمهاجمتها (يوم ٢٠ تموز - يوليو) لكن القوات العثمانية صدت هذا الهجوم وأحبطته. فأعادت القوات الروسية تنظيم هجومها الذي ضم ثلاثين كتيبة من المشاة وثلاثين كتيبة من الفرسان ومائة وستة وثمانين مدفعاً. وانطلقت للهجوم (يوم ٣٠ تموز - يوليو).

ونجحت القوات العثمانية مرة أخرى في إحباط الهجوم، وأنزلت بالقوات الروسية والرومانية خسائر فادحة - حتى سدّت جثث القتلى مداخل الوديان والمضائق - وطار خبر هذا الانتصار الرائع، فأصدر السلطان مرسوماً (فرماناً عالياً) يوم ٢٠ رجب سنة ١٢٩٤ هـ = ٣١ - أيار - مايو - سنة ١٨٧٧ م. نوّه فيه بشجاعة القوات العثمانية وشكر قادتها ومقاتليها، وأرسل مندوباً عنه لتهنئة الجيش المنتصر، ومنح قائده (عثمان باشا) وساماً رفيعاً، مع ترفيع الأمراء والقادة الذين أظهروا كفاءة عالية، مع مكافأة المقاتلين الذين أبلوا بلاء حسناً. ووصلت الى الجيش العثماني قوات دعم إضافية، فقرر (عثمان باشا) تقسيم جيشه الى ثلاث فرق: الفرقة الأولى وتعمل بقيادة عثمان باشا للدفاع عن بلفنه. والفرقة الثانية بقيادة أمين السر محمد علي باشا ومهمتها الهجوم على الجيش الروسي الذي كان يتولى قيادته ولي عهد القيصر الأمير الكسندر. أما الفرقة الثالثة فقد أسندت قيادتها الى سليمان باشا الذي كان قد اكتسب شهرة خاصة في القضاء على الثورة في اقليمي البوسنة والهرسك، وفي الجبل الأسود، ومهمة هذه الفرقة هي استرداد مضائق شيبكا، وانتزاعها من قبضة القوات الروسية. وهكذا انطلقت القوات العثمانية من الدفاع الى الهجوم، وحقق الهجوم في مرحلته الأولى نجاحاً رائعاً بحيث كادت الفرقتان الثانية والثالثة تحققان الهدف فتلتقيان معاً لارجاع القوات

(★) بلفنه: (PLEVEN=PLEVNA) مدينة بلغارية - تقع في شمال بلاد بلغاريا بالقرب من الحدود الرومانية، وإلى الشمال الشرقي من صوفيا.

الروسية الى الحدود، ولارغامها على عبور نهر الدانوب، أي إعادتها إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل الهجوم.

ولكن روسيا ورومانيا ألقيتا بكامل ثقلها في المعركة، فقاد أمير بولونيا ـ هو هنزولرن ـ جيشاً من مائة ألف محارب وتوجه به الى مضائق البلقان، وكذلك فعل قيصر روسيا الذي انتقل بنفسه الى الجبهة وشرع في زج الامدادات التي كانت تصل بصورة مستمرة الى ميادين القتال.

وبالرغم من ذلك فقد استطاعت القوات العثمانية الصمود في وجه القوات المتدفقة يومياً الى ميادين القتال، وأمكن لها احراز بعض الانتصارات أمام مضيق شيبكا، وحوالي بلفنه. غير أن التفاوت الكبير في موازين القوى ساعد القوات الرومانية والروسية على دحر القوات العثمانية.

ثم شرعت القوات الروسية والرومانية في تطويق (بلفنه) وحصارها بعد أن تبين لها بوضوح أنه من المحال الاستيلاء عليها بهجوم مباشر، وحشدت جيشاً من ١٥٠ ألف مقاتل ومعهم ٦٠٠ مدفع، بينما كانت القوات العثمانية المدافعة عن بلفنه بقيادة عثمان باشا لا تزيد على خمسين ألف مقاتل ومعهم ٧٧ مدفعاً فقط.

وحاول (عثمان باشا) احباط محاولات الحصار، وقاد مجموعة من المعارك والاشتباكات الناجحة، إلا أن القوات الروسية الرومانية بقيادة (تودلبين)★ أفادت من تفوقها وتمكنت من فرض الحصار على (بلفنه) اعتباراً من يوم ٢٤ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٨٧٧ م. وصار من المحال وصول الامدادات الى الحامية العثمانية، فيما استمرت الأعمال القتالية للاستيلاء على الحصون الدفاعية الأمامية. وبالرغم من هذا الموقف الصعب، فقد تابع (عثمان باشا) إدارة الحرب بنجاح مثير،

(★) تودلبين: (EDOUARD FRANÇOIS COMTE DE TODLEBEN) مهندس وجنرال روسي، من مواليد ميتو MITAU. (١٨١٨ ـ ١٨٨٤ م) أظهر كفاءة عالية في تحصين سيفاستوبول والدفاع عنها في حرب القرم ١٨٥٤ م، ثم في حصار (بلفنه) والاستيلاء عليها سنة ١٨٧٧ م.

حتى نفذت ذخائر قواته وموادها التموينية، وعندها قرر جمع كافة قواته، والقيام بهجوم حاسم لاختراق دائرة الحصار، وشرع في اتخاذ التدابير لتنفيذ هذا القرار، حتى إذا ما كان يوم ١٠ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٨٧٧ م. أخلت الحامية كافة القلاع بالمدينة. وانطلقت كالسيل وهي تهدر بالتكبير والتهليل، ولم تتمكن المقذوفات الروسية التي انهمرت بكثافة عالية من إيقاف القوات العثمانية التي استمرت في عدوها نحو التحصينات الدفاعية التي أقامها الروس حول المدينة على شكل ثلاثة خطوط متعاقبة ـ متتالية ـ. وأمكن لها اجتياح الخطين الأول والثاني والوصول الى الخط الثالث عندما أصيب عثمان باشا برصاصة نفذت من ساقه الأيسر، وقتلت حصانه، فسقط على الأرض، وظن المقاتلون أنه استشهد فنال ذلك من عزيمتهم، فحاولوا العودة الى مواقعهم وتحصيناتهم التي كانت القوات الروسية ـ الرومانية قد أسرعت باحتلالها، وسلطت منها النيران على القوات العثمانية، فوقعت هذه بين نارين، واضطرت بعد مقاومة ضارية أذهلت القوات الروسية ـ الرومانية، رغم معرفتها بشجاعة المجاهد العثماني وكفاءة قيادته، وتقدم رئيس هيئة أركان حرب الجيش العثماني ـ اللواء توفيق باشا ـ فقابل قائد الجيش الروسي (تودلبين) للاتفاق معه على شروط الاستسلام. فسأله القائد الروسي عما إذا كان يحمل تفويضاً من عثمان باشا بالموافقة على الاستسلام، وأجاب توفيق باشا بأن قائد الجيش عثمان باشا جريح، ويود لو جاءه أحد القادة الروس للاتفاق معه على الاستسلام. ووافق القائد الروسي، وأرسل الجنرال (ستروكوف) الى المنزل الذي دخله عثمان باشا للعلاج والاستراحة. فلما قابله قال له: **«إن القائد الذي أرسله لا يمكنه أن يمنحه أي شرط، ولا أن يقبل بالاستسلام، إلا إذا ألقى العثمانيون أسلحتهم».**

ووافق عثمان باشا على ذلك، وعاد (ستروكوف) فأخبر قائده بذلك، وجاء القائد الروسي الى مقر عثمان باشا فهنأه على ما أظهره من الكفاءة القيادية، وعلى ما أبداه جنده من ضروب الشجاعة، وطلب إليه إصدار أوامره الى جنده بإلقاء السلاح. فأمر بذلك، ثم سلم سيفه. وأرسلت عربة لنقل عثمان باشا إلى (بلفنه) فقابله في الطريق الغراندوق نيقولا ـ ولي العهد ـ ومعه أمير رومانيا شارل دوهوهنزولرن. وصافحاه.

وفي اليوم التالي توجه عثمان باشا ـ متكئاً على طبيبه الخاص ـ الى حيث كان يقيم قيصر روسيا اسكندر الثاني ـ بعد دخوله مدينة (بلفنه). فلما دخل لمقابلته، نهض قيصر روسيا وصافحه وأعرب له عن اعجابه بكفاءته في تنظيم الدفاع وقيادته، ثم محاولة الخروج عبر الصفوف الدفاعية المحيطة بقواته. ثم قال له: «**إني أردّ إليك سيفك، تأكيداً لما أحمله لك من الاحترام ومن التقدير لشجاعتك، وأجيز لك أن تحمله في بلادي**». ثم أرسل في عربة خاصة الى (مدينة خاركوف)★ للإقامة فيها حتى انتهاء الحرب. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن القوات العثمانية عندما اضطرت للاستسلام، لم تسمح بأن تقع أعلامها وراياتها في قبضة القوات المعادية فعملت على إحراق بعضها، فيما عملت على دفن بقيتها في صناديق من حديد تم ايداعها في باطن الأرض ـ على أمل العودة تحت رايات النصر ـ في المستقبل ـ لاستخراجها.

عندما كانت هذه المعارك والتحولات تأخذ مساراتها على مسرح عمليات أوروبا، كان مسرح العمليات في آسيا يشهد أحداثاً مشابهة، وتطورات مماثلة. فقد انطلقت القوات الروسية في هجوم شامل. حيث توجه جيش منها إلى مدينة (قارص) وحاصرها، فيما توجه جيش ثان الى مدينة (بايزيد)★★ لفتحها، فيما كان هناك جيش ثالث يقوم بمناورات استعراضية وهدفه الاستيلاء على مدينتي أردهان وباطوم[1] وقد نظمت هذه الجيوش التعاون فيما بينها، فأمكن لها الاستيلاء على (أردهان) في يوم ١٧ ـ أيار ـ مايو ـ ١٨٧٧ م. ثم استولت على مدينة بايزيد بعد ثلاثة أيام. وخاضت بعدئذ معركة ضارية ضد القوات العثمانية، وانتصرت عليها في يومي ٢٠ و٢١ حزيران ـ يونيو ـ. وأثناء ذلك كانت القوات العثمانية غير النظامية ـ الجيش الشعبي ـ تتجمع على الحدود. ولم تلبث أن احتلت مرتفعات

(★) خاركوف: (CRACOVIE=KARKOW) مدينة بولونية تقع على نهر الفستولا (VISTULE).

(★★) بايزيد ـ وتعرف اليوم باسم دوغو بايزيد: (DOGUBAYZIT) مدينة تقع في شرق الأناضول بالقرب من الحدود الايرانية، إلى الجنوب الشرقي من مدينة قارص.

(١) باطوم: ميناء على شاطىء البحر الأسود ـ وهو ومدينته اليوم في الاتحاد السوفييتي. وتقع أردهان في البلاد التركية ـ الى جنوبها الشرقي. كما تقع قارص الى الجنوب الشرقي من أردهان.

(زوين - أو كروم دوزي). وتوجه جيش من الأكراد فهاجم القوات الروسية في (بايزيد). فيما كان جيش عثماني آخر يتوجه لقتال الجيش الروسي في قارص حيث دارت معركة ضارية يوم ٢٥ - آب - أغسطس - ١٨٧٧، انتصر فيها الجيش العثماني انتصاراً حاسماً، مما أرغم القوات الروسية على رفع الحصار عن قارص، والتقهقر بصورة مشتتة إلى الحدود الروسية، فيما كان الجيش الروسي الآخر ينسحب من بايزيد تحت وطأة هجوم القوات العثمانية التي طاردته حتى الحدود الروسية. وجرت بعدئذ مجموعة من المعارك التي حققت فيها الجيوش العثمانية انتصارات رائعة، وكان من أهمها ست معارك - منها موقعة (كدكلر) الشهيرة، والتي أعادت للأذهان ذكريات الانتصارات العثمانية السابقة. مما حمل السلطان على توجيه رسالة إلى قائد الجيش - أحمد مختار باشا - في ١٨ شعبان. سنة ١٢٩٤ هـ = ٢٨ - آب - أغسطس - سنة ١٨٧٧. شكره فيها على ما حققه للدولة الإسلامية من النصر. ووعده بمنح الأوسمة لمستحقيها من الأمراء والضباط، ومكافأة المقاتلين على حسن جهادهم.

استنزفت هذه المعارك المتتالية قدرة القوات العثمانية التي كانت محرومة من الدعم بالقوى والوسائط القتالية. بينما كان باستطاعة الجيوش الروسية التعويض عن خسائرها وزيادة حجم قواتها بما هو متوافر لها من الدعم المستمر. ولهذا فقد توقفت الجيوش الروسية بقيادة الغراندوق ميخائيل الحاكم العام لبلاد القوقاز. واتخذت لنفسها المواقع الدفاعية، وطلبت امدادها بالقوى والوسائط والذخائر. وسرعان ما وصلتها مجموعة من ألوية المشاة، وعدداً ضخماً من المدافع. فعادت هذه القوات للهجوم مع نهاية شهر أيلول - سبتمبر - سنة ١٨٧٧ م. فاضطرت القوات العثمانية للتراجع نحو مدينة (أرضروم). وتبعتها القوات الروسية، وألحقت بها الهزيمة عند موقع يعرف باسم (آلاجه طاغ) ثم حاصرت القوات الروسية مدينة (قارص) من جديد، وتمكنت من الاستيلاء عليها يوم ١٨ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٨٧٧ م. وفشلت محاولة القوات العثمانية في اختراق دائرة الحصار، فابيد عدد كبير من أفرادها، فيما وقع الباقون أسرى. وغنم الروس من قارص ثلثمائة مدفع تقريباً.

كان الصربيون يتابعون الصراع وتطوراته ليحددوا موقفهم منه، فلما استولى الروس

على قارص، ثم حققوا انتصارهم في (بلفنه) بعد ذلك بعشرين يوماً تقريباً، أيقن الصربيون أن الجيوش الروسية ستخرج منتصرة من هذه الحرب، فقرروا الوقوف إلى جانب روسيا، وأعلنوا الحرب على الدولة العثمانية (في ١٤ كانون الأول ـ ديسمبر ـ سنة ١٨٧٧ م). وسارت قواتهم على الفور وانضمت الى الجيوش الروسية، وضمنت لها دعماً إضافياً جديداً.

أدركت الدولة العثمانية أنه لم يعد لديها ثمة أمل بكسب الحرب، فحاولت انقاذ ما يمكن انقاذه، فطلب السلطان العثماني الى الدول الأوروبية التوسط بينه وبين الروسيا لابرام الصلح. غير أن هذه الدول فضلت أن تتريث حتى تنهار الدولة العثمانية، وعندئذ تتدخل للحصول على ما يمكن الحصول عليه من (الإرث).

وبذلك استمرت الأعمال القتالية دونما توقف أو انقطاع، رغم قسوة الشتاء وتراكم الثلوج وصعوبة تحريك المدافع. وصار باستطاعة روسيا زج قوات ضخمة لمتابعة الحرب، بعد أن تم لها تدمير الجيوش العثمانية التي كانت تدافع عن (بلفنه). فوجهت كل جيوشها إلى ما وراء جبال البلقان لاجتياح بلغاريا وبلاد الروم الشرقية (الرومللي) واحتلال مدنها الحصينة بمساعدة الجيش الصربي. فدخلت القوات الروسية عاصمة بلاد الصرب (صوفيا) في ٤ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٨٧٨ م. ثم احتلت مدينة (فيلبه) في ١٥ منه، ووصلت مقدمة قواتها إلى (أدرنه) يوم ٢٠ منه، وسار الروس منها الى عاصمة الدولة العثمانية (الآستانة) دونما مقاومة تذكر، حتى وصلوا إلى حدود خمسين كيلومتراً فقط من مقر الخلافة الإسلامية. وأثناء ذلك، عملت قوات الجبل الأسود على احتلال مدينة (انتيباري) ووصلت إلى ضواحي (اشقودرة). ودخل الصربيون مدينة (نيش). وتعرض المسلمون من أنواع الايذاء والعدوان ـ من قبل البلغاريين المسيحيين، ما لا يمكن وصفه، مما دفع معظم المسلمين للهجرة والنزوح إلى الأستانة، وتعرض فريق منهم للقتل والنهب، بعد أن تركوا متاعهم وممتلكاتهم ليحتموا بدار الخلافة الإسلامية. وغصّت شوارع الآستانة بأفواج النازحين، وبذلت الحكومة كل جهد مستطاع لتقديم ما يحتاجه هؤلاء من المأكل والملبس والوقود في فصل

الشتاء القارس. وتشكلت جمعيات لمساعدتهم فجمعت من الأهالي أموالاً كثيرة، أسهمت في التخفيف من شقاء النازحين وبؤسهم. غير أن مرض (التيفوس) أخذ في الفتك بهم، فمات كثير منهم، مما حمل الدولة على توزيعهم على ولايات الأناضول. ولولا ذلك لماتوا عن آخرهم، وحققت روسيا هدفها، فتم لها تهجير كافة المسلمين من الولايات التي كانت تريد فصلها عن الدولة العثمانية. وأفادت اليونان من ضائقة الدولة العثمانية، وما نزل بساحتها من البلاء، فعملت على تحريض بلاد مقدونية وتساليا وكريت على الثورة.

وجدت الدولة العثمانية نفسها أمام مأزق صعب، فالجيوش الروسية وصلت إلى أبواب العاصمة، ـ ولم يعد هناك ثمة ما يمنع من الاستيلاء عليها ـ ووقفت دول الغرب جميعها جبهة واحدة مع الروسيا، فيما كان النصارى في جميع أرجاء الدولة العثمانية يتابعون هذه التطورات ـ بفرحة ضمنية وقد اجتاحتهم جائحة التحريض الخارجي، فباتوا يشكلون خطراً لا يستهان به. ولم يجد السلطان العثماني مخرجاً إلا الخضوع لخصمه التقليدي ـ قيصر روسيا ـ فشكل لجنة من أربعة أعضاء من المدنيين والعسكريين لعقد الصلح مع روسيا، وقبول شروطها. وجرت الاتصالات التي أسفرت عن توقيع اتفاق بين الطرفين في ٢٠ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٨٧٨ م. اعترفت الدولة فيه بالاستقلال الإداري لبلغاريا والاستقلال السياسي لمملكتي رومانيا والجبل الأسود، مع تعديل في حدود هذه الممالك باقتطاع أراض من الدولة العثمانية وضمها لهذه الممالك. وكذلك فرض غرامة حربية على الدولة العثمانية، تدفعها نقداً لروسيا، أو يستعاض عنها ببعض القلاع والحصون. وتوقفت الأعمال القتالية في الساعة السابعة من يوم ٣١ كانون الثاني ـ يناير ـ. ثم أعلن السلطان العثماني في يوم ٥ شباط ـ فبراير ـ رفع الحصار عن سواحل روسيا الواقعة على البحر الأسود.

كانت هذه هي اللحظة التي تنتظرها دول الغرب الصليبي لقطف الثمرة التي عملت على انضاجها، دون أن تتدخل أو تهرق قطرة دم واحدة. فطلبت النمسا من انكلترا عقد مؤتمر من مندوبي الدول الموقعة على معاهدة باريس المبرمة في

سنة ١٨٥٦ م، للنظر في شروط الصلح الروسية - العثمانية، حتى لا يكون هذا الصلح مضراً بمصالحها. فقبلت انكلترا هذا الطلب. واقترحت عقد المؤتمر في مدينة (بادن) السويسرية. ولكن روسيا رفضت الطلب، وأظهرت رغبتها في عقد الصلح بدون وساطة باقي الدول.

ولجأت أوروبا - كعهدها دائماً - لاستثارة الرأي العام في بلادها وتحريضه بحجة استيلاء روسيا على (الآستانة). فعملت الدولة العثمانية والروسيا على اصدار بيان رسمي بتكذيب هذه الشائعة. ولكن انكلترا تمسكت بالاكذوبة التي أطلقتها وأمرت أسطولها بالتوجه الى الآستانة لحماية الرعايا البريطانيين، ومراقبة التحركات الروسية، والتدخل بالقوة لمنع القوات الروسية من احتلال الآستانة فيما إذا حاولت روسيا ذلك. وعندما وصل الأسطول البريطاني الى الدردنيل، اصطدم بحامية القلعة العثمانية المدافعة عن مدخل مضيق الدردنيل. وأرسل قائد الأسطول البريطاني إعلاماً الى وزارة خارجية بلاده يعلمها بقيام الحامية العثمانية بمنعه من الدخول. فأمرته باقتحام المضيق بالقوة. وفي الوقت ذاته، وجه وزير الخارجية البريطاني الى وزارة الخارجية العثمانية فأعلمها بالأمر الذي أصدره الى قائد الأسطول، وطلب منح الأسطول إجازة بالمرور. فجمع وزير الخارجية العثماني مجلس الوزراء، وبعض المستشارين وكبار رجال الدولة، وبعد مباحثات ومداولات تقرر السماح للسفن الانكليزية بالمرور، تجنباً للصدام، مع تمسك الدولة العثمانية بموقفها الرافض لهذا الدخول. وتوقفت السفن الانكليزية أمام الأستانة وفي مياه البوسفور.

لم تكن كل هذه السكاكين التي انهالت على جسد الدولة العثمانية كافية لتمزيقها - على ما يظهر - فتفجرت في الآستانة فتنة عمياء (يوم ١٧ جمادى الأولى - سنة ١٢٩٥ هـ = ١٩ - أيار - مايو - سنة ١٨٧٨ م) وتمكن قادة الفتنة من دخول السرايا، ولكن السلطان - عبدالحميد - تمكن من قمع الفتنة. وبعد ذلك بثلاثة أيام شبّت حرائق هائلة في الآستانة التهمت جزءاً عظيماً من قصر السلطان، وأحرقت دار الشورى وتوابعها ودائرة الأحكام العدلية والتشريفات والداخلية وغيرها مع جميع ما فيها من المتاع والمفروشات والأوراق الرسمية.

تحركت روسيا للرد على دخول السفن الانكليزية الى البوسفور - ووقوفها أمام الآستانة، فوجه وزير الخارجية الروسي الى سفراء دولته لدى الدول العظمى لابلاغ تلك الدول بما يلي: «**نظراً لاقدام انكلترا على ادخال بعض مراكبها في البوسفور لحماية رعاياها. وقيام بعض الدول الأخرى بتقديم طلبات مماثلة الى الباب العالي للتصريح لسفنها بالدخول. فإن الروسيا لا ترى بداً من إرسال جزء من جيوشها المعسكرة حول الآستانة الى داخل المدينة، لحماية جميع المسيحيين**».

وردت انكلترا على هذا البلاغ بأن كلفت سفيرها في بيتر سبورغ للاحتجاج لدى حكومة الروسيا على ما ورد في البلاغ المشار إليه على أساس أنه لا مجال للمقارنة بين إرسال السفن الانكليزية الى البوسفور وبين احتلال الآستانة عسكرياً. «**وأن روسيا ستكون مسؤولة عن الأخطار الناجمة عن دخول القوات الروسية الى الآستانة**». وتوقفت روسيا عن دفع قواتها إلى الآستانة، فيما استمرت الاتصالات الديبلوماسية بين انكلترا وروسيا، إلى أن تم الاتفاق على «أن روسيا لن تدخل جندها الى الآستانة إلا إذا قامت انكلترا بانزال بعض قواتها الى البر».

توقفت القوات الروسية خارج المدينة، وأقامت معسكراتها في الحدود التي تم الاتفاق عليها بموجب الهدنة التي تم التوقيع عليها يوم ٣١ - كانون الثاني - يناير -. واستمرت بعدئذ الاتصالات والمباحثات بين الدولة العثمانية، والغراندوق نيقولا الذي اتخذ من مدينة أدرنة قاعدة له، وذلك لتحويل الهدنة إلى صلح نهائي. وتظاهر (الغراندوق نيقولا) بجهله بالاتصالات الجارية بين حكومته وبين الحكومة الانكليزية، وتظاهر برغبته في إدخال جنوده الى الآستانة، فرفض المفاوضون العثمانيون هذا الطلب، وقالوا له: «**بأن ذلك سيؤدي الى اندلاع الحرب من جديد، إذ أنه ليس باستطاعة المسلمين رؤية الآستانة تحت حكم القوات الأجنبية، وأن المسلمين سيدافعون عن عاصمتهم حتى آخر رمق من حياتهم، مما سيدمر العاصمة وأهلها**». وفي النهاية تم الاتفاق على أن تحتل مقدمة القوات الروسية ضاحيتي إسلام

بول (بيوك جكمجه) و(كوجك جكمجه) وأن تنتقل المفاوضات من أدرنه إلى (سان استيفانوس)★ فقبل المفاوضون العثمانيون هذه الشروط.

لم تكن (سان ستيفانوس) أكثر من ضاحية مجهولة لا ذكر لها في التاريخ، ولم تكن تعرف أبداً أنها ستقفز بصورة مفاجئة لتحتل مكانة مميزة على صفحات التاريخ، حيث سيقدر لها أن تشهد التوقيع على المعاهدة التي حملت اسمها (معاهدة سان استيفانوس) والتي كانت بداية النهاية بالنسبة لوجود الدولة العثمانية. وقد انتقل (الغراندوق نيقولا) الى (سان ستيفانوس) قادماً من أدرنة يوم ٢٤ شباط - فبراير - سنة ١٨٧٨ م ومعه قوة من الحرس لا تزيد على ألف رجل. ولم يلبث هذا الحرس أن تزايد عدد أفراده حتى عشرين ألف مقاتل، ولم يكن باستطاعة الدولة العثمانية التدخل، وقد سلبت حرية العمل العسكري، لايقاف هذا الاستفزاز السافر لمشاعر المسلمين. وجاء المفاوضون العثمانيون الى (سان ستيفانوس) لاجراء المفاوضات تحت الحراب الروسية، حيث استقبلهم المندوب الذي فوضته روسيا لاجراء مفاوضات الصلح - الجنرال اغناتيف - وبعد عدة اجتماعات تمهيدية، أعلمهم اغناتيف أنه ليس عليهم إلا التوقيع على الشروط التي قدمتها روسيا وذلك قبل يوم ٣ - آذار - مارس - سنة ١٨٧٨ م، وإلا فإن الهدنة تصبح لاغية، وتتقدم عندها القوات الروسية لاحتلال الأستانة. ولم يكن للمندوبين العثمانيين ما يكفي من الوقت لبحث تلك الشروط. وفي اليوم المحدد (٣ - آذار - مارس) جمع الغراندوق نيقولا جنده بساحة (سان استيفانوس) لاجراء عرض واستعراض بمناسبة عيد ميلاد قيصر روسيا. ولما أزفت الساعة العاشرة، ولما تصل المعاهدة بعد توقيعها من المندوبين العثمانيين. توجه اغناتيف إلى قاعة اجتماع المندوبين، وطلب إليهما التوقيع على المعاهدة في هذا اليوم، وإلا فستتوجه القوات الروسية من الاستعراض الى الأستانة في مساء اليوم ذاته. فاضطر المندوبان العثمانيان للتوقيع على المعاهدة - بدون مناقشتها - **وخرج اغناتيف في الساعة الخامسة مساء (١٧٠٠) ومعه نص المعاهدة التي**

(★) سان استيفانوس وبيوك جكمجه وكوجك جكمجه، جميعها من ضواحي العاصمة إسلام بول وتقع على الضفة الغربية - الأوروبية - من بحر مرمره.

حملت توقيع المندوبين العثمانيين . وقدمها إلى الغراندوق نيقولا الذي كان يقف أمام جيشه وحوله القادة من هيئات أركان حربه، وهتف الجند بصيحة النصر، وأقام لهم القسس صلاة خاصة في ميدان العرض. نزل في أثنائها جميع القادة والضباط عن صهوات جيادهم، وجثوا على الأرض ومعهم جميع جندهم .

ولعل الشرط الوحيد الذي رفضه المندوبان العثمانيين هو طلب أغناتيف أن يضاف الى المعاهدة نص يلزم الدولة العثمانية بالدفاع عن مصالح روسيا فيما إذا حاولت الدول الأخرى ـ الأوروبية ـ التمسك بفكرة عقد مؤتمر دولي لتعديل شروط هذا الصلح. فاتصل المندوبان بالسلطان العثماني ـ تلغرافياً ـ وجاء الجواب بالرفض. فما كان من ـ أغناتيف إلا أن تجاوز هذا الشرط. وبذلك تم الصلح، وفي مساء اليوم ذاته، وجه السلطان العثماني ـ تلغرافاً ـ هنأ به قيصر الروسيا بعيده. ـ ورد القيصر ـ بتواضع ـ فشكر السلطان العثماني عبد الحميد، وأثنى على جهوده لانقاذ دولته، وختم رسالته بالدعاء باستمرار المحبة والتعاون بين الدولتين.

تضمنت معاهدة (سان ستيفانوس) ٢٩ مادة، ويمكن ايجاز مضمونها بأن روسيا قد تمكنت بواسطتها من إزالة وجود الدولة العثمانية في أوروبا، ولم يبق للعثمانيين من ممالكهم وإماراتهم إلا أربع قطع صغيرة، معزولة بعضها عن بعض، ولا اتصال بين ثلاثة منها إلا عن طريق البحر . ولا بين الثالثة والرابعة إلا بطريق ضيقة تمر عبر أراضي الصرب والجبل الأسود، ولا يزيد اتساعها في بعض المواضع عن خمسة كيلومترات، بحيث تتمكن إحدى الإمارتين ـ الصرب أو الجبل الأسود ـ أن تمنع الجيوش العثمانية من المرور، وقطع الطريق عليها تماماً .

والقطعة الأولى هي مدينة الأستانة وضواحيها، والثانية مدينة سلانيك وجزيرة البحيث القريبة منها، والثالثة بلاد أبيروس وقسم من ألبانيا ـ الأرناؤوط ـ. والرابعة إقليمي البوسنة والهرسك. أما ما بقي من الإمارات العثمانية في أوروبا فقد أعطي قسم منها إلى الصرب وآخر للجبل الأسود. وشكل من الباقي إمارة مستقلة إدارياً أعطي

لها اسم (إمارة بلغاريا) تمتد من الدانوب حتى البحر الأسود شرقاً وبحر الأرخبيل جنوباً وتحيط بمدينة الأستانة من جميع جهاتها البرية، وبالإضافة إلى ذلك، فقد اشترطت روسيا أن تحتل قواتها (إمارة بلغاريا) لمدة سنتين بحجة تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع هذه الإمارة. أما في آسيا، فقد انتزعت من الدولة العثمانية مدن (قارص) و(باطوم) و(بايزيد) حتى حدود أرض روم. واعترفت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة باستقلال كل من الصرب والجبل الأسود ورومانيا استقلالاً سياسياً كاملاً. وبالتنازل لمملكة رومانيا عن إقليم (دوبروجه) مقابل فصل إقليم بسارابيا عن رومانيا وضمه إلى روسيا بحجة إعادة تنظيم الحدود، بحيث يكون كل من نهري البروث والدانوب، اعتباراً من نقطة التقاء نهر البروث معه، وحتى البحر الأسود، فاصلاً بين رومانيا وروسيا. ولم تحاول روسيا في هذه التقسيمات مراعاة مصالح الأمم التي تم فصلها عن الدولة العثمانية، فأضافت إلى إمارة بلغاريا بلاداً كثيرة كان معظم سكانها من الروم والصرب، كما أضافت الى الصرب والجبل الأسود بلاداً كثيرة سكانها من الألبان ـ الأرناؤوط ـ المسيحيين والمسلمين. ولذلك لم ترض معظم هذه الأمم عن هذه المعاهدة التي لم تضع في حسابها إلا مصلحة روسيا، وعمل كثير من كبار رجالها على تقديم عرائض وقعها عدد كبير جداً من وجوه البلاد وقادتها، وأرسلوها الى سفراء الدول العظمى، وطلبوا إعادة النظر في هذه المعاهدة لضمان حقوقهم. وكذلك استقبل الرأي العام الأوروبي هذه المعاهدة بالغضب والنقمة، نظراً لأن بلغاريا التي تم تكوينها قد نظمت لتحيط بالأستانة من كل جهاته، مما جعل هذه الإمارة التابعة لروسيا على مقربة من مضيق البوسفور، مما وضع روسيا في موقع السيطرة على المضائق، على أن ما كان يهم الدولة العثمانية بصورة خاصة تلك الغرامات الثقيلة التي فرضتها الدولة الروسية على الدولة العثمانية، بعد أن جردتها من كل الإمارات التي كانت تدعم ـ بمواردها ـ من خزانة الدولة العثمانية.

وهذا ما ورد في المادة التاسعة عشرة من (معاهدة سان ستيفانوس): لقد تعهدت الدولة العثمانية بدفع غرامات الحرب مقابل الأضرار والخسائر التي تعرضت لها دولة الروسيا بسبب هذه الحرب، ومنها ٩٠٠ مليون روبل رواتب

الجند ونفقاتهم وثمن الأعتدة الحربية والأعتدة التي دمرت أو أصابها التلف. وكذلك ٤٠٠ مليون روبل مقابل الأضرار التي أصيبت بها السواحل الجنوبية لبلاد روسيا. و١٠٠ مليون روبل مقابل الضرر الذي نجم عن هجوم القوات العثمانية في القفقاس. القوقاز ـ وكذلك ١٠ ملايين روبل مقابل الأضرار التي تعرض لها المواطنون الروس المقيمين في الممالك العثمانية، ومؤسساتها. فيكون المجموع مليار وأربعمائة وعشرة ملايين روبل (وهذا ما يعادل ٢٤٥,٢١٧,٣٩١ ليرة عثمانية).

استقبلت دول أوروبا بصورة عامة، وانكلترا منها بصورة خاصة ـ معاهدة (سان ستيفانوس) بالمعارضة والرفض، وأظهرت رغبتها في تعديلها رغماً عن إرادة روسيا، إذ **كانت انكلترا تريد من هذا التعديل** أن تظهر أمام الهند وشعوبها بمظهر القوة والبأس والهيمنة على أوروبا، نظراً لأن سيطرتها على الهند كانت قائمة على الهيبة المعنوية وليس على القوة العسكرية. **أما النمسا فكانت تريد من هذا التعديل،** مشاركة روسيا في اقتسام ممالك الدولة العثمانية وإماراتها في أوروبا، وضم إقليمي البوسنة والهرسك إلى بلادها مما يضمن لها فرصة العمل ـ في المستقبل ـ للاستيلاء على مدينة سلانيك ومرفأها وبذلك تحصل على ميناء بحري لمملكتها، إذ لم يكن لها من منفذ على البحر سوى (مدينة تريستا ـ وميناثها) الذي كانت تنازعها ايطاليا عليه بحجة أن لها الحق في ضمه إليها ـ باعتباره من بلادها، وتطمح للحصول عليه.

اتخذت الأمبراطورية الجرمانية ـ **ألمانيا** ـ موقفاً مؤيداً لروسيا منذ البداية، ولهذا فقد عرضت على النمسا الحصول من روسيا على موافقة لضم البوسنة والهرسك إليها. غير أن النمسا رفضت هذا العرض، ما لم يتم بموافقة جميع الدول، إذ كانت ترى أن هذا الضم سيخلق لها المتاعب في المستقبل ما لم يحظ بموافقة الدولة العثمانية أولاً، ومن ثم بقية الدول الأوروبية.

لم تكن فرنسا في وضع يسمح لها بممارسة دور في هذه المسألة، فقد كانت منصرفة لتضميد جراحها ومعالجة مشكلاتها بعد ما نزلت بها الهزيمة منذ عهد قريب في الحرب البروسية ـ الفرنسية (سنة ١٨٧٠ م). ولهذا فقد اتخذت موقف الحياد.

وكانت **إيطاليا** بدورها قريبة العهد بالوحدة والاستقلال، ولهذا فقد ركزت جهدها لدعم وحدتها السياسية الداخلية، فاتخذت من الحياد موقفاً لها للابتعاد عن كل صراع خارجي قد يؤثر على بناء جبهتها الداخلية. **وهكذا كانت انكلترا والنمسا هما الدولتان الأوروبيتان الوحيدتان اللتان كان من مصلحتها تعديل بنود (معاهدة سان ستيفانوس).**

كانت انكلترا قد سبقت جميع الدول في تحركها السياسي، حيث أرسلت مذكرتين يومي ١٤ و ٢٩ كانون الثاني - يناير - سنة ١٨٧٨ م (أي قبل التوقيع على معاهدة هدنة أدرنة التي فرضتها روسيا على الدولة العثمانية في ٣١ كانون الثاني - يناير) وذكرت فيها: «أن كل شرط تتفق عليه روسيا مع الدولة العثمانية ويكون مخالفاً لنصوص معاهدة سنة ١٨٥٦ م المبرمة في باريس، أو يختص بمصلحة أوروبا عامة، يتم رفضه، إلا بعد موافقة الدول الضامنة لمعاهدة باريس المشار إليها». ولهذا قبلت انكلترا - بارتياح - فكرة عقد المؤتمر الدولي والتي طرحتها النمسا، بحيث يعقد في بادن يوم ٥ شباط - فبراير - للنظر في اتفاقيات أدرنة، ولكن روسيا رفضته. فعادت النمسا ووجهت الدعوة لعقد مؤتمر في برلين يوم ٧ آذار - مارس - للغاية ذاتها، وكان هدف النمسا هو اسناد رئاسة هذا المؤتمر الى رئيس وزراء ألمانيا - بسمارك - الذي سيعقد المؤتمر في بلاده، نظراً لما أظهره بسمارك من استعداد لضم اقليمي البوسنة والهرسك للنمسا. غير أن انكلترا هي التي رفضت في هذه المرة عقد المؤتمر إلا إذا تضمن جدول أعماله النظر في جميع بنود معاهدة (سان ستيفانوس) سواء كانت هذه البنود خاصة بالمصالح الأوروبية أو غير متعلقة بهذه المصالح.

وعارضت روسيا - هذا الشرط المسبق لفكرة عقد المؤتمر - وتركزت الاتصالات الديبلوماسية بين انكلترا وروسيا فيما كانت النمسا تحاول ممارسة دور الوسيط بينهما.

وتدهورت العلاقات بين الدولتين. وأخذت انكلترا في الاستعداد للحرب، فأعادت تنظيم قواتها البرية والبحرية، وشرعت في جمع القوات الاحتياطية، وحشد السفن الحربية، واشترت أربع سفن مدرعة كانت قد أوصت عليها بعض

الدول في معاملها. ووجهت معظم قواتها البحرية الحربية الى جزيرة مالطا لتكون قريبة من الأستانة. كما نقلت بعض جيوشها من الهند الى جزيرة مالطا للغاية نفسها.

ثم لم تلبث أن وجهت مذكرة الى سفرائها في الدول العظمى (في اليوم الأول من نيسان - أبريل - سنة ١٨٧٨ م) أظهرت فيها ما تتضمنه معاهدة سان ستيفانوس من الضرر بمصالح الدول الأوروبية، وما تحتويه من الثغرات، وأكدت على ضرورة إعادة النظر بمواد المعاهدة جميعها في مؤتمر دولي. وكانت روسيا قد أرسلت سفيراً إلى (ڤيينا) للاتفاق مع النمسا، وتوقيع معاهدة عدم اعتداء معها فيما إذا نشبت حرب بينها وبين انكلترا بسبب معاهدة سان ستيفانوس، وذلك مقابل تعهد الروسيا بضم اقليمي البوسنة والهرسك الى النمسا. ولكن مذكرة انكلترا، وما قامت به من استعداد للحرب، حمل النمسا على التريث، على أمل أن تقدم لها انكلترا شروطاً أفضل، وبعدئذ تنحاز إلى الطرف الذي يضمن لها مصالحها بصورة أفضل، وعاد سفير روسيا من النمسا الى بلاده فاشلاً.

تحركت روسيا على الاتجاه المضاد، فأخذت في الاعداد للحرب والاستعداد لها، واجتاحت أقاليم روسيا ومدنها نوبة من هياج الحرب، فشرعت الامارات والمدن والرجال الأغنياء - وحتى العامة - بجمع الأموال لبناء أسطول بحري ضخم، وتسليح السفن التجارية بالمدافع لمهاجمة السفن البريطانية وتدميرها والأضرار بمصالحها. ثم عمل وزير الخارجية الروسية على توجيه مذكرة الى جميع سفراء دولته لدى الدول العظمى (يوم ٩ نيسان - ابريل) دحض فيها اعتراضات انكلترا جميعها، وركز فيها على مصلحة روسيا، تاركاً بعض المصالح الثانوية للمناقشة. ثم توقفت الاتصالات الديبلوماسية. فيما انصرف كل طرف لاكمال استعداداته. ونقلت انكلترا مجموعة جديدة من الألوية الى جزيرة مالطا.

كان على روسيا أن تركز جهدها في هذه الفترة للقضاء على ثورة المسلمين في بلغاريا، والذين أخذوا في الاعتداء على كل جندي روسي يتمكنون منه، مع الرد على اعتداءات مسيحي البلغار بأعمال عدوانية أشد ضراوة وعنفاً. ولم

يكن من السهل على روسيا القضاء على هذه الثورة لاعتصام رجالها في الجبال الوعرة والمناطق الصعبة. فامتدت الأعمال الثورية لتشمل جميع أرجاء بلغاريا، ولتطرق بعنف أبواب العاصمة ذاتها (صوفيا).

وزادت خطورة الموقف مع قدوم فصل الصيف، حيث انتشرت الأمراض والأوبئة في وسط القوات الروسية فهلك عدد كبير من الجند. ولم يكن باستطاعة روسيا احتمال هذه الحالة التي لا هي بحالة السلم ولا هي بحالة الحرب، لاسيما وأن موارد الخزانة الروسية باتت مهددة بسبب الاستنزاف الكبير في الانفاق على الجيوش. فكتب قيصر روسيا إلى خاله امبراطور ألمانيا (غليوم الأول) طالباً وساطته بين الروسيا وانكلترا، وأظهر استعداده للنظر في جميع بنود معاهدة (سان ستيفانوس). إلا أنه أظهر رغبته أيضاً في معرفة ما تريد انكلترا إدخاله عليها من التعديلات حتى تكون على بينة من أمرها، قبل أن ترسل مندوبها لمناقشة المعاهدة في مؤتمر دولي. واستؤنفت الاتصالات الديبلوماسية. وتبددت غيوم الحرب من سماء أوروبا. وتوجه وزير الخارجية البريطاني الى بيتر سبورغ لاجراء مفاوضات ومباحثات مع حكومة روسيا بشأن الشروط البريطانية، وتم الاتفاق على ما تريد بريطانيا إدخاله من تعديل على شروط معاهدة سان ستيفانوس. وتم التوقيع على اتفاق بذلك، وعاد وزير الخارجية البريطاني الى لندن، فوصلها يوم ٣٠ - أيار - مايو - وقد اعترفت انكلترا بتشكيل الإمارة البلغارية الجديدة، غير أنها عملت على تقليص مساحتها وذلك بتشكيل ولاية مستقلة تقريباً في القسم الجنوبي من بلغاريا، على أن تنضم بعدئذ إلى إمارة بلغاريا، وأبقيت سواحل بحر الروم تابعة للدولة العثمانية، بما فيها مدينة قولة اليونانية والواقعة على بحر ايجه. وذلك حتى لا تستخدمها روسيا بعدئذ خليجاً لها.

وأرادت بريطانيا الافادة من العاصفة السياسية التي أثارتها في وجه روسيا للحصول على مغانم إضافية تزيد على تلك التي يمكن لها الحصول عليها من خلال (المؤتمر الدولي). وحددت هدفها بانتزاع قبرص من قبضة الدولة العثمانية. فتظاهرت بأنها غير مطمئنة من تعاظم القوة الروسية التي باتت تتهدد الأستانة، وأنها تخشى عودة روسيا للتقدم نحو الأناضول لامتلاك منابع نهري الفرات

ودجلة، ثم الزحف تدريجياً نحو الجنوب، متبعة مجرى هذين النهرين العظيمين فتصل الى بغداد فالبصرة فالخليج العربي حتى المحيط الهندي مما يشكل تهديداً للسيادة البحرية البريطانية على طريق الهند.

وكتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في الأستانة لاقناع السلطان العثماني بعقد معاهدة دفاعية مع بريطانيا لصد روسيا فيما إذا عادت فتقدمت نحو الأناضول، مع تعهد السلطان لحكومة جلالة ملكة بريطانيا باجراء الاصلاحات اللازمة لتحسين أوضاع المسيحيين في هذه الأرجاء - وذلك بحجة حرمان روسيا من الورقة التي تلعب بها وهي انقاذ المسيحيين وتحسين أحوالهم على نحو ما فعلته في بلغاريا -. وأن توافق الدولة العثمانية لبريطانيا على احتلال جزيرة قبرص وإدارة شؤونها حتى تكون على مقربة من حدود روسيا، فيتسنى لها بذلك صد هجماتها إذا ما تطلب الأمر، وتجاوزت الجيوش الروسية الحدود التي سيتم الاتفاق عليها في مؤتمر برلين، والمزمع عقده قريباً.

ولم تكن الدولة العثمانية في وضع يسمح لها بحرية المناورة السياسية، وكانت تأمل في أن تقف بريطانيا الى جانبها في المؤتمر الدولي لتعديل الحدود بما يضمن بعض مصالح الدولة العثمانية على الأقل، كما بات الخوف من متابعة روسيا لسياستها التوسعية على حساب الدولة العثمانية عامل ضغط مستمر على القيادات العثمانية التي **وافقت - مكرهة - على تسليم قبرص لبريطانيا. وتم عقد المعاهدة (المعروفة بمعاهدة ٤ حزيران - يونيو - سنة ١٨٧٨ م) والتي تضمنت ما يلي:**

المادة الأولى: لقد استولت روسيا على باطوم واردهان وقارص، فإذا أرادت بعد ذلك الاستيلاء على بعض أراضي الدولة العثمانية في آسيا، خلافاً لما تتضمنه معاهدة الصلح، فإن انكلترا تتعهد بأن تتحالف مع الدولة العثمانية لحماية تلك الأراضي بقوة السلاح. وتتعهد الدولة العثمانية بالمقابل لانكلترا بأن تقوم بالاصلاحات اللازمة والتي سيتم الاتفاق فيما بينهما بعدئذ على كيفية اجرائها، وأن تحمي المسيحيين وغيرهم من رعيتها القاطنين في بلادها، وتستولي انكلترا على جزيرة قبرص، وتدير أمورها، حتى تتمكن انكلترا من اتخاذ الوسائط والتدابير اللازمة لاجراء ما تعهدت به للسلطان المعظم.

المادة الثانية: يتم التوقيع على هذه المعاهدة من قبل الدولتين المذكورتين، بعد تاريخ هذا التوقيع الأولي - بالأحرف الأولى - بشهر واحد أو أقل إذا أمكن. وقد صار التوقيع على هذه المعاهدة والمصادقة عليها - ختمها - في قسطنطينية في الرابع من حزيران - يونيو - سنة ١٨٧٨ م.

تابع السفير البريطاني ورئيس مجلس الوزراء العثماني - الصدر الأعظم صفوت - مباحثاتها، فتم اعتماد المعاهدة السابقة، وتحديد شروط التنازل عن قبرص لانكلترا بما يلي:

أولاً: تبقى في الجزيرة محكمة شرعية للنظر في الأمور الدينية لمسلمي الجزيرة فقط.

ثانياً: تعين وزارة الأوقاف بالأستانة أحد موظفيها المسلمين للإقامة في الجزيرة والاتفاق مع الموظف الذي تعينه انكلترا على إدارة الأملاك والعقارات والجوامع والمساجد والمقابر والمدارس والمكاتب وغيرها من الإدارة الدينية في الجزيرة.

ثالثاً: تدفع انكلترا للدولة العثمانية ما يزيد من موارد الجزيرة، بعد تغطية نفقاتها ومصاريفها. وتعتبر هذه الزيادة على أساس ما تمت زيادته من الدخول في السنوات الخمس الماضية وقدرها السنوي ٢٢,٩٣٦ كيساً (١١٤,٦٨٠ ليرة عثمانية ذهبية) ويبالغ بعد ذلك في تحقيقها. ويستثنى من ذلك مورد الأملاك الرسمية التي تباع أو تؤجر في المدة المذكورة.

رابعاً: يحق للسلطان العثماني بيع أو تأجير - بحرية تامة - الأملاك أو الأراضي أو غيرها من العقارات التي هي من أملاك السلطان أو أملاك الدولة العثمانية، والتي لا يدخل موردها ضمن موارد الجزيرة ودخلها.

خامساً: يجوز لموظفي انكلترا في الجزيرة شراء الأراضي أو الأملاك التي يرون ضرورة شراءها لتأمين الخدمات العامة - ويكون هذا الشراء اجبارياً - إلزامياً - وبأسعار مناسبة(؟).

سادساً: إذا أعادت روسيا الى تركيا قارص أو بقية الجهات التي انتصرت عليها ودخلت في حوزتها، تخلي انكلترا جزيرة قبرص، وتكون المعاهدة الموقعة

في ٤ حزيران - يونيو - ملغاة وباطلة. تحريراً في قسطنطينية ١ - تموز - يوليو - سنة ١٨٧٨ م.

قد تكون هذه الفقرة السادسة الأخيرة من أكثر فقرات المعاهدة إثارة للحزن والسخرية في آن واحد. فقد ربطت بريطانيا جلاءها عن قبرص بجلاء القوات الروسية عن قارص وباطوم وأرمينيا ، التي استولت عليها في حربها الأخيرة. وكانت بريطانيا قد عرفت من خلال مباحثات وزير خارجيتها في (بيترسبورغ) أن روسيا لن تعيد قارص وسواها إلى الدولة العثمانية. وحتى لو لم تعرف ذلك، فقد كان باستطاعتها ومن خلال المؤتمر الدولي الذي كيفته تبعاً لرغباتها، أن تساوم روسيا للبقاء في قارص وسواها حتى تحتفظ لنفسها بجزيرة قبرص.

وعلى كل حال، فقد حرصت الحكومة البريطانية أشد الحرص على إحاطة هذه المعاهدة بالسرية اللازمة، ولم تقدمها إلى مجلس النواب - البرلمان - إلا عندما أشرفت أعمال المؤتمر الدولي في برلين على الانتهاء. وعندما شاع أمر هذه المعاهدة، يوم ٧ تموز - يوليو -، كانت أعمال المؤتمر قد حددت، ولم يعد باستطاعة مندوبي الدول الاعتراض عليها خشية الفشل الذي يعيد الأمور الى ما كانت عليه من التوتر والشدة والوقوف على حافة هاوية الحرب. وكذلك أخفت انكلترا نص اتفاقها مع روسيا والذي كانت قد وقعت عليه يوم ٣٠ - أيار - مايو -. واكتفت بإعلام رئيس وزراء المانيا - بسمارك - بأنها قد اتفقت مع روسيا، ولم تطلعه على نص الاتفاق. فعمل - بسمارك على توجيه الدعوة - تلغرافياً - لكافة الدول العظمى يوم ٣ حزيران - يونيو - سنة ١٨٧٨ م، لإرسال مندوبيهم للاجتماع في برلين يوم ١٣ حزيران - يونيو -. وأجابت الدول بالقبول في اليوم ذاته، أو في صبيحة اليوم التالي. واشترطت فرنسا في قبولها عدم تعرض المؤتمر للمسائل التي لم تنص عليها مواد معاهدة سان ستيفانوس - وخصت بالذكر مصر والشام -.

انعقد المؤتمر الدولي برئاسة بسمارك في برلين، من يوم ١٣ حزيران - يونيو - حتى يوم ١٣ تموز - يوليو -. وقد تم في هذا المؤتمر عقد عشرين

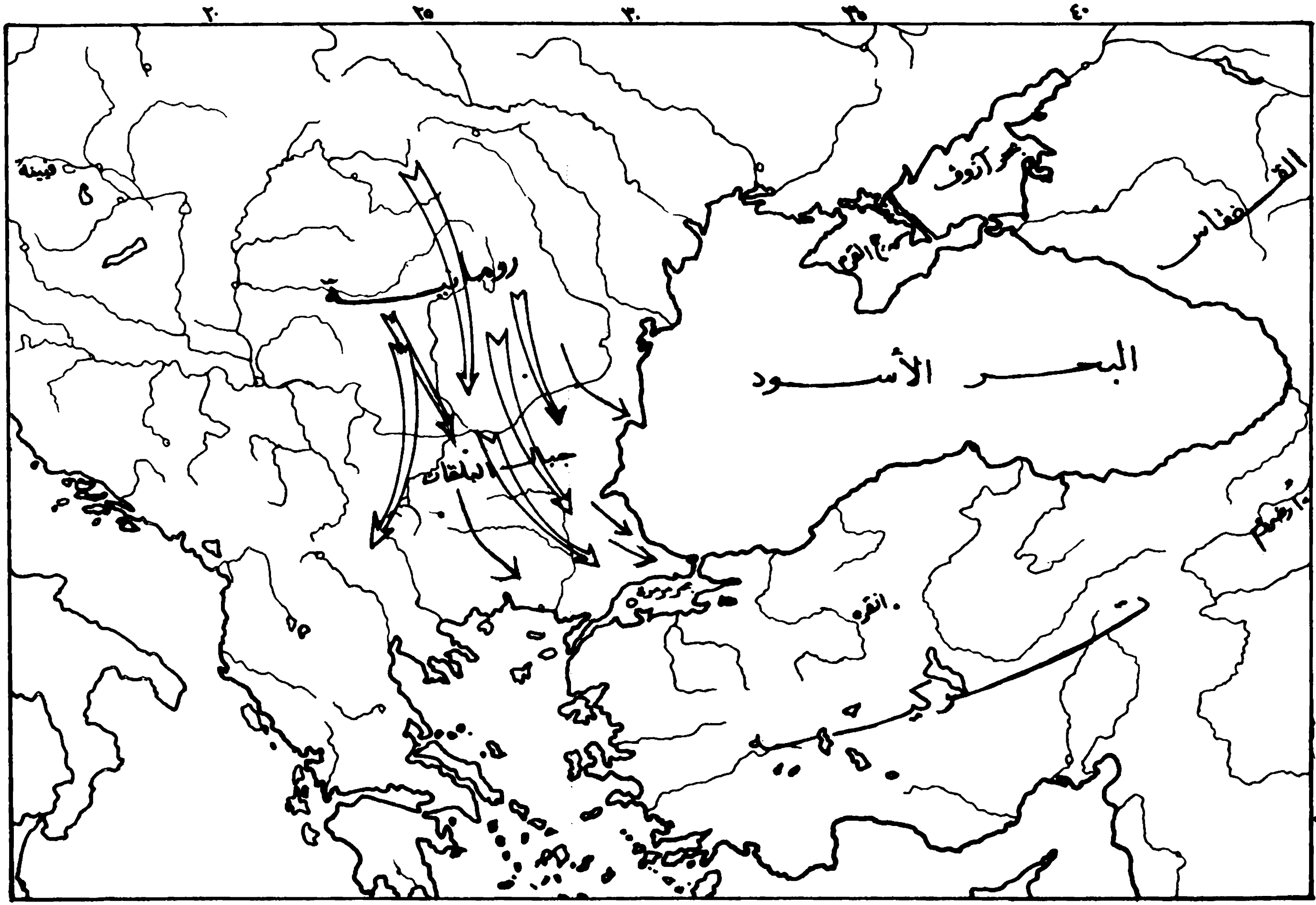
جلسة، حضرها بصورة أساسية ممثلو الدول الست العظمى: بريطانيا وروسيا وفرنسا وسويسرا وايطاليا بالإضافة الى بروسيا. كما حضرها ممثلون للاستشارة إذا ما تم استدعاؤهم من قبل ممثلي الدول العظمى، فكان منهم ممثل عن رومانيا، وآخر عن الصرب، وثالث عن الجبل الأسود، ورابع عن اليونان، وممثل عن طائفة الأرمن وممثل عن اليهود وممثل عن بلاد العجم - ايران - كانت مهمته الدفاع عما تقرر ضمه الى بلاده من أراضي الدولة العثمانية بموجب معاهدة سان ستيفانوس.

قد يكون من المتوقع ألا تخرج الدولة العثمانية من المؤتمر الدولي بأي مغنم، لكن الدولة العثمانية بقيت تأمل في تعديل يحفظ لها بعض حقوقها، إن لم يكن حباً للدولة العثمانية وهذا أمر ثابت ومؤكد، فمن قبيل صراع الدول العظمى على مصالحها. ولكن مصالح هذه الدول اتفقت في هذه المرة أيضاً ضد مصلحة العثمانيين المسلمين. وصارت حدود إمارة بلغاريا لا تتجاوز جبال البلقان، وفصلت ولاية الروم الشرقية بأجمعها عن الدولة العثمانية، وحظر عليها إقامة جيوشها بها، وصار تعيين واليها باتفاق الدول الست العظمى، وردت سواحل الأرخبيل بما فيها ميناء قوله الى الدولة العثمانية، فصار ما سمحت أوروبا ببقائه لها من البلاد التركية بأوروبا متصلاً بعضه ببعض. ولكن أعطيت ولايتي البوسنة والهرسك الى النمسا والمجر. كما أضيف الى مملكة اليونان جزء غير قليل من الأراضي التركية لتوسيع حدود اليونان من جهة الشمال، رغم أنها لم تشترك في الحرب، ولم يكن لها أدنى حق في طلب أقل تعويض لقاء غرائم حرب. غير أنها إرادة الغرب الصليبي الحاقد للتضييق على المسلمين، وتوسيع حدود الأقاليم الصليبية على حساب بلاد المسلمين. وكذلك وسعت حدود إمارتي الصرب والجبل الأسود، وأعطيت لإمارة الجبل مدينة انتيفاري حتى يكون لهذه الإمارة ميناء هاماً على البحر الأدرياتيكي، وزيادة على ذلك فقد فرض المؤتمر على الدولة العثمانية ما أطلق عليه اسم الاصلاحات الداخلية التي يجب اجراؤها لتحسين أحوال المسيحيين، وخاصة الأرمن. فكان لزاماً على الدولة العثمانية إعلام الدول الأجنبية، أولاً بأول، بالاجراءات التي تتخذها لتحقيق هذه الغاية، وانتحلت هذه الدول لنفسها حق مراقبة تنفيذ

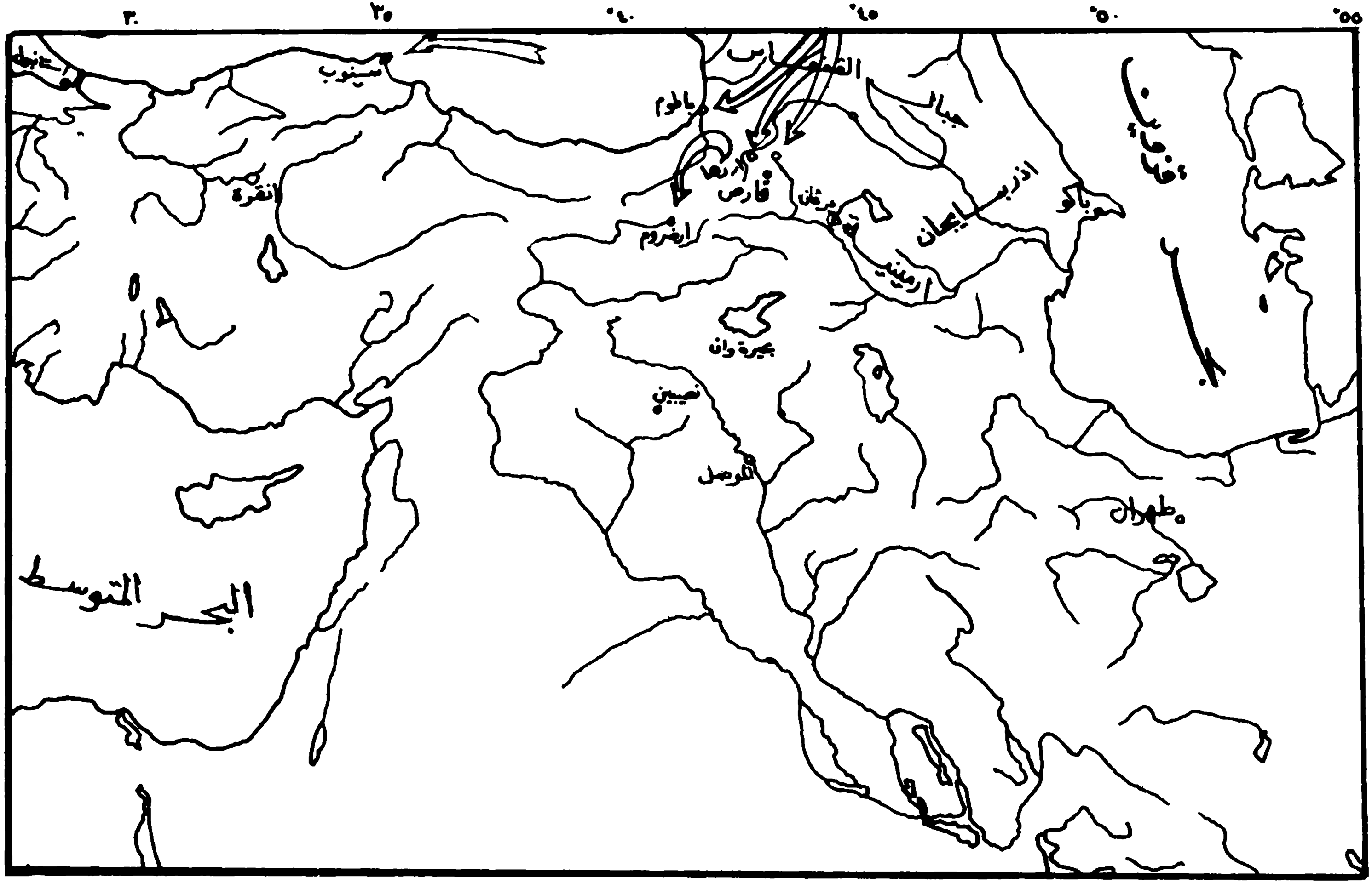
الاصلاحات فوضعت الدولة العثمانية تحت الوصاية بحجة حماية المسيحيين - وخاصة الأرمن - من الاعتداءات المزعومة للأكراد والجراكسة.

وخلاصة القول: كانت معاهدة برلين ١٣ رجب سنة ١٢٩٥ هـ = ١٣ تموز - يوليو - سنة ١٨٧٨ م، أشد وطأة على الدولة العثمانية، وأكثر ثقلاً من معاهدة سان ستيفانوس. وكانت انكلترا هي الدولة المنتصرة، ومعها كافة دول الغرب الصليبي.

لقد كانت الحرب الروسية - التركية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ م. وما لصق بها من المعاهدات هي النهاية المحزنة لتلك الدولة العثمانية التي عاشت طوال قرون متتالية أروع الانتصارات. ولم يبق لتلك الدولة الإسلامية أكثر من ظل باهت على الخارطة السياسية للعالم. فانطوت على نفسها بانتظار النهاية الحتمية. وقد جاءت هذه النهاية بعد نصف قرن تقريباً من عمر الزمن، حاولت الدولة العثمانية خلاله اصلاح شؤونها وإدارة أمورها، غير أن عقابيل الحرب الروسية - التركية تركت جراحاً عميقة في جسد الدولة العثمانية. إذ أفادت الدول الأوروبية مما نزل بالدولة الإسلامية من الكوارث والنكبات، فانطلقت للعمل بحرية كاملة في أقطار العالم الإسلامي عامة، وأقطار العالم العربي - الإسلامي بصورة خاصة، بالإضافة الى العمل داخل الدولة العثمانية ذاتها. ولهذا لم يكن لتحتمل أقطار المغرب العربي الإسلامي ثقل الهجمة الاستعمارية الفرنسية، وأن تنفرد انكلترا بحرية العمل ضد مصر والسودان والعراق وايران. حتى ايطاليا بدأت في البحث عن مكان تثبت وجودها فيه ضد الأمة العربية الإسلامية، حتى وجدته في برقة وطرابلس (ليبيا). أما روسيا، فإن مجال المشرق الآسيوي بات مفتوحاً على مصراعيه، فانطلقت لتوطيد وجودها ما بين شرق الاورال وأقصى الشرق الآسيوي على المحيط الهادي.



الحرب العثمانية الروسية ـــ عمليات الجبهة الغربية



الحرب العثمانية الروسية ـــ عمليات الجبهة الشرقية

٢ ـ الدولة العثمانية ومحاولات الاصلاح.

قد يكون من طبيعة الأمور، أن تعمل الدولة العثمانية في كل مرحلة من مراحل حياتها على إعادة تنظيم أمورها حتى تتكيف باستمرار مع المستجدات، سواء كانت هذه المستجدات داخلية أو خارجية ـ دولية ـ. وقد أمكن خلال العرض السابق متابعة مثل هذا العمل التنظيمي المتجدد، لاسيما في مجال بناء القوات المسلحة. ولكن ومع بداية القرن التاسع عشر أخذت هذه المستجدات الطارئة تتلاحق بطريقة مثيرة، فالثورة الفرنسية والحروب النابوليونية وتوسع الحروب الاستعمارية قد هزت أوروبا بعنف وقوة، ولم يكن باستطاعة الدولة العثمانية وهي التي كانت تحكم أوروبا الوسطى بكاملها أن تتجاهل تلك المتحولات. وكان باسئطاعة الدولة العثمانية يقيناً أن تتدبر أمورها لو تركت وشأنها. ولكن النصر الذي حققته روسيا على الجيش الكبير الذي قاده نابليون الى موسكو، قد نقل روسيا الى مركز الثقل في التوازن الأوروبي، فانصرفت.روسيا لمتابعة سياستها التوسعية على حساب الأقطار الإسلامية الآسيوية، وكان لا بد من الصدام مع الجار الأقوى ـ وهو الدولة العثمانية ـ فأخذ الصراع شكله المصيري في حرب اليونان، ثم في حرب القرم، ومؤخراً في حرب سنة ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ م. وانعكست نتائج هذه الحروب بصورة سلبية على الجبهة الداخلية للدولة العثمانية التي حاولت إعادة تنظيم أمورها من خلال ما أصدرته من مراسيم (فرمانات) في سنة ١٨٣٩ م ثم في سنة ١٨٥٦ م★ وكذلك في التوجيه الذي أصدره السلطان عبد العزيز لرئيس وزرائه محمد أمين عالي باشا (في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٧٧ هـ = ٢ ـ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٨٦١ م). والذي أكد فيه ما تضمنته المراسيم الاصلاحية السابقة، والهادفة لدعم مكانة الدولة واستعادة قدرتها، مع المحافظة على حقوق الأهالي

(★) انظر ـ قراءات ٥ ـ في نهاية الكتاب.

وتأمين العـدالة والمسـاواة بين المواطنين وضمان الحريـات الدينيـة، على أن أهـم تلـك الاصلاحات هي الاصلاحات المالية والتي ارتبطـت بـاسم الصـدر الأعظـم - رئيس الوزراء - فؤاد باشا. حيث تم بذل كل جهد مستطاع لاصلاح المالية التي كانت على شفا الافلاس بسبب الديون الكثيرة التي اقترضتها الدولة، مما دفع الدولة يومها لاصدار العملة الورقية ذات الألوان المختلفة، وكل منها بقيمة، معلومة من النقود. وكان السبب في بداية الأمر هو الحرب في اليونان وقيام انكلترا وفرنسا وروسيا بتدمير الأسطول العثماني - المصري - (في نافاران) مما أرغم الدولة العثمانية على توجيه موازناتها لإعادة بناء الأسطول، ودعم الجيوش البرية، فأصدرت القوائم المالية (سنة ١٨٣٠ م) بمبلغ اثني وثلاثين ألف كيسة ذهبية واقتراض ما يقابل هذا المبلغ بفائدة ثمانية في المائة سنوياً، وبشرط تسديدها في ثماني سنوات. ولكن الدولة العثمانية عجزت عن تسديد هذا المبلغ بسبب حرب الشام - ضد محمد علي باشا حاكم مصر -. فأصدرت الدولة أوراقاً بلا فائدة، وامتنعت عن دفع الفائدة عن الأوراق الأصلية، وتوالى بعد ذلك إصدار الأوراق النقدية في كل سنة تقريباً. ولما تبوأ السلطان عبد المجيد سدة الخلافة، أراد سحب العملة الورقية من التداول، غير أن حرب القرم، وما فرضته على الدولة العثمانية من النفقات الباهظة، منعه من تنفيذ مشروعه. ثم جاءت الصراعات المتفجرة على جبهة أوروبا الوسطى - بصـورة خـاصـة - فـأرغمتـه على الاستدانة من أوروبا للقيام بأعباء الحرب، ولم تلبث الحروب أن استهلكت هذا القرض بكامله، فصدرت عملات ورقية جديدة. واستمر الوضع في تدهور عاماً بعد عام، والديون تتزايد تراكماً، سواء كانت هذه الديون قروضاً خارجية أو سندات داخلية، وحاول الصدر الأعظم (فؤاد باشا) اقناع السلطان عبد العزيز - الذي جاء بعد عبد المجيد - بضرورة ايقاف الديون الداخلية وتسوية جميع الديون الخارجية بطريقة منتظمة. ووافق السلطان على هذا الاصلاح للمالية، وتنظيم موازنة سنوية لتحديد الموارد والنفقات (وصدر مرسوم - فرمان - بذلك في ٢٠ رجب سنة ١٢٧٨ هـ = ٢١ كانون الثاني - يناير - سنة ١٨٦٢ م) ثم صدر فرمان آخر في ١٩ ذي الحجة = ١٧ حزيران - يونيو - من السنة ذاتها، كان أهم ما جاء فيه هو سحب

جميع الاصدارات الورقية، وتصفية جميع الديون المستحقة، ودفع بدلاً عن ذلك نقوداً ذهبية وفضية بقيمة أربعين في المائة، وتسديد الستين بالمائة الباقية على شكل أسهم جديدة. واضطرت الدولة العثمانية لتنفيذ هذا الاصلاح أن تستدين من انكلترا مبلغ ثمانية ملايين جنيهاً انكليزياً. ولكن تبين أن هذا المبلغ هو أقل مما كانت تحتاجه الدولة فتم اقتراض ثمانية ملايين جنيهاً آخر، عن طريق البنك العثماني الذي كان قد تأسس في تلك الفترة... **ولكن الديون لم تتناقص وإنما تزايدت بسبب كثرة النفقات التي تطلبتها الاصلاحات الداخلية الواسعة، حتى عجزت الدولة عن دفع الفوائد المتراكمة والتي باتت تشكل عبئاً ثقيلاً أرهق موازنة الدولة. فأمر السلطان بالاقتصاد من جميع فروع الموازنة ـ حتى من المبالغ المخصصة لنفقات القصر الملكي، السرايا، وبذلك أمكن دفع الفوائد.**

ولم يكن ذلك إلا علاجاً مهدئاً، فقد بلغ حجم الديون المسجلة أربعون مليون جنيهاً ـ ديناراً ـ عثمانياً. بحيث أنه لم يأت موعد دفع الفائدة التالية إلا والخزينة خاوية، وليس فيها ما يكفي للدفع، مما أرغم الدولة على إصدار دفعة جديدة من العملة الورقية ـ بتغطية أسهم جديدة أصدرها البنك العثماني في مدينتي لندن وباريس (سنة ١٢٨٢ هـ = ١٨٦٥ م) بفائدة ١٢ بالمائة. غير أن انعدام الثقة بقدرة الدولة العثمانية على الوفاء بالتزاماتها، حملت أصحاب رؤوس الأموال على الأحجام على شراء هذه الأسهم، بحيث لم تتجاوز قيمة وفاء ديون الفائدة المستحقة فقط. مما حمل السلطان العثماني على اصدار مرسوم (فرمان) في ٢١ محرم سنة ١٢٨٣ هـ = ٥ حزيران ـ يونيو ـ ١٨٦٦ م لتسوية الديون المستحقة. فعمل البنك العثماني على دفع فوائد الديون بأقساط ـ كل ثلاثة أشهر ـ مقابل تنازل الدولة له على بعض الموارد المعينة. وصار باستطاعة الدولة الاستدانة من البنوك بدون إصدار أسهم جديدة.

بعد أن استقرت أحوال الدولة المالية، أو كادت، تحركت الفتن السياسية في بلاد الصرب أولاً ـ على نحو ما سبق عرضه ـ.

وفي الوقت ذاته تحركت اليونان ـ بعد أن حصلت على استقلالها، وطمعت

في ضم جزيرة كريت إليها، فاستثارت أهلها وحرضتهم على التمرد، واستجاب أهالي كريت للتحريض فأعلنوا العصيان، وأسرعت قوات عثمانية - مصرية فأمكن لها القضاء على الثورة. ولكن القضية لم تكن قضية حسم عسكري بقدر ما كانت قضية صراع سياسي دولي، تزعمته اليونان، ودعمتها بعض الدول الغربية، فتقرر بعد اتصالات ومفاوضات استمرت أكثر من عام عقد مؤتمر دولي - ضم الدول الست المعروفة: روسيا وانكلترا وفرنسا وبروسيا والنمسا وايطاليا. أصدر السلطان على أثرها مرسوماً في ١٢ جمادى الثاني سنة ١٢٨٦ هـ = ١٩ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٨٦٩ م. نص على منح الجزيرة بعض الامتيازات، وإعفاء أهلها من دفع الضرائب والرسوم لمدة سنتين - كانتا متأخرتين عليها أثناء الثورة - وكذلك إعفاء أهلها من الخدمة العسكرية.

وكان في جملة الاصلاحات اصدار مجلة (الأحكام العدلية) ليعمل بها في المحاكم النظامية التي انشئت وكان جارياً اصلاحها. وكان يتم اصدار هذه المجلة بإشراف لجنة ضمت أشهر المشرعين والمجتهدين في تلك الفترة. وقد صدرت في سنة ١٢٨٥ هـ = ١٨٦٩ م. كما رافق ذلك إصدار قوانين أجازت للأجانب امتلاك العقارات وكافة الحقوق المالية، والتصرف فيها بجميع ممالك الدولة العثمانية. **ولقد كان الهدف من اصدار (مجلة الأحكام العدلية) هو التكيف مع المستجدات الدولية والتطورات الداخلية في حدود الشريعة الإسلامية.**

وهذا ما برز في التقرير الذي قدمته لجنة اصدار المجلة الى رئيس الوزراء على صفحات مجلتها في غرة محرم سنة ١٢٨٤ هـ = ٥ أيار - مايو - ١٨٦٧ م. وجاء فيه: «لا يخفى على حضرة الصدر الأعظم أن الجهة التي تتعلق بأمر الدنيا من علم الفقه، كما أنها تقسم الى أمور شخصية - كالزواج - ومعاملات، وعقوبات، كذلك القوانين السياسية للأمم المتمدنة تنقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة، ويسمى قسم المعاملات منها القانون المدني، لكنه لما زاد اتساع المعاملات التجارية في هذه الأزمنة، مسّت الحاجة الى استثناء كثير من المعاملات مثل الحوالات وأحكام الأفلاس وغيرهما من القانون

الأصلي، ووضع لهذه المستثنيات قانون مخصوص يسمى (قانون التجارة) وصار معمولاً به في الخصوصيات التجارية فقط، وأما سائر الجهات فما زالت أحكامها تجري على القانون المدني. ومع ذلك فالدعاوي التي ترى في محاكم التجارة إذا ظهر شيء من متفرعاتها ليس له حكم في قانون التجارة مثل الرهن والكفالة والوكالة، يرجع فيه إلى القانون الأصلي. وكيفما وجد قسطوراً فيه يجري الحكم على مقتضاه، وكذا في دعاوي الحقوق العادية الناشئة عن الجرائم، حيث تجري المعاملة بها على هذا المنوال أيضاً. وقد وضعت الدولة العلية ـ قديماً وحديثاً ـ قوانين كثيرة تقابل القانون المدني، وهي وإن لم تكن كافية لبيان جميع المعاملات وفصلها **إلا أن المسائل المتعلقة بقسم المعاملات من علم الفقه هي كافية وافية للاحتياجات الواقعة في هذا الخصوص**. ولقلما يرى بعض مشكلات في تحويل الدعاوي السابق ذكرها إلى الشرع والقانون طالما أن مجالس تمييز الحقوق تعمل تحت رئاسة حكام الشرع. فكما أن الدعاوي الشرعية تصير رؤيتها وتفصل بمعرفتهم أيضاً، فكذلك يجري حل تلك المشكلات من حيث أن أصل القوانين والأنظمة الملكية ومرجعها هو علم الفقه. وإن كثيراً من الخصوصيات المتفرعة والأمور التي ينظر فيها بمقتضى النظام ويفصل ويحسم على وفق المسائل الفقهية.... **ولا يخفى أن علم الفقه هو بحر لا ساحل له. وإن استنباط درر المسائل اللازمة منه لحل المشكلات يتوقف على مهارة علمية وملكة كلية.:... كما أن الأحكام تتبدل بتبدل العصور والأزمان. ولذا فإنه لا بد من تأليف كتاب في المعاملات الفقهية يكون مضبوطاً سهل المأخذ، عارياً من الاختلافات، حاوياً للأقوال المختارة، سهل المطالعة على كل انسان»**.

كان في جملة المستجدات التي طرأت على مستوى العلاقات الداخلية، غزو فرنسا لأقطار المغرب العربي ـ الإسلامي، حيث أصبح لبريطانيا نفوذها في **مصر**، وأصبح لفرنسا نفوذها في **تونس**، رغم بقاءهما تابعتين اسمياً للسلطان العثماني. **مما حمل الدولة العثمانية على إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم لتحديد علاقة هذين القطرين الإسلاميين بالدولة العثمانية** (مثل الفرمان الذي أرسل الى مصر في ١٣ ربيع الآخر ١٢٩٠ هـ = ١٠ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٧٣ م والذي شمل كافة الامتيازات

الممنوحة لحكام مصر ـ الخديويين). وكذلك المرسوم (الفرمان) الذي أرسل الى تونس في ٩ شعبان سنة ١٢٨٨ هـ = ٢٤ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٨٧١ م. ليس ما سبق عرضه إلا لمحات وجيزة، ووقفات قصيرة، عندما أجراه السلطان عبد العزيز في محاولاته الدؤوبة والمستمرة لاخراج الدولة من مأزقها الذي وضعته فيها الدول الصليبية ـ الغربية ـ. وقد تشكلت لدى السلطان عبد العزيز قناعة ثابتة بعد حرب القرم وأعمال التدخل المستمرة في الشؤون الداخلية للداخلية، ومساعدة الطوائف المسيحية الخاضعة لها لفصلها عن الدولة العثمانية، وبث روح الفتن والفساد في ممالكها تحت ستار الحرية ونشر العلوم، بأن هذه الأعمال لا هدف لها إلا إضعاف الدولة العثمانية وتدميرها. وكانت روسيا هي التي حققت أكبر كسب من ذلك بتأثير عاملين هما العداوة القديمة حيث وضعت روسيا منذ بداية نشوئها قانون العداء ضد الدولة العثمانية ـ الإسلامية في المرتبة الأولى من سياستها العسكرية. أما العامل الثاني فهو مجاورتها للدولة العثمانية، بحيث أن كل حركة توسعية لا بد لها من أن تصطدم بالدولة العثمانية. وقد استثمرت الدول الغربية هذا العداء وما نجم عنه من حروب لتأمين مصالحها بدون أن تخوض حرباً أو تهرق دماً في معظم الحالات. وزاد الأمر سوءاً بعد الحرب الفرنسية ـ البروسية (١٨٧٠ م) حيث عملت الدول الغربية على تعديل بنود معاهدة القرم (معاهدة باريس ١٨٥٦ م) بما يضمن مصالح هذه الدول على حساب الدولة العثمانية، وذلك بحجة المحافظة على التوازنات الأوروبية.

قرر السلطان عبد العزيز وقد تكونت لديه القناعة الكافية، بأن يبتعد عن الدول الغربية التي ما عرفت فيها الدولة العثمانية إلا الغدر والخيانة، والاتفاق مع روسيا مباشرة. وأجرى السلطان عبد العزيز مع سفير روسيا في الأستانة ـ أغناتيف ـ مباحثات مستفيضة، وعلى الرغم من عدم توافر محاضر رسمية لتلك المباحثات إلا أنه كان معروفاً بأن المباحثات قد تركزت لوضع أسس معاهدة دفاعية ـ هجومية يكون من أهم بنودها الحاق جميع الولايات الإسلامية الشرقية ـ الآسيوية ـ بالدولة العثمانية، وكذلك الولايات التي يشكل المسلمون معظم مواطنيها، مع ضم جميع الأقاليم المسيحية، أو التي يسود فيها المسيحيون، الى

دولة روسيا، وتحركت الدول الغربية - وخاصة بريطانيا العظمى - بسرعة على الاتجاه المضاد، وأخذ سفراء هذه الدول وعملها في استثارة الرأي العام الإسلامي بحجة حضور السلطان لحفلات المسارح - التمثيليات - وحفلات الباليه الراقصة، وقيام السلطان بمغادرة عاصمته لزيارة باريس★ مخالفاً بذلك تقاليد أسلافه، بالإضافة الى قيام السلطان بتبذير أموال المسلمين والإسراف في تبديد الموازنة على نفقات لا يعود نفعها على المسلمين. ونجحت أجهزة بثّ الشائعات السرية في اعداد المناخ ضد السلطان عبد العزيز. وفي الوقت ذاته جرى اقناع الوزراء بوجوب عزل السلطان وإقالته حتى تستقيم أمور الدولة. واستجاب أيضاً بعض العلماء للتحريض الخارجي وفي طليعتهم شيخ الإسلام حسن خير الله. وتزعم الحركة الهادفة لخلع السلطان كل من رئيس الوزراء ووزير الحربية ووزير البحرية، فوجهوا الى شيخ الإسلام، السؤال التالي:

«إذا كان زيد الذي هو أمير المؤمنين، مختل الشعور، وليس له إلمام في الأمور السياسية. وما برح ينفق الأموال الأميرية في مصارفه النفسانية - الشخصية - بدرجة لا طاقة للملك ولا للملة في تحملها. وقد أخل بالأمور الدينية والدنيوية وشوشها وخرب الملك والملة، وكان بقاؤه مضراً بها. فهل يصح خلعه؟» وأجاب شيخ الإسلام بافتائه: يصح.

هكذا، تحرك المتآمرون تحت غطاء الفتوى الشرعية، وكلفوا وزير الحربية حسين عوني باشا بتنفيذ عملية الخلع، ومبايعة السلطان مراد الخامس بالخلافة. وشرع وزير البحرية أحمد باشا قيصرلي بتجهيز السفن لحصار السرايا من جهة البحر. واستغرب السلطان عبد العزيز تحرك السفن واجراء المناورات تحت نوافذ قصره، بدون أن

(★) كانت فرنسا قد أقامت معرضاً عاماً في باريس في ١٩ صفر سنة ١٢٨٤هـ = ٢٢ حزيران - يونيو - سنة ١٨٦٧م. واستجاب السلطان عبد العزيز لدعوة نابليون الثالث، حيث حضر هذا المعرض الذي حضره أيضاً أغلب ملوك الدنيا - ومنهم خديوي مصر اسماعيل باشا - وقد استقبل السلطان عبد العزيز استقبالاً فخماً، وقام بمجموعة من اللقاءات الدولية. وعاد الى عاصمته عن طريق فارنا في ٦ ربيع الثاني سنة ١٢٨٤هـ = ٧ - آب - أغسطس - سنة ١٨٦٧م. وكانت مدة غيابه ستة أسابيع.

يصدر أمراً أو يكون له علم بذلك، فأرسل الى وزير البحرية يسأله عن السبب، فجاءته الإجابة بأن هذه التحركات الاعتيادية - الروتينية -.

وخاف المتآمرون من الفشل، فقرروا الاسراع بالتنفيذ في مساء اليوم ذاته (يوم ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٣ هـ = ٣٠ - أيار - مايو - سنة ١٨٧٦ م). ووجهوا قوة لحصار السرايا من جهة البر. واجتمع المتآمرون في وزارة الحربية بعد أن قام لواء من ٢٥٠٠ جندي بحصار السرايا فيما كانت قوة من مائة طالب من طلاب الكلية الحربية بقيادة مدير الكلية بامتطاء خيولهم، والتسلح بالبنادق الجديدة، وتوجهوا لاحكام الحصار. وتوجه رئيس الوزراء الى مقر السلطان مراد، وأركبه معه في عربة خاصة، وجاء به الى وزارة الحربية، التي كانت قد أحيطت بفرقة من الجند لمنع الدخول إليها والخروج منها. وجرت مبايعة السلطان مراد بحضور كبار رجال الدولة من العسكريين والمدنيين. وتوجه بعدها قائد الحامية المحاصرة للسرايا، لمقابلة السلطان عبد العزيز، حيث أبلغه نصّ الفتوى الشرعية وقرار العزل. فتجنب السلطان عبد العزيز المقاومة بعد أن شعر أنه قد أحيط به. وانتقل مع والدته وأبنائه وأزواجه وحاشيته الى المقر الذي خصص له (سرايا طوبقبو). وأطلقت المدافع من البر والبحر إيذاناً بخلع السلطان عبد العزيز، وتنصيب السلطان (مراد الخامس)★ في الساعة الحادية عشرة ليلاً. ونادى المنادون بذلك في الشوارع. فهرع المواطنون أفواجاً الى سرايا وزارة الحربية، وبايعوا السلطان مراد. واستقبل جميع السفراء والقناصل أنباء نجاح الانقلاب بالارتياح. وذهب السلطان مراد في الساعة الثالثة صباحاً الى سرايا بشكطاش في عربته، بين صفوف الأهالي. واستمرت المبايعة ثلاثة أيام متوالية.

ضاقت (سرايا طوبقبو) بنزيلها السلطان عبد العزيز، ويظهر أن وسائل الراحة لم تكن متوافرة فيها. فكتب السلطان عبد العزيز في اليوم الثاني من عزله رسالة الى

(★) السلطان مرادخان الخامس ابن السلطان عبد المجيد. من مواليد سنة ١٢٥٦ هـ = ١٨٤٠ م تولى السلطنة سنة ١٢٩٣ هـ = ١٨٧٦ م. كان متعلماً، ميالاً للاصلاح، محباً للمساواة بين جميع أفراد رعيته وطوائفهم. مقتصداً في مصرفه غير ميال للسرف أو الترف، ولكنه لم يستمر طويلاً في الحكم، إذ أصابه مسّ من الجنون فتم عزله بعد ثلاثة أشهر فقط من تنصيبه.

السلطان مراد، يهنئه فيها بتنصيبه، ويلتمس منه نقله إلى مكان آخر. وقد جاء في تلك الرسالة:

«بعد اتكالي على الله، وجهت اتكالي عليك، فأهنئك بجلوسك على تخت السلطنة، وأبين لك ما بي من الأسف على أني لم أقدر على أن أخدم الأمة حسب مرادها. وأملي أن تستطيع أنت بلوغ هذه الغاية، وألا تنسى أني تشبثت بالوسائل الفعالة لصيانة المملكة وحفظ شرفها. وأوصيك أن تتذكر أن من صيرني إلى هذه الحالة هم العساكر الذين سلحتهم أنا بيدي، وحيث كان من دأبي دائماً الرفق بالمظلومين، وشملهم بالمعروف الذي تقتضيه الإنسانية. وأرغب إليك أن تنقذني من هذا المكان الضيق الذي صرت إليه، وتعين لي محلاً أكثر ملاءمة لي. وأهنئك بأن الملك قد انتقل الى ذرية أخي عبد المجيد خان ـ التوقيع عبد العزيز».

لم يطل مقام السلطان المعزول عبد العزيز في مقر إقامته الذي فرض عليه، فقد كان بقاؤه على قيد الحياة مصدر تهديد لأطراف المؤامرة. وما هي إلا أياماً قليلة حتى وجد في غرفته ميتاً وقد قطعت شرايين ذراعه الأيسر. وقيل أنه مات منتحراً بعد أن أصابته نوبة من الجنون. وأسرع رئيس الوزراء والقادة الذين اشتركوا في المؤامرة فعملوا على استدعاء لجنة طبية للحصول على شهادة بموت السلطان منتحراً. كما تم استدعاء أطباء من جانب السفارات الأجنبية، فجاءت شهاداتهم دعماً لأقوال الوزراء، وطوي ملف القضية. غير أن رأس المؤامرة ـ الصدر الأعظم محمد رشدي باشا ـ ووزير حربيته حسين عوني باشا ـ لم يلبثا أن لقيا حتفهما على يد (حسن بك بن اسماعيل) والذي كان من مرافقي ـ ياور ـ نجل السلطان عبد العزيز، مما زاد من غموض القضية. ـ أو بالأحرى الفصل الأخير منها والمتعلق بنهاية السلطان عبد العزيز ـ.

بدأ السلطان مراد الخامس عهده بتوجيه رسالة الى الصدر الأعظم ـ طلب إليه فيها متابعة طريق الإصلاح في حدود الشريعة الإسلامية، وتشكيل قاعدة ثابتة لهذا

الاصلاح تعتمد على تطلعات المواطنين، ودعم مالية الدولة وموازنتها. ولكن السلطان مراد لم يتمكن من متابعة الاصلاحات التي أرادها. حيث أصيب بالجنون. وقرر مجلس الوزراء عزله بعد أن حصل على فتوى من شيخ الإسلام. جاء فيها ما يلي:

«إذا جنّ إمام المسلمين جنوناً مطبقاً، ففات المقصود من الإمامة، فهل يصح حل الإمامة من عهدته؟». وجاء الجواب: «يصح، والله أعلم» - حسن خير الله.

وتبع ذلك تنصيب السلطان (عبد الحميد الثاني)★ خليفة للدولة العثمانية، حيث بدأ عهده بممارسة سلطته بهمة عالية، وفيض من النشاط، فوجه لمجلس الوزراء رسالة (يوم ٢١ شعبان - سنة ١٢٩٣ هـ = ١٠ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٨٧٦ م) ضمنها توجيهاته لإعادة بناء الدولة على أساس الشرع الحنيف، وتحقيق العدل والمساواة بين أفراد الشعب وطوائفه. ثم ما لبث أن أصدر مرسوماً (إرادة سنية) في ٥ شوال - ٢٤ تشرين الأول - اكتوبر - من السنة ذاتها، بتنظيم مجلس عمومي - برلمان - يكون من مجلسين، أحدهما ينتخب المواطنون أعضاءه ويسمى مجلس **(المبعوثان)** والآخر يتم تعيين أعضاءه من طرف الدولة، ويسمى **(مجلس الأعيان)**. وأتبع ذلك بتعيين زعيم المطالبين بالاصلاح - أحمد مدحت باشا - بمنصب رئيس الوزراء - الصدر الأعظم - (في ٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٣ هـ = ٢١ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٨٧٦ م).

لم يمض على تعيين **(أحمد مدحت باشا)** في منصب رئيس الوزراء أكثر من أربعة أيام حتى تسلم مرسوماً ملكياً (فرماناً) **تضمن الدستور الأساسي للدولة في مائة وتسع عشرة مادة، وأمره بنشره في جميع أرجاء المملكة، ومباشرة العمل**

(★) السلطان الغازي عبد الحميد خان الثاني - هو الرابع والثلاثين في ترتيب الخلفاء العثمانيين ثم تنصيبه أميراً للمسلمين سنة ١٢٩٣ هـ = ١٨٧٦ م. وجرى عزله سنة ١٣٢٧ هـ = ١٩٠٩ م. فكانت مدة حكمه ٣٣ سنة تقريباً. وسار في بداية عهده على خطة الاصلاح ومنح الحريات، غير أنه لم يلبث أن حكم البلاد حكماً فردياً، فجرى خلعه. وكان هو آخر الخلفاء العثمانيين الذين مارسوا الحكم عملياً، إذ لم يكن للخلفاء الذين جاءوا بعده شيء من السلطة أو الحكم.

بأحكامه من يوم نشره. وأعلن الدستور التأسيسي بالأستانة، وقرىء في مجمع حافل، وأطلقت المدافع من جميع القلاع والسفن الحربية، تعبيراً عن البشرى والبهجة، إذ أنه ضمن لجميع رعايا الدولة الحرية والمساواة أمام القانون. كما أباح حرية التعلم مع جعله إلزامياً - إجبارياً - على جميع العثمانيين، وضمن حرية التعبير والنشر واصدار المطبوعات، وحدد اختصاصات مجلسي المبعوثان والأعيان، وطريقة الانتخاب، ومن يجوز له الاشتراك في الانتخابات ومن يحق له ترشيح نفسه للانتخاب، واطلاق لفظ (عثماني) على كافة مواطني الدولة. وأن يكون الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، واللغة التركية هي اللغة الرسمية، وأن الدولة جسم واحد لا يمكن تفريقه أو تجزئته. وكذلك إلغاء المصادرات في الأموال - بصورة عامة - وابطال التعذيب في التحقيق، وحظر نظام السخرة. وكذلك وضع موازنة سنوية تعرض على مجلس المبعوثان، ثم على مجلس الأعيان، لتنفيذها بعد اقرارها من المجلسين والموافقة عليها. وعدم شرعية عزل القضاة إلا بسبب شرعي، وتحديد الأنظمة الإدارية في الولايات. وواجبات الموظفين ومسؤولياتهم.

لقد ارتبطت هذه الحركة الاصلاحية المتسارعة باسم زعيمها (أحمد مدحت باشا) الذي لم يقدر له أن يواكب مسيرتها طويلاً، فقد تم عزله عن منصبه (الصدر الأعظم) بعد شهرين فقط من تعيينه (في ٢١ محرم سنة ١٢٩٤ هـ = ٥ شباط - فبراير - سنة ١٨٧٧ م) وجرى أبعاده ونفيه إلى خارج الممالك العثمانية - المحروسة -. بعد أن نسب إليه أن كان يسعى لإعادة السلطان مراد الى سدة السلطنة، بحجة أن عزله لم يكن شرعياً بدلالة احتفاظه بقواه العقلية مما لا يعيقه عن ممارسة قيادة الدولة. وعزي إليه أيضاً أنه كان يسعى لفصل السلطة الدينية عن السلطة الدنيوية، أي فصل الخلافة الإسلامية عن السلطنة العثمانية بحيث لا يكون السلطان خليفة لجميع المسلمين في أرجاء الأرض، وإنما يكون سلطاناً على الأمة العثمانية - التركية - ليس إلا. كما عمل (أحمد مدحت باشا) على معارضة السلطان في المادة ١١٣ من الدستور التأسيسي، وطلب إلغاءها، وكان نص هذه المادة متعلقاً بإعلان الأحكام العرفية، وتعطيل القوانين والأنظمة الملكية مؤقتاً في كل جهة تظهر فيها أعمال

عبث بالأمن واضطرابات عنيفة ـ وتضمنت في نهايتها: «ومن ثبت عليهم بتحقيقات إدارة الضابطة الموثوقة أنهم أخلوا بأمن الدولة، يتم اخراجهم من الممالك المحروسة، وابعادهم ـ نفيهم ـ عنها وينحصر هذا الحق بيد السلطان»..

افتتح البرلمان العثماني الأول في سرايا بشكطاش يوم ٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٤ هـ = ١٩ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٨٧٧ م. وألقيت كلمة السلطان عبد الحميد، بحضوره، وكان مما جاء فيها:

«أيها الأعيان والمبعوثان!

إنني أهنئكم بافتتاح المجلس العمومي الذي اجتمع للمرة الأولى في دولتنا العلية. وتعلمون جميعكم أن ارتقاء الدول وقدرتها وتماسك طوائفها إنما هو قائم على العدل، بحيث أن ما انتشر في العالم من قوة دولتنا العلية وقدرتها منذ بداية ظهورها، كان من الأخذ بقواعد العدل في الحكم والإدارة، ومراعاة حق وفائدة كل طائفة من الطوائف التابعة للدولة. وقد عرف الناس أجمع تلك المساعدات التي قدمها أحد أجدادنا العظام ـ المرحوم السلطان محمد خان الفاتح ـ لضمان حرية الدين والمذهب، ثم سلك أسلافنا العظام جميعاً هذا المسلك، فلم يحدث اضطراب بشأن هذا المطلب في وقت من الأوقات. وليس هناك من ينكر أن محافظة الشعوب التابعة لدولتنا، على لغاتها ومذاهبها، ومللها، لم يكن إلا نتيجة طبيعية لضمان هذه القضية العادلة، على امتداد ستمائة عام، فيما كانت ثروة الدولة، وشعوبها، وسعادتها، في تصاعد مستمر على درب الارتقاء والتطور عبر تلك الأزمنة والعصور، في ظل حماية العدالة، وسيادة القوانين. **ثم أخذنا بالانحطاط تدريجياً بسبب ضعف انقيادنا للشرع الشريف، وللقوانين الموضوعة، فتبدلت تلك القوة بالضعف.** وقصارى الأمر أن المرحوم والدي الأكبر السلطان محمود خان، قد عمل على إزالة عدم الانتظام الذي هو العلة الكبرى للانحطاط والذي أصاب الدولة منذ بعض الأزمنة، وأزال من الوجود عائلة الانكشارية المتولدة منه، واقتلع الفساد والاضطراب الذي مزق جسد الدولة، وكان هو السابق لفتح باب إدخال مدينة أوروبا الحاضرة إلى ملكنا.

وهكذا كان والدي الماجد المرحوم عبد المجيد خان، الذي اقتفي أثره، فأعلن أساس التنظيمات الخيرية المتكفلة بالمحافظة على أرواح أهالينا وأموالهم وأعراضهم وتقاليدهم، وقد اتسعت تجارة ممالكنا وزراعتها منذ ذلك اليوم، وزادت واردات دولتنا أضعافاً في أمد قصير. ومن ثم وضعت القوانين والأنظمة التي هي مرتكز مانحتاجه من الاصلاحات، وأخذ تحصيل المعارف والفنون بالامتداد والانتشار. ولكن، وبينما كان الأمل في نجاح دولتنا ينمو ويتعاظم بناء على هذه المقدمات الحسنة، ولاسيما ما كان منها متعلقاً بالأمن الداخلي، نشبت حرب القرم، فكان اندلاعها مانعاً أمام الاستمرار في تنظيم أحوال الملك وأمور الرعية. ومع أن خزينة دولتنا لم تكن حتى ذلك الوقت مديونة للخارج بقرش واحد. فقد اضطررنا للاستدانة من الخارج لتغطية الاحتياجات والنفقات، فتعذر والحالة هذه تحقيق التوازن بين مواردنا وبين نفقات الحرب، وانفتح بذلك مجال الدين... وقد نتج عن تلك الحرب مصالحة وضعت ملكية دولتنا واستقلالها بكامله تحت تعهدات دول أوروبا. وغلب على الظن أن هذه المصالحة قد مهدت لمستقبلنا فترة زمنية تساعدها على وضع أعمالنا الداخلية في طريقها الصحيح، لسلوك جادة الارتقاء الحقيقي. غير أن الأحداث المتعاقبة قادتنا بكليتنا إلى عكس ما كان متوقعاً. وبات من المحتمل أن تتابع الأحداث الداخلية ظهورها بتأثير التحريض والدعم الخارجي، لتحرمنا من استثمار الوقت للنظر في اصلاح ممالكنا وتنظيمها، كما أن ذلك قد أوقع زراعتنا وتجارتنا في موقع عسير بسبب اضطرارنا في كل عام لجمع الجند بأعداد كبيرة في أنحاء مختلفة. ووضع القدرات الأكثر نفعاً ـ وانتاجاً ـ من أهالينا تحت السلاح. وبالرغم من ذلك، فقد بات من المعلوم ومن المعترف به، أنه مع كل ما صادفنا من الموانع والعوائق، فإننا قطعنا شوطاً بعيداً على طريق النجاح المادي والمعنوي. وتزايدت مواردنا على التوالي منذ عشرين عاماً، مما يعتبر برهاناً على ارتقاء المملكة وازدياد رفاهية الأهالي. غير أنه لا بد من القول بأن الضائقة الحالية التي تولدت من الظروف التي ذكرناها، كان بالمستطاع التخفيف من غائلتها وحدتها، لو سلكنا في الإدارة المالية طريقاً قويماً. إذ أن كل ما اتخذ من التدابير المالية للاصلاح لم تتمكن من معالجة الموقف، وإنما زادت من ثقله. وقد طلبت الإفادة من هذا الواقع،

والتفكير به، قبل اتخاذ ما هو ضروري لبناء المستقبل. إن دوام هذه الغوائل وتعاقبها، وتلبية الحاجة لبناء الأجهزة والوسائط القتالية والأسلحة الجديدة التي هي من أعظم عوامل قوة دولتنا واقتدارها، من جهة، وعدم وضع وارداتنا ونفقاتنا تحت موازنة اقتصادية من جهة ثانية، قد أفضتنا إلى انتقاض إدارتنا المالية درجة فدرجة حتى وصلنا الآن الى ما نحن فيه من الضيق الخارق للعادة. وقد أعقب ذلك اندلاع الصراع في (الهرسك) والناجم عن الفساد والتحريض، الذي تجسد أخيراً. ثم اندلعت بغتة الحرب في بلاد الصرب والجبل الأسود، وظهرت في عالم السياسة أيضاً فتن خطيرة واضطرابات كثيرة. وهكذا تصادف جلوسنا على تخت أجدادنا العظام بالإرادة الأزلية للحق سبحانه، مع تدهور دولتنا في بحران عظيم.

ولما كانت درجة المخاطر والمشكلات التي حاقت بأحوالنا العامة غير قابلة للقياس مع ما سبقها من الغوائل التي تورطت بها دولتنا حتى الآن، فقد اضطررت لأجل المحافظة على حقوقنا قبل كل شيء أن أزيد معسكراتنا في جميع الجهات، بحيث أني وضعت تحت السلاح نحو ستمائة ألف جندي. لاعتقادي بأن القضاء على هذه الاضطرابات قضاء مبرماً، واستئصالها بعون الله، والبحث عن الطريقة لاجراء الاصلاحات الهامة في دولتنا من أجل بناء مستقبلنا وفقاً لما نتمناه، إنما هو فرض على ذمتي. وإنه لأمر واضح باننا إذا ما نهجنا في الإدارة نهجاً حسناً، فإننا سنتقدم بأقرب وقت تقدماً كبيراً على درب النجاح، بحسب القابلية التي أنعم الله بها على ملكنا، وبحسب الاستعداد الذي اتصف به أهلنا. وإنه لمن المؤكد أن تأخرنا عن اللحاق بعالم المدنية المعاصرة إنما كان بسبب إهمالنا لمتابعة الاصلاحات التي تحتاج مملكتنا إليها، ولعدم المثابرة على اصدار القوانين والأنظمة المتعلقة بها. **وليس منشأ ذلك إلا بسبب صدور هذه الأشياء عن حكومة مستبدة لا تستند الى مبدأ الشورى.**

بينما كان ارتقاء الدول المتمدنة ونجاحها، وعمرانها، وتحقيق أمنية الممالك، هو ثمرة وضع قوانينها العامة، وإقامة مصالحها، على أساس الاتفاق واجماع الآراء كما هو مسلم به. وعلى هذا رأيت أن أسباب الارتقاء والتطور في هذه الطريق، واستناد قوانين

المملكة على الآراء العامة، هو ألزم ما نحتاجه. فأعلنت الدستور التأسيسي، وهدفنا من وضعه ليس مجرد دعوة الأهالي للحضور والنظر في المصالح العامة فحسب، وانما لأن هذه الأصول هي الوسيلة المستقلة لاصلاح إدارة ممالكنا، والقضاء على سوء الاستعمال، واستئصال قاعدة الاستبداد. وفضلاً عما تضمنه هذا الدستور التأسيسي من الفوائد الأصلية، فهو كذلك مهد لأساس حصول الاتحاد والأخوة بين المواطنين، وجامع لمقصد تأسيس أمر الائتلاف والسعادة بين الخاصة والعامة. وقد عمل أجدادنا العظام بفضل الفتوحات التي وفقوا إليها، على جمع أقوام عديدة تحت حكم هذه الدولة الواسعة الممالك، ولم يبق سوى أمر واحد فقط، وهو ربط هذه الأقوام المختلفة إختلافاً كلياً في أديانها وأجناسها، بقانون موحد مشترك، وحيث أنه قد تيسر الآن هذا الأمر، بعون جناب الحق الذي لا نهاية لألطافه ومقدرته الإلهية، فيقتضي إذاً من الآن فصاعداً أن تكون كافة تبعتنا أولاد وطن واحد، يعيشون بأجمعهم تحت جناح حماية قانون واحد، وينعتون بالعنوان المخصوص منذ ما ينيف عن ستمائة سنة لأهل بيت سلطتنا السنية، المسطر كثير من آثار شوكتهم في صحف تواريخ البرية. وأملي أن يكون الاسم (العثماني) الذي ما برح حتى الآن رمزاً للقوة والاقتدار، هو الاسم الشامل من بعد الآن لدوام المنافع المختلفة الموجودة بين جميع تبعتنا وحفظها. وبناء على ما ذكر من الأسباب والمقاصد، فقد عزمت عزماً ثابتاً على أن أنهج النهج الذي سلكته، ولن أدخر جهداً في توطيده وتشييده.

وأتوقع منكم بالتالي الدعم والمعاونة في القول والعمل للإفادة من مشروع الدستور التأسيسي الذي وضع على أساس العدالة والأمن. والمفروض عليكم إذاً، القيام بأعباء الوظائف القانونية المحولة لعهدتكم وحميتكم بصدق واستقامة، وبدون احتراز من أحد، غير عابئين بشيء آخر سوى سلامة دولتنا ومملكتنا وسعادتها لأن ما يعوزنا اليوم من الاصلاحات، وما يترقبه الجميع من تنظيمات في ملكنا هو أمر في غاية الأهمية، وبما أن وضع ذلك على الفور في موقع التنفيذ مرهون على اتفاقكم بالتفكير والآراء. **وإن مجلس شورى الدولة يعكف الآن على تنظيم لوائح القوانين اللازمة، لكي تتحول في اجتماعكم في هذه السنة إلى مجلسكم للبحث فيها، وهي**

لائحة النظام الداخلي لمجلسكم، ولائحة قانون الانتخاب، وقانون الولايات، وإدارة النواحي العام، وقانون الدوائر البلدية، وقوانين أصول المحاكمات المدنية، وتنظيم المحاكم، وطريقة ترفيع الحكام وتقاعدهم، ووظائف سائر العاملين في الدولة وحق تقاعدهم، وقانون المطبوعات، وديوان المحاسبة، ولائحة قانون موازنة السنة السابقة.

فمطلوبنا القطعي والحالة هذه هو بحث هذه القوانين بالتتابع ومناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها، وكذلك البحث عاجلاً في إصلاح وتنظيم المحاكم وجهاز الأمن اللذين هما الواسطة المستقلة لتأمين حقوق الجميع، ويتوقف وضع ذلك موضع التنفيذ على زيادة مخصصاتها المالية. ونظراً لأن ادارتنا المالية قد أصبحت عرضة للعسر والمشاكل الكثيرة، بحسب ما سيظهر لكم من بحث الموازنة المقدمة إلى مجلسكم. فأوصيكم بأن تعملوا جاهدين، وبالاتفاق فيما بينكم على اقتراح التدابير التي توجهنا قبل كل شيء للتخلص من هذه المشاكل، وإلى وسائل إعادة الاعتبار لماليتنا. ومن ثم اقتراح تلك المخصصات التي تخرج هذه الاصلاحات المستعجلة إلى التنفيذ. ولما كان تطوير الزراعة والصناعة اللتين هما من أعظم الاصلاحات والاحتياجات في ملكنا وتبعتنا، والارتفاع بمستوى المدنية والثروة إلى درجة الكمال. انما هو عمل مرتبط بتطوير العلوم والمعارف، فستعطى بإذنه تعالى إلى مجلسكم في اجتماع السنة القادمة لوائح القوانين المتعلقة باصلاح المدارس - المكاتب - وتنظيم درجات التعليم. وكذلك، فإن الحصول على تأثيرات أحكام القوانين على الوجه الأكمل، سواء كانت تلك القوانين التي سبق ذكرها، أو تلك التي ستوضع موضع التنفيذ في المستقبل، هو أمر متوقف على قضية انتخاب موظفي الإدارة وحسن اختيارهم بالدرجة الأولى، فإن هيئة دولتنا ستمعن النظر في التدقيق الخاص لتنفيذ هذا المطلب، وفي مطلب تعيين مكافآت للموظفين المتصفين بالعفة والاستقامة اللتين ضمنها الدستور التأسيسي، بقدر ما ضمن الحماية لهم أيضاً. ونظراً لما تمثله قضية انتخاب الموظفين واختيارهم من الأهمية، فقد قررنا تنظيم مكتب خاص، تكون مصاريفه ونفقاته من خزانتنا الخاصة بهدف اعداد موظفين جديرين بالإدارة العامة، وبحيث يتم تأهيل تلامذته وخريجيه للاضطلاع بواجبات الإدارة

والسياسة حتى الدرجة العليا. ويقبل في هذا المكتب - المدرسة - من كل فئات تبعتنا بدون استثناء مذهبي، ويتم ترفيعهم بحسب درجة أهليتهم وكفاءتهم، كما يتضح من نظامه الأساسي المعلن قبلاً.

لقد وقع لدينا موقع التقدير والاستحسان الكبيرين، ذلك الموقف الخارق للعادة والذي اتخذته كافة شعوبنا الصادقة في غيرتها وحماستها للدفاع عن الدولة، وكذلك ما تحمله جندنا من أنواع المتاعب والمشاق، وما تميزت به أعمالهم من الشجاعة والبسالة في مواجهة الكوارث والغوائل التي فرضت علينا منذ عامين تقريباً، لاسيما خلال الحرب مع الصرب والجبل الأسود. ولقد عملنا مخلصين على التمسك بحقوقنا وبالرغم من ذلك فقد تم استصدار قرار لمصلحة الصرب، ومازالت المباحثات مستمرة مع الجبل الأسود، وسيحول الى مجلسكم عند أول اجتماع له ما سيتم الاتفاق عليه لاتخـــاذ قرارات بشأنه، وأوصيكم إذاً بتعجيل اتخاذ تلك القرارات.

لقد حرصت دولتنا دائماً على إقامة العلاقات الطيبة مع الدول الصديقة والدول المتحالفة. وتحرص اليوم أيضاً على تحقيق هذا المبدأ والالتزام به. ولهذا فعندما طلبت انكلترا منذ بضعة شهور عقد مؤتمر دولي في مقر دولتنا لمناقشة المسائل الراهنة وبحثها، وعملت كافة الدول العظمى أيضاً على دعم هذا الطلب، وافق بابنا العالي على عقده. غير أن هذا المؤتمر لم يتمكن من اتخاذ موقف حاسم بالاجماع. وبالرغم من ذلك، فاننا لم نتأخر عن تأكيد نوايانا المخلصة، والأخذ بمقترحاتهم ونصائحهم المتوافقة مع أحكام المعاهدات الدولية، ومتطلبات الطوائف والملل وحقوقها، بما لا يتناقض مع أحوالنا وحقوقنا المبرمة. أما أسباب عدم اتفاق الدول العظمى فإنها لم تكن على المبادىء والأسس، وإنما في الأشكال والاجراءات. ولقـد استصـوبنـا واستحسننـا أن يشمـل التطوير الذي جرى منذ بداية التنظيم حتى الآن في أحوال مملكتنا بصورة عامة، وفي إدارة كل شعب من شعوب دولتنـا، للـوصـول إلى مـا هـو أفضـل وأكمـل لكـل الشعوب - وستستمر جهودنا نحو بلوغ هذا الهدف. وإن وظيفتي هي اتخاذ التدابير الوقائية ضد كل ما هو مخل بشأن مملكتنا واستقلالها، وقد تركت للأيام القادمة إثبات صدق نيتي وسلامتها لما فيه مصلحة الجميع. وكان من المؤسف حقاً زوال النتائج التي

ولدتها هذه الحال بسرعة، مما حملني على الاصرار على التمسك باستمرار بنهجنا للمحافظة على حقنا بالاستقلال. وسيكون هذا النهج هو أساس تصرفاتنا في المستقبل. وأرجو أن يكون الاعتدال، وحسن النية، مما أظهرته دولتنا قبل انعقاد المؤتمر وبعده كفيلة بمضاعفة دعم العلاقات الودية القائمة بين دولتنا وسائر الدول الأوروبية. ونسأل حضرة الحق المتعال أن يجعل مساعينا جميعاً مظهراً للتوفيق في كافة الأحوال».

أعقب ذلك وقوع الحرب الروسية - العثمانية والتي جرى في الفصل السابق التعرض لها. فلما وصلت هذه الحرب إلى نهايتها، أو كادت، وقبل التوقيع على معاهدة (سان استيفانوس) وجه السلطان عبد الحميد دعوة لاجتماع مجلس المبعوثان (النواب) ومجلس الأعيان (الشيوخ). وتم الاجتماع في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م). حيث ألقي عليهما خطاب السلطان عبد الحميد، والذي تضمن شرحاً لحالة الدولة، وما وصلت إليه من الضيق والعسر. ورد نواب الأمة على الخطاب بعريضة شكر في ١٧ ذي الحجة (٢٣ كانون الأول - ديسمبر). **ثم تابع مجلس النواب العثماني اجتماعاته إلى أن قرر السلطان عبد الحميد حل مجلس النواب يوم ١٤ شباط - فبراير - ١٨٧٨ م، بالاتفاق مع جميع أعيان الدولة، وذلك بحجة عدم ملاءمة الظروف لوجوده.** وبدأ السلطان عبد الحميد بحكم البلاد حكماً مباشراً، مستعيناً بالأجهزة الإدارية التي نظمها باحكام. وعمل على اعتقال عدد من أعضاء مجلس النواب، وأبعدهم الى خارج البلاد.

٤ ـ الانقلاب العثماني [١٩٠٩م].

لقد صدم السلطان عبد الحميد صدمة قاسية بنتيجة الحرب مع روسيا (سنة ١٨٧٨ م) وما أعقبها من نتائج، أكدت له من جديد خيانة الدول الغربية، وانكلترا منها بصورة خاصة، لقضية الدولة العثمانية والوقوف الى جانبها في الأزمات الصعبة، وذلك خلافاً لما كان يتوقعه. كما أن الاصلاحات التي حاول بها ايقاف التحريض الخارجي، والابقاء على تماسك الدولة ووحدتها، لم تحقق له ما كان يرجوه، بل إنها على النقيض من ذلك. فقد فتحت بلاده أمام رياح الغرب من كافة الاتجاهات. ولهذا لم يكن غريباً أن يلجأ السلطان عبد الحميد لاقالة **(مدحت باشا)** من منصب الصدر الأعظم (في ٥ شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٧٧ م) وابعاده بتهمة الخيانة العظمى، على أساس أنه هو الذي أشار على السلطان باتباع سياسة الاعتماد على الدول الغربية. وأن الدول الغربية هي التي اقترحت عليه الاصلاحات الدستورية ودعمته بها (وكان الدستور قد استمد مواده من الدستور الفرنسي والدستور السويسري في حدود الشريعة الإسلامية). وشرع السلطان عبد الحميد بعدئذ بمطاردة من أطلقوا على أنفسهم صفة **(الأحرار)** وانتظموا في جمعية **(تركيا الفتاة)**. مما أرغمهم على الفرار ومغادرة البلاد. **فنظموا في (سلانيك ـ أو سالونيك) قاعدة لهم حيث أفادوا من الدعم المالي الذي قدمه لهم اليهود الذين تظاهروا باعتناق الإسلام، وعرفوا باسم (دونمه) منذ أن أقاموا بهذا البلد بعد طردهم من الأندلس.**

كما عملوا على إقامة قيادة تنظيمهم الذي حمل اسم **(جمعية الاتحاد والترقي)** في باريس، وجنيف ـ وقد عرف السلطان عبد الحميد خطورة الأفكار القومية التي تعتمدها هذه الجمعية وتروج لها، إذ أن بعث القومية التركية سيؤدي بالتالي الى بعث القوميات الأخرى المكونة للدولة، والتي انتظمت جميعها تحت راية الإسلام، وتحت

ظل الخليفة. ولهذا عمل على تأكيد المكانة الدينية للخلافة وسموها على الرابطة القومية في جمع كلمة المسلمين. ولقي السلطان عبد الحميد دعماً قوياً من رجال القصر ـ وخاصة فقيه الدولة الشامي الأصل أبو الهدى الصيادي ـ. كما دعمه في ذلك عدد كبير من المثقفين، ومن رجال الدين العلماء، **والذين كانوا يعتقدون بأن الإسلام هو القوة الوحيدة التي تستطيع مجابهة العداء الأوروبي المنظم، والتي تحشد كل قوى الإسلام في جبهة واحدة متراصة.**

واستند هؤلاء المثقفون الى نتائج الحروب القومية التي اصطنعتها الدول القومية لتمزيق أوروبا الوسطى، وفصلها عن الدولة العثمانية ـ الإسلامية.

كان من نتيجة الصدمة التي أصيب بها السلطان عبد الحميد أيضاً ـ في حربه مع روسيا وتخلي انكلترا عنه ـ أن توجه الى بروسيا، فاستقدم الخبراء العسكريين منها لإعادة تدريب جيشه وتنظيمه تنظيماً حديثاً. وكان ذلك يتطلب منه تخصيص نفقات ضخمة، فانصرف لانعاش الزراعة والتجارة. ووجد أنه من الضروري تطوير الاتصالات لربط أجزاء الدولة وأقاليمها بوسائط اتصالات حديثة. فاتفق مع بروسيا لمد الخط الحديدي المعروف باسم **(خط الشرق السريع)**. وتم في آخر سنة ١٨٨٨ م تمديد هذا الخط ما بين بلغراد والآستانة، مع امتداد على الأرض الآسيوية من حيدر باشا إلى إزمير (أو ـ إزميد). ثم إن مصرف الدولة الألماني استصدر لقاء ضمان لحد أدنى من الموارد طوال تسع وتسعين سنة ـ إجازة بتمديد الخط الحديدي حتى أنقره التي تم ربطها بالخط الحديدي سنة ١٨٩٢ م. وانبثق في الحال المشروع الرامي إلى مد الخط عبر الأناضول والعراق حتى الخليج العربي. وبذلك يتيسر ربط أهم أقاليم الدولة بالعاصمة، وتفتح أبواب مواردها الطبيعية الغنية في وجه التجارة العالمية أيضاً. ولكن هذا المشروع قد هدد بالخطر ـ في الوقت ذاته، مركز بريطانيا في الشرق. كما هدد مطامع روسيا التوسعية في بلاد فارس (ايران). ومع أن عدداً من رجال السياسة الألمان قد حذروا من مخاطر هذا المشروع، فقد أيدته القيادات المسيطرة والتي كانت معنية في المحل الأول، بخدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية ـ العسكرية للدولة الألمانية ـ فتمكنت هذه القيادات من اقناع الامبراطور غليوم الثاني بأهمية المشروع وفائدته. حتى

إذا ما كانت سنة ١٨٩٨م، وزار الامبراطور غليوم الآستانة في طريق عودته من بيت المقدس، سأل السلطان عبد الحميد الذي كان يعتبره صديقاً له، والذي كان قد أظهر إخلاصه عندما أرسل بعثة من الضباط الألمان بقيادة (فون درغولتز باشا) لتدريب الجيش العثماني، وطلب إليه أن يمنح امتياز انشاء مرفأ حيدر باشا إلى مصرف الدولة الألماني، وذلك على الرغم من الجهود المستمرة التي بذلتها بريطانيا وروسيا للحيلولة دون تمديد الخط الحديدي. وتقرر أن يمتد الخط الحديدي من بروسة، حيث ينفصل الخط الفرعي المتجه الى أنقره، عبر أفيون قره حصار وقونيه وأركلي وبولغورلو حتى بغداد، من طريق نصيبين والموصل. ولقد بدأت المواصلات على القسم الممتد حتى بولغورلو في ٢٥ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٩٠٤م. ولئن خدم الخط الحديدي في الأناضول الأغراض الاقتصادية والعسكرية، فقد بقي الهدف الأول للسلطان عبد الحميد. والذي بقي من أهم أعماله وأبرزها، هو (**الخط الحديدي الحجازي**). إذ بينما كان الحج الى مكة المكرمة والمدينة المنورة حتى ذلك الحين، مقتصراً على طرق القوافل البرية المضنية، من دمشق عبر الصحراء، أو عن طريق البحر الأحمر، إذا بهاتين المدينتين الشريفتين ترتبطان الآن بعاصمة الدولة الإسلامية بالخط الحديدي.

والواقع أن هذا الخط الذي أشرف على إنشائه ـ بالدرجة الأولى ـ الأمين الخاص للسلطان ـ عزت باشا العابد ـ من أبناء الشام. قد انتهى تمديده حتى المدينة المنورة ما بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠٨م. وتبرع المسلمون في مختلف أقطار العالم بثلث نفقات الخط التي بلغت ثلاثة ملايين ليرة تركية.

اصطدم السلطان عبد الحميد من جديد (بالمسألة القومية للأرمن) عندما تم تمديد الخط الحديدي. فقد كان الأرمن هم الطائفة التي أفادت أكثر من سواها من اختراق الخط الحديدي لبلاد الأناضول. وكانت النزعة القومية، والميل الى الانفصال عن الدولة الإسلامية قد أخذت طريقها الى النفوس عبر ما أحرزته بلاد البلقان من الاستقلال. وكان الأرمن المقيمين خارج البلاد منذ زمن طويل قد جمعوا في كثير من الأحيان ثروات طائلة، وشرعوا في إقامة اتصالات لدعم نفوذهم لدى الدول الأجنبية من أجل إقامة وطن أرمني. وبدأ الأرمن بتقديم طلبات للحصول على الاستقلال، أو لنيل

امتيازات، تشابه تلك التي منحها مؤتمر برلين لاقليم (الروم ايلي) الشرقي. وتحرك الأرمن على هذا الاتجاه في منطقة انتشارهم ما بين الأناضول وآذربيجان وبحر قزوين (الخزر). ولما كان هذا الموطن يقع في قلب الدولة، فقد كان التحرك القومي للأرمن أشد ثقلاً وخطورة من تلك التحركات التي نشبت على تخوم الدولة (في أوروبا الوسطى). ولهذا فقد اهتم السلطان عبد الحميد بهذا الخطر الجديد، ولما كان الأكراد ينتشرون في جنوب بلاد الأرمن، فقد عمل السلطان عبد الحميد على منحهم مزيداً من الدعم والثقة، واتخذهم دعامة ليس أضمن منها ولا أثبت لسلطته وقوته. وشكل منهم حرسه الخاص في العاصمة إسلام بول (الفرقة الحميدية). ليس ذلك فحسب بل إنه منحهم مزيداً من الحرية والامتيازات في بلادهم.

ولهذا فعندما تحرك الأرمن في سنة ١٩٠٥ م. اصطدموا بمقاومة الأكراد الضارية الذين عملوا، بالتعاون مع الأتراك، على تدمير المقاومة الأرمنية، والقضاء على الأرمن في المدن الكبرى كلها تقريباً: في طرابزون والرها وإسلام بول. وتكررت أعمال العنف والقتل في السنة التالية في ولايتي بتليس ووان. مما أغضب (العالم المتمدن) غير أن السلطان عبد الحميد لم يعد يعبأ كثيراً برأي هذا العالم الذي لم يحمل الى الدولة العثمانية إلا الخراب والدمار.

كانت **اليونان** تتابع خلال ذلك بذل الجهود لتعديل الحدود التي رسمتها لها معاهدة برلين. وطمعت أيضاً في ضم جزيرة كريت إليها. فعملت على تحريض المسيحيين في الجزيرة وإلهاب مشاعرهم إلى أن أعلنوا ثورتهم سنة ١٨٩٦ م - بقيادة الأمير اليوناني - جورج - وتدخلت الدول بعد أن امتدت نار الثورة إلى إقليم تساليا في ربيع السنة التالية، ففرضت على الدولة العثمانية منح الاستقلال لجزيرة كريت، وتعيين حاكم نصراني لها، مع اجراء بعض التعديلات في الحدود لمصلحة اليونان.

واجه السلطان عبد الحميد من المتاعب والعقبات في اقليم مقدونية، ما هو أدهى وأمر، حيث كان يقطن الأتراك - المسلمون - مع اليونانيين والألبان - الأرناؤوط - والأفلاقيون والبلغار والصرب جنباً إلى جنب، ويختلط بعضهم ببعض.

ومن أجل ذلك طمعت كل من الدول النصرانية الثلاث المجاورة: اليونان والبلغار والصرب (اليوغوسلافيين) بضم هذه الولاية الخصبة، الغنية بزراعة التبغ على الخصوص. فتشكلت هناك عصابات بلغارية عاثت في أنحاء البلاد فساداً، مروعة العناصر السلافية الأخرى. فأرسل السلطان قوات للقضاء على هذه القوات (اشترك فيها أنور بك ونيازي بك من الضباط الأحرار، واكتسبا خبرة واسعة في قتال العصابات المقدونية) غير أن القوات العثمانية لم تتمكن من قمع الثورة، والقضاء على عصاباتها. فطلبت روسيا والنمسا الى السلطان عبد الحميد أن يرسل إليها قوة بوليسية يقودها ضباط أوروبيون، مع تعيين مفتش عام للأقليم - حاكم - من أوروبا. ولكن القائد الايطالي الذي عين على رأس هذه القوة البوليسية أخفق في توطيد دعائم الأمن. ليس ذلك فحسب، بل إن الطوائف والفئات سارعت بدورها لحمل السلاح، وممارسة دورها في حرب العصابات، أسوة بالبلغار. وعجزت الدول الكبرى عن وضع حدّ للاقتتال، بعد أن أرغمت السلطان عبد الحميد على إخضاع مالية البلاد لمراقبتها. وحاولت النمسا استثمار هذا الموقف، فعملت على تمديد خط سيراجيفو الحديدي الى سالونيك - مرفأ مقدونية على بحر ايجه - عبر اقليم - يني بازار - الخاضع للإدارة النمساوية. ولقد استثار هذا الصنيع حسد الروسيا وغيرها من الدول الكبرى التي طالبت، منذ اليوم، بتعيين حاكم عام لمقدونية يكون خاضعاً لمراقبتها هي.

أفاد الأحرار أو الدستوريون من هذه الظروف لتنظيم قواتهم، واستثارة الجماهير وتحريضها ضد حكومة السلطان عبد الحميد - الموصوفة بالمستبدة -. وعملوا على نشر الأفكار الحرة والمبادىء الدستورية.

وكانت قيادة (حزب الاتحاد والترقي) تتابع تطور موازين القوى باستمرار من خلال ما تكتسبه من العناصر المؤيدة لها، حتى تكونت لديها القناعة بأنها باتت قادرة على التحرك بقوات الفيلقين الثاني والثالث المعسكرين في (مناستر واسكوب وأدرنه وأزمير) بالاضافة الى قوات الفيلق الرابع المعسكر في أرض روم. وكان من المحال على حكومة السلطان عبد الحميد ارسال الفيلق الأول المعسكر في الأستانة لمحاربة الدستوريين، لأنه لا يمكن تجريد العاصمة من الحماية والدفاع. كما كان معظم ضباط

هذا الفيلق قد انتظموا في صف الضباط الأحرار ـ الدستوريين ـ. وبدأ هؤلاء ـ الأحرار ـ تحركهم، فوضعوا خطتهم في أواخر شهر حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٩٠٨ م. وأرسلوا انذاراً الى الحكومة التي بادرت بإرسال (شمسي باشا) لمطاردة (نيازي بيك) الذي كان أول من تحرك (في جبال رسنه) غير أن الأحرار اغتالوا (شمسي باشا) قبل أن يغادر العاصمة. كما أرسلت الحكومة من أزمير ثلاثين فرقة من الفرق الاحتياطية، لقمع التمرد، غير أن هذه الفرق انضمت الى الدستوريين، ودعمت من قواتهم، فعملوا على إرسال البرقيات ـ التلغراف ـ الى الصدر الأعظم في أيام ٢١ و ٢٢ و ٢٣ تموز ـ يوليو ـ من سالونيك ومناستر وأسكوب وسيريس، هددوا فيها الأستانة بالزحف عليها إذا لم يعلن الدستور. فلما وصلت هذه التلغرافات الى السلطان عبد الحميد، أمر بمنح الدستور والقانون الأساسي. وتفرق شمل أنصار الحكومة، غير أنهم لم يلقوا أسلحتهم، ولم يستسلموا، فعملوا على إعادة تنظيم قواتهم القليلة، وشرعوا بالهجوم المضاد على (حزب الاتحاد والتراقي) من خلال الصحف التي بقيت خاضعة لسيطرتهم. ثم قامت حامية الأستانة بتوجيه مجموعة من المطالب الى السلطان والحكومة. وكان منها:

١ ـ إحياء الشريعة.

٢ ـ عزل رئيس الوزراء ـ الصدر الأعظم ـ ووزيري الحربية والبحرية لدعمهم للاتحاديين.

٣ ـ طرد قادة الاتحاديين (أحمد رضا وحسين جاهد وجاويد ورحمي وطلعت واسماعيل حقي وسواهم من مجلس المبعوثان.

٤ ـ عزل محمود مختار باشا لعدم اشتراكه مع (أنصار الشرعية).

٥ ـ العفو عنهم.

عقد مجلس النواب (المبعوثان) اجتماعاً للنظر في طلبات حامية الأستانة، وعلى الرغم من أن عدد هؤلاء النواب لم يتجاوز الخمسين ـ أي عدم اكتمال النصاب القانوني ـ. فإنهم قرروا إجابة طلب الحامية، وانتخبوا وفداً منهم لابلاغ السلطان عبد الحميد بقرارهم. فأصدر السلطان أمره بتعيين توفيق باشا في منصب رئيس الوزراء.

وتعيين أدهم باشا وزيراً للحربية. وقرر العفو عن الجنود الذين أخذوا باطلاق البنادق احتفالاً بانتصارهم، وكان عددهم في حدود ثلاثين ألفاً. واجتمع مجلس النواب مرة أخرى فقرر قبول استقالة رئيس الوزراء الأسبق ـ أحمد رضا بك. وعادت الصحف لسابق عهدها في دعم السلطان عبد الحميد. والهجوم على (الاتحاديين) الذين أسرعوا بتحركهم على الاتجاه المضاد لاحباط الحركة (الرجعية). فقادوا فيالقهم، وحاصروا الآستانة، واقتحموا بقيادة (محمود شوكت باشا) العاصمة، وحاصروا قصر (يلديز) حيث وقعت هناك معركة ضارية انتهت باستسلام حامية يلديز. ولكن السلطان عبد الحميد استمر في مقاومته، فقرر الاتحاديون الانقضاض على قصره، وأطلقوا قنابل المدافع على الحامية المدافعة عن السلطان، والنادي العسكري، واستولت عليهما. ثم قبضت على الكثيرين من أنصار السلطان، ومن بينهم مراد بك الداغستاني، وأعدموا بالرصاص، حيث تم قتل ١٢٠٠ رجل. وحاصر جند الاتحاديين بعدها ثكنات اسكودار، واستولوا عليها. وعاد أعضاء البرلمان (المبعوثان) إلى الاستانه، واجتمعوا للتداول في مصير السلطان عبد الحميد.

كانَ زعماء الاتحاديين (محمود شوكت وأنور ونيازي) قد استصدروا فتوى من شيخ الإسلام محمد ضياء الدين، جاء فيها:

«إذا اعتاد زيد الذي هو إمام المسلمين أن يرفع من الكتب الشرعية بعض المسائل ـ المهمة الشرعية ـ وأن يمنع بعض هذه الكتب ويمزق بعضها ويحرق بعضها، وأن يبذر ويسرف في بيت المال، ويتصرف فيه بغير مسوغ شرعي. وأن يقتل الرعية ويحبسهم وينفيهم ويغربهم بغير سبب شرعي، ويرتكب سائر أنواع المظالم. ثم ادعى أنه تاب وعاهد الله وحلف ـ أقسم ـ أن يصلح حاله، ثم حنث وأحدث فتنة عظيمة جعلت أمور المسلمين كلها مختلة، وأصرّ على القتال. وتمكن منعه المسلمين من إزالة تغلب زيد المذكور. ووردت أخبار متوالية من جوانب بلاد المسلمين أنهم يعتبرونه مخلوعاً. وأصبح بقاؤه محقق الضرر، وزواله محتمل الصلاح. فهل يجب أحد الأمرين خلعه أو تكليفه بالتنازل عن الإمامة

والسلطنة على حسب ما يختاره أهل الحل والعقد وأولي الأمر من هذين الوجهين؟».

ورد شيخ الإسلام محمد ضياء الدين على هذا السؤال ـ الفتوى ـ بكلمة : **«يجب».**

واجتمع مجلس النواب (الأعيان والمبعوثان) برئاسة رئيس المجلس (سعيد باشا) الذي قرأ على المجتمعين فتوى شيخ الإسلام ـ في جلسة سرية ـ ثم سألهم: «هل تختارون خلعه أم تكليفه بالتنازل». فأجابوا بصوت واحد : **«الخلع، الخلع»**. وسجل محضر الجلسة كما يلي:

«يوم الثلاثاء، سابع ربيع الآخر، سنة ١٣٢٧ هـ و٢٧ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩٠٩ م. الساعة السادسة ونصف عربي (الواحدة بعد الظهر زوالي).

قرئت الفتوى الشرعية الموقع عليها بتوقيع شيخ الإسلام محمد ضياء الدين أفندي، في المجلس العمومي المؤلف من المبعوثين والأعيان، ورجح بالاتفاق وجه الخلع الذي هو أحد الوجهين المخير بينهما. فأسقط السلطان عبد الحميد خان من الخلافة الإسلامية، والسلطنة العثمانية. وأصعد ولي العهد محمد رشاد أفندي باسم السلطان محمد خان الخامس★ الى مقام الخلافة والسلطنة».

بدأ السلطان محمد رشاد عهده بكلمة توجيهية لمجلس الوزراء قال فيها: «إننا جميعاً خدام الشعب» وبرهن مع تتابع الأحداث إخلاصه لهذا القول، وتمسكه به. فكان لأبناء الأمة جميعاً أباً رحيماً وقائداً حكيماً. واعتمد على (حزب الاتحاد والترقي) الذي بات يشكل الأكثرية ويمثلها. وكانت البلاد في حالة تمزق رهيبة على جبهتها الداخلية،

(★) محمد رشاد خان الخامس ـ هو الخليفة الخامس والثلاثين في عائلة الخلافة العثمانية ولد سنة ١٢٦٠ هـ = ١٨٤٤ م. وبويع بالخلافة سنة ١٣٢٧ هـ = ١٩٠٩ م وتوفي سنة ١٣٣٦ هـ = ١٩١٧ م. واشتهر بتقواه وعدله حتى شبه بعمر بن عبد العزيز. وخلفه السلطان محمد وحيد الدين بن عبد المجيد باسم محمد السادس. والذي كان آخر الخلفاء العثمانيين عملياً، حيث اعتزل الخلافة سنة ١٩٢٢ م، وخلفه عبد المجيد الثاني بن عبد العزيز الذي أبعد عن تركيا بعد أن عمل مصطفى كمال على إلغاء الخلافة سنة ١٣٤٢ هـ = ١٩٢٣ م.

وفي حالة حرب متفجرة على امتداد جبهتها الخارجية الواسعة، بالاضافة الى مشكلات مستعصية كان من أهمها وأخطرها اضطراب الأمن - وعدم دفع رواتب الموظفين، وتراكم الديون الخارجية. فبدأ الحكم الاتحادي بفرض النظام والأمن، وتحقيق سيادة القانون، وتحقيق المساواة بين المواطنين، وجمع الأسلحة من المتمردين وعصابات السطو، والقضاء على حركات التمرد. ثم انصرف لعلاج المسألة المالية فعمل على إعادة جمع الضرائب التي أهملت جبايتها طوال سنوات مضت، فأمكن تحصيل ٢٦ مليوناً ونصف (سنة ١٩١٠ م) وارتفع هذا الرقم الى ثلاثين مليوناً في السنة التالية. وكانت موارد الجمارك سنة ١٩١٠ م في حدود ثلاثة ملايين ونصفاً، فارتفعت الى خمسة ملايين في السنة التالية. كما كانت موارد العشور في سنة ١٩١٠ م ستة ملايين فأصبحت في السنة التالية سبعة ملايين ونصفاً. ومنحت الدولة مساعدات ضخمة لسكان الجزيرة والموصل والأناضول لاحياء أراضيهم، وتعميم الزراعة وتطويرها. وبدأ المهاجرون الذين غادروا ديارهم بسبب الفاقة واضطراب الأمن بالعودة الى أوطانهم لإعمارها. فيما تركز الجهد بصورة خاصة لإعادة بناء القوات المسلحة وتجهيزها وتنظيمها وتسليحها. فأمكن خلال فترة قصيرة للدولة أن تستعيد بعض هيبتها المنهارة، وأن تمتلك بعض قوتها. ولكن الدول الغربية - الصليبية - لم تترك للدولة العثمانية فرصة لالتقاط أنفاسها. فقد دهمتها الأحداث المتتابعة، على جبهتها الخارجية، لتستنزف منها كل جهد مبذول.

كانت الدول الغربية قد قطعت شوطاً بعيداً في السيطرة الاستعمارية على العالم، وفي احتلال أجزاء مختلفة من أقطار العالم الإسلامي، والعالم العربي - الإسلامي منه بصورة خاصة، في إطار الحرب الصليبية الشاملة التي استبدلت اسمها (بالحروب الاستعمارية) ولم تستبدل لا هدفها ولا وسائلها وطرائقها، ولما كانت ايطاليا قد أخذت دورها في الظهور على المسرح الأوروبي في وقت متأخر، فقد ساءها أن لا يكون لها دورها في هذه الحرب الصليبية، ولما كانت امكاناتها متواضعة وقدراتها محدودة بالمقارنة مع امكانات وقدرات الدول العظمى بريطانيا وفرنسا وروسيا فقد حددت لها هدفاً متواضعاً أيضاً وقريباً منها وهو: **استعمار طرابلس وبرقة (ليبيا)**.

وهكذا، وجدت حتى ايطاليا مجالاً لمحاربة الإسلام وأهله، والعدوان على دولة

ـ اقليم ـ كان من أقاليم الدولة العثمانية، فقامت بإعلان الحرب على الدولة العثمانية في ٢٩ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٩١١ م. وأتبعت ذلك بانزال قواتها على سواحل طرابلس في ٥ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ. وتصدت الحاميات العثمانية القليلة ومعها قوات من المواطنين العرب والبربر ـ بقيادة السنوسيين ـ لقوات الحملة الصليبية الايطالية، ودارت رحى معارك ضارية أحرز فيها أنور باشا ومصطفى كمال انتصاراتهما الأولى في حياتهما العسكرية.

وقاتل المسلمون بضراوة وعناد رغم ما كان عليه الايطاليون من التفوق بالقوى والوسائط. حتى أن قواتهم لم تتمكن من احتلال إلا بعض النقاط الساحلية. وكادت الحملة تنتهي بالفشل، فسارت الدول الغربية لحماية (الهيبة الاستعمارية) ودعمت ايطاليا عسكرياً وسياسياً، مما أرغم الدولة العثمانية على قبول معاهدة أوشي سنة ١٩١٢ م. والتي تخلت بموجبها الدولة العثمانية على طرابلس وبنغازي لايطاليا، واحتفظ الخليفة لنفسه بحق تعيين الموظفين الدينيين. واضطر أبناء طرابلس وبنغازي لمتابعة الجهاد ضد القوى الصليبية الايطالية طوال عشرين عاماً، مارس فيها السنوسيون ثم عمر المختار دوراً رائعاً حفظه لهم التاريخ فيما حفظه للايطاليين من أساليب القهر الوحشي والإبادة الجماعية، وانتهاك كل المحرمات والمقدسات مما أعاد الى الذاكرة ذلك الحقد الدفين الذي فجرته الحروب الصليبية القديمة.

بينما كانت الدولة العثمانية غارقة في خضم هذه الحرب، **أعلنت دول البلقان الحرب على الدولة العثمانية** في تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٩١٢ م ـ ولم تكن معاهدة الصلح مع ايطاليا قد عقدت بعد ـ ومع أن هذه الدول كانت على خلاف فيما بينها حول قضايا كثيرة، فقد توحدت جهودها للعمل المشترك ضد المسلمين في البلقان وضد الدولة العثمانية التي تحميهم وتمثلهم. وكان من الصعب على القوات العثمانية مجابهة صدمة قوى البلقان المتحالفة، فألقى البلغاريون الحصار على أدرنه، بينما احتل اليونانيون مدينة سالونيك. وعقدت الحكومة العثمانية الجديدة ـ الاتحاديون ـ هدنة مع الأعداء وأظهرت استعدادها للتخلي عن (أدرنة). ولكن ضباط الجيش وعلى رأسهم أنور باشا رفضوا قبول هذه الهدنة (المهينة للشرف) وأكرهوا الوزارة على

الاستقالة في ١٣ ـ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٩١٣ م. فألفها (محمود شوكت) وكانت (أدرنه) قد سقطت أثناء ذلك في قبضة البلغار، مما أرغم القوات العثمانية على أن تقصر دفاعها على خط (جتالجه) فحسب، حتى إذا ما عقد مؤتمر الصلح في شهر آيار ـ مايو ـ في لندن، اضطر العثمانيون للتخلي عن جميع المناطق الواقعة غربي خط إينوس ـ على بحر إيجه ـ وميديا ـ على البحر الأسود. غير أن اقتتال البلغاريون والصرب واليونان حول اقتسام الغنائم، أفسح المجال أمام (أنور باشا) لخوض الحرب من جديد، حيث أمكن له استنقاذ (أدرنه) التي اضطر البلغار للتخلي عنها آخر الأمر ـ وفقاً لما قضت به معاهدتـا (إسلام بول) في أيلول ـ سبتمبر ـ ١٩١٣ م و(أثينا) سنة ١٩١٤ م.

لم تكن هذه الأحداث على قسوتها وعلى كبرها، إلا مقدمات لما هو أدهى وأمر. فقد كانت الدول الأوروبية في تلك الفترة تتسلح (حتى الأسنان) لمجابهة احتمالات الحرب، وتنظم التحالفات فيما بينها. وهي التحالفات التي كان الدافع الأساسي لها هو التوسع والسيطرة. وقد بدأت هذه التحالفات بالظهور سنة ١٨٧٩ م عندما نجحت بروسيا بعقد معاهدة دفاعية مع النمسا، عرفت باسم (التحالف المزدوج) وانضمت ايطاليا إلى هذه المعاهدة بعد عامين، لأنها تضايقت من احتلال فرنسا لتونس. وأصبحت المعاهدة المزدوجة (التحالف الثلاثي). ووجدت فرنسا ـ عدوة بروسيا ـ نفسها معزولة، فسارعت الى عقد معاهدة دفاعية مع روسيا (سنة ١٨٩٣ ـ ١٨٩٥ م) عرفت باسم (الاتفاق المزدوج)★. وهكذا نشأ حلفان متعارضان، عملت انكلترا بعدئذ على تقديم دعمها لأحدهما (الاتفاق المزدوج) عندما قام ملك انكلترا (ادوارد السابع (١٩٠١ ـ ١٩١٠م) بزيارة لباريس سنة ١٩٠٣ م، ثم تبعتها مفاوضات أدّت إلى عقد اتفاق فرنسي ـ انكليزي سنة ١٩٠٤ م، والى ابرام معاهدة صداقة تحولت الى حلف عسكري سري.

وقد عملت الحكومتان الفرنسية والانكليزية بموجب هذا الاتفاق على تسوية

(★) الاتفاق المزدوج: (DOUBLE ENTENTE).

خلافاتها الاستعمارية، فحصلت (بريطانيا العظمى) على حرية العمل الكاملة في مصر، مقابل حصول فرنسا على حرية العمل كاملة في المغرب.

ووقعت فرنسا في تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٩٠٤ م، اتفاقاً مع اسبانيا لتقسيم المغرب بينهما. وأرسلت نسخة من الاتفاق الى وزارة الخارجية البريطانية. وكان امبراطور بروسيا (غليوم الثاني) يجهل أمر هذه الاتفاقات، غير أن الشبهات ساورته في أن يتحول المغرب إلى تونس جديدة، فسافر في زيارة رسمية لطنجه في آذار ـ مارس ـ سنة ١٩٠٥ م. فأثارت زيارته حملة صحفية ضارية في فرنسا وانكلترا، الى درجة اضطرت الرئيس الأمريكي (تيودور روزفلت) الى دخول الساحة الدولية، واقتراح عقد مؤتمر لحل المشاكل سلمياً، ومنع أحد الأطراف من إعلان الحرب. وانعقد هذا المؤتمر على أرض الجزيرة ـ في الأندلس ـ في كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٩٠٦ م. وتم فيه تأكيد التعهدات الدولية بالمحافظة على استقلال المغرب.

٥ ـ الحرب العالمية الأولى .

عادت أحداث المغرب للتفجر، فقد اجتاحت القوات الفرنسية المغرب، واحتلت (فاس) في ٢٢ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٩١١ م. وأظهرت بذلك تصميمها على استعمار المغرب. فصرح امبراطور المانيا (غليوم الثاني) بأن هذا العمل هو خرق لمعاهدة الجزيرة، وقد كان كذلك فعلاً، وأرسل زورقاً مسلحاً (البانتر ـ الفهد) الى أغادير في الأول من تموز ـ يوليو ـ لحماية المصالح التجارية والرعايا الألمان في المغرب. فأكد بذلك جهله للاتفاقات والمعاهدات السرية بين الحلفاء: الانكليز والفرنسيين والروس. وظهر احتمال نشوب الحرب بين الحلفين. غير أنه أمكن الوصول الى اتفاق في تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ. حصلت فيه فرنسا على حرية العمل في المغرب، مقابل حصول المانيا على جزء من الكونغو الفرنسي. وأفادت ايطاليا من هذا الاتفاق فاحتلت رودس وبعض جزر الدوديكانيز، وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية وأرسلت قواتها الى ليبيا بحجة حماية تجارتها ورعاياها، وذلك خوفاً من احتلال فرنسا الذي قد يتم أيضاً تحت هذه الحجة بصورة طبيعية.

كانت انكلترا قد توصلت الى اتفاق مع روسيا (سنة ١٩٠٧ م) تمكنت روسيا بواسطته من إزالة مخاوفها على الشرق الأقصى، وسمح لها بتوجيه كل جهدها إلى أوروبا. ووجدت أن الظروف أصبحت أكثر ملاءمة لتحقيق مطامعها التوسعية في جنوب شرق أوروبا، بالمقارنة مع الظروف التي كانت سائدة عشية حربها السابقة مع الدولة العثمانية سنة ١٨٧٧ م. وحددت لنفسها تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ القضاء على ما بقي للدولة العثمانية في أوروبا.

٢ ـ الاستيلاء على إسلام بول (القسطنطينية) وإعادتها مدينة مسيحية.

٣ ـ أضعاف النمسا معنوياً بتخريب رصيدها في البلقان ـ الأمر الذي يضعف ألمانيا في الوقت ذاته.

وكانت الأدوات التي تنوي استخدامها هي الدول البلقانية، وبخاصة صربيا وبلغاريا. وكانت صربيا قد حصلت على استقلالها سنة ١٨٧٨ م ـ كما سبق ذكره ـ بينما بقيت بلغاريا تابعة للدولة العثمانية ـ اسمياً ـ. فعملت روسيا على تحريضها، مما دفع الأمير فرديناند الى إعلان استقلال مملكته ـ بلغاريا ـ في ٥ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٩٠٨ م. وحصل لقب الملك. فردت النمسا على ذلك بضم اقليمي (البوسنة والهرسك) إليها. واقتنصت روسيا الفرصة المتاحة لها بتوحيد الدول البلقانية فوراً. ونشرت بين صفوفهم الخوف من امتصاص النمسا لهم تدريجياً. وكانت النتيجة هي تشكيل (عصبة البلقان). وبما أن تركيا كانت في حالة حرب مع ايطاليا فقد عمل اقليم الجبل الأسود (مونتينغرو) على إعلان الحرب على الدولة العثمانية، وانضمت إليها بلغاريا وصربيا واليونان. ووقعت الحرب التي انتهت في سنة ١٩١٣ م.

أخذت روسيا في دفع الأحداث نحو التسارع، وكان كل ما تخشاه هو الاستجابة لمحاولات ألمانيا التي كانت تريد ابعاد انكلترا عن روسيا. وهذا ما تضمنته رسالة سفير روسيا في لندن ـ بنكند روف ـ الى وزير خارجيته سازانوف، والتي جاء فيها:

«من المحال أن يستمر التفاهم الانكليزي ـ الروسي إذا ما تفاهمت انكلترا وألمانيا». فكان من مصلحة روسيا دفع الأحداث نحو التسارع باستخدام ورقة إنشاء دولة (صربيا الكبيرة) وهو ما كان يعارضه ولي عهد النمسا (الأرشيدوق فرانسوا فرديناند) لأنه كان يعرف بأن ما تريده روسيا من ذلك هو حمل اليوغوسلافيين على التوجه نحو سان بترسبورغ، وإدارة ظهرهم لفيينا، مهما كان الثمن. وفي تلك الفترة، قام الارهابيون الصربيون باغتيال الأرشيدوق فرانسوا فرديناند وزوجته في مدينة سيراجيفو في ٢٨ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٩١٤ م. وكان على صربيا مواجهة غضب النمسا، وما قد ينجم عن هذا الغضب. ولكن الحكومة الصربية كانت واثقة في هذه المرة من حتمية دعم روسيا لها.

وهذا ما كتبه القائم بأعمال صربيا في ألمانيا ـ بوغيفيتش ـ: «لقد تلقت صربيا تأكيداً من روسيا بأنها لن تتخلى عنها في هذه المرة. وإن ما هو أكثر أهمية من كل هذا هو أن صربيا قد تلقت تأكيداً بأن الحرب ضد ألمانيا والنمسا قد تقررت. وأن اغتيال ولي عهد عرش النمسا يتيح حجة ملائمة للحرب، لأن انكلترا وفرنسا كانتا قد قبلتا أن تقودهما روسيا في النزاع فقط، وهو بذاته ومن ذاته، لم يكن سوى نزاعاً محلياً بين النمسا وصربيا». ولكن النزاع لم يكن ـ بوجود الأحلاف والمعاهدات السرية ـ حصراً على النمسا وصربيا، إذ سرعان ما تفجرت الحرب العالمية الأولى.

قد يكون من السهل بعد ذلك معرفة السبب الذي حمل الدولة العثمانية على الوقوف إلى جانب ألمانيا، والتحالف معها، فقد أقامت رروسيا دولتها العظمى على حساب ما اقتطعته من بلاد الدولة العثمانية الإسلامية من شرق الأورال وحوض الدون وحتى أقصى الشرق الآسيوي. كما أن عداء فرنسا وانكلترا عبر العصور قد انتهى مؤخراً باحتلال أقطار المغرب العربي ـ الإسلامي بكامله، ما بين شرق مصر وأقصى المغرب. ليس ذلك فحسب، بل إن هذه الدول الثلاث بقيت متمسكة بهدفها وهو القضاء على ما بقي من وجود الدولة العثمانية الإسلامية. ومقابل ذلك، كانت علاقة ألمانيا بالدولة العثمانية في حالة تطور مستمر خلال نصف قرن تقريباً. وهي التي قدمت للدولة العثمانية مساعدات تقنية وعسكرية واقتصادية. وبالرغم من ذلك فقد تريثت الدولة العثمانية ولم تعلن الحرب الى جانب ألمانيا إلا في ٩ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٩١٤ م. أي بعد شهرين ونصف الشهر من بدء الأعمال القتالية تقريباً.

انطلقت القوات العثمانية للهجوم على جبهة القفقاس، بما عرف عنها من البأس والشدة والكفاءة القتالية العالية، وأمكن لها تحقيق انتصارات مثيرة أذهلت القيادة الروسية. فأسرع الغراندوق نيقولا للاستنجاد بحلفائه، ووجه طلباً الى البعثة العسكرية البريطانية: «بأن تقوم قوات الحلفاء بتخفيف الضغط عن كاهل القوات الروسية في جبهة القفقاس ـ القوقاز ـ وذلك بتنظيم تظاهرة بحرية أو عسكرية ضد تركيا».

وتلقى القائد العام البريطاني ـ كتشز ـ هذا الطلب يوم ٢ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩١٥ م وبالرغم من أنه لم يكن طلباً متوقعاً، فقد أعطيت له الأفضلية. وهكذا بدأت حملة الدردنيل بعملية قصف محلي يوم ١٣ كانون الثاني ـ يناير ـ. ثم تحولت فوراً إلى عملية بحرية خاصة هدفها اقتحام المضائق. وتطورت في النهاية لتصبح عملية مشتركة واسعة النطاق، شملت أسطولاً بحرياً وجيشاً برياً من ٧٥ ألف جندي. وتم تنفيذ هجوم بحري في ١٨ ـ آذار ـ مارس ـ ولكن القوات العثمانية تمكنت من إحباطه، وخسر البريطانيون ثلاثة سفن حربية. ولم يبدأ الجيش بالانزال على اليابسة ـ في رأس هيليس ـ إلا يوم ٢٥ نيسان ـ ابريل ـ. ومع أن القوات العثمانية التي جابهت الغزو كانت قوات ضعيفة في عددها وفي تسلحها، غير أنها أفادت من قوة مواقعها، فحرمت قوات الغزو من تحقيق نصر حاسم، حتى أن قائد الفيلق الاسترالي ـ والنيوزيلاندي ـ السير ويليام بيرد ـ وود ـ اقترح سحب القوات وإعادتها الى السفن. لكن القائد العام للقوات ـ السير يان هاميلتون ـ صمم على متابعة تنفيذ العملية، ورد على الاقتراح بسحب القوات، فقال: «لقد حققتم المهمة الصعبة، وليس عليكم الآن إلا أن تحفروا، فاحفروا واحفروا إلى أن تصبحوا بأمان». ولم يبق على قوات الغزو إلا أن تخوض حرب استنزاف كانت هي الخاسرة فيها. إذ عندما جرى سحبها وقد فشلت في مهمتها، يوم ٩ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٩١٦ م، كان عدد الذين اشتركوا فيها قد بلغ (٤١٠) آلاف جندي انكليزي وفرنسي، وقع من بينهم (٢٥٠) ألفاً بين قتيل وجريح ومفقود وأسير. **وقد حملت هذه الغزوة ـ أو الحملة اسم (غاليبولي). وتركت في جسم قوات الحلفاء جراحات لا تنسى.**

لم تكن (حملة غاليبولي) كافيـة على ما يظهر لاقناع الانكليز والفرنسيين بضرورة التوقف عن اجراء تجارب إضافية . فقررت الحكومة الفرنسية إرسال فيلق غزو لمعاونة صربيا ضد بلغاريا التي وقفت في الحرب إلى جانب تركيا، وذلك في خريف سنة ١٩١٥ م. وقيل في سبب ذلك أن الحكومة الفرنسية قد اتخذت هذا القرار لابعاد الجنرال ساراي عن فرنسا، للتخلص من نفوذه الكبير على اليسار الفرنسي الذي كان يهدد بإسقاط الحكومة في تلك الفترة. ومهما كان من أمر فقد تم تنظيم حملة اشتركت

فيها الحكومة البريطانية، حيث بدأت القوات الانكليزية بالنزول على أرض سالونيك يوم ٣ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٩١٥ م. **(وحملت هذه الحملة اسم الحملة المقدونية)** والتي وصفها الألمان بقولهم: «**تشكيل أكبر معسكر اعتقال لقوات الحلفاء**» وقولهم أيضاً: «**جيش معاد أسر نفسه بنفسه**».

وهكذا جمد الحلفاء على جبهة سالونيك، وطوال ثلاثة أعوام أكثر من ٦٠٠ ألف جندي منهم أكثر من ٢٠٠ ألف انكليزي، بالإضافة الى الفرنسيين والايطاليين والروس والصربيين. وخسر الحلفاء ٤٨١,٢٦٢ مريضاً دخلوا المستشفيات و ٢٦,٧٥٠ قتيلاً في الحرب. بينما لم يشترك في هذا القتال أكثر من نصف الجيش البلغاري مع عدد محدود من الجنود والقادة الألمان.

كانت بريطانيا (العظمى) قد عملت على ارسال لواء من الهند الى الخليج العربي، وذلك بمجرد إعلان تركيا الحرب الى جانب الدول المركزية (ألمانيا والنمسا) بهدف حماية مصافي شركة الزيوت في جزيرة عبدان. ولم يلبث هذا اللواء المنعزل في عبدان أن أصبح جيشاً هدفه احتلال بغداد، للتعويض عن الأخفاق الذي تعرضت له حملة غاليبولي، وافلاس عملية سالونيك.

ولكن حظ قوات الحلفاء هنا لم يكن بأفضل من حظهم على الجبهات الأخرى. فقد تمكنت القوات العثمانية من تطويق الجنرال طاوزند وجيشه في كوت العماره، وذلك في ٧ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩١٥ م. وبعد خمسة أشهر تقريباً من الحصار، استسلم الجيش البريطاني (يوم ٢٩ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩١٦ م). وكان عدد الذين أسرهم الجيش العثماني هو (١٠,٠٦١) جندياً انكليزياً وهندياً و(٣٢٤٨) نصيراً لهم. ودفعت بريطانيا ثمن هذه العملية الفاشلة (٤٠) ألف قتيل. ولكن بريطانيا صممت على متابعة العمل في بلاد ما بين النهرين، رغم التكاليف الباهظة التي تطلبتها الحملة، ففي أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٩١٧ م كان عدد المطعمين من القوة قد بلغ (٣٤٠) ألفاً. وتجاوز هذا العدد في العام ١٩١٨ م، ومع نهاية الحرب تقريباً (٤١٤) ألفاً ـ كان من بينهم ٢١٧ ألف مقاتل. وبلغت الخسائر (٩٣,٥٠٠) مقاتلاً. ولقد كان ذلك ثمناً باهظاً دفعه ـ الانكليز ـ خاصة وأنهم لم ينجحوا في بلوغ هدفهم لولا تلك

العمليات التي انطلقت من مصر - بقيادة الجنرال اللنبي - وواكبت تحرك قوات الثورة العربية. فقد عمل الانكليز منذ بدء الحرب على بسط حمايتهم - سيطرتهم - على مصر، وقاموا بالقضاء على الثورة السنوسية التي اندلعت على حدود مصر الغربية، والتي نظمها جعفر باشا العسكري، وذلك في مطلع سنة ١٩١٧ م، ثم انصرفوا لدفع الخطر العثماني عن الضفة الغربية لقنال السويس ثم طوروا أعمالهم القتالية ضد الجيش العثماني الرابع الذي كان بقيادة (جمال باشا) فانطلق الهجوم من مصر - عبر سيناء - واستطاعت القوات الانكليزية - المدعمة بقوات عربية - من مصر وسواها الاستيلاء على المفضبة ورفح ثم غزة (في ٢٠ نيسان - ابريل سنة ١٩١٧ م) وبعدها بئر السبع (٣١ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٩١٧ م). ولم تلبث القوات البريطانية أن استولت على القدس - في ٩ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٩١٧ م. فيما كانت القوات العربية - بقيادة الشريف فيصل - تتقدم شرقاً، حيث بدأ السباق لدخول دمشـــق والذي تم في ٣٠ - أيلـــول - سبتمبر - ١٩١٨ م واستسلم الجيش العثماني السادس في العراق بعد شهر من ذلك. وفي يوم ٣١ تشرين الأول - اكتوبر - ١٩١٨ م، وقعت تركيا على اتفاقية الهدنة مع الحلفاء.

لقد خاضت القوات العثمانية أعمالها القتالية على كافة الجبهات، بما عرف عنها من الايمان والصلابة، واستطاعت الصمود ببطولة رائعة ضد قوات الأعداء (الكفار) المتفوقة مما حمل قيادات الحلفاء على الاعتراف مجدداً بكفاءة الجندي العثماني المسلم. ولقد تضمن التاريخ الرسمي للجيش الاسترالي - فيما تضمنه - النص التالي:

« ... قد تكون هذه الحملات - الأوروبية - كبيرة التأثير، وخطيرة على الروح المعنوية والقدرة القتالية لأي جيش يجابه مثل هذه الحملات، حتى لو كان جيشاً أوروبياً -. ولكن المقاتل العثماني يتفوق على كل جندي في العالم، حتى لو كان سيء التغذية وضعيف التسلح، إنه خصم خطر جداً. وباستطاعته احتمال الشدائد سنة بعد سنة، ومجابهة قوات أكثر مدينة تحارب في ظروف أفضل. ولن ينتقص من قدرته القتالية شيء مهما كان محبطاً للعزيمة. وهو في الوقت ذاته لن يتأخر عن الهجوم إذا ما توافرت له الفرصة».

لقد حفظ أدب الحرب العثماني ـ مذكرات القادة ويوميات الحرب ـ قصصاً لا نهاية لها عن تلك البطولات المثيرة للذهول والتي أبداها الجندي المسلم ـ العثماني ـ على كافة جبهات القتال، وعلى جبهة القفقاس بصورة خاصة، حيث تدني الحرارة كان يؤدي إلى بتر الأطراف، وبالرغم من ذلك، خاض المجاهدون حربهم وهم أولي بـأس شديد، وقد صـدر الافتـاء بـالسماح لهم بشرب نـوع مـن المشروبـات المحـرمـة ـ الكحولية ـ التي تمنح الجسم بعض الدفء لفترة من الوقت، ولكن المجاهدين رفضوا قبول ذلك الافتاء الذي يحل ما حرّم الله: إذ كيف يقابلون وجه ربهم وقد ارتكبوا المعصية؟ وهل تقيهم المعصية من الموت؟ أما قضية التفوق بالقوى والوسائط، فقد كانت بالنسبة للمجاهد العثماني كمثل ما كانت بالنسبة للمجاهد من السلف الصالح. فكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله. وهو ما يظهره جدول المقارنة المرفق لميزان القوى في سنتي ١٩١٧ و ١٩١٨ م.

جبهة القتال	العثمانيين	الحلفاء	العثمانيين	الحلفاء	ملاحظـــة
القفقاس أو القوقاز	٦٤	١٣٢	٥٦	١٦٠	الأرقام بالآلاف
فلسطين	٣٦	٩٦	٣٦	١٠٠	فرقم ٦٤ يعني
العراق	٣٥	٨٥	٢٢	١٠٠	٦٤ ألفاً

آب ـ أغسطس ـ ١٩١٧ آب ـ أغسطس ـ ١٩١٨.

كانت الدولة العثمانية قد تقلصت قبل الحرب العالمية الأولى، بحيث لم يبق تحت حكمها سوى البلاد العربية، من بين سائر الشعوب، ولكن سياسة الاتحاديين عملت على ايجاد هوة فاصلة بين العرب والأتراك، وبين الأتراك وسائر الشعوب الإسلامية ـ مثل الأكراد ـ وجاءت الحرب العالمية الأولى، لتجهز على ما بقي للدولة العثمانية، وكان خروج مكة المكرمة والمدينة المنورة من قبضة العثمانيين ـ بسبب الثورة العربية ـ ثم استيلاء الانكليز على القدس وخروجها من قبضة العثمانيين، بمثابة وضع حد فاصل لزوال وحدة الدولة الإسلامية ـ العثمانية. وعلى الرغم من ذلك، فقد حرص العرب وسواهم على ابقاء هذا الارتباط المعنوي بالخلافة العثمانية، على أمل توافر ظروف

أفضل لإعادة تمتين الروابط التي دمرتها الدول الغـربيـة ـ الصليبيـة ـ عـن طـريـق الاتحاديين ولكن الأحداث تتابعت إلى حيث أريد لها أن تسير حتى تنتهي الى نهايتها الحتمية. وقد دفع أولئك الاتحاديون الذين خدعوا بشعارات الغرب ثمن خديعتهم غالياً. ودفعت معهم الشعوب الإسلامية ثمن هذه الخديعة أيضاً.

٦ ـ مصطفى كمال ونهاية الاتحاديين.

عندما انتهت الحرب بمثل تلك النتيجة المأساة، لم يعد باستطاعة وزارة (حزب الاتحاد والترقي) برئاسة (طلعت باشا) أن تستمر في عملها. فتألفت وزارة جديدة برئاسة (أحمد عزة باشا الأرناؤوط). وأرسلت هذه الوزارة وفداً وزارياً إلى مدينة (مودروس) في جزيرة (ليمنوس) الواقعة في بحر إيجه بين البرين التركي واليوناني لمفاوضة الانكليز على شروط الهدنة. وهي لم تكن مفاوضة بل كانت إقراراً بشروط الاستسلام التي فرضها الانكليز. ووجد زعماء (حزب الاتحاد والترقي) أنهم فقدوا سبب وجودهم، فلا هم حققوا للبلاد شيئاً من الاصلاح الذي طمحوا الى تحقيقه عندما أقاموا تنظيمهم، ولا هم قادرون على الاستمرار، وقد اعتبرهم الحلفاء أنهم المسؤولين ـ وخاصة طلعت وأنور وجمال ـ عن قيادة الدولة العثمانية في الحرب الى جانب (المانيا والنمسا). فعقدوا اجتماعاً لهم لمناقشة الموقف، وقرروا الاختفاء عن المسرح ومغادرة البلاد، باعتبار أنهم إن نجوا من قبضة قيادة الحلفاء، فانهم لن يسلموا من غضبة الجماهير المتصاعدة والتي اعتبرتهم سبب ما نزل بالبلاد من الانهيار والتمزق. ووافق على هذا القرار ثمانية منهم ـ هم:

رئيس الوزراء طلعت باشا، ووزير الحربية أنور باشا، ووزير البحرية وقائد الحملة العثمانية على الجبهة المصرية وحاكم بلاد الشام ـ ما بين طوروس وقناة السويس ـ بالإضافة إلى والي بيروت عزمي بك، ومدير شرطة إسلام بول بدري بك، والدكتور ناظم بك والدكتور بهاء الدين بك وهما من كبار رجال الحزب، ومدحت باشا أمين سر حزب الاتحاد والترقي.

غير أن هذا الأخير وافق على مغادرة البلاد، عن غير قناعة ولا رغبة، وإنما وفاء لرغبة صديقه (طلعت باشا) الذي عرف ذلك فقال لمدحت باشا: «إذا كنت لا ترغب بمغادرة البلاد، فابق حيث أنت، وأنا راض عنك». فبقي، وركب السبعة

الباقون سفينة حربية ألمانية، حملتهم الى جزيرة القرم - في أوائل شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سنة ١٩١٨ م. والتي كانت آنذاك تحت سيطرة القوات الألمانية وحمايتها، واستقبلتهم السلطة الألمانية في القرم بالترحاب. ووضعت تحت تصرفهم قطاراً حملهم إلى برلين التي اختاروها للإقامة فيها. وكان من طبيعة الأمور أن يستمر رفاق الحزب في حوارهم وجدلهم - فيما بينهم - منذ أن غادروا إسلام بول، وذلك للبحث فيما يمكن لهم عمله لخدمة بلدهم، فكان من رأي (طلعت باشا) أن حياتهم السياسية قد انتهت. وأن المنطق يقضي عليهم اعتزال العمل السياسي، والعيش في الظل، بعد أن تم بذل كل ما يمكن بذله. وأن الخطأ قد لازم أعمالهم التي ما أرادوا بها إلا الخير والاصلاح. وكان رفاقه - وخاصة المدنيين - يشاركونه رأيه. فيما كان القادة العسكريون - **وخاصة أنور باشا** - يرون أنهم لازال لديهم من القدرة ومن الايمان والحماسة، ما يساعدهم على متابعة العمل، للإفادة من العداء القائم بين روسيا والدول الغربية، واستثماره، لمتابعة القتال، حتى تستطيع الدولة العثمانية أن تحتفظ بأكبر جزء ممكن من البلاد، وأن تعقد صلحاً مشرفاً مع الأعداء. ولما لم يجد - **أنور باشا** - لدى رفاقه استعداداً لمشاركته رأيه والعمل معه، غادر خلسة القطار الذي كان يطوي الأرض نحو برلين. وذهب إلى القفقاس، حيث كان أخوه نوري بك يقاتل الروس - البولشفيك - **وكان يأمل إثارة مسلمي داغستان وأذربيجان لإقامة إمارة إسلامية في تلك الربوع**، وبعد أن درس الوضع هناك، ذهب إلى موسكو. فاستقبله الروس استقبالاً حسناً، وأنزلوه قصراً فخماً، واتفقوا معه على محاربة الانكليز وحلفائهم، ثم لحق به كل من أحمد جمال باشا وبدري بك، ولكنهما عادا إلى برلين. **وجاء هو إلى برلين ليقنع رفاقه بالتعاون مع الروس، ولكنهم رفضوا ونصحوه بتجنب التعاون مع الشيوعيين الذين يعملون على خداعه والغدر به**، ولكنه لم يستمع لنصائحهم وتحذيراتهم. ولم يلبث - أنور باشا - أن أدرك بعد أن اختلط بالروس، وناقشهم طويلاً، أنهم يخادعونه، وأن الهوة الفاصلة بينه وبينهم عميقة جداً وبعيدة جداً، فهو يريد إعادة بناء الدولة العثمانية على أساس الإسلام. بينما كانوا يريدون هم احتجازه في روسيا حتى لا يعيق مصطفى كمال الذي كان على اتفاق

معهم، واشترط عليهم عدم امداد أنور باشا بالسلاح، إلا إذا عمل مع مصطفى كمال، وإلا إذا ابتعد عن نهج الإسلام، وكان الروس يعرفون تاريخ حياة هذين الرجلين، وأن مصلحتهم مع مصطفى كمال، وليست مع أنور باشا، لاسيما وأن الانكليز كانوا أيضاً يدعمون مصطفى كمال ويؤيدونه للغاية ذاتها. وعندما استيقن أنور باشا من خداع الروس له، زاد تصمياً على المضي نحو هدفه، حتى ينال إحدى الحسنيين: النصر أو لقاء وجه ربه. فكتب رسالة الى صديقه والي طرابزون سابقاً - جمال عزمي بك - وأوصاه بزوجته، ومضى نحو بخارى حيث استقبله رجال الحزب الأميري فيها، وشرع على الفور بمحاربة دعاة الشيوعية وأنصارها - لاسيما حزب مجددي الشيوعي - واستطاع البطش بهم وتمزيقهم، ثم حارب القوات الروسية وانتصر عليها في معارك حاسمة استقطبت اهتمام وكالات الأنباء العالمية. فلما رأى الروس ذلك، حشدوا جيشاً ضخماً للقضاء على الثورة التي باتت تهدد بالتوسع لتشمل كافة الأقطار الإسلامية التي احتلها الروس في شرق موسكو -.

واغتنم الروس فرصة تفرق جند - أنور باشا - عنه بمناسبة عطلة عيد الأضحى فهاجموه باعداد ضخمة يوم ٤ - آب - أغسطس - سنة ١٩٢٢م، وتمكنوا من قتله في قرية (بالجوال).

كان ملك أفغانستان (أمان الله خان) قد طلب الى أنور باشا مرات أن يستضيفه في بلاده، وأن يعمل لديه لتدريب جيشه وتنظيمه، كما طلب ذلك إلى **(أحمد جمال باشا)**. واعتذر أنور باشا وفضل صرف جهده في الجهاد في سبيل الله، بينما قبل أحمد جمال باشا ذلك. وجاء إلى موسكو حيث احتجزه الروس بلباقة وكياسة، لأنهم لم يكونوا يريدون له العمل في أفغانستان بما يتعارض مع مخططاتهم وأهدافهم فيها. وأدرك جمال باشا ذلك، فقرر التخلص من ذلك، وطلب الى الروس السماح له بالذهاب الى تركيا لاستمالة الناس الى جانبهم، وعرفوا أنه يريد خداعهم، فسمحوا له بالذهاب عن طريق القفقاس. **ولما وصل الى تفليس. هاجمه رجل أرمني وقتله. كما قتل الأرمن (طلعت باشا) في برلين، وقتلوا غيره من رجال حزب الاتحاد**

والترقي باعتبارهم المسؤولين عما نزل بالأرمن من القتل والتشريد خلال أيام الحرب.

كان من أهم نتائج انسحاب الطبقة القيادية من (حزب الاتحاد والترقي) وابتعاده عن قيادة الأحداث، أن ظهر فراغ سارعت الطبقة الثانية من العسكريين والمدنيين لاشغاله وتعبئته. وكانت قيادة الحلفاء قد أعدت عدتها ونظمت علاقاتها - مسبقاً - مع العناصر التي يمكن لها ممارسة دورها وفقاً لما تبتغيه هذه القيادة وتريده، كما أعدت المخططات اللازمة لدفع الأحداث نحو هدفها.

وهكذا فعندما كان الوفد العثماني يحضر مؤتمر باريس، عملت اللجنة العليا للحلفاء والتي ضمت رؤساء وزارات كل من انكلترا وفرنسا وايطاليا واليونان على ابلاغ الوفد العثماني في مساء يوم ١٤ - أيار - مايو - ١٩١٩ م، قرارها القاضي بانزال الجيش اليوناني في أزمير لاحتلالها. وحذرت العثمانيين من ابداء أية مقاومة، واعتبرت أن أي مقاومة لليونانيين هي مقاومة لجميع الحلفاء، وأنها بمثابة نقض للهدنة، وقامت قوات اليونانيين بالانزال في أزمير في اليوم التالي (١٥ - أيار - مابو - ١٩١٩ م).

غير أنه كان من المحال كبح جماح المقاومة، بعد أن اقترف اليونانيون في أزمير أفظع الجرائم، بما لم يسمع بمثله من قبل، فثارت عصابات المجاهدين الأتراك (باش بوزوق) بقيادة الحداد (أفه محمد) وأخيه في الإسلام (يوروك) وشرعت بتوجيه ضربات مؤلمة وقوية لليونانيين، وسرعان ما انضمت قوات نظامية لهذه العصابات، بقيادة ضباط من هيئة أركان الحرب الجيش العثماني، وبذلك تمكن الثوار من استنزاف قدرة أعدائهم في حرب عصابات قاسية، يمارسها رجال أشداء.

كانت الجماعات الوطنية في العاصمة (إسلام بول) تبذل كل جهد مستطاع لانقاذ الوطن، ففي ٢٩ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٩١٨ م، دعا الدكتور أسعد - وهو طبيب عيني - الى عقد مؤتمر وطني في العاصمة ضم ثمانية أحزاب، وعدداً كبيراً من الكتل الصغيرة، وما هي إلا فترة حتى انفض هذا المؤتمر بعد أن عقد عدة جلسات لم

تثمر شيئاً. ولم تحظ بنصيب أكبر من النجاح تلك الجماعة المؤلفة من ثلاثين من الوزراء السابقين، وأصحاب المقامات العليا الذين التفوا حول رئيس المجلس ورئيس الدولة السابق ـ أحمد رضا ـ وقد عرفت هذه الجماعة باسم (الوحدة الوطنية). **وما كان الخلاص ليأتي إلا من الأناضول، بسكانه الأتراك المتجانسين أقوى ما يكون التجانس، وكثرتهم الساحقة من الفلاحين الذين لم تذهب الحرب الضروس المتطاولة بشيء من حيويتهم البالغة.** وفي ٣ ـ أيار ـ مايو ـ انطلق القائد كاظم قره بكير إلى شرق الأناضول، حيث وفق إلى إرجاء تسليم السلاح الى لجنة المراقبة الوطنية. ثم إن الوطنيين في أرض روم، بقيادة النائب السابق رؤوف، قرروا الدعوة الى مؤتمر ينعقد في ٣٠ ـ أيار ـ مايو للدفاع عن البلاد.

أدرك السلطان محمد وحيد الدين بأن الدول الغربية لا تريد احتلال تركيا، ولا تعمل على إزالتها من الوجود. وأن انكلترا وفرنسا تريد الابقاء على الدولة العثمانية حتى لا تفسح المجال أمام روسيا للاستيلاء على الأناضول، وبالتالي على مضيقي البوسفور والدردنيل اللذين كانتا تعتبرانهما بمثابة المفاتيح الرئيسة لمضائق البحار في العالم. وعلى هذا فقد كان الجهد الفرنسي ـ البريطاني مركزاً على تقليص حدود الدولة العثمانية، وتحويلها الى دويلة صغيرة مثلها كمثل بقية دول البلقان وباقي الدول التي كانتا تعملان على تشكيلها وتكوينها في المنطقة، على أنقاض الدولة العثمانية. واستناداً لهذا التحليل، والى هذه المعرفة، وجد السلطان محمد وحيد الدين بأنه لا بد من القتال، واشعال نار الثورة والمقاومة في البلاد، لاسترجاع ما يمكن استرجاعه، وتوسيع حدود الدولة قدر المستطاع. وكان السلطان محمد وحيد الدين قد عرف (**مصطفى كمال**) عندما عينه لمرافقته يوم كان ولياً للعهد، وذهب الى برلين ليقدم سيفاً للامبراطور غليوم الثاني باسم السلطان محمد رشاد. وكان نجم (مصطفى كمال) قد أخذ في الصعود بسبب نجاحه في الدفاع عن (أنافورطه) ونجاحه في حماية انسحاب فرقته الشهيرة (يلدرم ـ أو الشرف العسكري التركي) سواء في معارك فلسطين، أو في ضواحي حلب.

ولهذا فعندما وصل إلى الأناضول في ١٥ ـ أيار ـ مايو ـ استدعاه السلطان محمد

وحيد الدين وعهد اليه (سراً) بقيادة الثورة في الأناضول، حتى يتسنى لرجال الدولة المساومة عند عقد الصلح مع الحلفاء، والحصول على أقصى ما يمكن أخذه من الأعداء. وللتغطية على هذه الثورة والتمويه عليها، أصدر السلطان محمد وحيد الدين أمره بتعيين - مصطفى كمال - مفتشاً عاماً لجيوش الأناضول، ومنحه صلاحيات واسعة وامتيازات كثيرة، وزوده بعشرين ألف ليرة عثمانية ذهباً - وهو مبلغ ضخم بالنسبة إلى ذاك الزمن وإلى ما كانت عليه خزينة الدولة من العجز والافلاس. كما زود بمنشورات سرية، وغادر - مصطفى كمال - العاصمة إسلام بول في ١٧ - أيار - مايو - سنة ١٩١٩ م عن طريق البحر، مصطحباً معه عدداً من العسكريين والمدنيين الذين اختارهم لمساعدته. ووصل مدينة صامسون يوم ١٩ - أيار - مايو -. وشرع على الفور بالعمل، فجمع حوله الجيش والأهلين وبدأ ثورته.

لم يكن (السلطان محمد وحيد الدين) يعرف، يوم اختار مصطفى كمال لهذه المهمة للعمل ضد الانكليز ومخططاتهم، أن الانكليز الذين كان لهم دور ثابت في ترشيحه لهذا العمل قد سبقوه لربط مصطفى كمال بمشاريعهم، وأنهم قد وثقوا صلاتهم به منذ كان في فلسطين. وطلبوا إليه القيام بثورة على السلطنة، ووعدوه بالمساعدة، واصطنعوا له بعض الانتصارات الوهمية لترسيخ مكانته.

وبذلك أمكن لهم الامساك بكافة مراكز القوى المتصارعة: مصطفى كمال من جهة، والحكومة التركية التي كان عليها العمل للتفريق بين السلطان ومصطفى كمال من جهة ثانية، واليونان من جهة ثالثة. فقد وقفت اليونان الى جانب الحلفاء في الحرب، وخرجت من الحرب بدون غنيمة ولا مكسب. ولم يكن الانكليز يرغبون بمنحها أي مغنم أو مكسب لأنهم كانوا يعرفون بأن استيلاء اليونان على شيء من أرض تركيا يعني استيلاء روسيا عليه، على اعتبار أن اليونانيين يدينون بالأرثوذكسية، وكانت روسيا هي حامية الارثوذكسية. فلما أظهرت اليونان رغبتها بالحصول على مغنم، زجّ بها الانكليز في مأزق كانوا يعرفون مسبقاً أنهم لن يخرجوا منه بغير خيبة الأمل والفشل. وكان هذا الفشل سيدعم من مكانة رجلهم الذي اختاروه لتنفيذ مخططهم في الأناضول وهو مصطفى كمال.

ولهذا لم يكن غريباً أن تطلب انكلترا، ومعها دول الحلفاء، إلى الحكومة العثمانية قمع الثورة في الأناضول وتحقيق النظام، ولو أدى ذلك الى استخدام السلاح. وشرع - مصطفى كمال - بالعمل وهو مدرك لدوره تماماً، فقد حصل من السلطان على ما يريد - وهو الدعم والغطاء الشرعي - وحصل من الحلفاء - الانكليز - على ما يريده من حرية العمل السياسي والعسكري. فوجه الدعوة من (أماسية) يوم ٢١ حزيران - يونيو - سنة ١٩١٩ م، لعقد مؤتمر تركي عام يتم عقده في (سيواس). وقبل أن يتمكن هذا المؤتمر من الانعقاد، **افتتح مصطفى كمال مؤتمر أرضروم - ولم يكن قد حضر تحضيراً كافياً - يوم ٢٣ تموز - يوليو - وهو اليوم الذي اعتبر منذ ذلك اليوم (العيد الوطني لتركيا).**

وأصدر هذا المؤتمر قراراً يوم ٧ - آب - أغسطس - بالمحافظة على سلامة الأناضول التركي، ودعوة القوات الوطنية للدفاع عنه. ولما كانت بريطانيا ترغب في إعداد الظروف لتوجيه مصطفى كمال من أجل العمل ضد الدولة العثمانية، فقد أخذت في تحريض ولاة الأقاليم ضده بحجة ما كان يتمتع به من النفوذ والصلاحيات. فما كان من وزير الحربية إلا أن استدعاه الى العاصمة (إسلام بول). ولكن مصطفى كمال رفض الإجابة. وتقدمت قيادة الحلفاء باحتجاج ضد ما يمارسه مصطفى كمال من تحريض. فتكررت دعوة مصطفى كمال للحضور الى العاصمة، وتكرر رفضه لمثل هذه الدعوات، فوجهت قيادة الحلفاء انذاراً الى الحكومة وهددتها بالعودة الى الحرب. فاضطرت الوزارة إلى إقالته من منصبه، وعرضت القرار على السلطان (محمد وحيد الدين) الذي لم يوافق على الإقالة، وأوصى بدعوته الى العاصمة والاستمرار في متابعة هذه الدعوة، **غير أن الوزارة قررت يوم ٨ تموز - يوليو - ١٩١٩ م إقالة مصطفى كمال،** وحاول السلطان الاتصال بمصطفى كمال وإقناعه بالحضور الى العاصمة لتسوية الأزمة، غير أن محاولة السلطان فشلت بدورها، **مما حمل السلطان - في منتصف الليل - على توقيع قرار الإقالة. - مكرهاً -. فرد مصطفى كمال على ذلك بأن أعلن استقالته من الجيش، بعبارة تحمل مضمون التمرد.**

وأصبح مصطفى كمال يتمتع بحرية أكبر للعمل. فتم عقد مؤتمر (سيواس) برئاسته

يوم ٤ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ. وحضره مندوبون عن اقليم (الروم إيلي) أيضاً. وصدق هذا المؤتمر على مقررات مؤتمر أرض روم، بتعديل طفيف. وتابع ـ مصطفى كمال ـ بسط سيطرته على الأناضول، حتى بات الاقليم بكامله في قبضته، لا ينازعه فيه منازع. ولم تجد حكومة ـ فريد باشا ـ التي استصدرت من السلطان، قراراً بإقالة مصطفى كمال، بدأ من تقديم الاستقالة، وقد جابهت عصياناً لا قبل لها باحباطه أو مقاومته، بحيث أن حكمها لم يعد يتجاوز حدود العاصمة (إسلام بول). وقد استقالت هذه الحكومة يوم ٢ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ. وجاء السلطان (محمد وحيد الدين) بحكومتين ـ وزارتين ـ ملائمتين لحركة مصطفى كمال. كانت أولاهما وزارة علي رضا باشا، وزير الحرب السابق، الذي أصرّ مصطفى كمال على تعيينه لإعداد انتخاب البرلمان التركي من جديد. ولكنه دعا البرلمان إلى الانعقاد في العاصمة (إسلام بول) بينما أصر مصطفى كمال على نقله الى الأناضول. وتقدم علي رضا باشا الى قيادة الحلفاء مقترحات إصلاحية تمنح مفوضيها سلطات رقابية واسعة في ٦ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٢٠ م. وعلى الرغم من أن البرلمان قد تردد في الجهر بتأييده لمصطفى كمال. إلا أنه أقر الميثاق الوطني (ميثاق ملي) المشهور في ٢٨ كانون الثاني ـ يناير ـ والذي أكد مقررات أرض روم وسيواس، إذ طالب بالاستقلال والحرية التامتين للأقاليم الآهلة بأغلبية تركية ـ وفي جملتها إسلام بول ومنطقتها الممتدة على بحر مرمرا، على أن يقرر مصير سائر أجزاء الدولة وأقاليمها عن طريق الاستفتاء.

ورد الحلفاء على ذلك باكراه علي رضا باشا على الاستقالة (في ٧ ـ آذار ـ مارس). واحتلوا العاصمة (إسلام بول) في ١٦ من الشهر ذاته. وعملوا على ابعاد الزعماء الوطنيين ـ وفيهم (ضيا كوك ألب) إلى مالطا. وعاد السلطان (محمد وحيد الدين) على إعادة تكليف فريد باشا بتشكيل الوزارة من جديد، في ٥ نيسان ـ ابريل ـ وهي الوزارة التي كانت قد كلفت مصطفى كمال بالتوجه إلى الأناضول ـ فكان أول ما قام به (فريد باشا) هو استصدار فتوى من شيخ الإسلام عبد الله دري زاده ـ باعتبار مصطفى كمال متمرداً على السلطان، وأصدرت الحكومة حكمها بإعدام مصطفى كمال باعتباره متمرداً وخائناً ـ كما قرر المجلس الحربي الاستثنائي ـ

الذي أصدر هذا الحكم، إصدار أحكام مماثلة على عدد من كبار أنصار مصطفى كمال، ومن بينهم الشاعرة خالدة أديب. ولكن السلطان محمد وحيد الدين الذي بات يعرف لعبة الحلفاء بدقة ويعرف أهدافها، رفض هذه الأحكام وأقال الوزارة، وكلّف توفيق باشا بتشكيل وزارة جديدة ـ وهذا بدوره من أنصار مصطفى كمال ـ. وقد تلقى السلطان تحذيرات من أنصاره المقربيـن ومستشاريه، **وقيل له: «بأنه لا يستبعد أن يغتصب هذا الرجل عرشك» فأجاب: «ليخدم الوطن وليغتصب عرشي». وشاع يومها: «لقد أراد السلطان وحيد الدين أن يكيد الانكليز بمصطفى كمال، فكاد الانكليز به للسلطان».**

مهما يكن من أمر، فإنه لم يعد في وسع مصطفى كمال أن يقيم أي وزن لحكومة السلطان، فدعا الى عقد الجمعية الوطنية الكبرى في (أنقره) حيث افتتحت في ٢٣ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩٢٠ م، وبلغ عدد أعضائها ثلثمائة وخمسون عضواً، قاموا بانتخاب مصطفى كمال رئيساً لجمعيتهم، ورئيساً في الوقت ذاته للجنة التنفيذية، ولمجلس الوزراء، فجمع في قبضته السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية. **ولم يعد باستطاعة رئيس حكومة السلطان (فريد باشا) وقد أصبح في موقف الضعف، إلا أن يقبل بالتوقيع على (معاهدة سيفر) في ١٠ ـ آب ـ أغسطس** ـ بعد أن هدده الحلفاء بإخراج الأتراك من أوروبا كلها إذا ما رفض التوقيع. وكانت هذه المعاهدة ـ تعني لو نفذت بحذافيرها ـ القضاء على الوجود القومي للأتراك أيضاً، إذ أنها قضت بفصل الولايات العربية عن الدولة العثمانية، ليس ذلك فحسب، بل إنها نصت على أن تمنح (إزمير) والأقسام الداخلية التابعة لها، استقلالاً داخلياً، وبأن تصبح أرمينية دولة مستقلة، في حين تضم تراقيا الى اليونان ـ باستثناء رقعة صغيرة منها. بالإضافة الى وضع البوسفور والدردنيل تحت رقابة لجنة دولية. وتم الاتفاق بين الحلفاء أيضاً على أن تعطى قيليقية وكردستان الجنوبية إلى فرنسا، وكذلك اعطاء ايطاليا القسم الجنوبي من الأناضول، حتى منطقة أزمير.

أثار هذا العمل العدواني والاستفزازي موجة من الغضب في جميع أرجاء العالم الإسلامي. وبصورة خاصة بين مسلمي الهند الذين كانت تحرص بريطانيا على عدم

استثارتهم ومراعاة مشاعرهم. فأسرع المتطوعون من مختلف الأقاليم الإسلامية للالتحاق بالجيش التركي ـ العثماني ـ ودعمه. وبالرغم من ذلك فقد أظهرت حكومة مصطفى كمال ـ بأنقره ـ استعدادها في بداية الأمر، للموافقة على احتلال اليونان لمدينة أزمير؛ وعلى التخلي عن أدرنة أيضاً، واقترح مندوبها ـ بكر سامي ـ في مؤتمر عقد بلندن في شباط ـ فبراير ـ سنة ١٩٢١م بأن تكون ولاية أزمير ولاية مستقلة استقلالاً داخلياً، يحكمها حاكم نصراني. ولكن هذا العرض لم يلق إلا الرفض سواء من جانب الحلفاء أو من جانب اليونانيين.

واقترح الحلفاء توجيه حملة عسكرية بقيادة الجنرال فوش لاخضاع الأناضول، ولكن مصير هذا الاقتراح انتهى بدوره الى الفشل، بحجة الملل من الحرب، ووفرة المصاعب التي يحتمل لها اعتراض سبيل هذه الحملة. وكانت فرنسا لا تريد أن يتعرض انتدابها لسورية لأزمات جديدة تعرضه للخطر إذا ما قامت قواتها بمغامرة مجهولة النتائج في آسية الصغرى. كما أن ايطاليا لم تكن راغبة في أن تصبح ممتلكاتها الجديدة في جزر الدوديكانيز مطوقة بدولة يونانية كبرى تقوم إلى جوارها.

ولم يبق إلا بريطانيا التي دفعت مخططاتها نحو أهدافها النهائية، فشجعت اليونانيين على تطوير أعمالهم القتالية، والزحف من أزمير إلى ما وراءها. وبذلك تحولت حرب العصابات السابقة ضد المجاهدين المسلمين إلى حرب نظامية هدفها الاستيلاء على الأناضول الغربي. فتقدم اليونانيون إلى (أسكي شهر) و(أفيون قره حصار) في ٢٣ ـ آذار ـ مارس ـ حيث كانت كل واحدة منها هي عقدة مواصلات هامة تلتقي فيها الخطوط الحديدية. ونجح اليونانيون ـ في الجنوب ـ باحتلال مدينة (أفيون قره حصار) لفترة قصيرة من الزمن. ولكنهم تعرضوا في الشمال لهزيمة قاسية (عند إين أونو) خلال الأيام الأولى من شهر نيسان ـ ابريل ـ وأكرهوا على التراجع ـ حتى بروسه (أو بورصة). بيد أنهم عاودوا التقدم ـ منذ العاشر من تموز ـ يوليو ـ في اتجاه كوتاهية ليخوضوا ثمة معركة حاسمة. وبعد كوتاهية، سقطت قره حصار وأسكي شهر في أيدي اليونانيين أيضاً.

كان مصطفى كمال يحشد القوات التركية المقاتلة خلال ذلك في (سقارية) فلما كان يوم ٢٤ ـ آب ـ أغسطس ـ هاجمه اليونانيون هناك، ودارت معركة ضارية انتهت بانتصار المسلمين بعد قتال مرير، واستثمر (مصطفى كمال) والقيادة الانكليزية هذا الفوز الذي أحرزه المجاهدون على (الكفار) لرفع مكانة (الدولة التركية الجديدة) وقائدها الظافر (مصطفى كمال) والذي منحته الجمعية الوطنية على أثره لقب (الغازي) . فصار شريكاً للسلطان في لقبه، بعد أن انتزع منه سلطاته الدنيوية كلها .

كانت فرنسا أسبق الدول للإفادة من هذا التحول الجديد واستثماره، فعقدت مع تركية في أنقره معاهدة يوم ٢٠ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ. تخلت فيها فرنسا لتركية عن قيليقية مقابل حصولها على امتياز لاستثمار مناجم الحديد والكروم والفضة في وادي (نهر خرشوط) الذي يصب في البحر الأسود. وبذلك دعمت القوات التركية بثمانين ألف مقاتل تقريباً ممن كانوا يغفون في مواجهة القوات الفرنسية، وصار باستطاعة مصطفى كمال توجيه هؤلاء مع أعتدتهم الحربية الوافرة لقتال اليونانيين.

جاء الايطاليون بعد ذلك فسحبوا قواتهم من (آطالية ـ أو أضالية) في كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٩٢٢ م. ثم تبع ذلك عقد معاهدة بين تركيا وبين الاتحاد السوڤييتي في ١٦ ـ آذار ـ مارس ـ وتبعتها عقد معاهدة أخرى مع جمهوريات إرمينية وجورجيا وآذربيجان السوڤييتية في ١٣ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ وقد ضمنت هذه المعاهدة لتركيا حماية حدودها مقابل تخليها عن (قارص). والواقع أن الجمهورية الأرمنية التي أنشأها الحلفاء بين تركيا والاتحاد السوڤييتي لتفصل بينهما، قد استشعرتا ـ كل منهما ـ خطر السيطرة البريطانية على البحر الأسود، ولكن تركيا والاتحاد السوڤييتي كانتا بادىء الأمر على خلاف. فقد سبق ـ لكاظم قره بكير ـ أن احتل روان (أريوان) في أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٩٢٠ م. ثم احتل (قارص) في تشرين الأول ـ اكتوبر ـ. وتبع ذلك عقد الصلح في روان مع السلطات السوڤييتية القائمة هناك. ولكن مرفأ (باطوم) الهام والذي كان البريطانيون قد احتلوه إثر هدنة (مود روس). ثم انسحبوا منه بعدئذ. فأصبح هدف الصراع مركزاً على احتلاله من

جانب الأتراك والجيش الاحمر في شهر آذار - مارس - ١٩٢١ م، وقبل أن تندلع نيران الحرب بين الفريقين، عقدت مع موسكو معاهدة ضمت بموجبها (باطوم) الى جمهورية جورجيا (الكرج) السوڤييتية.

انقضى صيف سنة ١٩٢٢ م في مفاوضات عقيمة، وذلك رغم ما أظهره مصطفى كمال من استعداد لتقديم تنازلات ضخمة لإرضاء اليونانيين الذين كانوا يتصلبون في مواقفهم بتأثير حلفائهم الانكليز، مما أدى الى تجدد الأعمال القتالية، فاستولت قوات - مصطفى كمال على (أفيون قره حصار) في ٢٦ - آب - أغسطس - بعد اسبوع من القتال، وكان اليونانيون يعتقدون أنه من المحال على الأتراك الوصول إليها بعد ما عملوا على دعم تحصيناتها وتقوية دفاعاتها. وتبع ذلك تحقيق انتصار آخر على اليونانيين (في دوملوبيناد) الذين ولوا الأدبار مضرمين النار في جميع المواطن المأهولة التي اجتازوها. وتمكن الأتراك من احتلال إزمير من غير أن يطلقوا رصاصة واحدة - تقريباً -. ولكنهم أحرقوا بدورهم، نصف المدينة حتى يزيلوا آخر أثر من آثار الاحتلال اليوناني. وعندها قرر - مصطفى كمال - العمل على استنقاذ (تراقية) أيضاً. وكاد جنوده يصطدمون بحامية (جناق قلعة) على الدردنيل، والتي كانت حامية انكليزية بقيادة الجنرال هارنغتون - ولكن القوات اليونانية انسحبت من تراقية حتى مريج - في ١١ تشرين الأول - اكتوبر - وتم التوقيع على (هدنة مودانية) بين تركيا واليونان.

افتتح مؤتمر الصلح في لوزان، في ٢٠ تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٢٢ م. وبعد مفاوضات طويلة، تم التوقيع على معاهدة الصلح في ٢٤ تموز - يوليو - سنة ١٩٢٣ م، وبموجب هذه المعاهدة استعادت تركيا سيطرتها على آسية الصغرى كلها - الأناضول - وعلى إسلام بول وتراقية الشرقية. وتعين على اليونانيين القاطنين في آسية العودة الى اليونان. بينما رجع الأتراك الذين كانوا قد استوطنوا في البلقان بمجموعات كبيرة، العودة الى الأناضول، زرافات زرافات. وتشكلت بذلك ما أطلق عليه اسم (تركية الحديثة - أو تركية مصطفى كمال - آتاتورك).

لا ـ إلغاء الخلافة، ونهاية الدولة العثمانية.

استقبل العالم العربي، والعالم الإسلامي بصورة عامة، أنباء الثورة الكمالية بالفرحة والبهجة، فقد تكشفت بسرعة نوايا الحلفاء الغربيين ـ الصليبيين ـ عندما شرعت القوات الفرنسية باستعمار سوريا ولبنان تحت اسم (الانتداب) فيما بسطت القوات البريطانية استعمارها على العراق وفلسطين والأردن، بالإضافة الى ما كانت الدولتان المذكورتان قد استعمرتاه من أقطار المغرب العربي ـ الإسلامي ـ ما بين مصر والمغرب ـ علاوة على الهند وأقطار إسلامية آسيوية أخرى. ولقد سرت في جماهير المسلمين كلمة اللنبي في القدس: **«اليوم انتهت الحروب الصليبية»**. وكلمة غورو على قبر صلاح الدين في دمشق: **«ها قد عدنا يا صلاح الدين»**. فكانتا كالشرارة التي أشعلت الهشيم. وجاء غدر الحلفاء بالثورة العربية ليزيد نار الغضب تأججاً وضراماً. وكان الحلفاء وهم يفرضون هذه التحديات الثقيلة على كاهل المسلمين ـ من عرب وغير عرب ـ قد أعدوا للأمر عدته، سواء بقوات القهر الاستعمارية، أو بواسطة تنظيمات الأقليات غير الإسلامية في الوطن العربي، والتي وقفت في خندق واحد مع الاستعماريين ـ باستثناء البعض ممن لم يكن له رأي ولا قرار فسار في ركاب التيار الصليبي الحاقد ـ. وهكذا وجد العرب المسلمون خاصة أنهم ـ ولأول مرة منذ ظهور الإسلام، غرباء في ديارهم، مقهورين في أوطانهم، ولهذا لم يكن غريباً أن يقفوا بقواهم ومشاعرهم الى جانب ثورة مصطفى كمال في الأناضول، وكان الغربيون الصليبيون ـ وخاصة الانكليز ـ الذين نظموا هذه الثورة ودعموها حتى استوت على قدميها، قد عرفوا مسبقاً وحددوا للثورة أهدافها وخطوط مساراتها. فكان من مصلحتهم الترويج لهذه الثورة والدعاية لها. وكان مما طرح على الجماهير العربية في تلك تلك الفترة:

« ١ ـ إن بلاد الأناضول، متصلة بالبلاد العربية اتصالاً مباشراً، وإن وجود دولة إسلامية الى جوار البلاد العربية، هو أفضل من وجود دولة غربية معادية.

٢ ـ لقد بقيت الدولة العثمانية عصوراً وهي الوطن الأم ـ الروحي ـ لكل المسلمين، فبعث الدولة الإسلامية بعثاً جديداً، على أيدي الأتراك ـ هو بعث للأمة العربية ـ الإسلامية أيضاً.

٣ ـ إن السلطان محمد وحيد الدين هو الذي دعم مصطفى كمال، وهو الذي ساعده، بينما وقف باستمرار ضد جماعة الاتحاد والترقي ـ العنصريين ـ من أمثال طلعت وأنور ونيازي وجمال وسواهم.

٤ ـ إن مصطفى كمال يعمل للخلافة الإسلامية، بينما كان الاتحاديون يعملون للقومية التركية؟...

٥ ـ لقد ماتت الثورة الاتحادية بغياب قائدها أنور باشا، بينما لازالت هذه في نمو وارتقاء وتطور ».

ونجح مصطفى كمال نجاحاً كاملاً، بفضل الدعاية المحكمة والمنظمة التي أحاطت بثورته وأعماله، فاستغل عواطف المسلمين المتفجرة بالغضب أفضل استثمار لدعم مشاريعه، وحصل على دعمهم المادي والمعنوي، وكسا ثورته لباساً إسلامياً، سواء بأحاديثه وتصريحاته وخطبه، أو بمعاملته لزعماء المسلمين. فمن ذلك ـ على سبيل المثال ـ أنه استعان بالزعيم الليبي الشهير ـ السيد أحمد السنوسي ـ الذي كان مقيماً في (إسلام بول) منذ أن انتهت ثورته، وجعله مستشاراً له، وكان يبرق إليه إذا أراد شنّ هجوم على مكان أو جبهة، ويقول له: **« إننا ننوي الهجوم غداً، أو بعد غد، فاقرؤوا البخاري الشريف على نية النجاح والتوفيق »**. واستغل أيضاً أقوال وأعمال **(جمعية الخلافة الهندية)** التي قامت بزعامة الأخوين شوكت علي ومحمد علي، واستغل الشعراء فمدحوه، والأدباء فأثنوا عليه، ومشايخ الطرق فرفعوه الى مقام الولاية. وكان مصطفى كمال وهو يمثل هذا الدور يدرك بأنه من المحال عليه خداع كل الناس كل الوقت، وأنه إذا استطاع خداع بعض الناس لبعض الوقت فلا بدّ في النهاية من ظهور الحقائق عارية وبدون أثواب خداعية. فبات ينتظر الفرصة المناسبة لاظهار هذه

الحقائق، والتي حملته إلى أعلى مراتب السلطة والقوة. فلما فرغ من إخراج اليونانيين من إزمير، ووقع على معاهدة لوزان، وهو ما اعتبره نصراً شخصياً أحاطه بهالة ضخمة من الدعاية، شرع في تنفيذ مخططه الأساسي، فأمر زعماء المسلمين ـ من أمثال المجاهد أحمد السنوسي ـ بمغادرة بلاده (التي ورثها عن والديه). ثم اضطر السلطان محمد وحيد الدين ـ السادس ـ للاعتزال لأنه لم يشارك في الانتصارات التي حققها مصطفى كمال ـ بجهده الشخصي وابداعه ـ. وبقي في عاصمته (إسلام بول) التي خضعت لاحتلال الحلفاء.

واستجابت (الجمعية الوطنية) لرغبة مصطفى كمال فأعلنت (الجمهورية التركية) يوم ٢٩ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٩٢٣ م. وانتخبت مصطفى كمال باشا رئيساً لها. وكانت الرغبة متجهة نحو الابقاء على الخلافة الإسلامية، فتم اختيار عبد المجيد ابن السلطان عبد العزيز ليكون خلفاً للسلطان (محمد وحيد الدين). وقد التزم السلطان الجديد (عبد المجيد) بحدود ما فرض عليه، فلم يؤخذ عليه ـ وفقاً لما تضمنه التاريخ الرسمي التركي ـ أنه تدخل في شؤون لسلطة الدنيوية أو في أمور الدولة، «غير أنه كان يتحدث عن أسلافه في كثير من الإجلال والاحترام، كما أنه وقع على برقية الى مسلمي فنلندا بوصفه ـ خليفة رسول ربّ العالمين ـ وكذلك فانه لم يستنكر بعض التصريحات التي أدلت بها أوساط وصفت ـ بالرجعية ـ. وأقام صلات مع السفراء الأجانب. وحاول مفاوضة حكومة مصطفى كمال حول بيت المال الخاص بالخلافة». ولم يكن ذلك كله ليلحق الضرر بكثير أو بقليل بسلطة مصطفى كمال. بل إن الأمر على النقيض من ذلك، فقد كانت ـ مظلة الخلافة ـ تشمل بالدرجة الأولى الجمهورية التركية. ولكن القوى التي اصطنعت مصطفى كمال أرادت زوال هذه المظلة، حتى تحبط بشكل عنيف مشاعر المسلمين الثائرة في كل ديار المسلمين، وحتى تحدد للأقطار العربية ـ الإسلامية، والأقطار الإسلامية، الطريق الذي تريده ـ وهو تمزيق كل رابطة بين المسلمين الذين ما اكتسبوا قوتهم إلا من خلال الطاعة والجماعة. وهكذا مضى مصطفى كمال في نهجه الجديد، فقرر أن يدير ظهره نهائياً لماضي الدولة الإسلامي، وأن يتنكر لتاريخ أمته وأمجادها، **فاتخذت**

(الجمعية الوطنية) قراراً في ٣ - آذار - مارس - سنة ١٩٢٤م، بإلغاء الخلافة الإسلامية، وإخراج الخليفة عبد المجيد من البلاد، ومن ثم أعيدت صياغة الدستور التركي صياغة جديدة. فلم تعد الدولة - أو الجمهورية التركية - جمهورية إسلامية، رغم أن ٩٥ بالمائة من أهلها هم من المسلمين، وكذلك لم تعد - الجمهورية التركية - دولة آسيوية، رغم أن أراضيها في البر الأوروبي - غرب البوسفور والدردنيل - لا تتجاوز حدود عشرة بالمائة من مساحة تركيا.

استقبل العالم الإسلامي إلغاء الخلافة بعاصفة من الغضب والاستياء، وخاصة مسلمي الهند الذين علقوا على تركية الحديثة أملهم بالخلاص من الاستعمار البريطاني، والذين كان نفر منهم قد هاجر فعلاً إلى (أنقره). وجاءت وفود كثيرة من جميع أرجاء العالم الإسلامي وطلبت الى (الغازي) أن يتبوأ هو كرسي الخلافة، وأظهرت الوفود المتتالية استعدادها لدعم الدولة التركية وقائدها (مصطفى كمال) بكل الدعم المادي والمعنوي. غير أن هذا رفض (باباء وشمم) كافة العروض والاغراءات. وكان طبيعياً أن تخفق جميع المحاولات التي بذلت لأحياء الخلافة في الأقطار الإسلامية الأخرى، نظراً لقيام الدول الغربية - الصليبية - باحتلال معظم هذه الأقطار - إن لم يكن جميعها - واستعمارها. ومهما يكن من أمر، فإن هذا التنكر لماضي البلاد الإسلامي، لم يحدث بدون ردود فعل عنيفة واضطرابات شديدة، وحمل - الأكراد - بصورة خاصة أعباء مجابهة هذا الانحراف الخطير، والمعروف أن الأكراد - وهم من أصل فارسي على ما قيل - قد مارسوا دوراً كبيراً أيام الحروب الصليبية، ثم دخلوا في طاعة العثمانيين منذ سنة ١٥١٥م. واستمروا في دعم الدولة العثمانية ومحاربة أعداء الدين، وخاصة الأرمن المجاورين لهم لاسيما في عهد السلطان عبد الحميد، وفي عهد الاتحاديين أيام الحرب العالمية الأولى، فلما تنكر (مصطفى كمال) للإسلام وأهله، وجد الأكراد أنهم في حل من التزامهم بمبدأ (الطاعة والجماعة) وزاد من غضبهم ما تسرب إليهم عن المساومات بين الانكليز ومصطفى كمال على منطقة الموصل التي تضم أعداداً كبيرة منهم، مما يفصل بين العائلة الكردية الواحدة باخضاع بعضها للانكليز الذين يستعمرون العراق والأتراك الذين عملوا على إلغاء الخلافة. **فأعلن شيخ الطريقة**

النقشبندية ـ الشيخ سعيد ـ والذي كان يتمتع بنفوذ قوي وسلطة واسعة بين الأكراد، انطلاق الثورة الكردية ضد الأتراك في ١٣ شباط ـ فبراير ـ سنة ١٩٢٥ م.

وسرعان ما ضمنت له صلته الوثيقة بشيوخ الأكراد وكبار زعمائهم عدداً ضخماً من المؤيدين والأنصار. وما هي إلا فترة يسيرة حتى عمّت حالة الثورة ثلاث ولايات شرقية. وإذ كانت الحكومة التركية تخشى أن تعلن القوى المضادة لحكم مصطفى كمال، وكانت قوية بدرجة كافية، قيام الثورة في العاصمة (إسلام بول) فقد طبقت الأحكام العرفية هناك أيضاً. ولقد طالب الثائرون الأكراد تنصيب سليم ابن السلطان عبد الحميد خليفة وسلطاناً، فلما رفضت حكومة مصطفى كمال طلبهم، قاموا بهجوم علىَ (آمد) في ديار بكر. فسقطت المدينة في أيديهم يوم ٧ آذار ـ مارس ـ. لكن القوات التركية عادت فاسترجعت المدينة، وتمكنت خلال المعارك الضارية التي خاضتها من قتل عدد كبير من زعماء الأكراد الذين أدى غياب زعمائهم الى ضعف مقاومتهم، فتابعت القوات التركية حربها الى أن تمكنت من القضاء على الثورة، وأسرت (الشيخ سعيد) في شهر حزيران ـ يونيو ـ حيث حملته إلى أنقره، وأعدمته فيها. ثم تفجرت ثورة كردية أخرى في اقليم آرارات (أو أراراط) وبحيرة وان، ولكن الحكومة التركية سيرت، على وجه السرعة، قوات ضخمة لاخادها، وتمكنت هذه القوات من القضاء على الثورة، ثم عملت حكومة مصطفى كمال على تهجير السكان الأكراد من مواطنهم الأصلية، ونقلت بعضهم إلى تراقية الشرقية، وذلك لمنع قيام ثورة جديدة.

لقد أدرك مصطفى كمال، منذ ارتداده عن الإسلام وتنكره له، أنه من المحال عليه متابعة النهج الذي بدأ به إلا بالقضاء على المقاومات الناجمة عن ردود الفعل المضادة لنهجه. فكان يتوقع مسبقاً ما يمكن أن ينتج عن اجراءاته من مقاومات ويعد نفسه للقضاء عليها، ومن ثم استثمار نتائجها للمضي نحو المزيد من التطرف في العداء للإسلام وأهله. ومن أجل نظم (**المحاكم الاستثنائية**) لمطاردة المقاومات المفردة والاجهاز عليها. أما في مجال العمل المنظم ضد الإسلام، فإنه عمل مع إلغاء الخلافة على إلغاء الأوقاف أيضاً، فضم وزارتها وإدارة شؤونها إلى وزارة المعارف (في ٢ ـ

آذار - مارس - ١٩٢٤ م. ثم ما لبث أن حرم جميع الطرق الصوفية في حزيران - يونيو - سنة ١٩٢٥ م. وأمر باغلاق زوايا الدراويش في أيلول - سبتمبر - من السنة ذاتها. وكان لهؤلاء الدراويش زواياهم وتكاياهم في طول البلاد وعرضها.

وواجه وحكومته بعنف بالغ وقسوة وحشية كل نقد ديني كان يوجه إليه والى نظامه. ثم ذهب مصطفى كمال إلى ما هو أبعد من ذلك في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ م **حيث عمل على تحديد عدد الجوامع - المساجد** - ولم يسمح بغير واحد منها في كل دائرة من الأرض يبلغ محيطها خمسمائة متر. **كذلك خفض من عدد المشايخ - المدرسين والخطباء - الذين تدفع الدولة لهم مرتباتهم. وحدد عددهم بثلثمائة فقط. وفرض عليهم أن لا يقصروا خطبة الجمعة على الأمور الدينية فحسب، بل أن يضموا إليها فوائد عملية في ما يتصل بالشؤون الزراعية. وأوصد أبواب جامعين من أشهر جوامع العاصمة (إسلام بول) في وجه المصلين، حيث حول أولهما (آيا صوفيا) إلى متحف، فيما حول ثانيهما (مسجد الفاتح) الى مستودع.**

أما القانون الديني - الشريعة - الذي كان حتى ذلك الحين معمولاً به في صعيد العلاقات العائلية والزوجية، فقد استبدل به قانون مدني مستمد من القانون لسويسري. وحرم - نهائياً - تعدد الزوجات، والذي كان من الوجهة العملية مقتصراً من غير شك على حالات خاصة واستثنائية. ليس هذا فحسب، بل لقد أصدرت الحكومة في ٢ تموز - يوليو - سنة ١٩٣٤ م قانوناً قضى باحداث اسم للأسرة، مما لم يكن معروفاً قبل ذلك في تركيا.

أما المرأة التركية التي سبق لها أن نزلت إلى ميدان العمل، لتحل محل المحاربين من الرجال في كثير من المهن، أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد منحت الآن المساواة التامة في جميع الحقوق الشرعية، ومنها الحق بأن تنتخب وأن ترشح نفسها لمجلس النواب. ودخلت سبع عشرة امرأة (الجمعية الوطنية الكبرى) في الانتخابات الجديدة التي جرت في ربيع سنة ١٩٣٥ م. وكذلك اتخذت حركة تقليد الغربيين والتي سعى إليها مصطفى

كمال مظهراً خارجياً، تمثل في القانون الذي صدر في ٢٥ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ والذي استبدل القبعة بلباس الرأس الوطني، الطربوش، بالقبعة. وما هي الا فترة حتى فرض اللباس الأوروبي على طبقات الشعب جميعاً.

عمل (مصطفى كمال) على اتخاذ اجراء أعمق أثراً وأبعد غوراً من مجرد فرض الضواهر الأوروبية على شعبه المسلم، فقرر وضع حاجز جديد أمام شعبه وأمام الشعوب العربية ـ الإسلامية، **وذلك بإلغاء الحروف العربية واستبدالها بالأحرف الأجنبية ـ اللاتينية ـ في ٢٨ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٩٢٨ م.** وشكل هيئة في ٢٦ حزيران ـ يونيو ـ عهد إليها بمهمة تعديل الأحرف اللاتينية بحيث تلائم أغراض الكتابة التركية. ووضعت الأحرف الجديدة موضع الاستخدام في أنقره في ٢ ـ آب ـ أغسطس ـ. وأصرّ مصطفى كمال على أن يظهر أمام الناس بمظهر المعلم لهذه الأحرف. وانشئت المدارس في طول البلاد وعرضها لتعليم الناس على اختلاف أعمارهم لحروف الجديدة التي أصبحت (وطنية) في أقصر ما يمكن من الوقت. وحذف من مناهج الكليات التعليم التقليدي باللغة العربية. وحرّم استخدام الحرف العربي لطبع المؤلفات التركية. أما الكتب التي سبق لمطابع إسلام بول أن أصدرتها في العهود السابقة، وهي كثيرة لا تكاد تعد ولا تحصى ـ فقد صدرت الى مصر وبلاد فارس والهند. **وأدى هذا التحول الى قطيعة أخرى ما بين تركيا وماضيها الإسلامي من جهة، وما بينها وبين اخوان الأتراك في الدين في سائر الأقطار الإسلامية ـ من جهة ثانية، وهي قطيعة قد يصعب حتى اليوم تقدير نتائجها.**

لقد تنكر مصطفى كمال للغة القرآن، غير أنه كان من المحال عليه النكر للقرآن الكريم ذاته، في شعب عاش في ظلال القرآن عهوداً متطاولة عرف فيها عزّ الدنيا وموعود الحق في عز الآخرة. فجرت ترجمة القرآن الى اللغة التركية لأول مرة في نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩٣١ م. ونشر مع تفسير له تركي. ثم تليت أقسام من هذه الترجمة على الناس لأول مرة في أحد جوامع (إسلام بول) وصار المؤذنون أيضاً يؤذنون منذ ذلك اليوم باللغة التركية.

عرف مصطفى كمال ـ أتاتورك ـ★ أنه لا بد من وضع قيم جديدة للمجتمع التركي، بدلاً من تلك التي صرف ـ مصطفى كمال ـ كل وقته وجهده لمحاربتها. فتوجه لتضخيم (عقدة الوطنية والقومية) وذلك بربط الأتراك بالمثل الأعلى القائل ـ بالطورانية ـ. وهدفه هو أن يدخل في نفوس اتراك الأناضول ـ العزة والفخار، بوصفهم أحفاد شعب عريق. فتبنى الافتراض الواهي وغير العلمي، والذي قال به نفر قليل من الأوروبيين من أن اللغة التركية ترتبط بأصولها بلغة السومريين أصحاب الحضارة البابلية القديمة. وكانت الحفريات التي أجراها العالم الألماني ـ ونكلر ـ في الأناضول ـ عند بوغازكوي ـ قد كشفت عن وجود بعض الآثار الحثية التي تركتها شعوب آسية الصغرى، ثم نقلتها الى الطبقة الحاكمة من العرق الأوروبي ـ الهندي الدخيل (العرق الأوراسي). فاعتبر هؤلاء الحثيين عن طريق استقراء تاريخي لا أساس له، أسلاف الأتراك الأولين.

وهكذا انتهى الأتراك إلى أن يصبحوا هم أصحاب أقدم حضارة في العالم.

وسرعان ما ظهرت في تركيا عن مصطفى كمال فكرة تقول بأن اللغات الأوروبية ـ الهندية (الأوراسية) كانت في الأصل ذات صلة باللغة التركية، وأنها نشأت عنها. وقد سعى القائلون بهذه الفكرة إلى إقامة البرهان عليها، عن طريق بهلوانية لغوية رائعة لا تثبت

(★) مصطفى كمال ـ أتاتورك: (MUSTAPHA KEMAL ATATURK) زعيم تركي (١٨٨١ ـ ١٩٣٨ م) ولد في سالونيك ـ تراقية ـ التي استقر فيها اليهود بعد طردهم من الأندلس، وتظاهر معظمهم باعتناق الإسلام، فدخل عدد منهم الجيش، وارتقوا الى المراتب العليا، ولهذا كانت سالونيك قاعدة الحركات الثورية، التي دعمها اليهود (الدونمة). وكان لمصطفى كمال دوره في الانتفاضة المقدونية، ثم نقل الى دمشق سنة ١٩٠٦ م حيث نظم جمعية ضباط (وطن حريت جمعيتي) ـ بإيحاء من الانكليز الذين وثقوا صلاتهم به في تلك الفترة، واكتسبت هذه الجمعية أعضاء لها في بيروت ودمشق، وتوجه سراً الى مسقط رأسه ـ سالونيك حيث نظم فرعاً لجمعيته. ونقل بعد ثلاث سنوات الى أركان القيادة العليا للروم ايلي. أما لقب أتاتورك ـ وتعني أبو الأتراك ـ فهو لقب خلعته عليه (الجمعية الوطنية) في ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٩٣٤ م. بعد تصديق القانون الخاص بألقاب الأسر، وذلك تعبيراً عن تقدير الأتراك واجلالهم «لأعظم أبناء الأمة التركية على الاطلاق (؟) بحسب ما قيل».

لأي نقد علمي ولا تخضع لأي قياس. وقد وضعت في الأوساط وثيقة الاتصال بمصطفى كمال ـ على ما يبدو ـ نظرية خيالية لتأييد هذه الفرضيات، عرفت باسم (النظرية الشمسية في اللغات). فاعتبرت وفقاً لهذه النظرية جميع الكلمات الأجنبية التي دخلت الى اللغة التركية، بانها كلمات تركية سليمة النسب. وبذلك أفسح المجال للابقاء عليها في صلب اللغة التركية، مع امكان ادخال الكلمات الأجنبية ضمن هذا القياس. ومهما يكن من أمر، فالذي لا شك فيه هو أن هذه المظاهر المنبثقة عن نزوع قومي متطرف وغير عقلاني، ما لبثت أن خضعت لاعتبارات أكثر رصانة وحكمة. ذلك أن الأتراك، مهما دفعوا للتخلي عن تقاليد ماضيهم الإسلامي، فانهم يظلون مرتبطين بهذا الماضي الذي أغناهم عن الاستعانة ببهارج مستعارة. ولعل أفضل شاهد على ذلك، هو ما حدث سنة ١٩٣١ م، حيث باعت تركيا لبلغاريا مجموعات نفيسة من الوثائق القديمة الخاصة بوزارة المالية، بوصفها أوراقاً قديمة، وكان ذلك تعبيراً عن نبذ كل ما له علاقة بالماضي. ولكن سرعان ما جرت مناقشة هذه المسألة في الجمعية الوطنية الكبرى، واضطرت الحكومة التركية لاستنقاذ ثلاثة وخمسين كيساً من هذه الوثائق الثمينة، بأن اشترتها من جديد، وضمتها إلى المحفوظات الوطنية.

لم يكن الهجوم الصليبي الذي قاده مصطفى كمال ـ أتاتورك ـ ضد الإسلام في قاعدة الإسلام تركيا ـ هو هجوم ديني وسياسي واجتماعي فحسب، وإنما كان أيضاً هجوماً أدبياً وفنياً وعمرانياً، وهدفه هو تحقيق التكامل الشامل في هذا الهجوم لخلق أنموذج يخدع الابصار ويؤثر في النفوس.

ولقد ركز مصطفى كمال جهده لبناء عاصمته الجديدة ـ أنقره ـ بعد أن ابتعد عن العاصمة التي تعبق بمجد الماضي وروعته وفتنته. فاستقدم المهندسين المعماريين من الغرب ـ وخاصة من ألمانيا، وما هي إلا سنوات قليلة، حتى ظهرت مدينة تنافس أحدث طرز البناء الأوروبي. كما وضع المهندسون والنحاتون الألمان ـ أيضاً ـ أول تماثيل أتاتورك، بهدف خرق ما يحرمه الإسلام من صنع الأنصاب والأزلام والتماثيل، وسرعان ما نصبت تماثيل أتاتورك في ميادين وساحات المدن الكبرى كلها. وتبع ذلك إقامة معهد فني للنحت ظهر فيه عدد من النحاتين الأتراك. وكذلك الأمر بالنسبة

للرسم، فبعد أن كان فن الرسم موجهاً نحو المنمنمات والزخرفة والنقوش التي أبدع فيها مسلمو الهند وبلاد فارس أيما إبداع في الصناعات المختلفة، جاء الفنانون الفرنسيون فأدخلوا مدارس الرسم الحديثة، وشجعوا الطلاب الأتراك وتعهدوهم بالرعاية حتى إذا ما كانت سنة ١٩٣٦ م أقيم معرض للرسم في أثينا لعرض مواهب الفنانين الأتراك وأعمالهم. وما قيل عن النحت والرسم، هنا، يمكن قوله أيضاً بالنسبة للموسيقى، حيث استقدم مصطفى كمال مؤلفاً موسيقياً من النمسا للعمل في المعهد الموسيقي بإسلام بول في سنة ١٩٢٨ م، ثم انشئت مدرسة حديثة للموسيقى في أنقره. سنة ١٩٣٤ م، عهد للأجانب في التدريس فيها لتخريج موسيقيين على الطراز الغربي.

حكم (مصطفى كمال) تركيا، حكماً ديكتاتورياً فردياً من خلال الحزب الذي نظمه، وهو حزب الشعب (خلق فرقة سي) وبذلك أمكن له توجيه السياسة الداخلية ضمن المسارات الثابتة والمحددة التي أرادها. وعمل على قمع كل معارضة داخل حزبه والتي ظهرت منذ السنوات الأولى لحكمه، حتى في دائرة أعوانه ومساعديه. ثم ما لبثت هذه المعارضة أن انتظمت في حزب ثان تأسس سنة ١٩٢١ م، وأطلق عليه في سنة ١٩٢٤ م اسم (حزب الأحرار) ليدعى بعد ذلك باسم (حزب الترقي الجمهوري) وضم هذا الحزب عناصر سياسية ودينية معارضة الى جانب زعماء حركة تركية الفتاة السابقة، بالإضافة الى عدد من الرفاق القدامى لمصطفى كمال، الذي عمل على تغيير اسم حزبه - على سبيل المعارضة. باضافة كلمة الجمهوري لحزبه (حزب الشعب الجمهوري). فلما اندلعت الثورة الكردية سنة ١٩٢٥ م، استثمرها مصطفى كمال لاستصدار حكم من (محكمة الاستقلال) بأنقره. بحل حزب المعارضة في حزيران - يونيو - سنة ١٩٢٥ م. ثم ظهرت مؤامرة بعد سنة لاغتيال مصطفى كمال عند دخوله مدينة أزمير، فاستثمرها مصطفى كمال، وأعدم ١٨ زعيماً من الذين اتهموا بالمؤامرة. - ومنهم خمسة من زعماء تركية الفتاة السابقين - وأبعد زعماء آخرين عن البلاد. وهكذا ورغم هالة (الديموقراطية) و(الحرية) وسواها من الفضائل التي أسبغت على مصطفى كمال وحكمه. فإن هذا الحكم لم يكن إلا حكماً دموياً إرهابياً، تميز بقسوته المتطرفة في القضاء على جميع الحريات. إلا حرية تمجيد (اتاتورك) البلاد.

عملت الدول العظمى على مكافأة (الغازي مصطفى كمال باشا أتاتورك) لقاء ما قام به من تحولات مضادة للاسلام وأهله، فمنحته بريطانية نسبة ١٠ بالمائة من مشروعات استثمار البترول في العراق (بموجب اتفاق أنقره في ٥ تموز - يوليو - سنة ١٩٢٦ م). وعملت فرنسا على الحاق لواء اسكندرون بتركيا - بموجب معاهدة فرنسية - تركية صدقت عليها عصبة الأمم في ٢٧ كانون الثاني - يناير - سنة ١٩٢٧ م. ودعمت تركية علاقاتها مع جارتها في الشمال - الاتحاد السوڤييتي - بزيارة قام بها رئيس وزراء تركيا عصمت اينونو لموسكو في سنة ١٩٣٢ م. ورد عليها مفوض الشعب السوڤييتي - للدفاع - فوردشيلوف. بزيارة ضمنت لتركيا مساعدات اقتصادية ضخمة، وتبع ذلك قبول تركية في عضوية عصبة الأمم في ١٨ تموز - يوليو - سنة ١٩٣٢ م. وهكذا وبينما كانت سياسة الدولة العثمانية تتلخص بكلمة (سلام في الداخل وحرب في الخارج) جاءت سياسة أتاتورك لتصبح سياسة تركيا (حرب في الداخل وسلام في الخارج). وكانت تركيا هي الضحية، إذ أصبحت في الزاوية المهملة من الخارطة السياسية للعالم، بعد أن كانت ملء سمع الدنيا وبصرها.

٨ ـ الخلافة ـ والجدل المقيم.

لقد عمل (الغازي مصطفى كمال باشا أتاتورك) على إلغاء الخلافة العثمانية ـ الإسلامية. ونشأ منذ ذلك اليوم جدل عقيم لا نهاية له. وقد يستمر هذا الجدل زمناً طويلاً إلى أن يتمكن العرب المسلمون خاصة والمسلمون بصورة عامة، عن قيادة تضمن لهم تحقيق مبدأ (الطاعة والجماعة) في ظل كتاب الله وسنة رسوله. فلقد تمزق المسلمون منذ زالت خلافتهم وتفرقت كلمتهم شرّ ممزق، وكلب عليهم أعداؤهم وتطاولوا بما زاد على قدرة الاحتمال، وبات المسلمون أغراباً في ديارهم، ضعفاء ـ أو مستضعفين ـ وهم في مواطن عزّهم ومستقر أوطانهم.. وهذا في حد ذاته قد زاد من الحنين. لأيام الخلافة الإسلامية، وما كانت تضمنه حتى وهي في مرحلة ضعفها وانهيارها من تطبيق لشريعة الله على أرض الله، وما كانت تقدمه لعبيد الله من إعزاز وقوة وأمن وإرفاه. وهنا لا بد من التعرض لبعض نقاط الجدل التي ارتبطت بالمرحلة الأخيرة من حياة الخلافة العثمانية. ومنها:

أولاً: ما ألصق بالخلافة العثمانية من افتراءات ودسائس عن الحياة (في قصور الخلفاء) وما تميز به حكمهم من الفساد والتحلل والاستبداد وغير ذلك من المساوىء والمثالب.

ثانياً: ما قيل عن حركة الاتحاد والترقي، وحركة مصطفى كمال، ودوره في وضع الفصل الختامي في حياة الدولة العثمانية ـ الإسلامية، وما تبع ذلك من أحداث وتطورات.

ثالثاً: الحركة القومية التركية، والحركة القومية العربية، وصدام القوميات المتضادة.

لقد ارتبطت السنوات، أو العقود، الأخيرة من حياة الدولة العثمانية ـ الإسلامية،

بحملة إعلامية عالمية مسعورة، صورت فيها حياة الخلفاء بأبشع الصور، وصدرت روايات وقصص قصيرة ـ لتسهيل رواجها بين الناشئة ـ وهي تمثل، أدب الرصيف بكل ما يتضمنه هذا الأدب من الجنوح والانحراف والإثارة، وذلك لتصوير خليفة المسلمين بصورة الرجل المنحل، السطحي التفكير، المستبد الجائر، وغير ذلك مما لا يتناسب مع ما يجب أن يكون عليه خليفة الله على الأرض، وإمام المسلمين في ديار الإسلام. وبدهي أن الهدف من هذه الحملة ليس شخص الخليفة بالذات، سواء كان عبد الحميد أو عبد المجيد أو سواهما، وإنما الهدف هو النيل من الإسلام وأهله. فإذا كانت هذه هي صورة إمام المسلمين، فكيف هو حال المسلمين؟ إقراراً بالواقع، ومع الأخذ بالروايات التاريخية المختلفة، فإن خلفاء العثمانيين المسلمين لم يكونوا جميعاً من طراز (عمر بن عبد العزيز) أو نموذجاً من (نور الدين زنكي) فقد كان منهم التقي الورع الصالح، والخليفة القوي الحازم، من أمثال محمد الفاتح وسليمان القانوني وحتى آخر خلفائهم عبد المجيد وقبله محمد رشاد. وكان منهم من هو أقل ورعاً، وأضعف عزيمة، ولكنهم كانوا جميعاً وبحسب كافة الشواهد المتوافرة رجالاً لا هم لهم إلا مصلحة الإسلام وأهله، ولا هدف لهم إلا تقوية الدولة الإسلامية ودعمها وتطويرها باستمرار، استجابة لمتطلبات كل مرحلة من مراحل عمر الدولة، وبذلك استطاعت الدولة البقاء أكثر من ستة قرون وهي تجاهد بعناد وضراوة للمحافظة على وجودها. وابقاء رايتها مرفوعة عزيزة مكرمة في سماء الدنيا.

قد يكون من الصعب على كل حال مقارنة خلفاء العثمانيين المسلمين بأمثاله وأندادهم من ملوك الغرب ممن ملأت صفحات التاريخ مفاسدهم، ولو أن هذ المقارنة في الأصل غير مقبولة إذ شتان بين من يمثل الفضائل الإسلامية، ومن يمثل الحكم الدنيوي، ولكن افتراض هذه المقارنة هو لمجرد ابراز الظلم والجور الذي ألصق بخلفاء المسلمين. فهل كان بين خلفاء العثمانيين من أمثال امبراطورة روسيا القيصرية ـ كاترينا ـ؟ أو من أمثال امبراطورة بريطانيا العظمى وملكة الهند ـ فيكتوريا ـ؟ وهل كان فيهم أيضاً من ينافس ملوك فرنسا بما بددوا فيه من الثروات على المحظيات وقصورهن ممن لا زالت شواهده قائمة حتى اليوم؟ وعلى كل حال، فقد يكون من

الظلم الفادح أيضاً محاكمة خلفاء العثمانيين وإدانتهم بأحكام ومقاييس تتجاوز حدود مدة حكمهم الزمنية والمكانية. إذ لا بد من وضع أعمال هؤلاء الخلفاء واجراءاتهم في إطار الزمن الذي مارسوا حكمهم فيه. وقد ظهر من خلال العرض السابق، أن خلفاء العثمانيين كانوا يعملون جاهدين، وبصورة مستمرة، للتكيف مع ظروف حكمهم في إطار الزمن الذي عاشوه. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فقد كان القرار الأول والأخير هو في كلمة الخليفة العثماني، غير أن (**نظام الشورى**) كان قائماً باستمرار وكان الصدر الأعظم - رئيس الوزراء - ورجال الدولة، وشيخ الإسلام الذي كان يأتي في المرتبة الثانية بعد الصدر الأعظم، يمارسون دورهم بفاعلية وقوة، بحيث أنهم كانوا يعملون على خلع الخليفة وتنصيب من يحل محله إذا ما تطلبت مصلحة الدولة ومصلحة المسلمين ذلك، ولا ريب أن الخليفة، وكل خليفة، كان يضع وهو يضطلع بأعباء الدولة والحكم هذه الحقيقة نصب عينيه، مما كان يحفزه للاستقامة، هذا إن لم تتوافر له هذه الاستقامة أصلاً. فهل عرف الغرب مثل هذا التنظيم المحكم (نظام الشورى)؟. وهل يمكن وصف خليفة الإسلام والمسلمين، بالمستبد، والجائر، والظالم؟. قد تكون القضية بعد ذلك هي قضية اختلاف في النهج والأسلوب، فإذا كان للأنظمة الغربية قوانينها الوضعية ودساتيرها، فإن للمسلمين قانونهم ودستورهم الأكثر أصالة لارتباطه بعقيدتهم الدينية، وللمسلمين أيضاً نهجهم في الحكم والإدارة. ولا يعني فرض النهج الغربي على المسلمين أن نهجهم هو الأفضل أو الأمثل، بقدر ما يعني فرض إرادة الأقوياء على الأضعف منهم. فعندما كان المسلمون العثمانيون هم الأقوى، لم تكن دول الغرب الصليبية قادرة على توجيه سهام نقدها ضد النهج الإسلامي في الحكم والإدارة، ولم تكن حتى قادرة على اتهام النظام العثماني - الإسلامي - بالجور أو العسف أو الظلم، بل إن الأمر على النقيض من ذلك، فقد كانت الأنظمة الغربية المختلفة تحاول محاكاة النهج الإسلامي وتقليده. وكان ملوك الدول الأجنبية يتقربون من الخلفاء المسلمين - العثمانيين - في عصر القوة، ويبعثون إليهم بالوفود للتهنئة على انتصاراتهم.

وإذن فإن الاتهامات التي ألصقت بالخلفاء العثمانيين هي أشبه ما تكون باتهام

الذئب للحمل، بأنه عكر صفو الماء التي يشرب منها الذئب، ولم يكن الاتهام إلا حجة حتى يفتك الذئب بالحمل ويفترسه.

على الرغم من ذلك، فقد حاول الخلفاء العثمانيون، وحكوماتهم، اتقاء شرّ الدول الصليبية، وتكييف أوضاع الدولة العثمانية ـ الإسلامية ـ بما يستجيب لطلبات تلك الدول، وبما لا يتناقض مع مبادىء الدولة الإسلامية وأهدافها. حتى لقد تجاوز الخلفاء العثمانيون في مرات كثيرة حدود العداء المفتعل والخصومات الطارئة ـ على نحو ما كان من موقف الخلفاء العثمانيين في مواجهة تمرد محمد علي باشا الألباني ـ حاكم مصر ـ. وحكام بلاد الشام المتمردين، وأمراء رومانيا وبلغاريا والصرب وذلك للابقاء على تماسك الدولة ووحدتها. غير أن ما كان يريده الصليبيون هو رفع مكانة الطوائف غير الإسلامية وهي الطوائف التي تمثل الأقليات، لتكون متميزة على المسلمين ـ الأكثرية ـ. وكان من المحال على خلفاء المسلمين ـ العثمانيين منح مثل هذه الامتيازات، فما كان من الدول الصليبية إلا أن تمسكت بهذه الحجة لمتابعة تحريضها للطوائف، وتفتيت وحدة الدولة الإسلامية، ولم يكن من الصعب على الدول الصليبية تضخيم صورة المشكلات إلى درجة مثيرة ـ على نحو ما فعلته أثناء الثورة اليونانية، وأثناء ثورة الصرب والجبل الأسود. بينما كانت فرنسا على سبيل المثال تمارس في الفترة ذاتها سحق المقاومات الجزائرية بوحشية لم يبلغها المغول التتار، وفيما عملت انكلترا بعدئذ على سحق ثورة (عرابي باشا) وثورة المهدي في السودان من قبل بوحشية وبربرية لم تصل إليها حروب المسلمين في يوم من الأيام. وقد يكون من العبث التوقف عند افتراءات الدول الصليبية أو اتهاماتهم، وتحليلها، والوصول الى نتائج محددة منها، إذ لم تكن مثل هذه الافتراءات تستند في الأصل إلى حجة قانونية أو مسوغ شرعي، إلا حجة القوة الطاغية وإلا مسوغ العدوان السافر. وصحيح أن هذه الحجة وذاك المسوغ قد استهدف خليفة المسلمين بسهامه، غير أن الخليفة لم يكن هو الهدف بل كانت جماهير المسلمين هي الهدف. وكان خلفاء المسلمين وجماهيرهم يعرفون هذه الحقيقة حق المعرفة، بحكم ما أنزله الله من تحذيرات كثيرة في محكم القرآن الكريم: « لا تَتّخذُوا عَدُوي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِياءَ » و﴿يَا أَيها ٱلّذِينَ آمَنُوا إنْ تَطِيعُوا فَرِيقاً مِنَ ٱلَّذِينَ

أُوتُوا ٱلْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾★ ثم جاءت الممارسات المختلفة لتزيد المؤمنين ايماناً على ايمانهم، ومعرفة على معرفتهم بنوايا الصليبيين وأهدافهم. فكان ذلك التلاحم الثابت بين المسلمين وخلفائهم، وإعراض المسلمين وخلفائهم في معظم الحالات عن الانقياد للتحريض الخارجي. وليست القضية على كل حال هي قضية دفاع عن خلفاء المسلمين - العثمانيين، فقد مضى هؤلاء إلى جوار ربهم الذي هو أعلم بهم، ليجزي الذين أساؤوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى، وأمرهم في البداية والنهاية إلى الله. والمهم في الأمر هو عدم تحميل ما قيل عن الخلفاء محمل التصديق والاقتناع. فالانسان بطبيعته عدو لما يجهل. وقد أسدل ستار كثيف على التاريخ العثماني. الإسلامي. ولم يبق منه - أمام المعرفة، إلا ما طرحه أدب الرصيف أو أدب الشارع من القصص التي لا تستقيم لقياس ولا تخضع لقواعد البحث العلمي، ولا هدف لها إلا الضلالة والتضليل.

ليس من المهم كذلك البحث طويلاً للتأكيد وللتحقق من أصل (الغازي مصطفى كمال باشا أتاتورك) الذي تنسبه أبحاث كثيرة إلى (يهود الدونمة - في سالونيك) فسواء كان يهودياً تظاهر أسلافه بالإسلام ثم ارتد هو إلى أصله اليهودي، وسواء كان مسلماً خدعته الدنيا فحملته الى موكب المرتدين، فالنتيجة هي واحدة. والحقيقة الثابتة هي أن هذا الرجل قد نشأ في الجو المحموم الذي هيمن بخاصة على قاعدة اليهود في سالونيك، وتشبع بأفكار الصليبيين وأفكارهم. وكان لديه من القدرة ومن الكفاءة ما حمله على ركوب الموج وقيادته وتوجيهه، فيما كانت (الردة) تجتاح الأقاليم الأوروبية لتجرف من في قلوبه مرض. وهؤلاء حتى لو لم يركبوا موجة الردة، ما زادوا المسلمين إلا خبالاً. وإذن فالقضية ليست قضية (ردة) مصطفى كمال، بل هي قضية أولئك الذين عملوا بدأب وجهد، ودونما تعب ولا لغوب أو نصب، عبر عقود وقرون، حتى شكلوا تيار الردة.

(★) آل عمران - الآية: ١٠٠ - والممتحنة - الآية الأولى.

هناك أكثر من قضية يمكن التوقف عندها؛ في هذا المضمار؛ من خلال الإجابة على مثل التساؤلات التالية: هل كان مصطفى كمال هو القائد وصاحب القرار فيما جرى من تحولات؟ وهل باستطاعة رجل مثل مصطفى كمال، أن يحقق ما حققه لو ظهر قبل عقدين من عمر الزمن؟ يمكن العودة الى شريط الأحداث للإجابة على السؤالين. فقد زعم مصطفى كمال - في مذكراته - أنه هو الذي أيقظ الهياج والتمرد في (مقدونية) وأنه هو أول من نظم جمعية سرية عندما كان في دمشق (سنة ١٩٠٦ م). والواقع بحسب ما أكدته الشواهد التاريخية الكثيرة هو أن مصطفى كمال قد انخرط في صفوف الجمعيات السرية، وعاش في جو الثورة المقدونية، غير أنه لم يكن أول من نظم هذه الجمعيات، وربما كان دوره في الأحداث المقدونية ثانوياً جداً، بحيث لم يرد حتى مجرد ذكر لاسمه. ففي تلك الحقبة التاريخية كثر عدد الجمعيات السرية، في كل الأقاليم العربية والتركية والأوروبية، وتنوعت أهدافها، وتباينت مراميها. ولم تكن جميعها معروفة، إذ كان باستطاعة كل مجموعة من الرجال تكوين جمعية سرية، وكان كثير من هذه الجمعيات غير المتصلة بعضها ببعض يعمل على تغيير اسمه وعنوانه بتغيير أعضائه. الذين كان كثير منهم ينتقلون من جمعية لأخرى. ولم يكن جميع أعضاء هذه الجمعيات ممن ربطوا أنفسهم بالمخططات الغربية - الصليبية - بل إن كثيراً منهم استهوتهم لعبة التنظيمات، وعبثت بهم أهواء الرياح المتغيرة. فقادتهم الى تيار الجمعيات السرية بدافع البحث عن المثل الأعلى، أو بدافع الغيرة لانقاذ الدولة الإسلامية من مهاوي التردي التي وصلتها في انزلاقها المتسارع. وكانت مراكز القوى العظمى - وخاصة بريطانيا وفرنسا - تمسك ببعض خيوط هذه الجمعيات وتحركها لتأجيج الصراع الذي يسهم في تفتيت الدولة العثمانية، ويضمن في الوقت ذاته توافر المناخ المناسب لحماية التنظيمات السرية العميلة التي تخدم - حصراً - مصالح الدول الصليبية وتضمن النجاح لمخططاتها وأهدافها. وهكذا تشكل تيار (الجمعيات السرية) التي لم تعد سرية لكثرتها ووفرتها. وشاعت أفكارها وآراؤها، ولم يكن مصطفى كمال أكثر من واحد من الراكبين لموج التغيير، ولم يكن أبرزهم ولا أقواهم بالتأكيد - بدلالة عدم ظهوره على مسرح الأحداث عندما كان جماعة (الاتحاد والترقي) يحتلون موقع القيادة والريادة.

على هذا لو لم يظهر مصطفى كمال لظهر غيره باسم آخر، فقد كان المناخ مهيئاً لانبات (بذور الشر) ولا ريب أن مراكز القوى في الدول العظمى قد عجمت عيدان الطامعين بالجاه والسلطان من بين أعضاء الجمعيات المرتبطين بمراكزهم، ووضعتهم تحت الاختبار الطويل، وأعدت لهم الظروف المناسبة، فسقط من سقط منهم في الاختبار، وفاز من فاز. ولقد أكد مصطفى كمال لسادته أنه أشد العيدان صلابة، وأكثرها إدراكاً لدوره، وأكثرها انسجاماً، مع مخططات الدول الصليبية وأوفرها إخلاصاً لها فتم منحه الثقة للانطلاق حتى نهاية الشوط، مع دعمه وتوجيهه بصورة مستمرة حتى لا يخرج عن المسار المحدد له.

وهنا أيضاً، لقد كان من المحال على (مصطفى كمال) القيام بدوره وهو وحيد على مسرح الأحداث، وقد كان من المحال تكوين الجهاز القادر على المضي معه بمثل تلك السرعة، وفي خضم الأحداث المتلاطم والحافل بجميع أنواع المفارقات والتناقضات. ويظهر ذلك فضل الدول العظمى - وبريطانيا العظمى خاصة - في اصطناع الجهاز الضخم الذي عمل مع مصطفى كمال وساعده على المضي نحو الهدف. ولقد أظهرت مسيرة الأحداث أن هذا الجهاز لم يكن منسجماً ولا متكاملاً، مما أدى إلى ظهور الصراعات وتفجرها منذ بداية المسيرة. فكان ذلك اختباراً لمن يستطيع مواكبة مصطفى كمال حتى نهاية المضمار، ومن يجب إسقاطه عند كل مرحلة من مراحل المسيرة. وعلى كل حال، فإن تجربة مصطفى كمال قد جاءت بعد مجموعة من التجارب المتطاولة والمستمرة، بدأت على تخوم الدولة العثمانية، وانتهت في قلب الأناضول، فقد عملت الدول العظمى على امتداد الصفحة الزمنية للقرن التاسع عشر - بصورة خاصة - على اصطناع الأنظمة واصطناع القادة، واصطناع الثورات، وتنظيم الحركات السرية وأعمال المقاومة، على امتداد صفحة أوروبا الوسطى، وكانت الحرب اليونانية، ثم الحرب في بلاد الصرب والجبل الأسود (مونتينيغرو) هي أكثر تجارب الحروب وضوحاً وأكثرها إتقاناً وإحكاماً. غير أن أخطر تجربة استهدفت ضرب الدولة العثمانية من الداخل - هي تجربة محمد علي باشا الألباني - حاكم مصر - فقد عملت كافة الدول العظمى على دعم (محمد علي) ورعايته، وتوجيهه، وحاول محمد علي الاستجابة

لطلبات الدول العظمى وتحقيق رغباتها ـ قدر المستطاع ـ ففتح أبواب مصر أمام الغزو الغربي فكرياً واقتصادياً، وحارب الدولة العثمانية بضراوة حتى أنه هددها بالزوال. ولكن ظهر للدول الغربية أنه ليس باستطاعة محمد علي الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ أنه بقي قائداً مسلماً، لم تتجاوز أهدافه وطموحه حدود تجديد الدولة الإسلامية ودعمها وزيادة قوتها. ولم تكن الدول العظمى لتقبل أن يحل نظام إسلامي محل نظام أقوى. فاكتفت بما حققه (محمد علي) من تدمير ذاتي للدولة الإسلامية، وما قام به من استنزاف لقدرات الدولة وامكاناتها ـ في حربه الأهلية ـ فعملت على إعادته الى مصر. وقد أدركت الدول العثمانية كما أدرك محمد علي أيضاً أبعاد (اللعبة الغربية الصليبية) فعادت مصر ـ الخديوية ـ لتعمل في ظل الدولة العثمانية. وعادت هذه الدولة لتوطيد علاقاتها مع حكام مصر، وكان كل ما يهم الطرفين (المصري والعثماني) هو دعم الدولة الإسلامية وحمايتها من مكائد الصليبيين الحاقدين.

كذلك الأمر بالنسبة للاتحاديين أيضاً (جمعية الاتحاد والترقي) فقد نشأ معظم هؤلاء في سالونيك، وأشبعوا بالأفكار القومية، والآراء التحررية، وتلقوا الدعم المادي والمعنوي من (يهود الدونمة) ـ أيضاً ـ وذهبوا شوطاً بعيداً في الحد من سلطة الخلافة وإضعاف الدولة، وأمكن لهم بعصبيتهم القومية المتطرفة استثارة العصبيات القومية الأخرى، وخاصة القومية العربية، حيث وجهوا عداءهم ضد العرب، وكان للحلفاء ـ الانكليز خاصة ـ اتصالاتهم بهم، غير أن هؤلاء وفي طليعتهم طلعت وأنور ونيازي وجمال، نشؤوا نشأة دينية صلبة، فكان من الصعب عليهم تجاوز الحدود التي تؤدي الى هدم الخلافة أو تمزيق الروابط الإسلامية أو التنكر للإسلام وأهله، فلهذا وعندما انتهى الدور المحدد لهم، رفض حتى الحلفاء الانكليز التفاوض معهم على الصلح، وأصرّوا على إبعادهم عن المسرح السياسي من أجل إفساح المجال أمام (مصطفى كمال) الذي عرف فيه الانكليز الاستعداد للمضي نحو أهدافهم حتى نهايتها، وربما أكثر مما يزيدون. ولقد ظهر ذلك واضحاً عندما وجد الاتحاديون أنفسهم في دائرة الحصار وقد ضيق عليهم، فلا هم قادرون على دعم الخلافة الإسلامية التي توهموا، وغرتهم الظنون، أن باستطاعتهم إخراجها من مأزقها. ولا هم قادرون أيضاً على المضي

لأبعد مما حققوه من الإصلاح على حدّ زعمهم، **إذ لم يكن من أهداف الحلفاء إجراء أي اصلاح يؤدي للنهوض بالدولة العثمانية، وانما كان هدفهم هو تدمير هذه الدولة من خلال مزاعم الاصلاح لإقامة بنيان دولة جديدة يختلف اختلافاً كاملاً عن الدولة العثمانية ـ الإسلامية، ولهذا قرر هؤلاء الاتحاديون الانسحاب ـ ولم يكن لهم خيار آخر ـ ليفسحوا المجال أمام من هو أكثر قدرة وجرأة على الهدم والتدمير.**

هنا، تبرز قيمة العامل الزمني في تسلسل الأحداث، فقد جاء (مصطفى كمال) وقد اكتملت عملية الهدم تقريباً، وضعفت المقاومات الداخلية ضعفاً كبيراً بسبب غياب التنظيمات القوية، وتدمير القيادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تدميراً منهجياً منظماً عبر عقود متتالية، وتم عزل الخليفة وحصاره، بحيث لم يعد قادراً حتى على ممارسة سلطاته الدينية بحرية تامـة. باعتبار إمام المسلمين وخليفتهم. وفي الواقع، فإن الدولة العثمانية كانت قد انتهت إلى مرحلة شديدة من الضعف، قبل الاجهاز عليها بنصف قرن من عمر الزمن (أي منذ الحرب الروسية ـ التركية ١٨٧٧ م على وجه التحديد) غيـر ان سلطـان الخـليفـة على المسلمين بقي قوياً، كما احتفظت الدولة العثمانية حتى وهي في أشد حالات الضيق والعسر والشدة، بقدر كاف من القوة لمتابعة جهدها وجهادها. كما كان من مصلحة الدولة العظمى ـ وخاصة بريطانيا ـ الابقاء على الدولة العثمانية قوية في وجه مطامع روسيا التوسعية. ولهذا فقد جاء التمهيد لظهور (جيل الاتحاديين) الذي مهد بدوره لظهور (مصطفى كمال) عبر أزمنة طويلة. وكان من المحتمل جداً أن لا يدفع (مصطفى كمال) للظهور على مسرح الأحداث، أو حتى القضاء عليه بمثل ما تم القضاء على الاتحاديين، لو لم تظهر الظروف المحلية والدولية المناسبة لإظهاره وإخراجه.

لقد كانت روسيا القيصرية هي الدولة الأولى الطامعة في إزالة الدولة العثمانية ـ الإسلامية من الخارطة السياسية للعالم. وكان ذلـك يشكـل تهديـداً خطيراً لمصالـح بريطانيا سواء في المنطقة العربية، أو في بقية الأقطار الآسيوية ـ الإسلامية، وخاصة الهند وافغانستان. فلما تفجرت الثورة البولشفية (١٩١٧ م) وانسحبت روسيا من

الحرب، وانصرفت الجمهوريات السوڤييتية الجديدة لإعادة تنظيم مجتمعاتها على أسس المبادىء الاشتراكية، انشغلت هذه الجمهوريات بشؤونها الداخلية، وانصرفت عن سياسة التوسّع التي مارستها روسيا القيصرية عبر قرنين متتاليين حتى شكلت امبراطوريتها الواسعة. وكانت القوات البريطانية يومها تحتل عاصمة الدولة العثمانية ـ على نحو ما سبق عرضه ـ غير أن بريطانيا كانت تدرك عن يقين بأن بقاء قواتها في الأناضول وآسية الصغرى سيخلق مجالاً للاحتكاك مع الجمهوريات السوڤييتية إن عاجلاً أو آجلاً. كما أنه لم يكن من مصلحة بريطانيا القضاء على الدولة العثمانية بنفسها واستثارة مشاعر المسلمين في العالم. ولم تكن فرنسا بدورها على استعداد للعمل داخل الأناضول في وقت كانت هي أحوج ما تكون فيه للاستقرار في بلاد الشام (سوريا ولبنان) بعد أن احتلتها عسكرياً. فكان من مصلحة بريطانيا أن يقوم رجل تركي بالعمل أصالة عن نفسه ونيابة عنها. وكان هذا الرجل هو مصطفى كمال ـ الذي جاء في الزمن المناسب وفي الظروف الدولية الملائمة.

هكذا، استأثر (مصطفى كمال) عن رضى وقبول بكل غضب المسلمين، وجعل من نفسه دريئة لحماية (بريطانيا العظمى) والدول الغربية من نقمة جماهير المسلمين ونقدها. وقد عرف (مصطفى كمال ـ أتاتورك) أن البلاد العربية التي قاومت النزعة القومية التركية المتطرفة لم تعد قادرة على دعم الخلافة العثمانية، ولهذا فقد استثمر هذا الموقف أبشع استثمار للكيد للعرب ومناصبتهم العداء بالتنكر للغة القرآن الكريم.

هنا لا بد من العودة لقضية اصطدام القومية التركية التي طرحها (الاتحاديون) بالقومية العربية التي رفع لواءها الزعماء العرب والتي انتهت بتفجر الثورة العربية الكبرى بقيادة أمير مكة الشريف حسين. لقد بات من المعروف ـ بحسب الوثائق المتوافرة والتي نشرت ـ أن العرب وهم الأشد لصوقاً وأكثر التحاماً بالإسلام، قد ساءهم وأغضبهم ما وصلت إليه الدولة العثمانية من التدهور، فعملوا جهدهم لدعم هذه الدولة، وقد أدرك الخلفاء العثمانيون هذه الحقيقة، فعملوا على إعطاء العرب مكانة مميزة في قيادة الدولة العثمانية، سواء في العاصمة إسلام بول (الأستانة) أو في الأقاليم العربية، سواء

في عهد السلطان عبد الحميد أو في عهود خلفائه. وعندما طلع الاتحاديون بثوب (الطورانية) و(القومية التركية) تحت حجة الاصلاح. تصدت الجمعيات العربية المختلفة التي ظهرت في تلك الحقبة لهذه الدعوة المتطرفة وقاومتها، وطلبت إجراء الاصلاح في ظل الدولة العثمانية وبرعايتها، وقد ضمت محاضر جلسات المبعوثان (النواب) أقوال قادة العرب والتي طالبت بإجراء الإصلاحات في ظل (الدولة العلية). واستمرت في موقفها هذا، حتى إذا ما تفجرت الحرب، وسيطر الاتحاديون على الدولة، حاولوا تطبيق سياسة (التتريك) وصبغ الدولة بالطابع التركي، والتنكر للعرب، وقد أدرك العرب ذلك، فتابعوا جهودهم ضمن نشاط الجمعية السرية لاقناع الأتراك بالعدول عن سياستهم المتطرفة ضد العرب. ولكن الاتحاديين بقيادة (طلعت وأنور ونيازي وجمال) كانوا قد مضوا شوطاً بعيداً في سياسة التتريك، فقرر (جمال باشا) على ما هو معروف القضاء على زعماء العرب. والمعروف أن شريف مكة قد أوفد ابنه (الأمير فيصل) لمفاوضة جمال باشا من أجل عدم إعدام زعماء العرب، حتى لا تندلع نار الثورة العربية التي قد تؤدي إلى تمزيق عرى الروابط مع الدولة العثمانية. ولكن جمال باشا أقدم على إعدام الزعماء العرب مما أدى الى تفجر الثورة العربية.

تبرز هنا القضية الحاسمة التي طالما استأثرت بالقدر الأكبر من الجدل والنقاش، وهي: هل تقع المسؤولية التاريخية لفصم عرى الروابط التركية - العربية في ظل الدولة العثمانية الإسلامية على عاتق الأتراك (الاتحاديين) أم على عاتق العرب (القوميين) الذين كانت للبعض منهم روابط وثيقة بالملك حسين شريف مكة، وبالثورة العربية، وبالتالي بالتحرك البريطاني في المنطقة؟

لقد سبقت الإشارة إلى أن الحركات القومية العربية، لم تكن إلا حركات قومية إسلامية، شارك فيها عدد من كبار رجال المسلمين وشيوخهم، فقد كان التلاحم القومي مرتبطاً بالإسلام وليس منفصلاً عنه، مثله كمثل التحرك القومي التركي، إذ كان قادة الاتحاديين بدورهم يربطون بين نزوعهم القومي وبين الدين الإسلامي ربطاً وثيقاً، فكانت الحركات القومية بالتالي حركات إصلاحية إسلامية. ولما أكد الزعماء العرب هذا التلاحم في تصريحاتهم (في مجلس المبعوثان) وفي مواقفهم، تحرك الانكليز

من خلال (الاتحاديين) وأغروهم بالقضاء على العرب لخلق الهوة الفاصلة بين الأتراك والعرب الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى دعم الثورة العربية والتي كان من مصلحة الانكليز ضمان الشروط المناسبة لنجاحها لتحقيق وتنفيذ مخططهم بالاستيلاء على بلاد الشام (فلسطين والأردن والعراق) وطرد الأتراك من بلاد الشام كلها. وليس من المهم بعد ذلك البحث طويلاً لمعرفة ما إذا كان الانكليز قد عملوا من خلال شبكات عملائهم لدفع الاتحاديين لاعدام زعماء العرب. أو إذا ما كان عملاء الانكليز أيضاً قد أبرزوا دور زعماء العرب الذين يجب اعدامهم والتخلص منهم لإثارة الغضب العربي ضد الأتراك. وإنما المهم في الأمر هو أن تلك الرابطة الإسلامية قد تمزقت بين شدّ الاتحاديين المسلمين من جهة وبين جذب القوميين المسلمين من جهة أخرى. فدمر الطرفان بعضهما بعضاً، ودفعا الثمن غالياً من دمائهم ووجودهم. ودمرا معهما تلك الرابطة الإسلامية المقدسة التي عاشت قروناً متتالية، وعرف العرب والأتراك في ظلها - سواء بسواء - عزّ الإسلام للدنيا ولأهل الدين والدنيا من المسلمين.

لقد وقع الاتحاديون في الشبك (أو الشباك) الذي وقع فيه العرب، فقد عملوا على إعدام قادة العرب، والتنكيل بهم، فدفعوا العرب دفعاً لاشعال نار الثورة التي لم يكن لهم خيار آخر سوى خوضها، فيما قامت القوات الانكليزية بالعمل المباشر منطلقة من مصر عبر سيناء لتهاجم فلسطين والأردن وسائر بلاد الشام. وقطع الانكليز للشريف حسين من الوعود، ما حمله على السير في طريق إقامة الدولة العربية - الإسلامية الموحدة والتي تضم الجزيرة العربية وبلاد الشام. ولقد كانت نهاية الشريف حسين كمثل نهاية الاتحاديين. فقد قلب له الانكليز ظهر المجن كما قلبوه للاتحاديين. فكانت النهاية واحدة وإن اختلفت في شكلها. وجاء (مصطفى كمال أتاتورك) ليستثمر موقف العرب الذين كانوا ضحية مثلهم كمثل الاتحاديين. وليحمل العرب تبعات ومسؤولية انفصالهم عن الدولة العثمانية، وليعمل على الاجهاز على هذه الخلافة بحجة زوال سبب وجودها بابتعاد العرب عنهم، وهم الذين لم يبتعدوا عنها، ولم ينفصلوا عنها، وبقوا متعلقين بها، لاسيما وقد احتل (الأجانب) بلادهم. فأصبحت العراق والأردن وفلسطين تحت ما أسمي (بالانتداب) فيما أصبحت سوريا ولبنان تحت حكم قوات

(الانتداب) وحرم الشعب العربي من كل حرية للعمل السياسي أو العمل العسكري. فهل من حاجة بعد ذلك للجدل أو النقاش في قضية باتت ظروفها واضحة كل الوضوح؟ وهل من حاجة بعد للبحث عن المسؤول بعد أن وضحت الأدوار وعرفت أسماء المسؤولين وهوياتهم وجنسياتهم؟. والأهم من ذلك هو البحث عن جدوى الجدل العقيم في مسألة تجاوزها الزمن وأصبحت في ذمة التاريخ. فهل من فائدة في مناقشة قضية لم تعد تحمل اسم القضية ولا شكلها ولا مضمونها؟ ولكن، ومع ذلك، فإن إثارة الجدل واستمراره يحمل مضموناً رائعاً، وهو البحث عن الذات في عصر الضياع والتمزق. فلقد جاء (الانتداب) وجاءت الردة (الكمالية) لتترك الشعبين المسلمين في تركيا وفي بلاد العرب في حالة من التمزق والتشتت الذي لازال هو المهيمن وهو المسيطر على وجود الشعبين التركي والعربي. فلا عجب ولا غرابة إذن في مناقشة (قضية الخلافة) و(زوالها) لا باعتبار أن هذا الجدل هو لتقويم تجربة تاريخية، وإنما للبحث عن (الطاعة والجماعة) وللبحث عن (الوحدة) في ظل الخلافة.

لقد أصبح المسلمون على كثرتهم، وبغياب الخلافة وما تمثله من (الطاعة والجماعة) غثاء كغثاء السبل، غرباء في ديارهم، وكلب عليهم أعداؤهم، ونهشوا منهم حتى العظم، ومع تزايد الألم، ومع تزايد المعاناة، يتزايد البحث عن (الذات) فهل من غرابة إذا ما تشابه المخاض العسير في كل أرجاء الوطن الإسلامي، من أقصى مشرقه إلى أقصى مغربه؟

لقد وجد المسلمون أنفسهم بعد أربعة عشر قرناً، وهم محرومون من (وحدة القيادة) وإقراراً بالواقع، فقد جرت ـ منذ إلغاء الخلافة العثمانية ـ محاولات كثيرة لبعث الخلافة بشكل أو بآخر، وفي قطر إسلامي أو في قطر آخر، ولازالت المحاولات مستمرة. وقد يكون من الصعب توقع انتهاء الجدل بشأنها. أما عن الذي عمل على إلغائها (مصطفى كمال أتاتورك) فهو ليس موضع جدل أو نقاش بعد أن أعلن ارتداده، وأوصى بعدم الصلاة عليه عند موته، لولا رجاء أخته وتوسلاتها للصلاة عليه في مسجد المسلمين. وسواء استغفر له المسلمون أم لم يستغفروا، فأمره الى الله، يحكم فيه حكمه الحق. فقد جهر بالكفر (وليس بعد الكفر من ذنب).

٩ ـ قصة التخلف الإسلامي.

نهض مصطفى كمال بحركته (الكمالية أو الاتاتوركية) بحجة محاربة التخلف. ونهضت الحركات القومية لمحاربة الخلافة العثمانية مستخدمة الحجة ذاتها (القضاء على التخلف). **فهل كانت الدولة العثمانية متخلفة حقاً؟ ثم ما هو مقياس التقدم أو التخلف؟ والأهم من ذلك هل كانت الخلافة العثمانية ـ الإسلامية هي سبب هذا التخلف؟.** لقد عمل مصطفى كمال على إلغاء الخلافة للقضاء على التخلف. وأرغم شعبه على لبس القبعة بدلاً من الطربوش. وحمل المرأة التركية على محاكاة المرأة الغربية في لباسها ـ مع العلم أنها كانت قد نزلت إلى العمل منذ زمن استجابة لمتطلبات ظروف الحرب العالمية الأولى ـ وأرغم الرجال أيضاً على ارتداء الثياب الغربية. ثم شيّد أنقره على الطراز الأوروبي لينافس بها فن العمارة العثماني ـ الإسلامي. وصنع غير ذلك في إقامة التماثيل والأنصاب والأزلام. تلك هي أهم ما يتحدث عنه الغربيون من انجازات مصطفى كمال. فهل استطاع مصطفى كمال بهذه الانجازات (الرائعة) القضاء على التخلف؟ وهل هذه هي مقاييس التقدم والتخلف؟.

عودة إلى ما قبل مصطفى كمال، وعلى وجه التحديد إلى بداية القرن التاسع عشر، حيث احتفظت الدولة العثمانية رغم عدم الاستقرار على جبهتها الخارجية، ورغم الحروب المتتالية مع جارتها في الشمال (روسيا القيصرية) ومع جوارها في الغرب، بما يكفي من القدرة والقوة للوقوف على قدم المساواة مع الدول الغربية. وكانت أحوال الدولة الداخلية ـ الاقتصادية والزراعية والتجارية مزدهرة بدرجة كافية. وقد ظهر من خلال عرض الأحداث أن الخلفاء العثمانيين وأجهزة الدولة كانت تحرص باستمرار، وكلما وجدت ثغرة من الثغرات، أو ضعفاً في جهة من الجهات، على الاسراع لمعالجة الضعف وسد الثغرة، بل كانت أسبق من الدول الكبرى الأخرى

لاجراء أعمال التطوير المطلوبة للمجتمعات، فقد أدى إلغاء الإنكشارية، على سبيل المثال، لإلغاء نظام الإقطاع الذي ارتبط بالإنكشارية، ولم يكن نظام الإقنان ـ العبيد ـ معروفاً في المجتمع الإسلامي بمثل ما كان معروفاً في روسيا القيصرية، وكان توزيع الضرائب أكثر عدالة في الولايات العثمانية مما كان عليه في الدول الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن الحريات: الدينية والقومية بقيت في الدولة العثمانية مصانة ومحمية بما لم يكن متوافر في أي دولة من الدول الأخرى، وليس أدل على ذلك من احتفاظ الولايات المسيحية ـ الأوروبية ـ بدياناتها ولغاتها وحتى بأجهزتها الإدارية الحاكمة وعاداتها وتقاليدها. وإذا ما كانت هذه الولايات قد أخذت عن العثمانيين مفاهيمهم الحضارية في المأكل والمشرب والمسكن وتنظيم الحياة الاجتماعية، فليس ذلك إلا من قبيل تقليد الأضعف للأقوى، ولاستحسان شعوب تلك الولايات لما عرفوه في التنظيم الاجتماعي للعثمانيين. وكذلك الأمر بالنسبة لمن أقبل على اعتناق الإسلام بعدما عرفوه فيه من الفضائل، ودلالة ذلك تمسك أعداد كبيرة من أبناء تلك الشعوب في الصرب والبلغار والألبان وفي الجمهوريات السوڤييتية ذاتها بدينها الإسلامي، رغم ما تعرضت له من صنوف القهر وأنواع الضغوط المختلفة ـ السياسية والاقتصادية ـ مما لم يعرفه المسيحيون في المجتمع الإسلامي العثماني.

جاءت بعد ذلك الأحداث المتتالية والمتسارعة، من غزو نابليون إلى مصر، ثم الى حرب اليونان، ثم الى حروب محمد علي باشا، ثم الى حرب القرم، ثم حروب الصرب والجبل الأسود، ثم الحرب مع روسيا وكل ذلك خلال نصف قرن تقريبي، أو أكثر قليلاً، ومعروف ما تتعرض له الدول بنتيجة الحروب من تدمير اجتماعي واقتصادي وسياسي، ومثال ذلك نتائج الحرب العالمية الثانية في تدمير أوروبا جميعها (انكلترا وفرنسا والمانيا). فكيف بدولة احتملت أعباء هذه الحروب جميعها على جبهاتها الداخلية والخارجية؟ **لقد عملت الدول العظمى على إفقار الدولة العثمانية واستنزافها، ثم جاءت لتحاسبها على تخلفها؟** وبالرغم من ذلك، فقد حاولت الدول العثمانية عند مجابهتها لكل أزمة معالجة ما ينجم عنها من عقابيل ونتائج سلبية، ولكن، وفي كل مرة، كانت الدول المتحالفة تصطنع أزمة جديدة، تهدر فيها كل ما يتم بذله

من جهود. وهكذا وقفت الدولة العثمانية، وحدها، في مواجهة دول العالم المتحالفة في حلف غير مقدس، على امتداد قرن من الزمن، وهي تقاوم الضعف والانهيار، وتعالج الضعف والتمزق، بما لا تستطيعه يقيناً دولة من دول العالم في القديم والحديث. **فأي دولة هذه التي تقاوم الدنيا وقد تألبت عليها لتمزقها، وهي تتصدى بعناد لا مثيل له لاحباط ما يراد بها من شر؟ أليس بقاء الدولة العثمانية قرناً من عمر الزمن وهي في جهد وجهاد برهاناً على ما كانت عليه الدولة العثمانية من القوة والصلابة والمنعة؟** وهل كان باستطاعتها المقاومة **والصمود ولو لم تكن جبهتها الداخلية قوية ومتماسكة؟**

هنا يبرز السؤال: إذا كانت الدولة العثمانية قد ضمنت الحريات الدينية **والقومية**، فكيف تفجرت الحروب الداخلية ضدها على جبهة أوروبا الوسطى - **ما بين رومانيا** والصرب واليونان والبانيا وبلغاريا؟ وإذا كانت العدالة متوافرة، **فلماذا أعلن السلاطين** العثمانيون برامجهم الاصلاحية في مراسيم متتالية - كان آخرها **إعلان الدستور ثم إلغاؤه** في زمن السلطان عبد الحميد؟.

هناك حقيقة لا مجال لانكارها أو تجاهلها، **فإن التحريض الديني يبقى هو العامل** الأقوى، بما يثيره من المشاعر العميقة، وبما يحرضه من العواطف والانفعالات. **ولقد** ارتبط هذا التعريض بوجود دولة قوية تستخدم هذا السلاح الفعال **بكفاءة ومهارة.** وقد حفظ التاريخ دور كل دولة من الدول الصليبية في هذا **التحريض: سواء على جبهة** روسيا القيصرية أو على جبهة الدولتين الاستعماريتين الكبيرتين فرنسا وانكلترا. **ولم يكن** تدمير الأسطول العثماني - المصري في نافاران (سنة ١٢٤٣ هـ = ١٨٢٧ م) **إلا** نموذجاً لذاك التعاون الصليبي غير المقدس ضد الدولة العثمانية - **الإسلامية. وتجدر** الإشارة هنا أنه في كثير من الحالات كانت الشعوب غير الإسلامية - **المسيحية** - والخاضعة للدولة العثمانية، قد رفضت التحريض الخارجي. **وفضلت بقاءها تحت الحماية** العثمانية. مما حمل الدول العظمى أو بعضها للتدخل والعمل المباشر - **على نحو ما فعلته** روسيا في حرب القرم (١٨٥٤ م) وفي حرب (١٨٧٧ م). **وقد يكون ذلك برهاناً** كافياً لدحض مزاعم الحاقدين الصليبيين عن تخلف الدولة العثمانية - **الإسلامية في مجال**

التشريع القضائي والقانوني، وفي مجال ضمان الحريات لكافة مواطنيها. وقد ظهر بوضوح أن هذه الحجة لم تكن إلا الوسيلة لتدخل الدول العظمى في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

هنا قد يكون من المناسب التوقف عند نقطة مثيرة وهي إقدام السلطان عبد الحميد على إعلان الدستور ثم قيامه بإلغاء الدستور وحلّ مجلس المبعوثان (النواب) ومجلس الأعيان (الشيوخ) والاكتفاء بالنظام القديم القائم على (مجلس الشورى) للدولة. فلقد تبين من عرض الوقائع والأحداث أن السلطان عبد الحميد قد ذهب شوطاً بعيداً على درب الاصلاح، وفقاً لما تحتاجه البلاد من جهة، واستجابة لرغبات الدول العظمى وطلباتها من جهة ثانية. ولكن سرعان ما تبين للسلطان عبد الحميد ولأجهزة الدولة أن قضية التحريض الخارجي، وتأليب الشعوب العثمانية ضد الدولة ليست قضية اصلاحات، بقدر ما هي ذريعة وحجة ومسوغاً للإساءة إلى الدولة العثمانية وتدميرها من الداخل، بضمان الحماية لعناصر التحريض والتخريب بحجة (الحرية والقانون والدستور). فكان من حقه بصورة طبيعية أن يغلق النافذة التي يتسلل منها المخربون. ولا يعني ذلك بداهة الدفاع عن (الاستبداد) و(الحكم الفردي) و(الجور والظلم) وغير ذلك من القيم والمفاهيم التي ألصقت بحكم السلطان عبد الحميد، فهذه القيم و المفاهيم هي مما لا يتناسب في مقاييسه ولا في أشكاله لأزياء العصر الحديث، وابداعات الأزمنة المعاصرة. ولكن هنا يمكن التساؤل، وبعض مضي قرن ونصف القرن تقريباً على تلك الحقبة التي طواها الزمن: هل استطاعت الدول الحديثة في ظل القوانين والدساتير والأنظمة المتقدمة والمتطورة أن تتخلى عن الأساليب الناجعة لحماية دولها وشعوبها ضد التحريض الخارجي؟ وهل تسمح الدول المعاصرة بفتح أبوابها أمام أعمال التخريب أم تبادر إلى سحق كل ما يتهدد أمن البلاد والعباد بقسوة وحشية لم تبلغها أو تطاولها أساليب الأزمنة البائدة؟ وهل تمتع إنسان الدولة المعاصرة بقدر أكبر من تلك الحرية التي كان يمتلكها في أيام الحكم العثماني ـ الإسلامي؟ إنه لأمر محتمل جداً أن يكون بعض الأفراد ـ أو حتى بعض الجماعات والطوائف ـ قد تعرضوا للعسف والظلم بقدر أكبر مما يستحقونه، نتيجة تمردهم وثورتهم وتهديدهم للمجتمع والدولة. ولكن ألم يجر

في الأزمنة الحديثة، وفي ظل الدساتير والقوانين المعاصرة، اقتلاع شعوب بكاملها من جذورها وفصلها عن مواطنها كمثل ما اقتلع الشعب القوقازي من أوكرانيا والقرم أثناء عملية (الاشتراكية الزراعية) سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٦م؟ ثم ألم يقتلع الشعب الفلسطيني من جذوره وأرض أجداده وموطن عزه واستقراره، ولازال يقتلع من كل مكان في الأرض، بحجة حماية الكيان الصهيوني؟ والأمثلة بعد ذلك كثيرة، من افغانستان الى باكستان الى الفيليبين. بل وحتى داخل الأوطان العربية والإسلامية وفي الدول العظمى أيضاً. وإذن فليست القضية هي قضية تخلف عن ركب الزمن، أو قضيا استخدام مقاييس ومعايير قد تجاوزها العصر، طالما أن مثل هذه المقاييس والمعايير بقيت مستخدمة على نطاق واسع، وكلما دعت الحاجة، على مستوى الدول العظمى والصغرى، بأشكال ربما تكون أكثر تطوراً وفاعلية وتأثيراً. وبأساليب ربما تكون أكثر تعقيداً وأشد وطأة ونكالاً مما كانت عليه في الماضي المدان (بالعسف والظلم والاستبداد) فالقضية هي قضية ملاءمة هذه المقاييس والمعايير لأذواق الدول العظمى وأمزجتهم، أو بالأحرى والأدق - ملاءمتها لمصالحهم.

«يريد الأقوياء أن يكونوا على حق» تلك هي المقولة التي نطق بها محمد علي باشا عندما علم بقيام روسيا وانكلترا وفرنسا بتدمير أسطوله مع الأسطول العثماني في (نافاران). فالقضية ليست قضية مقاييس ثابتة أو معايير دقيقة يمكن استخدامها لتحديد مقادير التقدم والتخلف، وإنما هي قضية مزاجية تتجاوز كل تقويم وتقدير، وترتبط هذه المزاجية بإرادة الدول القوية التي تريد أن تكون دائماً على حق. ويكفي إلقاء نظرة على الأزمنة الحديثة، وأنظمة الحكم في العالم. فبينما تصدر الادانات لنظام أو لأنظمة (بالرجعية والتخلف) وإذا بهذه الأنظمة تتحول - مباغتة - الى دول (تقدمية، متطورة) عندما تضمن للدول العظمى مصالحها. ولهذا ليس غريباً في ظل اضطراب المقاييس والمعايير أن يكون حاكم من الحكام، أو قطر من الأقطار (تقدمياً ورجعياً) في آن واحد، وأن يكون (متقدماً ومتخلفاً) في ذات الفترة الزمنية، وذلك تبعاً لزاوية نظر الدول العظمى - من خلال موشور المصالح والمنافع، لهذا الحاكم أو ذاك أو لهذه الدولة أو تلك. ولكن وبالرغم من الاضطراب الفاضح، والتباين المشين،

في المقاييس والمعايير، فهناك قيمة ثابتة وهي (الإنسان) وما يتمتع به من الأمن والاستقرار والرفاه في مجتمع متماسك تسوده الفضائل. وقد كان الإنسان في الدولة العثمانية ـ الإسلامية بصورة عامة، موفور الكرامة والحرية ومضمون الأمن، والشواهد أكثر من أن تحصى. ودليل ذلك هو وقوف معظم الطوائف الدينية ـ إن لم تكن كلها ـ إلى جانب الدولة العثمانية في كافة الأزمات. يظهر بالتالي أن للقوة ـ وكل قوة ـ مقاييسها الخاصة بها، ومعاييرها المميزة لها، وهي تمتلك الحرية لقياس الأمور بمقاييسها ووزنها بمعاييرها، ولكن ذلك لا يعطيها (الحق) في تعميم هذه المقاييس والمعايير وتطبيقها على كل الأحكام، في كل الأزمان، إذ لكل أيضاً مقاييسه ومعاييره المناسبة له والملائمة لتكوينه. ولهذا فليس من حق الدول العظمى اتهام الدولة العثمانية (بالاستبداد، أو التخلف، أو الرجعية). ولقد بات معروفاً اليوم، كما كان معروفاً في الماضي وعندما استخدمت هذه المقاييس والمعايير ضد الدولة العثمانية ـ الإسلامية أن الدول الصليبية قد لجأت لتعميم هذه الأوصاف باعتبارها دولاً معادية للإسلام وأهله. ولهذا لم تهتم الدولة العثمانية في حينه، بما قيل عنها وما اتهمت به، لمعرفتها عن قناعة بأنها براء مما ينسب إليها. وهي لم تكن في حاجة لمثل هذه التحديات حتى تطور نهجها باستمرار، وهي إذا أخذت ببعض ما هو موجه إليها من النقد الحاقد، فذلك من باب (التقية) من جهة، ومن قبيل الحاجة للتطوير المستمر وذلك حتى لو تفرض الدول العظمى مثل تلك التحديات، وإذن، فما بال هذه الأوصاف لا زالت محتفظة بكل قوتها وبكامل شدتها حتى الأزمنة الحديثة. بل ربما كانت في قوتها وشدتها اليوم هي أقوى مما كانت عليه في الماضي بحيث لم يبق من صورة الدولة العثمانية في أذهان الأجيال الحديثة إلا مواصفات (الاستبداد والتخلف والرجعية؟. أليس ذلك مثيراً للغرابة والدهشة؟ ثم ألا يؤكد ذلك مرة أخرى أن ما قيل، وما يقال، عن الدولة العثمانية الإسلامية ليس المقصود منه خلفاء العثمانيين أو الدولة العثمانية الإسلامية. وإنما المقصود هو النيل من الإسلام وأهله؟

إن ذلك لا يتنافى، ولا يتعارض، بداهة مع إمكانات توافر عناصر قابلة للتحريض الخارجي، ومستعدة للاستجابة له. بل إن ذلك لا يتنافى، ولا

يتعارض، أيضاً مع توافر عناصر داخلية مستعدة للقيام بدور المحرض والمهيج للفتن.

فتاريخ الأمم والشعوب حافل منذ أقدم الأزمنة وحتى اليوم بقصص الثورات والاضطرابات يقودها رجال يستولي عليهم الطمع للحصول على مقدار أكبر من خير الدنيا وثروتها، فيما يطمح آخرون لتحقيق مثل أعلى يحقق وجودهم ويخلد ذكرهم من بعدهم، وآخرون يحبون العيش في مناخ الشرّ والفتنة، لا هدف لهم إلا الشر والفتنة، وقد تجتمع هذه الفئات الثلاث عندما تتوافر لها فرصة للعمل، وتلتقي بها فئات أخرى فتحدث الفتنة ويقع البلاء، وتنفجر الحروب والثورات. ولطالما اصطدم المصلحون ـ الذين أرادوا الخير ـ بقوى الشر والبغي، فمنهم من حالفه النجاح ومنهم من جافاه الحظ. وإذن فلا يمكن القول بأن التحرك الاجتماعي في فترة معينة هو تعبير عن وجود الفساد، بقدر ما هو تعبير عن حالة ضعف الدولة خلال تلك الفترة الزمنية. وعلى سبيل المثال: فقد وقعت ثورة اشتراكية في اسبانيا سنة ١٩٣٩ م ـ بتحريض خارجي، واستولت قوات الثورة على الحكم، ثم ظهرت حركة مضادة ـ بدعم خارجي ألماني بالدرجة الأولى أيضاً. وأمكن إجهاض الثورة والقضاء عليها. واستمر حكم زعيم هذه الحركة المضادة لبلاده اسبانيا طوال أربعين عاماً. عرفت أسبانيا خلالها الاستقرار، وقطعت مضماراً بعيداً في مجال الرقي والتطور (عهد الجنرال فرانكو). وكان من المحتمل لو استمر الاشتراكيون في الحكم أن تتطور اسبانيا بالمقدار ذاته، تبعاً لتطور التقانة وتطور الزمن. وإذن فلا يمكن اعتبار الثورات هي برهان على التخلف أو التقدم بصورة ثابتة، ولا يمكن اعتبار هذه الثورات برهاناً ثابتاً أيضاً على ضعف الدولة أو قوتها، كما لا يعتبر التحريض الخارجي عاملاً ثابتاً في نجاح الثورات أو فشلها. إذ هناك عوامل كثيرة تدخل في صلب الهيجانات والاضطرابات الاجتماعية فتأخذ مساراتها تبعاً لما يتوافر لها من الظروف الزمنية والمكانية الملائمة، وتبعاً للظروف الداخلية والخارجية أي هذه القابلة للتحريض وتلك التي تمارس دور المحرض. غير أن التجربة التاريخية قد برهنت في معظم الحالات ـ وخاصة في الأزمنة الحديثة ـ أنه من المحال تحقيق أي نجاح ثوري أو تحرك جماهيري ما لم يكن مدعماً وبقوة كبيرة من

مراكز التحريض الخارجي. ليس ذلك فحسب بل إن مثل هذا النجاح قد يستدعي التدخل المباشر للدول الخارجية التي تمارس التحريض. ـ وبذلك، وعلى سبيل المثال أيضاً ـ فقد فشلت كثير من أعمال المقاومة على امتداد الصفحة الجغرافية لأوروبا التي احتلتها النازية في الحرب العالمية الثانية ـ بسبب ظهور نشاطها قبل بدء الانزال في النورماندي، والتدخل العسكري المباشر للحلفاء. وكذلك الأمر بالنسبة للثورات والمقاومة على الجبهة الشرقية ـ الاتحاد السوفييتي ـ بحيث اعتبر ـ بمثابة مبدأ ثابت ـ ضرورة اقتران مخطط الأعمال الثورية ـ الداخلية ـ بمخطط الأعمال القتالية الخارجية. ولقد طبق ذلك، ربما لأول مرة وبشكل واضح ضد الدولة العثمانية الإسلامية على نحو ما سبق عرضه، سواء في رومانيا (الافلاق والبغدان) ثم في اليونان، ثم في بلاد الصرب ونهاية ببلغاريا وداخل الدولة العثمانية ذاتها (في الحرب العالمية الأولى) حيث اقترنت الأعمال الثورية (الثورة العربية) بالأعمال القتالية للجيوش الحليفة (القوات الانكليزية بقيادة اللنبي).

قد يكون من طبيعة الأمور أن يتوافر في كل أمة من الأمم، وفي كل شعب من الشعوب، عدد من الرجال الذين يستجيبون للتحريض الخارجي، إما لطموح شخصي أو استجابة لمطمع ومغنم أو لأسباب أخرى، ويتزايد عدد هؤلاء كلما كان التحريض الخارجي قوياً ومنظماً، وكلما كان الأمل في النجاح كبيراً. وهكذا سارت الشعوب الأوروبية المسيحية ـ التي كانت خاضعة للدولة العثمانية ـ وراء التحريض الروسي. وقد لا يعني ذلك بداهة، على نحو ما سبقت الإشارة إليه، وجود ظلم حقيقي أو اضطهاد عثماني ـ إسلامي للشعوب المسيحية، وقبل ذلك، استجاب نصارى الأندلس للتحريض الصليبي الغربي رغم كل الشواهد التاريخية المتوافرة عن النهج الإسلامي العادل الذي أخذ به حكام الأندلس من المسلمين عبر العصور المتتالية. ويدحض ذلك بداهة ما قيل عن (تخلف الدولة العثمانية عن ركب الزمن في علاقاتها مع شعوبها). وقد يذهل المرء في الواقع لدى مطالعته لتلك النصوص التاريخية التي سطرها الخلفاء العثمانيون في مراسيمهم (فرماناتهم) التي أصدروها لشعوبهم ولأركان دولتهم. ففيها

ما يبدد كل الشبهات عن الاتهامات الجائرة التي وجهت للدولة العثمانية الإسلامية في قضية علاقاتها مع الشعوب المختلفة، والديانات المتباينة، والمذاهب المتفرقة.

لقد استقلت معظم تلك الشعوب الأوروبية عن الدولة العثمانية، ومضى على استقلال بعضها أكثر من قرن من عمر الزمن، وحظيت بدعم الدولة العظمى، بعضها دعمته الدول الغربية وبعضها حصل على الدعم من الاتحاد السوفييتي. فهل انتقلت تلك الدول إلى مصاف الدول العظمى؟

لقد كانت الهوة الفاصلة بين تقانة العالم الغربي الصناعي، وبين سائر تلك الشعوب المحرومة من التقانة الصناعية هي هوة ضيقة ومحدودة بحيث لا يتطلب تجاوزها جهداً كبيراً، وبالرغم من ذلك لم تتحول إلى دول صناعية متقدمة ـ هذا إذا اعتبرت التقانة الصناعية وحدها هي مقياس للتقدم والتطور. وكل ما فعلته تلك الدول لدى هذا الانتقال النوعي ـ بانفصالها عن الدولة العثمانية، من تبعية لدولة مسلمة إلى تبعية لدولة صليبية، لم تحمل لها خيراً ولا نفعاً، بل ربما لو بقيت تحت حكم الدولة العثمانية، وأفادت من الامتيازات التي كانت ممنوحة لها لقطعت شوطاً أبعد في مضمار الصناعات وفي مجالات التطور الحضاري الأخرى.

هنا لا بد من القول أيضاً أن الدولة العثمانية، رغم ما أحاق بها من البلاء، ورغم ما نزل بساحتها من الضيق والعسر، فإنها لم تتخلف عن الأخذ بكل ما هو مفيد في مجالات الصناعة وتطور التقانة. ولازال ـ على سبيل المثال ـ خط الشرق السريع شاهداً على محاولات الدولة العثمانية لسباق الزمن. وكانت الدولة العثمانية من أوائل الدول التي حاولت، وعملت على ربط كافة ولاياتها المتباعدة بأجهزة الاتصال البرقية (التلغراف). وأقامت صناعات مختلفة. وكانت صناعاتها اليدوية مزدهرة بما لا زالت رواسبه باقية حتى اليوم، وهي تشهد بما امتلكته الدولة العثمانية من التقدم والتطور، ومما لا ريب فيه هو أنه لو تركت للدولة العثمانية الإسلامية لمعالجة مشكلاتها ولو لفترة قصيرة، لاحتفظت بمكانة متقدمة في الأزمنة الحديثة، بسبب امتلاكها لكافة متطلبات التطور الحديثة (موارد اقتصادية وبشرية ومناجم وخبرات متنوعة).

ليست القضية هي قضية بكاء على الأطلال، أو رثاء لدولة أصبحت في ذمّة التاريخ، إذ من المحال بعث الدولة العثمانية من رمسها، وهو عمل يتجاوز حدود قدرة البشر، وإنما القضية ببساطة هي دفع ما نزل بساحة هذه الدولة من اتهامات جائرة. وما أصابها من افتراءات ظالمة.

لقد باتت عوامل التطور الصناعي والاقتصادي والحضاري معروفة، وقد يكون من المحال على دولة تحتل رقعة جغرافية صغيرة، وذات قدرة بشرية محدودة، ولها موارد اقتصادية متواضعة أن تمتلك صناعة متطورة أو تقيم بنيان حضارة مزدهرة.

وبسبب ذلك، حرمت تلك الدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية من فرص التطور والازدهار. وكذلك أيضاً دفعت (تركيا) الى زاوية مهملة من زوايا التاريخ عندما فرضت عليها إقامة دولتها في حدود آسية الصغرى، (وفي حدود الأناضول). وكذلك الأمر بالنسبة للدول العربية. وقد أدركت معظم دول العالم هذه الحقيقة فحاولت، ولا تزال تحاول، إقامة تكتلات تسمح لها بتطوير قدراتها وامكاناتها. وقد خاضت هذه الدول ـ وتخوض ـ صراعاً ضارياً لبلوغ هدفها دونما طائل ولا نتيجة. بسبب جهد الدول الصناعية الكبرى لاحباط كل تطور في هذه الدول يسمح لها، لا باقتحام دائرة المنافسة للدول الصناعية، وانما يسمح بالوصول الى الحد الأدنى من متطلباتها وهو ضمان احتياجاتها ودفع غائلة الفقر والبؤس عن شعوبها. ولقد كان ذلك هو أحد الأهداف من تدمير الدولة العثمانية ـ الإسلامية في عصر الثورة الصناعية، وفي عصر المنافسة الاستعمارية، وقد بقي هذا الهدف ثابتاً ومستمراً في سياسات الدول العظمى ضد الدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية.

إن استمرار الدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية في توجيه اتهاماتها للدولة العثمانية بأنها (سبب التخلف) ما هو إلا فراراً من الواقع، وتغطية عليه، لتعليق الأخطاء والآثام على مشجب (الماضي) وما هو إلا تستر على السبب الحقيقي، أو العامل الحقيقي، الذي جاء بالأنظمة الحديثة لحكم شعوبها

وفق اتجاهات محددة تؤدي الى الغرض الذي تم من أجله إزالة الدولة العثمانية ـ الإسلامية من الوجود.

ويمكن القول ببساطة لأولئك ـ الأتراك ـ الذين أجهزوا على الخلافة العثمانية بالدرجة الأولى، والى الدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية، فحرمت نفسها من فرص التقدم والتطور: وما هي الانجازات التي أفاد منها المواطن (الإنسان) الذي هو المقياس لكل تقدم وتطور؟ وهل وصل الإنسان في هذه الدويلات جميعاً إلى مثل ـ أو حتى لمثل جزء ـ مما استحوذ عليه انسان الدول العظمى من الحقوق؟

هنا يكمن المقياس الحقيقي لكل تقدم أو تطور، إذ أن ما يحصل عليه الإنسان من الحقوق والامتيازات في دولته القوية، العزيزة الجانب، هو المجال الذي تتنافس عليه الدول العظمى وغير العظمى. وقد تكون الشواهد المتوافرة ـ وأولها الهجرة الكثيفة من الأوطان التي انفصلت عن الدولة العثمانية، إلى كل أرجاء العالم، للحصول على حقوق وامتيازات أكبر من تلك التي يحصلون عليها في أوطانهم ـ هي مقياس ومعيار لما تم احرازه من تطور، ولما أمكن تحقيقه من انجازات في ظل الأنظمة الممزقة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية.

يمكن بعدئذ التعرض لتلك الرياح العاتية التي هبت من الغرب وحملت شعارات الثالوث (الحرية والمساواة والعدالة) وسواها من القيم التي اعتبرت بالنسبة للغرب ـ في حينها ـ هي المقاييس وهي المعايير للتقدم والتخلف. وكذلك الرياح العاصفة التي حملت مفاهيم (القومية) والتي تجسدت في الوحدتين (الألمانية) و(الايطالية).

ولقد غلفت ـ أو أحيطت ـ هذه المفاهيم والقيم بهالات أسطورية وقصص عاطفية مثيرة (رومانسية) جعلت من المحال مقاومة تسللها الى قلوب الشعوب ووجدانها، رغم ما رافقها من أهوال ومذابح ونكبات، مثل مذابح الفاندية، ومثل أعدام قادة الثورة الفرنسية، ومثل الحروب النابوليونية التي دمرت وقتلت من الفرنسيين بأكثر مما قتله منهم الأعداء. ولم تمنع المقولة الشهيرة (من أن الثورة الفرنسية قد سارت على أشلاء

أبنائها) من اتخاذ هذه الثورة نموذجاً لمطامح الشعوب، وكذلك الأمر بالنسبة للوحدات القومية. وقد أدركت قوى التحريض الخارجي - الصليبي - ما تتركه هذه القيم والمفاهيم من الإثارة والتحريض فاستخدمتها بمهارة كبيرة وكفاءة عالية ضد الدولة العثمانية. وصحيح أن الشعوب الإسلامية كانت قليلة التأثر بهذه الرياح الموسمية حيث بقيت الرابطة الإسلامية فوق كل الروابط الأخرى. إلا أن الشعوب الأوروبية - المسيحية - قد أظهرت قدراً أكبر من الاستعداد للتأثر بهذه الرياح. ولم تتجاهل الدولة العثمانية هذه المؤثرات، ولم تتنكر لها أو تستنكرها، بل ذهبت إلى حد الاستعداد لمنح الأقاليم الأوروبية المسيحية نوعاً من الاستقلال الإداري - على نحو يشابه اتحاد فيديرالي - بحيث تبقى للدولة العثمانية سلطة رمزية لا أكثر. غير أن التحريض الخارجي مارس دوره لرفض هذه الروابط الرمزية. وهذا في حد ذاته ينفي عن الدولة العثمانية صفة (الجمود) أو(التصلب) أو(عدم التكيف مع المستجدات) أو(التخلف) أو سوى ذلك من النعوت والصفات التي ألصقت بالدولة العثمانية. فالدولة العثمانية بالتالي - وبحسب ما أكدته الشواهد التاريخية التي سبق عرضها - بريئة من تبعات ما نزل بهذه الشعوب، وإذا ما كان هناك من ملوم أو مسؤول، فالدول الصليبية الموصوفة (بالعظمى) هي المسؤولة عن كل ما تعرضت له هذه الشعوب، وما نزل بساحتها حتى اليوم.

لقد بقيت الدولة العثمانية حتى منتصف القرن التاسع عشر - وحتى الى ما بعد ذلك بقليل. وهي واحدة من دول العالم الموصوفة (بالعظمى). وهذا يعني أن تلك الصفات التي ألصقت بها - وأولها التخلف - قد جاءت بعد ذلك - أي في الأزمنة الحديثة على وجه التحديد. وصحيح أن قيصر روسيا (نيقولا الثاني) كان قد أطلق قبل ذلك صفة (الرجل المريض) على الدولة العثمانية. غير أن هذه الصفة كانت تفتقر الى الدقة وإلى الواقعية. ثم تضخمت هذه الصفات مع زوال الدولة العثمانية وغروب شمسها. وواضح أن الهدف، على نحو ما سبق ايضاحه وتأكيده بالبراهين التاريخية، هو النيل من الإسلام وأهله.

فهل كان الإسلام عقبة في سبيل التقدم والتطور؟ وهل قصر المسلمون في

تقدم الإنسانية ورفدها بفيض من المعارف والعلوم. وهذه المعارف والعلوم هي أوضح معايير التقدم؟ وهل قصرت الدولة العثمانية في نشر العلوم؟ وهل كانت الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية تعيش في (دنيا الجهل والجهالة) ؟.

ما من حاجة للتوقف طويلاً عند الشواهد التي لا نهاية لها عما قدمه العرب المسلمون للدنيا من قوة دفع كبرى للعلوم والمعروف في شتى أنواع العلوم الإنسانية والمعارف، كمثل ما قدموه أيضاً للآداب والفنون؛ مما لازالت آثاره باقية رغم أنف كل معاند أو مكابر أو حاقد جاحد. ولم يكن باستطاعة الأتراك العثمانيين وقد ساروا على نهج أسلافهم، واخوانهم في الدين إلا أن يعملوا على تطوير العلوم والمعارف في كل المجالات. وتلك هي آثارهم باقية، فالمساجد والتكايا والزوايا لم تكن إلا مدارس لتدريس العلوم والآداب والفنون. وقد صدم الفرنسيون ذاتهم عندما استعمروا الجزائر لانتشار القراءة والكتابة والعلم والمعرفة في جماهير المسلمين الجزائريين. وكذلك الأمر بالنسبة للايطاليين عندما استعمروا ليبيا (طرابلس وبرقة). ولكن هذه العلوم التي كانت تدرس بلغة القرآن ـ ولما كان المسلمون لا يدرسون بالفرنسية أو الايطالية، فهم بطبيعة الحال متخلفون عن الفرنسيين والايطاليين الذين يعرفون ـ منذ الصغر ـ اللغة الايطالية والفرنسية. فلم يكن غريباً بالتالي شن ذلك الهجوم العنيف على المدارس الدينية وعلى القرآن الكريم (سبب الجهل باللغات الأخرى). ولم تكن الجهود المبذولة في العالم الغربي حديثاً ـ لتحديث القرآن الكريم ـ بترجمته الى لغات العالم بعد أن ترجمته تركيا الى لغتها، إلا وسيلة لإزالة صفة التخلف، والقضاء على تلك الجهالة الجهلاء ـ المزعومة ـ.

لقد ظهر من خلال العرض لتاريخ الدولة العثمانية ـ من خلال فن الحرب ـ أن الدولة العثمانية لم تكن منغلقة على نفسها، ولا ممتنعة وراء أسوارها، بل كانت مشرعة الأبواب أمام جميع المؤثرات الحضارية ـ وأولها العلم والمعرفة ـ ولقد قطعت شوطاً بعيداً في إقامة المعاهد العليا والجامعات، بما يتوافق مع حاجتها، وكذلك فعلت مصر في عهد محمد علي، وبالرغم من ذلك، فقد عملت بريطانيا على استعمار مصر، ثم أجهزت على الدولة العثمانية. وفعلت الدول الصليبية مثل ذلك في كل الأقطار

الإسلامية ـ والعربية منها ـ والتي أخضعتها لاستعمارها بحجة (نشر الحضارة الغربية المتفوقة) (حضارة الرجل الأبيض). ويمكن التساؤل عمّا قدمته هذه الحضارة المتقدمة للإنسان المسلم وللشعوب الإسلامية، غير الافقار والاستنزاف وتعميم الجهل باسم المعرفة. ثم زالت شمس الاستعمار الغربي، فهل أصبحت الدول الاستعمارية متخلفة بحسب المقاييس والمعايير الغربية ذاتها؟ لقد أصبح الفارق التقني، والقدرة على الانتاج الصناعي الكثيف، فارقاً كبيراً بين الدولتين العظميين وسائر الدول الغربية. وإذن فقد آن لهذه الدول أن تشرب من الكأس ذاته. وأن توجه الاتهامات إليها كمثل ما كانت هي توجهها للدولة العثمانية. ويظهر ذلك مدى ما لحق بالدولة العثمانية من الظلم، ومن التجني والافتراء. في وقت قلما جرت محاولات لتقويم الانجازات العثمانية بصورة واقعية وحقيقية؛ بل اسدل عليها عن عمد وسابق تصور وتصميم ستاراً كثيفاً من الصعب اختراقه لمعرفة ما وراءه من معطيات الخير والتقدم والتطور.

لعل من أغرب الأمور بعدئذ هو محاولة تبرئة الغرب الاستعماري الذي أجهز على الدولة العثمانية واستعمر الأقطار التي بترت عن جسد هذه الدولة من جريمة ما لحق بهذه الأقطار من (التخلف) وإلقاء التهمة على الدولة العثمانية، لعدم وجود من يدافع عنها؛ في حين تتصدى الأبواق الاستعمارية للدفاع عن ذاتها من خلال القول بأن أربعة عقود أو ثلاثة عقود على الأقل قد انقضت على استقلال معظم الأقطار التي كانت خاضعة للاستعمار، فما هي الانجازات التي حققتها الدول حديثة العهد بالاستقلال للقضاء على (التخلف)؟ إذا كان الأمر كذلك فلماذا يتم تجاوز مرحلة الاستعمار للذهاب ـ زمنياً ـ الى العهد الذي سبق الاستعمار الغربي وهو العهد العثماني، وتحميله مسؤولية (التخلف)؟. ثم هل هناك من يجهل بأن انحسار الوجود الاستعماري ـ العسكري ـ لم يتبعه القضاء على رواسب الاستعمار: فهل أمكن إزالة الحدود التي رسمتها معاهدة (سايكس بيكو) لتجزئة بلاد الشام؟ وهل الحرب العراقية الايرانية التي استنزفت قدرة الأمة العربية لعقود وعهود غير راسب من رواسب البؤر المتفجرة التي خلفها الاستعمار البريطاني؟ وهل الحروب الهندية ـ الباكستانية غير ثمرة من ثمار المخططات البريطانية في منطقة جنوب شرق آسيا؟ وهل الصراع بين المغرب والجزائر

على الصحراء الغربية (جبهة البوليساريو) غير بؤرة متفجرة في جملة البؤر المتفجرة التي خلفها الاستعمار الفرنسي؟ وهل الحرب على الساحة اللبنانية غير تطوير للفتنة الطائفية التي اصطنعتها الدول الصليبية (١٨٥٦ ـ ١٨٦٠ م)؟ وبعد ذلك: هل الوجود الصهيوني وما سببه من حروب وصراعات ونكبات غير بدعة بريطانية ـ بالدرجة الأولى؟ تلك هي بعض ما تضمنته قائمة الحساب الطويلة، فهل يمكن التساؤل بعد كل هذا الوضوح عن سبب (التخلف)؟ وهل يمكن بعد ذلك تجاهل معرفة المسؤول عن هذا (التخلف)؟

قد يكون من غير المهم بعدئذ دفع الاتهامات الموجهة إلى الدولة العثمانية ـ الإسلامية، أو تفنيدها، لأنها اتهامات لا تستند إلا إلى القوة الاستعمارية العاتية، وإلا إلى أسس الحرب الصليبية القائمة والمستمرة، إذ أن مثل هذه المدافعة والمماحكة لن تسهم في تكوين قناعة جديدة في وسط الطرف الذي يشن هذه الحرب. ويوجه هذه الاتهامات، لأن له هدفه الواضح والمحدد، وهو النيل من الإسلام وأهله، تماماً كمثل أولئك الذين طعنوا بالخلفاء الراشدين للوصول الى الطعن بسيد الدنيا ـ محمد ﷺ ـ وهدفهم الطعن بالإسلام ذاته، فما كادوا إلا أنفسهم، وما أضروا إلا أنفسهم. وحسب الإنسان المسلم. وقد عرف هدف هذه الاتهامات ومراميها، أن يذكر كلما جابه مثل هذه الاتهامات الجائرة، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ، وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا. رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ ★ صدق الله العظيم.

(★) سورة الحشر ـ الآية: ١٠.

. أ ـ ليست حضارة عسكرية عقيمة .

لم يكن باستطاعة أعداء الدولة العثمانية ـ الإسلامية أن ينكروا على هذه الدولة ما توافر لها من أسباب المنعة والقوة ـ حتى يوم الاجهاز عليها. بدلالة ذلك الصمود الرائع في وجه الدنيا كلها، وبدلالة ما حققته هذه الدولة من انتصارات متتالية وعبر قرون متعاقبة، أذهلت أهل الدنيا، وهل تحالف أساطيل الدول العظمى: روسيا وانكلترا وفرنسا لتدمير الأسطول العثماني ـ المصري في نافاران إلا برهاناً على قوة هذه الدولة حتى وهي في الحالة التي وصفت (بالرجل المريض)؟ ولهذا فقد عمل هؤلاء الأعداء ـ الكثر ـ على اتهام الدولة العثمانية (بالعقم الحضاري). بحيث أنها لم تكن ـ بحسب مزاعمهم أكثر من دولة عسكرتاريا ـ أو دولة حرب ـ. وأن كل فضائل هذه الدولة محددة بمجرى التيار العسكري. فما هو نصيب مثل هذه المقولة من الصحة؟ **وهل كانت الحضارة العثمانية ـ الإسلامية مجرد حضارة حربية محرومة من المقومات الحضارية الأخرى ـ مثلها كمثل حضارة المغول ـ التتار ـ؟ وهل كان باستطاعة مثل هذه الحضارة الاستمرار على امتداد سبعة قرون من عمر الزمن تقريباً وحكم عدد من شعوب العالم، وإشغال مساحة جغرافية واسعة من سطح العالم شملت ثلاث قارات تقريباً ـ أو أجزاء كبيرة من هذه القارات ـ وهي لا تمتلك إلا حضارة العسكرتاريا ـ؟. إن اقتصار أي حضارة على الجانب العسكري ـ أو الحربي ـ فقط، إنما يعني أنها حضارة مدمرة لا أكثر ـ كمثل حضارة المغول التتار، وهذا ينفي عن مثل هذه الحضارة صفات (الحضارة) فهل كانت حضارة الدولة العثمانية الإسلامية حضارة مدمرة، لم تتقن إلا فن التدمير؟**

ما من حاجة للذهاب بعيداً في أعماق التاريخ، واستقراء التجربة الإنسانية على

الأرض، للتأكيد بأنه من المحال في معظم الحالات بناء حضارة أحادية الجانب ـ أو ذات وجه واحد ـ وأن مثل هذه الحضارة إن ظهرت فمصيرها إلى الفناء والزوال بسرعة. وتلك هي (حضارة اسبارطة) التي لم يبق منها إلا ظلال باهتة، ومثلها حضارة المغول التتار التي لم يعرف منها غير جانبها الحربي المدمر. والتي انتهت بدورها إلى الزوال والاندماج بغيرها. ذلك أن مثل هذه الحضارة (المدمرة) تحمل في ذاتها بذور فنائها واندثارها، وهي من هذه الناحية تحرم ذاتها من اسم (الحضارة) ومن صفاتها وميزاتها. فالحضارة هي بناء وتقدم وتطور، وبدهي أن الحرب تدمر كل بناء وتقدم وتطور، غير أن ميزة الحضارة المتكاملة هي أنها تهدم البنى القديمة لتقيم على أنقاضها بناء أكثر ملاءمة لمتطلبات الإنسان وأكثر تلبية لاحتياجاته. فالدور الذي تمارسه كل حضارة هو هدم وبناء في آن واحد، هدم المجتمعات الممزقة لإقامة مجتمع متماسك، وهدم القيم والأفكار والمثل المنهارة لإقامة قيم فاضلة وأفكار سامية ومثل نبيلة. وبذلك يصبح دور العسكرتاريا ـ أو الحرب ـ هو الإسهام في عملية الهدم، لا باعتبار الهدم هدفاً في حدّ ذاته وإنما وسيلة لإقامة بنيان حضاري جديد يختلف اختلافاً كلياً عن الأنقاض التي أقيمت عليها هذه الحضارة. وهذا مما يسمح للحضارة الجديدة بالبقاء والاستمرار والتطور.

تتميز الحرب بطبيعتها بأنها تطلق فعاليات المجتمع وأنشطته حتى أقصى مداها. ولهذا لم يكن غريباً أن تتطور العلوم والآداب والتقانة خلال هذا القرن بأكثر مما حصلت عليه من التطور عبر تاريخها الطويل. فلقد عاش هذا القرن وعرف حربين عالميتين، بالإضافة الى عدد كبير جداً من الحروب التي امتدت الى أرجاء الكرة الأرضية جميعها. وكان لزاماً مع هيجان الحروب، ومع ما تثيره من انفعالات، أن تتفتح مجالات الابداع والتجديد لتشكل حضارة جديدة لها طابعها المميز، وليس المجال هنا هو تقويم معطيات هذه الحضارة الجديدة، وهل حملت للإنسان خيراً أم شراً؟ وهل رفعت من مكانته أم دفعته الى الحضيض؟ وإنما المهم هو أنها جاءت بحضارة جديدة حار العلماء والأدباء والفنانون ـ حتى الآن ـ في اعطاء وصف لها، أو حتى الاتفاق على تسميتها. فمن قائل أنها (حضارة الالكترون) أو (حضارة العصر

النووي) أو (حضارة الضياع) أو (حضارة اللاانتمـاء) أو حضارة (الديسكو) أو (حضارة الانسان الفرد) الخ... وإذن فهناك حضارة جديدة قد تشكلت بإجماع الآراء، ولو أنه لم يحدث اجماع أو اتفاق على تحديد هوية هذه الحضارة ـ شكلاً ومضموناً ـ ولعل مرد ذلك هو التطور المتسارع لهذه الحضارة في خضم الحروب المتتالية.

وقد عـاشـت الدولـة العثمانيـة ـ الإسلاميـة في خضم الحرب وهيجـانـاتها وانفعالاتها طوال ستة قرون ونيف ـ وحتى سبعة قرون ـ وقد يكون من المحال لمثل هذه الدولة أن تعيش تلك المجموعة الضخمة من الأحداث في ظل حضارة عسكرية ـ عقيمة، وذات وجه مسطح واحد لا يظهر فيه إلا جانب الحرب. ولقد أقام العثمانيون دولتهم لمواجهة الحملات الصليبية، على جبهة الغرب، واستمرت حتى الأيام الأخيرة من وجودها وهي تضطلع بهذا الواجب، فكان وجودها واستمرارها بمثابة تطوير لوجود الخلافات الإسلامية المتتالية ـ بداية من عهود الأمراء الراشدين، ثم الخلافة الأموية، ثم الخلافة العباسية، إلى أن جاءت الدولة العثمانية فرفعت رايتها، وتسلمت القيادة. ولهذا فإن عهد الخلافة العثمانية لم يكن إلا عهداً من العهود الإسلامية المتتالية، فكان من طبيعة الأمور أن تحتفظ الحضارة العثمانية بجميع خصائص الحضارة الإسلامية، وأن تتميز بميزاتها.

إن القيم الحضارية للحرب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهدف الحرب، وهذا ما يظهر الفارق المحيز بين الحروب العثمانية، وحروب المغول التتار، فقد خرج المغول من وسط هضاب آسيا ووهادها لإقامة امبراطورية عظمى ـ تشمل العالم ـ فامتدت غزواتهم لأوروبا ثم تعاونوا ـ أو تحالفوا ـ مع الفرنج الصليبيين لمحاربة المسلمين، فدمروا الخلافة الإسلامية ـ العباسية ـ ووصلوا الى فلسطين. حتى إذا ما انتصر عليهم المظفر قطوز (أو قطز) في عين جالوت (سنة ٦٥٨ هـ = ١٢٥٩ م) تحول مدهم إلى جزر، ووجدوا أنه من المحال عليهم الاحتفاظ بدولتهم ما لم يكن لهذه الدولة دور حضاري، فاعتنقوا الإسلام، وانصهروا في الجسد الإسلامي، ثم دانوا بالطاعة للعثمانيين. (في

القرم والقفقاس وجورجيا واوكرانيا). ويظهر بوضوح أن الدولة العثمانية قد حملت منذ نشوئها وظهورها جميع معطيات الحضارة الإسلامية، ووجدت أن الساحة الإسلامية قد فرغت من وحدة القيادة التي تحقق أساس قيام الدولة الإسلامية (الطاعة والجماعة) فعملت على املاء هذا الفراغ. ولم يكن تقلد العثمانيين ـ عند توليهم الخلافة ـ للسيف والبردة والراية، إلا تأكيداً لهذا الرمز الذي نهضت الدولة العثمانية لاشغاله.

من هنا يظهر التشابه والتماثل، في الإدارة والحكم، في تنظيم العلاقات الاجتماعية، في تطوير الخدمات الاجتماعية، في تشجيع الزراعة والصناعة والتجارة وتطويرها، في تطوير الحركة العمرانية، وفي رعاية العلم والعلماء، بل حتى في سلوك الخلفاء وأعمالهم. فالسلطان محمد الفاتح كثيراً ما اتخذ من المواقف ما يماثل مواقف صلاح الدين الأيوبي أو نور الدين زنكي ومن قبلهما قادة الفتح الإسلامي والخلفاء مثل المعتصم والرشيد وقتيبة بن مسلم وموسى بن نصير وخالد بن الوليد مع ما بينهم من تباعد في حدود الزمن. لقد كانوا جميعاً من تلامذة مدرسة الإسلام. فكانت مفاهيمهم في بناء المجتمع الإسلامي متشابهة، أو بالأحرى واحدة موحدة، وكان عملهم لخير الإنسان وإسعاده واحداً ومتشابهاً. فلا غرابة إن كانت معطيات الحضارة الإسلامية العثمانية هي ذات المعطيات التي ميزت الحضارة في العصر العباسي أو في العصر الأموي.

إن الاتهامات، أو الإدانات، الموجهة للدولة العثمانية ـ الإسلامية، بحرمانها من (مقوماتها ومعطياتها الحضارية) هي حلقة في سلسلة محكمة من أجل تأكيد صفة (التخلف). وقد يكون من الصعب مقارنة ما كانت تقدمه الخانات، والمستشفيات والمستوصفات في تلك الأيام مع ما تقدمه مثيلاتها في الأزمنة الحديثة، بل إن مجرد المقارنة هو إجراء ظالم. وعلى سبيل المثال، فقد تميزت القوات العثمانية في حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦ م). بخدماتها المنظمة بما جعلها متفوقة على القوات الحليفة لها (الانكليزية والفرنسية) وإذن فإن المقارنة الصحيحة هي تلك التي تجري في الإطار الزمني والمكاني مع مثيلتها أو نظيرتها في الدول الأخرى، وعندها سيظهر أن الدولة العثمانية كانت متفوقة في مجال تقديم الخدمات لمواطنيها، وتقديم المساعدات لهم. كما أن

اهتمام الدولة بمواطنيها في الأزمات والكوارث، والتزامها بتأمينهم ورعايتهم وإيوائهم وتقديم الخدمات هو مقياس حضاري تتنافس الدول العظمى اليوم في تطويره للوصول به الى مستوى الكمال. وقد كان ذلك كله مضموناً أيام الدولة العثمانية. وتظهر المعاهدات والمراسيم (الفرامانات) المتتالية، وفي عهود مختلفة مدى ما كان يستشعره خلفاء العثمانيين وأركان دولتهم من المسؤولية لرعاية مواطنيهم، وتأمينهم، قدر المستطاع، وفي حدود قدرات الدولة وامكاناتها، ووفقاً لما كان متوافراً من الوسائط والتقانة. ثم ذلك الاهتمام بإقامة السدود على المجاري المائية، وتقديم المساعدات للمزارعين، وحماية التجار والتجارة، وسوى ذلك مما برز من خلال عرض الأحداث، أليس دليلاً على التطور الحضاري للدولة العثمانية؟. ثم حرية الإنسان، حيث ظهر دور المواطنين في مناسبات كثيرة، لمجابهة الأخطار، أو للاحتجاج ضد اجراء من الاجراءات، أو حتى لتغيير رئيس الحكومة (الصدر الأعظم) أو حتى خلع السلطان ذاته. أليس ذلك برهاناً على التطور الحضاري لإنسان الدولة العثمانية؟ لقد أخذت هذه الظواهر أحياناً شكلاً مرضياً - بسبب تطرفها - مما أوصل الدولة الى حافة الأزمة المدمرة في مرات كثيرة، وكانت الدولة في كل مرة تخرج من محنتها وهي أوفر قوة، وأشد بأساً، وأكثر منعة، مما يؤكد توافر الحريات والديموقراطيات، ربما بأكثر مما هو متوافر لكثير من الدول العظمى في الأزمنة الحديثة.

إن ذلك لا يعني بالضرورة أن الدولة العثمانية - الإسلامية كانت الجمهورية المثلى (كما وصفها أفلاطون) كما أن رجالها لم يكونوا من نماذج الإنسان الأعلى (أو الملائكة) فقد كان بعضهم في تجرده وإخلاصه وفضائله من المرتبة العليا، وكان بعضهم في خبثه وحرصه على منفعته الشخصية وجشعه بما يتناقض مع المواصفات المطلوبة لرجل الدولة. وكانت العيوب والنقائص تظهر - عامة - بشكلها الفاضح كلما ابتعد هؤلاء عن الرقابة المركزية للدولة. إذ من الطبيعي في دولة كما كانت عليه الدولة العثمانية، بأقاليمها المتباعدة، وبحدودها المترامية الأطراف، أن تظهر الانحرافات على رجال الحكم عند تحررهم من الرقابة المركزية، إذا لم تتوافر لأولئك الرجال الرقابة الذاتية، فكيف إذا كان أولئك الرجال ممن وقر الحقد في قلوبهم على الدولة العثمانية -

الإسلامية فافادوا من ثقة الدولة بهم لممارسة الأعمال التخريبيةُ للإساءة الى الدولة التي تعهدوا بخدمتها والاخلاص لها. وكان مما يزيد من خطورة مثل هذه الانحرافات عند ظهورها، بسبب عدم توافر التقانة الحديثة، وضعف الاتصالات والمواصلات، الحاجة لفترة زمنية طويلة من أجل معالجتها والقضاء عليها، مما كان يلحق الضرر والأذى بالمواطنين.

وقد يكون حدوث ذلك أمراً طبيعياً، وهو يحدث في الأزمنة الحديثة حتى في الدول العظمى - وغير العظمى - ومن الصعب تعميم مثل هذه الأحداث، وجعلها هي الصورة الملازمة أو اللصيقة بالدولة العثمانية، وحجب كافة الصور الحضارية الرائعة للدولة. ولقد أكدت مسيرة الأحداث التي عاشتها الدولة العثمانية عبر مراحلها المختلفة أن هذه الدولة لم تقصر يوماً من الأيام في الاسراع لمعالجة كل خلل، أو سدّ كل ثغرة، أو القضاء على كل فساد. وإذن فقد يكون من الظلم إدانة الدولة العثمانية بالتخلف الحضاري، لتوجيهها كل الجهد الى الناحية العسكرية - الحربية - وإهمال جميع ما عداها من المتطلبات الحضارية لإنسان الدولة، بسبب ما كان يحدث في هذا الاقليم أو ذاك، من اضطرابات بين فترة وأخرى، ومن ضياع الأمن خلال حقبة زمنية معينة. وحتى لو كان ذلك صحيحاً، فقد كان للدولة العثمانية حجتها ومسوغ توجيه جهدها الأكبر نحو الحرب، حيث فرضت عليها منذ ظهورها وحتى أواخر أيامها تحديات تنوء تحت ثقلها الجبال الراسيات، وتنوء عن حملها أعتى القوى وأصلبها. وفي ظل هذه التحديات يكون كل انجاز في أي مجال من المجالات الحضارية التي تعود بالنفع والخير على الانسان، هو عمل جبار - وخارق للطبيعة - إذ قد يكون من المحال على الانسان التفكير في اصلاح ما قد يحتاجه منزله من الاصلاحات عندما يكون هذا المنزل معرض للاجتياح والتخريب والتدمير. وقد عاشت الدولة العثمانية عمرها المديد وهي عرضة لهذا الاجتياح والتدمير، فكان كل عمل حضاري لها - وما أكثر ما قامت به من الأعمال، وما أكثر ما حققته من الانجازات - بمثابة أعمال رائعة وانجازات مذهلة، مثيرة.

قد يؤخذ على الحضارة الإسلامية - العثمانية في مجال العلوم والآداب

والفنون أنها التزمت التزاماً صارماً بما يسمى لدى أعداء الإسلام والمسلمين (بالقوالب الدينية الجامدة) . وهي حجة لازالت مستخدمة ضد كل عمل يتصدى لنصرة الإسلام والمسلمين، ويدافع عن حق المسلمين في أن تكون لهم حضارتهم المميزة في كافة المجالات العلمية والأدبية والفنية.

والسؤال هو: ماذا تعني عبارة (القوالب الجامدة) والدعوة الى (التحرر منها) حتى تصبح الحضارة قريبة الى غير المسلمين، وحتى تصبح مقبولة منهم؟ وهل هذا (التحرر من القوالب الجامدة) ـ بحسب ما يدعون وبحسب ما يزعمون ـ هو تحرر من الشكل أو من المضمون أو من الأثنين معاً؟.

لقد هوجم المؤلفون المسلمون والباحثون والعلماء بحجة أن تعليقاتهم وشروحهم وتفاسيرهم كانت تكتب على هوامش الصفحات ـ عن يمين الصفحات وعن يسارها. وقد يكون ذلك غير مناسباً، ولكنه مجرد عادة، ثم ما الفرق إذا كانت هذه التعليقات والآراء والشروح قد جاءت على جنبات الصفحات أو في أسفلها؟ لقد جرى بعض الباحثين والمؤلفين في الأزمنة الحديثة، على جمع كافة الملاحظات والهوامش والمراجع في نهاية كل فقرة من الفقرات أو في نهاية كل فصل من الفصول، أو حتى في نهاية الكتاب، مما يجعل من الصعب على القارىء وحتى على الباحث الرجوع الى كل ملاحظة أو إلى كل مرجع. بل قد يصل الأمر أحياناً إلى ضياع الفائدة من مثل هذه الملاحظات والتعليقات. بحيث تظهر الشروح على جنبات الصفحات أفضل بكثير من هذه الأساليب الحديثة التي هي ثمرة من ثمرات (البرمجة الالكترونية). وعلى الرغم من ذلك، فما من أحد تصدى لنقد هذا الأسلوب المعقد. وما من أحد اتهمه بالتخلف. ولقد أخذ معظم الباحثون المسلمون بالنهج الحديث ـ إن لم يكونوا جميعاً ـ وليس ذلك فحسب، بل إن معظمهم قد تحرر ـ بحسب ما يزعمون ـ من الأساليب التقليدية، واستخدم اللغة الحديثة، وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن نصيبهم من النقد بأفضل من نصيب القدامى، عندما يتعرضون للبحث في قضايا إسلامية. إذ أقل ما يوجه إليهم من النقد هو (العودة الى الكتب الصفراء) والمقصود بها كتب التراث

الخالد. ومن ثم فيكون نصيبهم هو التجاهل التام لأعمالهم، فيما يحظى كل خروج على الأصالة والتراث في علوم الدين والعلوم العامة والآداب والفنون بكل الاهتمام والرعاية، وتقام له الندوات الدولية والمعارض الدولية، وتترجم نصوصه الى مختلف اللغات. فماذا يعني ذلك؟ إنه يعني ببساطة أن الهجوم على الحضارة العثمانية ـ الإسلامية من هذه الزاوية، إنما يعني تدمير كل ما له علاقة بالأصالة العربية ـ الإسلامية، شكلاً ومضموناً، ومضموناً أكثر منه شكلاً. ولكن ماذا يفعل المسلمون بتلك الكتب الموصوفة (بالصفراء) رغم أنها لم تعد تطبع على الورق الأصفر، ورغم أن هذا الورق أفضل جودة وأكثر امتاعاً لنظر القارىء والباحث ـ؟. هل يبترون جذورهم الإسلامية حتى يرضى عنهم (الصليبيون)؟ وهل إذا بتروا هذه الجذور سيصبحون في وضع أفضل؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات واضحة في آيات كثيرة يحفظها المسلمون، ويرددونها، ويؤمنون بها: **﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقاً مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾** ★ **﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾** ★★ صدق الله العظيم.

لعل الأدهى من ذلك وأمر، بعدئذ هو إدانة الحضارة العثمانية ـ الإسلامية (بالعقم) لأنها لم تعد الشعوب التابعة لها ـ وأولها الشعب العربي ـ للابداع في مجال التقانة الحديثة التي أدت الى استخدام الأسلحة النووية، وغزو الفضاء. ويتجاهل أعداء الأمة الإسلامية أن الغرب الصناعي لم ينتج النماذج الأولى للدبابات إلا في الحرب العالمية الأولى ـ وفي أواخر أيامها ـ كما أن الابداع الذري ـ إن اعتبر ابداعاً ـ لم يظهر إلا في نهاية الحرب العالمية الثانية، أما غزو الفضاء، فقد جاء بعد ذلك بعقدين من عمر الزمن.

(★) ـ آل عمران ـ الآية: ١٠٠

(★★) ـ الممتحنة ـ الآية: ٢.

وهكذا تجري إدانة الدولة العثمانية لتقصيرها في انجازات لم تبلغها حتى الدول العظمى إلا بعد زوال الدولة العثمانية ـ الإسلامية من الخارطة السياسية للعالم. والهدف الواضح من طرح مثل هذه المقولات في وسط الشعوب التي فصلت أو بترت عن جسد الدولة العثمانية هو تحميل الدولة العثمانية (الأم) سبب كل تخلف أو تقصير، لزيادة التفرقة والتباعد في صفوف الأمة الإسلامية، ولتعميق الهوة الفاصلة بينها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الذين يطرحون مثل هذه المقولات يتجاهلون أن مشاريع غزو الفضاء لا زالت حكراً على الدولتين العظميين بالدرجة الأولى، وأن كثيراً من شعوب العالم حتى القوية والغنية منها لا تفكر في اقتحام هذا المجال، نظراً لما يتطلبه اقتحامها من نفقات باهظة لا تستطيع احتمالها إلا الدول العظمى. وهي تستطيع استثمار هذه النفقات في مجالات تعود على شعوبها بفائدة أكبر. وإذن فإن غزو الفضاء وامتلاك التقانة المتطورة جداً لا يعتبر هو المقياس الواقعي لمدى التفاوت بين حضارة الشعوب حتى في الأزمنة الحديثة. فكيف يمكن والحالة هذه تحميل الدولة العثمانية الإسلامية تبعية التخلف لابداعات لم تظهر للوجود إلا بعد زمن طويل من زوال هذه الدولة. وهناك ناحية أكثر أهمية. لقد بات من المعروف للعالم كله، ما تبذله الدول العظمى من جهد لاستنزاف القدرات الكامنة في الشعوب الإسلامية ـ والشعب العربي ـ وإبعاد هذه الشعوب عن كل ما يساعدها على تطوير قدراتها وامكاناتها. وقد تكون الضجة الانفعالية التي ثارت ضد باكستان في العالم لمحاولتها امتلاك (القدرة النووية) واصطناع (القنبلة النووية) التي أطلق عليها اسم (القنبلة الإسلامية). بينما تجاهر تلك الدول العظمى ـ وتروج ـ لامتلاك اسرائيل للتقانة النووية والقنابل النووية، ويقولون بعد ذلك أن الحروب الصليبية ـ قد انتهت، وهم يقدمون حتى في هجومهم على الدولة العثمانية ـ الإسلامية، البراهين المتتالية بأن كل ما يقدمون من (الاطروحات) وكل ما يبدعونه من (ادانات واتهامات) ما هو إلا نسيج متكامل في هذه الحرب العدوانية الجائرة. وإقراراً بالواقع، فإن هذه الإدانات والاتهامات. ـ وإن جرى التركيز في القرن الحالي ـ على توجيهها للدولة العثمانية ـ الإسلامية. إلا أنها تتجاوز في شكلها ومضمونها الحدود الزمنية والمكانية لوجود الدولة العثمانية لتذهب الى

التاريخ الإسلامي، والتراث الإسلامي، منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم، بل وحتى المستقبل. ويصبح من السهل عند إدراك هذه الحقيقة معرفة الأهداف الكامنة وراء جميع تصرفات الدول الصليبية وسلوكها وممارساتها ضد الأقطار الإسلامية عامة، والأقطار العربية ـ الإسلامية منها بصورة خاصة.

١١ ـ فضل الدولة العثمانية على العرب المسلمين.

دقت نواقيس الفرح والبهجة في قلوب الصليبيين كافة يوم أعلن كمال أتاتورك إلغاء الخلافة العثمانية ـ الإسلامية (في ٢٢ رجب سنة ١٣٤٢هـ = ٣ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٢٣م) وابتهجت دنيا الصليبيين لهذا الحدث التاريخي الذي أزال الكابوس والذي طالما أرق أعداء الإسلام والمسلمين، ومقابل ذلك، خيمت على العالم الإسلامي ـ من مشرق العالم إلى مغربه ـ قتامة سوداء أظلمت لها الدنيا، فقد أفاق المسلمون على واقعهم المرير وقد هزّتهم الكارثة بعنف. لقد تطاول عليهم أعداء الإسلام والمسلمين في كل قطر من أقطارهم. وفي العالم العربي كانت هذه الكارثة الجديدة تتويجاً لمجموعة الكوارث المتتالية التي تعاقبت عليهم في حقبة قصيرة: لقد غدر الحلفاء بهم، ونكثوا بوعودهم، فاحتلوا بلادهم، وشرعوا في تطبيق مخططهم لتهويد فلسطين. وعرف المسلمون ـ والعرب منهم بصورة خاصة ـ بأن ما قام به الحلفاء، وما بذلوه من جهد عبر قرن ونيف من عمر الزمن إلى أن تم الاجهاز على الدولة العثمانية، لم يكن إلا لاستئناف الحرب الصليبية التي تصدت لها الدولة العثمانية طوال ستة قرون ونيف من عمر الزمن. وعندئذ تساقطت أقنعة الصليبيين التي حملوها تحت أسماء (الوصاية) و(الانتداب) لاخفاء حقيقة الحملة الجديدة. وظهرت الحقيقة عارية من كل رداء. وأدرك المسلمون ـ من عرب وترك ـ خبث تلك المخططات التي أوصلتهم الى هذا المصير. غير أنهم صاروا أعجز من أن يقاوموا قوات هذه الحملة العاتية إلا من خلال انتفاضات محدودة حملت اسم (الثورات) وكانت تعبيراً عن الرفض لهذا الواقع المفروض.

لقد استطاع المسلمون ـ من ترك وعرب، أكراد وخوارزميه، مماليك وبربر، فرس وعجم، أن يدمروا الحملات الصليبية القديمة، وأن يطردوا الفرنج الصليبيين من

بلاد الشام. فكان جهاد المسلمين في هذه الحملات هو البوتقة التي صهرت الشعوب الإسلامية في جسد واحد ثَمَّ. غير أن هزيمة الصليبيين في بلاد الشام، لم تدمر الروح المحرضة للصليبيين، وبقي حلم العودة الى بلاد الشام ماثلاً أمام مستثمري المشاريع الصليبية ودعاة حربها. فنهضت الدولة العثمانية لمواجهة الحملات الصليبية المتتالية، ولم تسمح لها بالوصول الى بلاد الشام، بل دمرتها على أرض أوروبا ذاتها، ثم استولت على عاصمة الروم البيزنطيين (القسطنطينية) التي استبدل اسمها باسم عاصمة الإسلام (إسلام بول). وتبع ذلك تطوير الأعمال القتالية، فكانت كل حملة صليبية جديدة تحمل العثمانيين المسلمين الى التوغل لمسافة أبعد في القارة الأوروبية حتى دانت أوروبا الوسطى ما بين رومانيا وهنغاريا غرباً حتى بلغاريا شرقاً لحكم المسلمين بالإضافة الى البحر الأبيض المتوسط الذي عاد لحكم المسلمين. فكانت قواعد الدولة العثمانية في شرق المتوسط والبحر الأسود وقواعد الجزائر في الغرب تضمن كل حماية ضد كل تسلل صليبي. وهكذا عاش العرب المسلمون في أمن واستقرار بعيداً عن كل تهديد، وبعيداً عن كل خطر، طوال قرون متتالية - هي العمر الزمني الذي باعد بين الحملات الصليبية القديمة وهذه الحملة الصليبية الجديدة التي جاءت مع نهاية الحرب العالمية الأولى - فمزقت وحدة العالم الإسلامي، وشغلت كل قطر من أقطاره بهمومه ومشكلاته، وحرمت هذه الأقطار من دعم بعضها بعضاً، وتنسيق التعاون فيما بينها - مما أتاح المجال الرحب أمام القوى الصليبية لأحكام قبضتها على الأقطار جميعها.

لم تكن العلاقات العربية مع الدولة العثمانية علاقات جيدة بصورة مستديمة، فقد تعرضت هذه العلاقات عبر القرون لهزات عنيفة، لاسيما في القرن التاسع عشر، حيث وجهت الدولة العثمانية القوات لمحاربة اليمن، ولمحاربة الوهابيين، بالإضافة الى الحروب ضد الثورات في بلاد الشام قبل هجوم ابراهيم باشا واجتياحه لبلاد الشام (١٨٣٠ - ١٨٤٠ م) وبعد ذلك أيضاً، كما أن هذه الحرب كانت نوعاً من الحروب ضد العرب، إذ اعتمد فيها محمد علي باشا على العرب المصريين. ولكن وبالرغم من ذلك، فإنه ما من أحد من المسلمين - العرب - فكر في التعرض للدولة العثمانية، بل كانت تلك الصراعات والحروب، نوعاً من الحرب الأهلية بين مراكز

القوى المستظلة بظل الدولة العثمانية ـ الإسلامية، فقد كان الجميع يعرفون أن بقاء هذه الدولة ودعمها هو واجب ديني مقدس. ولهذا لم يكن غريباً أن يرد العرب على ثورة (تركيا الفتاة) التي نشبت بقيادة (جمعية الاتحاد والترقي) في ٣ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٩٠٨ م، وهي الثورة التي أعادت الدستور وأطاحت بالسلطان عبد الحميد، رداً عملياً وذلك بإنشاء جمعية (الإخاء العربي ـ العثماني) برئاسة صادق العظم وذلك في ٢ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ من السنة ذاتها، حيث عملت هذه الجمعية على اصدار صحيفة ناطقة باسمها، ونظمت فروعاً لها في كافة الأقطار العربية. وعندما أظهرت قيادة (تركيا الفتاة) وجهها السافر الذي تمثل في سياسة (التتريك). وعملت على حل جمعية (الإخاء العربي ـ العثماني) في ٢٧ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩٠٩ م. عمل العرب على انشاء جمعية (المنتدى الأدبي) لتكون بديلاً عن جمعية (الإخاء العربي ـ العثماني) ولتعمل على تحقيق الأهداف ذاتها من خلال الواجهة الأدبية. وذلك من خلال الفروع التي نظمتها في سوريا والعراق خاصة ـ. حتى إذا ما زاد أعضاء جماعة (تركيا الفتاة) من تطرفهم وعدائهم، عمل العرب على تأسيس (الجمعية العربية الفتاة) سنة ١٩١١ م = ١٣٢٩ هـ. ومن الملاحظ هنا أن الجمعيات العربية كانت ترد على التتريك بمزيد من التلاحم مع الدولة العثمانية، فاختارت في البداية اسم (الإخاء العربي ـ العثماني) وليس التركي. ثم اختارت اسم (الجمعية العربية الفتاة) مقابل (تركيا الفتاة) على أن يبقى ذلك في ظل الدولة العثمانية، حتى إذا ما كان شهر كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩١٣ م (١٣٣٠ هـ) عمل العرب على تنظيم (حزب اللامركزية الإدارية العثمانية) وأسندت رئاسته إلى رفيق العظم. وبقي الاصلاح في ظل الدولة العثمانية هو هدف الجمعيات والتنظيمات العربية جميعها. فلما عملت قيادة (تركيا الفتاة) على تحريم نشاط (الجمعية الاصلاحية) في بيروت (في ٨ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩١٢ = ١٣٣١ هـ) وطاردت أعضاءها، وألقت القبض على قادتها، اضطر قادة الجمعيات العربية كلها لعقد مؤتمرهم في باريس (من ١٨ حتى ٢٣ حزيران ـ يونيو) من السنة ذاتها. وطالب قادة العرب جميعاً وضع حد لممارسة الاتحاديين (تركيا الفتاة) ضد العرب، وايقاف أعمالهم التعسفية الجائرة، نظراً لما تشكله من خطر على وحدة

الدولة العثمانية ـ الإسلامية. ولهذا لم يكن غريباً أن يستقبل العرب في كل أقطارهم ثورة (مصطفى كمال) في بداية عهدها، على أنها ثورة سترفع من مكانة الإسلام والمسلمين، إذ لم يكن في تصور أحد من العرب أن يظهر في قاعدة الإسلام (تركيا العثمانيين) رجل ينقلب على الإسلام وأهله. وهذا ما تظهره البرقيات والرسائل التي بعثها المسلمون الى ـ أتاتورك ـ مهنئين بما أحرزه من انتصارات.

قد يكون من الصعب الإحاطة بردود الفعل العربية كلها، ويمكن اختيار بعض الشواهد فقط والتي يمكن لها إعطاء صورة شاملة عن الموقف. ففي مصر التي كانت خاضعة للوصاية البريطانية، ترددت أصداء انتصارات تركيا على اليونانيين ـ والحلفاء ـ وبرزت الفرحة العارمة لجماهير الشعب وقد وصلت مداها وذروتها، فأطلقت الصحافة المصرية على مصطفى كمال باشا لقب (**بطل الإسلام**). وبعثت السيدة لبيبة أحمد ـ مؤسسة (الاتحاد النسائي لتقدم مصر) رسالة مستفيضة لمصطفى كمال باشا عبرت فيها عن فرحة المصريين وبهجتهم وتأييدهم بالكلمات التالية:

«عندما اجتاحت القوات اليونانية وللمرة الأولى أرض تركيا، توجه المسلمون في جميع أرجاء العالم بأنظارهم الى هذا الوطن الذي تحول بغتة ليصبح مركز استقطاب اهتمام العالم جميعه، ذلك لأن هذا التهديد لم يوجه الى تركيا وحدها. وقد ظهرتم على مسرح الحرب في وقت كان اليونانيون فيه قد سحقوا بأقدامهم كل المبادىء الإنسانية، وكافة الحقوق المقدسة للإنسان، وكانوا أيضاً. قد نجحوا في تدمير كافة العوائق لينشروا الرعب في كل مكان، بحيث أنهم لم يتركوا القرى التي اجتاحوها إلا حطاماً وركاماً. فبرهن هؤلاء البرابرة الذين لطخوا وجه القرن العشرين أنه ليس هناك ما يناسبهم إلا كمثل تلك الهزيمة التي أصابتهم بكارثة لم يسبق ما يماثلها في تاريخ الحرب.

إنه لأمر رائع أن أنقل إليكم فيض الشكر والعرفان بالجميل الذي تدفق من قلوبنا. وأن نقدم دعمنا الذي يجب علينا تقديمه بصفتكم منقذي القدرة الإسلامية. إذ أنكم تعرفون العواطف والروابط الدينية التي توحدنا مع الوطن التركي والذي يعتبر بحق مركز الثقل في القدرة الإسلامية».

وتسلم ـ فريد بيك ـ ممثل تركيا في باريس فيضاً من برقيات التأييد من العرب المسلمين في المغرب العربي ـ الإسلامي. ومنها برقية من الجزائر وعين البيضاء جاء فيها:

« يشعر الشعب المسلم في الجزائر بالسعادة وهو يجدد تحالفه مع تركيا، معبراً بذلك عن فرحته الكبرى قف. لقد حقق جيش مصطفى كمال ذلك النصر الرائع بفضل الله فحرر الأناضول من نير اليونانيين عملاء الانكليز. قف. نرفع أيدينا إلى الإله العلي القدير ونصلي من أعماق قلوبنا لنصرتكم. ونهنئكم... » ★

ومثل ذلك ما صدر عن المغرب وتونس وليبيا، وكلها تهنىء الدولة العثمانية وتؤكد على الأخوة العربية ـ التركية في ظل الدولة العثمانية. وقد عرف مصطفى كمال باشا ذلك فظهر في هذه المرحلة بأنه (بطل الإسلام) والمدافع عن حقوق المسلمين، حتى إذا ما استثمر دعم المسلمين له، وساوم على هذا الدعم. أدار ظهره، وسار على الاتجاه المضاد، اتجاه الردة.

لم يكن هذا الموقف من جانب العرب المسلمين إلا تعبيراً عن إدراكهم الحقيقي لما حققته الرابطة الإسلامية والأخوة الإسلامية، في ظل الخلافة العثمانية من حماية للمسلمين عامة وللعرب المسلمين منهم بصورة خاصة. وقد جاء احتلال الغرب الصليبي لأقطار العالم العربي الإسلامي ثم الهجوم على الدولة العثمانية ذاتها ليؤكد لهم ـ من جديد ـ مدى الحاجة لهذه الرابطة بين الأخوة المسلمين في كافة أرجاء الدنيا لمجابهة الهجوم الصليبي الشامل.

لم يكن هذا الموقف من جانب العرب المسلمين ـ في كل أقطارهم ـ بالموقف الغريب، فهم قد آمنوا منذ ظهور الإسلام، بأن دين الله يرتفع عن روابط الأهل والقبيلة والعشيرة والقوم، ليصل إلى المستوى الإنساني الشامل. ولهذا فإنهم خلفوا وراء ظهورهم (عصبية الجاهلية) وأدانوها، كلما حاولت أن تظهر بأي ثوب، أو بأي شكل. وكان تعاملهم مع الأقوام المختلفة والشعوب المتباينة منطلقاً من هذا المبدأ ذاته

(★) المجلة الدولية للتاريخ العسكري. العدد ٥٠ ـ ١٩٨١ أنقره ص: ٥٦ ـ ٥٨.

(إن أكرمكم عند الله أتقاكم) و(لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى) وكان من نتيجة ذلك أن سارعت أقوام الأرض وشعوبها للدخول في دين الله أفواجاً. فكانت هذه الأقوام والشعوب هي التي ساندت العرب المسلمين ودعمتهم في بناء مجتمعهم العربي ـ الإسلامي، وساعدتهم في سلمهم وحربهم، وشاركتهم في السراء والضراء وحين البأس. فكان لها دورها الواضح والكبير في نشر راية الإسلام، والدفاع عنها، لاسيما أثناء الحروب والحملات الصليبية. ولهذا كان من طبيعة الأمور أن يتجاوز العرب المسلمون في مواقفهم جميع ما لحق بهم من ضرر أو أذى على أيدي (الاتحاديين ـ أو جماعة تركيا الفتاة) وكذلك ما تعرضوا له من النكبات والكوارث، معتبرين أن تلك الصراعات التي عاشوها هي نوع من الصراعات القومية ـ الجاهلية ـ التي يسمو الإسلام ويرتفع فوقها. ولهذا أيضاً فقد اعتبروا أن ما حققه (مصطفى كمال أتاتورك) هو نصر للإسلام وأهله. وجاءت تعبيراتهم في سائر أقطارهم لتؤكد على **(الأخوة الإسلامية)** و**(الرابطة الإسلامية)** في ظل الدولة العثمانية. ولم يكن ذلك، في الوقت ذاته، إلا اعترافاً من جانب العرب المسلمين بفضل الدولة العثمانية ـ الإسلامية، ودورها الرائع في مواجهة الحقد الصليبي، والحملات الصليبية قروناً متتالية. فكان في ذلك بعض الوفاء للدولة التي ما عاشت إلا للجهاد في سبيل الله. والتي ما تهاونت يوماً أو قصرت في تأمين الحماية لكافة شعوبها، وللمسلمين جميعاً في كل أرجاء الدنيا، فكان ما عرفه العرب المسلمون من نعمة الأمن والاستقرار في ديارهم وأوطانهم، بين الحملات الصليبية القديمة على ديارهم، وبين الحملة الصليبية الجديدة، إن هو إلا ثمرة من ثمرات هذه الحماية.

لقد آمن العرب المسلمون منذ أيام النبوة الأولى بما جاء في محكم التنزيل، واتخذوه دستوراً لهم في تنظيم علاقاتهم في المجتمع الإسلامي الجديد، ومن ذلك قوله تعالى ـ: **﴿لاَ تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِٱللهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ ٱللهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كانُوا آبَاءَهُمْ أو أَبْنَاءَهُمْ، أَوْ إِخْوانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ. أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلايمَانَ، وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ، وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ٱلأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا، رَضِيَ ٱللهُ عَنْهُمْ، وَرَضُوا عَنْهُ، أُولَئِكَ حِزْبُ**

ٱللهِ، أَلَا إِنَّ حِزْبَ ٱللهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ★ صدق الله العظيم. ولهذا فقد عملوا طوال تاريخهم على الانتصار بالمسلمين على أعداء الله، ولم ينتصروا بكافر على كافر، ولو أنهم لم يرفضوا التحالف مع هؤلاء الكفار في بعض الأحيان. إما لتفتيت جبهة أعدائهم واضعافها في إطار سياسة استراتيجية مرحلية واضحة، وإما من أجل إحراز تفوق في موازين القوى بإضافة قوى جديدة لإلقائها في كفة الميزان ضد أعدائهم. وكان مثل هذا التحالف في معظم الأحيان سبباً في دخول أقوام جديدة في دين الإسلام، بسبب ما كان يظهره العرب المسلمون من الوفاء لحلفائهم، وعدم الغدر بهم، أو حتى دعمهم مقابل ما كان قد قدمه هؤلاء للمسلمين من الدعم والمساعدة. ولهذا أيضاً، اعتبر العرب المسلمون أن كل انتصار يحققه المسلمون، في أي قطر من أقطار الدنيا، هو انتصار لهم جميعاً، وهو كذلك فعلاً، لاسيما عندما يتحقق مثل هذا الانتصار في دولة حملت راية الجهاد في سبيل الله طوال عهود وعهود، وفي وقت لم يكن فيه قائد هذا الانتصار (مصطفى كمال أتاتورك) قد أسفر عن إشهاره (الردة). يمكن بعدئذ تصور مدى الاحباط الذي أصاب العرب المسلمين ـ خاصة ـ ومدى الألم والمعاناة التي عانوها بنتيجة الردة (الاتاتوركية) التي تركت الأقاليم العربية محرومة من وحدة القيادة وتنسيق التعاون في وقت كانت فيه هذه الأقاليم أحوج ما تكون ـ منذ ظهور الإسلام ـ لمثل هذه القيادة الواحدة التي تحشد كافة قوى المسلمين وقدراتهم في جبهة واحدة. وفي الواقع، وعلى الرغم مما أحيطت به الردة من الهالة الاعلامية ـ الدعائية ـ في العالم كله، والتي أعمت العيون وأصمت الاسماع، فإن ما أصيب به الأتراك من خيبة أمل ومن إحباط ومرارة لم يكن بأقل مما نزل بساحة إخوانهم العرب المسلمين، ولكنهم كانوا مثلهم عاجزين عن القيام بأي عمل مضاد بعد أن نصبت عليهم قيادة مصنعة وموجهة، وبعد أن وجدوا أنفسهم في فراغ قيادي مرعب. بحيث لم يكن لهم من خيار، غير الخيار الوحيد الذي فرض عليهم، خيار (الردة) الاجبارية.

ليس ذلك هو الأمر المهم، أو القضية الحاسمة، على كل حال ـ بل إن ما هو أكثر خطورة يتمثل في تطوير نهج الحرب الصليبية الجديدة لتمزيق كل

(★) الجزء الثامن والعشرون ـ سورة المجادلة ـ الآية: ٢٢.

رابطة بين (الأخوة المسلمين) في كل ديارهم وأقطارهم، والقول بأن الرابطة الدينية بين العرب المسلمين وإخوانهم هي رابطة قد تجاوزها الزمن. وأن الروابط الحديثة هي روابط قائمة على مفاهيم جديدة، وقيم متقدمة: كمثل الرابطة القومية ـ اللادينية ـ وكالرابطة الاقتصادية ـ المصلحية ـ وكالرابطة الاشتراكية.

ويستشهد هؤلاء ـ دعاة الحملة الصليبية الجديدة ومبشريها ومستثمريها ـ بما يقع بين الأقطار الإسلامية من تناقضات، كمثل تعاون تركيا مع اسرائيل، وكمثل الحرب العراقية ـ الايرانية، وكمثل ارتداد بعض الأقطار العربية عن الإسلام وتنكرها له، ومحاربتها له ولأهله. وهم يتجاهلون عن ـ علم ومعرفة وسوء نية ـ أن ما يستشهدون به هو برهان على انحراف تفكيرهم وتضليلهم المتعمد، إذ أنهم يدركون ـ قبل سواهم ـ أن هذه الظواهر المرضية، والانحرافات الخطيرة ما هي إلا نتيجة حتمية لاستطالات الحرب الصليبية، وما هي إلا تأكيد لأعمالها وممارساتها، والهدف الواضح ـ والمعروف منها ـ هو إجهاض وتدمير كل محاولة ـ أو حتى تفكير، باستثمار تلك القدرة الرائعة التي تحققها وحدة (الأخوة المسلمين). وهم يتجاهلون أيضاً فشل المحاولات التي جرت لإقامة الوحدات على الأسس القومية (العرقية) والتي لم تحقق إلا نجاحاً محدوداً في (ألمانيا) وفي (ايطاليا) خلال فترة زمنية محددة. وها هي المانيا (اليوم) وهي ممزقة، ولم تنفعها الرابطة القومية. وكذلك الأمر ـ على سبيل المثال ـ بالنسبة لكوريا، وبالنسبة لأقطار كثيرة ممزقة رغم الوحدة القومية ـ العرقية ـ التي تربط شعبها الخاضع لأنظمة مختلفة، ولحكومات متنافرة، بينها أحياناً من العداء، أكثر مما بينها وبين سواها من الأمم والشعوب.

وأما بالنسبة لعامل المصلحة المتبادلة والمنافع المشتركة والتي يزعمون أنها هي التي وحدت بين أوروبا الغربية الممزقة. والتي عاشت حربين طاحنتين قتل فيها كل قطر من أقطار أوروبا أجيالاً من أبناء الأقطار الأخرى ـ كمثل الألمان والفرنسيين ـ. ورغم ذلك، فقد عملت المصلحة المشتركة والمنافع المتبادلة. ـ من خلال السوق الأوروبية المشتركة ـ على تجاهل أحقاد الماضي وضغائنه، ودفعت للبحث عن صيغ وأساليب

جديدة للتعايش، فإن هذا العامل لم يكن معزولاً في حال من الأحوال عن القاعدة الدينية، وعن بقية العوامل الداعمة لهذا الاتجاه (الوحدوي). وكذلك الأمر بالنسبة للتجمعات البشرية التي تحاول تحقيقها الدول المختلفة لتأمين التعايش فيما بينها من خلال المنافع المتبادلة والمصلحة المشتركة والمصير المشترك (مثل منظمة الشعوب الأفريقية) و(منظمة دول عدم الانحياز) والتي ما ظهرت إلا في ظروف سياسية وزمنية معينة، ولم تحقق في كل الأحوال حتى ولو بعضاً مما تطمح لتحقيقه من متطلبات شعوبها وجماهيرها، بسبب تناقض أهدافها مع مصالح الدول العظمى التي تعمل بجهد كبير لاحباط كل جهد يلحق الضرر بمصالحها وأهدافها.

كذلك الأمر بالنسبة للرابطة الاشتراكية. إذ على الرغم من رفع رابطتها إلى مرتبة الديانة، حتى تصبح فوق مستوى القوميات، وحتى يمكن ربط جميع القوميات بمذهبية واحدة بحيث أطلق كثير من المؤلفين والباحثين على هذه المذهبية اسم (الدين الجديد الذي حلّ محل الرابطة الدينية الارثوذكسية التي كانت تدين بها روسيا القيصرية). فالمعروف أن هذه الرابطة قد فرضت على أوروبا الشرقية فرضاً، بحكم ظروف الحرب العالمية الثانية، ووفقاً لمقررات التقسيم التي رسمت في مؤتمر يالطا. كما أن هذه المذهبية ـ أو الدين الجديد ـ لم تمنع من ظهور انقسامات واضحة ومعروفة بين الدولتين الاشتراكيتين الكبيرتين: الاتحاد السوڤييتي وجمهورية الصين الشعبية، بالإضافة الى الانقسامات الثانوية ـ ذات النزعات الاستقلالية ـ مثل البانيا ويوغوسلافيا ورومانيا ـ. وإذن فإن الدعاة لهذه الرابطة يقعون في تناقض مع أنفسهم، إذ بينما يتنكرون للرابطة الدينية، باعتبارها من تراث الماضي ومخلفاته الرجعية، تراهم يقدسون الرابطة التي رفعوها الى مرتبة الدين. رغم أن هذا الدين وضعي وذاك سماوي. هذا من صنع البشر وذاك تنزيل من رب البشر، وسبحان الله عمّا يشركون. وقد لا تكون بعد ذاك حاجة للتأكيد على أن الرابطة الدينية هي الرابطة التي تشمل جميع تلك الروابط الثانوية ـ بمقاييس أهل الدنيا ـ كمقياس المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة والآمال المشتركة، والمصير المشترك. ولقد عرف العرب المسلمون ذلك بحكم تجربتهم التاريخية على امتداد أربعة عشر قرناً من عمر الزمن. وجاء كل حدث من أحداث

التاريخ ليؤكد لهم صحة منطلقاتهم - وليزيدهم ايماناً على ايمانهم -. فلا غرابة إن هم تمسكوا بروابطهم الثابتة المتمثلة (بأخوة الإسلام) والتي ما حملت لهم إلاّ الخير والعزة والقوة، بينما جاءت الروابط الأخرى لتحمل لهم في كل يوم المزيد من الضياع والمزيد من الضعف والوهن. لاسيما وأن رابطة (أخوة الإسلام) تستوعب كل الروابط الأخرى، بينما تضعف الروابط الأخرى حتى عن احتمال ذاتها. وحتى عن استيعاب تناقضاتها التي تحمل في ذاتها بذور فشلها.

١٢ ـ العثمانيون والمذهب العسكري الإسلامي.

لم يكن باستطاعة العثمانيين المسلمين أن يبدعوا مذهباً عسكرياً جديداً، إذ أن ارتباط حربهم بالعقيدة الإسلامية ـ الدينية ـ. وتحديد هدف الحرب من خلال هذه العقيدة، قد ألزمهم إلزاماً صارماً بالمذهب العسكري الإسلامي، غير أنهم عملوا على تطوير هذا المذهب تطويراً كبيراً وفقاً لتطورات فن الحرب ذاته بسبب ما كان يستجد ما بين فترة وأخرى على التنظيمات القتالية ووسائطها. ولعل بالمستطاع ملاحظة ـ أو بالأحرى متابعة ـ ذلك الارتباط الوثيق بين المذهب العسكري الإسلامي في العهد العثماني، وبين ما كان عليه تطبيق هذا المذهب في العهود السابقة من خلال مجموعة من الشواهد قد يكون من أبرزها ـ وأكثرها شهرة ـ موقف المسلمين يوم فتح دمشق عندما أوقف أبو عبيدة بن الجراح الاقتتال، واعتبر أن المدينة قد فتحت سلماً. وكذلك عندما فعل صلاح الدين الأيوبيين بالفرنج الصليبيين يوم فتح القدس، حيث أفسح لهم المجال للخروج سلماً، رغم ما ارتكبه الفرنج من مذابح يوم استولوا على القدس. وكذلك أيضاً ما فعله السلطان محمد الفاتح يوم اجتاح المسلمون الظافرون عاصمة الروم (القسطنطينية) حيث أصدر أمره بإيقاف الاقتتال فوراً. وإفساح المجال أمام السلم لإعادة بناء المجتمع الإسلامي. وهو ما فعله أيضاً جميع الخلفاء العثمانيين، والتزموا به، في كافة فتوحاتهم عندما اجتاحت جحافل المسلمين الظافرة أقطار أوروبا مثل رومانيا وبلاد الصرب وألبانيا وبلغاريا وسواها.

عندما فتح العرب المسلمون دمشق، كان أول عمل لهم هو إقامة المسجد (مكان كنيسة القديس بولص). وعندما فتح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مدينة القدس. شرع العرب المسلمون على الفور بإقامة المسجد الأقصى. وعندما فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية، أمر على الفور بتحويل كنيسة (آيا صوفيا) الى مسجد. وجاء

الخلفاء العثمانيون، فساروا على هذا النهج ذاته في بناء المساجد في كل مكان تقوم قوات المسلمين بفتحه. ولازالت منارات تلك المساجد قائمة في كثير من عواصم الغرب ومدنه، مما يذكر أيضاً (بمسجد الرايات) الذي أمر (موسى بن نصير) ببنائه في موضع نزوله من أرض الأندلس. بالإضافة الى المساجد الكثيرة التي لازالت آثارها قائمة على أرض الدنيا.

يبقى العامل الأكثر أهمية هو تنظيم العلاقات الاجتماعية الجديدة بين المسلمين الذين فتحوا البلاد، وبين أبناء البلاد المستوطنين فيها. ومن المعروف أن هذه العلاقات قد نظمت في أول مدينة فتحها الله للمسلمين (دمشق) بموجب معاهدة لازالت بنودها نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه العلاقة بين الشعوب. وكذلك جرى الأمر بعدئذ في بلاد العراق ومصر، وفي بلاد فارس أيضاً. حيث كانت هذه العلاقات تنتظم على أسس واضحة وقواعد ثابتة. وعندما جرى فتح القسطنطينية، نظم السلطان محمد الفاتح العلاقات على الأسس والقواعد ذاتها. مما أشاع الطمأنينة ووطّد الثقة بين المسلمين وغير المسلمين. وسار الخلفاء العثمانيون على هذا النهج، فمنحوا الحريات الدينية وحريات العمل بل حتى حق الإدارة الذاتية للأقاليم التي فتحوها كافة في مشرق الأرض ومغربها. مما لم يتمكن كثير من الباحثين الغربيين ـ رغم أحقادهم ـ من الاعتراف به، وبفضل الإسلام الذي ضمن الحق والعدالة لأبناء الإنسانية، على اختلاف أقوامهم وتباين مذاهبهم.

ليست هذه إلا بعض الظواهر المميزة لما يمكن تعريفه بلغة العصر (بالسياسة الاستراتيجية ـ أو السياسة العليا) والهادفة لتحقيق التوازن بين (هدف الحرب) و(غاية السلم). إذ لم يكن هدف الحرب في المذهب العسكري الإسلامي ـ وكما سبق ايضاحه ـ إلا تدمير القوات المسلحة المعادية والتي تتصدى لمقاومة المسلمين من أجل إفساح المجال أمام بناء المجتمع العربي ـ الإسلامي، وإبلاغ رسالة الإسلام من خلال الانموذج الفاضل الذي يشكله المجتمع العربي ـ الإسلامي ـ ولسكان البلاد بعد ذلك حريتهم في البقاء على دينهم وعاداتهم وتقاليدهم وقوانينهم، أو اللحاق بالمجتمع العربي ـ الإسلامي. وقد برهن هذا النهج على نجاحه وفاعليته، حيث كان الناس

يقبلون على دين الله أفواجاً. ولم يكن العرب المسلمون يفرضون لغتهم، غير أنه كان لا بد لمن يعتنقون الإسلام من تعلم لغة القرآن. ويظهر ذلك مدى الارتباط الوثيق بين العقيدة الإسلامية والمذهب العسكري المشتق عنه، والذي يستمد مبادئه وأهدافه وأساليبه من تعاليم الدين وأوامره ونواهيه. وليس هذا هو المهم هنا، فقد سبق تأكيد هذه العلاقة وابرازها في مجرى البحث، غير أنه من المهم مقارنة هذا الارتباط مع المحاولات الحديثة لتحقيق مثل هذا الارتباط. فقد اتهم الإسلام بأنه (نوع من الاستعمار) أو (هو الاستعمار ذاته) بالمقارنة مع ما فعله الاستعمار ويفعله ـ حتى بعد زوال شمس الاستعمار الغربي ـ.

إن هذا الاتهام على ما يتضمنه من ظلم وعسف وجور، هو ظاهرة طبيعية من وجهة نظر الاستعماريين الذين يريدون الدفاع عن أعمالهم بمهاجمة الإسلام والمسلمين. وفي الحقيقة فإن بعض ظواهر التشابه في النتائج هي التي أغرت المستعمرين باجراء المقارنة. وعلى سبيل المثال فإن انتشار اللغة العربية من خلال الحاجة لتعلم القرآن الكريم وفهمه واستيعاب أحكام الدين، يختلف اختلافاً كاملاً عن جهد الغربيين لتعليم لغاتهم من أجل ربط الشعوب التي أخضعوها لاستعمارهم ربطاً وثيقاً بالعجلة الاستعمارية. وهذا ما تؤكده المحاولات المستمرة لدعم هذه الرابطة من خلال وحدة اللغة وذلك على نحو ما أوجدوه من تنظيمات أطلق عليها اسماء (فرانكوفون ـ للناطقين باللغة الفرنسية) و(الانكلوفون ـ للناطقين باللغة الانكليزية). مع العلم أن لمعظم الشعوب التي تم إخضاعها للاستعمار الغربي لغاتها الخاصة بها. وبالرغم من ذلك، فإنهم يتجاوزون هذه اللغات للتركيز على اللغة الاستعمارية من أجل استمرار بسط النفوذ الاستعماري، وضمان المصالح الاستعمارية من خلال وحدة اللغة. وهم في الوقت ذاته يحاربون ـ بضراوة ـ ووفق مخططات محكمة ـ لغة القرآن الكريم لتمزيق الرابطة الإسلامية. وقد كان هذا السبب هو الذي دفع السلطات الاستعمارية لترجمة القرآن الكريم الى اللغات الفرنسية والانكليزية والتركية والروسية وسواها من لغات العالم، حتى لا تكون هناك لغة منافسة للغات الاستعمارية.

إن ذلك يظهر ـ في حد ذاته ـ الفارق المميز بين نهج العرب المسلمين في إقامة

العلاقات مع الشعوب، وبين نهج الدوائر الاستعمارية. فالعرب المسلمون، نشروا لغتهم من خلال الفتوحات باعتبارها (الوسيلة) لاستيعاب الإسلام وفهمه، بينما عمل الاستعماريون على نشر لغاتهم باعتبارها (هدفاً) أساسياً من أهدافهم لضمان مصالحهم. وانطلاقاً من هذه الحقيقة الواضحة يمكن العودة الى الفارق الأساسي والمميز بين (الفتوحات الإسلامية) و(الاستعمار الغربي - أو حتى الاستعمار الحديث الموصوف بالامبريالية والامبريالية الحديثة).

لقد خرج العرب المسلمون بقواتهم للفتح من أجل تحقيق هدف معنوي (نشر الإسلام) مع ما يتضمنه هذا الهدف من الفضائل والقيم الحضارية الانسانية لتطوير المجتمعات البشرية. بينما خرجت قوات الغزو الاستعماري لتحقيق هدف مادي (الحصول على المواد الأولية وفتح الأسواق أمام المنتجات الصناعية) مع ما يتضمنه هذا الهدف من استنزاف لقدرات الشعوب ونهب لثرواتها. ولما كان هذا الهدف بشعاً ومنفراً، فقد تم تغليفه بأزياء تجميلية مثل (نقل الحضارة الغربية - حضارة الرجل الأبيض المتفوق) و(نشر الديانات المسيحية - الكاثوليكية والبروتستانتية والارثوذكسية). ولكن هذا الغطاء لم يتمكن من اخفاء سوءات الاستعمار وعوراته، ولم يتمكن من اجتذاب الناس إليه - إلا في نطاق محدود وبتأثير القوة والاغراءات المادية، أو (سياسة العصا والجزرة) كما يسمونها. وكان لا بد - تبعاً للتباين في الهدف - من اختلاف الوسائل أيضاً، فقد كان دور قوات المجاهدين المسلمين ينتهي بانتهاء المقاومة، وكان المسلمون يتركون لأبناء البلاد المختلفة التي يتم فتحها كامل حريتهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم، مكتفين بضمان الحرية لدعاة المسلمين للتعريف بدين الإسلام وتعاليمه، مع إقامة مراكز وقوات لضمان الأمن.

ولقد أفاد أعداء الإسلام والمسلمين من هذه الحرية لممارسة تحريضهم ضد الإسلام وأهله. غير أنه لم يكن باستطاعة المسلمين، وقد حددوا هدفهم بوضوح، وأقاموا علاقاتهم على أسس ثابتة، أن ينحرفوا عن نهجهم، فينشروا محاكم التفتيش لمحاربة المذاهب والديانات الأخرى والقضاء عليها - على نحو ما فعله الصليبيون في كل مكان - في اسبانيا كما في أوروبا -. كما لم يكن باستطاعتهم اتباع أسلوب التدمير

والإبادة كمثل ما طبقها الاستعماريون الغربيون، لأحكام سيطرتهم. إذ أن (الانسان) هو الهدف من نشر الدين الإسلامي، وإذن فلا بد من العمل على حماية هذا الإنسان ـ فقد يخرج من أعقابهم من يعتنق الإسلام ويخلص لـه. وقـد تحقـق ذلـك على امتداد الزمن. وهو ما برهن عليه التاريخ في مرات لا نهاية لها. وهو أيضاً الأمر الذي بقي مستمراً في الأزمنة الحديثة، رغم ضراوة الحرب الصليبية وقسوتها وتنوع أساليبها.

يظهر من ذلك أنه لم يكن أمام العثمانيين خيار آخر، وقد أخذوا عن أسلافهم العرب المسلمين مذهبهم العسكري، غير أن يفرضوا القيود الصارمة على استخدام قواتهم المسلحة ـ المجاهدين والغزاة ـ للالتزام بهدف الحرب. والإعراض عن تيار اغراءات (نشوة النصر) التي تتطلب قهر المغلوب وإذلاله واستباحة أراضيه وممتلكاته ـ على نحو ما كانت تفعله القوات الاستعمارية ـ. غير أن العثمانيين عملوا بدورهم على تطوير ما كان يفرضه (هدف الحرب) عليهم من علاقات اجتماعية. فاكتفوا في حالات كثيرة على ابقاء هذه العلاقات في (حدود رمزية).

لم يكن هذا التطوير على كل حال برهاناً على الضعف، إذ أن ما كان مهماً بالنسبة للعثمانيين حتى في المرحلة الأخيرة من حياة الدولة هو بقاء الإسلام وأهله في منعة وقوة. وقد برهن هذا التطوير على نجاحه في بلوغ الهدف. وليس أدل على ذلك من بقاء الإسلام، راسخ الجذور، قوي البنيان، في كثير من أقطار أوروبا الوسطى، على الرغم مما تعرض له المسلمون من الاضطهاد والتنكيل للارتداد عن دينهم الذي اعتنقوه عن إيمان وقناعة، ودافعوا عنه بصدق وإخلاص.

قد يكون من طبيعة الأمور أيضاً أن يتطور فن الحرب العثماني تطوراً كبيراً، وذلك تبعاً لتطور هدف الحرب من جهة، وتطور الوسائط القتالية من جهة أخرى. فقد ظهرت الدولة العثمانية مع بداية القرن الرابع عشر تقريباً. ولم تكن الأسلحة النارية يومها قد دخلت في تسليح الجيوش.

ولهذا بقي تنظيم الجيوش مقتصراً بصورة أساسية على المشاة والفرسان، وكانت القدرة البحرية تعتمد على السفن الشراعية، بحيث بقيت أساليب القتال في البر والبحر مشابهة لما كانت عليه قبل عشرة قرون. ثم ظهرت الأسلحة النارية ـ المدفعية ـ وكانت الدولة العثمانية هي أول دولة استخدمت المدفعية عندما قامت قواتها بحصار القسطنطينية وفتحها ـ فبدأ بذلك العصر الحديث ـ. وكان على القوات العثمانية أن تعيد تنظيم قواتها على أساس التطورات الحديثة، حيث أصبحت المدفعية بدورها سلاحاً أساسياً ومستقلاً، يعمل لخدمة قوات المشاة والفرسان، ويقدم الدعم لها.

عندما شرعت القوات العثمانية بشن حروبها ضد الفرنج الصليبيين، كان سلاحها الأساسي هو السيف والرمح والسهام والفؤوس ـ البلطات ـ. غير أن هذه القوات كانت مميزة بقدرتها الحركية العالية بسبب اعتمادها على الفرسان بالدرجة الأولى. كما أنها كانت مميزة بقدرتها على حشد قوات ضخمة، وعلى سبيل المقارنة فعندما واجهت إمارة موسكو غزو المغول ـ التتار في معركة الجليد (على بحيرة تشودسكي جنوب غرب لينينغراد ـ في ٥ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٢٤٢ م) لم تتمكن من حشد أكثر من ثلاثين ألف مقاتل، وكذلك كانت معظم الدول الأوروبية. مما كان يحملها على حشد عدد من جيوش الأقطار الأوروبية المختلفة. وهكذا ففي معركة نيقوبوليس حشد الصليبيون من انكلترا وألمانيا والمجر ورومانيا وبولندا وبوهيميا وايطاليا واسبانيا جيشاً زاد عدده على (١١٠) آلاف محارب. وكان جيش السلطان بايزيد الذي واجه هذه الحملة يضم بدوره أكثر من مائة ألف مجاهد. ونظراً لما كان عليه التفوق العددي من الأهمية، فقد حرصت الدول الأوروبية على زيادة عدد المقاتلين في جيوشها. وعلى سبيل المثال، فقد تولى أمير موسكو ـ ديمتري ايفانوفتش جيشاً زاد عدد أفراده على مائة ألف محارب لمهاجمة المغول التتار المسلمين الذين كان عدد أفراد جيشهم بدوره يضم مثل هذا العدد (وانتصر الروس في معركتهم هذه في كوليكوف يوم ٨ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٣٨٠ م). وكان على الدولة العثمانية مجابهة التطورات في الدول المجاورة، والتي كانت في حالة حرب دائمة ومستمرة ضد الدولة العثمانية، وذلك بزيادة حجم

قواتها بصورة منتظمة ولهذا لم يكن غريباً أن تحشد الدولة العثمانية في عدد من معاركها جيوشاً زاد عدد أفرادها على المائة ألف مقاتل وحتى المائتي ألف مقاتل.

لقد كانت الجيوش العثمانية، باعتبارها جيوشاً إسلامية ذات هدف محدد وواضح تعتمد على الجنود النظاميين وعلى المتطوعين (المجاهدين). بينما كانت الجيوش الصليبية (الأوروبية) تعتمد - حتى نهاية القرن الخامس عشر - على المرتزقة الذين يتم استئجارهم لقاء مبلغ من المال تحدد قيمته بحسب مدة الايجار -. وكان لهؤلاء قيمة قتالية عالية باعتبارهم من محترفي القتل والقتال، غير أن هؤلاء لم يكونوا أوفياء دائماً إذ كان شعارهم (**حيث النقود هناك الوطن**). وإذن فلا غرابة في أن يحرز العثمانيون انتصارات رائعة على جيوش المرتزقة، رغم ما كانت تبديه هذه الجيوش من شدة البأس والضراوة في القتال - على أمل الحصول على الغنائم -.

لم تكن القوات العثمانية متفوقة في بداية عهدها بقدرتها على حشد أعداد ضخمة من المجاهدين في سبيل الله مقابل مرتزقة الجيوش الصليبية. ولم تكن هذه القوات متفوقة في نوعيتها فحسب، بل إنها كانت متفوقة أيضاً في قيادتها الموحدة، حيث كان الغزاة - خلفاء العثمانيين - يتولون بأنفسهم جيوش المجاهدين في سبيل الله، على نحو ما كان عليه خلفاء المسلمين وأمراءهم في معظم الحالات وفي مختلف العهود. وقد كان تنفيذ مبدأ (وحدة القيادة) يضمن تنسيق التعاون بين مختلف القوى، وزجها وفق خطة القائد.

ومقابل ذلك، فقد كانت جيوش الغرب تخضع لقيادة مشتركة تضم قادة جيوش الأقاليم والأقطار المتباينة. وكان هذا الأسلوب يحقق نجاحاً في بعض الحالات، عندما تتفق الآراء على خطة الحرب، ولكنه كانت له محاذيره وسيئاته أيضاً، إذ أن عدم الانصياع أو عدم الخضوع للقائد الأعلى الذي يتم تعيينه لإدارة الحرب، والتنافر في لآراء، كثيراً ما كان يؤدي الى الفشل، على نحو ما حدث في معركة (نيقوبوليس ٧٩٩ هـ = ١٣٩٦ م) حيث انتصر العثمانيون بوحدة قيادتهم على القيادة المتنافرة للحملة الصليبية المشتركة.

لقد كانت الدولة العثمانية هي أول دولة أدخلت الأسلحة النارية الى جيوشها، وكان المدفع هو أول سلاح ناري ظهر إلى الوجود، وبعده ظهر السلاح الناري اليدوي (البارودة) وكان الشكل الأول للمدفع (الذي ظهر سنة ١٤٠٥ م) بدائياً، ويتكون من سبطانة معدنية ومن حجرة لوضع شحنة البارود فيها. وكانت السبطانة تثبت على حامل خشبي، ولم تكن هناك أجهزة للتسديد. فكان يتم توجيه السلاح نحو الهدف بالنظر وبصورة غير دقيقة. وكانت المدافع تطلق حجارة وقذائف معدنية مشتعلة. ولهذا كان لا بد من مضي وقت طويل قبل أن تؤثر الأسلحة النارية تأثيراً فعّالاً في القتال، ولتحل محل الأسلحة القديمة. وبالتالي فإن ظهور الأسلحة النارية واستخدامها لم يؤثر بصورة مباشرة في تنظيم القوات وفي أساليب قتالها. وهكذا بقي التنظيم القتالي للجيش العثماني هو تنظيم (الخميس) الذي ظهر منذ أيام النبوة الأولى، حيث كان ينقسم الجيش الى مقدمة ومجنبتين وقلب ومؤخرة (ساقة). ولقد تطور هذا التنظيم تطوراً بسيطاً تبعاً لما تقتضيه الظروف القتالية ومسارح العمليات ـ مثل تحرك الجيوش على أرتال متوازية أو أرتال متتالية أو أرتال متلاقية. غير أن كل جيش من هذه الجيوش كان يتخذ تنظيم الخميس الذي أكدت التجارب القتالية المتتالية، والمستمرة أنه هو التنظيم الأفضل والأمثل لتلبية متطلبات حرب الحركة، سواء كانت هذه الحركة ستؤدي الى معركة تصادمية ـ جبهية ـ أو إلى معركة منظمة مسبقاً للهجوم على جبهة العدو أو ضد مواقع محصنة. إذ كان باستطاعة الأرتال المتحركة بهذا التنظيم التحول بسرعة من تشكيل المسير الى تنظيم المعركة.

لقد كانت مدرسة الحرب العثمانية هي المدرسة التي أيقظت الروح العسكرية في أوروبا الوسطى خاصة وفي كافة الدول الأوروبية بصورة عامة. وتشير كثير من الأبحاث أن كافة القوى المقاتلة في أوروبا كانت تجهل متطلبات حرب الحركة وتنظيماتها، وما تتطلبه من تدابير أمنية ـ طلائع، مفارز استطلاع متقدمة، قوات حماية ـ الخ... وكذلك ما تحتاجه من تدابير إدارية لنقل الامدادات والمواد التموينية الخ... غير أن قوة من هذه القوى، قيض لها أن تظهر على مسرح السياسة العسكرية لتقتبس من الدولة العثمانية أفضل انجازاتها

في فن الحرب وأولها تطوير القدرة الحركية، حيث تشير المعلومات المتوافرة الى أن إيفان الرابع ـ أمير روسيا ـ (١٥٣٣ ـ ١٥٨٤م) قد استطاع تكوين جيش قوي ضم مائة ألف فارس. مع الاعتماد على جيش عامل. والاحتفاظ بقوات احتياطية ضخمة ـ على نحو ما كان عليه تنظيم الجيش العثماني ـ.

قد يكون من المتوقع، أن تتجاهل كافة الدول التي تعلمت فن الحرب على أيدي العثمانيين المسلمين. ذكر ما كان لهذه المدرسة من فضل على المدارس العسكرية الأخرى في العالم. غير أن هناك ثمة حقائق قد يصعب تجاهلها والتنكر لها. فقد اعتمد ايڤان الرابع (الملقب بالرهيب) في تنظيم جيشه على التتار والقوزاق المسلمين الذين أخضعتهم موسكو لحكمها، حيث كان القوزاق والتتار قد استقروا منذ أجيال في حاميات مدن الحدود وانتشروا في حوض الفولغا والدون والجزء الأسفل من الدنيبر. وكان باستطاعة موسكو عند اعتمادها على هذه القوات، أن تزيد عدد أفراد جيشها الى مائتي ألف مقاتل ـ نصفهم من الفرسان ـ.

لم تكن الدولة العثمانية غافلة عن الجهد الذي تبذله (موسكو) لتوحيد الإمارات الروسية، وبناء قدرتها على حساب المسلمين (التتار والقوزاق) غير أن ما دهمها على جبهة المغرب كان أشد خطراً عليها وعلى المسلمين. فالمعروف أنه بعد فتح القسطنطينية (سنة ٨٥٧ هـ = ١٤٥٣م) تجددت الحملات الصليبية بعنف أكبر على جبهة الغرب كافة بحيث لم يمض نصف قرن على هذا الحدث التاريخي حتى تم للصليبيين احتلال غرناطة (سنة ٨٩٧ هـ = ١٤٩١م) وإخراج المسلمين من الأندلس. وأثناء ذلك، كانت (موسكو) تتابع بناء قدراتها على الحدود الشمالية المتاخمة للحدود العثمانية، حتى إذا ما كانت سنة ٩٦٠ هـ = ١٥٥٢م. وهي السنة التي تولى فيها ايڤان الرابع ـ الرهيب ـ سلطاته، انصرف على الفور لفتح (قازان)★ وذلك لضم بقية قوات التتار لحكمه، والإفادة من قدرتهم القتالية، وما يتميزون به من الكفاءة العالية في حرب

(★) قازان: (KAZAN) مدينة تقع على نهر الفولغا، كانت عاصمة المغول ـ التتار المسلمين. وأصبحت عاصمة جمهورية التتار المستقلة ـ في جملة الجمهوريات السوڤييتية.

الحركة. فكانت المدرسة الإسلامية (العثمانية ـ والتتارية) هي المدرسة التي تعلم منها الروس فن الحرب.

كذلك الأمر بالنسبة للغرب. إذ أن الأسماء الكبيرة التي لمعت في سماء فن الحرب وتألقت خلال تلك الحقبة ـ والتي سبقت الإشارة إليها من أمثال سوبيسكي وشارل أمير اللورين وسواهما ـ لم تظهر إلا من خلال فن الحرب الإسلامي الذي نقله العثمانيون الى الغرب عبر الحروب المستمرة. والمعروف أن تنظيم الفرسان، وتقسيمهم الى فرسان خفيفة (هوسار) وثقيلة (دراغون) وتفوق المجريين والهنغاريين في هذا المضمار، لم يكن إلا بسبب الاحتكاك المستمر بالقوات العثمانية ـ والتعلم منها، ومحاولة محاكاتها وتقليدها. غير أن ما تعلمته روسيا يبقى هو الأكثر أهمية والأكثر رجحاناً، فقد تميزت المعارك الروسية، منذ بداية ظهور روسيا على مسرح الحرب، بجميع خصائص المعارك الإسلامية المتوارثة والأصيلة، ومن أبرزها: **البحث عن المعركة، واستخدام القدرة الحركية للأغراض الهجومية، والحسم في الصراع المسلح على أرض المعركة، والاستخدام الماهر لمبادىء الحرب، والتأمين الإداري للقوات.**

ولهذا لم يكن غريباً أن يكون الصراع بين العثمانيين المسلمين والروس الارثوذكس هو الصراع الأشد ضراوة والأكثر عنفاً والأوفر اتساعاً وشمولاً، سواء على جبهة الشمال المتاخمة لحدود الدولتين، أو على جبهة الغرب. غير أن الدولة العثمانية بقيت هي الأقوى والأكثر تفوقاً حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث أخذ التحول في غير مصلحة العثمانيين المسلمين، بسبب تضافر جهود كافة الدول الصليبية لاضعاف الدولة العثمانية ـ الإسلامية، واستنزاف قدرتها على كافة الجبهات.

لم تكن معارك العثمانيين المسلمين ناجحة باستمرار. فقد أصيبت القوات العثمانية بكوارث كثيرة، ونكبات مريرة، سواء في الأعمال القتالية البرية، أو في الأعمال القتالية البحرية، غير أن الأمر المثير هو إصرار القيادة العثمانية على تحقيق أهدافها بعد معالجة أسباب الفشل، واستدراك عوامل القصور والضعف. وعلى سبيل المثال: فعندما تم تدمير الأسطول العثماني في معركة ليبانتي (سنة ٩٧٩ هـ = ١٥٧١ م) الذي كان يضم ثلثمائة سفينة أسرعت الدولة وحشدت كل امكاناتها لإعادة

تنظيم القدرة البحرية بحيث لم تمض أكثر من سنة واحدة حتى عاد الأسطول العثماني وهو أكثر قوة مما سبق. وكذلك بالنسبة للقوات البرية التي كانت في حالة إعادة تنظيم مستمرة.

تعتبر عمليات إعادة التنظيم من العمليات الأساسية في بناء كل جيش. إذ أن من طبيعة الحرب، سواء كانت ناجحة أو فاشلة، أن تستنزف من قدرة الجيش، وأن تظهر بعض عيوبه ونقائصه، وأن تبرز نقاط الضعف في تنظيمه وتسليحه. وقد يكون من الصعب في ظروف السلم معرفة ما يجب إصلاحه أو تطويره بصورة دقيقة. غير أن نار الحرب التي كانت تصهر الجيش العثماني بصورة مستمرة، كانت تظهر في الوقت ذاته مدى الحاجة (للاصلاح) و(إعادة التنظيم) على أسس جديدة. ويمكن أن يفسر ذلك أحد أسباب إلغاء تنظيم (الانكشارية - أو الجيش الجديد). وفي الواقع، فقد احتملت الدولة العثمانية من انحرافات هذا الجيش ما لا يجوز احتماله، وذلك على نحو ما سبق عرضه، وحاولت اصلاحه وتقويمه ليقوم بدوره كمثل ما كان عليه في بداية عهده. غير أنه لما تبين للدولة أن كل محاولات الاصلاح قد فشلت، عملت على إلغائه، وتكوين جيش جديد، على أسس حديثة.

لقد سارت الدولة لعثمانية منذ بداية عهدها على بناء قدراتها القتالية بالاعتماد على امكاناتها الذاتية، فعملت على إقامة قواعد بناء السفن، ومصانع (سكب المدافع). وعندما ظهرت الأسلحة الفردية أقامت مصنعاً لصناعة البواريد. وكانت المدفعية هي السلاح الذي حظي باهتمام كبير من قبل السلاطين العثمانيين، وظهرت منذ البداية أنواعاً مميزة، منها ما هو خاص بتسليح السفن، ومنها ما هو خاص لمرافقة المشاة والفرسان ودعمهم، ومنها ما هو خاص بالقلاع والحصون. وقد يكون من المثير حقاً ملاحظة الاستخدام الماهر للمدفعية منذ بداية ظهورها، ففي معركة موهاج (موهاكس) في ٢٠ ذي العقدة سنة ٩٣٢هـ = ٢٨ - آب - أغسطس - سنة ١٥٢٦م. زجّ السلطان سليمان القانوني مائة ألف جندي وثلثمائة مدفع وثمانمائة سفينة نقل في نهر الدانوب لنقل الجيش. واصطفت القوات العثمانية على ثلاثة صفوف. غير أن هذه القوات لم تصمد لثقل هجمة الفرسان المجريين المشهورين بالاندفاع والشجاعة،

فتراجعت إلى ما وراء المدفعية التي تلقت أمراً من السلطان بالتعامل مع فرسان العدو ومشاته (**فأطلقت المدافع قذائفها تباعاً، وتوالى اطلاقها بسرعة غريبة، أوقعت الرعب في قلوب المجريين، فأخذوا في التقهقر، وتبعهم جند المسلمين وطاردوهم حتى قتل أغلب فرسان المجر. وقتل ملكهم لويس**).

ومضت ثلاثة قرون قبل أن يستخدم قائد المدفعية الفرنسية (نابليون بونابرت) مدفعيته لتنفيذ مهمة مماثلة لقمع الثورة في مرسيليا. ويظهر ذلك تفوق العثمانيين، لا في التسلح والتنظيم فحسب، بل في استخدام ما هو متوافر من القوى والوسائط استخداماً تجلت فيه أروع أشكال الابداع في إدارة الحرب.

لقد كانت عملية إعادة التنظيم المستمر، على مثل هذا المستوى، وبمثل هذه النوعية، برهاناً على ما توافر للدولة العثمانية ولجيوشها من القدرة المبدعة والمتدفقة بحيوية واندفاع يصعب وصفها. ويبرهن ذلك أيضاً على ما توافر من الاحتياطيات المادية الضخمة التي خصصت للحرب، سواء كانت هذه الاحتياطيات على مستوى الصناعة، أو على مستوى القدرة البشرية المقاتلة. وذلك بمقياس تلك الحقبة الزمنية التي عاشتها الدولة العثمانية، وبالمقارنة مع مثيلاتها أو نظائرها في الدول الأخرى. ولم تكن عملية (إعادة التنظيم) محددة بحدود معينة، وإنما كانت شاملة تبعاً للمستجدات والتطورات. وهكذا فعندما استدعت الحاجة إعداد الضباط إعداداً خاصاً، جرى فتح الكليات لتخريج ضباط المدفعية وضباط المشاة وضباط البحرية. وعندما ظهرت الحاجة لتأهيل القادة على فنون إدارة الحرب. جرى فتح معاهد عليا (كليات قيادة وأركان). ولم تكن الدولة العثمانية مغلقة على ذاتها، بل كانت منفتحة على كل جديد، ولهذا لم يكن غريباً أن تستعين الدولة العثمانية بالخبراء من الدول الأجنبية - ألمانيا خاصة - غير أنها بقيت معتمدة على قدراتها وامكاناتها بالدرجة الأولى.

لعل من أهم ما يثير الانتباه في موضوع (إعادة التنظيم) هو ذاك التكامل في إعادة التنظيم على كافة مستويات الدولة من جهة، وعلى مستوى كافة صنوف الأسلحة من جهة ثانية. وذلك جميعه في إطار محكم من التوازن بين (هدف الحرب) و(ثمن الحرب).

فقد برز من خلال المراسيم (الفرمانات) الاصلاحية التي أصدرها السلاطين العثمانيون في فترات مختلفة، حرص الدولة الشديد على الالتزام بقواعد التجنيد، بحيث لا يؤدي ذلك إلى تعطيل الزراعة أو التجارة أو سواها من الخدمات والأعمال الاجتماعية، إذ أن تعطيلها سيؤدي الى ضعف موارد الدولة ومواطنيها على السواء، مما يضعف بالتالي من قدرة الدولة ومن قدرة قواتها المقاتلة مادياً ومعنوياً. ويتوافق ذلك مع المعطيات الحديثة لما بات معروفاً باسم (اقتصاد الحرب) إذ من المحال على دولة تعتمد على قدراتها الذاتية أن تنظم جيشاً ضخماً يتجاوز حدود امكاناتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد وجدت الدولة العثمانية ـ في وقت متأخر من عهدها ـ مرغمة على التضحية بهذا المبدأ. وحشد قوات ووسائط أكبر من قدراتها وامكاناتها للرد على التحديات الثقيلة التي فرضت عليها. غير أنها كانت تحاول في كل مرة إعادة التوازن المفقود حتى تستطيع متابعة مسيرتها الشاقة عبر العداء المتزايد ضدها. وفي مجال تنظيم القوات المسلحة، كان هناك ثمة توازن رائع يحكم موازين القوى، وكان مؤشر هذه الموازين يتأرجح تبعاً للهدف المرحلي. فكان ميزان القوى يتجه لدعم القوى البحرية عندما يتطلب الموقف، ثم يجري تحويل الجهد لقوات المدفعية وقوات الفرسان في فترات أخرى، ويؤكد ذلك مرة أخرى المرونة الكبرى التي اكتسبتها القوات المسلحة العثمانية ـ في جميع صنوفها ـ في مجال إعادة التنظيم. بحيث كانت هذه القوات متحررة تحرراً كاملاً من كافة القيود ـ إلا من القيود التي يحددها الواجب والتي تفرضها متطلبات المرحلة ـ. وقد اعتبر ذلك لدى بعض الباحثين بمثابة نقطة ضعف في تنظيم القوات المقاتلة العثمانية، غير أن التحليل الموضوعي لتتابع الأعمال القتالية وتطوراتها مع مقارنة ذلك بقدرات الدولة وإمكاناتها، يؤكد أنه كان من المحال على الدولة العثمانية الاحتفاظ بقوات مقاتلة في تنظيمات ثابتة بمقدار ـ أو بحجم ـ كبير لفترة طويلة، وابقاء هذه التنظيمات والقوى والوسائط بدون عمل ولا مهمة، بينما تتطلب الواجبات والأعمال القتالية توجيه الجهد لتنظيمات وقوى أخرى ـ كالقوات البرية عامة أو بعض صنوفها مثل الفرسان أو المدفعية أو الهندسة العسكرية الخ... ويظهر ذلك ـ بصورة غير مباشرة ـ سبب حرص القيادات العثمانية ـ على اختلاف

مستوياتها - على تحقيق التوازن بين (هدف الحرب) وبين (ثمن الحرب). إذ كانت هذه القيادات تدرك أنه ليس باستطاعة الدولة العثمانية - رغم ما تمتلكه من القدرات والامكانات، ورغم ما هو متوافر لها من القوى المقاتلة - أن تخوض حرباً فاشلة أو حرباً عقيمة، ذات مردود لا يتناسب مع التضحيات التي تقدمها القوات المقاتلة لاحراز النصر. ومن أجل ذلك كان يتم الاعداد للحرب بعناية كبيرة، وتجهز القوى بكل ما تحتاجه، ثم تنطلق هذه القوى وهي مصممة على احراز النصر مهما بلغ الثمن. إذ أن ما يتم دفعه على أرض القتال هو أقل بكثير مما تضطر القوات لدفعه في حال الفشل والهزيمة.

لقد وجه الى الخلفاء العثمانيين، في جملة ما وجه إليهم من نقد جائر، أنهم تخلوا منذ القرن السابع عشر، أو ربما قبل ذلك بقليل، عن أحد واجباتهم في قيادة الجيوش وخوض غمار الحرب، والانصراف الى حياة الدعة والراحة، مما أدى الى ضعف الروح العسكرية العثمانية وبالتالي الى الهزائم التي منيت بها الجيوش العثمانية.

وتجاهل أمثال هؤلاء النقاد مجموعة من العوامل؛ أهمها أن المذهب العسكري الإسلامي لم ينهض على أيدي خلفاء المسلمين، بمعنى أنه ليس من واجب خليفة المسلمين قيادة الجيوش بصورة حتمية. وإذا كان الرسول ﷺ قد تولى بنفسه قيادة العدد الأكبر والأكثر أهمية وخطورة من الغزوات والسرايا، إلا أنه وفي الوقت ذاته أسند قيادة البعوث والسرايا الى عدد من القادة الذين عرف فيهم القدرة والكفاءة. وكذلك فعل الخلفاء الراشدون الذين لم يتولوا قيادة الحرب وإدارة معاركها إلا في ظروف استثنائية، وفي حالات خاصة، لاسيما بعد أن اتسعت مسارح العمليات وتباعدت. وكان مجرد قيام الخليفة بتعيين قائد من القادة. انما يعني من الوجهة الشرعية أنه منحه مكانته في إدارة الحرب، ومعروفة قصة مخالفة الصحابة لعمر بن الخطاب رضوان الله عليه يوم همَّ بقيادة الجيش لفتح العراق، إلى أن قرر تعيين سعد بن أبي وقاصٍ رضوان الله عليه. وقد سار الخلفاء الأمويون ومن بعدهم العباسيون على هذا النهج، فكانوا يتولون بأنفسهم قيادة الجيوش أحياناً، ويسندون قيادتها في أحيان

أخرى الى الاكفاء من قادتهم ورجال دولتهم وأبنائهم أو اخوانهم قبل كل شيء - لما في ذلك من الفضل والثواب - وسار الخلفاء العثمانيون على هذا النهج أيضاً، بحيث أصبح الجيش الجديد (الانكشارية) يتراخى في بعض الأحيان إن لم يتول الخليفة قيادته بنفسه، وليس ذلك بداهة بالاجراء الصحيح دائماً. فقد أدرك خلفاء المسلمون منذ العهود الأولى أن واجباتهم تجاه الرعية - وهي التي تشكل الشريحة الأكبر من المجتمع الإسلامي - هي أكبر من واجبات قيادة جزء من الرعية (القوات المحاربة). كما أن إدارة الدولة، بصورة عامة، هي أكبر خطراً، وأوفر حظاً من الأهمية، من قيادة القوات المحاربة. وعلاوة على ذلك، فقد كان باستطاعة الخليفة - أمير المؤمنين - معالجة مشكلات الحرب ونتائجها بفاعلية أكبر - وهو على البعد منها - بأكثر من قدرته على معالجتها في حدود مسرح العمليات، حيث كان الخليفة - وبصورة مستمرة - يعالج القضايا الاستراتيجية، وإعادة توزيع القوات وحشد الاحتياط وزجّه على مختلف الميادين. بينما بقي قادة الجيوش يمارسون دورهم على مستوى العمليات - وهو ما يشابه تماماً توزيع الواجبات والمسؤوليات في تنظيمات الدول الحديثة. وعلاوة على ذلك كله، فقد تطور مفهوم القيادة منذ نشوء الدولة العثمانية بما يتوافق بدوره مع مبادىء المذهب العسكري الإسلامي. فبينما كان ملوك الدول يتولون بأنفسهم قيادة الجيوش أيام بطرس الأكبر وشارل الثاني عشر - ملك السويد - وسواهما - في بداية القرن السابع عشر، إذا بالملوك والأباطرة يتخلون تدريجياً عن دورهم في إدارة الأعمال القتالية على مسارح العمليات، ويتركون ذلك لقادتهم، وقد ساعد على هذا التطور ظهور التخصص في عمل القيادات وهيئات الأركان. وعلى الرغم من محاولات أباطرة وملوك الأزمنة الحديثة - من هو متوج ومن كان غير متوجاً باسم ملك أو امبراطور - التدخل في قيادة الأعمال القتالية على مسارح العمليات - كمثل ما فعله هتلر أو ستالين أو موسوليني - غير أن العمل الأساسي لهؤلاء بقي محدداً بالقيادة السياسية - الاستراتيجية (أو الاستراتيجية العليا) على نحو يتطابق تماماً ومبادىء المذهب العسكري الإسلامي. وقد مارس الخلفاء العثمانيون هذا الدور بصورة ناجحة وفعّالة في معظم الحالات. واضطلعوا بأعبائه. ولهذا فقد يكون من غير الواقعية

اتهامهم ـ بالقصور والتقصير ـ لتخليهم عن قيادة القوات في ميادين الحروب، واعطاء هذا الواجب الأفضلية على إدارة الدولة وعلى واجب القيادة الاستراتيجية. وعلى كل حال، فقد بقي الخليفة العثماني. في نظر الدولة والشعب ـ هو المسؤول الأول والأخير عن إدارة الحرب، وعن اختيار القادة، وعن حشد القوى والوسائط الضرورية لاحراز النصر. ولهذا فقد كان الخليفة ـ السلطان ـ يحرص الحرص كله على اختيار أفضل الرجال وأكثرهم كفاءة لمنصب الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) الذي حددت واجباته ـ بإعداد الجيوش والسهر على تنظيمها وتسليحها وتدريبها وزجها في القتال. أو حتى القيام بقيادتها في الحروب. وقد ظهر عدد كبير من هؤلاء الرجال الذين اضطلعوا بواجباتهم على أفضل وجه ـ على نحو ما سبق عرضه ـ ومن ذلك على سبيل المثال ـ وتخصيصاً ـ ما قام به الصدر الأعظم محمد باشا كوبريلي سنة ١٠٦٩ هـ = ١٦٥٨ م عندما أخضع ثورة امير ترانسلفانيا (راكوكسي). ثم أخضع ثورة الفلاخ = الأفلاق (مولدافيا) . وقد جاء بعده ابنه (أحمد) سنة ١٠٧٢ هـ = ١٦٦١ م، ففتح قلعة نوهزل في تشيكوسلوفاكيا بالإضافة الى عدد من المدن الهامة سنة ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٣ م. وكذلك برز اسم الصدر الأعظم (قره مصطفى باشا) الذي حاصر ڤيينا سنة ١٦٨٣ م وقام باصلاحات عسكرية كبرى. ويمكن هنا التذكير بما حدث للصدر الأعظم (سليمان باشا) عندما هزم في موهاج سنة ١٠٩٨ هـ = ١٦٨٧ م حيث اهتاجت العاصمة ـ الآستانة ـ واضطر كبار رجال الدولة لعزل السلطان محمد الرابع. ولهذا لم يكن غريباً أن يقتحم الصدر الأعظم (علي باشا داماد) مواطن الخطر في (بتروادين ـ أو غروس واردين) عندما هزمه الأمير (أوجين دوق سافوا) في سنة ١٧١٦ م، مفضلاً الموت على أرض المعركة عن الهزيمة وما يتبعها من المذلّة والعار. ولقد اشتهر الصدر الأعظم (عمر باشا) لما حققه من انتصارات ضد القوات الثائرة في الهرسك والجبل الأسود سنة ١٢٧٧ هـ = ١٨٦٠ م. كما انتصر الصدر الأعظم عبد الكريم باشا على ثورة الصرب وأعاد فتح مدينة بلغراد وسواها من مدن الأقليم. وكذلك فعل وزير الحربية (الغازي عثمان باشا) سنة ١٨٧٧ م حيث حقق عدداً من الانتصارت على القوات الروسية التي كانت تدعم الثوار الصربيين (لاسيما انتصاره في

بلفنه). مما حمل الروس على إجلاله واحترامه عندما انتصروا عليه بعد معارك طاحنة كان التفوق الكبير فيها لمصلحة القوات الروسية بحيث أنه لم يتمكن من الصمود وتحقيق تلك الانتصارات إلا بفضل ما توافر له من الكفاءة القيادية العالية، وإلا بفضل ما اشتهرت به القوات العثمانية من الشدة في القتال، والتصميم الكبير على القتال حتى النصر أو الشهادة.

لقد كان العثمانيون يملكون باستمرار التفوق العددي بفضل تطوع الغزاة والمجاهدين، وبفضل نظام التعبئة الذي تميز به المذهب العسكري الإسلامي - منذ ظهور الإسلام. بالإضافة الى امتلاكهم للتفوق النوعي الذي يعتمد على الكفاءة القتالية والخبرات المتوارثة والتي كانت تصقلها وتشحذها باستمرار الأعمال القتالية المتجددة على جبهات القتال. ولكن هذا التفوق أخذ في الانحسار التدريجي اعتباراً من بداية القرن التاسع.

فقد حملت رياح الثورة الفرنسية تغييرات أساسية في تنظيم الجيوش الأوروبية، إذ أن إصدار قانون التجنيد الاجباري في فرنسا (سنة ١٧٩٣ م) ضمن للجيش الفرنسي مورداً ضخماً من القدرة البشرية المقاتلة، وبأسعار منخفضة لا ترهق موازنة الدولة، وهكذا كان باستطاعة (نابليون بونابرت) أن يحشد في جيشه (سنة ١٨٠٢ م) قوة من ٤٥٣ - ألف رجل، منهم ٤٠٨ آلاف رجل في المشاة و ٤٥ ألفاً في الخيالة. وتضاعف عدد أفراد هذا الجيش في سنة ١٨١٢ م فبلغ ٨٠٠ ألف رجل، و٤٠٠ سرية خيالة بلغ عدد فرسانها مائة ألف رجل، وبلغ عدد أفراد سلاح المدفعية وسلاح المهندسين مائة ألف. واضطرت الدول الأوروبية للأخذ بهذا النهج ذاته، فعملت على فرض قانون التجنيد الاجباري. مما ساعد روسيا القيصرية على أن تحشد (سنة ١٨١٢ م) لمواجهة غزو نابليون بونابرت جيشاً ضم ٦٠٠ ألف مقاتل غير نظامي و٤٨٠ ألف جندي في القوات الميدانية - النظامية - و١٦٠٠ مدفع (وكان لدى جيش نابليون عدداً مماثلاً تقريباً من المدافع). وعندما شنّت روسيا الحرب على جبهة البلقان لقتال العثمانيين، زجّت ٢٦٠ ألف رجل، بينما لم تتمكن الدولة العثمانية من زجّ أكثر من ١٩٠ ألف رجل كان عليهم الدفاع عن جبهة واسعة تمتد من روشكا الى شوملا وفارنا وسيليستريا

وفيدين. وكان من نتيجة ذلك انتصار القوات الروسية سنة ١٨٧٧ م. وهو الانتصار الذي أوصل القوات الروسية الى العاصمة العثمانية. وهكذا فقدت الدولة العثمانية أحد العوامل الذي كان يضمن لها تحقيق التفوق العددي على أعدائها، متفرقين ومجتمعين. وكان لضياع هذا العامل دوره في ضياع عامل آخر وهو (التفوق النوعي) فقد حرصت روسيا - خاصة - على فرض غرامات ثقيلة على الدولة العثمانية، أرهقت كاهلها، وجعلتها عاجزة حتى عن الاضطلاع بوفاء الديون التي سببتها الحروب المتتالية، فتوقفت عجلة التطوير لفترة زادت على نصف قرن، كانت فيها بقية الدول الغربية تطور قدراتها وصناعاتها بسرعة مذهلة. وفي الوقت ذاته فإن بتر دول أوروبا الوسطى عن الدولة العثمانية حرم العثمانيين من بعض الموارد الاقتصادية ومن القدرات البشرية المقاتلة، مما زاد الدولة العثمانية ضعفاً على ضعفها. وهكذا تضافرت كافة العوامل - وفق مخطط دقيق ومحكم - لاضعاف الدولة العثمانية وحرمانها من عوامل تفوقها. وكان من نتيجة هذا الضعف الخارجي، ظهور حالة من التفتت المادي والمعنوي على الجبهة الداخلية. وقد أدى هذا بدوره الى إضافة ضعف جديد لعوامل القدرة القتالية العثمانية.

حرمت الدولة العثمانية بذلك من حرية العمل العسكري، مما أدى الى حرمانها بالتالي من حرية العمل السياسي. وصار باستطاعة الدول العظمى (روسيا وانكلترا وفرنسا) وحتى إيطاليا واليونان أن تعمل ضد الدولة العثمانية الإسلامية بكل قوتها؛ وبكامل حريتها.

لقد استطاعت القوات العثمانية، في وسط هذا الانهيار المريع الذي تعجز أي دولة عن احتماله أو مجابهته، أن تنتصب قوية عملاقة، كلما اتيحت لها الفرصة المناسبة. ولقد وقف العالم ذاهلاً عندما انطلقت القوات العثمانية لقتال القوات الروسية في القفقاس - القوقاز - في بداية الحرب العالمية الثانية - مما حمل القيادة الروسية على طلب الدعم من الحلفاء الغربيين للتدخل ضد العثمانيين، وفتح جبهة ثانية في الغرب لتخفيف الضغط عن القوات الروسية. وكذلك ما

أظهرته القوات العثمانية من صمود رائع في مواجهة الانكليز على جبهة السويس. فكيف استطاعت القوات العثمانية مجابهة تلك التحديات؟

لقد زعم بعض الباحثون الغربيون ومؤرخوهم - أو بالأحرى معظم هؤلاء الباحثين أو المؤرخين أن الفضل في بروز هذه الظاهرة إنما يعود لكفاءة القيادة الألمانية والقوات الألمانية التي عملت في الحرب إلى جانب العثمانيين. وهكذا، وعلى الرغم من عداء الحرب بين الغربيين، فقد عملوا على تمجيد القائد الألماني والجندي الألماني، ولا هدف من ذلك إلا الانتقاص من قيمة المجاهد العثماني المسلم - قائداً وجندياً -. غير أن هؤلاء الغربيون من باحثين وغربيين يقعون في الضلالة وهم يحاولون التضليل، إذ أنهم سرعان ما يعترفون بشكل أو بآخر بالتنافر الذي كان قائماً ومستمراً بين القيادات العثمانية والألمانية، سواء عند وضع مخططات الحرب أو عند تنفيذها، مما كان يؤدي الى عدم تنفيذ توجيهات القادة الألمان ومخططاتهم. كما يعترف هؤلاء بقلة عدد أفراد القوات الألمانية التي لم تكن أكثر من قوات رمزية. وعلاوة على ذلك، يعترف هؤلاء الباحثون والمؤرخون، ويجمعون، على أن سلوك القادة الألمان - المتعالي - وإعطاءهم الأفضلية لمفارز قواتهم في الامداد والتموين، كان من العوامل المحبطة لعزيمة القوات العثمانية وقياداتها. وقد يكون مثل هذا الاحباط نتيجة طبيعية ومتوقعة، فقد عرف الألمان وقادتهم بالغرور والصلف والتعالي، وكان من الصعب على العثمانيين وقادتهم وهم يشعرون أنهم من أبناء دولة عظمى تمتلك خبرات قتالية واسعة وتتوافر لقياداتهم كفاءات قيادية عالية - قبول حلفاء يتعالون عليهم ويتكبرون. وبذلك يتم الوصول الى النتيجة السليمة - والتي لم يسع المقاتلون والقادة الغربيون إلا الاعتراف بها على كره منهم - وهي أن ما أظهره العثمانيون حتى في أشد أيام محنتهم لم يكن إلا بسبب ما تميز به الجندي العثماني عبر تاريخ فن الحرب من (الفضائل الحربية) وما اشتهر به من الروح المعنوية العالية (الايمان) وما توافر له من الخبرات القتالية المتراكمة عبر تجارب الحروب المستمرة.

لقد خاض العثمانيون حربهم حتى في الأيام الأخيرة من عمر دولتهم، وهم حفاة عراة، تماماً على نحو ما كان عليه وضع أسلافهم العرب المسلمون أيام

الفتوح العظمى. وكانوا قليلون في عددهم، ضعيفون في تسلحهم ووسائطهم القتالية بالمقارنة مع ما كان عليه الأعداء. ورغم ذلك ما ضعفوا ولا استكانوا.

لم ينل البرد القارس الذي كان يبتر الأطراف من عزائمهم، ولم يضعف حرّ الصحراء ولهيبها من إرادتهم. فكانوا يقاتلون حتى آخر طلقة، وحتى بحرابهم عندما لا تتوافر لهم الطلقة، وليس لهم من هدف إلا إحدى الحسنيين: لقاء وجه ربهم أو النصر. ما عرفوا التخاذل، وقد وقفت كل الدنيا وجميع أهل الدنيا ضدهم. فهل من الغريب إن هم استحوذوا على اعجاب الدنيا بهم؟

لقد أدرك المجاهدون الغزاة ـ بأن الدنيا قد انقلبت ضدهم، غير أنهم لم يكونوا هم الهدف، وإنما كان الهدف هو النيل من الإسلام وأهله، فزاد ذلك من تلاحمهم، وزاد من عزيمتهم وتصميمهم ـ. وهذا ما تبرزه شواهد كثيرة عاشها من شهد أحداث تلك الحقبة التاريخية. ولهذا لم يكن غريباً أن لا يقوم المجاهدون الغزاة بما قام به الروس والألمان من التذمر والثورة ـ مما يعتبر بدوره برهاناً غير مباشر على تماسك العثمانيين وقوة نظامهم الاجتماعي القائم على الأسس الدينية ـ الإسلامية.

ولم تكن حركة (مصطفى كمال أتاتورك) بالتالي أكثر من عملية سرقة للدولة العثمانية، بفضل دعم الدول التي طالما حاربت الدولة وطمعت في اقتسام ارثها وممتلكاتها. وهي في الوقت ذاته عملية سرقة للحركة الاصلاحية ـ الإسلامية التي تولى قيادتها الاتحاديون.

لقد عاش الجندي العثماني حياة الحرب على امتداد مئات السنين، واحتفظ في كافة الظروف بفضائله الحربية الرائعة التي جعلته الانموذج الأمثل للرجل المحارب. وقد تعرض هذا الجندي عبر مسيرته الشاقة لمحن كثيرة، وظهرت عليه أحياناً بعض الانحرافات (كمثل انحرافات الانكشارية). ثم طور نفسه باستمرار. وكيف نفسه بنجاح مع المتطلبات المتطورة للحرب. غير أن عاملاً ثابتاً لم يتغير ولم يتبدل وهو عامل (الايمان) بعدالة قضيته، وبحقه في حماية دينه والدفاع عنه. وكان هذا (الايمان) هو الذي حشد كل أبناء الدولة العثمانية ـ من عرب وترك وبربر وأكراد وصقالبة وبلغار

وسواهم من شعوب الأرض في خندق واحد، تماماً كما كان عليه الموقف أيام الفتح في صدر الإسلام. وهكذا، ورغم مضي أربعة عشر قرناً من عمر الزمن. فقد بقي المقاتل المسلم محتفظاً بكامل فضائله الحربية، مما يبرز بالتالي فضل المذهب العسكري الإسلامي المرتبط بالدين الإسلامي برباط وثيق، على الشعوب الإسلامية كافة. ولقد كان للعثمانيين فضلهم في تطوير المذهب العسكري الإسلامي والوصول به من عهد السيف والترس الى عصر المدفع والتحصينات الحديثة. وهذا يؤكد مرونة المذهب العسكري الإسلامي وقدرته على استيعاب كافة التطورات الحديثة. إذ ليست القضية اليوم - كما في أقدم العصور - هي قضية امتلاك وسائط القوة وإنما هي قضية توجيه هذه القوة لخدمة الإسلام وأهله.

١٢ ـ البداية الرائعة والنهاية المأساة.

طوى التاريخ صفحة الدولة العثمانية ـ العلية ـ. ومضى العثمانيون مثلهم كمثل من سبقهم من الأقوام التي عاشت على أرض الدنيا، ثم أصبحت مجرد عبرة وذكرى، وقصصاً تروى، لمن أراد أن يتذكر أو تنفعه الذكرى، وإن في الذكرى لعبرة لأولي النهى والحجى. لقد عاشت الدولة العثمانية على أرض الدنيا ستة قرون من عمر الزمن، وأسدل ستار كثيف على ذكراها وكأنها لم تعمر أكثر من يوم أو بعض يوم. وليس ذلك فحسب، بل إن هذه الذكرى قد شوهت وبترت ومزقت شرّ ممزق، ثم وئدت، حتى تضيع معالمها، وحتى تسجل جريمة قتلها ووأدها ضد (مجهول). فهل ضاعت معالم الجريمة الوحشية، وذهب دم الضحية هدراً؟ ولكن لماذا يخاف المجرم من جريمته طالما أنه لم ينهض أحد من الورثة للمطالبة بالثأر؟ وما الخوف من شهيد تنكر له حتى أهله، فابتعدوا عنه وهم يخشون حتى من الالتفات إليه لالقاء نظرة وداع؟ ولماذا الخوف، ولم يتبرع أحد من أقارب الشهيد وأهله لتأبينه أو إلقاء باقة من الورد عسى أن تحمل للشهيد بعضاً من الرحمة والعزاء؟ وهل كان الموؤود على درجة من السوء والشرّ حتى تبرأ الجميع من قرابته ونسابته؟

لقد عرفت الدولة العثمانية من المجد ومن العز والسؤدد، في ميادين الحروب، ما لا يمكن دفن راياته أو حجب ألقه وبريقه، مهما تراكم فوقه من غبار الزمن. فتلك هي فارنا ونيقوبوليس وصوفيا وبوخارست وبلغراد وتيرانا (عاصمة ألبانيا). وتلك هي ضفاف الدانوب ووهاد جبال البلقان، وتلك الجزر أيضاً من قبرص إلى رودس الى سواها، جميعها تشهد بعظمة ذلك المجاهد ـ الغازي ـ الذي امتشق حسامه ومضى للحرب بكل ما تتضمنه كلمة الحرب من الشدة والبأس. وتلك هي أيضاً منارات مساجد الإسلام في كل مكان من أوروبا الى آسيا الى بلاد العرب في الشام ومصر

والمغرب. وكلها تشهد بما قدمه العثمانيون للإسلام وأهله. وما أروع تلك البداية، يوم وقف العثمانيونَ ليتلقوا بصدورهم حراب الصليبيين على أرض الصليبيين، وليس على تراب بلاد الإسلام. وما أعظم تلك الأيام المشهودة، يوم اهتزت الدنيا لفتح عاصمة بلاد الروم - البيزنطيين - التي طالما صمدت للغزو، وطالما امتنعت عن الفتح. ثم كم هو رائع حقاً ذلك الصمود الأسطوري - حقاً وصدقاً - في وجه أعداء الإسلام. وقد تداعوا من كل فج عميق للقضاء على دولة الإسلام، فأحبطت دولة الإسلام مسعاهم، ودمرت عزيمتهم، وأحبطت جهدهم فباؤوا بالخزي والخسران - المرة بعد المرة - حتى قنعوا بمسالمة دولة الإسلام، واعترفوا بها على أنها عامل (التوازن) في أوروبا. ولم يكن هذا هو ما يريده خلفاء المسلمين من بني (عثمان) غير أن هذا الاعتراف كان برهاناً على حقيقة ثابتة لا مجال لتجاهلها. ولا سبيل لانكارها أو التنكر لها. ومضت عقود وعقود، وتبعتها قرون فقرون، والإسلام وأهله في سؤدد شامخ، وفي عز منيف، يتيهون على الدنيا وأهل الدنيا بما حباهم الله من نعمائه، عندما هداهم الى الإسلام، فأعزهم به، وأعز الإسلام بهم. فمضوا لاعمار الأرض - ونشر راياتهم خفاقة في كل سماء، في البر والبحر، في السهل والجبل، في كل مكان تدقه سنابك خيولهم أو تبلغه جواريهم في البحر كالأعلام.

وإذن فقد يكون من المحال على الابناء - إن كانوا أبناء شرعيين - أن يتنكروا لآبائهم أو إخوانهم أو عشيرتهم. وقد لا يكون الآباء والأجداد في بعض الأحيان ممن يعتز الخلف بفضائلهم أو يفخرون بالانتماء إليهم، وعلى الرغم من ذلك فإنهم يذكرونهم باجلال، ويستغفرون لهم - كما استغفر ابراهيم لأبيه - فكيف إن كان الآباء والأجداد من السلف هم ممن فعلوا كما فعل العثمانيون - عربهم وتركهم، عجمهم وبربرهم؟ لقد تضمن العرض في مجريات البحث ما قام به هؤلاء السلف، وما بذلوه، وحق للإنسان بهم أن يفخر حتى لو لم يكن ينتمي إليهم بصلة رحم أو قرابة باعتبارهم نماذج انسانية فاضلة وباعتبارهم رجالاً مؤمنين أعطوا الدنيا وجودهم لتحقيق المثل الأعلى. وإذن فإن التنكر لتلك الأمجاد ليس عقوقاً لما قام به السلف، وإنما هو عقوق الانسان المسلم لنفسه، وإنما هو تنكر المؤمن لأصوله وجذوره، وهو أمر يغاير طبيعة

التكون الانساني ذاته ويجافيه. وقد يكون مثل هذا التنكر مقبولاً لو كان هدفه رفض الاعتراف بتلك النهاية المأساة للدولة العثمانية العظمى ـ وليس رفضاً لتاريخ عمره مئات السنين، ولأمجاد ومفاخر أضاءت لها الدنيا. إذ ثمة فارق بعيد وبون شاسع بين ما كانت عليه بدايات الدولة وبين ما وصلت إليه في أخريات أيامها. ولكن ألا تثير المقارنة بين البداية والنهاية العجب العجاب؟ أليس من شأن مثل هذه المقارنة أن تعتصر الفؤاد حزناً وأسى، لتثير مشاعر الغضب من مكامنها؟

لقد تعاون الفرنج الصليبيون مع المغول التتار من أجل القضاء على الدولة العباسية الإسلامية، مما أثار الغضب على هؤلاء التتار، فتم تدميرهم، ولم ينقذهم من الفناء إلا اعتناقهم للإسلام، وجاء الصليبيون الجدد، فاستلوا خناجرهم المسمومة، ودخلوا في ليلة ظلماء فأجهزوا على الدولة العثمانية، وخرجوا مسرعين تحت جنح الظلام، فتفرق دم الضحية على كافة القبائل المغولية التتارية، ورغم ذلك، وخشية من ثورة الغضب ـ غضب المسلمين على أعداء الله وأعداء الحق وأعداء البشرية، فقد كلفوا أحد من اصطنعوه ليعلن عن نفسه مجرماً، وتعهدوا له بتأمين ما يحتاجه وهو في سجنه، سجن الدنيا، وأغدقوا عليه من فضلات ما نهبوه من ثروة بلاده وكنوزها ما بهر منه الأنظار، وما كبر في عينيه الدنيا، و(تكبر في عين الصغير صغارها). فكانت أسطورة (الغازي أتاتورك). ولعله أدرك أو لم يدرك، بأنه رغم كل ما استحوذ عليه من المغانم لم يكن إلا مجرماً صغيراً اقتصرت مهمته على اخفاء معالم الجريمة الكبرى. وليست القضية على كل حال هي قضية هذا المجرم الصغير، الذي لا يستحق يقيناً مثل ذاك التركيز على دوره و(انجازاته).

فالقضية أكثر تشعباً وأكثر تعقيداً من ذلك. إنها قبل كل شيء قضية استمرار المجرمين الحقيقيين في ممارسة أدوارهم، وخناجرهم المسمومة والتي لازالت تقطر دماً في أيديهم للاجهاز على كل من يحاول البحث عن الكنز المفقود والمتمثل (بالخلافة الإسلامية) التي تجمع شمل المسلمين وتعيد لهم بعض ما يستحقونه من العزّة والوجود الكريم تحت كل سماء. وهي بعد ذلك الاستمرار في اصطناع نماذج مصغرة ـ كاريكاتورية ـ عن أتاتورك في كل

ولاية إسلامية، وصرف الناس لعبادتها وهم الذين ما عبدوا منذ جاء الاسلام إلا الواحد القهار، العزيز المنتقم الجبار.

لقد شاعت في الأزمنة الحديثة مصطلحات (الحرب بالوكالة) و(الحكم بالوكالة) غير أن اصطلاح (المجرم بالوكالة) لم ينتشر لأن القانون لازال يشكل ظلاً - ولو باهتاً - يطال أحياناً المجرمين. ولكن ما حاجة المجرمين الكبار لاصطناع القتلة أو المجرمين الصغار لتأديب الشعوب الإسلامية وارهابها، وقد سلبت هذه الشعوب كافة حقوقها في البحث عن مصيرها وبناء مستقبلها؟ وما حاجة المجرمين الكبار لاصطناع القتلة أو المجرمين وهم الذين نشروا ظلهم على كافة أرجاء المعمورة، وامتلكوا من أسلحة الدمار ما هو كاف لتدمير الكرة الأرضية بمن عليها وما عليها؟ ثم ما أهمية اصطناع النماذج المصغرة - لأتاتورك - من أجل حكم الولايات الإسلامية، وقد تفرق المسلمون على كثرتهم وأصبحوا شتاتاً وغثاء كغثاء السيل؟ وماذا يخيف من هذا الغثاء وقد سلب من كل قدرة، حتى من قوت يومه، وأفقر حتى انحصر همه بما يبقي عليه وجوده المهين لا أكثر؟

تلك هي القضية، فالمسلمون الذي سلبوا وجودهم المعنوي، ثم استبيحوا - مادياً - ووصلوا الى ما وصلوا اليه من الإملاق، باتوا مؤهلين بألا يخشوا شيئاً، وفقاً للنظرية القائلة: «بأن من لا يملك شيئاً لا يخشى شيئاً» وهم - أي المجرمون الكبار - لم يشبعوا ولم يرتووا من أموال المسلمين ودمائهم، وهم مصممون على متابعة ما بدؤوا به حتى النهاية. ويخشون من الصحوة التي قد تفسد عليهم مشاريعهم، ولذا فهم يطاردون كل من تتملكه الصحوة، حتى لا يتشكل التيار الهادر للمسلمين فيجتاح ما تمت إقامته من السدود والحدود.

لقد أدرك المجرمون الكبار بأنه من الصعب دائماً اصطناع - المجرمين الصغار - لتأديب الشعوب الإسلامية، وحتى عندما يصطنعون مثل هذه النماذج، فانهم لا يستطيعون منحها الثقة الكاملة، إذ بات من المحال بعد التجارب المتتالية لمثل هذه النماذج، توافر الثقة بما يتم اصطناعه. كما ظهر أن كثيراً من هذه النماذج لا تستطيع المضي بعيداً مع المجرمين الكبار على طريق الاجرام، وذلك بسبب انتمائهم لشعوبهم وما

يفرضه هذا الانتماء من قيود. ولهذا فقد كثف المجرمون الكبار جهدهم لحشد كافة القوى المضادة للإسلام وأهله وتنظيمها في تنظيمات محكمة، وخلق تناقضات تحرم الحكام المسلمين من حرية العمل السياسي والعسكري. وتجعلهم أسرى لتلك التنظيمات.

وهكذا فالحرب بالتالي ليست ضد المسلمين، وإنما ضد الاسلام ذاته والذي يشكل القاعدة الصلبة لبناء المجتمع الاسلامي - عربياً أو غير عربي -. وإن ما يصيب المسلمين - جميعهم - من القهر، إنما هو لحملهم على الارتداد، وصرفهم عن التفكير بقضية (تجاوزها الزمن) و(أصبحت من فولكلور الماضي - أو تراثه) مثل (قضية الخلافة الإسلامية) و(وحدة الأخوة الإسلامية).

لعل أغرب ما في قصة الدولة العثمانية - العلية، هو أن الشعوب الإسلامية التي بترت عن الدولة العثمانية قد سارت مع الذين بتروها عن وطنها الأم شوطاً بعيداً، في محاولة لاتقاء شرورهم، فلبست هذه الشعوب لباس الغرب الصليبي، وأخذت بنهجه في المأكل - وحتى في المشرب لدى البعض - بل إن البعض ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عندما استساغت فئة من المسلمين التزاوج مع الغربيين أو التعايش مع تفكيرهم - وتفكير الشرقيين أيضاً - وأخذت بمذاهبهم ومعتقداتهم، ووقعت في التناقض مع ذاتها بما تم التعبير عنه باصطلاح (التغرب والاستغراب). ورغم ذلك لم يرض اليهود ولا النصارى بهذه التحولات كلها. مما خلق ردود فعل عنيفة في بعض الأحيان عبر ما تم طرحه من تساؤلات مثل: وماذا يريدون منا أكثر من ذلك؟ وماذا بقي لنا من وجودنا ومن أصالتنا ومن ديننا؟ والاجابة معروفة لمن عاد الى القرآن وأخذ بتعاليمه في نهجه وتفكيره؛ وفهمه كما فهمه السلف الصالح عندما آمنوا ﴿عـزو بـأن هـدى الله هو الهدى﴾.

ما أروع تلك البداية لانطلاقة الدولة العثمانية العلية، وما أشد هول تلك النهاية المأساة التي انتهت إليها. ولكن ما هو أكثر هولاً، هو ما وصلت اليه الشعوب الإسلامية من دمار ذاتي وضياع واغتراب فكيف حدث ذلك؟

إن استقراء التجربة العثمانية - الإسلامية عبر مراحلها التاريخية يجيب على هذا

السؤال وأمثاله: فقد بدأ الانحراف بخطوات صغيرة (تغيير الطربوش وارتداء القبعة) (خلع حجاب المرأة المسلمة - الذي يعتبر ارتداداً عن الاسلام من الوجهة الشرعية). ثم الانصراف عن التعليم الديني الإسلامي، ثم انتهاك المحرمات وتجاوز حدود الله. وقد تم ذلك على مراحل زمنية متباعدة، ووفقاً لخطة محكمة ومتكاملة. وإذا بالإنسان المسلم يصبح مرتداً ومنفصلاً عن دينه رغم استمراره في ممارسة عباداته أحياناً، ورفضه للاعتراف بارتداده. فهل ذلك يعني المطالبة (بردة رجعية)؟.

لقد جرى في الفقرات السابقة التعرض لمفهوم (الرجعية) ولكن أغرب ما في الأمر هنا هو أن ما يقال عن (المفاهيم الحضارية) و(المفاهيم التقدمية) التي يتم فرضها بديلاً عن (الفضائل الإسلامية) ما هي إلا ردة إلى عصر الجاهلية الأولى. فكيف تعتبر الجاهلية الجهلاء التي سبقت الإسلام - حّضارية وتقدمية، ويعتبر الإسلام الذي عاش أربعة عشر قرناً بعد الجاهلية على أنه (رجعي ولا تقدمي ولا حضاري)؟ إن ما هو مطلوب حقاً هو إعادة تقويم المفاهيم والقيم التي فرضت باسم (الحضارة) أو (التقدم) أو سواها ومقارنتها بما قدمته (الحضارة الإسلامية).

إن ما هو مطلوب حقاً وصدقاً هو تجاوز حجب الخداع والتضليل، والاحاطة بالحقائق والتمسك بها، وعندها تعود للشعوب الاسلامية أصالتها، وتتخلص من التمزق والضياع.

إن استعراض الأحداث التي عاشتها الأمة العربية - الإسلامية خاصة والشعوب الإسلامية بصورة عامة - من خلال (المذهب العسكري الإسلامي) ومن خلال (فن الحرب) يبرز بوضوح ما تعرض له المسلمون من عرب وغير عرب في مسيرتهم الشاقة عبر المراحل التاريخية المختلفة.

لم يكن الطريق لانتشار الإسلام طريقاً سهلاً ولا مفروشاً بالورود والرياحين. وإنما كان طريقاً شاقاً، ساره المجاهدون في سبيل الله تحت ظلال السيوف، فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا ولا استكانوا، وصبروا على كره القتال، وصدق الله وعده، وأعزّ جنده، وظهر في كل عصر رجاله الذين أخلصوا النية فأثابهم الله بثواب

الدنيا وحفظ لهم الثواب الأكبر في حسن ثواب الآخرة. وهكذا كان للفتح الإسلامي في العصر الأموي رجاله وقادته، وكان للعصر العباسي مجاهديه ورجاله، وكان للحروب الصليبية رجالها الأوفياء وجندها المؤمنين، وجاء العصر العثماني فحمل دفقاً جديداً من الغزاة المجاهدين، وعرف المسلمون في هذه العهود والعصور أياماً رائعة، وعاشوا ليال قاتمة السواد. فلا الانتصارات حملتهم على التقصير والتقاعس، ولا الهزائم نالت من عزيمتهم أو أضعفت من إرادتهم. وبقيت حياة المسلمين في كافة العهود والعصور نوباً بين الانتصارات والكوارث، ولم يكن ذلك بالأمر المباغت أو الجديد لمن آمن بقوله تعالى: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللهُ ٱلَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّابِرِينَ**﴾ ★.

ولكن الغريب في الأمر هو أن الذين جرفتهم الردة في تياراتها وغربتهم أو شرقتهم صاروا يستنكرون حتى كلمة (الجهاد) التي استبدلت بدورها بمصطلحات أخرى وكان هذا الاستبدال موضوعياً في واقع الأمر، فالجهاد هو في سبيل الله وأما ما سوى ذلك من عمل فهو لغير الله. ولهذا فما أن تنطلق كلمة (الجهاد) في عصر بات فيه الجهاد في سبيل الله هو المخرج الوحيد للأمة الإسلامية بعد أن ضيقت عليها السبل، وسدّت في وجهها المنافذ، حتى تجد أمثال هؤلاء - الذين جرفتهم الردة - ينظرون الى ما حولهم نظر المغشي عليه. إذ يستفيقون فجأة ليجدوا أنه لازال في بلاد الإسلام، وفي وسط حكامها وملوكها وأمرائها ورؤسائها من لم يجرفه تيار الردة، وانه لازال لكلمة (الجهاد في سبيل الله) صداها العميق في القلوب والنفوس. وإن محاولات إسقاط مفهوم (الجهاد في سبيل الله) وتجاوز فرضه هو أيضاً في جملة أهداف الحملة الصليبية الجديدة التي تسمح باستخدام كافة المصطلحات للتعبير عن أشكال الصراع المسلح وأنواعه، إلا تعبير (الجهاد) الذي يعيد الأمة الإسلامية الى نهجها الصحيح.

وبعد، فإن (فن الحرب في العصر العثماني) ليس إلا امتداداً لفن الحرب الإسلامي الذي ارتبط بظهور الإسلام، وتطور عبر العهود المتتالية إلى أن تسلمه العثمانيون.

(★) آل عمران، الآية: ١٤٢.

فأوصلوه الى الأزمنة الحديثة، وقد أسهم المسلمون ـ كل المسلمين ـ في هذا التطور، فلهم الحق إن هم اعتبروه جميعاً بأنه الارث المشترك الذي به يفخرون، وله ينتمون، وإليه ينتسبون. ليس ذلك فحسب، بل إنه القاعدة التي بها يتمسكون ويلتزمون من أجل انطلاقتهم نحو المستقبل الذي إليه يطمحون ويعملون: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله﴾.

بسام العسلي

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾
سورة الأعراف - الآية: ٣٤.

قراءات

١ - السلطان محمد الفاتح في مدينة الإسلام (إسلام بول).
٢ - العلاقات مع فرنسا في عهد السلطان سليمان القانوني.
٣ - مرسوم منح (محمد علي باشا) حكم مصر.
٤ - معاهدة باريس - ونهاية حرب القرم.
٥ - مرسوم الاصلاح لسنة ١٨٣٩ م (فرمان الكلخانة).

قراءات

ا

السلطان محمد الفاتح في مدينة الإسلام (إسلام بول)

تختلف الأيام في طولها وقصرها، وتتباين في موقعها من فصول السنة، غير أن هذا الاختلاف وذاك التباين هو أقل أهمية من القيمة التي تكتسبها الأيام بالمقارنة مع ما تضمه من الأحداث . وهكذا فقد اعتبر يوم ٢٠ جماد الأول سنة ٨٥٧ هـ (٢٩ ـ أيار ـ مايو ـ ١٤٥٣ م) من الأيام الخالدة في التاريخ، وليس أدل على ذلك من ذهاب المؤرخين والباحثين لاعتباره حداً فاصلاً بين العصور الوسطى والعصور الحديثة. ففي هذا اليوم، فتح المسلمون العثمانيون القسطنطينية التي طالما بقي فتحها هو الهدف الأول في كل العهود الإسلامية، منذ أن غمر نور الإسلام الدنيا، وأضاء الكون.

في ظهر هذا اليوم، دخل السلطان محمد الفاتح عاصمة الروم ـ البيزنطيين ـ القسطنطينية، واستبدل اسمها باسم مدينة الإسلام (إسلام بول) وشرع على الفور بإقامة بناء المجتمع الإسلامي الجديد، فمنح سكان حي غلطه وبيره ـ وهم من الجنويين ـ امتيازات خاصة لوقوفهم على الحياد، وعدم مقاومتهم للمسلمين أثناء اقتحامهم للمدينة. فضمن لهم حرية التملك والعمل، لقاء تسليمهم لأسلحتهم جميعاً، كما ضمن لهم حرية التجارة، مقابل أداء الضرائب القانونية. وأصدر أمره على الفور بإعادة بناء حصون القسطنطينية التي تهدمت أثناء الحرب والقتال. وجعل من المدينة عاصمة له. وأعاد تنظيم أحوال الروم للتو والساعة، فأبقى على الاستقلال الكنسي للروم والبلغار، كما فعل أسلافه من قبله، واعترف وفقاً لتعاليم الإسلام بجميع السلطات الدينية، بل إنه زادها قوة بأن وكّل إليها أمر القضاء المدني وتطبيق أحكامه على أتباعها. وكان هناك عدداً كبيراً من الروم قد نزحوا عن مدينتهم خوفاً من بطش

المسلمين، فلما تم الفتح أسرع معظمهم للعودة إلى ديارهم، واستقر بهم المقام حول البطريركية، على الضفة الغربية من القرن الذهبي. وتدفق المسلمون بدورهم إلى العاصمة الجديدة، التي باتت تمثل عاصمة المسلمين في معظم أرجاء العالم. وأدرك السلطان محمد مدى الحاجة لرعاية العلم، فخصص من الأوقاف ما يكفي لخدمة العلم وطلابه، وسرعان ما أصبحت (إسلام بول) هي المركز الفكري الأول في العالم الإسلامي.

اختار السلطان محمد في يوم الفتح، كنيسة آيا صوفيا لتكون الجامع الرئيسي للعاصمة، وتطلب تكييفها وفقاً للتعاليم الإسلامية إجراء بعض التعديلات، فالإسلام قد نهى عن تصوير الكائنات الحية، ولهذا تم تغطية الفسيفساء التي تزين العقود بطبقة من الكلس. وتم صنع محراب وضع في وسط جناح الكنيسة الجنوبي، وأقيم المنبر الى يمين المحراب. وأقيمت على جدران الجامع وأساطينه لوحات مستديرة كبيرة كتب بعضها بأحرف بلغ طولها تسعة أمتار، لاسم الجلالة واسم الرسول وأسماء الخلفاء الراشدين، مرقومة بماء الذهب (وتم ذلك في عهد مراد الرابع ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠ م).

أما من الخارج فقد اقتضى تكييفها لتلبية متطلبات المسلمين، إقامة أربع مآذن، رفعت أولاها في عهد السلطان محمد ذاته، ثم أضيفت ثلاث أخر في عهد سليم الثاني وخلفائه. ولقد عمل السلطان سليم هذا أيضاً على وضع هلال من البرونز قطره ثلاثون متراً تم وضعه فوق القبة الرئيسة، وإضيفت بعدئذ الى المسجد أبنية للمدارس.

كان السلطان محمد يعتبر أن أعظم واجباته هو تشييد المساجد وما يتبعها من منشآت تعليمية، فأمر بتشييد الجامع الذي حمل اسمه (الجامع المحمدي أو جامع السلطان محمد الفاتح) في قلب العاصمة، وتم النهوض بهذا العمل ما بين سنة ٨٦٨ وسنة ٨٧٤ هـ (١٤٦٣ ـ ١٤٦٩ م) فإذا الجامع أروع آثار العمارة العثمانية ـ الإسلامية، وأقربها إلى الكمال، وقد جاءت الزلازل المتتالية والتي كان آخرها زلزال (سنة ١١٨٢ هـ = ١٧٦٧ م) فغيرت من الملامح الأصلية للجامع الذي توسطته قبة مركزية ضخمة ارتفعت على أربعة أعمدة بين أربعة من أنصاف القباب المتماثلة في الاتساع، في حين استظلت الزوايا بأربع من القباب أصغر حجماً، ونعم هذا الجزء الداخلي بالنور الساطع

والمتدفق عبر صفوف النوافذ الستة القائمة بعضها فوق بعض. وثمة مئذنتان نحيلتان رشيقتان ترتفعان فوق الجامع الذي احتل وملحقاته من المدارس والحمامات والمطابخ، بالإضافة إلى الخانات (وهي البيوت والنزل التي تستضيف الغرباء فيطعمون وينامون بالمجان) ودار العجزة والمستشفى، قمة الربوة التي تعلو الجسر القديم بكاملها. والى يمين الباب الرئيسي لوحة رخامية رقم عليها بأحرف من الذهب، هذا الحديث النبوي، الذي تحقق على أيدي السلطان محمد الفاتح:

«لتفتحن القسطنطينية، ولنعم الأمير أميرها، ولنعم الجيش ذلك الجيش».

وقام السلطان محمد ببناء عشرة مساجد أخرى، بالإضافة الى المسجد القائم قرب ضريح الشهيد الصحابي أبي أيوب الأنصاري الذي لقي وجه ربّه سنة ٥٧ هـ = ٦٧٧ م في عهد معاوية بن أبي سفيان، فلما ألقى السلطان محمد الحصار على القسطنطينية رأى الشيخ آق شمس الدين رؤيا بموضع قبر أبي أيوب قرب السور، وصدق الرؤيا، وتم الكشف عن القبر، مما ألهب الحماسة في قلوب المجاهدين في سبيل الله، فلما تم الفتح شيّد (أبو الفتح) مسجداً على مكان قبر أبي أيوب الأنصاري سنة ٨٦٤ هـ = ١٤٥٩ م. وقد تم تشييد هذا المسجد كله بالرخام الأبيض، وفي وسطه مقام الشهيد الذي هو مربع بسيط تعلوه قبة، وكان سلاطين بني عثمان بعدئذ يقلدون في احتفال رسمي، عقب مبايعتهم بالخلافة، سيف عثمان من يد شيخ الطريقة المولوية (بيوك جلبي). ولقد دفن غير بعيد من هذا المقام، عدد من السلاطين، وأقربائهم، وكبار رجال الدين ورجال الدولة.

وسرعان ما أضيفت إلى كل من هذه المساجد التي شيدها السلطان محمد مكتبات حافلة بكنوز من التراث والعلوم الإسلامية باللغات الثلاث: العربية والفارسية والتركية. فلم يكن ما ينافس هذه المكتبات أو يضاهيها في غناها واتساعها.

ليس ذلك فحسب، بل لقد ألحقت بهذه المساجد معاهد للتعليم تتسع لسكنى الأساتذة والطلاب ومستشفيات ومطاعم للفقراء وخانات للمسافرين وحمامات وآبار، كان السلاطين ووزراؤهم يتنافسون في إنشائها وتعهدها.

لم يقتصر اهتمام السلطان محمد على تشييد المراكز الدينية، بل إنه أظهر اهتماماً مماثلاً ببناء المنشآت المدنية التي تليق بعاصمة الدولة الإسلامية العظمى، فتم في عهده التخطيط لانشاء الأسوار المحيطة بالمدينة، وشيدت قلعة الأبراج السبعة (يدي قوله) عند الطرف الجنوبي الغربي للأسوار - الى جانب بحر مرمرا -. وهي القلعة التي أصبحت بعدئذ سجناً للدولة، والتي زجّ بين جدرانها في بعض الأحيان سفراء الدول الأوروبية العظمى. كما أنشأ السلطان محمد أحواضاً لبناء السفن ودور لصناعة الأسلحة في الميناء، بالإضافة الى القسم الأساسي من السوق العام. وشرع في سنة ٨٥٨ هـ = ١٤٥٤ م في تشييد قصره (السراية) على ربوة مرتفعة في داخل المدينة. ولقد اصطنع هذا القصر، في ما بعد، مقراً لوزير الحرب (سرعسكر). ثم إنه أخذ في بناء قصر جديد سنة ٨٦٨ هـ = ١٤٦٤ م عند طرف المدينة الشرقي المبترد بمياه بحر مرمرا.

قراءات

٢

العلاقات مع فرنسا في عهد السلطان سليمان القانوني.

وصل السفير الفرنسي جان فرنجباني (فرانقبان) الى (إسلام بول). لمقابلة السلطان سليمان، والتماس المساعدة منه ضد شارلكان، فاستقبله السلطان باحتفال كبير يوم ٦ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٥٢٥ م، وأجزل له العطايا، وبعد أن عرض عليه السفير مطالب ملكه فرانسوا الأول، وعده السلطان بمحاربة المجر. ولكن لم يتم التوقيع على معاهدة. واكتفى السلطان سليمان بتحرير رسالة لملك فرنسا - كان نصها:

الله العلي المعطي المغني المعين.

بعناية حضرة عزة الله جلّت قدرته وعلت كلمته، وبمعجزات سيد زمرة الأنبياء، وقدوة فرقة الأصفياء محمد المصطفى ﷺ الكثيرة البركات، وبمؤازرة قدس أرواح حماية الأربعة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، وجميع أولياء الله.

أنا، سلطان السلاطين، وبرهان الخواقين★ متوج الملوك، ظلّ الله في الأرضين، سلطان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، والأناضول والروملي وقرمان الروم وولاية ذي القدرية وديار بكر وكردستان وأذربيجان والعجم والشام وحلب ومصر ومكة والمدينة والقدس وجميع ديار العرب واليمن وممالك كثيرة أيضاً، والتي فتحها آبائي الكرام وأجدادي العظام بقوتهم القاهرة أنار الله براهينهم، وبلاد أخرى افتتحتها يد جلالتي بسيف الظفر.

(★) الخواقين - جمع خاقان وتعني (ملك الملوك).

أنا، السلطان سليمان خان بن السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان.
إلى فرنسيس ملك ولاية فرنسا.
وصل إلى أعتاب ملجأ السلاطين المكتوب الذي أرسلتموه مع تابعكم (فرانقبان) النشيط، مع بعض الأخبار التي أوصيتموه بها شفاهياً، وأعلمنا أن عدوكم استولى على بلادكم، وأنكم الآن محبوسون، وتستدعون من هذا الجانب مدد العناية بخصوص خلاصكم. وكل ما قلتموه عرض على أعتاب سرير سدتنا الملكية، وأحاط به علمي الشريف على وجه التفصيل، فصار بتمامه معلوماً، فلا عجب من حبس الملوك وضيقهم، فكن منشرح الصدر، ولا تكن مشغول الخاطر، فإن آبائي الكرام وأجدادي العظام نوّر الله مراقدهم، لم يكونوا خالين من الحرب، لأجل فتح البلاد ورد العدو، ونحن أيضاً سالكون على طريقتهم، وفي كل وقت نفتح البلاد الصعبة والقلاع الحصينة، وخيولنا ليلاً ونهاراً مسروجة، وسيوفنا مسلولة، فالحق سبحانه وتعالى ييسر الخير بإرادته ومشيئته. وأما باقي الأحوال والأخبار، تفهمونها من تابعكم المذكور، فليكن معلومكم هذا.

تحريراً في أوائل شهر آخر الربيعين سنة اثنتين وثلاثين وتسعمائة - للهجرة -.
بمقام دار السلطنة العلية
القسطنطينية المحروسة المحمية

تطورت العلاقات العثمانية - الفرنسية بعدئذ حتى إذا ما كانت سنة ٩٤٢ هـ = ١٥٣٦ م تم الاتفاق بين سفير فرنسا (المسيوفوري) والباب العالي على منح امتيازات خاصة لرعايا ملك فرنسا النازلين بأراضي الدولة العثمانية، والمعروفة (بالامتيازات القنصلية) وصدر بها خط شريف (مرسوم ملكي أو سلطاني). وجاء في هذه الاتفاقية:

ليكن معلوماً لدى العموم أنه في شهر شعبان سنة ٩٤٢ من الهجرة المحمدية (شهر شباط - فبراير سنة ١٥٣٦ م) قد اتفق بمدينة الآستانة العلية كل من المسيو جان دي لافوري، مستشار وسفير صاحب السعادة الأمير فرنسوا المتعمق في المسيحية ملك فرنسا، المعين لدى الملك المعظم ذي القوة والنصر السلطان سليمان خاقان الترك، والأمير الجليل ذي البطش الشديد سرعسكر

السلطان، بعد أن تباحثا في مضار الحرب، وما ينشأ عنها من المصائب، وما يترتب على السلم من الراحة والطمأنينة، على البنود الآتية:

البند الأول: قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما، وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانىء والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن، أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحراً بمراكب مسلحة أو غير مسلحة، والتجول في بلاد الطرف الآخر، والمجيء إليها والإقامة بها، أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية. بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم.

البند الثاني: يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع غير الممنوع الاتجار بها، ونقلها براً وبحراً من مملكة إلى أخرى، مع دفع العائدات والضرائب المعتادة قديماً، بحيث يدفع الفرنسي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك، ويدفع الأتراك في البلاد الفرنسية ما يدفعه الفرنسي، بدون أن يدفع أي من الطرفين عائدات أو ضرائب أو مكوس أخرى.

البند الثالث: يعامل معاملة لائقة، ويقبل، كل قنصل يعينه ملك فرنسا في مدينة القسطنطينية أو في بيرا أو غيرهما من مدن المملكة العثمانية، كالقنصل المعين الآن بالاسكندرية، **ويكون له الحق في أن يسمع ويحكم ويقرر بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية، والجنائية، بين رعايا ملك فرنسا، ولا يمنعه من ذلك حاكم أو قاض شرعي أو صوباشي (محتسب أو مدير الشرطة) أو أي موظف آخر**، ولكن لو امتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل، فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها، وعليهم مساعدته ومعاونته. **وعلى كل حال، ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف آخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنسيين وباقي رعايا فرنسا، حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم، ويكون حكمه لاغياً ولا يعمل به مطلقاً إن هو أصدر حكماً في مثل هذه الأحوال.**

البند الرابع: لا يجوز سماع الدعاوي المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا، أو الحكم عليهم فيها، ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعي عليهم، أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنسي، وفي حالة وجود سندات أو حجج، لا تسمع الدعوى أو شهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل.

البند الخامس: لا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من موظفي الحكومة العثمانية النظر في أي دعوى جنائية. أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العثمانية. وعلى القاضي أو الموظف الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعو المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي. وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه (أي إذا حدثت الواقعة في محل غير الآستانة) يدعوهم أمام أكبر موظفي الحكومة العثمانية. وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنسي ضد بعضهما.

البند السادس: لا يجوز محاكمة التجار الفرنسيين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق بك (حاكم اللواء أو المحافظ) أو الصوباشي (المحتسب أو مدير الشرطة) أو غيرهم من الموظفين، بل تتم محاكمتهم أمام الباب العالي، **ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم باتباع شعائر دينهم ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقروا بذلك غير مكرهين.**

البند السابع: لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه نقوداً ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنسي آخر عن ذلك مطلقاً. وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزماً بشيء بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعى عليه أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنسية أو كان له أملاك بها.

البند الثامن: لا يجوز استخدام التجار الفرنسيين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو قواربهم، أو ما يوجد بها اللوازم أو المدافع والذخائر أو التجارة، ولا يجوز

إرغامهم على خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر، ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم.

البند التاسع: يحق لتجار فرنسا ورعاياها التصرف في كافة ممتلكاتهم بالوصية بعد موتهم. وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية، فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها. أما إذا توفي ولم يوص فتسلم تركته إلى وارثه أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل عند وجود قنصل في محل وفاته، وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة جرد على يد شهود. أما إذا حدثت الوفاة في جهة بها قنصل، فلا يكون للقاضي أو مأمور بيت المال أو غيرهما حق في ضبط التركة مطلقاً، وإذا سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم، فيتم تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله، وعلى القنصل إيصالها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها.

البند العاشر: بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة، فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهما أو على مراكبهما أو سفنهما أو في أي محل أو إقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق، سواء أكان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب، يصير إخراجهم فوراً من حالة الإسترقاق إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل أو أي شخص آخر معين لهذا الخصوص. ولو كان أحدهم قد غير دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعاً لاطلاق سراحه. ولا يجوز من الآن فصاعداً لجلالة السلطان أو ملك فرنسا ولا لقبودانات (جمع قبطان) البحر ورجال الحرب أو أي شخص آخر تابع لأحدهما أو لمن يستأجرونهم لذلك سواء في البر والبحر، أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسرى الحرب بصفة أرقاء. وإذا تجرأ قرصان أو غيره من رعايا إحدى الدولتين المتعاقدتين على أخذ أحد رعايا الطرف الآخر أو اغتصاب أملاكه أو أمواله، فيتم إعلام حاكم الجهة، وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح عبرة لغيره، ورد ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت منه. وإذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شركائه من الدخول في البلاد، وتضبط ممتلكاته من قبل الحكومة التابع إليها، ويصير التعويض على ما حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجاني. وهذا لا يمنع من مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد، وللمجني عليه أن يستعين على

الحصول على ذلك بضامني هذا الصلح وهم السرعسكر (قائد الجيوش أو وزير الحرب) عن جانب السلطان، وأكبر القضاة عن ملك فرنسا.

البند الحادي عشر: إذا تقابلت دونانمات (أساطيل) إحدى الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى، فعلى هذه المراكب إنزال أشرعتها ورفع أعلام دولتها، حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجزها أو تضايقها السفن الحربية أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة (الأسطول). وإذا حصل ضرر لأحدهما فعلى الملك صاحب الأسطول تعويض هذا الضرر فوراً. وإذا تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم، وأداء التحية - السلام - بطلقة مدفع، والإجابة بالصدق لو سئل ربانها عن الدولة التابع إليها. وعند معرفة حقيقتها لا يجوز لأحداها أن تفتش الأخرى بالقوة، أو تسبب لها أي عائق كان.

البند الثاني عشر: إذا وصلت إحدى السفن الفرنسية - سواء بطريق الصدفة أو غيرها - إلى أحد موانىء أو شواطىء الدولة العثمانية، تعطى لها ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء، مقابل دفع الثمن المناسب، بدون إلزامها بإفراغ ما عليها من البضائع لدفع الأثمان. ثم يسمح لها بالذهاب حيث تريد. وإذا وصلت إلى الأستانة وأرادت السفر منها بعد الحصول على إجازة الخروج من أمين الجمرك، ودفع الرسم اللازم، وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه. فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي مكان آخر، إلا عند الحصون القائمة في مدخل مضيق غاليبولي (الدردنيل) بدون دفع أي شيء مطلقاً، لا عند هذا المضيق، ولا في أي مكان آخر عند خروجها، خلاف ما صار دفعه، سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد موظفيه.

البند الثالث عشر: إذا تحطمت أو غرقت سفن إحدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر، فإن من ينجو من هذا الحادث يبقى متمتعاً بحريته، ولا يحرم من أخذ ما يكون له من الأمتعة وغيرها، أما لو غرق جميع من بها، فيسلم الى القنصل أو نائبه ما يمكن انقاذه من البضائع لتسليمها لأصحابها، ولا يأخذ القبطان باشا أو المحافظ أو صاحب الشرطة أو القاضي أو غيرهم من موظفي الدولة

شيئاً منها، ويعاقب من يخالف ذلك بأشد العقاب، وعلى هؤلاء الموظفين مساعدة من يتم تعيينه لاستلام الأشياء المذكورة.

البند الرابع عشر: إذا هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين، واحتمى في بيت أو مركب أحد الفرنسيين، فلا يرغم الفرنسي إلا على البحث عنه في بيته أو مركبه، وإذا وجد الرقيق بدار أو مركب الفرنسي فإنه يعاقب بمعرفة قنصله، ويرد الرقيق لسيده، وإذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنسي فلا يسأل عن ذلك مطلقاً.

البند الخامس عشر: إذا لم يكن كل تابع لملك فرنسا قد أقام بأراضي الدولة العثمانية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع، فإنه لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أياً كان اسمها، ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان، ولا بالعمل في الترسانة أو أي عمل آخر. وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة العثمانية في بلاد فرنسا. **وقد اشترط ملك فرنسا أن يكون للبابا وملك انكلترا أخيه وحليفه الأبدي وملك ايقوسيا (اسكتلنده) الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان. ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من يوم الابلاغ.**

البند السادس عشر: يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ توقيعها. مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها وتعميمها على جميع العمال والقضاة والموظفين وجميع الرعايا والتنبيه بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة. وتنشر صورتها في الآستانة والاسكندرية ومصر ومرسيليا وناربونه وفي جميع الأماكن الأخرى الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين، حتى لا يدعي أحد الجهل بهذه المعاهدة ـ انتهت المعاهدة.

وتوفي ملك فرنسا (فرانسوا الأول) وجاء ابنه (هنري الثاني) فسار على نهج أبيه، وعمل على توطيد علاقاته مع الباب العالي للأفادة من القدرة البحرية للدولة العثمانية

إذا ما تطلب الأمر. فأبقى المسيو (جبريل درامون) سفيراً له في إسلام بول، وأمره بمرافقة السلطان في حملته الأخيرة على بلاد العجم (فارس) فرافقه، وزار القدس في طريق عودته، فقابله الرهبان والقسوس بكل احتفال لتأييد المعاهدات السابقة القاضية بجعل جميع الكاثوليك المستوطنين بأراضي الدولة العثمانية تحت حماية فرنسا، ثم عاد إلى فرنسا فوجد أن الحرب قد اندلعت مجدداً بينها وبين النمسا، فعاد إلى إسلام بول، واتفق مع الباب العالي على أن تتحد الأساطيل (الدونونمه) التركية مع القوة البحرية الفرنسية لفتح جزيرة كورسيكا، عقاباً لأهالي جنوة المحتلين لها على مساعدتهم لشارلكان، ولتكون قاعدة لأعمال الأسطولين العثماني والفرنسي في غزو سواحل أسبانيا وإيطاليا. **وأبرمت معاهدة بذلك بتاريخ ١٦ صفر سنة ٩٦٠هـ (الأول من شباط ـ فبراير ـ سنة ١٥٥٣م) وتضمنت هذه المعاهدة:**

إن جلالة السلطان سليمان وهنري دي فالوا الثاني ملك فرنسا قد أبرما إتحاداً شمل البنود التالية بخصوص الحرب البحرية ـ جعلها الله حميدة العاقبة ـ والتي سيشرعان فيها ضد الامبراطور شارلكان:

البند الأول: بما أن جلالة السلطان سليمان سلطان الأتراك، بإرساله أسطولاً بحرياً إلى بحر التوسكان، ضد الامبراطور شارل الخامس قد أعان بذلك هنري دي فالوا مدة سنتين بناء على طلبه المتكرر في بادىء الأمر، وبالخصوص بناء على رجائه البالغ أقصى درجات الحض، فقد اتفق بأن يدفع الملك هنري ثلثمائة ألف قطعة ذهبية بصفة متأخر مرتب الأسطول، وذلك حينما تصبح الملاحة مأمونة لنقل النقود بالأسطول. ولا تبتعد السفن الحربية التابعة للملك هنري عن الأسطول المذكور، وتعتبر في حالة رهينة لقاء المبلغ المذكور حتى يدفع لأميرال أسطول السلطان سليمان.

البند الثاني: متى توافر هذا الشرط بوجه العدالة، فإن جلالة سلطان الترك سليمان يقوم بتجهيز ستين مركباً حربياً ذات ثلاثة صفوف و٢٥ قرصاناً بحرياً ويرسلها إلى الملك هنري في مدة أربعة شهور متوالية ابتداء من أول شهر أيار ـ مايو ـ القادم.

البند الثالث: أما في حالة ما إذا أراد هنري دي فالوا أن يستعمل الأسطول

المذكور في أثناء هذه المدة للاستعانة بها على الجهات الغربية، أي الجهات الواقعة ابتداء من (كروتون) لغاية (غايتيا). فإنه يقوم بدفع مائة وخمسين ألف قطعة ذهبية إلى جلالة سلطان الترك سليمان بغاية من الضبط.

البند الرابع: المدن والنواحي والقرى التي يتغلب عليها هذا الأسطول تكون غنيمة مباحة للترك هي وجميع سكانها راشدين أو قاصرين، رجالاً كانوا أو نساء، ولو أنهم معتنقون الديانة المسيحية، ويكونون قد سلموا أنفسهم باختيارهم، فإنه لا بد من تركهم في الأسر عبيداً للترك بمقتضى واجبات الاتفاق الصريحة بهذا الصدد التي قر عليها الأمر بين السلطان سليمان وبين فرانسوا أبي هنري منذ سبع عشرة سنة. إلا أن امتلاك هذه المدن والنواحي والقرى والمؤن والذخائر، وكذلك مدافع البرونز صغيرة كانت أو كبيرة، مع جميع متعلقات من حيوانات وغيرها التي توجد فيها، فإنها تترك للملك هنري بموجب هذه المعاهدة.

البند الخامس: كل سفينة تابعة للامبراطور ـ شارلكان ـ أو للمتحالفين معه، سواء كانت معدة للنقل أو كانت من المراكب الخفيفة، وسواء كانت سفناً حربية صغيرة أو كبيرة، فبمجرد وقوعها في أسر الأسطول العثماني، تصبح من تلك اللحظة ملكاً للسلطان سليمان سلطان الترك.

البند السادس: إذا أصدر الملك هنري أمره إلى أسطول جلالة السلطان سليمان بأن يحارب ملك النمسا شارل، ليس على اتجاه الغرب بل نحو الشرق والجنوب، ويقصد بذلك مسيرها في الشواطىء من عند مصب نهر ترونتو حتى غاية كروتون، بحيث يقوم هذا الأسطول بأعباء تنفيذ أوامر هنري بدون مقابل، فقد اتفق على أن المواد الحربية ومؤونات المدن والنواحي والقرى فإنها تترك غنيمة للترك كما تقرر ذلك في بند سابق. وأما الوطنيون والمزارعون والقاطنون البالغون والقاصرون، الرجال منهم والنساء، فإنهم يسلمون للأسر بدون معارضة، حتى ولو كانوا يعتنقون الديانة المسيحية، ولو كانوا ممن أسلم نفسه بمحض إرادته.

البند السابع: يمكن لأميرال جلالة السلطان سليمان أن يستولي ويأسر باسم مليكه

الأفخم كل مكان تصل إليه السفن التركية الظافرة متى رأى ثمة من فائدة. وذلك ابتداء من حدود نهر ترونتو لغاية أوترانت وكروتون ومن ثم لغاية صقلية ونابولي وعموماً جميع الأقاليم المملوكة للامبراطور شارل الخامس ملك النمسا سواء كان ذلك المكان داخل الأراضي، أو سواء كان مدينة أو ناحية أو قرية أو ميناء أو خليجاً. وله الحق في الاستيلاء على أي سفينة يصادفها. وله أن يغزو بل وأن ينهب ويأسر الرجال والنساء البالغين أو القاصرين حتى أنه يمكنه متى شاء أن يحافظ ويتملك جميع ما يغنمه سواء أكان من بني الإنسان أو المدن أو البيوت الخلوية وأن يعدها ويستعملها لاحتياجاته ولو ضد رغبة الفرنسيين، وبالرغم من معارضتهم الشديدة في ذلك.

البند الثامن: إذا تمكن جلالة السلطان سليمان من تملك إحدى المدن الأربع في إقليم (البوي) بواسطة مساعي فرديناند سنسيفرن ـ برنس دي سالبرنيتين ـ بمقتضى تعهد هذا الأمير، فإن السلطان سليمان يعيد إلى هنري مبلغ الثلثمائة ألف قطعة الذهب والتي ضمن له كما تقدم دفعها، وذلك في حالة ما إذا كانت قد دفعت إليه.

البند التاسع: يسلم جلالة السلطان بالإضافة إلى ذلك الثلاثين سفينة حربية وبحارتها بدون أدنى فدية، وكذا المدافع والمؤن وجميع المواد، ويستثنى من ذلك رجال بحريته الخصوصيون وجنده. كما وأنه يدفع في أقرب وقت لبرنس سالبرن، الذي بذل نفسه وكل ما في وسعه للحصول عليها وكان نصيبه أن حرم من منصبه وطرد من وطنه وبيته، مبلغ الثلاثين ألف قطعة من الذهب والتي أنفقها بكل ارتياح وكرم.

فهذه البنود بالحالة التي هي مكتوبة بها أعلاه، قد وضحت بحسب ما جرت به العادة، بكلام مضبوط لا يقبل التأويل، بواسطة أرامونت سفير هنري لدى جلالة السلطان سليمان، الذي أضاف إليها قسماً صريحاً بحضور برنس سالبرنيتين بصفة كونه نائباً أميناً، ومن جهة أخرى فقد تصدق عليها من رستم باشا بموجب السلطة الممنوحة له من لدن جلالة السلطان سليمان، وقد أبرم جميع ذلك واتفق عليه بالقسطنطينية (إسلام بول).

قراءات
٢
مرسوم منح (محمد علي باشا) حكم مصر .

أصدر السلطان عبد المجيد مرسوماً (فرمان همايونـي) يوم ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٥٦هـ = ١٤ كانون الثاني - يناير - سنة ١٨٤١م. حدد فيه علاقة الدولة العثمانية بولاية مصر - تحت حكم محمد علي باشا الألباني، وذريته من بعده، وتضمن المرسوم ما يلي:

« رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم، وتأكيدات أمانتكم وصدق عبوديتكم لذاتنا الشاهانة ولمصلحة بابنا العالي. فطول اختباركم، وما لكم من الدراية بأحوال بلاد المسلمين، خلال مدة إدارتكم لها، لا يتركان لنا ريباً بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة في إدارة شؤون ولايتكم على الحصول من لدنا على حقوق جديدة في عطفنا الملكي وثقتنا بكم، فتقدرون في الوقت ذاته إحساننا إليكم حق قدرها، وتجتهدون ببث هذه المزايا التي امتزتم بها في أولادكم. وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبنية حدودها في الخارطة المرسومة لكم من لدن رئيس وزرائنا (الصدر الأعظم) ومنحناكم فضلاً على ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتي بيانها:

متى خلا منصب الولاية المصرية، تعهد الولاية إلى من تنتخبه سدتنا الملكية من أولادكم الذكور، وتجري هذه الطريقة نفسها بحق أولاده وهلم جراً، وإذا انقرضت ذريتكم الذكور، لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أياً كان في الولاية وإرثها، ومن وقع عليه من أولادكم الاختيار لولاية مصر بالإرث بعدكم، يجب عليه الحضور إلى الآستانة، لتقليده الولاية المذكورة، على أن حق التوارث الممنوح لوالي

مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء وألقابهم، ولاحقاً في التقدم عليهم، بل يعامل بذات معاملة زملائه. وإن جميع الأحكام الصادرة عن مكتب رسائل السلطان وكافة القوانين الإدارية المعمول بها أو تلك التي سيجري العمل بموجبها في الولايات العثمانية، وجميع العهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين الدولة العثمانية والدول الصديقة، تطبق في ولاية مصر أيضاً. وكل ما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجري تحصيله باسمنا الملكي.

ولكي لا يكون أهالي مصر، وهم من رعايا دولتنا، معرضين للمضار بجباية الأموال والضرائب غير القانونية، فإنه يجب تنظيم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق حال ترتيبها في سائر الولايات العثمانية، وإن (ربع) الايرادات الناتجة من الرسوم الجمركية ومن باقي الضرائب التي تتحصل في الديار المصرية، يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شيء ويؤدي إلى دار الخزانة العثمانية، **أما (الثلاث أرباع) الباقية، فتبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والإدارة المدنية والخدمة العسكرية (الجهادية). وبنفقات الوالي وبأثمان الغلال التي تلتزم مصر بتقديمها سنوياً إلى البلاد المقدسة (مكة والمدينة).** ويبقى هذا الخراج مستمراً دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة، مدة خمس سنوات تبدأ من العام ١٢٥٧ هـ (أي من يوم ١٢ شباط - فبراير - سنة ١٨٤١ م). ومن الممكن تنظيم طريقة أخرى في المستقبل تكون أكثر ملاءمة لحالة مصر في المستقبل، وبحسب نوع الظروف التي ربما تجد عليها.

ولما كانت واجبات بابنا العالي الوقوف على مقدار الموارد السنوية، والطرائق المستخدمة لجباية العشور وباقي الضرائب. وكان الاضطلاع على ذلك يتطلب تعيين لجنة مراقبة ومتابعة في تلك الولاية، فسينظر في ذلك فيما بعد، ويجري ما يوافق إرادتنا السلطانية.

ولما كان لزاماً على الباب العالي تحديد النظام لسك النقود، لما في ذلك من الأهمية، بحيث لا يقع تباين لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة، فقد اقتضت إرادتي السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية التي يسمح لحكومة مصر ضربها باسمنا،

معادلة للنقود المضروبة في مصنع المسكوكات بالآستانة، سواء كان بالنسبة للعيار، أو من حيث هيئة النقود وطرزها.

بالنسبة للجيش؛ يكفي أن يكون لمصر في أوقات السلم ثمانية عشر ألف جندي للمحافظة على الأمن والدفاع عن مصر، ولا يجوز لولايتكم أن تتعدى هذا العدد. ولكن بما أن قوات مصر العسكرية هي معدة لخدة الدولة مثلها كمثل بقية قوات المملكة العثمانية، فيسوغ أن يزاد هذا العدد في زمن الحرب بما يتطلبه الموقف في ذلك الحين، وقد جرت العادة المطبقة في كافة الولايات بشأن الخدمة العسكرية، بأن يخدم الجند لمدة خمس سنوات في الجيش، على أن يتم استبدالهم بسواهم بعدئذ من الجند الجدد. ويجب تطبيق هذه القاعدة في مصر أيضاً، بحيث ينتخب من المستجدين من الجند عشرون ألف جند ليبدؤوا الخدمة، فيحتفظ منهم بثمانية عشر ألف رجل في مصر، ويرسل الألفان لأداء خدمتهم في الدولة العثمانية. وبما أنه يجب استبدال (خمس) العشرين ألف رجل سنوياً، فيؤخذ من مصر كل سنة أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المطبقة من نظام العسكرية حين سحب القرعة، بشرط أن تراعى في ذلك عوامل الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة. فيبقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة من المستجدين من الجند، ويرسل الأربعمائة إلى الأستانة. ومقابل ذلك تتم إعادة من أنهى خدمته من الجنود المرسلين للخدمة في الدولة العثمانية، ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية. ونظراً لاختلاف المناخ في مصر عنه في بلاد الدولة العثمانية، فإنه يجوز استخدام أنواع من الأقمشة تختلف عن تلك المستخدمة في الجيوش العثمانية، إلا أنه لا يجوز أن تختلف هيئة الملابس والعلامات المميزة ورايات الجند المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجند العثماني. وكذا ملابس الضباط وشاراتهم المميزة وملابس الملاحين وجند البحرية المصرية ورايات سفنها والتي يجب أن تبقى مماثلة لملابس ورايات وشارات رجالنا وسفننا. **وللحكومة المصرية أن تعين ضباطاً في القوى البرية والبحرية حتى رتبة ملازم، أما ما كان أرفع من هذه الرتبة، فالتعيين إليها يرجع لارادتنا الملكية. ولا يسوغ لوالي مصر أن ينشىء من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا بإذن خاص صادر عنا. وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر**

خاضع للشروط المبينة أعلاه، فإن عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لابطال هذا الامتياز وإلغائه فوراً.

وبناء على ذلك هذا المرسوم كي تقدروا أنتم وأولادكم مقدار إحساننا الملكي فتبذلوا عنايتكم كلها لتنفيذ الشروط المذكورة فيه، وتعملوا على حماية أهل مصر من كل عمل اكراهي وتكفلوا أمنهم وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملكية، وإعلام دار الخلافة (الباب العالي) عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد التي عهد إليكم بولايتها».

أصدر السلطان عبد المجيد في يوم إصدار المرسوم السابق مرسوماً آخر (فرمان شاهاني) بمنح محمد علي باشا ولاية النوبة ودارفور وكردفان وسنار طوال حياته، بدون أن تنتقل الى ورثته مثل مصر، وقد تضمن هذا المرسوم:

«إن سدتنا الملكية، كما ظهر واضحاً في مرسومنا السابق، قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق الوراثة، وبشروط معلومة وحدود معينة، وقد قلدتكم فضلاً على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر، ولكن بغير حق الوراثة، وتقومون بإدارة هاته المقاطعات وترتيب شؤونها بما تميزتم به من الخبرة والحكمة، وبما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب المؤدية لسعادة المواطنين، وترسلون في نهاية كل سنة إلى بابنا العالي قائمة تتضمن بياناً بجميع الموارد السنوية. ونظراً لما وقع ما بين فترة وأخرى من هجوم الجند على قرى المقاطعات المذكورة، فيأسرون الفتيان من الذكور والإناث، ويحتفظون بهم لقاء رواتبهم، وحيث أن هذه الأمور هي مما يؤدي الى إفراغ تلك البلاد من أهاليها وخرابها، علاوة على أنها من الأمور المخالفة للشريعة الحقة والمقدسة، وكلا هاتين الحالتين ليست أقل فظاعة من أمر آخر كثير الوقوع، وهو تشويه الرجال ليقوموا بخفر الحريم، والأمر الذي يخالف إرادتنا السامية مع مناقضته لمبادىء العدل والإنسانية المطبقة منذ يوم استلامنا لمقاليد الحكم، فعليكم استدراك هذه الأمور بما ينبغي من العناية والاهتمام حتى لا يتكرر وقوعها في المستقبل. وتذكروا أني قد عفوت عن جميع الضباط والجنود وباقي الموظفين الموجودين في مصر ـ باستثناء بعض الأشخاص فقط

الذين كانوا قد لجؤوا الى مصر مع أسطولنا الملكي ـ. وقد تضمن مرسومنا السابق ترفيع الضباط المصريين لما فوق رتبة ملازم بموجب مرسوم، وأرى أنه لا مانع من إرسال بيان باسم من تم ترفيعه من ضباطكم حتى تصدر المراسيم التشريعية بتثبيتهم في رتبهم. وعليكم الاسراع باجراء ما يقتضيه تنفيذ إرادتنا السامية».

لم يكن باستطاعة محمد علي باشا إلا أن يقبل بهذه الشروط، ولكنه شرع بمطالبة الدول العظمى لمساعدته على التخفيف من وطأة بعضها، وتغيير بعضها الآخر، فقبلت ذلك، وأرسلت إلى السلطان عبد المجيد لائحة (بتاريخ ١٣ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٨٤١ م) تضمنت مطالبة السلطان بمعاملة محمد علي وفقاً لما تضمنه ملحق معاهدة ١٥ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٨٤٠ م. وما هو وارد أيضاً في بيان ٣٠ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٨٤١ م). واستجاب السلطان عبد المجيد لطلب الدول العظمى، وأصدر مرسوماً ـ تم توزيعه على الدول ـ بتاريخ ١٩ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٨٤١ م. وجاء فيه:

« تلقت الدولة العثمانية ما تعطفت عليها به الدول المتحالفة من النصائح ـ هذه المرة أيضاً ـ فقررت منح محمد علي باشا إحساناً جديداً، هو التكرم منها بإعطائه الامتيازات الواردة هنا مقابل اشتراطها عليه الانقياد التام الى جميع الوثائق والمعاهدات المبرمة حالاً والتي ستبرم مستقبلاً فيما بين الدولة العثمانية والدول المتحالفة. وعلى ذلك أصبحت ولاية مصر تنتقل بالوراثة لمحمد علي باشا وأولاده وأولاد أولاده الذكور بصورة أن يتولى الأكبر فالأكبر، فيقلده السلطان منصب الولاية كلما خلا هذا المنصب ممن يتولاه. وقد تنازل السلطان عن استيلائه على (ربع) موارد مصر، وسيعين فيما بعد قيمة الخراج الواجب على ولاية مصر دفعه، وترتيب مقداره وطريقة تحصيله بما يناسب حالة موارد الولاية. أما فيما يخص الترفيع في سلم الرتب العسكرية المصرية المختلفة، فيسمح لمحمد علي باشا أن يمنحها حتى رتبة لواء (أميرالاي). أما الترفيع لرتب أعلى فيجب عرضه على السلطان.

أما ما كان متعلقاً بالإدارة الداخلية، وكان اتباعه واجباً في مصر كاتباعه في سائر

الولايات العثمانية، فيظهر أن محمد علي باشا لا يرغب الحديث بشأنه بما ينبغي من الصراحة، مع كونه قد سبق اقراره في العقد الخاص الملحق بمعاهدة المحالفة. وحتى لا يدع السلطان مجالاً للدول المتحالفة بأن يلحق بها ضرر منه، كما لو حدث أن قام محمد علي في المستقبل بارتكاب أعمال مخالفة لنقطة مهمة مستندة إلى المعاهدة المشار إليها، فقد قرر وزراء الدولة، والحالة على ما ذكر، أمراً شديد الأهمية وهو أن تطلب بادىء ذي بدء الايضاحات والبيانات الصريحة بهذا الصدد. ولذلك تحرر هذا لسعادتكم، رجاء اعطاء الايضاحات والبيانات المذكورة من قبلكم بصورة خطية».

أقرت الدول العظمى هذا التعديل بموجب لائحة صدرت يوم ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٥٧ هـ (١٠ - أيار - مايو - سنة ١٨٤١ م) فأصدر السلطان مرسوماً آخر في ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ هـ (٢ حزيران - يونيو - سنة ١٨٤١ م) أيد المرسوم السابق. ثم صدر مرسوم جديد في غرة جمادى الآخر سنة ١٢٥٧ هـ (٢١ تموز - يوليو - سنة ١٨٤١ م) حدد مقدار ما تدفعه الحكومة المصرية الى الدولة العثمانية بثمانين ألف كيسة سنوية. واستمر دفع الخراج بهذا المقدار حتى سنة ١٢٨٢ هـ = ١٨٦٥ م. حيث زيد مقداره إلى مائة وخمسين ألف كيسة (٧٥٠ - ألف جنيه عثماني) بمقتضى مرسوم صدر يوم ١٢ محرم سنة ١٢٨٣ هـ (٢٧ أيار - مايو سنة ١٨٦٦ م) وذلك عقب تنازل الدولة العثمانية لمصر عن مدينتي سواكن ومصوع ومديرية التاكة، وتغيير ترتيب الوراثة في خديوية مصر - في عهد الخديوي اسماعيل باشا -. بحيث حصرت الوراثة في الأكبر من أولاده، ثم أولاد الأكبر، ثم في إخوته عند عدم وجود ولد له. ثم أولاد الأخوة على هذا الترتيب ثم صدر مرسوم في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ هـ = الأول من تموز - يوليو - سنة ١٨٧٥ م. بتحويل إدارة مدينة زيلع إلى الخديوي المرحوم اسماعيل باشا، بزيادة خمسة عشر ألف جنيه عثماني على الخراج.

وأصدر الخديوي توفيق باشا مرسوماً سامياً في ١٠ شعبان سنة ١٣٠٨ هـ = ٢١ - آذار - مارس - سنة ١٨٩١ م. تعهد فيه - بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن خلفائه - بأن تدفع الحكومة المصرية للسادة روتشيلد وأولاده بلندن،

ولروتشيلد اخوان - بباريس - وللبنك الملكي العثماني من أصل الديون المستحقة على الحكومة المصرية للدولة العثمانية، مبلغ (٢٨٠٢٦ جنيهاً انكليزياً) و١٨ شلناً و٤ بنسات سنوياً، لمدة ستين سنة، تبدأ من ١٠ نيسان - ابريل - سنة ١٨٩١ م.

قراءات
٤
معاهدة باريس ـ ونهاية حرب القرم .
٢٥ شباط ـ فبراير حتى ٣٠ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٨٥٦ م

بسم الله القادر على كل شيء .

إن امبراطور فرنسا، وملكة المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وارلنده وامبراطور جميع الروسيا وملك سردينيا وسلطان الدولة العثمانية، رغبة منهم في انهاء شر الحرب، ومعالجة ما نشأ عنها من الإحن والكوارث، قد اتفق رأيهم مع امبراطور النمسا على وضع الأسس لضمان صلح مستقر، ووطيد، وتعهدوا جميعاً باستقلال الدولة العثمانية، والمحافظة على حدودها .

ولهذا عملوا على تعيين ممثلين لهم يتمتعون بحق التصرف... وقد اجتمع هؤلاء الممثلون ـ النواب ـ المفوض إليهم ابرام الصلح تفويضاً تاماً في مؤتمر باريس. وقد رأى امبراطور فرنسا وامبراطور النمسا وملكة المملكة المتحدة وامبراطور الروسيا وملك سردينيا وسلطان الدولة العثمانية أن المصلحة تقضي بدعوة ملك بروسيا الذي وقع على معاهدة سنة ١٨٤١ م للاشتراك معهم في هذا التنظيم الجديد الذي تستفيد منه أوروبا، ولعلمهم بما يتحقق بذلك من الفائدة لدعم هذا الجهد الخير، فطلبوا منه ارسال ممثلين نواباً عنه لحضور المؤتمر المذكور، فأرسل نوابه الذين أبرزوا ما معهم من وثائق الاعتماد التي تسمح بتفويضهم. وبعدئذ تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى: يتقرر الصلح، وتعود العلاقات ودية بين امبراطور فرنسا وملكة المملكة المتحدة وملك سردينيا وسلطان الدولة العثمانية من جهة وبين امبراطور جميع

الروسيا من جهة ثانية، وكذا بين ورثتهم ودولهم ورعاياهم بصورة دائمة، وذلك اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

المادة الثانية: حيث تحقق الصلح وبلوغ الهدف، فإنه ينبغي الجلاء عن البلاد التي فتحت أثناء الحرب، أو التي سيطرت عليها قوات الأطراف المشار إليها، وذلك من كلي الطرفين، وتتخذ الترتيبات لتنفيذ عمليات الجلاء بأسرع ما يمكن.

المادة الثالثة: يتعهد امبراطور جميع الروسيا بأن يعيد لسلطان الدولة العثمانية مدينة قارص وقلعتها، وكذا سائر المواقع التي احتلتها القوات الروسية من بلاد الدولة العثمانية.

المادة الرابعة: يتعهد امبراطور فرنسا وملكة بريطانيا العظمى وارلنده وملك سردينيا وسلطان الدولة العثمانية بأن يعيدوا الى امبراطور جميع الروسيا مدن سيفاستوبول وبالاكلافا ويوبانوريه وقاميش وكيرش ويني قلعة وغيرها، مع موانئها، وكذا سائر المواقع التي احتلتها قوات الدول المتحالفة.

المادة الخامسة: يصدر الأباطرة والملوك عفواً عاماً وشاملاً لجميع الذين تصدوا من رعاياهم للاشتراك في وقائع الحرب، وانضموا الى أعداء دولهم، ويشمل ذلك بالنص الصريح أي حزب كان من رعاياهم ممن حارب، أو استمر في مدة الحرب في خدمة المحارب.

المادة السادسة: يعاد من أخذ أسيراً في الحرب من كل الأطراف على الفور.

المادة السابعة: يعلن - الأباطرة والملوك - بأن للدولة العثمانية حق المشاركة في فوائد الحقوق الأوروبية العامة وفي منافع اتفاق أوروبا، وقد تعهدوا باحترام استقلال السلطنة التركية وابقائها تامة، وتعهدوا جميعاً بالمحافظة على ذلك، ويعتبرون أن كل أمر يفضي إلى الإخلال بذلك من المسائل التي تقوم عليها المصلحة العامة.

المادة الثامنة: إذا حدث خلاف بين الدولة العثمانية وإحدى الدول المتحالفة، نتيجة لسوء التفاهم الذي يؤدي إلى قطع العلاقات، فإن بقية الدول الموقعة على هذه

المعاهدة تقوم بدور الوساطة منعاً لما قد يحدث عن الخلاف من الضرر، وقبل أن يعمد الباب العالي وتلك الدول المنازعة له إلى استخدام القوة أو ممارسة الضغوط.

المادة التاسعة: لقد تفضل سلطان الدولة العثمانية، عناية منه بخير رعاياه جميعاً، بإصدار نشرة ـ تعميم ـ هدفها اصلاح ذات بينهم وتحسين أحوالهم، بقطع النظر عن اختلافهم في الأديان والجنس، وشمل في ذمته هدفه الخير نحو النصارى القاطنين في بلاده. وحيث كان من رغبته أن يبدي الآن برهاناً جديداً على نيته في ذلك، فقد عزم على اطلاع الدول المتعاهدة على تلك النشرة الصادرة عن طيب خاطر منه، فتتلقى الدول المشار إليها هذه المطالعة بتأكيد مالها من النفع والفائدة. ولكن المفهوم منها صراحة أنها لا توجب حقاً لهذه الدول في أي حال كان على أن تتعرض كلاً أو بعضاً لما يتعلق بعلاقة السلطان ورعاياه، أو بإدارة السلطان للشؤون الداخلية في بلاده.

المادة العاشرة: أعيد الآن النظر، ووافق الجميع على ما تضمنه اتفاق الثالث عشر من تموز ـ يوليو ـ ١٨٤١ م والذي تقرر فيه ما للسلطنة العثمانية من الترتيب القديم بخصوص أغلاق المضائق ـ ومضيق جناق قلعه ـ. وإن ما جرى من الحكم به لهذه الغاية، على مقتضى الأصول ما بين الأطراف الموقعة على هذه المعاهدة، يبقى معمولاً به ويعتبر ملحقاً بالمعاهدة.

المادة الحادية عشرة: يبقى البحر الأسود منطقة محايدة ومفتوحة للتجارة أمام جميع الأمم. وتمنع السفن الحربية من العمل في مياهه أو دخول موانئه، سواء كانت هذه السفن تابعة لدول تقع على البحر الأسود، أو لسواها، ما عدا ما استثني ذكره في المادتين الرابعة عشرة والتاسعة عشرة من مواد هذه المعاهدة.

المادة الثانية عشرة: تبقى التجارة في مرافىء البحر الأسود وموانئه حرة من كل قيد، ولا تتعرض لشيء باستثناء الخضوع للأنظمة المتعلقة بالصحة والرسوم الجمركية والشرطة. وتكون هذه الاجراءات مما يساعد على تسهيل التجارة وزيادة اتساعها. وتمنح الدولة العثمانية والروسيا إجازات لفتح قنصليات في الموانىء الواقعة على سواحل

البحر المذكور، بهدف تأمين المصالح التجارية والبحرية التي يديرها الجميع، وذلك وفقاً لما تفرضه الحقوق المعمول بها في كافة الدول.

المادة الثالثة عشرة: تعهد امبراطور جميع الروسيا، وسلطان الدولة العثمانية، بعدم إقامة أو ابقاء ترسانات بحرية حربية على ساحل البحر الأسود، إذ لم تعد هناك حاجة لها ولا هدف من إقامتها، بعد أن أقرت المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة مبدأ إبقاء هذا البحر منطقة محايدة.

المادة الرابعة عشرة: يتفق امبراطور جميع الروسيا وسلطان الدولة العثمانية على تحديد عدد السفن الخفيفة والتي يكون من الضروري الاحتفاظ بها في البحر الأسود، من أجل مصلحة تلك السواحل. ويكون هذا الاتفاق ملحقاً بهذه المعاهدة. ويتم الاعتراف بشرعيته على أساس أنه من المعاهدة بحيث لا يجوز إلغاءه أو تغييره ما لم توافق على ذلك الدول الموقعة على هذه المعاهدة.

المادة الخامسة عشرة: استناداً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر (ڤيينا) من حيث قواعد وأسس السفر في الأنهار الفاصلة بين عدد من الممالك، أو الأنهار المارة فيها، فقد تم الاتفاق الآن بين الدول الموقعة على هذه المعاهدة بأن تطبق تلك القواعد والأسس في المستقبل على نهر الدانوب وفوهاته، من دون فرق، وقررت أن هذا الشرط يعد من الآن فصاعداً من الحقوق العامة لأهل أوروبا، واتخذته بكفالتها وضمانتها، بحيث لا يتعرض المسافر في النهر المذكور لأي عائق أو مانع، ولا يؤدي ضريبة غير مقررة في الشروط الواردة، ومن ثم، فإنه لا تفرض ضريبة على المسافر في النهر، ولا على الأمتعة التجارية المحمولة في السفن ـ ترانزيت ـ. أما تنظيم الشرطة والمحاجر الصحية ـ الكرنتينات ـ والذي يراد منه حماية البلاد التي يفصلها هذا النهر أو يخترقها، فيوضع بشكل يفيد المراكب سهولة في السفر ـ على قدر الامكان ـ. وباستثناء ذلك فلا توضع أي عوائق أو موانع على السفر، مهما كان نوعها.

المادة السادسة عشرة: تشكل هيئة تضم ممثلين عن فرنسا والنمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا وسردينيا والدولة العثمانية بهدف تنفيذ الشروط التي سبق

ذكرها. ويقع على عاتق هذه الهيئة واجب تحديد واجراء الأعمال الضرورية لإزالة الموانع والعوائق من فوهات نهر الدانوب، ابتداءً من (اوستشا) وكذا من المواقع والأماكن البحرية - الرملية المجاورة وسواها. والهدف من ذلك هو جعل هذه المواضع في كل من النهر والبحر صالحة للسفر وخالية من العوائق - قدر المستطاع - واستيفاء النفقات التي تقتضيها هذه الأعمال وإنشاء ما يجب بناؤه، لتسهيل السفر وتأمينه عند فوهات نهر الدانوب، وتحدد الهيئة - بالأكثرية - مقدار الضريبة المناسبة التي يجب استيفائها، وذلك بشرط معاملة جميع السفن على قدم المساواة.

المادة السابعة عشرة: تشكل هيئة تضم نواباً عن النمسا وبافاريا وورتمبرغ والدولة العثمانية. وينضم إلى هذه الهيئة نواباً عن أقاليم الدانوب الثلاثة، بحسب ما يراه السلطان العثماني، وتكون هذه الهيئة دائمة وثابتة وواجبها:

أولاً: اجراء التنظيم اللازم للسفر في النهر وللشرطة.

ثانياً: إزالة العوائق التي تمنع تنفيذ ما تضمنته معاهدة ڤيينا بشأن السفر في الدانوب.

ثالثاً: أن تحدد وتجري الأعمال اللازمة في جميع مجاري النهر.

رابعاً: أن تحافظ - بعض انقضاء مدة المهمة الأوروبية - على حماية السفن وتسهيل سفرها في فوهات نهر الدانوب وفي غيرها من الأماكن المجاورة له من البحر.

المادة الثامنة عشرة: لقد بات معلوماً أن اللجنة الأوروبية قد أنجزت عملها، وأن على الهيئة الساحلية انجاز الأعمال المحددة لها في المادة السابقة - في القسمين الأول والثاني - خلال سنتين. حيث تقوم عندها الدول الموقعة على هذه المعاهدة ببحث ما جرى انجازه والاطلاع عليه، وعندها تصدر حكمها بإلغاء اللجنة الأوروبية. وتصبح الهيئة الساحلية اعتباراً من ذلك الوقت وبعده هي التي تمارس عمل الهيئة الأوروبية بكل ما لها من القدرة والتفويض.

المادة التاسعة عشرة: يحق لكل دولة من الدول الموقعة على هذه المعاهدة، وضع سفينتين خفيفتين بصورة دائمة عند فوهات نهر الدانوب بهدف التأكد من اجراء التنظيمات التي تم تحديدها بالاتفاق الكامل وفقاً لما سبق شرحه آنفاً.

المادة العشرين: وافق امبراطور جميع الروسيا على تعديل حدود بلاده في بسارابيا وذلك لزيادة التأمين على حرية السفر في نهر الدانوب، وفقاً لما تضمنته المادة الرابعة من هذه المعاهدة بشأن مقايضة ـ أو مبادلة ـ المدن والموانىء والأراضي، فيكون هذا التخم الجديد من البحر الأسود، على بعد كيلومتر واحد من شرقي بحيرة برناسولا، ويتصل بطريق أكرمان إلى وادي طراجان، ويجاوز جنوب بلغراد، ويستمر في طول مسافة نهر الفلبوق الى علوسار ـ تسيكا، ويتصل بكاتاموري على نهر بروت. وعند الوصول إلى هذا الحد لا يحدث تغيير على التخم القديم بين الدولتين العثمانية ـ الروسية، ويتم تحديد هذا التخم الجديد بمعرفة نواب عن الدول الموقعة على المعاهدة.

المادة الحادية والعشرين: تبقى ولايتي مولدافيا وڤالاشيا (الأفلاق والبغدان) متمتعة بحماية الدولة العثمانية، وبكفالة الدول الموقعة على المعاهدة، بالامتيازات والاعفاءات الممنوحة لهم حالياً. وليست هناك حاجة لحمايتهم من قبل الدول الكافلة ـ حماية خاصة ـ. ولا يحق لأحد في التدخل بشؤونهم الداخلية.

المادة الثانية والعشرين: تكون الأرض التي تخلت عنها الروسيا ملحقة بولاية مولدافيا (الأفلاق) تحت سيادة الدولة العثمانية، ولسكان تلك الأرض التمتع بالحقوق والامتيازات الممنوحة للولايات. ويسمح لهم خلال فترة ثلاث سنوات بنقل مواطن إقامتهم، والتصرف بأملاكهم بحرية.

المادة الثالثة والعشرين: يتعهد السلطان العثماني بان يشكل لولايتي مولداڤيا وڤالاشيا إدارة أهلية مستقلة، ويضمن لسكانها الحرية الدينية والأحكام الشرعية وحرية التجارة والسفر في البحر والأنهار، ويعاد النظر بما عندهم الآن من القوانين المعمول بها. وتشكل لهذه الغاية لجنة خاصة بإشراف الدول الموقعة على هذه المعاهدة وبالاتفاق معها، وتجتمع اللجنة من غير إبطاء في بخارست (كرش) مع اللجنة التي يرسلها السلطان العثماني، وذلك للاضطلاع بمهمة البحث في أمور الولايتين، ووضع القواعد اللازمة للتنظيم في المستقبل.

المادة الرابعة والعشرين: وعد سلطان الدولة العثمانية بأن يشكل في الحال في كل من الولايتين المذكورتين لجنة خاصة يتم تشكيلها على أساس تأكيد ما فيه ايصال النفع والخير لجميع الناس على اختلاف فئاتهم، ويطلب إلى اللجنتين تقصى مطالب الأهلين واستشارتهم في شأن تنظيم أمور الولايتين. ويتقرر في مؤتمر باريس أمر تشكيل هاتين اللجنتين.

المادة الخامسة والعشرين: تقدم اللجنتان نتائج أبحاثها إلى المؤتمر دون إمهال ولا إهمال. ويتقرر الهدف الأخير مع الدولة العثمانية، حيث يجري تنظيم الولايتين بموجب اتفاق بين الدول الموقعة على هذه المعاهدة في باريس، وبموجب مرسوم تصدره الدولة العثمانية مطابقاً لشروط هذه المعاهدة، فتجعل الولايتان من الآن فصاعداً تحت كفالة جميع الدول الموقعة على هذه الشروط.

المادة السادسة والعشرين: لقد تقرر بأن تكون للولايتين المذكورتين قوة من الجند المواطنين للمحافظة على الأمن الداخلي ولحماية تخومها. إذ ليس هناك ما يمنع اتخاذ التدابير الاعتيادية للدفاع عن الوطن. إلا ما يدعي إليه الأهلون بالاتفاق مع الدولة العثمانية دفعاً لعدوان من يعتدي عليهم من الأجانب.

المادة السابعة والعشرين: إذا ما وقع أمر يثير الخوف من الاضطراب وضياع الأمن داخل الولايتين، يتفق السلطان العثماني مع الدول الموقعة على هذه المعاهدة على اتخاذ الوسائل لدفع ذاك الخلل وإقرار الأمن، ولا يكون هناك مسوغ للتدخل العسكري إلا بعد الحصول على موافقة الدول أولاً.

المادة الثامنة والعشرين: يبقى اقليم الصرب تابعاً للدولة العثمانية وفقاً لما تضمنه المرسوم العثماني الذي حدد حقوق هذا الاقليم وامتيازاته، ويكون من الآن فصاعداً تحت كفالة الدول الموقعة على هذه المعاهدة بمجموعها. ومن ثم فإنه يحق للصرب المحافظة على استقلاله بحكومة وطنية. وضمان الحريات الدينية والقانونية والتجارية والبحرية.

المادة التاسعة والعشرين: إن حق الدولة العثمانية في إقامة الخفراء المحافظين في بلاد الصرب، وفقاً للشرط الذي وضع الآن في التنظيم الداخلي، هو حق مصون وثابت، وليس هناك ما يسوغ التدخل العسكري في بلاد الصرب إلا بعد موافقة الدول الموقعة على هذه المعاهدة.

المادة الثلاثين: يبقى امبراطور جميع الروسيا، وسلطان الدولة العثمانية، هما الحاكمين لما هو في ملكهما في آسيا، وذلك على نحو ما كان عليه الأمر من قبل الحرب، وتجنباً لكل احتكاك قد يقع بين الطرفين. لإعادة تحديد التخوم وتعديلها، من دون أن يقع ضرر على أحد الطرفين، تتشكل مجموعة تضم ممثلين عن الروسيا وآخرين عن الدولة العثمانية وموظف فرنسي وآخر انكليزي، ويتم ارسالهم عقب إعادة السفارات والتمثيل الديبلوماسي بين الروسيا والدولة العثمانية، ويجب أن تنجز هذه المجموعة عملها في مدة ثمانية أشهر اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

المادة الحادية والثلاثين: لقد احتلت جيوش امبراطور فرنسا وامبراطور النمسا وملكة بريطانيا العظمى وارلندا وملك سردينيا بعض البلاد خلال الحرب، وذلك استناداً الى المعاهدة التي وقعت بين فرنسا وبريطانيا العظمى والدولة العثمانية في إسلام بول بتاريخ ١٢ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٨٥٤ م، واستناداً الى المعاهدة التي وقعت بين النمسا والدولة العثمانية في ١٤ حزيران ـ يونيو ـ من السنة المذكورة. واستناداً الى المعاهدة التي وقعت أيضاً بين سردينيا والدولة العثمانية في ١٥ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٨٥٥ م. ويتم تنفيذ الجلاء عن هذه البلاد بعد تبادل وثائق هذه المعاهدة في أسرع وقت. وتتخذ الترتيبات بالاتفاق بين الدولة العثمانية وبين الدول التي احتلت جنودها تلك الأراضي والبلاد لتعيين الوسائل وتحديد المدة اللازمة لتنفيذ عملية الجلاء.

المادة الثانية والثلاثين: تبقى التجارة بين الدول، واستيراد البضائع وتصديرها الى الخارج، كمثل ما كانت عليه قبل الحرب. وذلك إلى أن يتم تجديد المعاهدات التي كانت معمولاً بها بين الدول المتحاربة قبل الحرب، أو تبدل بشروط أخرى ـ وتتم معاملة رعايا الدول معاملة حسنة في سائر الأمور.

المادة الثالثة والثلاثين: لقد تم اليوم التوقيع على معاهدة بين امبراطور فرنسا

وملكة مملكة بريطانيا العظمى وارلندا وامبراطور جميع الروسيا لتسوية قضية جزائر آلاند في بحر البلطيق - وتعتبر هذه المعاهدة ملحقة بهذه المعاهدة. وتبقى كذلك معمولاً بصحتها كأنما هي جزء متمم لها.

المادة الرابعة والثلاثين: لقد تقرر تثبيت هذه المعاهدة وتبادل وثائقها في باريس خلال فترة أربعة أسابيع، أو قبل ذلك إذا أمكن، وبناء على ذلك وقع عليها النواب الممثلين والمرخص لهم، ووضعوا عليها أختام دولهم.

حرر في باريس في ٣٠ - آذار - مارس - سنة ١٨٥٦ م (التواقيع - وأسماء الموقعين) مادة ملحقة بما تقدم: لا تشمل مواد المعاهدة المتعلقة بالمضائق، مما وقع عليه اليوم، السفن الحربية التي في خدمة الدول المتحاربة، للجلاء عن الأرض التي احتلتها القوات، وإنما يعمل بها بعد تنفيذ عملية الجلاء.

اجتمع المؤتمر بعد التوقيع هذه المعاهدة، وعقد جلساته في باريس خلال الأيام الخمسة الأولى من شهر نيسان - ابريل - وقرر رفع الحصار عن موانىء الروسيا. وأن تسحب فرنسا وانكلترا وبيمونت (سردينيا) قواتها من بلاد القرم خلال فترة ستة أشهر، وأن تعطى للنمسا مهلة زمنية مماثلة للجلاء عن ولايتي (الأفلاق والبغدان)★ وثلاثة أشهر لتسليم قلعة قارص ومدينتها للدولة العثمانية. وتقرر أن تجتمع اللجنة المختصة بفصل الحدود بين الدولة العثمانية والروسيا في جهات بسارابيا، في مدينة (غلاتس)★★ للبدء في عملها في الأول من رمضان سنة ١٢٧٢ هـ = ٦ - أيار - مايو - ١٨٥٦ م. وتبع ذلك عقد مؤتمر - بناء على اقتراح وزير الخارجية الفرنسي - للبحث في الشؤون الأوروبية التي تتهدد السلم والاستقرار في أوروبا.

(★) الأفلاق - أو الفلاخ - هو الاسم التركي للاقليم الذي يعرف حالياً باسم مولدافيا (MOLDAVIE-MOLDOVA) أما البغدان فهو الاسم التركي للاقليم الذي يعرف حالياً باسم ولاشيا: (VALACHIE) وقد اتحد الاقليمان سنة ١٨٥٩ م فشكلا المملكة الرومانية (حتى سنة ١٩١٨ م) وكانت ياشي: (IASHI) هي عاصمة مولدافيا - وعاصمته الحالية: (KICHINEV).

(★★) غلاتس: (galatzi-GALATI) مدينة في رومانيا تقع على نهر الدانوب، الى الشمال الشرقي من بخارست، عند منعطف النهر نحو البحر الأسود.

قراءات

٥

مرسوم الاصلاح لسنة ١٨٣٩ م (فرمان الكلخانة)

عندما تولى السلطان عبد المجيد منصب الخلافة العظمى، سار على نهج أسلافه في التجديد والاصلاح حتى تحتفظ الدولة العثمانية بموقعها في صف الدول المتقدمة، فأصدر بعد توليته بقليل مرسوماً سامياً (فرمان الكلخانة). وقرىء علناً في جمهور من الوزراء والأعيان وكبار رجال الدولة يوم ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ (٤ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٨٣٩ م) وتضمن هذا المرسوم ما يلي:

« لا يخفى على عامة الناس أن دولتنا العلية، من مبدأ ظهورها، وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة، والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها. ولذا كانت قوة ومكانة سلطتنا السنية، ورفاهية وتكوين أهاليها وصلت حد الغاية. وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة، بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف، ولا للقوانين المنيفة، نتيجة ظهور الكوارث المتعاقبة ولعوامل متنوعة، فتبدلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر.

وبما أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية، لا يمكن أن تكون ثابتة، اتجهت أفكارنا الخيرية الملكية - حصراً - لاعمار الممالك واتحاد ورفاهية الأهالي والفقراء، من يوم جلوسنا السعيد، وصار التشبث في الأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية، ولأراضيها الخصبة، ولاستعداد وقابلية أهاليها، لتحصيل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنين. واعتماداً على المعونة الإلهية، واستناداً على الإمدادات الروحية النبوية، فقد رؤي من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية

المحروسة، **والمواد الأساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الأمن على الأرواح وحماية الأعراض والأخلاق والشرف والمال، وتعيين الخراج، وهيئة تنظيم استدعاء المجندين للخدمة ومدة استخدامهم،** لأنه لا يوجد في الدنيا ما هو أعز من الروح والعرض والشرف والمال؛ فلو راى إنسان أن هؤلاء مهددون، وكانت خلقته الذاتية وفطرته الأصيلة لا تميل إلى ارتكاب الخيانة، فوقاية لحفظ روحه والدفاع عن شرفه، فلا بد أن يتشبث في بعض الاجراءات للتخلص منها. ولا يخفى أن هذا الأمر مضر بالدولة والديانة، فإذا كان الانسان أميناً على ماله وعرضه فإنه لا يحيد عن طريق الاستقامة، ويتوجه بفكره وجهده للقيام بواجب خدمة دولته ودينه. أما إذا فقد الأمن فإن هذا الإنسان لا يميل إلى دولته، ولا ينظر للانتفاع بأملاكه، ويشغل الفكر والاضطراب وجوده. ويكون الأمر على النقيض من ذلك إذا ما أصبح هذا الانسان آمناً على أملاكه وأمواله، إذ أنه سينصرف لممارسة أعماله، وتطوير أساليب حياته، فتتولد لديه يوماً بعد اليوم الغيرة على الدولة والمملكة، وتزداد محبته للوطن، ويتزايد اجتهاداً لتحسين أحواله.

أما مادة تعيين الخراج، فإنه لا بد لكل دولة من المال الذي يتم تحصيله من الخراج وذلك لتغطية نفقات الجند وسائر الخدمات للمحافظة على ممالكها، فلا غرو إن كان علاج هذه المادة هو من أهم الأمور.

ولقد تخلص أهالي ممالكنا المحروسة قبل الآن بحمد الله من بلوى اليد الواحدة التي كانت متسلطة على الموارد الوهمية. لكن أصول الالتزامات ـ الضمانات ـ المضرة والمعتبرة من ضمن أسباب الخراب، والتي لم يظهر منها ثمرة نافعة في أي حال، لم تزل جارية للآن. وهذا يعد كتسليم مصالح المملكة السياسية وإدارتها المالية ليد رجل، وبالأحرى أن نقول، بوضعها تحت قهره وجبره، فإنه إن لم يكن رجلاً أميناً ومستقيماً، فإنه ينظر إلى فائدته الشخصية، وتكون كل حركاته وسكناته عبارة عن غدر وظلم. فيلزم بعد الآن تعيين خراج مناسب على قدر اقتدار وأملاك كل فرد من أفراد أهالي المملكة، ولا يؤخذ شيء زيادة عن المقرر من أحد ما، وتحديد وبيان سائر نفقات

الجند في دولتنا العلية وقواتها البرية والبحرية ومتطلباتها، بموجب **قوانين إيجابية** والالتزام بمقتضاها.

وأما مسألة الجندية فهي من المواد المهمة، لكونها واجب مفروض على ذمة الأهالي لتقديم القوات اللازمة للمحافظة على الوطن. ولقد جرى حتى الآن تنفيذ عمليات التجنيد بدون النظر إلى عدد النفوس الموجودة بالبلدة، بل يطلب من بعض البلدان زيادة عن تحملها ومن البعض الآخر أنقص مما تتحمل. **وهذا فضلاً عمّا فيه** من عدم النظام، فإنه موجب لاختلال الزراعة والتجارة. كما **أن استخدام الجند الى** نهاية العمر هو أمر ملزم بقطع التناسل. وعلى هذا. وبالإضافة **إلى إعادة تقدير طلب** المجندين وتحديد عددهم من كل بلد، فإنه لا بد من وضع **وتنظيم قواعد جديدة للخدمة بحيث لا تزيد مدتها على أربع أو خمس سنوات، واستبدالهم بطريقة المناوبة**.

لا يجوز بعد الآن إعدام أو تسميم أرباب الجنح جهراً أو خفية، بدون أن تنظر دعاويهم علناً بكل دقة، **وبمقتضى القوانين الشرعية. ولا يجوز مطلقاً تسلط أحد** على عرض آخر أو الاعتداء على شرفه، ولكل انسان **حق امتلاك المال والعقارات والتصرف فيها بكمال حريته**، ولا يجوز لأحد أن يتدخل في **أمور شخص آخر. وإذا** فرض وثبتت **التهمة على أحد**، وكانت ورثته بريئة الساحة منها، **فبعد مصادرة أمواله** لا تحرم ورثته من ميراثهم الشرعي، وتمتاز سائر تبعية دولتنا العلية **من المسلمين وسائر** الملل الأخرى، بمساعدتنا هذه الملكية بدون استثناء. وقد أعطيت **من طرفنا الملكي** الأمان التام على الأرواح والأعراض والشرف والمال بمقتضى الحكم الشرعي **لكل أهالي** ممالكنا المحروسة. وستصدر القرارات اللازمة باتفاق الآراء عن المواضيع الأخرى أيضاً. وستتم زيادة أعضاء الأحكام العدلية على قدر الحاجة. **ويجتمع هناك وكلاء** ورجال دولتنا العلية في بعض الأيام التي ستعين، وجميعهم يبدون أفكارهم وآراءهم بالحرية التامة، وبدون أي حرج أو حذر. وتتقرر القوانين المقتضية المختصة بالأمن على المال والروح وتعيين الخراج. وستجري المباحثات اللازمة عنها بدار الشورى أمانة السر العسكرية ـ. وكلما تقرر قانون يعرض على طرفنا الملكي لاصداره بمرسوم ملكي حتى يكون دستوراً للعمل في المستقبل ـ وإلى ما شاء الله. **وبما أن هذه القوانين الشرعية**

ستوضع لأحياء الدين والدولة والملك، فسيؤخذ العهد والميثاق اللازم من قبلنا في الغرفـة التي يحفـظ فيهـا الأثـر النبـوي، بحضـور جميـع العلماء والوكلاء. وسيؤخذ منهم القسم أيضاً. وعلى هذا فسيتم انزال العقاب اللازم بكل من يخالف هذه القوانين الشرعية من الوكلاء والعلماء، أو أي إنسان كان، مهما كانت صفته أو رتبته ومكانته. وسيصير تدوين قانون خـاص للعقـوبـات بـذلـك، وبما أن رواتـب الموظفين كافية حتى الآن، فسيصير زيادة هذه الرواتب إذا ما وجد بأنها لم تعد كافية في المستقبل.

هذا ولينظر في مادة الرشوة الكريهة باصدار قانون شديد لذلك، لأنها أعظم سبب لخراب الملك وهي ممقوتة شرعاً. كما أن الاصلاحات المشروحة آنفاً ستزيل حالة الفقر والفاقة إزالة تامة. هذا وسيتم إعلان إرادتنا الملكية هذه في الأستانة وفي كافة أرجاء ممالكنا المحروسة، وتبلغ أيضاً لسفراء الدول الصديقة المعتمدين في الأستانة ليكونوا شهداء على تنفيذ هذه الإصلاحات. ونسأل مالك الممالك أن يلهمنا التوفيق جميعاً، وأن يصب على كل من خالف هذه القوانين سوط عذاب النقمة، وأن يحبط أعماله مدى الدهر ـ آمين ـ».

حرر في يوم الأحد ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ.

لم تتمكن الدولة العثمانية من إنجاز هذه الاصلاحات، بسبب انصرافها للصراعات التي كانت تفجرها روسيا في دول أوروبا الوسطى، والتي انتهت بحرب القرم. فلما فرغت من هذه الحرب أصدر السلطان عبد المجيد مرسوماً جديداً (فرماناً) ببيان الاصلاحات التي يجب تنفيذها في الممالك المحروسة ـ في ١١ جمادي الآخرة سنة ١٢٧٢ هـ = ١٨ شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٥٦ م. وقد تضمن هذا المرسوم ما يلي:

« إن سعادة كافة الشعوب التي أودعها الله أمانة في يدنا الملكية هي من أهم ما يشغل أفكارنا السامية. وإن ما بذلناه في هذا الشأن من يوم جلوسنا المقرون باليمن، قد أدى إلى زيادة حركة البناء وتوافر الثروة في مملكتنا العلية يوماً بعد يوم، وأمكن تحقيق الفوائد النافعة. وإن دعم وتوسيع نطاق الأنظمة الجديدة التي وفقنا حتى الآن

بوضعها، والوصول بها الى درجة الكمال، هو أمر لا بد منه حتى تتناسب مع المكانة الرفيعة السامية التي تحتلها دولتنا العلية بين الدول المتمدنة. وقد تأيدت بعناية الله تعالى الحقوق الخارجية لدولتنا العلية، بفضل المساعي الحميدة لكافة شعوب مملكتنا، وبهمة ومعاونة الدول الصديقة. ولذلك فإن هذا العصر يعتبر بالنسبة لدولتنا العلية هو بداية عصر الخير بالنسبة لدولتنا العلية. وبما أن من أهم رغباتنا تأمين الأسباب والوسائل الداخلية والتي تدعم من قوة سلطتنا وتزيد من إعمار ممالكنا وضمان السعادة لكافة الشعوب التابعة للدولة والمرتبطة بعضها ببعض بروابط الوطنية القلبية والمتساوية في الحقوق والواجبات من كل الوجوه، فقد أصدرنا إرادتنا الملكية باجراء الأمور الآتية:

وأولها: اتخاذ التدابير الناجعة والمؤثرة لحماية كافة التابعين للمملكة من أي دين ومذهب كانوا، بدون استثناء، والتأمين على أرواحهم وأموالهم وأخلاقهم، وتنفيذ الوعود التي سبق ذكرها في المرسوم وفي القرارات الصادرة. والابقاء على كافة الامتيازات والاعفاءات المعنوية التي منحت في السنين الأخيرة، علاوة على تلك التي منحها أجدادنا العظام للطوائف المسيحية وكافة الملل غير المسلمة، والموجودة تحت حماية جناح دولتنا العلية بممالكنا المحروسة.

وقد بدأ العمل في معالجة وتسوية الامتيازات والاعفاءات الحالية للمسيحيين وسائر الطوائف غير الإسلامية، وحددت مهلة معينة لتقديم النتائج للسلطان ـ بعد مناقشة المقترحات مع المجالس الكنسية التي تشكل في البطريركيات تحت إشراف السلطان ـ بحسب الاصلاحات التي يستدعيها الوقت وآثار المدنية المكتسبة، وموافقة الإرادة الملكية السامية. وسيتم توثيق الرخصة التي أعطيت لأساقفة الطائفة المسيحية من قبل ساكن الجنان السلطان أبي الفتح محمد خان الثاني وخلفائه العظام، وما صار تأمينهم عليه من قبلنا بحسب الأحوال والظروف الجديدة. وبعد إصلاح أصول الانتخابات الجارية الآن للبطاركة، يصير إجراء كافة الأصول اللازمة في تنصيبهم وتعيينهم، بالتطبيق لأحكام براءة البطريكية العالي مدى الحياة. ويصير استيفاء أصول أخذ القسم من البطاركة والمطارنة والأساقفة والحاخامات، بالتطبيق للصورة التي يتم الاتفاق عليها بين السلطان العثماني وبين جماعة الرؤساء الروحيين المختلفة. ويصير منع كافة الجوائز

والعائدات والاعطيات الجاري منحها للرهبان مهما كانت صورتها، ويخصص بدلاً عنها رواتب ـ معاشات ـ للبطاركة ورؤساء الطوائف بوجه العدالة، وبموجب ما يتقرر بحسب أهمية رتب ومناصب سائر الرهبان، أما بالنسبة لأموال الرهبان المسيحيين المنقولة وغير المنقولة، فتتم المحافظة عليها وحمايتها من قبل مجلس يضم أعضاء تنتخبهم رهبان وعامة كل طائفة لإدارة مصالح طوائف المسيحيين، وكذلك الطوائف غير المسلمة، ولا تمانع الدولة في بناء ما تحتاجه الطوائف مثل المكاتب والمستشفيات والمدافن الخاصة بحسب عادات هذه الطوائف، ووفقاً لتقاليدها الأصلية، وذلك في البلاد والقرى والمدن التي يكون جميع أهلها من مذهب واحد. وعند ظهور الحاجة لبناء مثل هذه المتطلبات مجدداً، بحسب استصواب البطاركة ورؤساء الطوائف، فلا بد من بيان الأسباب لانشائها وتقديم ذلك الى الباب العالي. حيث يتم اتخاذ قرار بالموافقة عليها على أساس الموافقة الملكية السابقة، أو يتم الاعتراض عليها خلال فترة محددة. أما إذا وجدت طائفة من مذهب، منفردة بمحل، وليست مختلطة مع أبناء مذاهب أخرى، فليس هناك ما يمنع من إجراء ما تفرضه عليها تقاليدها وعاداتها في هذا المحل. أما إذا كانت القرية أو البلدة أو المدينة تضم خليطاً من أبناء الديانات المختلفة، فإن باستطاعة كل طائفة منها ترميم وتشييد كنائسها ومستشفياتها ومقابرها بحسب الأصول المحددة بالأماكن المخصصة لها حيث توجد محلات سكنهم بها. وأما الأبنية المقترح تشييدها بصورة جديدة، فإنه لا بد من تقدم البطاركة والمطارنة بطلب لبنائها، حيث ينظر الباب العالي بأمرها، فإذا لم يجد ما يمنع من إقامتها، فإنه يمنح رخصة بذلك. وتكون كافة المعاملات الخاصة بمثل هذه الأشغال، تعفى من الرسوم والضرائب. وتقوم الدولة العثمانية بتأمين الحماية ليمارس كل مذهب عاداته وتقاليده بحرية تامة، مهما كان مقدار العدد التابع لهذا المذهب. **وتمحى وتزال الى الأبد من المراسلات الرسمية كافة التعابير والألفاظ المتضمنة تحقير جنس لجنس آخر في اللغة أو الجنسية أو المذهب من أفراد تابعين للسلطنة العثمانية السنية. ويمنع قانوناً كل وصف وتعريف يمس الشرف أو يستوجب العار بين أفراد الناس ورجال الحكومة.**

وبما أن ممالكنا المحروسة تضم أتباع كل دين ومذهب ممن يمارسون عاداتهم بحرية، فإنه ليس هناك ما يمنع أي شخص من أبناء مملكتنا من القيام برسوم الدين المتمسك به، ولا يلحق به أي أذى لتمسكه به، ولا يجبر على تبديل دينه ومذهبه. ونظراً لأن اختيار وتعيين الموظفين والعاملين منوطاً بما تراه إرادتنا الملكية مناسباً، فإن دولتنا العلية تقبل في خدماتها ووظائفها أتباع الدولة من أي ملة، وذلك وفقاً للأنظمة المرعية في حق العموم بحسب استعدادهم وأهليتهم. **فإذا حازوا للشروط المقررة بالأنظمة الملكية المختصة بالمكاتب التابعة للدولة، من حيث السن - العمر - والامتحانات، فإنه يتم قبولهم في مدارسنا المدنية والعسكرية، بلا فارق ولا تمييز بينهم وبين المسلمين. وبالاضافة إلى ذلك، فإن لكل طائفة أن تشكل مدارس أهلية للتعليم والحرف والصنائع، بشرط أن تكون طرق التدريس واختيار المعلمين - المدرسين - خاضعة لمراقبة هيئة المعارف المختلطة والتي تقوم الدولة بتعيين أعضائها.**

تحال كافة الدعاوي التجارية أو الجنائية التي تقع بين المسلمين والمسيحيين وسائر الطوائف غير المسلمة، أو بين المسيحيين وغير المسلمين - بعضهم مع بعض - على الدواوين المختلطة والمجالس التي تعقد من قبل هذه الدواوين، ويكون سماع الدعاوي علناً، بمواجهة المدعي والمدعى عليه، وتصدق شهادة الشهود الذين يقدمانهم بمجرد أدائهم للقسم بحسب تقاليدهم ومذاهبهم. ويتم النظر في الدعاوي المختصة بالحقوق العادية لدى المجالس المختلطة بالولايات والمديريات، بحضور كل من القاضي والوالي، ويكون إجراء هذه المحاكمات بهذه المحاكم والمجالس علناً. وإذا كانت الدعاوي من نوع (حقوق المواريث) التي تقع بين اثنين من المسيحيين، أو سائر الطوائف غير المسلمة، ورغب أصحاب الدعاوي عرضها والنظر فيها بمعرفة المجالس، أو من قبل البطرك أو الرؤساء الروحيين، من غير إحالتها أو عرضها على الجهة التي لا يرغبونها، فيصير إجراء المرافعات بحسب قانون التجارة والجنايات، وتتخذ الاجراءات لضبط الدعاوي وتنقيحها وترجمتها الى اللغات المختلفة المتداولة في ممالكنا المحروسة، بكل سرعة، ونشرها أولاً بأول.

تتخذ كافة الاجراءات ـ مباشرة ـ لاصلاح السجون الخاصة لايقاف المحكومين بعقوبات جزائية أو من تنحصر فيهم الشبهات، خلال مدة قليلة، ووفقاً لما تقتضيه العدالة والإنسانية، وتلغى كافة المعاملات والممارسات المشابهة للايذاء والعقوبات البدنية. ويعامل المسجونون بموجب الأنظمة الصادرة عن سلطتنا السنية. وسيتم تأديب من يأمر باجراء ما يخالف ذلك من الموظفين وكذلك من ينفذه من الموظفين، وفقاً لقانون العقوبات. وتنظم الضبوط ـ المحاضر ـ بطريقة تراعى فيها الظروف الأمنية الحقيقية، والمحافظة على أرواح كافة الناس التابعين للمملكة، وأموالهم، سواء كانوا بدار السلطنة ـ العاصمة ـ أو في المدن والقرى.

إن المساواة في أداء الخراج، تستوجب المساواة في سائر التكاليف، والمساواة في الحقوق، وهذا ما يستدعي المساواة في الوظائف، **ويطبق نظام التجنيد بالتالي على المسيحيين وسائر أبناء الطوائف الأخرى، مثلهم كمثل المسلمين،** ويجبرون على الانقياد للقرار الصادر أخيراً بهذا الصدد، كما تجري عليهم قرارات الإعفاء من الخدمة العسكرية بتقديم البدل الشخصي أو النقدي. ويتم تدوين القوانين اللازمة لتجنيد غير المسلمين في أقرب وقت من الزمن ونشرها وإعلانها.

ينتخب أعضاء المجالس في الولايات والمديريات من المسلمين والمسيحيين وغيرهما بصورة صحيحة. وتتخذ الاجراءات لظهور آراء الناس بصورة حقيقية وذلك باصلاح النظام المتخذ في تشكيل هذه المجالس مما يساعد الدولة على معرفة الأسباب والوسائل المؤثرة للوصول الى الحقيقة ومعرفتها، مع ملاحظة صحة نتيجة الآراء والقرارات التي تعطى عن ذلك.

إن مواد القوانين الصادرة بشأن شراء العقارات والأملاك وبيعها هي متساوية، وحتى يمنح الأجانب الفوائد الممنوحة للمواطنين ـ الأهالي ـ فسيصرح لهم بالتصرف بالأملاك، وذلك بعد الاتفاق الذي سيبرم بين دولتنا العلية والدول الأجنبية.

لقد وزع الخراج على كافة الأهالي بالمساواة، ودون التمييز بين أجناسهم ومذاهبهم،

بحيث تم جبايته - تحصيله - بصورة واحدة. وسيجري البحث لاتخاذ التدابير السريعة لاصلاح سوء الاستعمال الواقع في تحصيل واستيفاء هذه الضرائب - وخاصة منها العشور -. وبما أن العادة قد جرت في جباية العشور على التوالي وبدون وساطة، فسيستمر الأمر على هذا النهج بدلاً من إلزام الدولة بالايرادات - **ولا يجوز لموظفي الدولة أو أعضاء مجالسها الدخول في الالتزامات والتعهدات التي يجري المزاد فيها بصورة علنية، أو أخذ حصة منها، تحت طائلة العقوبة المشددة** - ويتم تحديد التكاليف المحلية بصفة لا تضر بالمحصولات ولا بالتجارة الداخلية قدر المستطاع. وتفرض علاوة عائدات مخصوصة على الولايات والمديريات التي تنتفع من الطرق والمسالك المنشأة بها براً وبحراً، بقدر ما تتطلبه من النفقات للأشغال العامة.

لقد تم مؤخراً وضع ترتيبات خاصة لتنظيم وتقديم سجلات خاصة للموارد والنفقات، للموازنة السنوية. وعلى هذا يجب تنفيذ كامل أحكام ذاك التنظيم، ومباشرة حسن تسوية الرواتب التي يتم تخصيصها لكل من الموظفين. ويقوم الصدر الأعظم - رئيس الوزراء - بتعيين أحد الموظفين للعمل مع رؤساء كل طائفة في المجلس الأعلى، للبحث في المواد المختصة بجميع المواطنين - الأهالي - في الدولة العلية. ويعين هؤلاء الموظفين لمدة سنة، وعليهم أداء القسم عند مباشرتهم لأعمالهم. ولهم أن يبدوا آراءهم وملاحظاتهم بحرية تامة خلال عقد اجتماعات المجلس الأعلى العادية، أو التي تكون فوق العادة - استثنائية - وهم يتمتعون بالحصانة، بحيث لا يتعرضون لأي ضرر أو أذى.

تطبق أحكام القوانين الخاصة بالفساد والظلم على كافة التابعين لدولتنا العلية، مهما كانت جنسيتهم أو مرتبتهم في وظائف الدولة، بحسب الأصول المشروعة.

تصحح أصول العملة، وتتخذ الطرق المؤدية لتقدير مالية الدولة، مثل فتح البنوك، وتعيين الأسباب المؤدية لزيادة ثروة ممالكنا المحروسة مادياً - وتخصيص رأس المال المطلوب لفتح الجداول والقنوات والطرق اللازمة لتسهيل نقل المحصولات في ممالكنا. وإزالة العوائق التي تعيق توسيع نطاق التجارة

والزراعة، وإجراء التسهيلات الحقيقية لذلك. ولا بد من إعادة النظر في الأسباب المؤدية للإفادة من العلوم والمعارف الأجنبية، ووضعها على التعاقب في موقع التنفيذ.

أيها الصدر الأعظم الممدوح الشيم، عليكم إعلان هذا المرسوم الجليل ـ الفرمان ـ حسب أصوله، بدار السعادة، وفي كل طرف من أطراف ممالكنا المحروسة، واتخاذ الاجراءات الخاصة لتنفيذ ما تم شرحه آنفاً. وبذل كل جهد مستطاع لاستكمال الأسباب اللازمة والوسائل القوية للاستمرار في رعاية أحكامها الجليلة من الآن فصاعداً.

حرر في أوائل شهر جمادي الآخرة سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦ م).

الفهارس العامة للجزء الخامس من فن الحرب

المحتوى :

١ ـ فهرس الأعلام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف الظاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

٢ - فهرس المواقع والأماكن الجغرافية

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

٢ — فهرس الشعوب والقبائل والجماعات والفرق

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الراء

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

٤ — فهرس الأديان والمذاهب

المراجع الرئيسة للبحث

١ ـ تاريخ الدولة العلية العثمانية ـ الاستاذ محمد فريد بك المحامي ـ تحقيق الدكتور إحسان حقي ـ دار النفائس ـ بيروت ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م.

٢ ـ حاضر العالم الإسلامي ـ الأمير شكيب أرسلان ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٢ م.

٣ ـ تاريخ الشعوب الإسلامية ـ كارل بروكلمان ـ ترجمة نبيه أمين فارس ـ منير البعلبكي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ شباط ـ ١٩٧٤ م.

٤ ـ تاريخ الحروب الصليبية ـ ستيفن رنسيمان . ترجمة الدكتور السيد الباز العريني ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٩٦٧ م.

٥ ـ تاريخ فن الحروب ـ الجنرال ـ آ.آ. ستروكوف ـ ترجمة العميد الركن صباح الدين الأتاسي ـ إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي ـ وزارة الدفاع في الجمهورية العربية السورية ـ دمشق ـ ١٩٦٨ م.

٦ ـ أوروبا ومصير الشرق العربي ـ د. جوزف حجار ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٦م.

٧ ـ السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر ـ الدكتور أرجند كوران ـ مطبعة الشركة التونسية ـ تونس ـ ١٩٧٤ م.

٨ ـ تاريخ الجزائر في القديم والحديث ـ مبارك بن محمد الميلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر ـ ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م.

٩ ـ المعارك البحرية الكبرى في التاريخ ـ روبير شوسوا ـ ترجمة الدكتور عبد الرحمن حيده ـ مركز الدراسات العسكرية ـ دمشق ـ ١٩٨٤ م.

١٠ ـ الموسوعة العسكرية ـ إشراف المقدم الهيثم الأيوبي ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ لبنان.

١١ ـ تاريخ الدولة العثمانية ـ الدكتور علي حسون ـ المكتب الإسلامي ـ دمشق ـ ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

(★) REVUE INTERNATIONALE D'HISTOIRE MILITAIRE No 50-1981-EDITION-TURQUE (ATAIIRK).

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

هذا الكتاب

موسوعة تاريخية عسكرية تقدم لك المعرفة بتاريخ الأمة العربية وأعمال الفتوحات العظمى التي عاشتها على امتداد أربعة عشر قرناً من عمر الزمن هو تاريخ الأمة العربية الإسلامية منذ أن أضاءت الدنيا وأشرقت برسالة الإسلام وحتى اليوم.

- تبرز الحنكة العسكرية والإدارية التي تميز بها القائد المسلم بحسه العربي الذي فطر عليه في تطبيق مبادىء الحرب في الاستراتيجية والتنفيذ في ميدان المعركة، وفي فن القيادة وكفاءتها والروح المعنوية العالية للمقاتلين سواء بسواء في الحروب النظامية أو الحروب الثورية الداخلية وقمع الفتن بإيمان راسخ بنصر من الله وتأييده.

- **تشمل:**

□ عهود الخلفاء الراشدين والامويين للأعمال القتالية في الشمال والشرق والغرب والأندلس وجنوب أوروبة والغزوات البحرية.

□ الجهاد على جهة الروم في العهد العباسي وعلى ثغور الهند والحروب البحرية وغزو التتار لبلاد الإسلام وتمزيق قواتهم في معركة عين جالوت

□ الغزو الصيبي لبلاد الإسلام في الحملات الصليبية المتتالية ومعركة حطين وتحرير القدس وطرد الصليبيين الفرنج وتصفية وجودهم في الشرق.

□ ظهور العثمانيين وحملهم راية الجهاد وفتح القسطنطينية والتوغل في اوروبا شمالاً وغرباً والتوسع في آسيا والحروب مع الروسيا

- مرجع هام يحتاج إليه:

□ تلميذ التاريخ وأستاذه

□ العسكري في ممارسته لفنه وعلمه

□ المؤرخ في تقصيه للحقائق التاريخية

□ كل مواطن عربي تواق للاستزاده بمعرفة تاريخ امته